

**التعقبات الحديثية للإمام علاء الدين مغلطاي**  
**في كتابه ( الزهر الباسم في سير أبي القاسم )**  
**جمعاً ودراسةً**

رسالة علمية مقدمة لنيل درجة الدكتوراه  
في تخصص الحديث وعلومه

إعداد الطالبة:

**جيهان بنت عيد بن سلامة العطوي**

الرقم الجامعي: ٤٤١٧٠١٧٤

إشراف فضيلة الشيخ:

**أ.د/ عبد العزيز بن مختار إبراهيم**

أستاذ الحديث وعلومه بقسم الكتاب والسنة

**المجلد الأول**

١٤٤٦ هـ - ٢٠٢٤ م



## شكر وتقدير

أشكر الله ﷻ، وأحمده حمداً يليق بجلال عظمتة وسلطانه، على توفيقه في إنجاز هذا البحث، وإتمامه، وأسأله ﷻ أن يكون خالصاً لوجهه، وأن يتقبله عنده بقبول حسن. ثم أثنى بالشكر العاطر، والثناء الزاخر لوصية الله، والديّ الكريمين، اللذين لم يألوا أدنى جهدٍ ليقدمانه في باقة عطرة، حفظهما الله تعالى، وأكرمهما في الدنيا والآخرة.

وعظيم شكري وامتناني لزوجي، الذي كان خير معين بعد الله عز وجل، وخير سند في حياتي العائلية، والعلمية؛ فأسأل الله أن يجزيه عني خير الجزاء، ولأبنائي الذين قاسموني حمل أعباء هذا البحث، وشاركوني فرحة إنجازه؛ فأسأل الله أن يحفظهم، وأن يجزيهم عني خير الجزاء.

وخالص دعائي وشكري إلى إخواني وأخواتي الذين لم يكفوا عن السؤال، ومحاولة تذليل الصعاب؛ فجزاهم الله خير الجزاء.

وأسطر آيات الشكر والعرفان إلى جامعتي (جامعة تبوك)، ممثلة في قسم الدراسات الإسلامية، على منحهم لي هذه المنحة، وتفرغي للابتعاث، ومواصلة دراستي.

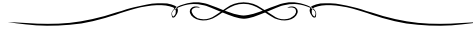
كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى جامعة أم القرى، ممثلة في كلية الدعوة وأصول الدين، قسم الكتاب والسنة، وعمادة الدراسات العليا، التي أتاحت لي فرصة مواصلة دراستي، ورعاية هذه الرسالة.

وأتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى مشرف رسالتي، فضيلة الأستاذ الدكتور: عبد العزيز بن مختار إبراهيم، الذي كان له فضل التوجيه، والتسديد، والإرشاد، أسأل الله العلي العظيم أن يبارك له في علمه، وعمله، وأن يجزيه خير الجزاء.

كما أتقدم بالشكر والعرفان إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة الموقرين؛ لقبولهم مناقشة هذه الرسالة، ونقدها، وتقويمها، فجزاهم الله خير الجزاء، وأحسنه.

والشكرُ موصولٌ، والدعاءُ مبذولٌ لرفيقات الدراسة في السنة المنهجية، وأخص بالذكر سهام محمد آل ذهبان، ولكل من أفادني برأيٍ أو معلومةٍ، أو قدّم لي عوناً، أو أسدى إليّ معروفًا، أو دعا لي بدعوة، فجزى الله الجميعَ خيرَ الجزاء، وأجزَلَ لهم المثوبةَ والعطاء.

وصلّى الله وسلم على نبيّنا محمدٍ، وعلى آله وصحبه أجمعين، وآخرُ دعوانا أن الحمدُ لله ربّ العالمين.





## ملخص البحث

**عنوان البحث:** التعقبات الحديثية للإمام علاء الدين مُغلطاي في كتابه (الزهر الباسم في سير أبي القاسم ﷺ) جمعاً ودراسةً. الدرجة: الدكتوراه.

## أهداف البحث:

١ - جمع التعقبات الحديثية للإمام مُغلطاي في كتابه (الزهر الباسم في سير أبي القاسم ﷺ).

٢ - دراسة التعقبات دراسة علمية حديثة؛ لبيان مدى الإصابة والقبول فيها من عدمه.

**منهج البحث:** المنهج الاستقرائي، والتحليلي، والاستنباطي.

**خطة البحث:** اشتملت على مقدمة، وباين، وخاتمة، وفهارس، مقسمة على النحو التالي:

**المقدمة:** تشمل: أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، ومشكلة البحث، وأهداف البحث، وحدود البحث، والدراسات السابقة، وخطة البحث، والمنهج المتبع فيه.

**الباب الأول:** التعريف بالإمام مُغلطاي، وكتابه (الزهر الباسم)، ومنهجه في التعقبات، وفيه فصلان؛ الأول: التعريف بالإمام مُغلطاي، وكتابه (الزهر الباسم)، الثاني: التعريف بالتعقبات، وأنواعها، وقيمتها، ومنهج الإمام مُغلطاي فيها.

**الباب الثاني:** دراسة التعقبات الحديثية للإمام مُغلطاي في كتابه (الزهر الباسم)، ويشتمل على عشرة فصول؛ الأول: في صحة نسبة الأقوال إلى أصحابها، الثاني: في علم الرجال، الثالث: في الجرح والتعديل، الرابع: في التخريج وعزو الأحاديث، الخامس: في اختلاف الروايات واتفاقها، السادس: في متن الحديث، السابع: في العلل والحكم على الأحاديث، الثامن: في علوم الحديث، التاسع: في منهج المحدثين وطريقتهم، العاشر: في الأوهام.

**الخاتمة:** تتضمن أهم النتائج والتوصيات، وقد كان من أهم النتائج: تميزت التعقبات الحديثية للإمام مُغلطاي بالكثرة والتنوع، فبلغت (١٥٠) تعقبًا، وقد تبين من خلال دراستها، أن الإمام مُغلطاي قد أصاب في (٩٠) تعقبًا، وجانب الصواب في (٥٥) تعقبًا، ولم يمكن الجزم بالصواب أو الخطأ في (٥) تعقبات، والله أعلم. ومن أبرز التوصيات: العناية بالتعقبات الحديثية للإمام مُغلطاي في كتابه (التلويح إلى شرح الجامع الصحيح).

## المشرف

أ.د/ عبد العزيز بن مختار إبراهيم

## الباحثة

جيهان بنت عيد العطوي

## Abstract

**Title of the Research:** "Hadith Comments of Imam Alaeddin Mughlatai in his Book: '*Al-Zahr Al-Basim fi Siyar Abi Al-Qasim*'; (Collecting and Studying)".

**Academic Degree:** PhD.

**Objectives of the Research:**

- 1- Collecting Hadith comments of Imam Mughlatai in his book: '*Al-Zahr Al-Basim fi Siyar Abi Al-Qasim*'.
- 2- Studying the comments with a scientific Hadith study; to show the extent of accuracy and acceptance in them or not.

**Methodology of the Research:** The current research has adopted the inductive, analytical and deductive approaches.

**Plan of the Research:** It included an introduction, two chapters, a conclusion and indexes, divided as follows:

**The Introduction** includes the importance of the topic, the reasons for selecting it, the research problem, its objectives, limits, literature reviews, plan and the methodology.

**Chapter One:** Introduction to Imam Mughlatai, his book '*Al-Zahr Al-Basim fi Siyar Abi Al-Qasim*', and his approach to the comments. It includes two topics; First Topic: Introduction to Imam Mughlatai, and his book '*Al-Zahr Al-Basim fi Siyar Abi Al-Qasim*', Second Topic: Introduction to the comments, their types, value and Imam Mughlatai's approach. Chapter Two: Studying the Hadith comments of Imam Mughlatai in his book: '*Al-Zahr Al-Basim fi Siyar Abi Al-Qasim*', and it includes ten topics; First Topic includes the authenticity of attributing statements to their owners, Second Topic includes study of narrators, Third Topic includes criticism and validation, Fourth Topic includes verification and attribution of hadiths, Fifth Topic includes the agreement and disagreements of narrations, Sixth Topic includes the text of the hadith, Seventh Topic includes the causes and provisions on hadiths, Eighth Topic includes the sciences of hadith, Ninth Topic includes the methodology and approach of the hadith scholars and Tenth Topic includes illusions.

**The Conclusion** includes the most prominent findings and recommendations.

The most prominent findings were: Imam Mughlatai's hadith comments were characterized by abundance and diversity, reaching (150) comments. It became clear through studying them that Imam Mughlatai was right in (90) comments, and wrong in (55) comments. It was not possible to determine the correctness or error in (5) comments.

Among the most prominent recommendations: Taking care of Imam Mughlatai's hadith comments in the book: '*Al-Talwih ila Sharh Al-Jami' Al-Sahih*'.

**Researcher**

JIHAN BINT EID ALATWI

**Supervisor**

Prof. ABDULAZIZ BIN MUKHTAR IBRAHIM

# المقدمة

## المقدمة

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلّ له، ومن يضلّل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد:

فمن النعم العظيمة التي منّ بها الله عزّ وجلّ على الأمة الإسلامية، أن سخر لها من العلماء من يخدم هذا الدين الحنيف، حتى وصل إلينا صافياً زلّالاً، ولأن السنة النبوية هي المصدر الثاني للتشريع في الإسلام، فقد عظمت عناية العلماء بها؛ جمعاً، وحفظاً، وشرحاً، وتحقيقاً، وفقهاً، واستنباطاً، وتعقباً، واستدراكاً.

وبما أن الخطأ ملازم لابن آدم، لا ينفك عنه، فقد هيا الله في كل عصر من يصحح خطأ غيره ممن سبقوه أو عاصروه، بمنهجية علمية يُغلّفها تقوى الله وخشيته، واحترام صاحب الرأي الآخر، حتى ولو كان على الخطأ.

ومن هؤلاء العلماء المُبرّزين الذين كانت لهم صولات وجولات في التصنيف، وتصحيح ما وقع من أهل العلم من هفوات، ذلك العلم المُبرّز في مختلف العلوم والفنون، الحافظ الإمام علاء الدين مغلطاي، في كتابه "الزهر الباسم في سير أبي القاسم ﷺ"، وهو دراسة نقدية لثلاثة كتب؛ السيرة النبوية لابن إسحاق، والسيرة النبوية لابن هشام، والروض الأنف للسّهيلي، ويُعدُّ هذا الكتاب من المصادر المهمة في السيرة النبوية، من حيث إنه تضمن الكثير من التعقبات والاستدراكات على مَنْ سبقه من أصحاب السير، فاستخرت الله -تعالى- في اختيار تعقباته الحديثية؛ لتكون رسالتي في مرحلة الدكتوراه، وعنوانها بـ (التعقبات الحديثية للإمام علاء الدين مغلطاي في كتابه "الزهر الباسم في سير أبي القاسم ﷺ" جمعاً ودراسةً).

وَأَسْأَلُ اللَّهَ عَزَّجَلَّ أَنْ يَجْعَلَ عَمَلِي هَذَا خَالِصًا لَوَجْهِهِ الْكَرِيمِ، وَأَنْ يَنْفَعَنِي وَغَيْرِي بِهِ؛ إِنَّهُ سَمِيعٌ مُجِيبٌ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

### ❖ أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

تكمن أهمية هذا الموضوع وأسباب اختياره في النقاط الآتية:

- ١- الإسهام في خدمة السنة النبوية المطهرة، والسيرة النبوية الشريفة.
- ٢- إبراز المكانة العلمية للإمام مغلطاي، وبيان منهجه في التعقب على مَنْ سبقه من العلماء.
- ٣- كثرة التعقبات الحديثية في هذا الكتاب؛ فقد بلغت (١٥٠) تعقبًا.
- ٤- أهمية التعقبات، وأثرها في بناء الشخصية العلمية المستقلة، والمَلَكة النقدية لدى علماء الحديث، كما أن دراسة هذه التعقبات، ومناقشتها، تزيد القارئ قناعة ورسوخًا في الاطمئنان لمنهج النقاد في كل مسلكٍ يسلكونه.
- ٥- الوقوف على مناهج الأئمة، وطرائقهم في التعقبات.
- ٦- بيان جهود العلماء - رَحِمَهُمُ اللَّهُ جَمِيعًا - في تكميل مصنفات بعضهم؛ إما بالتذييل، أو بالاستدراك، أو التعقب؛ تنقيحًا وتحريرًا لكتبهم من مواطن السهو والزلل.
- ٧- معرفة مناط الاختلاف بين الإمام مغلطاي، وبين مَنْ سبقوه فيما تعقبه عليهم.
- ٨- اكتساب الخبرة والمهارة بالمقارنة، والتحليل، والترجيح، من خلال دراسة تلك التعقبات.
- ٩- تمييز الموضوع بالجدّة والأصالة؛ إذ لم يسبق في حدود علمي وإطلاعي، دراسة تلك التعقبات.

## ❖ مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في تضمن كتاب (الزهر الباسم في سير أبي القاسم عليه السلام) عدداً من التعقبات، ومن خلال هذا البحث سوف أجيب عن الأسئلة التالية:

- ما تعقبات الإمام مغلطاي الحديثية التي تضمنها الكتاب؟
- ما أنواع التعقبات التي تناولها الإمام مغلطاي في الكتاب؟
- ما سبب كثرة هذه التعقبات في كتاب (الزهر الباسم في سير أبي القاسم عليه السلام)؟
- ما منهجه في الرد على أوهام العلماء قبله من خلال دراسة تعقباته في كتاب "الزهر الباسم في سير أبي القاسم عليه السلام"؟
- ما الأدلة التي اعتمد عليها في تعقباته؟
- ما الألفاظ التي استخدمها الإمام مغلطاي في التعقب على من سبقه من العلماء؟
- ما نسبة إصابته في هذه التعقبات؟ وهل وافق فيها جمهور العلماء أم خالفهم؟
- ما مدى أهمية هذه التعقبات؟ وما القيمة العلمية التي تضيفها؛ سواء للمسائل التي تناولها المؤلف، أو عند العلماء والباحثين؟

## ❖ أهداف البحث:

تتلخص أهداف البحث في ما يلي:

- ١ - جمع تعقبات الإمام مغلطاي في كتابه (الزهر الباسم في سير أبي القاسم عليه السلام).
- ٢ - معرفة أنواع التعقبات الواردة؛ سواء كانت في معنى الحديث، أو في التخريج، وعزو الأحاديث، أو في الحكم عليه، أو في الرجال؛ جرحاً وتعديلاً، أو في العلل، وغير ذلك.
- ٣ - دراسة التعقبات دراسةً علميةً حديثة؛ لبيان مدى الإصابة والقبول فيها من عدمه.
- ٤ - معرفة منهج الشارح، والأدلة المعتمد عليها في التعقب، والرد على من سبقه

من العلماء، ويُسهم ذلك بالضرورة في الوقوف على أساليب العلماء، وطرقهم في الترجيح، والاستفادة منها، ومعرفة الأسس العلمية التي بنوا عليها تعقباتهم.

٥- الاستفادة من أدب العلماء عند طرح آرائهم، والتعقب على بعضهم، والتماس العذر لهم بأسلوب رفيع، وأدب جم.

٦- بيان أهمية هذا الكتاب ومكانته، من خلال هذه التعقبات، وما أضافته من فوائد، وقواعد، وتنبهات، وتصويب، وردّ للأوهام والأخطاء التي قد وقع فيها العلماء قبله رَحِمَهُمُ اللَّهُ جميعاً.

### ❖ حدود البحث:

عُنِيَتْ هذه الدراسة باستقراء وجمع التعقبات الحديثية للإمام مغلطاي في كتابه (الزهر الباسم في سير أبي القاسم عليه السلام)، وقد بلغت هذه التعقبات (١٥٠) تعقُباً، علماً أنه تم استبعاد كل التعقبات المنقولة التي ليست من قوله، فلم أدرس إلا التي كانت من صريح قوله، والله الموفق.

وقد اعتمدت على الطبعة الثانية، ١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م، التي قامت بنشرها دار السلام - مصر، تحقيق: أحسن أحمد عبد الشكور، ويبلغ عدد أجزاءها جزأين، وعلى النسخة الرابعة من مخطوطة (الزهر الباسم في سير أبي القاسم عليه السلام) وأصل هذه النسخة في مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وذلك؛ لتتبع مواضع السقط في المطبوع، والكلمات التي أشار إليها المحقق أنها غير مقروءة.

## ❖ الدراسات السابقة:

بعد البحث والاطلاع، ووفقاً لإفادة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ومكتبة الملك فهد الوطنية، وسؤال أهل العلم المتخصصين، لم أقف - في حدود علمي - على دراسة سابقة اهتمت بالتعقبات الحديثية للإمام مغلطاي في كتابه (الزهر الباسم في سير أبي القاسم عليه السلام)، إلا أن هناك دراساتٍ تعلّقت بالكتاب من ناحية أخرى، ولم تتعرض لدراسة التعقبات الحديثية، وهي على النحو التالي:

١. كتاب الزهر الباسم في سير أبي القاسم عليه السلام، تأليف الحافظ علاء الدين مغلطاي بن قليج الحنفي (٦٩٠-٧٦٢هـ) (عشرة أجزاء من السفر الأول "١-١٤٣")، رسالة دكتوراه في التاريخ الإسلامي، تحقيق ودراسة: خميس بن صالح الغامدي، جامعة أم القرى، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.

٢. المنهج النقدي في السيرة النبوية، تعقبات الحافظ مغلطاي بن قليج على الإمام السهيلي أنموذجاً، من خلال كتابه (الزهر الباسم في سير أبي القاسم عليه السلام)، إعداد: محمد بن إبراهيم بولعياض، مقالة علمية، مجلة الهداية، العدد (٣٥٨ / ٢)، ١٤٤٤هـ - ٢٠٢٢م.

• وأما الدراسات المتعلقة بتعقبات الإمام مغلطاي على كتب أخرى، فهي كالتالي:

١. تعقبات الحافظ مغلطاي في كتابه (إكمال تهذيب الكمال) على الإمام الدارقطني دراسة نقدية، للدكتور أحمد حامد دحام، مجلة الجامعة العراقية، ٢٠١٧م، العدد (٣٨ / ١)، وعدد التعقبات فيها تسعة فقط، ولم أجد فيها بين موضوعينا تعقباتٍ مشتركةً قط.

٢. تعقبات مغلطاي على الحاكم، تجميع ودراسة، لمحيي الدين سامي كُلاب، ٢٠١٩م، ولم أجد فيها بين موضوعينا تعقباتٍ مشتركةً قط.

٣. التعقبات الحديثية للإمام مغلطاي (ت ٧٦٢هـ) الواردة في شرحه على سنن ابن ماجه من بداية الكتاب إلى نهاية باب ما جاء في مقدار الوضوء، إعداد الباحث: محمود بن عبد الكريم بن مصطفى جودة، إشراف: د/ محمد بن ماهر بن محمد المظلوم، رسالة ماجستير، في الحديث الشريف وعلومه، في الجامعة الإسلامية بغزة، ١٤٤٣هـ - ٢٠٢١م،



ولم أجد فيها بين موضوعينا تعقباتٍ مشتركةً أبداً.

٤. تعقبات الإمام علاء الدين مُغلطاي في كتابه (الاكتفاء في تنقيح كتاب الضعفاء) على الإمام ابن الجوزي، جمعاً ودراسةً، إعداد الباحثه: أمل بنت محمد آل مهجر، إشراف: أ.د/ أحمد بن عمر بازمول، رسالة دكتوراه، في قسم الكتاب والسنة، جامعة أم القرى، ١٤٤٥هـ - ٢٠٢٤م، ولم أجد فيها بين موضوعينا تعقباتٍ مشتركةً قط.

• وأما الدراسات المتعلقة بالإمام مُغلطاي، فهي كالتالي:

١. الحافظ مُغلطاي وجهوده في علم الحديث، إعداد الطالب: أحمد حاج عبد الرحمن محمد، إشراف: أ.د/ محمد أحمد يوسف القاسم، رسالة دكتوراه، في قسم الكتاب والسنة، جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ.

٢. مباحث في ترجمة الحافظ مُغلطاي بن قليج (٦٨٩-٧٦٢هـ)، إعداد: سامي بن محمد العُمَر، بحث مستل من رسالة الدكتوراه في تحقيق جزء من كتاب مُغلطاي (التلويح إلى شرح الجامع الصحيح)، في قسم الدراسات الإسلامية، جامعة الملك سعود، ١٤٤١هـ.

### ❖ خطة البحث:

يتكون البحث من مقدمة، وبابين، وخاتمة، وفهارس، مقسمة على النحو التالي:

❖ المقدمة: تشمل: أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، ومشكلة البحث، وأهداف البحث، وحدود البحث، والدراسات السابقة، وخطة البحث، والمنهج المتبع فيه.

❖ الباب الأول: التعريف بالإمام مُغلطاي، وكتابته "الزهر الباسم في سير أبي القاسم

ﷺ"، ومنهجه في التعقبات، وفيه فصلان:

الفصل الأول: التعريف بالإمام مُغلطاي، وبكتابته (الزهر الباسم في سير أبي القاسم

ﷺ)، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: التعريف بالإمام مُغلطاي، وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: اسمه ونسبه ومولده ونشأته.

المطلب الثاني: مذهبه الفقهي والعقدي.

المطلب الثالث: طلبه للعلم ومكانته العلمية.

المطلب الرابع: أشهر شيوخه وتلاميذه.

المطلب الخامس: آثاره العلمية ومؤلفاته.

المطلب السادس: وفاته.

المبحث الثاني: التعريف بكتاب (الزهر الباسم في سير أبي القاسم ﷺ)، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: اسم الكتاب وموضوعه ومصادره.

المطلب الثاني: نسبة الكتاب إليه.

المطلب الثالث: منهج الإمام مُغلطاي في الكتاب.

المطلب الرابع: قيمة الكتاب العلمية.

الفصل الثاني: التعريف بالتعقبات، وأنواعها، وقيمتها، ومنهج الإمام مُغلطاي فيها، وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: تعريف التعقبات لغةً واصطلاحاً.

المبحث الثاني: الفرق بين التعقبات والاستدراكات.

المبحث الثالث: صيغ التعقب وأساليبه عند الإمام مُغلطاي.

المبحث الرابع: منهج الإمام مُغلطاي في التعقبات.

المبحث الخامس: أنواع التعقبات عند الإمام مُغلطاي.

المبحث السادس: القيمة العلمية لتعقبات الإمام مُغلطاي.

الباب الثاني: دراسة التعقبات الحديثية للإمام مُغلطاي في كتابه (الزهر الباسم في سير أبي القاسم عليه السلام)، ويشتمل على عشرة فصول:

الفصل الأول: تعقباته المتعلقة بصحة نسبة الأقوال إلى أصحابها.

الفصل الثاني: تعقباته المتعلقة بعلم الرجال.

الفصل الثالث: تعقباته المتعلقة بالجرح والتعديل.

الفصل الرابع: تعقباته المتعلقة بالتخريج وعزو الأحاديث.

الفصل الخامس: تعقباته المتعلقة باختلاف الروايات واتفاقها.

الفصل السادس: تعقباته المتعلقة بمتن الحديث.

الفصل السابع: تعقباته المتعلقة بالعلل والحكم على الأحاديث.

الفصل الثامن: تعقباته المتعلقة بعلوم الحديث.

الفصل التاسع: تعقباته المتعلقة بمنهج المحدثين وطريقتهم.

الفصل العاشر: تعقباته المتعلقة بالأوهام.

❖ الخاتمة: تتضمن نتائج البحث، والتوصيات.

❖ الفهارس.

## ❖ المنهج المتبع في البحث:

سرت في هذه الدراسة على المناهج الآتية:

١- المنهج الاستقرائي: حيث قمت باستقراء وجرد كتاب (الزهر الباسم في سير أبي القاسم ﷺ)، واستخرجت منه تعقباته الحديثية على من سبقه من العلماء، وجمعتها، ورتبتها على حسب الأنواع.

٢- المنهج التحليلي النقدي: وذلك بفرز هذه التعقبات، وبيان نوعها، والوجوه التي تحتملها، والأدلة التي اعتمد عليها الإمام مغلطاي، ومناقشة هذه الأدلة، وبيان مدى دقة الإمام مغلطاي في المخالفة، ثم الخروج بحكم نهائي على المسألة بما ترجح لدي، وكان ترجيحي للمسألة بقولي: "الخلاصة".

٣- المنهج الاستنباطي: وذلك باستنباط خصائص منهج الإمام مغلطاي في تلك التعقبات.

سرت -بعون الله تعالى- في بحثي ودراستي لهذا الموضوع على المنهج التفصيلي الآتي:

١- قرأت كتاب (الزهر الباسم في سير أبي القاسم ﷺ) قراءة متأنية، واستعرضته إجمالاً من أوله إلى نهايته.

٢- جمعت التعقبات الحديثية للإمام مغلطاي من كتابه (الزهر الباسم في سير أبي القاسم ﷺ) حسب الطبعة التي اعتمدت عليها، وقد بلغت (١٥٠) تعقباً.

٣- رتبت التعقبات على حسب أنواعها المناسبة لها، وهي عشرة أنواع.

٤- جعلت للتعقبات ترقيمين؛ الأول خاص برقم التعقب المندرج تحت كل نوع من الأنواع العشرة، وأما الترقيم الثاني فهو متسلسل يبدأ برقم أول تعقب، وينتهي برقم التعقب الأخير.

٥- وضعت عنواناً مناسباً لكل تعقب يدل على مضمونه.

٦- ذكرت النص الذي يدور حوله التعقب، مبتدئةً باسم المتعقب عليه، ثم ذكرت نص كلام الإمام مغلطاي، وهو التعقب.

٧- درست التعقب، وبينت أقوال أهل العلم في المتعقب، والمتعقب عليه.

٨- ذكرت الترجيح الذي أراه صواباً بالأدلة، والبراهين، والقرائن، ووضعت له عنواناً بقولي: (الخلاصة).

٩- إذا احتوى التعقب على أكثر من نوع، فإني فصلته في الدراسة، وأدرجته تحت النوع الذي يندرج تحته.

١٠- اعتمدت عند الإحالة إلى تعقب آخر، على الترتيب المتسلسل من أول تعقب إلى آخر تعقب.

١١- وثقت النصوص والآراء من مصادرها الأصلية، وعزوت الأقوال إلى أصحابها، وما أقتبس منه بنصه، وضعته بين علامتي التنصيص هكذا " "، ما عدا كلام الإمام مغلطاي في نص التعقب، وضعته بين قوسين هلايتين هكذا ( )؛ تمييزاً لقوله عن الأقوال الأخرى التي يذكرها، وفي حالة الحذف من النص المنقول أو المقتبس، وضعت مكانه نقاطاً هكذا (...).

١٢- خرّجت الأحاديث الواردة في البحث، فإن كان الحديث في «الصحيحين» أو أحدهما، اكتفيت بذلك، وذكرت الكتاب، والجزء، والصفحة، ورقم الحديث، وإن كان في غيرهما من الكتب الستة، خرّجته منها، بذكر الكتاب، والجزء، والصفحة، ورقم الحديث، فإن لم يكن في الكتب الستة، خرّجته من الصحاح الأخرى، والسنن، والمسانيد، والمعاجم، ونحوها، حسب الحاجة، ثم ذكرت الحكم عليه، وقد يختلف موضع التخريج بحسب تعلقه بالمسألة المدروسة، فإذا كان جزءاً منها، خرّجته في متن الرسالة، وإن لم يكن كذلك، خرّجته في الحاشية.

١٣- رتبت مصادر تخريج الحديث، كما يلي: الكتب الستة؛ (البخاري، مسلم، أبو داود، الترمذي، النسائي، ابن ماجه)، ثم على حسب وفيات المصنفين (الأقدم فالأقدم).

١٤- بينت معاني الكلمات الغريبة في الحاشية، معتمدةً في ذلك على كتب الغريب، واللغة، والمعاجم، أو كتب الشروح إذا دعت الحاجة لذلك.

١٥- حرصت على تنوع المراجع والمصادر في مناقشة التعقبات، مع الرجوع في ذلك لأقوال أهل العلم من المتقدمين، والمتأخرين، والمعاصرين.

١٦- رتبت المراجع عند تعددها حسب وفيات مؤلفيها، وكذلك رتبت أقوال أهل العلم على حسب وفياتهم، إلا إذا كان هناك حاجة في تقديم بعضهم على بعض.

١٧- حرصت على كتابة الآيات الكريمة بالرسم العثماني، مع عزوها إلى مواضعها من المصحف الشريف، بذكر اسم السورة، ورقم الآية.

١٨- ترجمت لجميع الأعلام الوارد ذكرهم في هذا البحث، ما عدا العشرة المبشرين بالجنة، والستة المكثرين من رواية الحديث من الصحابة، والأئمة الأربعة، وأصحاب الكتب التسعة، وبعض رجال الأسانيد الذين ذكروا ممن لا علاقة لهم بدراسة التعقب، واكتفيت بالترجمة عند أول موضع يُذكر فيه العلم؛ مراعاةً للاختصار.

١٩- لم أقرن أسماء العلماء بألقابهم العلمية، ولم ألتزم وضع العبارات الدعائية عند ذكر العلماء؛ مراعاةً للاختصار.

٢٠- حرصت على ضبط الكلمات -التي قد يقع فيها الوهم- بالشكل.

٢١- عرّفت بالأماكن، والمواضع، والبلدان، مع تحديد الموضع والبلد بما هو معروف في العصر الحاضر -إن وجد ذلك-.

٢٢- اقتصررت في الحاشية على ذكر اسم الكتاب فقط، ولم أذكر معه اسم مؤلفه إلا عند الحاجة، وذلك؛ لكثرة الكتب، واكتفيت بما ذكرته في فهرس المصادر والمراجع.

٢٣- اعتنيت بعلامات الترقيم، وتنسيق البحث.

٢٤- ختمت البحث بخاتمة، ضممتها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث والدراسة، مع ذكر أهم التوصيات التي قد تفيد من يطلع عليها.

٢٥- قمت بعمل فهرس علمية تخدم البحث، اشتملت على:

- فهرس الآيات القرآنية الكريمة.
- فهرس الأحاديث النبوية والآثار.
- فهرس الأبيات الشعرية.
- فهرس المصطلحات العلمية والكلمات الغريبة.
- فهرس الأعلام المترجم لهم.
- فهرس الأماكن والبلدان.
- فهرس المصادر والمراجع.
- فهرس الموضوعات.

وصلى الله وسلم على سيدنا ونبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.



# الباب الأول

التعريف بالإمام مغلطاي، وكتابه ( الزهر الباسم  
في سير أبي القاسم عليه السلام )، ومنهجه في التعقبات

وفيه فصلان:

❖ الفصل الأول: التعريف بالإمام مغلطاي، وكتابه ( الزهر  
الباسم في سير أبي القاسم عليه السلام ).

❖ الفصل الثاني: التعريف بالتعقبات، وأنواعها، وقيمتها، ومنهج  
الإمام مغلطاي فيها.





# الفصل الأول

التعريف بالإمام مغلطاي،

وبكتابه ( الزهر الباسم في سير أبي القاسم عليه السلام )

وفيه مبحثان:

❖ المبحث الأول: التعريف بالإمام مغلطاي.

❖ المبحث الثاني: التعريف بكتاب ( الزهر الباسم في سير أبي القاسم عليه السلام ).

\* \* \* \* \*

## المبحث الأول

### التعريف بالإمام مغلطاي

يُعرّف هذا المبحث بالإمام مغلطاي، وذلك من خلال حياته الشخصية، بذكر اسمه، ونسبه، ومولده، ونشأته، وكذا حياته العلمية، بذكر مذهبه الفقهي والعقدي، وطلبه للعلم، ومكانته العلمية، وأشهر شيوخه وتلاميذه، وآثاره العلمية، وختاماً وفاته، وذلك في ستة مطالب:

المطلب الأول: اسمه، ونسبه، ومولده، ونشأته.

المطلب الثاني: مذهبه الفقهي، والعقدي.

المطلب الثالث: طلبه للعلم، ومكانته العلمية.

المطلب الرابع: أشهر شيوخه، وتلاميذه.

المطلب الخامس: آثاره العلمية، ومؤلفاته.

المطلب السادس: وفاته.

**اسمه، ونسبه، ومولده، ونشأته**

ثانياً: مولده:

ذكر ابن فهد المكي<sup>(١)</sup> أن شيخه الحافظ زين الدين العراقي قد سأل الإمام مغلطاي عن تاريخ مولده، فأجابه الإمام مغلطاي من إنه ولد في سنة تسع وثمانين<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن رافع<sup>(٣)</sup>: "ومولده سنة تسعين وستمائة".

وأما الصفدي فقد أبعد، وقال<sup>(٤)</sup>: "وُلِدَ بعد التسعين وستمائة".

وقول الإمام مغلطاي أولى من قول غيره؛ فهو أدري بتاريخ ولادته من غيره، والله أعلم.

ثالثاً: نشأته:

لم تذكر المصادر التي ترجمت للإمام مغلطاي أي تفاصيل عن نشأته، وأسرته، سوى ما ذكر أن والده كان قائداً، وكان يرسله في صباه؛ ليرمي بالنشأ<sup>(٥)</sup>، فيخالفه، ويذهب إلى خلق أهل العلم، فيحضرها<sup>(٦)</sup>.

(١) لحظ الألاحظ بذيّل طبقات الحفاظ (ص: ٩١).

(٢) أي: سنة تسع وثمانين وستمائة.

(٣) الوفيات له (٢/ ٢٤٤).

(٤) أعيان العصر وأعوان النصر (٥/ ٤٣٤).

(٥) النشأ: السهام، الواحدة نَشَابَةٌ. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (١/ ٢٢٤)، مادة (نشأ).

(٦) ينظر: لحظ الألاحظ بذيّل طبقات الحفاظ (ص: ٩١).

## المطلب الثاني: مذهبه الفقهي، والعقدي

أولاً: مذهبه الفقهي:

صرّح أكثر من ترجم للإمام مغلطاي بأنه على المذهب الحنفي<sup>(١)</sup>، إلا أنه لم يكن من المتعصبين لمذهبه، ومما يدل على ذلك، ما يلي<sup>(٢)</sup>:

١. انتصاره لمذهب أهل الحديث، وقواعدهم؛ كقوله<sup>(٣)</sup>: "العبرة بما روى، لا بما رأى".

٢. أكثر النقل عن ابن حزم، ومال إلى رأيه، رغم شدته على المذهب الحنفي<sup>(٤)</sup>.

ثانياً: عقيدته:

لم تذكر كتب التراجم شيئاً عن عقيدة الإمام مغلطاي، لكن؛ لبعض النصوص التي أوردها في كتبه في باب الأسماء والصفات، ذُكر أنه على مذهب الأشاعرة المحدثين السائد في عصره<sup>(٥)</sup>، ومن هذه النصوص:

(١) ينظر: حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة (١/٣٥٩)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب

(٨/٣٣٧)، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع (٢/٣١٢).

(٢) ينظر: الحافظ مغلطاي وجهوده في علم الحديث، للباحث أحمد حاج، رسالة دكتوراه (ص: ٧٤).

(٣) الإعلام بسنته عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ شرح ابن ماجه الإمام (ص: ٤٥٢).

(٤) ينظر: الإعلام بسنته عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ شرح ابن ماجه الإمام (ص: ٤٤٨).

(٥) الأشاعرة: فرقة كلامية إسلامية، تُنسب لأبي الحسن الأشعري الذي خرج على المعتزلة، وقد اتخذت الأشاعرة البراهين والدلائل العقلية والكلامية وسيلة في محاجة خصومها؛ من المعتزلة، والفلاسفة، وغيرهم؛ لإثبات حقائق الدين والعقيدة الإسلامية على طريقة ابن كُلاب. الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة (١/٤٦).

١. حديث<sup>(١)</sup>: «يُضْحَكُ اللَّهُ إِلَى رَجُلَيْنِ يَقْتُلُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ، كِلَاهُمَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ، يُقَاتِلُ هَذَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلُ، ثُمَّ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَى الْقَاتِلِ، فَيُقَاتِلُ، فَيُسْتَشْهَدُ».

قال مغلطاي في شرحه للحديث<sup>(٢)</sup>: (قال الخطّابي<sup>(٣)</sup>: "الضحك الذي يعتري البشر عندما يستخفُّهم الفرّح، أو يستفزهم الطرب، غير جائز على الله - سبحانه -، وهو منفي عن صفاته، وإنما هو مثل ضربه لهذا الصنيع الذي يحل محل العجب عند البشر، فإذا رأوه أضحكهم، ومعناه في صفة الله - سبحانه -: الإخبار عن الرضا بفعل أحدهما، والقبول للآخر، ومجازاتهم على صنيعهما الجنة، مع اختلاف أحوالهما، وتباين مقاصدهما، وقال ابن جبان في كتاب (التقاسيم والأنواع)<sup>(٤)</sup>: "يريد: أضحك الله - جل وعز - ملائكته - صلى الله عليهم -، وعَجَبَهُمْ من وجود ما قضى..."، وقال الداودي: "أراد قبول أعمالهما، ورحمتهما، والرضا عنهما").

٢. حديث<sup>(٥)</sup>: «مَا تَوَطَّنَ رَجُلٌ مُسْلِمٌ الْمَسَاجِدَ لِلصَّلَاةِ وَالذِّكْرِ، إِلَّا تَبَشَّشَ اللَّهُ لَهُ، كَمَا يَتَبَشَّشُ أَهْلُ الْغَائِبِ بِغَائِبِهِمْ إِذَا قَدِمَ عَلَيْهِمْ».

قال مغلطاي في شرحه للحديث<sup>(٦)</sup>: (قال ابن سيده<sup>(٧)</sup>: "البش: اللطف في المسألة،

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجهاد والسير، باب الكافر يقتل المسلم، ثم يسلم، فيسد بعد ويقتل (٤/٢٤ ح ٢٨٢٦)، واللفظ له، ومسلم في صحيحه، كتاب الإمارة، باب بيان الرجلين يقتل أحدهما الآخر يدخلان الجنة (٣/١٥٠٤ ح ١٨٩٠).

(٢) التلويح إلى شرح الجامع الصحيح (٤/١٠٩ ح ٢٨٢٦)، بترقيم موسوعة صحيح البخاري.

(٣) أعلام الحديث (شرح صحيح البخاري) (٢/١٣٦٥).

(٤) صحيح ابن جبان (١٠/٥٢٢).

(٥) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب المساجد والجماعات، باب لزوم المساجد وانتظار الصلاة (١/٢٦٢ ح ٨٠٠)، وقال البوصيري: "هذا إسناد صحيح". مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه (١/١٠٢).

(٦) الإعلام بسنته عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ شرح ابن ماجه الإمام (ص: ١٣٥٠).

(٧) المحكم والمحيط الأعظم (٧/٦٢٨)، مادة (بش).

والإقبال على الرجل..."، وقال الفرّاء: "بشّ الرجل بصاحبه بشاً وبشاشةً، إذا ضحك إليه، واستبشر به، ولقيه بأحسن أخلاقه..."، وكل هذا متعذّر في حقّ الباري عزّ وجلّ، وقد أحسن الهروي إذ قال<sup>(١)</sup>: "هذا مثل ضربه؛ لتلقيه إياه ببره، وإكرامه، وتقريبه".

وبالنظر في هذه النصوص، تظهر مخالفته لمذهب أهل السنة والجماعة في الأسماء والصفات، وهو<sup>(٢)</sup>: "الإيمان بما وصف الله به نفسه في كتابه، وبما وصفه به رسوله محمد ﷺ؛ من غير تحريف، ولا تعطيل، ومن غير تكييف، ولا تمثيل".

والإمام مغلطاي وإن كان ناقلاً فيها لكلام غيره، إلا أنه لعدم رده وتعقبه عليها، دل ذلك على قبوله لها، والله أعلم.

أما التصوّف<sup>(٣)</sup>، فقد قال ابن حجر<sup>(٤)</sup>: "وأما التصوف، فلم يرزق منه ما يعول عليه فيه".

(١) الغريبين في القرآن والحديث (١/ ١٨١)، مادة (بشش).

(٢) العقيدة الواسطية (ص: ٢).

(٣) الصوفية: التصوّف حركة دينية، انتشرت في العالم الإسلامي في القرن الثالث الهجري، كنزعاتٍ فردية تدعو إلى الزهد، وشدة العبادة، كرد فعل مضاد للانغماس في الترف الحضاري، ثم تطورت تلك النزعات بعد ذلك حتى صارت طرقاً مميزةً معروفةً باسم الصوفية، ويتوخّى المتصوفة تربية النفس، والسمو بها؛ بغية الوصول إلى معرفة الله -تعالى-، بالكشف والمشاهدة، لا عن طريق اتباع الوسائل الشرعية، ولذا جنحوا في المسار حتى تداخلت طريقتهم مع الفلسفات الوثنية؛ الهندية، والفارسية، واليونانية المختلفة. الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة (١/ ١٩٤).

(٤) لسان الميزان (٨/ ١٢٧).

## المطلب الثالث: طلبه للعلم، ومكانته العلمية

أولاً: طلبه للعلم:

اجتهد الإمام مغلطاي في طلب العلم بنفسه في سن مبكرة؛ فقد كان والده يرسله في صباه؛ ليرمي بالنُّشَاب، فيخالفه، ويذهب إلى حلق أهل العلم، فيحضرها<sup>(١)</sup>.

فحفظ (كفاية المتحفظ ونهاية المتلفظ) لأبي إسحاق ابن الأجدابي، وحفظ (الفصيح) لثعلب<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن فهد المكي<sup>(٣)</sup>: "قال شيخنا الحافظ أبو الفضل العراقي: سألته عن أول سماعه، فقال: دخلت بعد السبعمئة إلى الشام، فقلت له: فماذا سمعت إذ ذاك؟ قال: سمعت شعراً، فقلت له: فأول سماعك للحديث متى؟ فسكت، فلقنته في سنة خمس عشرة؟ فقال: نعم".

وكان الإمام مغلطاي واسع الاطلاع، كثير القراءة، حريصاً على السماع من الشيوخ، قال ابن حجر<sup>(٤)</sup>:

"وأكثر جدًّا من القراءة بنفسه، والسماع، وكتب الطباقي"، وقال أيضًا<sup>(٥)</sup>: "وحصل من المسموعات ما يطول عدُّه، وأكثر طلبه بنفسه، وبقرائه، ثم اشتغل بالتصنيف".

(١) ينظر: لحظ الألبان بذييل طبقات الحفاظ (ص: ٩١).

(٢) ينظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (٦ / ١١٥).

(٣) لحظ الألبان بذييل طبقات الحفاظ (ص: ٩٢).

(٤) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (٦ / ١١٤).

(٥) لسان الميزان (٨ / ١٢٤).



وقال الصَّفدي<sup>(١)</sup>: "وكان كثير السكون، والميل إلى المَوادعة والركون، جمع مجاميع حسنة، وألف تواليف أتعب فيها أنامله، وكَدَّ أجفانه الوَسْنة، ولم يزل على حاله إلى أن ابتلعتة المقابر، واستوحشت له الأقلام والمحابر".

ومن خلال تصانيفه، ظهر تمكُّنه في العديد من العلوم؛ ففي الحديث وعلومه، ذكر ابن حجر أن رئاسة الحديث انتهت إليه في زمانه<sup>(٢)</sup>، ولقَّبَه أبو زُرْعَة العراقي بشيخ المحدثين<sup>(٣)</sup>.

وأما بالأنساب، فقد قال تلميذه المَرَاغبي<sup>(٤)</sup>: "وكان عارفاً بالأنساب معرفةً تامةً".

ووصفه السيوطي<sup>(٥)</sup> بأنه علامة في الأنساب.

وفي اللغة وعلومها، قال ابن حجر<sup>(٦)</sup>: "كان كثير الاستحضار لها، متَّسع المعرفة فيها".

وقال ابن فهد المكي<sup>(٧)</sup>: "كان يحفظ كفاية المتحفظ، والفصيح لشعْب، وله اتساع في نقل اللغة".

وذكر السيوطي<sup>(٨)</sup> أن له مآخذَ على أهل اللغة.

(١) أعيان العصر وأعيان النصر (٥ / ٤٣٤).

(٢) ينظر: لسان الميزان (٨ / ١٢٥).

(٣) ينظر: الذيل على العبر (١ / ٧٠).

(٤) مشيخة أبي بكر المراغي (ص: ٣٢٤).

(٥) ينظر: حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة (١ / ٣٥٩).

(٦) لسان الميزان (٨ / ١٢٧).

(٧) لحظ الأُلحاح بذيّل طبقات الحفاظ (ص: ٩٤).

(٨) ينظر: طبقات الحفاظ له (ص: ٥٣٨).

## ثانياً: مكانته العلمية:

كان للإمام مغلطاي مكانة عالية، ومنزلة رفيعة؛ حيث انتهت إليه رئاسة الحديث في عصره، فتصدّر للتدريس في كثير من المدارس والجوامع، ومن أشهرها المدرسة الظاهرية<sup>(١)</sup> بعد شيخه ابن سيّد الناس، وقد أثنى عليه كثير من العلماء ثناءً بالغاً، وفيما يلي أقوالهم في الثناء عليه:

قال الصّفدي<sup>(٢)</sup>: "الشيخ الإمام، الحافظ، القدوة... مدرّس الحديث بالظاهرية بين القصرين بالقاهرة".

قال ابن رافع<sup>(٣)</sup>: "الشيخ الفاضل المحدث".

وقال ابن كثير<sup>(٤)</sup>: "الشيخ الحافظ".

وقال المَراغي<sup>(٥)</sup>: "الشيخ الإمام، العلامة، الحافظ".

وقال ابن حجر<sup>(٦)</sup>: "الحافظ المكثر".

وقال ابن فهد المكي<sup>(٧)</sup>: "الإمام العلامة، الحافظ، المحدث، المشهور".

وقال السيوطي<sup>(٨)</sup>: "كان حافظاً، عارفاً بفنون الحديث، علامةً في الأنساب".

(١) وهي بالقاهرة، بناها الملك الظاهر بيبرس، وتمّت في أوائل سنة اثنتين وستين وستمائة. ينظر: كنز الدرر وجامع الغرر (٨/ ١٠٣)، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة (٧/ ١٢٠).

(٢) أعيان العصر وأعوان النصر (٥/ ٤٣٣).

(٣) الوفيات له (٢/ ٢٤٣).

(٤) البداية والنهاية (١٨/ ٦٣٣).

(٥) مشيخة أبي بكر المراغي (ص: ٣٢١).

(٦) لسان الميزان (٨/ ١٢٤).

(٧) لحظ الألباح بذيّل طبقات الحفاظ (ص: ٩١).

(٨) حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة (١/ ٣٥٩).

ومع كل هذا الثناء العاطر، والمكانة العالية، إلا أن بعض العلماء قد تكلم فيه، وذلك؛ لتصنيفه كتاباً في العشق، عرّض فيه بذكر أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قال ابن حجر<sup>(١)</sup>: "وصنف (الواضح المبين فيمن استشهد من المحبين)، فعثر منه الشيخ صلاح الدين العلائي على كلام ذكره في أوائله، فأغرى به القاضي موفق الدين الحنبلي، فعزّره، ومنع الكتبيين من بيع ذلك الكتاب، وتآلم الشيخ علاء الدين مغلطاي من ذلك، وشمّت به جماعة من أقرانه".

وقال ابن العمّاد<sup>(٢)</sup>: "وقف له العلائي لما رحل إلى القاهرة على كتاب جمعه في العشق، تعرّض فيه لذكر الصديقة عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فأنكر عليه ذلك، ورفع أمره إلى الموفق الحنبلي، فاعتقله بعد أن عزّره، فانتصر له ابن البابا، وخلّصه".

ولم تُفصّل هذه المصادر كيف عرّض الإمام مغلطاي بذكر السيدة عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وعند استقراء كتاب (الواضح المبين فيمن استشهد من المحبين) لم أقف على أي قول فيه تعريض بذكر السيدة عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، ولعلّ الإمام مغلطاي قد حذف من كتابه اللفظ الذي أوهم بذلك، وكان مدخلاً لمن تحامل عليه، والله أعلم.

(١) لسان الميزان (٨/ ١٢٤).

(٢) شذرات الذهب في أخبار من ذهب (٨/ ٣٣٧).

## المطلب الرابع: أشهر شيوخه وتلاميذه

أولاً: شيوخه:

تتلمذ الإمام مغلطاي على العديد من شيوخ عصره المبرزين، قال ابن حجر<sup>(١)</sup>:  
"وحصل من المسموعات ما يطول عدّه".

ومن أشهر شيوخه الذين اختلف العلماء في سماعه منهم<sup>(٢)</sup>:

١. محمد بن علي بن وهب، أبو الفتح القشيري، ابن دقيق العيد (ت ٧٠٢هـ)<sup>(٣)</sup>.
٢. عبد المؤمن بن خلف، أبو محمد الدمياطي (ت ٧٠٥هـ)<sup>(٤)</sup>.
٣. علي بن نصر الله، أبو الحسن المصري، ابن الصّوّاف (ت ٧١٢هـ)<sup>(٥)</sup>.
٤. ست الوزراء بنت عمر بن أسعد بن المُنَجّي، أم عبد الله التنوخية (ت ٧١٦هـ)<sup>(٦)</sup>.

(١) لسان الميزان (٨/ ١٢٤).

(٢) ينظر: لسان الميزان (٨/ ١٢٤).

(٣) ينظر ترجمته في: فوات الوفيات (٣/ ٤٤٢)، طبقات الشافعيين (ص: ٩٥٢).

(٤) ينظر ترجمته في: طبقات الشافعية الكبرى (١٠/ ١٠٢)، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (٣/ ٢٢١).

(٥) ينظر ترجمته في: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (٤/ ١٦٠)، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة (١/ ٣٨٩).

(٦) ينظر ترجمتها في: ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد (٢/ ٣٧٦)، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (٢/ ٢٦٣).

أما أشهر شيوخه الذين ثبت سماعه منهم بلا خلاف بين العلماء<sup>(١)</sup>:

١. الحسن بن عمر بن عيسى، أبو محمد وأبو علي الكردي (ت ٧٢٠هـ)<sup>(٢)</sup>.
  ٢. عبد الرحيم بن عبد المحسن بن حسن، كمال الدين المنشاوي (ت ٧٢٠هـ)<sup>(٣)</sup>.
  ٣. علي بن عمر، أبو الحسن، نور الدين الواني، ابن الصلاح الصوفي (ت ٧٢٧هـ)<sup>(٤)</sup>.
  ٤. يونس بن إبراهيم بن عبد القوي، أبو النون الكناني، الدبوسي (ت ٧٢٩هـ)<sup>(٥)</sup>.
  ٥. أحمد بن أبي طالب، أبو العباس الحنفي، ابن الشحنة، الحجّار، الصالحي (ت ٧٣٠هـ)<sup>(٦)</sup>.
  ٦. يوسف بن عمر بن حسين الختني، أبو المحاسن الحنفي (ت ٧٣١هـ)<sup>(٧)</sup>.
  ٧. محمد بن محمد، أبو الفتح، ابن سيّد الناس (ت ٧٣٤هـ)<sup>(٨)</sup>.
  ٨. يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجّاج المزي (ت ٧٤٢هـ)<sup>(٩)</sup>.
- 
- (١) ينظر: مشيخة أبي بكر المراغي (ص: ٣٢٣)، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (٦/ ١١٤)، لسان الميزان (٨/ ١٢٤)، لحظ الألفاظ بذيّل طبقات الحفاظ (ص: ٩١).
- (٢) ينظر ترجمته في: ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد (١/ ٥٠٩)، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة (١/ ٣٩١).
- (٣) ينظر ترجمته في: العبر في خبر من غبر (٤/ ٥٨)، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (٣/ ١٥١).
- (٤) ينظر ترجمته في: العبر في خبر من غبر (٤/ ٨٠)، الوافي بالوفيات (٢١/ ٢٤٤).
- (٥) ينظر ترجمته في: ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد (٢/ ٣٣٤)، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة (١/ ٣٩٣).
- (٦) ينظر ترجمته في: الوافي بالوفيات (٨/ ١٤٢)، غاية النهاية في طبقات القراء (١/ ٦٤).
- (٧) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (٦/ ٢٣٩)، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة (١/ ٣٩٣).
- (٨) فوات الوفيات (٣/ ٢٨٧)، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (٥/ ٤٧٦).
- (٩) طبقات الشافعية الكبرى (١٠/ ٣٩٥)، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (٦/ ٢٢٨).

## ثانياً: تلاميذه:

تولى الإمام مغلطاي التدريس في مدارس وجوامع عديدة، فتتلمذ على يديه الكثير من التلاميذ النجباء، والعلماء الكبار، حتى قال ابن حجر<sup>(١)</sup>: "انتهت إليه رياسة الحديث في زمانه، فأخذ عنه عامة من لقيناه من المشايخ؛ كالعراقي، والبُلُقيني، والدُّجوي، وإسماعيل الحنفي، وغيرهم".

ومن أشهرهم<sup>(٢)</sup>:

١. عمر بن علي بن أحمد، أبو علي سراج الدين، ابن المُلقن، الشافعي (ت ٨٠٤هـ)<sup>(٣)</sup>.
٢. عمر بن رسلان بن نصير، أبو حفص، سراج الدين البُلُقيني، الشافعي (ت ٨٠٥هـ)<sup>(٤)</sup>.
٣. عبد الرحيم بن الحسين، أبو الفضل، زين الدين العراقي، الشافعي (ت ٨٠٦هـ)<sup>(٥)</sup>.
٤. علي بن أبي بكر بن سليمان، أبو الحسن نور الدين الهيثمي، الشافعي (ت ٨٠٧هـ)<sup>(٦)</sup>.

(١) لسان الميزان (٨/ ١٢٥).

(٢) ينظر: لسان الميزان (٨/ ١٢٥)، لحظ الأُلحاح بذيّل طبقات الحفاظ (ص: ٩٤)، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع (١١/ ٢٨).

(٣) ينظر ترجمته في: ذيل التقييد في رِوَاة السنن والأسانيد (٢/ ٢٤٦)، طبقات الحفاظ للسيوطي (ص: ٥٤٢).

(٤) ينظر ترجمته في: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (٥/ ٣٦٢)، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة (١/ ٣٢٩).

(٥) ينظر ترجمته في: ذيل التقييد في رِوَاة السنن والأسانيد (٢/ ١٠٦)، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة (١/ ٣٦٠).

(٦) ينظر ترجمته في: ذيل التقييد في رِوَاة السنن والأسانيد (٢/ ٢٢٩)، طبقات الحفاظ للسيوطي (ص: ٥٤٥).

٥. محمد بن محمد بن عبد الرحمن، أبو بكر تقي الدين، الدُّجُوي (ت ٨٠٩هـ) <sup>(١)</sup>.
٦. أبو بكر بن حسين بن عمر، زين الدين ابن الحسين المَرَاغِي، الشافعي (ت ٨١٦هـ) <sup>(٢)</sup>.



(١) ينظر ترجمته في: إنباء الغمر بأبناء العمر (٣٧٤/٢)، (٢٢٨/١)، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع (٩١/٩).

(٢) ينظر ترجمته في: ذيل التقييد في رواية السنن والأسانيد (٣٤٣/٢)، إنباء الغمر بأبناء العمر (٢٣/٣).

## المطلب الخامس: آثاره العلمية ومؤلفاته

اشتهر الإمام مغلطاي بكثرة التصنيف؛ فقد بلغ عدد مصنفاته ما يزيد على المئة، كما ذكره السيوطي<sup>(١)</sup>، والكتّاني<sup>(٢)</sup>.

ولم تقتصر شهرته على كثرة التصنيف فقط، بل على التنوع في مادة هذه المصنفات، فألف في الحديث، واللغة، والأدب، والتاريخ، والأنساب، وغير ذلك.

ومع التنوع في التأليف، التنوع في الكتابة، فتنوعت ما بين النقد والاستدراك، والاختصار، والإكمال، والترتيب للمؤلفات، وقد أسهم في ذلك سعة اطلاعه، وكثرة ما جمعه من الكتب المتنوعة، وقال الصّفيدي: "وعنده كتب كثيرة جداً".

ولكن أكثر مصنفاته لم نقف عليها، وبعضها ما زال مخطوطاً<sup>(٣)</sup>، وسأقتصر في هذا المطلب على ذكر المطبوع منها، وهي كالتالي:

١. الإشارة إلى سيرة المصطفى، وتاريخ من بعده من الخلفاء<sup>(٤)</sup>.

٢. إصلاح كتاب ابن الصلاح<sup>(٥)</sup>.

٣. الإعلام بسنته عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ شرح ابن ماجه الإمام<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر: طبقات الحفاظ للسيوطي (ص: ٥٣٨).

(٢) ينظر: الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة (ص: ١١٨).

(٣) وللاستزادة في معرفة المفقود، والمخطوط من مؤلفاته، ينظر: الحافظ مغلطاي وجهوده في علم الحديث، للباحث أحمد حاج، رسالة دكتوراه (١٩٩٤-٧٤)، مقدمة تحقيق الزهر الباسم، للباحث خميس الغامدي، رسالة دكتوراه (١/٦٩-٧٨).

(٤) بتحقيق: محمد نظام الدين الفتيح، دار القلم بدمشق، والدار الشامية ببيروت.

(٥) بتحقيق: د. ناصر عبد العزيز، وطبعة أخرى بتحقيق: محيي الدين بن جمال البكاري.

(٦) بتحقيق: كامل عويضة، مكتبة نزار مصطفى الباز بالمملكة العربية السعودية.



٤. الاكتفاء في تنقيح كتاب الضعفاء (ضعفاء ابن الجوزي)<sup>(١)</sup>.
٥. إكمال تهذيب الكمال<sup>(٢)</sup>.
٦. الإنابة إلى معرفة المختلف فيهم من الصحابة<sup>(٣)</sup>.
٧. انتخاب كتاب من وافقت كنيته اسم أبيه<sup>(٤)</sup>.
٨. التحفة الجسيمة في ذكر حليلة<sup>(٥)</sup>.
٩. التلويح إلى شرح الجامع الصحيح<sup>(٦)</sup>.
١٠. خصائص المصطفى<sup>(٧)</sup>.
١١. الدر المنظوم من كلام المصطفى المعصوم<sup>(٨)</sup>.
١٢. الزهر الباسم في سير أبي القاسم ﷺ<sup>(٩)</sup>.

(١) بتحقيق: د. مازن بن محمد السرساوي، دار المنهاج القويم.

(٢) بتحقيق: أبي عبد الرحمن عادل بن محمد، أبي محمد أسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر.

(٣) بتحقيق: قسم التحقيق بدار الحرمين (السيد عزت المرسى، إبراهيم إسماعيل القاضي، مجدي عبد الخالق الشافعي)، إشراف / محمد عوض المنقوش، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية.

(٤) بتحقيق: الدكتور باسم فيصل أحمد الجوابرة، مركز المخطوطات والتراث.

(٥) بتحقيق: محمد، محمد علوان، دار التوحيد للنشر، المملكة العربية السعودية.

(٦) نسخة رقمية (من القدر الموجود منه) في موسوعة صحيح البخاري، دار عطاءات العلم.

(٧) بتحقيق: محمد محمود، المحمودية، مصر.

(٨) بتحقيق: د. حسن عبيجي، إشراف ومراجعة: محمد عوامة.

(٩) بتحقيق: أحسن أحمد عبد الشكور، دار السلام، القاهرة.

١٣. منار الإسلام بترتيب كتاب الوهم والإيهام<sup>(١)</sup>.

١٤. الواضح المبين في ذكر من استشهد من المحبين<sup>(٢)</sup>.



(١) بتحقيق: د. حمدة أحمد المهيري، جامعة الشارقة.

(٢) بتحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت.

## المطلب السادس: وفاته

بعد حياة حافلة بطلب العلم، والتعليم، والتأليف، تُوفي الإمام مغلطاي في يوم الثلاثاء، في الرابع والعشرين من شهر شعبان، من سنة اثنتين وستين وسبعمائة، عند جمهور العلماء ممن ترجموا له<sup>(١)</sup>.

أما المَرَاغِي، فذكر أن وفاته كانت في سنة إحدى وستين وسبعمائة<sup>(٢)</sup>، وقد وافقه ابن حجر في كتاب (لسان الميزان) فقط<sup>(٣)</sup>.

وحدثت الوفاة في المهدية، خارج باب زويلة<sup>(٤)</sup>، بحارة حلب<sup>(٥)</sup>، وتقدم للصلاة عليه القاضي عز الدين ابن جماعة<sup>(٦)</sup>، ودُفِن بالريدانية<sup>(٧)</sup>.

رحم الله الإمام مغلطاي رحمةً واسعةً، وأسكنه فسيح جناته، وجزاه الله عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء.

(١) ينظر: البداية والنهاية (١٨ / ٦٣٣)، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع (٢ / ٣١٣)، الوفيات لابن رافع (٢ / ٢٤٣).

(٢) مشيخة أبي بكر المراغي (ص: ٣٢٤).

(٣) لسان الميزان (٨ / ١٢٧).

(٤) وهو بالقاهرة من جهتها القبلية. المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار (٢ / ٢٣٩).

(٥) محلة كبيرة في شارع القاهرة. معجم البلدان (٢ / ٢٩٠).

(٦) هو: عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة، عز الدين أبو عمر، قاضي القضاة للديار المصرية، ومات سنة سبع وستين وسبعمائة. طبقات الشافعية الكبرى (١٠ / ٧٩).

(٧) الريدانية: كانت بستاناً لريدان الصقلي، أحد خدام العزيز بالله نزار بن المعز، كان يحمل المظلة على رأس الخليفة، واختص بالحاكم، ثم أصبحت مقبرة، وقد دخلت الآن في حدود مدينة القاهرة، وأصبحت تضم من أحيائها العباسية، ومصر الجديدة. ينظر: المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار (٣ / ٢٤٨)، تعريف بالأماكن الواردة في البداية والنهاية لابن كثير (١ / ١٨٤).

## المبحث الثاني

### التعريف بكتاب (الزهر الباسم في سير أبي القاسم عليه السلام)

يتناول هذا المبحث اسم الكتاب، وموضوعه، ومصادره التي استقى منها مادة كتابه، ونسبة الكتاب إلى مغلطاي، ومنهجه في كتابه، مع بيان القيمة العلمية للكتاب، وذلك في أربعة مطالب:

المطلب الأول: اسم الكتاب، موضوعه، مصادره.

المطلب الثاني: نسبة الكتاب إليه.

المطلب الثالث: منهج الإمام مغلطاي في الكتاب.

المطلب الرابع: قيمة الكتاب العلمية.

## المطلب الأول:

## اسم الكتاب، موضوعه، مصادره

أولاً: اسم الكتاب:

الاسم الكامل للكتاب: (الزهر الباسم في سير أبي القاسم ﷺ).

قال محقق الكتاب<sup>(١)</sup>: "وهكذا دونه المؤلف بخطه في أول كل جزء من أجزاء نسخته التي كتبها بنفسه، وهي التي اعتمدت عليها في التحقيق".

وأما الاسم المختصر للكتاب فهو: (الزهر الباسم).

وقال محقق الكتاب<sup>(٢)</sup>: "وكذا دونه مختصراً باسم: الزهر الباسم، في نهاية كل جزء، باستثناء الجزء العاشر؛ فقد ذكره في آخره تاماً، وزاد فيه، ليصبح اسمه: الزهر الباسم في شرح سير أبي القاسم ﷺ".

وقد ذكر المؤلف اسم الكتاب بخطه في كتابه: إكمال تهذيب الكمال<sup>(٣)</sup>، ولكن بزيادة التاء، فقال: "الزهر الباسم في سيرة أبي القاسم ﷺ".

وكذلك بزيادة التاء في نهاية الجزء السادس عشر من الكتاب<sup>(٤)</sup>.

(١) مقدمة تحقيق الزهر الباسم، للباحث: خميس الغامدي، رسالة دكتوراه (ص: ٨١).

(٢) مقدمة تحقيق الزهر الباسم، للباحث: خميس الغامدي، رسالة دكتوراه (ص: ٨١)، وعلق المحقق على هذه الزيادة في اسم الكتاب، بقوله: "وبهذا الاسم، لم أقف عليه عند أحد ممن ترجم للمؤلف، أو نقل من كتابه".

(٣) (٤/١).

(٤) لوحة [٩٩/ب] نسخة ليدن، وفي [٢٣٨/ب] من نسخة مكتبة الجامعة الإسلامية.

## ثانياً: موضوعه:

كتاب (الزهر الباسم في سير أبي القاسم عليه السلام) هو دراسة نقدية لكتاب الروض الأنف للشهيلي<sup>(١)</sup>، وتضمن أيضاً ملاحظات نقدية على سيرة ابن إسحاق<sup>(٢)</sup>، وملخصها الذي قام به ابن هشام<sup>(٣)</sup>، وعلى غيرهم من الأئمة.

## ثالثاً: مصادره:

تميزت المصادر التي اعتمد عليها الإمام مغلطاي في كتابه الزهر الباسم، بكثرتها، وتنوعها، وشمولها لمختلف أصناف العلوم، فدل ذلك على سعة اطلاعه، وضخامة مكتبته العلمية.

وهذه المصادر، منها ما يُعدُّ في المفقود، ومنها ما زال مخطوطاً، ومنها ما طُبِعَ كاملاً، أو طُبِعَ جزء منه.

وفي هذا المبحث، سأقتصر على مصادره في التعقبات الحديثية التي تم دراستها، وهي على قسمين:

(١) هو: عبد الرحمن بن عبيد الله بن أحمد بن أبي الحسن، الخثعمي، ثم الشهيلي، الأندلسي، النحوي، اللغوي، الأخباري، أبو القاسم، وأبو زيد، وكفَّ بصره وهو ابن سبع عشرة سنة، وصنَّف "الروض الأنف" في شرح "السيرة" لابن إسحاق، فدل على تبخُّره، وبراعته، ومات سنة إحدى وثمانين وخمسائة. ينظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة (٢/١٦٢)، تاريخ الإسلام (١٢/٧٣٢).

(٢) هو: محمد بن إسحاق بن يسار، أبو بكر المطلبی، مولاہم، المدني، نزيل العراق، إمام المغازي، صدوق يدلّس، ورُمي بالتشيع، والقدر، من صغار الخامسة، مات سنة خمسين ومائة، ويقال بعدها [خت م ٤]. تقريب التهذيب (ص: ٤٦٧).

(٣) هو: عبد الملك بن هشام بن أيوب الدُّهْلِيّ، أبو محمد، العلامة، النحوي، الأخباري، المَعَاوِيّ، البصري، نزيل مصر، هذَّب السيرة النبوية، وسمعها من زياد البَكَّائِيّ صاحب ابن إسحاق، وله مصنَّف في (أنساب حمير وملوكها)، وتُوفي سنة ثمان عشرة ومائتين. ينظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة (٢/٢١١)، سير أعلام النبلاء (١٠/٤٢٨).

الأول: مصادر لم يصرح فيها باسم الكتاب، وإنما اكتفى بذكر أسماء الأعلام الذين نقل عنهم، أو كَنّاهم؛ كقوله: قال ابن سعد، وقال أبو عمر، وقال أبو نصر بن مأكولا، وهذا القسم كثير جداً.

والثاني: مصادر ذكر فيها اسم الكتاب، وهذا النوع يمكن تقسيمه حسب موضوعه، وذلك على النحو التالي<sup>(١)</sup>:

### أولاً: كتب الحديث:

١. الأدب المفرد، للإمام الحافظ محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)<sup>(٢)</sup>.
٢. الأوائل، لأبي عروبة الحسين بن محمد الحرّاني (ت ٣١٨هـ)<sup>(٣)</sup>.
٣. الجامع الكبير "سنن الترمذي" أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت ٢٧٩هـ)<sup>(٤)</sup>.
٤. جامع معمر بن راشد، لمعمر بن أبي عمرو راشد الأزدي، مولا هم (ت ١٥٣هـ)<sup>(٥)</sup>.
٥. الجهاد لابن أبي عاصم، أحمد بن عمرو بن الضحاك (ت ٢٨٧هـ)<sup>(٦)</sup>.
٦. السراج، لأبي الفتح محمد بن الحسين الأزدي (ت ٣٧٤هـ)<sup>(٧)</sup>.
٧. سنن أبي داود، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥هـ)<sup>(٨)</sup>.

(١) سأنبه على الكتب التي لم أقف عليها، وما عدا ذلك فهو من المطبوع، والله الحمد.

(٢) التعقب رقم (٥٠).

(٣) التعقب رقم (٧١).

(٤) التعقب رقم (٥٠).

(٥) التعقب رقم (٥٩).

(٦) التعقب رقم (١٠٣).

(٧) التعقب رقم (٥١). ولم أقف عليه.

(٨) التعقب رقم (٥٠).

٨. سنن البزار، لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار (ت ٢٩٢هـ) <sup>(١)</sup>.
٩. سنن الدارقطني، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ) <sup>(٢)</sup>.
١٠. السنن الكبرى، لأحمد بن الحسين بن علي أبي بكر البيهقي (ت ٤٥٨هـ) <sup>(٣)</sup>.
١١. سنن الكشي، لأبي محمد عبد بن حميد بن نصر (ت ٢٤٩هـ) <sup>(٤)</sup>.
١٢. سنن اللالكائي، لأبي القاسم هبة الله بن الحسن اللالكائي (ت ٤١٨هـ) <sup>(٥)</sup>.
١٣. شرف المصطفى ﷺ، لأبي سعد عبد الملك بن أبي عثمان (ت ٤٠٦هـ) <sup>(٦)</sup>.
١٤. صحيح البخاري، لمحمد بن إسماعيل أبي عبد الله البخاري (ت ٢٥٦هـ) <sup>(٧)</sup>.
١٥. صحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج أبي الحسن النيسابوري (ت ٢٦١هـ) <sup>(٨)</sup>.
١٦. صحيح ابن حبان، محمد بن حبان، أبي حاتم البستي (ت ٣٥٤هـ) <sup>(٩)</sup>.
١٧. مستخرج الطوسي على جامع الترمذي (مختصر الأحكام)، للحسن بن علي الطوسي (ت ٣١٢هـ) <sup>(١٠)</sup>.
١٨. المستخرج على صحيح البخاري، لأبي بكر بن إبراهيم الإسماعيلي (ت ٣٧١هـ) <sup>(١١)</sup>.

(١) التعقب رقم (٥٠). ولم أقف عليه.

(٢) التعقب رقم (١٢٤).

(٣) التعقب رقم (١١٢).

(٤) التعقب رقم (٥٠). ولم أقف عليه.

(٥) التعقب رقم (٤٥). ولم أقف عليه.

(٦) التعقب رقم (١٣).

(٧) التعقب رقم (٥٢).

(٨) التعقب رقم (٤٩).

(٩) التعقب رقم (٧٤).

(١٠) التعقب رقم (٥٠).

(١١) التعقب رقم (١١٢). ولم أقف عليه.



١٩. المستدرک علی الصحیحین، لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ) <sup>(١)</sup>.
٢٠. المسند المستخرج علی صحيح الإمام مسلم، لأبي نُعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ) <sup>(٢)</sup>.
٢١. مسند أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ) <sup>(٣)</sup>.
٢٢. مسند أحمد بن منيع (ت ١٦٠هـ) <sup>(٤)</sup>.
٢٣. مسند أبي داود الطيالسي، سليمان بن داود بن الجارود (ت ٢٠٤هـ) <sup>(٥)</sup>.
٢٤. مسند ابن أبي شيبة، لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة (ت ٢٣٥هـ) <sup>(٦)</sup>.
٢٥. مسند البزار، لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار (ت ٢٩٢هـ) <sup>(٧)</sup>.
٢٦. مسند الدارمي، لعبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل الدارمي (ت ٢٥٥هـ) <sup>(٨)</sup>.
٢٧. مسند العدني، لمحمد بن يحيى بن أبي عمر (ت ٢٤٣هـ) <sup>(٩)</sup>.
٢٨. مسند عبد الله بن وهب المصري (ت ١٩٧هـ) <sup>(١٠)</sup>.
٢٩. المصنف في الأحاديث والآثار، لعبد الله بن محمد بن أبي شيبة (ت ٢٣٥هـ) <sup>(١١)</sup>.

- 
- (١) التعقب رقم (٣٨).
  - (٢) التعقب رقم (١١٢).
  - (٣) التعقب رقم (٧٢).
  - (٤) التعقب رقم (٧٢). ولم أقف عليه.
  - (٥) التعقب رقم (١٠٨).
  - (٦) التعقب رقم (٥٠).
  - (٧) التعقب رقم (٥٠).
  - (٨) التعقب رقم (١١٢).
  - (٩) التعقب رقم (٧٢). ولم أقف عليه.
  - (١٠) التعقب رقم (٨٣).
  - (١١) التعقب رقم (٥٨).

٣٠. المعجم الأوسط، لسليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠هـ) <sup>(١)</sup>.

٣١. المعجم الكبير، لسليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠هـ) <sup>(٢)</sup>.

٣٢. موطأ الإمام مالك، لمالك بن أنس بن مالك الأصبحي (ت ١٧٩هـ) <sup>(٣)</sup>.

٣٣. فضائل فاطمة الزهراء، لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ) <sup>(٤)</sup>.

#### ثانياً: كتب شروح الحديث:

١. المسالك في شرح موطأ مالك، لأبي بكر محمد بن عبد الله بن العربي (ت ٥٤٣هـ) <sup>(٥)</sup>.

٢. منال الطالب في شرح طوال الغرائب، للمبارك بن محمد الجزري، ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ) <sup>(٦)</sup>.

#### ثالثاً: كتب علل الحديث:

١. الإغراب، للنسائي (ت ٣٠٣هـ) <sup>(٧)</sup>.

٢. التاريخ والعلل، لإبراهيم بن إسحاق الحربي أبي إسحاق (ت ٢٨٥هـ) <sup>(٨)</sup>.

٣. العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي (ت ٥٩٧هـ) <sup>(٩)</sup>.

(١) التعقب رقم (٧٤).

(٢) التعقب رقم (١٢٧).

(٣) التعقب رقم (١٢٨).

(٤) التعقب رقم (٥٢).

(٥) التعقب رقم (١٤٨).

(٦) التعقب رقم (١٠٧).

(٧) التعقب رقم (٧٤).

(٨) التعقب رقم (١٤١). ولم أقف عليه.

(٩) التعقب رقم (١٠٧).

٤. العلل لابن أبي حاتم، لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي (ت ٣٢٧هـ) <sup>(١)</sup>.

رابعاً: كتب علوم الحديث:

١. الكفاية في علم الرواية، لأحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) <sup>(٢)</sup>.

٢. الناسخ والمنسوخ، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥هـ) <sup>(٣)</sup>.

خامساً: كتب التراجم والطبقات:

١. الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لأبي عمرو يوسف بن عبد الله بن عبد البرّ (ت ٤٦٣هـ) <sup>(٤)</sup>.

٢. إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لمغلطاي بن قليج (ت ٧٦٢هـ) <sup>(٥)</sup>.

٣. تاريخ ابن أبي خيثمة، لأحمد بن أبي خيثمة (ت ٢٧٩هـ) <sup>(٦)</sup>.

٤. التاريخ الكبير، لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري (ت ٢٥٦هـ) <sup>(٧)</sup>.

٥. التاريخ الصغير، لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري (ت ٢٥٦هـ) <sup>(٨)</sup>.

٦. تاريخ أسماء الثقات، لعمر بن أحمد بن عثمان، ابن شاهين (ت ٣٨٥هـ) <sup>(٩)</sup>.

٧. تاريخ الصحابة، لأحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم، أبي بكر ابن البرقيّ (ت ٢٧٠هـ) <sup>(١٠)</sup>.

(١) التعقب رقم (٧٤).

(٢) التعقب رقم (١٤٥).

(٣) التعقب رقم (٦٩). ولم أقف عليه.

(٤) التعقب رقم (١٤٥).

(٥) التعقب رقم (١٣٠).

(٦) التعقب رقم (٤٥).

(٧) التعقب رقم (١٢٧).

(٨) التعقب رقم (١١٧). ولم أقف عليه.

(٩) التعقب رقم (٣٩).

(١٠) التعقب رقم (١٣). ولم أقف عليه.

٨. التاريخ، لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت ٢٧٩هـ) <sup>(١)</sup>.
٩. الثقات، لمحمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم البستي (ت ٣٥٤هـ) <sup>(٢)</sup>.
١٠. الثقات، لابن خَلْفُون محمد بن إسماعيل (ت ٦٣٠هـ) <sup>(٣)</sup>.
١١. ذخيرة الحفاظ، لأبي الفضل محمد بن طاهر، ابن القيسراني (ت ٥٠٧هـ) <sup>(٤)</sup>.
١٢. ذيل المذيل من تاريخ الصحابة والتابعين، لمحمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ) <sup>(٥)</sup>.
١٣. الصحابة، لأبي أحمد الحسن بن عبد الله العسكري (ت ٣٨٢هـ) <sup>(٦)</sup>.
١٤. الصحابة، لمحمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم البستي (ت ٣٥٤هـ) <sup>(٧)</sup>.
١٥. الصلة، لِمَسْلَمَةَ بن القاسم القرطبي (ت ٣٥٣هـ) <sup>(٨)</sup>.
١٦. الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥هـ) <sup>(٩)</sup>.
١٧. معرفة الثقات، لأحمد بن عبد الله بن صالح العجلي (ت ٢٦١هـ) <sup>(١٠)</sup>.
١٨. معجم الصحابة، لأبي القاسم عبد الله بن محمد البغوي (ت ٣١٧هـ) <sup>(١١)</sup>.

(١) التعقب رقم (٢٣). والذي وقفت عليه باسم: (تسمية أصحاب رسول الله ﷺ).

(٢) التعقب رقم (١٠٨).

(٣) التعقب رقم (١٠٣). ولم أقف عليه.

(٤) التعقب رقم (٤٣).

(٥) التعقب رقم (١١٠). ولم أقف عليه.

(٦) التعقب رقم (١٦). ولم أقف عليه.

(٧) التعقب رقم (٧). ولعلّه قسم الصحابة في كتاب الثقات، والله أعلم.

(٨) التعقب رقم (٣٩). ولم أقف عليه.

(٩) التعقب رقم (٦٣).

(١٠) التعقب رقم (١٠٠).

(١١) التعقب رقم (١٢٩).

١٩. معجم الصحابة، لعبد الباقي بن قانع بن مرزوق (ت ٣٥١هـ) <sup>(١)</sup>.

٢٠. معرفة الصحابة، لأبي نُعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ) <sup>(٢)</sup>.

#### سادساً: السيرة النبوية:

١. الإكليل، لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ) <sup>(٣)</sup>.

٢. دلائل النبوة، لأحمد بن الحسين أبي بكر البيهقي (ت ٤٥٨هـ) <sup>(٤)</sup>.

٣. الروض الأنف، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت ٥٨١هـ) <sup>(٥)</sup>.

٤. سيرة ابن إسحاق، لمحمد بن إسحاق بن يسار المطلبي (ت ١٥١هـ) <sup>(٦)</sup>.

٥. الشمائل المحمدية، لمحمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت ٢٧٩هـ) <sup>(٧)</sup>.

٦. المغازي للواقدي، لمحمد بن عمر بن واقد الأسلمي الواقدي (ت ٢٠٧هـ) <sup>(٨)</sup>.

#### سابعاً: كتب الأنساب والألقاب:

١. الألقاب، لأحمد بن عبد الرحمن، أبي بكر الشيرازي (ت ٤٠٧هـ) <sup>(٩)</sup>.

٢. جمهرة أنساب العرب، لأبي المنذر هشام بن محمد الكلبي (ت ٢٠٤هـ) <sup>(١٠)</sup>.

(١) التعقب رقم (٧٤).

(٢) التعقب رقم (١٣).

(٣) التعقب رقم (٨٥). ولم أقف عليه.

(٤) التعقب رقم (١٢٧).

(٥) التعقب رقم (٦١).

(٦) التعقب رقم (١٤٧).

(٧) التعقب رقم (٦٠).

(٨) التعقب رقم (٢).

(٩) التعقب رقم (٩). ولم أقف عليه.

(١٠) التعقب رقم (١١٠).

### ثامناً: كتب اللغة، والغريب:

١. الاشتقاق، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت ٣٢١هـ) <sup>(١)</sup>.
٢. تهذيب اللغة، لمحمد بن أحمد بن الأزهر، أبي منصور الهروي (ت ٣٧٠هـ) <sup>(٢)</sup>.
٣. الجامع في اللغة، لمحمد بن جعفر القزاز (ت ٤١٢هـ) <sup>(٣)</sup>.
٤. جمهرة اللغة، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت ٣٢١هـ) <sup>(٤)</sup>.
٥. الدلائل في غريب الحديث، لقاسم بن ثابت السرقسطي (ت ٣٠٢هـ) <sup>(٥)</sup>.
٦. غريب الحديث، لأبي عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي (ت ٢٢٤هـ) <sup>(٦)</sup>.
٧. غريب الحديث، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ) <sup>(٧)</sup>.
٨. المحكم والمحيط الأعظم، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده (ت ٤٥٨هـ) <sup>(٨)</sup>.
٩. مجمل اللغة، لأحمد بن فارس الرازي (ت ٣٩٥هـ) <sup>(٩)</sup>.
١٠. الواعي، لأبي محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الإشيلي (ت ٥٨٢هـ) <sup>(١٠)</sup>.

(١) التعقب رقم (٧٩).

(٢) التعقب رقم (٨٠).

(٣) التعقب رقم (٧٨). ولم أقف عليه.

(٤) التعقب رقم (٧٩).

(٥) التعقب رقم (٤).

(٦) التعقب رقم (٥).

(٧) التعقب رقم (١٢).

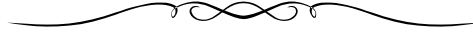
(٨) التعقب رقم (٧٨).

(٩) التعقب رقم (٧٨).

(١٠) التعقب رقم (٧٨). ولم أقف عليه.

### تاسعاً: البلاغة والأدب:

١. غرر الفوائد ودرر القلائد، للشريف المرتضى علي بن الحسين (ت ٤٣٦هـ) <sup>(١)</sup>.
  ٢. أمالي أبي علي الهجري، لهارون بن زكريا (ت: نحو ٣٠٠هـ) <sup>(٢)</sup>.
  ٣. شرح المقامات، لابن ظفر محمد بن أبي محمد الصَّقَلِّي (ت ٥٦٥هـ) <sup>(٣)</sup>.
  ٤. الكامل في اللغة والأدب، لمحمد بن يزيد المُبرِّد، أبي العباس (ت ٢٨٥هـ) <sup>(٤)</sup>.
- عاشراً: كتب لم أقف على موضوعها:
١. كتاب الفرقدين في الكلام على الصحيحين، لأبي العباس بن تَامَتِيَّت (ت ٦٥٧هـ) <sup>(٥)</sup>.



(١) التعقب رقم (١٠٥).

(٢) التعقب رقم (٨٠). والذي وقفت عليه باسم (التعليقات والنوادر).

(٣) التعقب رقم (٧٨). ولم أقف عليه.

(٤) التعقب رقم (٦٢).

(٥) التعقب رقم (١٢٥). ولم أقف عليه.

## المطلب الثاني: نسبة الكتاب إليه

نسبة كتاب (الزهر الباسم في سير أبي القاسم عليه السلام) للإمام مغلطاي، هي نسبة صحيحة، ويدل على ذلك ما يلي:

أولاً: أن الإمام مغلطاي بنفسه نسب الكتاب إليه، فقال <sup>(١)</sup>: "وَمَنْ نَظَرَ فِي كِتَابِي (الزهر الباسم في سيرة أبي القاسم عليه السلام)، وكتابي المسمى بـ (الإشارة إلى سيرة المصطفى عليه السلام)، وجد زيادة كثيرة عليه، فاستغنينا بذكره هناك عن إعادته هنا"، وقال أيضاً <sup>(٢)</sup>: "ولخصت معظم هذه الإشارة، من كتابي المسمى بـ (الزهر الباسم في سيرة أبي القاسم عليه السلام)".

ثانياً: أنه كُتِبَ على غلاف المخطوط نسخة ليدن، اسم الكتاب منسوباً إلى مؤلفه <sup>(٣)</sup>.

ثالثاً: أن أكثر أهل العلم الذين ترجموا للإمام مغلطاي، نسبوا إليه كتابه الزهر الباسم <sup>(٤)</sup>.

(١) إكمال تهذيب الكمال (٤ / ١).

(٢) الإشارة إلى سيرة المصطفى وتاريخ من بعده من الخلفاء (ص: ٤٢).

(٣) ينظر: صور المخطوط في الزهر الباسم (١ / ٥٣).

(٤) ينظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (٦ / ١١٥)، ذيل طبقات الحفاظ للسيوطي (ص: ٢٤١)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب (٨ / ٣٣٧)، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع (٢ / ٣١٢).



رابعاً: أن أهل العلم في مصنفاتهم عند اقتباسهم من نصوص الزهر الباسم، عزوها إلى الإمام مغلطاي؛ كابن حجر<sup>(١)</sup>، والقُسطلاني<sup>(٢)</sup>، والصالحي<sup>(٣)</sup>، والزُرْقاني<sup>(٤)</sup>.



(١) فتح الباري (٦/٥٦٣).

(٢) المواهب اللدنية بالمنح المحمدية (٢/٢٦٠).

(٣) سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد (١/٤).

(٤) شرح الزرقاني على المواهب اللدنية بالمنح المحمدية (١/٢٩٥).

### المطلب الثالث: منهج الإمام مغلطاي في الكتاب

صرّح الإمام مغلطاي عن منهجه في مقدمة كتابه الزهر الباسم، فقال<sup>(١)</sup>: "فإني ذاكر في هذا الكتاب، بُدأ من الشرح المسمى (الروض الأنف)، تأليف السُّهَيْلي، محتوية على أكثر من عشرين فنّاً من علوم السير:

فمنها: ما ذكره ابن إسحاق من غير رواية البُكَائِي، مما فيه زيادة، وتبيين ما في الحديث ممن اتهم في روايته.

ومنها: ما ذكره ابن إسحاق من طرق ضعيفة، ولها طرق صحيحة.

ومنها: ما أُبهم في السيرة من إسناد، أو متن.

ومنها: ما هو عنده مقطوع، وله طرق موصولة، وكذا ما أرسله، أو أعضله، أو علّقه.

ومنها: بيان أسانيده المذكورة فيها، هل هي صحيحة أو لا.

ومنها: ما فسره ابن هشام شيئاً، وهو عند ابن إسحاق في موضع آخر، وتبين صحة اعتراضه على ابن إسحاق، أو عدمه.

ومنها: ما وَهَم السُّهَيْلي في نقله صريحاً.

ومنها: ما قَوْل من نقل كلامه شيئاً لم يقله لفظاً.

ومنها: ما فسره بشيء، غيره أولى منه، وهذا النوع فيه كثرة، لكننا نذكر منه شيئاً، يستدل به على ما بعده.

(١) الزهر الباسم (١/ ٦٠-٦٣).

ومنها: ما فسّره من كلام ابن إسحاق موهمًا أن ذلك من كلامه، وهو موجود في بعض الروايات عن ابن إسحاق، أو هو في السيرة من كلام ابن هشام، أو آخر من كلام بعض الأئمة أغار عليه، وادّعاه، من غير تبين فائدة.

ومنها: ما زعم أن ابن إسحاق تفرد بشيء، أو وهم فيه، وليس كذلك.

ومنها: أشياء أخر فيها، وهذا الفن لو استوعبته، لكان تصنيفاً على حده."

ونظرًا لهذا المنهج الذي سلكه المؤلف، انقسمت مادة الكتاب إلى قسمين<sup>(١)</sup>:

القسم الأول: اعتراضات واستدراكات على ابن إسحاق، أو ابن هشام، أو السُّهَيْلي، أو غيرهم.

القسم الثاني: ليس له صفة الاستدراك، وإنما يسوق مادة كثيرة؛ لدعم وتقوية ما ساقه غيره؛ كابن إسحاق، أو ابن هشام، أو السُّهَيْلي، أو غيرهم.



(١) ينظر: الحافظ مغلطاي وجهوده في علم الحديث، للباحث: أحمد حاج، رسالة دكتوراه (ص: ٤٦٧).

## المطلب الرابع: قيمة الكتاب العلمية<sup>(١)</sup>

الكتاب يحتل مكانةً عاليةً بين كتب السيرة النبوية، وذلك؛ لطبيعة المنهج النقدي الذي قام عليه الكتاب، مما أدى إلى تنقيح السيرة النبوية، وتصويبها من الأوهام والأخطاء التي وقعت فيها.

ولكثرة المصادر التي قام عليها، استوعب المصنف أغلب المصادر الأصلية في السيرة النبوية، وأضاف إليها مصادر الأحاديث المشهورة، والمصادر الثانوية ذات الفنون المتعددة، والكثير من هذه المصادر مفقود، فانفرد المصنف بحفظ بعض نصوصها في كتابه، وهذه ميزة عظيمة الفائدة.

ومن الفوائد التي قدمها الكتاب في جانب المصادر، تصحيح بعض الأخطاء في النسخ المطبوعة من تلك المصادر؛ لاعتماد المؤلف على أقدم النسخ، وأجودها.

وقد ظهرت مكانة الكتاب في أثره على المصنفات التي اعتمدت عليه؛ كابن حجر في (فتح الباري)<sup>(٢)</sup>، و(الإصابة)<sup>(٣)</sup>، والقُسطلاني في (المواهب اللدنية بالمنح المحمدية)<sup>(٤)</sup>، والصالح في (سبل الرشاد في سيرة خير العباد)<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر: الحافظ مغلطاي وجهوده في علم الحديث، للباحث: أحمد حاج، رسالة دكتوراه (ص: ٥١٤)، مقدمة تحقيق الزهر الباسم، للباحث: خميس الغامدي، رسالة دكتوراه (ص: ٩٢-٩٧).

(٢) ينظر: فتح الباري (٨/ ١٥٤).

(٣) ينظر: الإصابة في تمييز الصحابة (٦/ ٢٥٧).

(٤) ينظر: المواهب اللدنية بالمنح المحمدية (٢/ ٢٦٠).

(٥) ينظر: سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد (١/ ١٨٥).

ومما يدل على أهمية الكتاب، عناية العلماء به؛ فقد عمل على تلخيصه واختصاره،  
كلُّ من:

١. محمد عبد الرحيم أبي البركات كمال الدين السُّبُكِّي (ت ٧٧٦هـ)، واقتصر فيه على  
اعتراضات السُّهَيْلي<sup>(١)</sup>.

٢. أبي بكر بن الحسين ابن أبي حفص، أبي محمد القرشي المَرَاغِي، المصري  
(ت ٨١٦هـ)، وسماه: (روائع الزهر)<sup>(٢)</sup>.



(١) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون (٢/ ٩٥٨).

(٢) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع (١١/ ٣٠).

## الفصل الثاني

### التعريف بالتعقبات،

### وأنواعها، وقيمتها، ومنهج الإمام مغلطاي فيها

#### وفيه ستة مباحث:

- ❖ المبحث الأول: تعريف التعقب لغةً، واصطلاحاً.
- ❖ المبحث الثاني: الفرق بين التعقبات، والاستدراكات.
- ❖ المبحث الثالث: صيغ التعقب وأساليبه عند الإمام مغلطاي.
- ❖ المبحث الرابع: منهج الإمام مغلطاي في التعقبات.
- ❖ المبحث الخامس: أنواع التعقبات عند الإمام مغلطاي.
- ❖ المبحث السادس: القيمة العلمية لتعقبات الإمام مغلطاي.

\* \* \* \* \*

## المبحث الأول

## تعريف التعقب لغةً، واصطلاحاً

أولاً: تعريف التعقب في اللغة:

قال ابن فارس <sup>(١)</sup>: "(عَقَبَ) الْعَيْنُ وَالْقَافُ وَالْبَاءُ أَضْلَانِ صَحِيحَانِ؛ أَحَدُهُمَا يَدُلُّ عَلَى تَأْخِيرِ شَيْءٍ، وَإِتْيَانِهِ بَعْدَ غَيْرِهِ، وَالْأَصْلُ الْآخِرُ يَدُلُّ عَلَى ارْتِفَاعٍ، وَشِدَّةٍ، وَصُعُوبَةٍ".  
وقال الرازي <sup>(٢)</sup>: "يُقَالُ: (عَقَبَ) الْحَاكِمُ عَلَى حُكْمٍ مَنْ قَبْلَهُ، إِذَا حَكَمَ بَعْدَ حُكْمِهِ بغيره، وَمِنْهُ قَوْلُهُ -تَعَالَى-: ﴿لَا مُعَقَّبَ لِحُكْمِهِ﴾ <sup>(٣)</sup>، أَي: لَا أَحَدَ يَتَعَقَّبُ حُكْمَهُ بِنَقْضٍ، وَلَا تَغْيِيرٍ".

وقال ابن منظور <sup>(٤)</sup>: "تَعَقَّبَ الْخَبَرَ: تَبَّعَهُ، وَيُقَالُ: تَعَقَّبْتُ الْأَمْرَ، إِذَا تَدَبَّرْتَهُ، وَالتَّعَقَّبُ: التَّدَبُّرُ، وَالنَّظَرُ ثَانِيَةً".

ثانياً: تعريف التعقب اصطلاحاً:

لم أقف على تعريف التعقب في الاصطلاح عند العلماء المتقدمين والمتأخرين، إلا أن بعض المعاصرين من الباحثين قد عرّفوه بتعريفات متعددة، ومتقاربة المعنى، ولعل أقرب التعريفات للصواب -والله أعلم- تعريف من عرّفه، فقال <sup>(٥)</sup>:

(١) مقاييس اللغة (٤/ ٧٧)، مادة: (عَقَبَ).

(٢) مختار الصحاح (ص: ٢١٤)، مادة: (عَقَبَ).

(٣) سورة الرعد، جزء من الآية: (٤١).

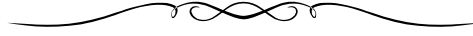
(٤) لسان العرب (١/ ٦١٩)، مادة: (عَقَبَ).

(٥) ينظر: تعقبات الكشميري في كتابه فيض الباري على الحافظ ابن حجر في كتابه فتح الباري، للباحث: ناصر بن سيف، رسالة ماجستير (ص: ١١).

"هو نظر العالم ابتداءً في كلام غيره من أهل العلم استدراكاً، أو تخطئةً، أو ما جرى مجرى هذين الأمرين".

ثالثاً: العلاقة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي عند المعاصرين:

أن المتعقب يأتي إلى كلام غيره، فيتتبع أقواله، ويتدبرها، وينظر فيها، وغايته من ذلك؛ إما الاستدراك، أو الرد والتخطئة لقوله، والله -تعالى- أعلم بالصواب.





## المبحث الثاني

## الفرق بين التعقبات والاستدراكات

للقوف على الفرق بين التعقب والاستدراك، وهل هما بمعنى واحد أم أنهما يختلفان، لا بد من الوقوف على معنى الاستدراك لغةً واصطلاحاً.

أولاً: تعريف الاستدراك لغةً:

قال ابن فارس <sup>(١)</sup>: "(دَرَك) الدَّالُّ وَالرَّاءُ وَالْكَافُ، أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ لُحُوقُ الشَّيْءِ بِالشَّيْءِ، وَوُصُولُهُ إِلَيْهِ. يُقَالُ: أَذْرَكْتُ الشَّيْءَ أَذْرِكُهُ إِذْرَاكًا".

وقيل <sup>(٢)</sup>: "استدرك عليه القول ونحوه: أصلح خطاه، أو أكمل نقصه، أو أزال عنه كبساً".

ثانياً: تعريف الاستدراك في الاصطلاح:

قال الجرجاني <sup>(٣)</sup>: "رفع توهم تولد من كلام سابق".

وقال المناوي <sup>(٤)</sup>: "تعقيب الكلام برفع ما يؤهم ثبوته".

وبالنظر في التعريفات اللغوية والاصطلاحية للتعقب والاستدراك، يتضح أنها مصطلحات متقاربة فيما بينها، بل قد يُستعمل أحدهما ويراد به الآخر، كما دأب على ذلك بعض العلماء في صنيعهم، ومؤلفاتهم؛ كصنيع الزركشي في كتابه (الإجابة لإيراد

(١) مقاييس اللغة (٢/ ٢٦٩)، مادة: (دَرَك).

(٢) معجم اللغة العربية المعاصرة (١/ ٧٤٠)، مادة (درك).

(٣) التعريفات (ص: ٢١).

(٤) التوقيف على مهمات التعاريف (ص: ٤٨).

ما استدركته عائشة على الصحابة؛ إذ جمع فيه تعقبات السيدة عائشة رضي الله عنها على الصحابة -رضوان الله عليهم-، والله -تعالى- أعلم بالصواب.



## المبحث الثالث

## صيغ التعقب وأساليبه عند الإمام مغلطاي

تنوعت ألفاظ الإمام مغلطاي التي استعملها في تعقباته الحديثية على العلماء، وقد بلغت (٣٧) لفظاً، وهي مع تنوعها، قد جاءت واضحةً وصريحةً، وهي مقسّمة على النحو الآتي:

## أولاً: ألفاظ تدل على الخطأ:

غير صحيح<sup>(١)</sup>، لا يقال فيه صحيح<sup>(٢)</sup>، ولا صحة هنا<sup>(٣)</sup>، غير جيد<sup>(٤)</sup>، ليس هو جيد<sup>(٥)</sup>، ليس في اصطلاح المحدثين<sup>(٦)</sup>، وهو إبعاد للنجعة<sup>(٧)</sup>، فيه نظر<sup>(٨)</sup>، فينظر<sup>(٩)</sup>، ينظر فيه<sup>(١٠)</sup>، يحتاج إلى نظر<sup>(١١)</sup>، كلام ظاهره التناقض<sup>(١٢)</sup>.

(١) التعقب رقم (١٣٦).

(٢) التعقب رقم (٩١).

(٣) التعقب رقم (١٢٠).

(٤) التعقب رقم (١٣).

(٥) التعقب رقم (١٣١).

(٦) التعقب رقم (١٢٣).

(٧) التعقب رقم (٥٠).

(٨) التعقب رقم (٣).

(٩) التعقب رقم (١٥).

(١٠) التعقب رقم (١٣٧).

(١١) التعقب رقم (١٠٦).

(١٢) التعقب رقم (١٢٢).

ثانياً: ألفاظ تدل على الغفلة والوهم:

فيه ذهول شديد<sup>(١)</sup>، وهذا وهل شديد<sup>(٢)</sup>، أغفل<sup>(٣)</sup>، إغفال<sup>(٤)</sup>، فعلية استدراكات<sup>(٥)</sup>، وزعم<sup>(٦)</sup>، وعدّدناه من أوهام<sup>(٧)</sup>، فوهم لا شك فيه<sup>(٨)</sup>.

ثالثاً: ألفاظ يرُدُّ بها بعض الأقوال:

فقد أبى ذلك<sup>(٩)</sup>، يردّه<sup>(١٠)</sup>، لم يُرد<sup>(١١)</sup>، ردّدنا عليه القول<sup>(١٢)</sup>، خدش فيه<sup>(١٣)</sup>، يخدش فيه<sup>(١٤)</sup>، ليس كذلك<sup>(١٥)</sup>، ليس ما أنكره بمنكر<sup>(١٦)</sup>، ليس على ظاهره<sup>(١٧)</sup>،

(١) التعقب رقم (٦٨).

(٢) التعقب رقم (٧٣).

(٣) التعقب رقم (١٠).

(٤) التعقب رقم (١١).

(٥) التعقب رقم (٥٦).

(٦) التعقب رقم (٣٧).

(٧) التعقب رقم (١٤٠).

(٨) التعقب رقم (١٠٥).

(٩) التعقب رقم (٢٣).

(١٠) التعقب رقم (١٤).

(١١) التعقب رقم (٨٢).

(١٢) التعقب رقم (١٣٠).

(١٣) التعقب رقم (٨٣).

(١٤) التعقب رقم (٧).

(١٥) التعقب رقم (٧٤).

(١٦) التعقب رقم (٣٦).

(١٧) التعقب رقم (١٣٥).

ينبغي أن يتثبت<sup>(١)</sup>، والذي رأيت<sup>(٢)</sup>، ولو قال... لكان صواباً<sup>(٣)</sup>، ولو ذكر... لكان جيداً<sup>(٤)</sup>، لا يحسن فيه هذا القول<sup>(٥)</sup>، فلا حاجة إلى تخرُّص<sup>(٦)</sup>، فهو أولى من تخرُّص<sup>(٧)</sup>، وما قدمناه أولى<sup>(٨)</sup>.



(١) التعقب رقم (٢).

(٢) التعقب رقم (١).

(٣) التعقب رقم (١٣٩).

(٤) التعقب رقم (٥٢).

(٥) التعقب رقم (٤٦).

(٦) التعقب رقم (٨١).

(٧) التعقب رقم (١١١).

(٨) التعقب رقم (٥٥).

## المبحث الرابع

## منهج الإمام مغلطاي في التعقبات الحديثية

تتضح أبرز معالم منهج الإمام مغلطاي في تعقباته الحديثية من خلال الأمور التالية:

#### • الأمر الأول: منهج الإمام مغلطاي في عرض التعقبات الحديثية:

سلك الإمام مغلطاي منهجاً في عرضه للتعقبات الحديثية، وهو على النحو التالي:

أولاً: إذا كان التعقب على الإمام السَّهْلِيّ - وهو الغالب في تعقباته؛ لأن الغرض من كتابه كان نقد (الروض الأنف) للسَّهْلِيّ - فإنه أحياناً يصرِّح باسمه، ويقول<sup>(١)</sup>: "وقول السَّهْلِيّ"، وغالباً لا يذكر اسمه، ويصدر ما نقله عنه بقوله<sup>(٢)</sup>: "وقوله".

ثانياً: يصرح دائماً باسم العالم المتعقب عليه إذا كان غير الإمام السَّهْلِيّ. ومثاله:

قال الإمام مغلطاي<sup>(٣)</sup>: (وقول ابن إسحاق: "أم هانئ بنت أبي طالب، اسمها هند"، يخدش فيه ما ذكره ابن المعلى اسمها فاختة).

وقوله أيضاً<sup>(٤)</sup>: (قال ابن عبد البر - لما ذكر أم نصر في الصحابة -: "تفرد به إبراهيم عن ابن إسحاق، وليس ممن يحتج به". انتهى كلامه، وفيه نظر).

ثالثاً: لا يسوق كلام الإمام المتعقب عليه كاملاً، بل يقتصر على النص محل التعقب.

(١) التعقب رقم (٧)، (١٠).

(٢) التعقب رقم (٨)، (٩).

(٣) التعقب رقم (٣٥).

(٤) التعقب رقم (٣٩).

رابعاً: يذكر القول المتعقب عليه بنصه، أما إذا كان طويلاً، فإنه غالباً ما يختصره اختصاراً غير مخِلٍّ بالمعنى.

خامساً: أحياناً يختم القول المتعقب عليه بقوله: "انتهى"<sup>(١)</sup>، أو "انتهى كلامه"<sup>(٢)</sup>.

سادساً: غالباً ما يصرح بلفظ التعقب بعد الانتهاء من ذكر النص المتعقب عليه.

سابعاً: يذكر الدليل على اعتراضه من أقوال أهل العلم، أو غيره من الأدلة.

### • الأمر الثاني: منهج الإمام مغلطاي في النقل من المصادر:

لم يتقيد الإمام مغلطاي في نقله من المصادر التي استقى منها مادته العلمية، بمنهج واحد، بل تنوع واختلف على النحو التالي:

أولاً: أحياناً يصرح بذكر اسم المصدر ومؤلفه، ومثال ذلك:

قوله<sup>(٣)</sup>: "تاريخ البخاري الكبير".

وقوله<sup>(٤)</sup>: "دلائل النبوة للبيهقي".

ثانياً: غالباً ما يذكر اسم المؤلف دون اسم المصدر، ومثال ذلك:

قوله<sup>(٥)</sup>: "فيه نظر، من حيث إن الواقدي، وأبا نعيم، والعسكري، والبغوي، والحاكم النيسابوري، وابن عبد البر".

(١) التعقب رقم (٤٦)، (٥٠).

(٢) التعقب رقم (٣١)، (٤٣).

(٣) التعقب رقم (١٢٧).

(٤) التعقب رقم (١٢٧).

(٥) التعقب رقم (٨).

ثالثاً: نادراً ما يذكر اسم المصدر دون اسم مؤلفه، ومثال ذلك:

قوله<sup>(١)</sup>: "صاحبي الجامع، والواعي"، وكتاب الجامع في اللغة للقرزاز، وكتاب الواعي لعبد الحق الإشبيلي.

وقوله<sup>(٢)</sup>: "وفي المحكم"، والكتاب لابن سيده.

رابعاً: نادراً ما يتصرف باسم الكتاب، فلا يذكره باسمه، ومثال ذلك:

قوله<sup>(٣)</sup>: "أما لي أبي علي الهجري"، والكتاب اسمه: (التعليقات وال نوادر).

خامساً: الاختلاف في تسمية اسم المؤلف للمصدر الواحد، فمرةً يذكره بما اشتهر به، ومرةً بكنيته، ومثال ذلك:

قوله<sup>(٤)</sup>: "ابن حبان"، وفي موضع آخر<sup>(٥)</sup>: "أبو حاتم البستي".

وقوله<sup>(٦)</sup>: "أبو عمر"، وفي موضع<sup>(٧)</sup>: "ابن عبد البر"، وفي موضع آخر<sup>(٨)</sup>: "أبو عمر النمري".

(١) التعقب رقم (٧٨).

(٢) التعقب رقم (٧٨).

(٣) التعقب رقم (٨٠).

(٤) التعقب رقم (٧).

(٥) التعقب رقم (١٨).

(٦) التعقب رقم (١٨).

(٧) التعقب رقم (١٣٤).

(٨) التعقب رقم (١٤٥).



سادساً: أحياناً يسمّي المؤلفين بأسماء غير مشهوره عند البعض، ومثال ذلك:

تسمية ابن عدي: بالجرجاني<sup>(١)</sup>.

وتسمية ابن شاهين: بأبي حفص البغدادي<sup>(٢)</sup>.

سابعاً: أحياناً يذكر رجوعه إلى أكثر من نسخه للمصدر، وفي ذلك زيادة في التوثيق،

ومثال ذلك:

قوله<sup>(٣)</sup>: "وتفسيره ينبغي أن يُثَبَّت فيه؛ لأنني نظرت في نسختين صحيحتين من كتاب أبي عبيد، فلم أجد هذا الحديث فيهما جملةً، فينظر".

وقوله<sup>(٤)</sup>: "فيه ذهول شديد عما في الكتاب الذي عزا إليه الحديث؛ إذ فيه ما قدره مضمراً، وقال في نفس حديث الدارقطني عن جابر: أن النبي ﷺ سُئِلَ: أنتوضاً بما أَفْضَلَتِ الحُمْرُ؟ قال: «نعم، وبما أَفْضَلَتِ السباع كلها»، كذا هو في غير ما نسخة من كتاب الدارقطني".

ثامناً: أحياناً يذكر أنه تلقى الكتاب بإسناد إلى مصنفه، بقوله "رؤينا"، مثال ذلك:

قوله<sup>(٥)</sup>: "فغير جيد؛ لأننا رؤينا له في كتاب العسكري حديثاً فيه: استئذان الحكم بن أبي العاص على سيدنا رسول الله ﷺ".

وقوله<sup>(٦)</sup>: "فيه نظر في موضعين؛ الأول: رؤينا في معجم البغوي بسند صحيح عن الزهري عن أنس، أن رسول الله ﷺ قال: «يَا أَكْثَمُ، اغْزُ مَعَ غَيْرِ قَوْمِكَ...» الحديث".

(١) التعقب رقم (٨٥).

(٢) التعقب رقم (٣٩).

(٣) التعقب رقم (٥).

(٤) التعقب رقم (٦٨).

(٥) التعقب رقم (١٢٧).

(٦) التعقب رقم (١٢٩).

تاسعاً: عدم مراعاة الترتيب الزمني عند ذكر المصادر، ومثال ذلك:

قوله<sup>(١)</sup>: "وهو إبعادٌ للنُّجعة، من حيث إنَّ هذا حديث معروف، مشهور في الأحاديث الطَّوال، رويناه في كتاب السنن لأبي داود، والجامع لأبي عيسى الترمذي، والأحكام لأبي علي الطُّوسي، وكتاب الصحابة لأبي أحمد العسكري، والألقاب لأبي بكر الشيرازي، وكتاب السنن للبزار، والمسند له، والطبراني، وكتاب الأدب لمحمد بن إسماعيل البخاري، وسنن الكشي، وغير ذلك من المسانيد".

وقوله<sup>(٢)</sup>: "يخدش فيه ما رويناه في صحيح محمد بن إسماعيل، وكتاب الترمذي، والسنن، والناسخ، لأبي داود، وسنن البيهقي، وابن حبان، وإسناده في صحيحهما، والدارمي في مسنده، والإسماعيلي، وأبو نُعيم في مستخرجيهما".

عاشراً: نادراً ما يحيل إلى بعض مصنفاته الأخرى، ومثال ذلك:

قوله<sup>(٣)</sup>: "هذا في كتابنا إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال".

• الأمر الثالث: منهج الإمام مغلطاي في الاعتراض على التعقب:

يظهر منهج الإمام مغلطاي في اعتراضه على من يتعقبه من أهل العلم، من خلال ما يأتي:

أولاً: عزو جميع الأقوال إلى أصحابها.

ثانياً: نادراً ما يخطئ في النقل من المصدر، ومثال ذلك:

قوله في حديث رؤيا ابن زمل<sup>(٤)</sup>: "ذكر ابن الأثير في كتابه منال الطالب، أن ألفاظه

(١) التعقب رقم (٥٠).

(٢) التعقب رقم (١١٢).

(٣) التعقب رقم (١٣٠).

(٤) التعقب رقم (١٠٧).

مصنوعة ملفقة، وهو متداول بين رواة الحديث، وأئمته، وذكر بعض الحفاظ أنه موضوع".

ولكن ابن الأثير قال<sup>(١)</sup>: "هذا حديث حسن، شامي الإسناد، وقد أخرجه الأئمة في كتبهم، وأخرجه ابن قتيبة عن عبد الله بن هارون بإسناده عن ابن زمل، وأخرجه الزمخشري أيضاً، وحذف بعض ألفاظه".

وقوله<sup>(٢)</sup>: "ما ذكره أبو بكر المذكور في كتاب المسالك: "رُويَت صلاةُ الخوف روايات كثيرة، أصحها ست عشرة روايةً مختلفةً".

ولكن نص ما عند أبي بكر<sup>(٣)</sup>: "رُويَ عن النبي ﷺ أَنَّهُ صَلَّى صَلَاةَ الْخَوْفِ أَرْبَعًا وَعَشْرِينَ مَرَّةً، الْمُتَشَابِهُ مِنْهَا سِتُّ عَشْرَةَ مَرَّةً، وَالصَّحِيحُ مِنْهَا مَا نَذَرُهُ الْآنَ مِنَ الْأَحَادِيثِ وَالصِّفَاتِ، أَمَّا الْأَحَادِيثُ فَسِتَّةٌ، وَأَمَّا الصِّفَاتُ فَثَمَانِيَةٌ عَلَى هَيْئَاتٍ مُخْتَلِفَاتٍ".

ثالثاً: غالباً لا يقصد الاستيعاب فيما يذكره من أقوال، ومثال ذلك:

قوله<sup>(٤)</sup>: (قال السَّهَيْلي: "اسم أبي ذر جُنْدَب بن جُنَادَةَ، وقيل: بُرَيْر بن عِشْرَقَةَ، وجُنْدَب بن عبد الله، وابن السكن أيضاً"، وأغفل ما سماه ابن إسحاق فيما ذكره ابن أبي خيثمة عن ابن أيوب عن إبراهيم بن سعد عنه: بُرَيْر بن جنادة).

وقوله<sup>(٥)</sup>: (وفي قول السَّهَيْلي: "أبو رافع اسمه أسلم، وقيل: هُرْمُز، وقيل: إبراهيم"، إغفال لما ذكره أبو الفرج ابن الجوزي: وقيل: ثابت، ويقال: يزيد، وعند أبي عمر: صالح، وعند ابن حبان: يسار).

(١) منال الطالب في شرح طوال الغرائب (١/ ٢٥٠).

(٢) التعقب رقم (١٤٨).

(٣) المسالك في شرح موطأ مالك (٣/ ٢٧٢).

(٤) التعقب رقم (١٠).

(٥) التعقب رقم (١١).

رابعاً: نادراً ما يستعمل العبارات القاسية في اعتراضه، ومثال ذلك:

قوله<sup>(١)</sup>: "وهذا وهل شديد".

وقوله<sup>(٢)</sup>: "فيه ذهول شديد".

خامساً: أحياناً يحاول الجمع بين التعارض الذي ذكره في تعقبه:

قوله<sup>(٣)</sup>: "ولقائل أن يقول: إن النبي ﷺ وداه، وإن حذيفة تصدق بالدية بعد ذلك، فيكون جمعاً بين الحديثين، والله أعلم".

وقوله<sup>(٤)</sup>: "لا معارضة بين الحديثين، لا سيما على ما قرره السهيلي من أن الإسراء كان مرتين، فيحمل قول حذيفة على إسراء، وقول أنس على آخر، ويلتئم الحديثان".

سادساً: أحياناً يوجه قول الإمام الذي تعقب قوله بعد أن يرد عليه، ومثال ذلك:

قوله<sup>(٥)</sup>: "وفيه نظر، من حيث إن ابن أبي خيثمة ذكره من حديث علي بن زيد، عن يوسف بن مهران عن ابن عباس، اللهم إلا إن أراد لم يتابعه ثقة، فلا نظر إذاً".

وقوله<sup>(٦)</sup>: (وقول الحاكم فيه: "صحيح، على شرط مسلم"، غير جيد؛ لأن المطلب وجده، ليسا في كتاب مسلم، إنما هما في كتاب الترمذي فقط، اللهم إلا أن يريد أنهم كرجال مسلم في الثقة، على ما ذكره في ديباجة كتابه؛ فلا إيراد عليه. والله -تعالى- أعلم).

سابعاً: أحياناً يعترض لأدنى سبب، ومثال ذلك:

(١) التعقب رقم (٧٣).

(٢) التعقب رقم (٦٨).

(٣) التعقب رقم (٧٦).

(٤) التعقب رقم (٧٧).

(٥) التعقب رقم (١١٧).

(٦) التعقب رقم (١٣٨).

قوله<sup>(١)</sup>: (ولما ذكر أبو عمر أبا هريرة، قال: "اختلف في اسمه، واسم أبيه، على نحو من عشرين قوله، ولم يختلف على أحد مثله في جاهلية ولا إسلام"، رددنا عليه هذا القول بما اختلف في اسم أبي عمرو، هذا في كتابنا إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، وأن الاختلاف قد بلغ إلى أكثر من عشرين قوله).

وقوله<sup>(٢)</sup>: (وقوله: "وغير ﷺ اسم ميمونة، وزينب ابنة أبي سلمة"، إن كان أراد أن هذا جملة ما غيره من الأسماء، فغير صحيح؛ لأن الصَّغاني وغيره ذكروا من غير ﷺ اسمه، فبلغوا نحو المئة، وإن كان ذكر مثلاً لِمَا غيَّر، فصحيح، وما إِخَالُهُ مُراده).



(١) التعقب رقم (١٣٠).

(٢) التعقب رقم (١٣٦).

## المبحث الخامس

## أنواع التعقبات عند الإمام مغلطاي

تعددت وتنوعت التعقبات الحديثية عند الإمام مغلطاي، ودلت على سعة علمه، وكثرة اطلاعه، وقد اشتملت على عشرة أنواع، وهي على النحو التالي:

أولاً: تعقباته في صحة نسبة بعض الأقوال إلى أصحابها:

ومثال ذلك، قال الإمام مغلطاي<sup>(١)</sup>: (وذكر السَّهْلِي "أن أبا عمر قال: لا يُعرف في الصحابة أحدٌ يقال له: أبو كُليب". انتهى، والذي رأيت: أبو عمر لما ذكر أبا كُليب الجُهَنِي، قال: "ذكره بعضهم في الصحابة، ولا أعرفه").

وقال أيضًا<sup>(٢)</sup>: (وقوله: "قال أبو عبيد في غريب الحديث في تفسير قوله صلى الله عليه وسلم: «فقسم غنائم بدر عن فُواقٍ»، وتفسيره ينبغي أن يُثَبَّت فيه؛ لأنني نظرت في نسختين صحيحتين من كتاب أبي عبيد، فلم أجد هذا الحديث فيهما جملةً، فينظر).

ثانياً: تعقباته في علم الرجال:

ومثال ذلك، قال الإمام مغلطاي<sup>(٣)</sup>: (وقوله: "وأبو الدَّرْدَاءِ اسمه عُويمر بن عامر، وقيل: عُويمر بن زيد بن ثعلبة، وقيل: عُويمر بن مالك"، فيه نظر، من حيث إن عُويمراً ليس اسماً لأبي الدَّرْدَاءِ، إنما هو لقب له، ذكره الشيرازي في كتاب الألقاب، فقال: "عُويمر، واسمه عامر أبو الدَّرْدَاءِ"، وذكره أيضاً عمرو بن علي الفلاس، فقال: "عامر، ولقبه عُويمر"، وكذا قال الكلبي، وقال أبو أحمد العسكري: "قالوا: اسمه عامر، وعُويمر

(١) التعقب رقم (١).

(٢) التعقب رقم (٥).

(٣) التعقب رقم (٩).

لقب"، وذكره أيضًا الجياني، وغيره).

وقال أيضًا<sup>(١)</sup>: (وقوله: "وعبد الرحمن بن ربيعة كان على باب الأبواب، فقتله الترك زمن عمر بن الخطاب"، فيه نظر، من حيث إن عبد الرحمن هذا تُوُفِيَ في ولاية عثمان، قال أبو عمر وغيره: "لثماني سنين مضين منها").

### ثالثاً: تعقباته في الجرح والتعديل:

ومثال ذلك، قال الإمام مغلطاي<sup>(٢)</sup>: (وقول السُّهَيْلي: "الحَسَنُ بْنُ عُمَارَةَ، ضعيف بإجماع منهم"، فيه نظر؛ بما ذكره الحاكم عن يزيد بن هارون: "كان والله! خيرًا من شعبة، لو أني وجدت أعوانًا، لأسقطت شعبة"، يعني لكلامه في ابن عمارة، وخرَّج الحاكم حديثه في مستدركه).

وقال أيضًا<sup>(٣)</sup>: (وقوله: "ووقع في حديث الحارث بن أبي أسامة، من طريق أنس، ومن طريق أبي سعيد، وغيرهما - أعني ربط البراق بالحلقة التي كانت تربط فيها الأنبياء - على أن الحديث الذي يرويه داود بن المحبر، وهو ضعيف"، فيه نظر، في موضعين؛ الأول: داود لا يُوصَف بما قاله السُّهَيْلي؛ لأنه ممن قيل فيه: وضَّاع، كذاب، ذاهب الحديث، متروك، ذكره ابن حبان، وغيره، ومن كان بهذه المثابة، لا يقال فيه: ضعيف).

### رابعاً: تعقباته في التخريج وعزو الأحاديث:

ومثال ذلك، قال الإمام مغلطاي<sup>(٤)</sup>: (وقول السُّهَيْلي: "زاد بعضهم فيه: أو يخطب، من رواية مالك، ذكره الدارقطني"، فيه نظر؛ لأن هذا في صحيح مسلم، من رواية مالك عن نافع؛ فلا حاجة إلى ذكره من عند الدارقطني؛ لأمر، منها: الجزم بصحته، وثانيها:

(١) التعقب رقم (٢٨).

(٢) التعقب رقم (٤١).

(٣) التعقب رقم (٤٢).

(٤) التعقب رقم (٤٩).

قرب الانتجاع، وثالثها: أنه عيب بالمحدث ترك ما عند مسلم، والعدول إلى غيره من غير زيادة، ولا ضرورة، لكن لو ذكر من عند الدارقطني زيادة: "ولا يخطب على غيره"، لكان حسناً؛ فإنها ثابتة في كتاب السنن، وصححها ابن حزم).

وقال أيضاً<sup>(١)</sup>: (قال السُّهَيْلي: وقد وجدت في حديث قَيْلَةَ بِنْتِ مَخْرَمَةَ، وهو حديث طويل، وقع في مسند ابن أبي شيبة. انتهى، وهو إبعادٌ للنُّجعة من حيث إنَّ هذا حديث معروف، مشهور في الأحاديث الطَّوال، رويناه في كتاب السنن لأبي داود، والجامع لأبي عيسى الترمذي، والأحكام لأبي علي الطُّوسي، وكتاب الصحابة لأبي أحمد العسكري، والألقاب لأبي بكر الشيرازي، وكتاب السنن للبزار، والمسند له، والطبراني، وكتاب الأدب لمحمد بن إسماعيل البخاري، وسنن الكشي، وغير ذلك من المسانيد).

#### خامساً: تعقباته في اختلاف الروايات واتفاقيها:

ومثال ذلك، قال الإمام مغلطاي<sup>(٢)</sup>: (وعند ابن إسحاق: "أن أبا أيوب قال: فكان رسول الله ﷺ في السُّفل، ونحن في العُلُو، فسألته عن ذلك، فقال: «السُّفل أرفق بنا، ومن يغشانا؟»، فكان ﷺ في سُفله، ونحن في عُلوه، فلقد انكسر حُبُّ لنا..."، يخدش فيه - وإن كان ابن إسحاق رواه بسند صحيح - ما ذكره أبو معشر، وغيره، فما زال به أيوب حتى ارتقى رسول الله ﷺ في المشربة. انتهى، ولقائل أن يقول: لقد كرر عليه السؤال عند انكسار الحُبِّ، فصعد حينئذ).

وقال أيضاً<sup>(٣)</sup>: (وقول ابن إسحاق: "فتصدق حُذيفة بديّة أبيه على المسلمين"، يردّه ما ذكره الحاكم: إن الرواية صحت بأن رسول الله ﷺ ودّاه، أخبرنا ابن الحليمي، ثنا أبو المَوْجّه، ثنا عبدان، ثنا ابن المبارك، عن يونس، عن الزهري، قال عروة: إن حُذيفة...

(١) التعقب رقم (٥٠).

(٢) التعقب رقم (٧٥).

(٣) التعقب رقم (٧٦).



فذكره، ولقائل أن يقول: إن النبي صلى الله عليه وآله وداه، وإن حذيفة تصدق بالدِّية بعد ذلك، فيكون جمعاً بين الحديثين، والله أعلم).

#### سادساً: تعقباته في متن الحديث:

ومثال ذلك، قال الإمام مغلطاي <sup>(١)</sup>: (وقوله: "وقال بعضهم: الاهتزاز بمعنى الاستبشار، لا أن يهتز حقيقة". انتهى، وفي حديث ابن عمر المرفوع الذي قدمناه: "اهتز العرش فرحاً لسعد"؛ فلا حاجة إلى تخرُّص).

وقال أيضاً <sup>(٢)</sup>: (وقوله صلى الله عليه وآله: «فَضْلٌ عَائِشَةَ عَلَى النَّسَاءِ كَفَضْلِ الثَّرِيدِ عَلَى سَائِرِ الطَّعَامِ»، لم يُرد الثريد الذي فسر به السَّهيلي، وإنما أراد الثريد الذي كان يصنعه هاشم بن عبد مناف بمكة، ذكره سليم الرازي، وغيره).

#### سابعاً: تعقباته في العلل والحكم على الأحاديث:

ومثال ذلك، قال الإمام مغلطاي <sup>(٣)</sup>: (وذكر عن حميد الطويل عن الحسن عن سَمُرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله نَهَى عَنْ الْمَثَلَةِ، ثُمَّ قَالَ -أَيُّ السَّهِيلِي-: "وهو حديث صحيح في النهي عن المَثَلَةِ". انتهى، وحديث الحسن عن سَمُرَةَ منقطع، قاله جماعة، منهم: بهز بن حكيم بن معاوية، ويحيى بن سعيد القطان، والنسائي، وأبو حاتم الرازي، وابن حبان، والبرديجي، وابن عون، وابن معين، وأحمد بن حنبل، والإسناد إذا كان بهذه المثابة من الانقطاع، لا يقال فيه: صحيح).

وقال أيضاً <sup>(٤)</sup>: (وقوله: "لأنه صلى الله عليه وآله دخلها يوم النحر، فلم يصل، ودخلها من الغد فصلي، وذلك في حجة الوداع، وهو حديث مروي عن ابن عمر، بإسناد حسن، خرَّجه

(١) التعقب رقم (٨١).

(٢) التعقب رقم (٨٢).

(٣) التعقب رقم (٩١).

(٤) التعقب رقم (٩٦).

الدارقطني، وهو من فوائده"، فيه نظر في موضعين؛ الأول: هذا الحديث سنده ضعيف؛ لأنه رواه عن البغوي: ثنا وهب بن بقية، ثنا خالد، عن ابن أبي ليلى، عن عكرمة بن خالد، عن يحيى بن جعدة، عن ابن عمر. ابن أبي ليلى محمد بن عبد الرحمن، إذا كان في إسناد، لا يحسن، ولا كرامة).

#### ثامناً: تعقباته في علوم الحديث:

ومثال ذلك، قال الإمام مغلطاي<sup>(١)</sup>: (وقوله متابعاً لابن إسحاق: "أبو قيس صرمة بن أبي أنس"، يחדش فيه ما روينا في صحيح محمد بن إسماعيل، وكتاب الترمذي، والسنن، والناسخ، لأبي داود، وسنن البيهقي، وابن حبان، وإسناده في صحيحهما، والدارمي في مسنده، والإسماعيلي، وأبو نعيم في مستخرجيهما: قيس بن صرمة).

وقال أيضاً<sup>(٢)</sup>: (وقوله: "لا يلزم في العننة ما يلزم في حدثنا، ولا في سألت؛ لأن للراوي أن يقول: عن فلان، وإن لم يدركه"، فيه نظر، من حيث إن أبا عمرو الداني المقرئ ادعى الإجماع على أن لفظة: عن، متصلة، وأما أبو عمر بن عبد البر، فقارب أن يدعي فيها الإجماع).

#### تاسعاً: تعقباته في منهج المحدثين وطريقتهم:

ومثال ذلك، قال الإمام مغلطاي<sup>(٣)</sup>: (وقوله: "وأهل الأصول يدفعون هذا الحديث بالحجة"، غير جيد؛ لأن أهل الأصول لا يرجع إليهم في تصحيح ولا تضعيف، إنما المرجع لأهل الحديث الذين هم يصحّحون، ويضعّفون، فلمّا نظرنا قولهم، وجدناهم دفعوه، وبيّنوا أن مرجعه إلى الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عباس، وهذه علل ثلاث، إذا كان في الحديث واحدة منها، لم يصح؛ الأولى: الكلبي، والثانية: أبو صالح، وشدة ضعفه

(١) التعقب رقم (١١٢).

(٢) التعقب رقم (١١٨).

(٣) التعقب رقم (١١٩).

في الحديث، والثالثة: انقطاع بين أبي صالح، وابن عباس).

وقال أيضًا<sup>(١)</sup>: (وقوله: "استغربت استغراباً شديداً ما رواه الدارقطني في السنن، من طريق أبي الأسود يتيم عروة، ومن طريق مطر الوراق، عن عكرمة، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أن رسول الله ﷺ تزوجها، وهو حلال)، فيه نظر، من حيث الاصطلاح؛ لأن الدارقطني لم يرو في الكتاب المذكور حديث أبي الأسود، إنما روى حديث مطر، ثم قال إثره: ورواه أبو الأسود يتيم عروة، عن عكرمة، عن ابن عباس مثله، فهذا كما ترى لم يذكر الدارقطني لأبي الأسود سنداً، ولا رواية، إنما ذكره تعليقاً، والتعليق لا يقال فيه: رواية، إنما يقال: ذكره، فينظر).

#### عاشراً: تعقباته في الأوهام:

ومثال ذلك، قال الإمام مغلطاي<sup>(٢)</sup>: (وقول السَّهْلِيِّ: "ولم يرو سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل عن رسول الله ﷺ إلا حديثين؛ أحدهما: «من غصب شبراً من الأرض»، فيه نظر، من حيث إن بقي بن مخلد ذكر: "أنه روى عن النبي ﷺ ثمانية وأربعين حديثاً"، من ذلك: أن الشيخين خرَّجا له حديث: «الْكُمَاءُ مِنَ الْمَنِّ، وَمَاؤُهَا شِفَاءٌ لِلْعَيْنِ»... ولو تتبعنا هذا حق التتبع، لوجدنا أكثر من هذا، ولكن ذكرنا هذا؛ ليستدل به على بطلان قوله).

وقال أيضًا<sup>(٣)</sup>: (وقول الحاكم فيه: "صحيح، على شرط مسلم"، غير جيد؛ لأن المطلب وجدّه، ليسا في كتاب مسلم، إنما هما في كتاب الترمذي فقط، اللهم إلا أن يريد أنهم كرجال مسلم في الثقة، على ما ذكره في ديباجة كتابه؛ فلا إيراد عليه، والله -تعالى- أعلم).

(١) التعقب رقم (١٢٤).

(٢) التعقب رقم (١٢٦).

(٣) التعقب رقم (١٣٨).

## المبحث السادس

## القيمة العلمية لتعقبات الإمام مغلطاي

تظهر أهمية التعقبات الحديثية للإمام مغلطاي في عدة أمور، وهي على النحو التالي:

أولاً: تمحيص وتدقيق ما وقع في مصادر السيرة النبوية من الأخطاء والأوهام، وفي ذلك أداء لواجب العلم؛ من النصح، والأمانة.

ثانياً: صيانة قارئ السيرة النبوية من متابعة العلماء على بعض الأخطاء التي وقعوا فيها، وإعانتة على الوصول إلى الحق، ومعرفة الصواب، بعيداً عن التعصب والهوى.

ثالثاً: التنبيه على أهم مناهج المحدثين، وطرائقهم، ومن أبرزها منهج التحري، والتثبت، والبعد عن التقليد الأعمى.

رابعاً: التعرف على شخصية الإمام مغلطاي النقدية، من خلال قدرته على تقصي الأخطاء، وكيفية الرد عليها؛ لبيان وجه الصواب فيها.

خامساً: أن تعقبات مغلطاي الحديثية تُعدُّ نموذجاً عملياً للنقد العلمي الهادف، والنقد البناء، الذي يقصد منه سد الخلل، وإكمال النقص، بعيداً عن التعصب والهوى.

سادساً: التنبيه على بعض القضايا المهمة في الحديث وعلومه، والوقوف على أسباب اختلاف المحدثين في الحكم على الحديث؛ صحةً وضعفاً، واختلافهم في حال الرواة؛ تعديلاً وجرحاً.

سابعاً: اشتملت التعقبات الحديثية على كثير من النقول من مصادر ما زالت في عداد المفقود.

ثامناً: تبين من خلال الدراسة أن الإمام مغلطاي قد أصاب في (٩٠) تعقّباً من  
تعقباته الحديثية التي بلغت (١٥٠) تعقّباً، والله أعلم.



## الباب الثاني

### دراسة التعقبات الحديثية للإمام مغلطاي في كتابه ( الزهر الباسم في سير أبي القاسم عليه السلام )

ويشتمل على عشرة فصول:

- ❖ الفصل الأول: تعقباته المتعلقة بصحة نسبة الأقوال إلى أصحابها.
- ❖ الفصل الثاني: تعقباته المتعلقة بعلم الرجال.
- ❖ الفصل الثالث: تعقباته المتعلقة بالجرح والتعديل.
- ❖ الفصل الرابع: تعقباته المتعلقة بالتخريج وعزو الأحاديث.
- ❖ الفصل الخامس: تعقباته المتعلقة باختلاف الروايات واتفاقها.
- ❖ الفصل السادس: تعقباته المتعلقة بمتن الحديث.
- ❖ الفصل السابع: تعقباته المتعلقة بالعلل والحكم على الأحاديث.
- ❖ الفصل الثامن: تعقباته المتعلقة بعلوم الحديث.
- ❖ الفصل التاسع: تعقباته المتعلقة بمنهج المحدثين وطريقتهم.
- ❖ الفصل العاشر: تعقباته المتعلقة بالأوهام.



# الفصل الأول

**تعقباته المتعلقة بصحة  
نسبة الأقوال لأصحابها  
(وفيه ستة تعقبات)**

## ✻ [١/١]: تعقبه في صحة نسبة القول إلى ابن عبد البر.

### ✻ النص المتعقب عليه:

قال الإمام السَّهْلِيُّ<sup>(١)</sup>: "وذكر<sup>(٢)</sup> فيمن استشهد بمؤتة<sup>(٣)</sup> أبا كُليب بن أبي صَعَصَعَة، وقال ابن هشام: فيه أبو كِلَابٍ<sup>(٤)</sup>، وهو المعروف عندهم، وقال أبو عمر<sup>(٥)</sup>: لا يُعْرَفُ في الصحابة أحدٌ يقال له أبو كُليب".

### ✻ نص التعقب:

قال الإمام مغلطاي<sup>(٦)</sup>: (وذكر السَّهْلِيُّ "أن أبا عمر قال: لا يُعْرَفُ في الصحابة أحدٌ يقال له: أبو كليب". انتهى، والذي رأيت أبو عمر، لما ذكر أبا كُليب الجُهَنِيَّ<sup>(٧)</sup>،

(١) الروض الأنف (٥٠/٧).

(٢) أي: ابن هشام. سيرة ابن هشام (٣٨٩/٢).

(٣) مؤتة: بالضم، ثم واو مهموزة ساكنة، وتاء مثناة من فوقها، قرية من قرى البلقاء، في حدود الشام، بعث النبي ﷺ إليها جيشاً في سنة ثمان، وأمر عليهم زيد بن حارثة مولاه، وهي حالياً: بلدة أردنية، تقع جنوب الكرك، غير بعيدة منها. ينظر: معجم البلدان (٢١٩/٥)، معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية (ص: ٣٠٤).

(٤) أبو كِلَابٍ بن أبي صَعَصَعَة، واسم أبي صَعَصَعَة عمرو بن زيد بن عوف بن مبذول الأنصاري المازني، استشهد يوم مؤتة. ينظر: أسد الغابة (٢٥٨/٦)، الإصابة في تمييز الصحابة (٢٨٥/٧).

(٥) أي: ابن عبد البر، وهو: يوسف بن عبد الله بن محمد بن عَبْدِ البرِّ بن عاصم النَّمَرِيُّ، الأندلسي، القرطبي، المالكي، الإمام، العلامة، حافظ المغرب، صاحب التصانيف الفائقة، منها: كتاب (التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد)، وكتاب (الاستذكار لمذهب علماء الأمصار)، وكتاب (الاستيعاب في أسماء الصحابة)، مات سنة ثلاث وستين وأربع مئة. سير أعلام النبلاء (١٨/١٥٣).

(٦) الزهر الباسم (١٣٠٧/٢).

(٧) أبو كُليب الجُهَنِيَّ حديثه عند: أولاده، يُعَدُّ في الحجازيين. ينظر: معرفة الصحابة لأبي نُعَيْم (٣٠٠٠/٦)، أسد الغابة (٢٥٨/٦).



قال<sup>(١)</sup>: "ذكره بعضهم في الصحابة، ولا أعرفه".

### ❧ دراسة التعقب:

اعترض مغلطاي على ما ذكره السهيلي من كلام ابن عبد البر، وذلك لأنه تصرف في قوله، وأخرجه على خلاف ما قاله.

ولمناقشة هذا الأمر، لابد من الرجوع إلى كتاب ابن عبد البر، وذلك على النحو التالي:

قال ابن عبد البر<sup>(٢)</sup>: "أبو كليب ذكره بعضهم في الصحابة، ولا أعرفه".

فهو لم ينف أن يكون هناك صحابي اسمه أبو كليب؛ لأن بعض أهل العلم قد ذكره في الصحابة، ولكنه نفى معرفته بهذا الصحابي، وعلل ذلك بقوله<sup>(٣)</sup>: "لا أحفظ له خبراً".

### ❧ الخلاصة:

بالنظر فيما تقدم يظهر - والله أعلم - أن مغلطاي قد أصاب في هذا التعقب، وذلك لأن السهيلي قد خالف في نقله لما سطره ابن عبد البر في كتابه، مما أحل بالمعنى، والله - تعالى - أعلم بالصواب.



(١) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٤/ ١٧٣٩).

(٢) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٤/ ١٧٣٩).

(٣) الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى (١/ ٢٠٣).

## ❁ [ ٢/٢ ] : تعقبه في صحة نسبة القول إلى الواقدي :

### ⦿ النص المتعقب عليه :

قال الإمام السَّهْلِيّ<sup>(١)</sup> : " وذكر<sup>(٢)</sup> قول النبي ﷺ : « مَنْ رَجُلٌ يَنْظُرُ مَا فَعَلَ سَعْدُ بْنُ الرَّبِيعِ<sup>(٣)</sup> ؟ فَقَالَ رَجُلٌ : أَنَا » ، وذكر الحديث<sup>(٤)</sup> . الرجل هو : محمد بن مَسْلَمَةَ<sup>(٥)</sup> ، ذكره الواقدي<sup>(٦)</sup> ، وذكر أنه نادى في القتلى : يا سعد بن الربيع ، مرة بعد مرة ، فلم يجبه أحد ، حتى قال : يا سعد ، إن رسول الله ﷺ أرسلني أنظر ما صنعت ، فأجابه حيثُذ بصوت ضعيف ، وذكر الحديث " .

(١) الروض الأثف (٢٥ / ٦) .

(٢) أي ابن إسحاق . ينظر : سيرة ابن هشام (٩٤ / ٢) .

(٣) هو : سعد بن الربيع بن عمرو الأنصاري ، الخزرجي ، عَقَبِيّ ، بدريّ ، كان أحد نقباء الأنصار ، وكان كاتباً في الجاهلية ، وشهد العقبة الأولى والثانية ، وشهد بدرًا ، وقُتِلَ يوم أحد شهيدًا . ينظر : الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٥٨٩ / ٢) ، أسد الغابة (٤٣٢ / ٢) .

(٤) أخرجه الحاكم في المستدرک علی الصحیحین ، كتاب معرفة الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، ذكر مناقب سعد بن الربيع (٢٢٢ / ٣ / ٤٩٠٧) ، من طريق محمد بن إسحاق ، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة ، عن أبيه ، وسكت عنه ، وقال الذهبي : " مرسل " .

(٥) هو : محمد بن مسلمة بن سلمة بن خالد الأنصاريّ ، الحارثيّ ، يكنى أبا عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، ويقال : أبا عَبْدِ اللَّهِ ، شهد بدرًا ، والمشاهد كلها ، إلا غزوة تبوك ؛ فإنه تخلف بإذن النبي ﷺ له أن يقيم بالمدينة ، وكان ممن اعتزل الفتنة ، فلم يشهد الجمل ، ولا صفين ، مات بالمدينة سنة ثلاث وأربعين . ينظر : الاستيعاب في معرفة الأصحاب (١٣٧٧ / ٣) ، الإصابة في تمييز الصحابة (٢٨ / ٦) .

(٦) المغازي (ص : ٢٩٢) ، والواقدي هو : محمد بن عمر بن واقد الأسلمي ، مولا هم ، صاحب التصانيف والمغازي ، العلامة أبو عبد الله ، متروك مع سعة علمه ، مات سنة سبع ومائتين . ينظر : سير أعلام النبلاء (٤٥٤ / ٩) ، تقريب التهذيب (ص : ٤٩٨) .

## C نص التعقب:

قال الإمام مغلطاي<sup>(١)</sup>: (وينبغي أن يُثَبَّت في قوله: "إن محمد بن عمر الواقدي قال: لما قال رسول الله ﷺ: مَنْ رجل ينظر ما فعل سعد بن الربيع؟ قال محمد بن مسلمة: أنا"؛ فإني لم أره في كتاب المغازي للواقدي، ولا نقل عنه ابن سعد<sup>(٢)</sup>، ولا الحاكم<sup>(٣)</sup>، ولا غيرهما، فيما أعلم).

## C دراسة التعقب:

اعترض مغلطاي على ما ذكره السهيلي عن الواقدي، وذلك لأنه لم يقف على قول الواقدي؛ لا في كتابه المغازي، ولا عمّن نقل هذا القول عنه.

ولمناقشة هذا الأمر، لا بد من فهم مراد السهيلي أولاً، ثم الرجوع إلى كتاب الواقدي، وذلك على النحو التالي:

أولاً: أنه لا تطابق بين ما ذكره السهيلي وبين ما نقله عنه مغلطاي؛ فالسهيلي لم يذكر في الحديث أن محمد بن مسلمة قال: أنا، بل هو ذكر أولاً حديث ابن إسحاق من أن رجلاً من الأنصار قال: أنا، ثم بين السهيلي أن الرجل المبهم في الحديث هو محمد بن مسلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ونسب هذا القول للواقدي.

ثانياً: بالرجوع إلى كتاب المغازي للواقدي، كان نص ما عنده، كالتالي<sup>(٤)</sup>:

(١) الزهر الباسم (٢/١٠٦٢).

(٢) هو: محمد بن سعد بن منيع، أبو عبد الله البغدادي، مولى بني هاشم، وكان من أهل الفضل والعلم، وهو كاتب الواقدي، ومصنف: (الطبقات الكبير)، و(الطبقات الصغير)، وغير ذلك، تُوفي سنة ثلاثين ومائتين. تاريخ بغداد (٣/٢٦٦)، سير أعلام النبلاء (١٠/٦٦٤).

(٣) هو: محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه الضبّي، النيسابوري، الحافظ، أبو عبد الله الحاكم، المعروف بابن البَيْع، صاحب التّصانيف، ومنها: (معرفة علوم الحديث)، و(مُستدرك الصحيحين)، وكتاب (الإكليل)، وتُوفي سنة خمس وأربعمئة. تاريخ الإسلام (٩/٨٩).

(٤) المغازي (ص: ٢٩٢).

"وقال رسول الله ﷺ: من يأتيني بخبر سعد بن ربيع؟ فإني قد رأيته -وأشار بيده إلى ناحية من الوادي- وقد شرع فيه اثنا عشر سناناً، قال: فخرج محمد بن مسلمة - ويقال: أبي بن كعب<sup>(١)</sup> -، فخرج نحو تلك الناحية".

### الخلاصة:

بالنظر فيما تقدم يظهر -والله أعلم- أن مغلطاي قد جانب الصواب في هذا التعقب، وذلك؛ لصحة نقل السهيلي عن الواقدي، في بيانه للرجل المبهم في الحديث، غير أنه اقتصر على ذكر محمد بن مسلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولم يذكر القول الآخر في الرجل المبهم، وهو: أبي بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، والله -تعالى- أعلم بالصواب.

(١) هو: أبي بن كعب بن قيس بن عبيد الأنصاري، أبو المنذر، وأبو الطفيل، سيد القراء، وكان من أصحاب العقبة الثانية، وشهد بدرًا، والمشاهد كلها، مات في خلافة عمر سنة تسع عشرة، وقيل: سنة اثنتين وعشرين، وقيل: إنه مات في خلافة عثمان سنة اثنتين وثلاثين. ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (١/ ٦٥)، الإصابة في تمييز الصحابة (١/ ١٨٠).

## ✪ [ ٣/٣ ] : تعقبه في صحة نسبة القول إلى ابن قتيبة، والقاسم بن ثابت :

### 🔸 النص المتعقب عليه:

قال الإمام الشَّهْلِي (١): "وفي حديث آخر أنه ﷺ قال: «رَأَيْتُهُ عَلَى فَرَسٍ لَهُ شَقْرَاءُ» (٢)، وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ حَمْرَاءُ، وَقَدْ عَصَمَ ثَنِيَّتِيهِ الْغُبَارُ» (٣)، قال ابن قُتَيْبَةَ (٤): "عَصَمَ وَعَصَبَ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، يُقَالُ: عَصَبَ الرَّيْقُ بِفِيهِ إِذَا يَسَسَ، وَأَنْشَدَ (٥): يَعَصِبُ فَاهُ الرَّيْقُ أَيَّ عَصَبٍ وَخَالَفَهُ قَاسِمُ بْنُ ثَابِتٍ (٦)، وَقَالَ (٧): "عُصِمَ مِنَ الْعَصِيمِ وَالْعُصَمِ، وَهِيَ كَالْبَقِيَّةِ تَبْقَى فِي الْيَدِ، وَغَيْرَهَا مِنْ لَطَخِ حِنَاءٍ، أَوْ عَرَقٍ، أَوْ شَيْءٍ يُلْصَقُ بِالْعَضْوِ، كَمَا قَالَتْ امْرَأَةٌ

(١) الروض الأثف (٥/ ١٢١).

(٢) الشَّقْرَةُ: لون الأشقر، وهي في الخيل حمرة صافية يحمُرُ معها العُرْفُ والدَّبَبُ. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٢/ ٧٠١)، مادة: (شقر).

(٣) الحديث أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى، من حديث عَطِيَّةَ بِنِ قَيْسٍ مرسلاً، بألفاظ متقاربة (٢٤/ ٢).

(٤) لم أقف على هذا القول عنده، وابن قُتَيْبَةَ هو: العَلَّامة عبد الله بن مسلم بن قُتَيْبَةَ، أبو محمد، الدِّينَوْرِيُّ، وقيل: المَرْوَزِيُّ، سكن بغداد، وحدث بها، وكان ثقةً، ديناً، فاضلاً، وهو صاحب التصانيف المشهورة، منها: (غريب القرآن)، (وغريب الحديث)، وغير ذلك، مات سنة ست وسبعين ومائتين. ينظر: تاريخ بغداد (١٠/ ١٧٠)، سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٩٦).

(٥) البيت منسوب إلى أبي محمد الفَقْعَسِيِّ. ينظر: الكنز اللغوي في اللسن العربي (ص: ١٩٥)، لسان العرب (١/ ٦٠٧)، مادة: (عصب).

(٦) هو: قاسم بن ثابت بن حزم بن عبد الرحمن بن مطرف بن سليمان بن يحيى العرفي، أبو محمد السَّرْقُسْطِيُّ، عُنِيَ بجمع الحديث واللغة هو وأبوه، فألف كتاباً في شرح الحديث، سماه: كتاب الدلائل، بلغ فيه الغاية من الإلتقان، ومات قبل إكماله، فأكماله أبوه ثابت بعده، تُوفِّي: سنة اثنتين وثلاثمائة بسرْقُسْطَةَ. ينظر: تاريخ علماء الأندلس (١/ ٤٠٢)، معجم الأدباء=إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب (٥/ ٢١٩١).

(٧) لم أقف على هذا القول عنده.

من العرب لأخرى: "أعطيني عَصَمَ حِنَّاكَ"، أي: ما سَلَتَهُ من حنائها، وقَشَرَتَهُ من يدها".

### نص التعقب:

قال الإمام مغلطاي<sup>(١)</sup>: (وذكر قوله ﷺ: "وَقَدْ عَصَمَ بِشَيْتَةِ الْغُبَارِ"، قال ابن قُتَيْبَةَ: عَصَمَ وَعَصَبَ بمعنى واحد، يُقال: عَصَبَ الرِّيقُ بِفِيهِ إِذَا يَبَسَ. وأنشد: يَعْصِبُ فَاهُ الرِّيقُ أَيَّ عَصَبٍ... الخ"، فيه نظر في موضعين:

الأول: ابن قُتَيْبَةَ لم يقل هذا، ولا يقرب منه، والذي قاله في حديث<sup>(٢)</sup>: "أحسبه غلطاً من بعض نقلة الحديث، والصواب عصب بالباء، أي: يبس الغبار، فتوهمه السامع عصم".

قال: "وليس لعصم في هذا الحديث وجه، إلا أن يكون أعصم، من الإعصام".  
الثاني: قال قاسم لما ذكر قول ابن قُتَيْبَةَ الذي ذكرناه<sup>(٣)</sup>: "والعرق، والهناء، والدرن، والوسخ، والبول، وما يبس حتى تبقى له حموره، وأنشد<sup>(٤)</sup>:

وَأُضْحَى عَنْ مَوَاسِمِهِمْ قَتِيلًا ... بَلَبَّتْهُ سَرَائِحُ كَالْعَصِيمِ

وقال أبو زيد<sup>(٥)</sup>: يقال لِلْحَيَةِ الرجل: عصيم من خضاب، أي: بقية من خضاب،

(١) الزهر الباسم (٢/ ٩١٩).

(٢) غريب الحديث له (١/ ٣٢٤).

(٣) لم أقف على قوله في كتابه الدلائل، ولعلّه في الجزء الساقط منه.

(٤) غير منسوب لأحد. ينظر: تهذيب اللغة (٢/ ٣٦)، لسان العرب (١٢/ ٤٠٧).

(٥) هو: سعيد بن أوس بن ثابت، أبو زيد الأنصاري، الإمام المشهور، كان إماماً نحويّاً، صاحب تصانيف أدبية، ولغوية، ومن تصانيفه: (لغات القرآن)، و(النوادر)، تُوفِّي سنة خمس عشرة ومائتين. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة (١/ ٥٨٢).

وكان قوله: عصم بثنيته الغبار، أي: أثر فيه كالعصم بما ركبه، قال الأصمعي<sup>(١)</sup>: سمعت امرأة تقول لامرأة: أعطيني عصم حنائك، تعني ما بقي به، وقال مرةً أخرى: ما سلّت منه"، هذا جميع ما ذكره قاسم، فينظر).

### ❧ دراسة التعقب:

بنى مغلطاي اعتراضه على السّهيلي في هذا التعقب، على أمرين:

أولهما: مخالفته في النقل عن ابن قتيبة، لما نصّ عليه في كتابه.

ثانيهما: مخالفته في النقل عن قاسم بن ثابت، لما نصّ عليه في كتابه.

ولمناقشة هذين الأمرين، لا بد من الرجوع إلى كتاب "غريب الحديث" لابن قتيبة، وكتاب "الدلائل في غريب الحديث" لقاسم بن ثابت، وذلك على النحو التالي:

أولاً: بالرجوع إلى كتاب ابن قتيبة، قال<sup>(٢)</sup>: "حدّثني أبي، حدّثني محمد بن عبيد، عن معاوية، عن أبي إسحاق، عن أبي بكر بن عبد الله العسافي، عن عطية بن قيس هكذا رواه (قد عصم ثنيته الغبار)، وأحسبه غلطاً من بعض نقله الحديث، والصواب عصب بالباء، أي: ييس الغبار على ثنيته، فتوهمه السامع عصم؛ لقرب مخرج الباء من مخرج الميم، وأشباههما في السمع، يقال: عصب الريقُ بفيه يعصب عصباً، إذا ييس، وقد عصب فاه الريقُ، قال ابن أحمر من الطويل:

يُصَلِّي على من مات مَنَّا عَرِيفُنَا ... وَيَقْرَأُ حَتَّى يَعِصِبَ الرِّيقُ بِالْفَمِ

(١) هو: عبد الملك بن قُرَيْب بن عبد الملك بن عليّ بن أصم، أبو سعيد الأصمعيّ، صاحب اللغة، والنحو، والغريب، والأخبار، من تصانيفه: (غريب القرآن)، و(خَلْقُ الْإِنْسَانِ)، ومات سنة ست عشرة، وقيل: خمس عشرة ومائتين. ينظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة (١٩٧/٢)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة (١١٣/٢).

(٢) غريب الحديث له (٣٢٤/١).

وقال بعض الرجاز من الرجز:

يَعِصِبُ فَاهَ الرِّيقُ أَيَّ عَصَبٍ ... عَصَبَ الْجُبَابِ بِشَفَاهِ الْوُطْبِ

والجباب شيء يجتمع من ألبان الإبل كالزبد، وليس للإبل زبد، وأما عصم فبمعنى منع، ومنه العصمة في الدين، إنما هو المنع من المعاصي، وقوله -تعالى-: ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾<sup>(١)</sup>، أي: لا مانع، ويقال: قد عصمه الطعام، أي: منعه من الجوع، وليس لعصم في هذا الحديث وجه، إلا أن يكون أعصم بثنيته، أي: لزمهما، ولصق بهما".

ثانياً: لم أقف على قول قاسم بن ثابت في كتابه "الدلائل"، ولعله في الجزء الساقط منه، ولم أقف -في حدود بحثي- على مَنْ نقله عنه سوى ما ذكره عنه السهيلي، ومغلطاي، ولا يخفى الفرق بين النقلين.

### الخلاصة:

يتضح مما تقدم -والله أعلم- أن مغلطاي قد أصاب في تعقبه على السهيلي فيما يتعلق بنقله عن ابن قتيبة، وذلك؛ لمخالفته ما نص عليه ابن قتيبة.

أما تعقبه فيما يتعلق بالنقل عن قاسم بن ثابت، فلا يمكن الجزم بصوابه، ولا بخطئه، وذلك؛ لعدم الوقوف على كلام قاسم بن ثابت في المطبوع من كتابه، والله -تعالى- أعلم بالصواب.

(١) سورة هود، جزء من الآية: (٤٣).



## ✪ [٤/٤]: تعقبه في صحة نسبة القول إلى قاسم بن ثابت:

### 🔸 النص المتعقب عليه:

قال الإمام السُّهَيْلي<sup>(١)</sup>: وذكر<sup>(٢)</sup> قول أبي بكر: "بعض مناشدتك ربك؛ فإن الله منجز لك ما وعدك"<sup>(٣)</sup>، ورواه غير ابن إسحاق: "كذلك مناشدتك"<sup>(٤)</sup>، وفسره قاسم بن ثابت في الدلائل، فقال: "كذلك قد يراد بها معنى الإغراء، والأمر بالكف عن الفعل، وأنشد لجريـر<sup>(٥)</sup>: كذلك القول إن عليك عيناً، أي: حسبك من القول، فدعه،... وأما قاسم بن ثابت، فذهب في معنى الحديث إلى غير هذا، وقال: "إنما قال ذلك الصديق مأوية<sup>(٦)</sup> للنبي عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَرِقَّةٌ عَلَيْهِ؛ لِمَا رَأَى مِنْ نَصْبِهِ فِي الدَّعَاءِ وَالتَّضَرُّعِ، حَتَّى سَقَطَ الرِّدَاءُ عَنْ مَنْكِبِهِ، فَقَالَ لَهُ: بَعْضُ هَذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيْ: لِمَ تَتَعَبُ نَفْسَكَ هَذَا التَّعَبَ، وَاللَّهُ قَدْ وَعَدَكَ بِالنَّصْرِ، وَكَانَ رَقِيقَ الْقَلْبِ، شَدِيدَ الْإِشْفَاقِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ".

(١) الروض الأتف (١١٨/٥).

(٢) أي: ابن إسحاق. ينظر: سيرة ابن هشام (١/٦٢٧).

(٣) الحديث بلفظ: "بعض مناشدتك ربك"، أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب المغازي، غزوة بدر الكبرى ومتى كانت وأمرها (٣٥٨/٧ ح/٣٦٦٨٨) مختصراً.

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه (٣/١٣٨٣ ح/١٧٦٣)، كتاب الجهاد والسير، باب الإمداد بالملائكة في غزوة بدر، مطوّلاً، ولفظه "كفأك مناشدتك ربك"، وقال المحقق: "هكذا وقع لجماهير رواة مسلم كذلك، ولبعضهم كفأك، وكلٌّ بمعنى"، ولفظ: "كذلك مناشدتك"، أخرجه أحمد في مسنده (١/٣٣٤ ح/٢٠٨) مطوّلاً من حديث عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقال محققو المسند: "إسناده حسن، رجاله رجال الصحيح".

(٥) ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب (١/٣٥٣).

(٦) مأوية ومأواة: إذا رحمته، ورثت له. العين (٨/٤٣٨)، لسان العرب (١٤/٥٣)، مادة (أوا).

## نص التعقب:

قال الإمام مغلطاي<sup>(١)</sup>: (وقول السَّهْلِي: "فسرة قاسم بن ثابت في الدلائل، فقال: كذاك قد يراد بها معنى الإغراء، والأمر بالكف عن الفعل، وأنشد لجريز: كذاك القول إن عليك عيناً... شديد الإشفاق على النبي ﷺ)، فيه نظر، من حيث إن الذي في الدلائل<sup>(٢)</sup>: "بعض الناس يتوهم قول أبي بكر: "كذاك مناشدتك ربك" على الإغراء، أي: كن في دعائك، وينشد قول الأعشى<sup>(٣)</sup>:

كذاك فافعل ما حييت إليهم ... وأقْدِم إذا ما أعين الناس تَبْرُقْ

وتفسيره -والله أعلم-: أن كذاك يكون في بعض المواضع بمعنى الكفي والإحساب، كقولك: حسبك، وهذا من مواضعه؛ لأنه أوى سيدنا رسول الله ﷺ من نصب القيام، وطول الدعاء، ومما يبين ذلك أنه جاء في غير هذه الرواية أنه قال: "بعض مناشدتك ربك"، وقال جريز:

يقلن وقد تلاحت المطايا ... كذاك الصوت: إن عليك عيناً

هذا جميع ما ذكره في الدلائل، فينظر).

## دراسة التعقب:

اعترض مغلطاي على ما ذكره السَّهْلِي عن القاسم بن ثابت، وذلك؛ لمخالفته في نقله لما نصَّ عليه القاسم بن ثابت في كتابه.

وبالرجوع إلى كتاب قاسم بن ثابت، ظهر أن نص ما عنده قد ذكره مغلطاي بتمامه في تعقبه، مما يغني عن إعادته هنا.

(١) الزهر الباسم (٢/٩١٨).

(٢) الدلائل في غريب الحديث (١/٣٦٦).

(٣) ديوان الأعشى الكبير (ص: ٣١٥)، ونص ما عنده: كذلك فافعل ما حييت إليهم.

### ❦ الخلاصة:

بناءً على ما سبق يظهر -والله أعلم- أن مغلطاي قد أصاب في هذا التعقب، وذلك؛ لمخالفة السُّهَيْلي في نقله لما سطره قاسم بن ثابت في كتابه، والله -تعالى- أعلم بالصواب.



## 🔗 [ ٥/٥ ] : تعقبه في صحة نسبة القول إلى أبي عبيد القاسم بن سلام:

### 🔗 النص المتعقب عليه:

قال الإمام السَّهْلِيُّ<sup>(١)</sup>: "وأما قوله<sup>(٢)</sup>: «فَقَسَمَهَا»<sup>(٣)</sup> رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عن بَوَاءٍ، يقول: عن سواءٍ"، فقد رواه أبو عُبَيْدٍ<sup>(٤)</sup> في (الأموال)<sup>(٥)</sup>، فقال فيه: «فَقَسَمَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عن فُؤَاقٍ»<sup>(٦)</sup>، وفسره، فقال<sup>(٧)</sup>: "جعل بعضهم فوق بعض"، أي: فَضَّلَ في الْقَسَمِ مَنْ رَأَى تفضيله، وقال في غريب الحديث في تفسيره: "عن فواق" قولاً آخر، قال: "يعني سرعة القسم"، وجعله من فواق الناقة".

(١) الروض الأثف (٥/ ١٦٠).

(٢) سيرة ابن هشام (١/ ٦٤٢).

(٣) أي: غنائم بدر.

(٤) هو: القاسم بن سلام بن عبد الله، الحافظ المجتهد، ومن تصانيفه: كتاب (الأموال)، و(غريب الحديث)، مات سنة أربع وعشرين ومائتين. ينظر: تاريخ بغداد (١٤/ ٣٩٢)، سير أعلام النبلاء (١٠/ ٤٩١).

(٥) الأموال (ص: ٣٩٦/ ح ٨٠٢)، ونص ما عنده: "على فواق"، وليس: "عن فواق".

(٦) الحديث أخرجه أحمد في مسنده (٣٧/ ٤٢١/ ح ٢٢٧٦٢) مطوَّلاً، والطحاوي في شرح معاني الآثار، كتاب السير، باب الرجل يقتل قتيلاً في دار الحرب، هل يكون له سَلْبُهُ أم لا؟ (٣/ ٢٢٨/ ح ٥١٩٧) مطوَّلاً، والحاكم في المستدرک علی الصحیحین، كتاب قسم الفيء (٢/ ١٤/ ح ٢٦٠٧) مطوَّلاً، جميعهم من حديث عبادة بن الصامت، وقال الحاكم: "هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه"، وقال الذهبي: "على شرط مسلم"، وقال الهيثمي: "رواه أحمد، والطبراني، ورجال أحمد ثقات". مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٦/ ٩٢)، وقال محققو المسند: "حسن لغيره".

(٧) وَفِيهِ لُغَتَانِ: فُؤَاقٌ وَفُؤَاقٌ -بِالْفَتْحِ وَالضَّم- مَأْخُوذٌ مِنْ فُؤَاقِ النَّاقَةِ، وَذَلِكَ أَنَّهَا تَحْلَبُ، ثُمَّ تُتْرَكُ سَاعَةً حَتَّى تَدْرَ، ثُمَّ تُحْلَبُ، يُقَالُ مِنْهُ: قَدْ فَاقَتْ تَفُوقَ فُؤَاقًا وَفِيقَةً، وَهُوَ مَا بَيْنَ الْحَلْبَتَيْنِ. غريب الحديث لأبي عبيد (٥/ ١٩٧)، النهاية في غريب الحديث والأثر (٣/ ٤٧٩)، مادة: (فُوقَ).

### نص التعقب:

قال الإمام مغلطاي<sup>(١)</sup>: (وقوله: "قال أبو عبيد في غريب الحديث في تفسير قوله ﷺ: «فقسم غنائم بدر عن فواق»، وتفسيره ينبغي أن يُثبَّت فيه؛ لأنني نظرت في نسختين صحيحتين، من كتاب أبي عبيد، فلم أجد هذا الحديث فيهما جملةً، فينظر).

### دراسة التعقب:

اعترض مغلطاي على ما ذكره السهيلي من أن أبا عبيد قد فسّر كلمة (فُواقٍ) الواردة في حديث قسمة غنائم بدر في كتابه غريب الحديث، بمعنى: سرعة القسم. ولمناقشة هذا الأمر، لا بد من الرجوع إلى كتاب (غريب الحديث) لأبي عبيد، وذلك كما يلي:

قال أبو عبيد<sup>(٢)</sup>:

"ومن هذا الحديث المرفوع: «أنه قسّم الغنائم يوم بدر عن فُواقٍ» كأنه أراد أنه فعل ذلك في قدر فواق ناقة، ... ويقال في قوله: «إنه قسم الغنائم يوم بدر عن فُواقٍ»: يعني التفضيل، أنه جعل بعضهم فيها أفوق من بعض، على قدر غنائمهم يومئذ".

فهو هنا قد ذكر تفسيراً آخر يدل بمعناه على سرعة القسم، وإن لم يصرح بلفظ السرعة، فقال: "كأنه أراد أنه فعل ذلك في قدر فُواق ناقة". أي قسّم الغنائم بقدر فُواق الناقة، وهو كناية عن السرعة.

وقد صرح الزمخشري<sup>(٣)</sup> بهذا المعنى، فقال: "قسّم الغنائم يوم بدر عن فُواق، هو في الأصل رُجوع اللبن إلى الضرع بعد الحلب سمي فُواقاً، لأنه نزول من فوق وذلك في الفينة، فاستعمل في موضع الوشك والسرعة، والمعنى: قسمها سريعاً".

(١) الزهر الباسم (٢/ ٩٣٧).

(٢) غريب الحديث له (٥/ ١٩٨).

(٣) الفائق في غريب الحديث (٣/ ١٤٦).

## C الخلاصة:

بالنظر فيما تقدم يظهر - والله أعلم - أن مغلطاي قد جانب الصواب في هذا التعقب، وذلك لأن أبا عبيد قد نصّ على حديث قسمة غنائم بدر في كتابه "غريب الحديث"، وذكر تفسيراً للكلمة فواق يدل بمعناه على سرعة القسم، وإن لم يصرح بلفظ السرعة، والله - تعالى - أعلم بالصواب.

## ❁ [ ٦ / ٦ ] : تعقبه في صحة نسبة القول إلى الهروي :

### ❁ النص المتعقب عليه :

قال الإمام السَّهْلِيّ<sup>(١)</sup> : " وفي الحديث : " يخرج في الكاهنين رجل يدرس القرآن درسًا لم يدرسه أحد قبله ، ولا يدرسه أحد بعده " <sup>(٢)</sup> ، فكانوا يرونه أنه محمد بن كعب القرظي <sup>(٣)</sup> ، وهو محمد بن كعب بن عطية ، وسيأتي خبر جده عطية في بني قريظة ، والكاهن <sup>(٤)</sup> في اللغة بمعنى الكاهل ، وهو الذي يقوم بحاجة أهله إذا خلف عليهم ، يقال : هو كاهن أبيه ، وكاهله ، قاله الهروي <sup>(٥)</sup> ، فيحتمل أن يكون سُمِّي الكاهنان بهذا .

(١) الروض الأثف (٦ / ٢٠٩) .

(٢) أخرجه أحمد في مسنده (٣٩ / ٣٠٨ / ح ٢٣٨٨٠) ، والطبراني في المعجم الكبير (٢٢ / ١٩٧ / ح ٥١٨) ، والبيهقي في دلائل النبوة (٦ / ٤٩٨) ، جميعهم من طريق عبد الله بن مُعْتَب (أو مغيث) بن أبي بُرْدَةَ الظفري عن أبيه عن جده ، وبألفاظ متقاربة ، وبدون قوله : " لم يدرسه أحد قبله " ، قال الهيثمي : " رواه أحمد ، والبخاري ، والطبراني ، وفيه من رواية عبد الله بن مغيث عن أبيه عن جده ، ولم أعرف عبد الله ، ولا أباه ، إلا أن ابن أبي حاتم ذكر عبد الله ، والبخاري ذكر أباه ، ولم يجرهما أحد " . مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٧ / ١٦٧) ، وضعفه الألباني . السلسلة الضعيفة (١١ / ٥٣٣) ، وقال محققو المسند : " إسناده ضعيف ؛ لجهالة عبد الله بن معتب ، وأبيه " .

(٣) هو : محمد بن كعب بن سليم بن أسد ، أبو حمزة القرظي ، المدني ، وكان قد نزل الكوفة مدّةً ، ثقةً ، عالمٌ ، وُلِدَ سنة أربعين على الصحيح ، وَوَهَمَ من قال : وُلِدَ في عهد النبي ﷺ ؛ فقد قال البخاري إن أباه كان ممن لم يُنَبِّ من سبي قريظة ، مات محمد سنة عشرين ، وقيل قبل ذلك [ع] . تقريب التهذيب (ص : ٥٠٤) .

(٤) الكاهن : هو الذي يتعاطى الخبر عن الكائنات في مستقبل الزمان ، ويدّعي معرفة الأسرار ، والعرب تُسمِّي كل من يتعاطى علمًا دقيقًا : كاهنًا ، ومنهم من كان يسمِّي المنجم والطبيب كاهنًا . النهاية في غريب الحديث والأثر (٤ / ٢١٤) ، مادة (كَهَنَ) .

(٥) هو : العلّامة ، أبو عبيد أحمد بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن الهرويّ ، الشافعي ، اللغوي ، المؤدّب ، صاحب (الغريبين) ، أخذ علم اللسان عن الأزهري ، وغيره ، تُوفِّي سنة إحدى وأربعمئة . ينظر : إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب (٢ / ٤٩١) ، سير أعلام النبلاء (١٧ / ١٤٦) .

## ❦ نص التعقب:

قال الإمام مغلطاي<sup>(١)</sup>: (وقول السَّهْلِي: "وفي الحديث: "يخرج في الكاهنين رجل يدرس القرآن درساً لم يدرسه أحد قبله، ولا يدرسه أحد بعده"، فكانوا يرونه أنه محمد بن كعب القرظي، والكاهن في اللغة بمعنى الكاهل، وهو الذي يقوم بحاجة أهله إذا خلف عليهم، يقال: هو كاهن أبيه، وكاهله، قاله الهَرَوِي، "وفيه نظر، من حيث إن الهَرَوِي لم يقل هذا، ونص ما عنده في الحديث<sup>(٢)</sup>: أنه ﷺ قال: "يخرج من الكاهنين رجل يقرأ القرآن، لا يقرأ أحد قراءته"<sup>(٣)</sup>، قيل: إنه محمد بن كعب القرظي، وقيل لقريظة والنضير الكاهنان، وهما قبيلان من اليهود بالمدينة، هذا جميع ما ذكره، فينظر).

## ❦ دراسة التعقب:

اعترض مغلطاي على ما ذكره السَّهْلِي عن الهَرَوِي، وذلك؛ لعدم مطابقة ما نقله لما سطره الهَرَوِي في كتابه.

ولمناقشة هذا الأمر، لا بد من الرجوع إلى كتاب الهَرَوِي، وذلك على النحو التالي:

قال الهَرَوِي<sup>(٤)</sup>: "في الحديث أنه ﷺ قال: «يخرج من الكاهنين رجل يقرأ القرآن قراءة لا يقرأ أحد قراءته»، قيل: إنه محمد بن كعب القرظي، وقيل لقريظة والنضير الكاهنان، وهما قبيلتا اليهود بالمدينة".

فالهَرَوِي لم يقل: "والكاهن في اللغة بمعنى الكاهل، وهو الذي يقوم بحاجة أهله إذا خلف عليهم، يقال: هو كاهن أبيه، وكاهله".

(١) الزهر الباسم (٢/ ١١٤٠).

(٢) الغريين في القرآن والحديث (٥/ ١٦٥٨).

(٣) لم أفق على من أخرجه بهذا اللفظ.

(٤) الغريين في القرآن والحديث (٥/ ١٦٥٨).



### ❦ الخلاصة:

بالنظر فيما تقدم يظهر -والله أعلم- أن مغلطاي قد أصاب في هذا التعقب، وذلك لأن الهروي لم يقل ما ذكره عنه السهيلي في تعريف الكاهن، والله -تعالى- أعلم بالصواب.



## الفصل الثاني

تعقباته المتعلقة

بعلم الرجال

(وفيه اثنان وثلاثون تعقّباً)

## ✻ [٧/١]: تعقبه في اسم أبي حذرّد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ:

### ✻ النص المتعقب عليه:

قال الإمام السُّهَيْلِيُّ<sup>(١)</sup>: "وذكر<sup>(٢)</sup> بعث رسول الله ﷺ عبد الله بن أبي حذرّد<sup>(٣)</sup> عِينًا<sup>(٤)</sup> إلى هَوَازِنَ، وهو عبد الله بن سلامة بن سعد، وسلامة هو أبو حذرّد<sup>(٥)</sup>، وهو من بني هوازن بن أسلم بن أفصى بن حارثة، وهم إخوة الأوس والخزرج".

### ✻ نص التعقب:

قال الإمام مغلطاي<sup>(٦)</sup>: (وقول السُّهَيْلِيِّ: "اسم أبي حذرّد [سلامة بن سعد]"<sup>(٧)</sup>، يخُدش فيه ما ذكره ابن جَبَّان في كتاب الصحابة<sup>(٨)</sup>: "اسم أبي حذرّد

(١) الروض الأثف (٧/ ١٧٠).

(٢) أي: ابن إسحاق. ينظر: سيرة ابن هشام (٢/ ٤٣٩).

(٣) هو: عبد الله بن أبي حذرّد الأسلمي، أبو محمد، له ولأبيه صحبة، أول مشاهده الحديثية، ثم خيبر، مات سنة إحدى وسبعين. ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٣/ ٨٨٧)، الإصابة في تمييز الصحابة (٤/ ٤٨)، وحذرّد: بفتح الحاء، وسكون الدال المهملة المكررة، بينهما راء مفتوحة. إكمال الإكمال (٢/ ٢٣٦).

(٤) العين: الذي تبعته يتجسس الخبر، كأنه شيء ترى به ما يغيب عنك. مقاييس اللغة (٤/ ٢٠٠)، مادة: (عين).

(٥) هو: أبو حذرّد الأسلمي، المدني، من ولد أسلم بن أفصى، مشهور بكنيته، واختلف في اسمه، وله صحبة، وهو والد عبد الله بن أبي حذرّد الصحابي. ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٢/ ٨٢٠)، أسد الغابة (٦/ ٦٧).

(٦) الزهر الباسم (٢/ ١٣٤٧).

(٧) ما بين المعقوفتين في المطبوع من الزهر الباسم [عبد الله بن سلامة بن سعد]، وما أثبتته من المخطوط [٣٣١/ب]، وهو نص كلام السُّهَيْلِيِّ، والله أعلم.

(٨) لعلّه قسم الصحابة الذين روي عنهم الأخبار في كتاب الثقات (٣/ ٢٣١).

وابن جَبَّان، هو: محمد بن جَبَّان بن أحمد بن جَبَّان، أبو حاتم البُسْتِي، الحافظ، العلامة، صاحب

[عبد]<sup>(١)</sup>، وعند أبي أحمد العسكري<sup>(٢)</sup>: "سَلَامَةُ بْنُ عُمَيْرٍ"، وقال أحمد بن حنبل<sup>(٣)</sup>:  
"اسمه عَبْدُ بْنُ عُمَيْرٍ بن أبي سلامة بن سعد"، وفي كتاب الصحابة لمحمد بن جرير<sup>(٤)</sup>:  
"اسم أبي حَذَرْدَ عبد الله"، وقال علي بن المديني<sup>(٥)</sup>: "اسمه عُيَيْدٌ".

### ٢٠٤ دراسة التعقب:

اعترض مُغلطاي على ما ذكره السُّهَيْلِي في اسم أبي حَذَرْدَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وذلك؛ لأنه  
اقتصر على ذكر قول واحد، مما يوهم عدم الخلاف في اسمه، وبيانه أن أبا حذرّد مختلف

= الكتب المشهورة، صنف المسند الصحيح، يعني به: كتاب (الأنواع والتفاسيم)، وكتاب (تاريخ  
الثقات)، وكتاب (الضعفاء)، مات سنة أربع وخمسين وثلاثمائة. ينظر: سير أعلام النبلاء (٩٢/١٦)،  
طبقات الحفاظ للسيوطي (ص: ٣٧٥).

(١) ما بين المعقوفتين في المطبوع من الزهر الباسم [عُيَيْدٌ]، وما أثبتته من المخطوط [٣٣١/ب]، وهونص  
قول ابن حبان.

(٢) لم أقف عليه، وأبو أحمد العسْكَرِيُّ، هو: الحَسَنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ العسْكَرِيُّ، العَلَامَةُ، المُحَدِّثُ،  
اللُّغَوِي، الأَدِيبُ، صَاحِبُ التَّصَانِيفِ، ومن تصانيفه: "المختلف والمؤتلف مما يدخل منه الوهم على  
المحدثين"، وكتاب "الحِكْم والأمثال"، وكتاب "الزَّوْجَر والمواعظ"، مات سَنَةً اثْنَتَيْنِ وَثَمَانِينَ  
وْثَلَاثِمِائَةً. ينظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة (١/٣٤٥)، سير أعلام النبلاء (١٦/٤١٣).

(٣) الأسامي والكنى له (ص: ٥٠).

(٤) لم أقف عليه، ولم أقف على تسميته عبد الله في الموجود من كتبه، بل سماه سَلَامَةً، وقيل: عَبْد. ينظر:  
المنتخب من ذيل المذيل (ص: ١٥٣)، تاريخ الطبري (١١/٦٧٠)، ومحمد بن جرير هو: محمد بن  
جرير بن يزيد بن كثير، أبو جعفر الطبري، الإمام، المجتهد، صاحب التصانيف البديعة، ومنها: كتاب  
(التفسير)، وكتاب (تهذيب الآثار)، وتُوفِّي سنة عشر وثلاثمائة. ينظر: سير أعلام النبلاء (١٤/٢٦٧)،  
طبقات الحفاظ للسيوطي (ص: ٣١٠).

(٥) نقل قوله ابن عبد البر في الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٤/١٦٣١)، وعلي بن المَدِينِي هو: علي بن  
عبد الله بن جعفر بن نجيج السعدي، مولا هم، أبو الحسن بن المَدِينِي، بصري، ثقة، ثبت، إمام، أعلم  
أهل عصره بالحديث وعلمه، حتى قال البخاري: "ما استصغرت نفسي إلا عند علي بن المديني"،  
مات سنة أربع وثلاثين ومائتين على الصحيح [خ ت س ق]. تقريب التهذيب (ص: ٤٠٣).

في اسمه، مستدلاً على ذلك بذكر أقوال طائفة من أهل العلم تدل على ذلك.

ولمناقشة هذا الأمر، لا بد من الرجوع إلى كتب التراجم والطبقات، وذلك على النحو التالي:

اختلف أهل العلم في تسمية أبي حذرد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وذلك على ستة أقوال:

القول الأول: أن اسمه عَبْد، وذكره أكثر العلماء، منهم: أحمد بن حنبل<sup>(١)</sup>، والبخاري<sup>(٢)</sup>، ومسلم<sup>(٣)</sup>، والبخاري<sup>(٤)</sup>، وابن أبي حاتم<sup>(٥)</sup>، وابن حبان<sup>(٦)</sup>، وابن عبد البر<sup>(٧)</sup>، وقال: "وأكثرهم يقولون: عَبْد"، والذهبي<sup>(٨)</sup>، وابن حجر<sup>(٩)</sup>، وآخرون.

القول الثاني: أن اسمه سَلَامَة، وذكره أيضاً كثير من العلماء، منهم:

ابن سعد<sup>(١٠)</sup>، والبخاري<sup>(١١)</sup>، وابن أبي حاتم<sup>(١٢)</sup>، وابن حبان<sup>(١٣)</sup>،

(١) الأسامي والكنى له (ص: ٥٠).

(٢) التاريخ الكبير (٦/ ١١٩).

(٣) الكنى والأسماء (١/ ٢٧٢).

(٤) معجم الصحابة له (٣/ ١٥٤).

(٥) الجرح والتعديل (٦/ ٩٣).

(٦) الثقات (٣/ ٢٣١).

(٧) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٢/ ٨٢٠).

(٨) المقتنى في سرد الكنى (١/ ١٦٩).

(٩) الإصابة في تمييز الصحابة (٧/ ٧٣).

(١٠) الطبقات الكبرى (٥/ ٢١٥).

(١١) معجم الصحابة له (٣/ ١٥٤).

(١٢) الجرح والتعديل (٦/ ٩٣).

(١٣) الثقات (٣/ ١٦٨).

- وابن مَنده<sup>(١)</sup>، وأبو نُعيم<sup>(٢)</sup>، وابن عبد البر<sup>(٣)</sup>، وابن الأثير<sup>(٤)</sup>، وابن حجر<sup>(٥)</sup>، وآخرون.
- القول الثالث: أن اسمه عُبيد، ذكره ابن عبد البر<sup>(٦)</sup>، والمِزِّي<sup>(٧)</sup>، وابن حجر<sup>(٨)</sup>.
- القول الرابع: أن اسمه عَبْدُ اللَّهِ، ذكره ابن سعد<sup>(٩)</sup>، وابن عساكر<sup>(١٠)</sup>.
- القول الخامس: أن اسمه أُسَيْدٌ، ذكره ابن قانع<sup>(١١)</sup>، وابن عساكر<sup>(١٢)</sup>، والجوزي<sup>(١٣)</sup>.
- القول السادس: أن اسمه عُتْبَة، ذكره ابن الأثير<sup>(١٤)</sup>.

(١) فتح الباب في الكنى والألقاب (ص: ٢٨٠).

(٢) معرفة الصحابة له (٣/ ١٣٥٨).

(٣) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٢/ ٨٢٠).

(٤) أسد الغابة (٢/ ٥٠٦).

(٥) الإصابة في تمييز الصحابة (٣/ ١١٤).

(٦) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٤/ ١٦٣١).

(٧) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٣٣/ ٢٢٨).

(٨) الإصابة في تمييز الصحابة (٧/ ٧٣).

(٩) الطبقات الكبرى (٥/ ٢١٥).

(١٠) تاريخ دمشق له (٢٧/ ٣٣٥).

(١١) معجم الصحابة له (٢/ ١٣٢).

(١٢) تاريخ دمشق له (٢٧/ ٣٣٦).

(١٣) تلقيح فهوم أهل الأثر (ص: ١٦٣).

(١٤) أسد الغابة (٦/ ٦٧)، نقلاً عن علي بن المديني، ولكن ابن عبد البر ومغلطاي في نقلهما عن علي بن المديني قالاً: عُبيد، ولعله تصحيف في طبعة أسد الغابة؛ لأنه لم أقف على من سماه بذلك سوى ابن الأثير، والله أعلم.

### ٢ الخلاصة:

بالنظر فيما تقدم يظهر -والله أعلم- أن مغلطاي قد أصاب في تعقبه على السهيلي، وذلك؛ لأن أبا حذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مختلف في اسمه، واقتصار السهيلي على اسم سلامة دون الإشارة إلى الخلاف في اسمه، يوهم عدم الخلاف، والله -تعالى- أعلم بالصواب.



## ✻ [ ٨ / ٢ ] : تعقبه في اسم أبي حُذَيْفَةَ بنِ عُبَيْة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ :

### ⦿ النص المتعقب عليه:

قال الإمام السُّهَيْلِيُّ<sup>(١)</sup>: "وذكر<sup>(٢)</sup> أبا حُذَيْفَةَ بنَ عُبَيْة<sup>(٣)</sup>، قال ابن هشام<sup>(٤)</sup>: "واسمه: مِهْشَمٌ"، وهو وهم عند أهل النسب؛ فإن مهشماً إنما هو أبو حذيفة بن المغيرة<sup>(٥)</sup> أخو هاشم وهشام ابني المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم، وأما أبو حذيفة بن عتبة، فاسمه: قيس، فيما ذكروا".

### ⦿ نص التعقب:

قال الإمام مُغلطاي<sup>(٦)</sup>: (وقوله: "قال ابن هشام: اسم أبي حذيفة مِهْشَمٌ، وهو وهم عند أهل النسب؛ فإن مهشماً إنما هو أبو حذيفة بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم، وأما أبو حذيفة بن عتبة، فاسمه: قيس، فيما ذكروا"، فيه نظر، من حيث إن الواقدي<sup>(٧)</sup>، وأبا نعيم<sup>(٨)</sup>،

(١) الروض الأثف (٣/ ١٠٠).

(٢) أي: ابن إسحاق. ينظر: سيرة ابن هشام (١/ ٦٧٩).

(٣) هو: أَبُو حُذَيْفَةَ بنُ عُبَيْة بن ربيعة بن عبد شمس بن عبد مناف القرشي، العَبْشَمِي، كان من السابقين إلى الإسلام، وهاجر الهجرتين، وصلى إلى القبلتين، وشهد بدرًا، وأحدًا، والخندق، والحديبية، والمشاهد كلها، وقُتِلَ يوم اليمامة شهيدًا، وثبت ذكره في الصحيحين في قصة سالم. ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٤/ ١٦٣١)، الإصابة في تمييز الصحابة (٧/ ٧٤).

(٤) سيرة ابن هشام (١/ ٦٧٩).

(٥) لم أقف على مَنْ ترجم له، وقال الصالحى: "كأنه هلك كافرًا". سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد (٢/ ٣١٢).

(٦) الزهر الباسم (١/ ٥٧٣).

(٧) لم أقف على قوله في المطبوع من كتبه.

(٨) لم أقف على قوله في المطبوع من كتبه، وأبو نعيم هو: أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق، الحافظ أبو نعيم الأصبهاني الصوفي الأحول، كان أحد الأعلام، ومن جمع الله له بين العلو في الرواية،



والعسكري<sup>(١)</sup>، [والبغوي]<sup>(٢)</sup>، والحاكم النيسابوري<sup>(٣)</sup>، وابن عبد البر<sup>(٤)</sup> في آخرين، سموه مهشماً، كما سماه ابن هشام، زاد العسكري<sup>(٥)</sup>: وقال أيضاً: هُشِّم، قال: ويقال: هشام، وعند الحاكم عن جماعة من القدماء<sup>(٦)</sup>: حِشْل، ويقال<sup>(٧)</sup>: بِحْشَل، فينظر مَنْ النسابون الذين سموه قيساً، والله عَزَّجَلَّ أعلم).

### ❧ دراسة التعقب:

بنى مغلطاي اعتراضه على السَّهْلِي في هذا التعقب، على أمرين:

الأول: تخطئته لأهل النسب في تسمية أبي حذيفة بن عتبة بمهشم، وذلك بيانه من سماه بهذا الاسم من أهل العلم.

الثاني: في تسميته لأبي حذيفة بن عتبة قيساً، وذلك بإنكاره لهذا الاسم، ونفيه أن يكون هناك من أهل النسب مَنْ سماه بهذا الاسم.

= والمعرفة التامة والدراية، ومن تصانيفه: كتاب "جليّة الأولياء"، وكتاب "معرفة الصحابة"، وكتاب "دلائل النبوة"، توفي سنة ثلاثين وأربعمائة. تاريخ الإسلام (٩/ ٤٦٨).  
(١) لم أقف عليه.

(٢) لم أقف عليه، وما بين المعقوفتين في المطبوع من الزهر الباسم [البغويين]، وما أثبتته من المخطوط [١٣١/ب]، والصالحى عندما نقل كلام مغلطاي في أبي حذيفة رَحِمَهُ اللهُ عَنْهُ من الزهر الباسم قال: "البغوي"، والبغوي، هو: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ الْمَرْزُبانِ بْنِ سابور، أَبُو الْقَاسِمِ الْبَغَوِيُّ الْأَصْلُ، الْبَغْدَادِيُّ، الْحَافِظُ الْكَبِيرُ، الثَّقَّةُ، مُسْنَدُ الْعَالَمِ، لَهُ كِتَابٌ "مُعْجَمُ الصَّحَابَةِ"، وَكِتَابُ "الْجَعْدِيَّاتِ"، مَاتَ سَنَةَ سَبْعِ عَشْرَةٍ وَثَلَاثِمِائَةٍ. ينظر: تاريخ الإسلام (٧/ ٣٢٣)، طبقات الحفاظ للسيوطي (ص: ٣١٥).

(٣) لم أقف عليه عند أبي عبد الله الحاكم بهذا الاسم، ووقفت عليه عند أبي أحمد الحاكم. الأسامي والكنى (٤/ ١٠٥).

(٤) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٤/ ١٦٣١).

(٥) لم أقف عليه.

(٦) المستدرك على الصحيحين (٣/ ٢٤٨).

(٧) لم أقف على مَنْ سَمَّاهُ بِحْشَل.

ولمناقشة هذا الأمر، لا بد من الرجوع إلى كتب التراجم والطبقات، والأنساب، والسير، وذلك على النحو التالي:

أولاً: أن أبا حذيفة بن عتبة اختلف في اسمه على سبعة أقوال، وهي كالتالي:

القول الأول: أن اسمه: مِهْشَم، ذكر ذلك: الكلبي<sup>(١)</sup>، والبلاذري<sup>(٢)</sup>، وابن حبان<sup>(٣)</sup>، وأبو أحمد الحاكم النيسابوري<sup>(٤)</sup>، وابن منده<sup>(٥)</sup>، وابن حزم<sup>(٦)</sup>، وابن عبد البر<sup>(٧)</sup>، وابن عساكر<sup>(٨)</sup>، وابن الأثير<sup>(٩)</sup>، والنووي<sup>(١٠)</sup>، والذهبي<sup>(١١)</sup>، وابن كثير<sup>(١٢)</sup>، والحسني<sup>(١٣)</sup>، وابن حجر<sup>(١٤)</sup>.

القول الثاني: أن اسمه هُشَيْم، وذكر ذلك: ابن سعد<sup>(١٥)</sup>، والبلاذري<sup>(١٦)</sup>، وأبو أحمد

(١) جمهرة أنساب العرب له (ص: ١٦).

(٢) أنساب الأشراف (١/ ١٩٩).

(٣) الثقات له (٣/ ٣٩٨).

(٤) الأسامي والكنى له (٤/ ١٠٥).

(٥) فتح الباب في الكنى والألقاب (ص: ٢٦٧).

(٦) جمهرة أنساب العرب له (١/ ٧٧).

(٧) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٤/ ١٦٣١).

(٨) تاريخ دمشق له (٥٢/ ٢٦٩).

(٩) أسد الغابة (٥/ ٢٦٩).

(١٠) تهذيب الأسماء واللغات (٢/ ٣٢١).

(١١) تاريخ الإسلام (٢/ ٣٦)، وسير أعلام النبلاء (١/ ١٦٤).

(١٢) البداية والنهاية (٣/ ٣٩٤).

(١٣) العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين (٦/ ٢٨١).

(١٤) الإصابة في تمييز الصحابة (٧/ ٧٤).

(١٥) الطبقات الكبرى (٣/ ٨٠).

(١٦) أنساب الأشراف (٩/ ٣٦٨).

الحاكم النيسابوري<sup>(١)</sup>، وابن منده<sup>(٢)</sup>، وابن عبد البر<sup>(٣)</sup>، وابن عساكر<sup>(٤)</sup>، وابن الأثير<sup>(٥)</sup>، والنووي<sup>(٦)</sup>، وابن منظور<sup>(٧)</sup>، والذهبي<sup>(٨)</sup>، والحسني<sup>(٩)</sup>، وابن حجر<sup>(١٠)</sup>.

القول الثالث: أن اسمه: هاشم، ذكر ذلك: أبو الفتح الأزدي<sup>(١١)</sup>، وابن عبد البر<sup>(١٢)</sup>، وابن الأثير<sup>(١٣)</sup>، والنووي<sup>(١٤)</sup>، والحسني<sup>(١٥)</sup>، وابن حجر<sup>(١٦)</sup>.

القول الرابع: أن اسمه: هشام، قال به: خليفة بن خياط<sup>(١٧)</sup>، وابن عساكر<sup>(١٨)</sup>.

(١) الأسامي والكنى له (٤/ ١٠٥).

(٢) فتح الباب في الكنى والألقاب (ص: ٢٦٧).

(٣) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٤/ ١٦٣١).

(٤) تاريخ دمشق (٥٢/ ٢٦٩).

(٥) أسد الغابة (٥/ ٣٨٠).

(٦) تهذيب الأسماء واللغات (٢/ ٢١٢).

(٧) مختصر تاريخ دمشق (٢٢/ ٨٦).

(٨) المقتنى في سرد الكنى (١/ ١٦٩).

(٩) العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين (٦/ ٢٨٢).

(١٠) الإصابة في تمييز الصحابة (٧/ ٧٤).

(١١) أسماء من يُعرف بكنيته (ص: ٤٠).

(١٢) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٤/ ١٦٣١).

(١٣) أسد الغابة (٦/ ٦٨).

(١٤) تهذيب الأسماء واللغات (٢/ ٢١٢).

(١٥) العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين (٦/ ٢٨٢).

(١٦) الإصابة في تمييز الصحابة (٧/ ٧٤).

(١٧) الطبقات له (ص: ٤١).

(١٨) تاريخ دمشق (٥٢/ ٢٧٠).

القول الخامس: أن اسمه: حِسل، ذكر ذلك: ابن حَبَّان<sup>(١)</sup>، وابن حجر<sup>(٢)</sup>.

القول السادس: أن اسمه: بهشم، ذكر ذلك أبو الفتح الأزدي<sup>(٣)</sup>.

القول السابع: أن اسمه: قيس، ذكر ذلك: ابن حزم<sup>(٤)</sup>، وابن عبد البر<sup>(٥)</sup>، وأبو ذر<sup>(٦)</sup>، وابن حجر<sup>(٧)</sup>.

ثانياً: أن أبا حذيفة بن المغيرة يسمي أيضاً مَهْشَمًا، ذكر ذلك: البلاذري<sup>(٨)</sup>، والطبري<sup>(٩)</sup>، وابن حزم<sup>(١٠)</sup>.

### ❦ الخلاصة:

بالنظر فيما تقدم يظهر - والله أعلم - أن مغلطاي قد أصاب في تعقبه على السَّهَيْلي، وذلك؛ لأن أبا حذيفة بن عتبة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قد سماه أكثر أهل العلم بِمَهْشَم.

ولكن مغلطاي قد جانب الصواب في إنكاره اسم قيس، وأن يكون هناك مَنْ سماه بهذا الاسم، وذلك؛ لأنه ورد عن بعض أهل العلم تسميته بذلك، والله - تعالى - أعلم بالصواب.

(١) الثقات له (٩٥ / ٣).

(٢) الإصابة في تمييز الصحابة (٧٤ / ٧).

(٣) أسماء مَنْ يُعْرَفُ بكنيته (ص: ٤٠).

(٤) جوامع السيرة (ص: ٨٨).

(٥) الدرر في اختصار المغازي والسير (ص: ١١٣).

(٦) الإملاء المختصر في شرح غريب السير (ص: ٨٠).

(٧) الإصابة في تمييز الصحابة (٧٤ / ٧).

(٨) أنساب الأشراف (١٠ / ١٩٨).

(٩) المنتخب من ذيل المذيل (ص: ٦١)، تاريخ الطبري (١١ / ٥٦٣).

(١٠) جمهرة أنساب العرب له (١ / ١٤٤).

## ❁ [٩/٣]: تعقبه في اسم أبي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

### ❁ النص المتعقب عليه:

قال الإمام الشَّهْلِي<sup>(١)</sup>: "وأبو الدَّرْدَاءِ<sup>(٢)</sup> اسمه عُوَيْمِر بن عامر، وقيل: عُوَيْمِر بن زيد بن ثعلبة، وقيل: عُوَيْمِر بن مالك بن ثعلبة بن عمرو بن قيس بن أمية بن بالحارث بن الخزرج".

### ❁ نص التعقب:

قال الإمام مُغَلَطَاي<sup>(٣)</sup>: (وقوله: "وأبو الدَّرْدَاءِ" اسمه عُوَيْمِر بن عامر، وقيل: عُوَيْمِر بن زيد بن ثعلبة، وقيل: عُوَيْمِر بن مالك"، فيه نظر، من حيث إن عُوَيْمِرًا ليس اسمًا لأبي الدَّرْدَاءِ، إنما هو لقب له، ذكره الشيرازي<sup>(٤)</sup> في كتاب الألقاب<sup>(٥)</sup>، فقال: "عُوَيْمِر، واسمه عامر أبو الدَّرْدَاءِ"، وذكره أيضًا عمرو بن علي الفلاس<sup>(٦)</sup>، فقال: "عامر، ولقبه عُوَيْمِر"، وكذا قال الكلبي<sup>(٧)</sup>، وقال أبو أحمد

(١) الروض الأنف (٤/٢٩٧).

(٢) أبو الدَّرْدَاءِ: مشهور بكنيته، واختلِف في اسمه، وفي اسم أبيه، تأخر إسلامه قليلاً، كان آخر أهل داره إسلاماً، وحسن إسلامه، وكان فقيهاً، عاقلاً، حكيماً، آخى رسول الله ﷺ بينه وبين سلمان الفارسي، شهد ما بعد أحد من المشاهد، واختلِف في شهوده أحداً، ومات في أواخر خلافة عثمان. ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٤/١٦٤٦)، الإصابة في تمييز الصحابة (٤/٦٢١).

(٣) الزهر الباسم (٢/٨١٦).

(٤) الشَّيرَازِيُّ، وهو: أحمد بن عبد الرحمن بن أحمد بن محمد بن موسى، الإمام، الحافظ، أبو بكر الشَّيرَازِيُّ، مصنَّف كتاب "الألقاب"، تُوفِّي سنة سَبْعٍ وَأَرْبَعَمِائَةٍ. سير أعلام النبلاء (١٧/٢٤٢).

(٥) لم أقف عليه، وينظر: المنتخب في معرفة الألقاب للشيرازي (ص: ٢٢٩).

(٦) ينظر: التاريخ الكبير للبخاري (٧/٧٦)، والفلاس، هو: عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ بْنِ بَحْرِ بْنِ كَنْزٍ - بنون وزاي - أبو حفص الفلاس، الصَّيرَفِيُّ، البَاهِلِيُّ، البَصْرِيُّ، ثقة، حافظ، مات سنة تسع وأربعين ومائتين [ع]. تقريب التهذيب (ص: ٤٢٤).

(٧) نسب معد واليمن الكبير (١/٤٠٨)، وفيه اسم عامر فقط، بدون ذكر أن عُوَيْمِرًا لقبه، والكلبي هو: هشام بن محمد بن السائب بن بشر، أبو المنذر الكلبي، صاحب سَمَرٍ وَنَسَبٍ، له "كتاب الجمهرة" في

العسكري<sup>(١)</sup>: "قالوا: اسمه عامر، وعُويمِر لقب"، وذكره أيضًا الجَيَانِي<sup>(٢)</sup>، وغيره).

### ❧ دراسة التعقب:

اعترض مُغلطاي على ما ذكره السَّهَيْلي من أن اسم أبي الدرداء عويمر، وذلك لأن اسمه عامر، ولقبه عويمر، واستدل على ذلك بأقوال طائفة من أهل العلم.

ولمناقشة هذا الأمر، لا بد من الرجوع إلى كتب التراجم والطبقات، وذلك على النحو التالي:

اختلف العلماء في اسم أبي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على قولين، وبيانهما كالتالي:

القول الأول: أن اسمه عُويمِر، قال بذلك أكثر من ترجم له، ومنهم على سبيل المثال لا الحصر: ابن سعد<sup>(٣)</sup>، ويحيى بن معين<sup>(٤)</sup>، وخليفة بن خياط<sup>(٥)</sup>، وأحمد بن حنبل<sup>(٦)</sup>، والبخاري<sup>(٧)</sup>، ومسلم<sup>(٨)</sup>، والنسائي<sup>(٩)</sup>، وابن أبي حاتم<sup>(١٠)</sup>،

= النسب، وكتاب "الكنى"، ويقال: إن تصانيفه تزيد على مئة وخمسين مصنفًا، مات سنة أربع ومائتين. ينظر: التاريخ الكبير للبخاري (٨/ ٢٠٠)، تاريخ الإسلام (٥/ ٢١١).

(١) لم أفق عليه.

(٢) ألقاب الصحابة والتابعين في المسندين الصحيحين (ص: ٧٥)، والجَيَانِي هو: الحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ الْغَسَّانِي، الْأَنْدَلِسِيُّ، الْجَيَانِي، الْحَافِظ، الْإِمَام، الثَّابِت، مُحَدِّث الْأَنْدَلُس، وصنف كتاب "تَقْيِيدُ الْمَهْمَلِ وَتَمْيِيزُ الْمُشْكَل"، مات سنة ثَمَانٍ وَتِسْعِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ. ينظر: تاريخ الإسلام (١٠/ ٨٠٣)، طبقات الحفاظ للسيوطي (ص: ٤٥٠).

(٣) الطبقات الكبرى (٤/ ٣٥١).

(٤) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٣/ ٢٠).

(٥) الطبقات له (ص: ١٦٥).

(٦) الأسماء والكنى له (ص: ٣٠).

(٧) التاريخ الكبير (٧/ ٧٦).

(٨) الكنى والأسماء له (١/ ٣٠٤).

(٩) تسمية فقهاء الأمصار (ص: ١٢٩).

(١٠) الجرح والتعديل (٧/ ٢٦).

وابن حَبَّان<sup>(١)</sup>، وابن مَنَدَه<sup>(٢)</sup>، وابن عبد البر<sup>(٣)</sup>، والمِزِّي<sup>(٤)</sup>، والذهبي<sup>(٥)</sup>، وابن حجر<sup>(٦)</sup>.

القول الثاني: أن اسمه عامر، لكن منهم من ذكر أن عُوَيْمِرًا لقبه، ومنهم من لم يذكر ذلك، وهم كما يلي:

• أن اسمه عامر، ولقبه عُوَيْمِر، ذكر ذلك البخاري<sup>(٧)</sup>، وابن أبي حاتم<sup>(٨)</sup>، وأبو نعيم<sup>(٩)</sup>، والجَيَانِي<sup>(١٠)</sup>، وابن الأثير<sup>(١١)</sup>، وابن عساكر<sup>(١٢)</sup>، والمِزِّي<sup>(١٣)</sup>، وابن حجر<sup>(١٤)</sup>.

• أن اسمه عامر بدون ذكر أن عُوَيْمِرًا لقبه، ذكر ذلك الكلبي<sup>(١٥)</sup>، وأبو بكر

(١) الثقات له (٣/ ٢٨٥).

(٢) فتح الباب في الكنى والألقاب (ص: ٣٠٣).

(٣) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٣/ ١٢٢٧).

(٤) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٢/ ٤٦٩).

(٥) المقتنى في سرد الكنى (١/ ٢٢٦)، الكاشف (٢/ ١٠٣).

(٦) الإصابة في تمييز الصحابة (٤/ ٦٢١)، تقريب التهذيب (ص: ٤٣٤).

(٧) التاريخ الكبير (٧/ ٧٦).

(٨) الجرح والتعديل (٧/ ٢٦).

(٩) معرفة الصحابة له (٤/ ٢١٠٢).

(١٠) ألقاب الصحابة والتابعين في المسندين الصحيحين (ص: ٧٥)، تقييد المهمل وتمييز المشكل للغساني (٣/ ١١٢٦).

(١١) أسد الغابة (٦/ ٩٤).

(١٢) تاريخ دمشق له (٤٧/ ٩٦).

(١٣) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٢/ ٤٦٩).

(١٤) الإصابة في تمييز الصحابة (٤/ ٦٢١).

(١٥) نسب معد واليمن الكبير (١/ ٤٠٨).

الأزدي<sup>(١)</sup>، وابن حبان<sup>(٢)</sup>، والكلاباذي<sup>(٣)</sup>، وابن منجويه<sup>(٤)</sup>، والنووي<sup>(٥)</sup>، والذهبي<sup>(٦)</sup>.

واعترض ابن عبد البر على ذلك، فقال<sup>(٧)</sup>: "ومن قال فيه عويم بن قيس يزعم أن اسمه عامر، وأن عويمراً لقب، ومن قال فيه عامر بن مالك، فليس بشيء، والصحيح ما ذكرنا إن شاء الله تعالى"، وهو قوله: "إن اسمه عويم بن عامر".

### الخلاصة:

بناءً على ما سبق يظهر -والله أعلم- أن مغلطاي قد جانب الصواب في هذا التعقب، وذلك؛ لأن كبار الأئمة، وأكثر أهل العلم، قد ذكروا أن اسم أبي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عُويمِر، ومن ذكر منهم أن اسمه عامر، وعُويمِر لقبه، أثبتوا أولاً اسم عُويمِر، وعنونوا الترجمة بذلك، ثم ذكروا القول الثاني حكايةً عن عمرو بن علي الفلاس، فيكون قول السهيلي موافقاً لقول أكثر أهل العلم، ولا اعتراض عليه فيما ذهب إليه، والله -تعالى- أعلم بالصواب.

(١) الاشتقاق (ص: ٤٥٤).

(٢) الثقات له (٣/ ٢٨٥).

(٣) الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد (٢/ ٥٩٢).

(٤) رجال صحيح مسلم (٢/ ٨٩).

(٥) تهذيب الأسماء واللغات (٢/ ٢٢٨).

(٦) تهذيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٧/ ٢٥٨).

(٧) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٣/ ١٢٢٧).



## ❁ [١٠/٤]: تعقبه في اسم أبي ذر الغفاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

### ❁ النص المتعقب عليه:

قال الإمام السَّهْلِيُّ<sup>(١)</sup>: "وذكر<sup>(٢)</sup> أبا ذَرَّ الغفاري<sup>(٣)</sup>، وإبطاءه، واسمه: جُنْدُبُ بْنُ جُنَادَةَ، هذا أصح ما قيل فيه، وقد قيل فيه: بُرَيْرُ بْنُ عِشْرَقَةَ، وجُنْدُبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وابن السَّكَنِ أَيْضًا".

### ❁ نص التعقب:

قال الإمام مُغَلِّطَاي<sup>(٤)</sup>: (قال السَّهْلِيُّ: "اسم أبي ذر جُنْدُبُ بْنُ جُنَادَةَ، وقيل: بُرَيْرُ بْنُ عِشْرَقَةَ، وجُنْدُبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وابن السَّكَنِ أَيْضًا"، وأغفل ما سماه ابن إسحاق فيما ذكره ابن أبي خيثمة<sup>(٥)</sup> عن ابن أيوب عن إبراهيم بن سعد عنه: بُرَيْرُ بْنُ جُنَادَةَ).

### ❁ دراسة التعقب:

اعترض مُغَلِّطَاي على السَّهْلِيِّ في إغفاله اسم بُرَيْرُ بْنُ جُنَادَةَ، عندما ذكر ما قيل في اسم أبي ذر الغفاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من أقوال.

ولمناقشة هذا الأمر، لا بد من الرجوع إلى كتب التراجم والطبقات؛ للوقوف على

(١) الروض الأتف (٧/٣١٧).

(٢) أي: ابن إسحاق. ينظر: سيرة ابن هشام (٢/٥٢٣).

(٣) وهو: من كبار الصحابة وفضلائهم، قديم الإسلام، يقال: أسلم بعد أربعة، وَكَانَ خَامِسًا، وَتُوفِيَ سَنَةَ إِحْدَى وَثَلَاثِينَ، أَوْ اثْنَتَيْنِ وَثَلَاثِينَ. أسد الغابة (٦/٩٦).

(٤) الزهر الباسم (٢/١٣٨٠).

(٥) التاريخ الكبير=تاريخ ابن أبي خيثمة-السفر الثاني (١/١١٨)، وابن أبي خيثمة هو: أحمد بن أبي خيثمة زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ بن شَدَّاد، أبو بكر، نسائي الأصل، صاحب (التاريخ الكبير)، وكان ثقةً، عالمًا، متقنًا، حافظًا، بصيرًا بأيام الناس، ومات في سنة تسع وسبعين ومائتين. ينظر: تاريخ بغداد (٥/٢٦٥)، سير أعلام النبلاء (١١/٤٩٢).

أقوال أهل العلم في اسم أبي ذر الغفاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وذلك على النحو التالي:

اختلف في اسم أبي ذر الغفاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، واسم أبيه اختلافاً كثيراً، وورد في ذلك أقوال متعددة، وهي كالتالي:

**القول الأول:** جُنْدَب بن جُنَادَة، وقال به أكثر أهل العلم، ومنهم: ابن سعد<sup>(١)</sup>، ويحيى بن معين<sup>(٢)</sup>، وخليفة بن خياط<sup>(٣)</sup>، وأحمد بن حنبل<sup>(٤)</sup>، والبخاري<sup>(٥)</sup>، ومسلم<sup>(٦)</sup>، وابن أبي خيثمة<sup>(٧)</sup>، والبلاذري<sup>(٨)</sup>، والبعوي<sup>(٩)</sup>، وابن أبي حاتم<sup>(١٠)</sup>، وابن قانع<sup>(١١)</sup>، وأبو نُعَيْم<sup>(١٢)</sup>، وقال: "والمشهور جُنْدَب بن جنادة"، وابن عبد البر<sup>(١٣)</sup>، وقال: "وهو أكثر، وأصح"، وابن الأثير<sup>(١٤)</sup>، وقال: "والمشهور جُنْدَب بن جنادة"، والمزني<sup>(١٥)</sup>، وقال:

(١) الطبقات الكبرى (٤/ ٢٠٥).

(٢) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٣/ ١٥).

(٣) الطبقات له (ص: ٧١).

(٤) الأسامي والكنى له (ص: ٢٩).

(٥) التاريخ الكبير (٢/ ٢٢١).

(٦) الكنى والأسماء له (١/ ٣٠٨).

(٧) التاريخ الكبير = تاريخ ابن أبي خيثمة - السفر الثالث (٢/ ٤٩).

(٨) أنساب الأشراف (١١/ ١٢٤).

(٩) معجم الصحابة له (١/ ٥٢٧).

(١٠) الجرح والتعديل (٢/ ٥١٠).

(١١) معجم الصحابة له (١/ ١٣٥).

(١٢) معرفة الصحابة له (٢/ ٥٥٧).

(١٣) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٤/ ١٦٥٢).

(١٤) أسد الغابة (٦/ ٩٦).

(١٥) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٣٣/ ٢٩٤).

"والمشهور جُنْدَب بن جُنَادَة"، والذهبي<sup>(١)</sup>، وقال: "أصح ما في اسمه جُنْدَب بن جُنَادَة"، وابن حجر<sup>(٢)</sup>، وقال: "مختلف في اسمه، واسم أبيه، والمشهور أنه جُنْدَب بن جُنَادَة"، وآخرون.

القول الثاني: جُنْدَب بن سَكَن، وذكره بعض أهل العلم، منهم: أحمد بن حنبل<sup>(٣)</sup>، والبخاري<sup>(٤)</sup>، وأبو أحمد الحاكم<sup>(٥)</sup>، وابن مَنْدَه<sup>(٦)</sup>، وابن عبد البر<sup>(٧)</sup>، وابن الأثير<sup>(٨)</sup>، والنووي<sup>(٩)</sup>، والمزي<sup>(١٠)</sup>، والذهبي<sup>(١١)</sup>، وابن حجر<sup>(١٢)</sup>.

ورده ابن حبان، فقال<sup>(١٣)</sup>: "ومن قال إن اسم أبيه بُرَيْر، أو السكن، فقد وهم".

القول الثالث: جُنْدَب بن عبد الله، وذكره أبو أحمد الحاكم<sup>(١٤)</sup>، وابن عبد البر<sup>(١٥)</sup>.

(١) المقتنى في سرد الكنى (١/٢٢٩).

(٢) الإصابة في تمييز الصحابة (٧/١٠٥).

(٣) الأسامي والكنى له (ص: ٧٣).

(٤) معجم الصحابة له (١/٥٢٧).

(٥) الأسامي والكنى له (٥/١١).

(٦) فتح الباب في الكنى والألقاب (ص: ٣١٠).

(٧) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٤/١٦٥٢).

(٨) أسد الغابة (٦/٩٦).

(٩) تهذيب الأسماء واللغات (٢/٢٢٩).

(١٠) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٣٣/٢٩٤).

(١١) تهذيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٠/٢٥٦).

(١٢) تهذيب التهذيب (١٢/٩٠).

(١٣) الثقات له (٣/٥٦).

(١٤) الأسامي والكنى له (٥/١١).

(١٥) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (١/٢٥٢).

وابن الأثير<sup>(١)</sup>، والنووي<sup>(٢)</sup>، والمِزِّي<sup>(٣)</sup>، وابن حجر<sup>(٤)</sup>.

القول الرابع: برّير بن جنادة، وذكره بعض أهل العلم، منهم: ابن سعد<sup>(٥)</sup>، وابن أبي خيثمة<sup>(٦)</sup>، والبلاذري<sup>(٧)</sup>، والبغوي<sup>(٨)</sup>، وأبو أحمد الحاكم<sup>(٩)</sup>، والدارقطني<sup>(١٠)</sup>، وابن مَنده<sup>(١١)</sup>، وابن عبد البر<sup>(١٢)</sup>، والسمعاني<sup>(١٣)</sup>، وابن الأثير<sup>(١٤)</sup>، والمِزِّي<sup>(١٥)</sup>، والذهبي<sup>(١٦)</sup>، وابن حجر<sup>(١٧)</sup>.

(١) أسد الغابة (٦/٩٦).

(٢) تهذيب الأسماء واللغات (٢/٢٢٩).

(٣) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٣٣/٢٩٤).

(٤) تهذيب التهذيب (١٢/٩٠).

(٥) الطبقات الكبرى (٤/٢٠٥).

(٦) التاريخ الكبير = تاريخ ابن أبي خيثمة - السفر الثاني (١/١١٨).

(٧) أنساب الأشراف (١١/١٢٤).

(٨) معجم الصحابة له (١/٥٢٧).

(٩) الأسامي والكنى له (٥/١٠).

(١٠) المؤتلف والمختلف له (١/١٨٥).

(١١) فتح الباب في الكنى والألقاب (ص: ٣١٠).

(١٢) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (١/٢٥٢).

(١٣) الأنساب له (١٠/٦٤).

(١٤) أسد الغابة (٦/٩٦).

(١٥) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٣٣/٢٩٤).

(١٦) تاريخ الإسلام (٢/٢١٨).

(١٧) تهذيب التهذيب (١٢/٩٠).

القول الخامس: بُرَيْر بن جُنْدَب، وذكره أبو أحمد الحاكم<sup>(١)</sup>، وابن عبد البر<sup>(٢)</sup>، والنووي<sup>(٣)</sup>، والمِزِّي<sup>(٤)</sup>، وابن حجر<sup>(٥)</sup>.

وقد ذكر الغساني<sup>(٦)</sup> أن بُرَيْر ليس اسمه، بل هو لقب له.

القول السادس: بُرَيْر بن عبد الله، وذكره الدارقطني<sup>(٧)</sup>، وابن عبد البر<sup>(٨)</sup>، وابن الأثير<sup>(٩)</sup>، والذهبي<sup>(١٠)</sup>.

القول السابع: بُرَيْر بن عِشْرَةَ، وذكره أبو نُعَيْم<sup>(١١)</sup>، وابن عبد البر<sup>(١٢)</sup>، وابن الأثير<sup>(١٣)</sup>، والمِزِّي<sup>(١٤)</sup>، وابن حجر<sup>(١٥)</sup>.

(١) الأسامي والكنى له (١٠ / ٥).

(٢) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٢٥٢ / ١).

(٣) تهذيب الأسماء واللغات (٢٢٩ / ٢).

(٤) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٩٤ / ٣٣).

(٥) تهذيب التهذيب (٩٠ / ١٢).

(٦) ألقاب الصحابة والتابعين في المسنين الصحيحين (ص: ٤٤).

(٧) المؤلف والمختلف له (١٨٥ / ١).

(٨) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (١٦٥٢ / ٤).

(٩) أسد الغابة (٩٦ / ٦).

(١٠) تاريخ الإسلام (٢١٨ / ٢).

(١١) معرفة الصحابة له (٥٥٧ / ٢).

(١٢) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٢٥٢ / ١).

(١٣) أسد الغابة (٩٦ / ٦).

(١٤) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٩٤ / ٣٣).

(١٥) تهذيب التهذيب (٩٠ / ١٢).

القول الثامن: بُرَيْر بن أشعر، وذكره أبو نُعَيْم<sup>(١)</sup>.

القول التاسع: جُنَادَة بن السَّكَن، وذكره أبو نُعَيْم<sup>(٢)</sup>.

القول العاشر: السَّكَن بن جُنَادَة، وذكره ابن حجر<sup>(٣)</sup>.

### ❦ الخلاصة:

بالنظر فيما تقدم يظهر - والله أعلم - أن مغلطاي قد جانب الصواب في هذا التعقب، وذلك؛ لأن أبا ذر الغفاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ممن اختلف في اسمه واسم أبيه اختلافاً كثيراً، وقد نبه السَّهَيْلي لهذا الخلاف، بذكره أربعة أقوال في اسمه، مع ذكره لأصح وأشهر ما قيل في اسمه، ولعلَّه لم يقصد استيعاب جميع الأقوال، ولأن مغلطاي أيضاً لم يستوعب في تعقبه جميع الأقوال؛ فلا وجه حينئذ للاعتراض عليه، والله - تعالى - أعلم بالصواب.

(١) معرفة الصحابة له (٢/ ٥٥٧).

(٢) معرفة الصحابة له (٢/ ٥٥٧).

(٣) الإصابة في تمييز الصحابة (٧/ ١٠٥).

## ❁ [١١/٥]: تعقبه في اسم أبي رافع رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

### ❁ النص المتعقب عليه:

قال الإمام الشَّهْلِي<sup>(١)</sup>: "اسم أبي رافع<sup>(٢)</sup>: أَسْلَم، وقال ابن معين<sup>(٣)</sup>: اسمه إبراهيم، وقيل: اسمه هُرْمُز، وكان عبداً قبطياً<sup>(٤)</sup> للعباس، فوهبه للنبي ﷺ".

### ❁ نص التعقب:

قال الإمام مُغَلَطَاي<sup>(٥)</sup>: (وفي قول الشَّهْلِي: "أبو رافع اسمه أَسْلَم، وقيل: هُرْمُز، وقيل: إبراهيم"، إغفال لما ذكره أبو الفرج بن الجوزي<sup>(٦)</sup>، وقيل: ثابت، ويقال: يزيد،

(١) الروض الأنف (٥/ ١٧١).

(٢) هو: أبو رافع القبطي، مولى رسول الله ﷺ، غلبت عليه كنيته، واختُلف في اسمه، كان للعباس بن عبد المطلب، فوهبه للنبي ﷺ، فلما أسلم العباس بشرَّ أبو رافع بإسلامه النبي ﷺ، فأعتقه، وشهد أبو رافع أحداً، والخندق، وما بعدهما من المشاهد، واختلفوا في وقت وفاته، فقليل: مات قبل قتل عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقيل: مات في خلافة علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (١/ ٨٣)، أسد الغابة (١/ ١٥٦)، الإصابة في تمييز الصحابة (٧/ ١١٢).

(٣) تاريخ ابن معين-رواية الدوري (٣/ ٤٣)، وابن معين هو: يَحْيَى بن مَعِين بن عون الغطفاني، مولا هم، أبو زكريا البغدادي، ثقة، حافظ مشهور، إمام الجرح والتعديل، مات سنة ثلاث وثلاثين ومائتين بالمدينة النبوية [ع]. تقريب التهذيب (ص: ٥٩٧).

(٤) القِبطي: بكسر القاف، وسكون الباء المعجمة بواحدة، والطاء المهملة، والقبط طائفة بمصر قديمة، ويقال: بنو قبطي بن مصر، ويقال: قبط بن قوط بن حام. الأنساب للسمعاني (١٠/ ٣٢٨).

(٥) الزهر الباسم (٢/ ٩٤٥).

(٦) تلقيح فهوهم أهل الأثر (ص: ١١٥)، وأبو الفرج ابن الجوزي، هو: عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي القرشي، البكري، البغدادي، الحنبلي، عالم العراق، وواعظ الآفاق، صاحب التصانيف السائرة في فنون العلم، منها: (الموضوعات)، و(التحقيق في مسائل الخلاف)، و(تلقيح الفهوم)، ومات سنة سبع وتسعين وخمسماية. سير أعلام النبلاء (٢١/ ٣٦٥)، طبقات الحفاظ للسيوطي (ص: ٤٨٠).

وعند أبي عمر<sup>(١)</sup>: صالح، وعند ابن حبان<sup>(٢)</sup>: يسار).

### ❧ دراسة التعقب:

اعترض مغلطاي على السَّهيلي في إغفاله بقية الأسماء التي قيلت في اسم أبي رافع رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وذلك ببيان هذه الأسماء.

ولمناقشة هذا الأمر، لا بد من الرجوع إلى كتب التراجم والطبقات، وذلك على النحو التالي:

اختلف في اسم أبي رافع رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على سبعة أقوال، وهي على النحو التالي:

القول الأول: أن اسمه إبراهيم، ذكره ابن معين<sup>(٣)</sup>، وابن أبي حاتم<sup>(٤)</sup>، وابن حبان<sup>(٥)</sup>، وأبو الفتح الأزدي<sup>(٦)</sup>، وابن منده<sup>(٧)</sup>، وأبو نعيم<sup>(٨)</sup>، وابن عبد البر<sup>(٩)</sup>، وابن الجوزي<sup>(١٠)</sup>، وابن الأثير<sup>(١١)</sup>، والمزي<sup>(١٢)</sup>، والذهبي<sup>(١٣)</sup>، وابن حجر<sup>(١٤)</sup>، وغيرهم.

(١) لم أقف عليه عنده.

(٢) الثقات له (١٦/٣).

(٣) تاريخ ابن معين-رواية الدوري (٤٣/٣).

(٤) الجرح والتعديل (١٤٩/٢).

(٥) الثقات له (١٦/٣).

(٦) أسماء من يُعرف بكنيته (ص: ٤٢).

(٧) فتح الباب في الكنى والألقاب (ص: ٣٢٠).

(٨) معرفة الصحابة له (٢٠٧/١).

(٩) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٨٣/١).

(١٠) تلقيح فهوم أهل الأثر (ص: ١١٥).

(١١) أسد الغابة (١/١٥٦).

(١٢) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٣٣/٣٠١).

(١٣) تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٠/٢٥٨).

(١٤) الإصابة في تمييز الصحابة (١/١٧٣).



القول الثاني: أن اسمه أسلم، قال به ابن سعد<sup>(١)</sup>، والبخاري<sup>(٢)</sup>، ومسلم<sup>(٣)</sup>، وابن قتيبة<sup>(٤)</sup>، وقال: "وأجمعوا على ذلك"، والبغوي<sup>(٥)</sup>، وابن أبي حاتم<sup>(٦)</sup>، وابن حبان<sup>(٧)</sup>، وقال: "والصحيح أسلم"، وأبو الفتح الأزدي<sup>(٨)</sup>، وابن منده<sup>(٩)</sup>، وأبو نعيم<sup>(١٠)</sup>، وابن عبد البر<sup>(١١)</sup>، وقال: "وهو أشهر ما قيل فيه"، وفي موضع آخر، قال<sup>(١٢)</sup>: "وهو الأكثر"، وابن الجوزي<sup>(١٣)</sup>، وابن الأثير<sup>(١٤)</sup>، والمزي<sup>(١٥)</sup>، والذهبي<sup>(١٦)</sup>، وابن حجر<sup>(١٧)</sup>، وغيرهم.

- (١) الطبقات الكبير (٦٧/٤)
- (٢) التاريخ الكبير (٢٣/٢).
- (٣) الكنى والأسماء له (٣٢٠/١).
- (٤) المعارف (١٤٥/١).
- (٥) معجم الصحابة له (١٥٥/١).
- (٦) الجرح والتعديل (٣٠٦/٢).
- (٧) الثقات له (١٦/٣).
- (٨) أسماء من يُعرف بكنيته (ص: ٤٢).
- (٩) فتح الباب في الكنى والألقاب (ص: ٣٢٠).
- (١٠) معرفة الصحابة له (٢٥١/١).
- (١١) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٨٣/١).
- (١٢) الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى (١٧٤/١).
- (١٣) تلقيح فهم أهل الأثر (ص: ١١٥).
- (١٤) أسد الغابة (٢١٥/١).
- (١٥) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٣٠١/٣٣).
- (١٦) تهذيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٥٨/١٠).
- (١٧) الإصابة في تمييز الصحابة (١١٢/٧).

القول الثالث: أن اسمه ثابت، قال به ابن منجوية<sup>(١)</sup>، وابن عبد البر<sup>(٢)</sup>، وابن القيسراني<sup>(٣)</sup>، وابن الجوزي<sup>(٤)</sup>، وابن الأثير<sup>(٥)</sup>، والميزي<sup>(٦)</sup>، والذهبي<sup>(٧)</sup>، وابن حجر<sup>(٨)</sup>.

القول الرابع: أن اسمه صالح، ذكر ذلك أبو نعيم<sup>(٩)</sup>، وابن الأثير<sup>(١٠)</sup>، وابن حجر<sup>(١١)</sup>.

القول الخامس: أن اسمه هُرْمُز، ذكره مسلم<sup>(١٢)</sup>، وابن حبان<sup>(١٣)</sup>، وابن منده<sup>(١٤)</sup>، وابن عبد البر<sup>(١٥)</sup>، وابن الجوزي<sup>(١٦)</sup>، وابن الأثير<sup>(١٧)</sup>، والميزي<sup>(١٨)</sup>.

(١) رجال صحيح مسلم (١/٧٩).

(٢) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٤/١٦٥٦).

(٣) المؤلف والمختلف له = الأنساب المتفقة في الخط المتماثلة في النقط (ص: ١١٣).

(٤) تلقيح فهم أهل الأثر (ص: ١١٥).

(٥) أسد الغابة (١/١٥٦).

(٦) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٣٣/٣٠١).

(٧) تهذيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٠/٢٥٨).

(٨) الإصابة في تمييز الصحابة (٧/١١٣).

(٩) معرفة الصحابة له (٥/٢٨٨٦).

(١٠) أسد الغابة (٦/١٠٢).

(١١) الإصابة في تمييز الصحابة (٧/١١٣).

(١٢) الكنى والأسماء له (١/٣٢٠).

(١٣) الثقات له (٣/١٦).

(١٤) فتح الباب في الكنى والألقاب (ص: ٣٢٠).

(١٥) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (١/٨٣).

(١٦) تلقيح فهم أهل الأثر (ص: ١١٥).

(١٧) أسد الغابة (١/١٥٦).

(١٨) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٣٣/٣٠١).

والذهبي<sup>(١)</sup>، وابن حجر<sup>(٢)</sup>، وغيرهم.

القول السادس: أن اسمه يزيد، ذكر ذلك ابن الجوزي<sup>(٣)</sup>، وتبعه ابن حجر<sup>(٤)</sup>.

القول السابع: أن اسمه يسار، ذكره ابن حبان<sup>(٥)</sup>، وتبعه ابن حجر<sup>(٦)</sup>، وزاد على ما سبق من أقوال اسم سنان، وعبد الرحمن، وقُرْمَان.

### ❦ الخلاصة:

بالنظر فيما تقدم يظهر - والله أعلم - أن مغلطاي قد جانب الصواب في هذا التعقب، وذلك؛ لأن أبا رافع رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مُخْتَلَفٌ في اسمه، وقد اختلف أهل العلم في ذكرهم لما ورد في اسمه اختلافاً كثيراً؛ فمنهم من ذكر فيه قولاً واحداً، ومنهم من ذكر فيه قولين، ومنهم من زاد على ذلك، ولكن الأكثر على أن اسمه أُسْلِمَ، بل صرح بعضهم بأنه الراجح في اسمه، ولعلَّ السَّهْلِيَّ اكتفى بذكر ثلاثة أقوال في اسمه؛ للتنبيه على الخلاف في اسمه، لا على سبيل الاستيعاب لجميع ما قيل فيه، كما أن مغلطاي قد فاته بعض الأسماء، وقد ذكرها ابن حجر، والله - تعالى - أعلم بالصواب.

(١) تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٠/٢٥٨).

(٢) الإصابة في تمييز الصحابة (٧/١١٣).

(٣) تلقيح فهوم أهل الأثر (ص: ١١٥).

(٤) الإصابة في تمييز الصحابة (٧/١١٣).

(٥) الثقات له (٣/١٦).

(٦) الإصابة في تمييز الصحابة (٧/١١٣).

## ❖ [١٢/٦]: تعقبه في اسم ابن زمل الجهني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

### ❖ النص المتعقب عليه:

قال الإمام السَّهْلِيُّ<sup>(١)</sup>: "ووجدنا في حديث زَمْلٍ الْخَزَاعِيِّ حين قَصَّ على رسول الله ﷺ رُؤْيَا"<sup>(٢)</sup>، وقال فيها: رأيتك يا رسول الله على منبر له سبع درجات".

### ❖ نص التعقب:

قال الإمام مُغَلَطَاي<sup>(٣)</sup>: (وقوله: "ووجدنا في حديث زَمْلٍ الْخَزَاعِيِّ حين قَصَّ رؤياه على سيدنا رسول الله ﷺ"، فيه نظر في موضعين:

الأول: ليس هو "زَمْلٍ"، إنما هو ابن زَمْلٍ<sup>(٤)</sup> واختلف في اسمه، فذكر العسكري<sup>(٥)</sup>، وابن مَنَدَه<sup>(٦)</sup>، وابن حَبَّان<sup>(٧)</sup>، أن اسمه عبد الله، ولما ذكر الطبراني<sup>(٨)</sup> منامه هذا، سمَّاه

(١) الروض الأثف (٤/٣٦٣).

(٢) حديث الرؤيا بطوله أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٨/٣٠٢ ح/٨١٤٦)، والبيهقي في دلائل النبوة، باب ما رُوِيَ في رؤيا ابن زَمْلٍ الجهني، قال الهيثمي: "رواه الطبراني، وفيه سليمان بن عطاء القرشي، وهو ضعيف". مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٧/١٨٤)، وقال الألباني: "موضوع". ضعيف الجامع الصغير وزيادته (ص: ٤٤٢/ح ٣٠١٣).

(٣) الزهر الباسم (٢/٨٣٧).

(٤) هو: ابن زَمْلٍ الجهني، سمع النبي ﷺ، روى عنه: أبو مشجعة بن ربعي. ينظر: معرفة الصحابة لأبي نُعَيْم (٦/٣٠٥٩)، أسد الغابة (٦/٣٣٣).

(٥) لم أقف عليه.

(٦) لم أقف على قوله في كتابه، ونقله عنه ابن الأثير. أسد الغابة (٦/٣٣٣)، وابن مَنَدَه هو: محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنَدَه العبدي، الأصبهاني، أبو عبد الله، صاحب التصانيف، ومنها: كتاب (الإيمان)، وكتاب (معرفة الصحابة)، مات سنة خمس وتسعين وثلاثمائة. ينظر: تاريخ أصبهان (٢/٢٧٨)، سير أعلام النبلاء (١٧/٢٨).

(٧) الثقات له (٣/٢٣٥).

(٨) المعجم الكبير (٨/٣٠٢)، والطَّبَرَانِيُّ هو: أبو القاسم، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير الشامي،

الضحاك بن زمل، وتبعه أبو نعيم الحافظ<sup>(١)</sup>.

قال ابن الأثير<sup>(٢)</sup>: "أراهما ذهباً غير مذهب، ولعلهما حفظاً اسم الضحاك بن زمل، فظناه ذاك، والضحاك رجل من أتباع التابعين<sup>(٣)</sup>"، وقال أبو موسى المديني<sup>(٤)</sup> إثر حديثه ومنامه: "أما ابن زمل هذا، فلا أعلمه سُمِّي في شيء من الروايات".

الثاني: نسب خزاعياً، وإنما هو جهني، قال الكلبي<sup>(٥)</sup> وغيره: أبوه زمل بن العير بن حشاب بن خديج بن وائلة بن حارثة بن هند بن جهينة، ونسبه جهينياً أيضاً: أبو أحمد العسكري<sup>(٦)</sup>، وابن جبان<sup>(٧)</sup>، وابن أبي حاتم<sup>(٨)</sup>، وابن قتيبة في غريبه<sup>(٩)</sup>.

= الطبراني، الإمام، الحافظ، صاحب المعاجم الثلاثة، مات سنة ستين وثلاثمائة. سير أعلام النبلاء (١٦/١١٩).

(١) معرفة الصحابة له (٣/١٥٤١).

(٢) أسد الغابة (٣/٤٧)، وابن الأثير هو: علي بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الجزري، الشيباني، أبو الحسن، عز الدين ابن الأثير، مصنف التاريخ الكبير الملقب بـ (الكامل)، وكتاب (معرفة الصحابة)، توفي سنة ثلاثين وستمائة. سير أعلام النبلاء (٢٢/٣٥٣).

(٣) هو: الضحاك بن زمل بن عبد الرحمن، ويقال: ابن زمل بن عبد الله، ويقال: ابن زمل بن عمرو السكسكي، من أهل بيت لهيا، من قرى دمشق، روى عن أبيه، وروى عنه الهيثم بن عدي. ينظر: الجرح والتعديل (٤/٤٦١)، تاريخ دمشق (٢٤/٢٦٣).

(٤) لم أقف عليه في كتابه، ونقل قوله ابن الأثير. أسد الغابة (٣/٤٧)، وأبو موسى المديني هو: محمد بن عمر بن أحمد بن عمر الأصبهاني، الشافعي، الحافظ الكبير، صاحب التصانيف، ومنها: كتاب (الطوالات)، وكتاب (ذيل معرفة الصحابة)، مات سنة إحدى وثمانين وخمسمائة. ينظر: سير أعلام النبلاء (٢١/١٥٢)، طبقات الحفاظ للسيوطي (ص: ٤٧٧).

(٥) لم أقف عليه.

(٦) لم أقف عليه.

(٧) الثقات له (٣/٢٣٥).

(٨) الجرح والتعديل (٩/٣٢٠).

(٩) غريب الحديث له (١/٤٧٩).

والبغوي<sup>(١)</sup> في آخرين).

### ٢ دراسة التعقب:

اعترض مغلطاي على ما ذكره الشَّهْلِي من أن الصحابي الذي قص الرؤيا على النبي ﷺ يسمى بزمل الخزاعي، وذلك؛ لأنه يسمى بابن زمل، وقد اختلف أهل العلم في اسمه.

ولمناقشة هذا الأمر، لا بد من الرجوع لكتب التراجم، والطبقات، وذلك على النحو التالي:

أن كل من ترجم للصحابي المذكور في حديث الرؤيا، ذكر أنه ابن زمل، لكنهم اختلفوا في اسمه على أربعة أقوال:

القول الأول: أن اسمه عبد الله، ذكر ذلك ابن حبان<sup>(٢)</sup>، وأبو نعيم<sup>(٣)</sup>، وابن الأثير<sup>(٤)</sup>، وابن حجر<sup>(٥)</sup>.

القول الثاني: أن اسمه الضحاك، ذكر ذلك الطبراني<sup>(٦)</sup>، وأبو نعيم<sup>(٧)</sup>، وابن حجر<sup>(٨)</sup>.

القول الثالث: أن اسمه عبد الرحمن، ذكره ابن حجر<sup>(٩)</sup>.

(١) لم أقف عليه.

(٢) الثقات له (٣/ ٢٣٥).

(٣) معرفة الصحابة له (٣/ ١٦٦٠).

(٤) أسد الغابة (٣/ ٢٤٦).

(٥) الإصابة في تمييز الصحابة (٤/ ٨٣).

(٦) المعجم الكبير (٨/ ٣٠٢).

(٧) معرفة الصحابة له (٣/ ١٥٤١).

(٨) الإصابة في تمييز الصحابة (٣/ ٣٨٥).

(٩) الإصابة في تمييز الصحابة (٤/ ٨٤).

القول الرابع: أن ابن زمل منسوب لأبيه، غير مسمّى، وقال بذلك ابن قتيبة<sup>(١)</sup>، وابن أبي حاتم<sup>(٢)</sup>، وابن الأثير<sup>(٣)</sup>، وقال: "والصحيح: ابن زمل، غير مسمّى"، وابن حجر<sup>(٤)</sup>، وقال: "ولم أره مسمّى في أكثر الكتب".

### الخلاصة:

بالنظر فيما تقدم يظهر - والله أعلم - أن مغلطاي قد أصاب في هذا التعقب، وذلك؛ لأن الذي ورد عن أهل العلم أن الصحابي الذي قصّ الرؤيا على النبي ﷺ، اسمه ابن زمل الجهني، ولم أقف على من سماه زملاً الخزاعي، والله - تعالى - أعلم بالصواب.

(١) غريب الحديث له (١/ ٤٧٩).

(٢) الجرح والتعديل (٩/ ٣٢٠).

(٣) أسد الغابة (٣/ ٢٤٦).

(٤) الإصابة في تمييز الصحابة (٤/ ٨٤).

## ❁ [١٣/٧]: تعقبه في اسم سفينة رضي الله عنه:

### ❁ النص المتعقب عليه:

قال الإمام الشَّهَلِي (١): "سفينة (٢) مولى أم سلمة (٣)، واسمه [أيمن] (٤)، وقيل: طهمان، وقيل: سنبه بن مرفنة".

### ❁ نص التعقب:

قال الإمام مغلطاي (٥): (وقوله: "سفينة: اسمه أيمن، وقيل: طهمان، وقيل: شيبه، وقيل: مرفنة"، مقتصرًا على ذلك، غير جيد؛ لأن الواقدي (٦) ذكر أن اسمه مهران بن فَرُوخ، ويقال: أحمر، ويقال: أحمد، وفي شرف المصطفى (٧): اسمه رباح، وعند أبي أحمد الحاكم (٨): عمير، وعند ابن سعد (٩): نجران - فيما ذكر -، ولم أره، فينظر،

(١) الروض الأثف (٥/ ١٦٤).

(٢) هو: سفينة مولى رسول الله ﷺ، وقيل: مولى أم سلمة، وقيل: اعتقته أم سلمة، واشترطت عليه خدمة النبي ﷺ ما عاش، يكنى أبا عبد الرحمن، وقيل: يكنى أبا البخري، وسفينة لقب له، واختلف في اسمه، وتوفي في زمن الحجاج. ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٢/ ٦٨٤)، أسد الغابة (٢/ ٥٠٣)، نزهة الألباب في الألقاب (١/ ٣٦٧).

(٣) هي: هند بنت أبي أمية بن المغيرة القرشيّة المخزومية، أم المؤمنين، مشهورة بكنيتها، معروفة باسمها، وكانت قبل رسول الله ﷺ تحت أبي سلمة بن عبد الأسد، ماتت سنة تسع وخمسين، وقيل في آخر سنة إحدى وستين. ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٤/ ١٩٢٠)، الإصابة في تمييز الصحابة (٨/ ٣٤٢).

(٤) في المطبوع من الروض الأثف عويمر، ولعل الصواب ما أثبتته؛ لأن مغلطاي، وابن حجر، نقلوا عنه اسم: أيمن، ولأن اسم عويمر لم أف - في حدود بحثي - على من ذكره، والله أعلم. ينظر: الزهر الباسم (٢/ ٩٤٠)، إكمال تهذيب الكمال (٥/ ٤٢٢)، تهذيب التهذيب (٤/ ١٢٥).

(٥) الزهر الباسم (٢/ ٩٤٠).

(٦) لم أف على قوله في المطبوع من كتبه، وحكاها عنه أهل العلم. ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١١/ ٢٠٥)، تهذيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٤/ ٨٦).

(٧) شرف المصطفى (٣/ ٢٦٥).

(٨) الأسامي والكنى له (٥/ ٣٥٤)، وأبو أحمد الحاكم هو: محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق

⇐ =



وعند العسكري<sup>(١)</sup>: سليمان، وفي تاريخ الصحابة للبرقي<sup>(٢)</sup>: رومان، وعند البرديجي<sup>(٣)</sup>:  
مُثَعَّب، وعند الحاكم أبي عبد الله<sup>(٤)</sup>: قيس، وقيل: عبس، وفي كتاب الصحابة لأبي نُعَيْم  
الأصبهاني<sup>(٥)</sup>: عيسى، وعند ابن عساكر<sup>(٦)</sup>: مروان، وقيل: كيسان، وقيل: ذكوان).

### ٢ دراسة التعقب:

اعترض مغلطاي على اقتصار السُّهَيْلي عند ذكره اسم سَفِينَة مولى رسول الله ﷺ،  
على ثلاثة أقوال فقط، وذلك بيانه أن في اسمه أقوالاً كثيرة غير هذه الثلاثة.

ولمناقشة هذا الأمر، لا بد من الرجوع إلى كتب التراجم والطبقات؛ للوقوف على

= النيسابوري، الكَرَابِيسِي، الحاكم الكبير، محدث خراسان، مؤلف كتاب (الكنى)، مات سنة ثمان  
وسبعين وثلاثمائة. سير أعلام النبلاء (١٦ / ٣٧٠).

(٩) لم أقف عليه في كتابه، وقد حكاه عنه أهل العلم. ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١١ / ٢٠٥)،  
تهذيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٤ / ٨٦).

(١) لم أقف على قوله في كتابه، ونقله عنه ابن حجر. ينظر: تهذيب التهذيب (٤ / ١٢٥).

(٢) لم أقف عليه، وقد ذكر هذا الاسم أبو نُعَيْم. ينظر: معرفة الصحابة (٣ / ١٣٩١)، والبرقي هو: أحمد بن  
عبد الله بن البرقي، أبو بكر، وله كتاب في معرفة الصحابة وأنسابهم، وكان من أئمة الأثر، ومات سنة  
سبعين ومائتين. سير أعلام النبلاء (١٣ / ٤٧).

(٣) طبقات الأسماء المفردة من الصحابة والتابعين وأصحاب الحديث (ص: ٤٤)، والبرديجي هو: أحمد  
بن هارون بن رُوْح، أبو بكر البردعي، ويُعرف بالبرديجي، سكن بغداد، وحدث بها، وكان ثقةً، فاضلاً،  
فهماً، حافظاً، وتوفي سنة إحدى وثلاثمائة. تاريخ بغداد (٦ / ٤٣١).

(٤) المستدرك على الصحيحين (٣ / ٧٠١)، ولم أقف على اسم "عبس" عنده.

(٥) لم أقف عليه، والذي في كتابه: إن اسمه عبس، وقيل: رومان. معرفة الصحابة له (٣ / ١٣٩١).

(٦) لم أقف عليه، والذي في كتابه: مهران، ويقال: رومان. تاريخ دمشق له (٤ / ٢٦٦)، وابن عساكر هو:  
علي بن الحسن بن هبة الله ابن الحسين الدمشقي، الشافعي، الحافظ الكبير، أبو القاسم، ثقة الدين،  
ابن عساكر، أحد أعلام الحديث. صاحب (تاريخ دمشق)، (وأطراف السَّنَنِ)، وغير ذلك، توفي سنة  
إحدى وسبعين وخمسمائة. تاريخ الإسلام (١٢ / ٤٩٣).

أقوال أهل العلم في اسم سفينة مولى رسول الله ﷺ، وذلك على النحو التالي:

ذكر أهل العلم في اسم سفينة مولى رسول الله ﷺ أقوالاً كثيرة، وقد ذكر مجملها مغلطاي في تعقبه، مما يغني عن إعادته هنا، ولكن مما يستدرك عليه من الأسماء، ما يلي:

أولاً: اسم صالح، ذكره الذهبي، فقال <sup>(١)</sup>: "من اختلف فيهما كسفينة مولى رسول الله ﷺ، قيل: عمير، وقيل: صالح، وقيل: مهران".

ثانياً: اسم مفلح، ذكره البلاذري <sup>(٢)</sup>، وابن حجر لما سرد جميع ما قيل فيه من أسماء، فقال <sup>(٣)</sup>: "سفينة مولى رسول الله ﷺ، قيل: كان اسمه مهران، وقيل: طهمان، وقيل: مروان، وقيل: نجران، وقيل: رومان، وقيل: ذكوان، وقيل: كيسان، وقيل: سليمان، وقيل: سته - بالمهمله والنون وقيل: بالمعجمة -، وقيل: أيمن، وقيل: مرقنة، وقيل: أحمر، وقيل: أحمد، وقيل: رباح، وقيل: مفلح، وقيل: عمير، وقيل: معتب، وقيل: قيس، وقيل: عبس، وقيل: عيسى، فهذه واحد وعشرون قولاً".

ثالثاً: اسم معتب، وذكره ابن حجر، ولعله هو اسم مثعب الذي ذكره البرديجي، ولكنه تصحف، والله أعلم.

### الخلاصة:

بالنظر فيما تقدم يظهر - والله أعلم - أن مغلطاي قد جانب الصواب في هذا التعقب، وذلك؛ لأن السهيلي قد نبه للخلاف في اسم سفينة بذكره ثلاثة أقوال، ولعله لم يقصد استيعاب جميع ما قيل في اسمه، ولأن مغلطاي أيضاً لم يستوعب في تعقبه جميع الأقوال؛ فلا وجه حينئذ للاعتراض عليه، والله - تعالى - أعلم بالصواب.

(١) المقتنى في سرد الكنى (١/ ٢١).

(٢) أنساب الأشراف (١/ ٤٨٠).

(٣) الإصابة في تمييز الصحابة (٣/ ١١١).

## ❁ [١٤/٨]: تعقبه في اسم أبي طيبة الحجاج رضي الله عنه:

### ❁ النص المتعقب عليه:

قال الإمام الشَّهْلِي<sup>(١)</sup>: "وأما أبو طيبة<sup>(٢)</sup> الحجاج<sup>(٣)</sup>، فهو مولى بني حارثة، واسمه: نافع، وقيل: دينار، وقيل: ميسرة".

### ❁ نص التعقب:

قال الإمام مغلطاي<sup>(٤)</sup>: (وقوله: "واسم أبي طيبة نافع"، يرده قول أبي أحمد العسكري<sup>(٥)</sup>، ذكر بعضهم أن اسمه نافع، ولا يصح، قال أبو أحمد: ولا يُعرَف اسمه).

### ❁ دراسة التعقب:

اعترض مغلطاي على ما ذكره الشَّهْلِي من أن اسم أبي طيبة الحجاج رضي الله عنه: نافع، وذلك بيانه ما يرد قوله من كلام أبي أحمد العسكري، من أن هذا الاسم لا يصح، بل لا يُعرَف له اسم.

ولمناقشة هذا الأمر، لا بد من الرجوع إلى كتب التراجم والطبقات، وذلك على النحو التالي:

(١) الروض الأتف (٥/١٦٥).

(٢) أَبُو طَيْبَةَ الحجاج، مولى الأنصار، اختلف في اسمه، حُجِمَ النبي ﷺ، فأعطاه أجره، روى عنه ابن عباس، وجابر، وأنس. الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٤/١٤٩٠)، تجريد أسماء الصحابة (٢/١٨١)، الإصابة في تمييز الصحابة (٧/١٩٥).

(٣) الحَجَّام: بفتح الحاء المهملة، والجيم المشددة، هذه اللفظة للذي يحجم، ويحسن صنعة الحجم. الأنساب للسمعاني (٤/٦٩)، وأصل الحَجْم المَصُّ، وقيل للحاجم حَجَّام؛ لامتناعه فَمَ المَحْجَمَة. تهذيب اللغة (٤/٩٩)، مادة (حجم).

(٤) الزهر الباسم (٢/٩٤٣).

(٥) لم أقف على قوله في كتابه، ونقله عنه ابن حجر. ينظر: الإصابة في تمييز الصحابة (٧/١٩٥).

### اختلف أهل العلم في اسم أبي طيبة على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن اسمه نافع، قال بذلك: البخاري<sup>(١)</sup>، والدولابي<sup>(٢)</sup>، وأبو نعيم<sup>(٣)</sup>، وابن عبد البر<sup>(٤)</sup>، وأبو القاسم بن منده<sup>(٥)</sup>، وابن بشكوال<sup>(٦)</sup>، وابن الجوزي<sup>(٧)</sup>، وابن الأثير<sup>(٨)</sup>، والنووي<sup>(٩)</sup>، وابن ناصر الدين<sup>(١٠)</sup>، وابن حجر<sup>(١١)</sup>.

القول الثاني: أن اسمه ميسرة، ذكر ذلك: الأزدي<sup>(١٢)</sup>، وأبو نعيم<sup>(١٣)</sup>، وابن عبد البر<sup>(١٤)</sup>، وأبو القاسم بن منده<sup>(١٥)</sup>، وابن الجوزي<sup>(١٦)</sup>، وابن نقطة<sup>(١٧)</sup>.

- (١) التاريخ الكبير (٥٣/٨)، ذكر اسمه عند ترجمة مُحَيَّصَة بن مسعود الحارثي الأنصاري.
- (٢) الكنى والأسماء له (١/٢٣١).
- (٣) معرفة الصحابة له (٥/٢٦٧٧).
- (٤) الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى (١/١٩٨)، الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٤/١٤٩٠).
- (٥) المستخرج من كتب الناس للتذكرة والمستطرف من أحوال الرجال للمعرفة (٢/٣٣٣).
- (٦) غوامض الأسماء المبهمة (١/٤٤٥).
- (٧) تلقيح فهم أهل الأثر (ص: ٢٢٣).
- (٨) أسد الغابة (٥/٢٨٨).
- (٩) تهذيب الأسماء واللغات (٢/٢٤٦).
- (١٠) توضيح المشتبه (٦/٣٣).
- (١١) الإصابة في تمييز الصحابة (٦/٣٢٧).
- (١٢) أسماء من يُعرف بكنيته (ص: ٥٠).
- (١٣) معرفة الصحابة له (٥/٢٦٧٧).
- (١٤) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٤/١٧٠٠).
- (١٥) المستخرج من كتب الناس للتذكرة والمستطرف من أحوال الرجال للمعرفة (٢/٣٢٨).
- (١٦) تلقيح فهم أهل الأثر (ص: ٢٢٣).
- (١٧) إكمال الإكمال (٤/٣١).

وابن الأثير<sup>(١)</sup>، والنووي<sup>(٢)</sup>، والذهبي<sup>(٣)</sup>، وابن ناصر الدين<sup>(٤)</sup>، وابن حجر<sup>(٥)</sup>.

القول الثالث: أن اسمه دينار، قال بذلك: ابن عبد البر<sup>(٦)</sup>، وابن الأثير<sup>(٧)</sup>، والنووي<sup>(٨)</sup>، والذهبي<sup>(٩)</sup>، وابن ناصر الدين<sup>(١٠)</sup>.

وانتقد ابن حجر هذا القول، فقال<sup>(١١)</sup>: "حكاه ابن عبد البر، ولا يصح".

### الخلاصة:

بالنظر فيما تقدم يظهر - والله أعلم - أن مغلطاي قد جانب الصواب في هذا التعقب، وذلك لما يلي:

١. أن أكثر أهل العلم الذين ترجموا لأبي طيبة الحجاج رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ذكروا أن اسمه نافع.

٢. أن ما ذكره العسكري من عدم صحة اسم نافع، وأن أبا طيبة الحجاج لا يُعرف

(١) أسد الغابة (٥/ ٢٧٢).

(٢) تهذيب الأسماء واللغات (٢/ ٢٤٦).

(٣) تجريد أسماء الصحابة (٢/ ١٨١).

(٤) توضيح المشتبه (٦/ ٣٣).

(٥) الإصابة في تمييز الصحابة (٧/ ١٩٥).

(٦) الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى (١/ ١٩٨)، الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٤/ ١٧٠٠).

(٧) أسد الغابة (٦/ ١٨٠).

(٨) تهذيب الأسماء واللغات (٢/ ٢٤٦).

(٩) تجريد أسماء الصحابة (٢/ ١٨١).

(١٠) توضيح المشتبه (٦/ ٣٣).

(١١) الإصابة في تمييز الصحابة (٧/ ١٩٥).

اسمه، اعترض عليه ابن حجر، فقال<sup>(١)</sup>: "ووقع مسمى كذلك في مسند مُحَيِّصَة بن مسعود، من مسند أحمد<sup>(٢)</sup>".

٣. ذكر ابن حجر<sup>(٣)</sup> أن الصحيح في اسم أبي طيبة: نافع، والله - تعالى - أعلم بالصواب.



(١) الإصابة في تمييز الصحابة (٧/١٩٥).

(٢) مسند أحمد (٣٩/٩٥/ح ٢٣٦٨٩).

(٣) فتح الباري (٤/٤٥٩).

## ❖ [١٥/٩]: تعقبه في اسم أبي عبيدة بن الجراح رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

### ❖ النص المتعقب عليه:

قال الإمام السَّهْلِيُّ<sup>(١)</sup>: "وذكر<sup>(٢)</sup> إسلام أبي عبيدة بن الجراح رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، واسمه، وقد اختلف فيه، ف قيل: عبد الله بن عامر، وقيل: عامر بن عبد الله".

### ❖ نص التعقب:

قال الإمام مغلطاي<sup>(٣)</sup>: (وتردده في اسم أبي عبيدة، لا أدري من سبقه فيه، فينظر).

### ❖ دراسة التعقب:

اعترض مغلطاي على ما ذكره السَّهْلِيُّ من الاختلاف في اسم أبي عبيدة، وذلك؛ لأنه لا يعلم أحدٌ من أهل العلم قد سبق السَّهْلِيُّ إلى هذا القول.

ولمناقشة هذا الأمر، لا بد من الرجوع إلى كتب التراجم والطبقات، والأنساب، وذلك على النحو التالي:

قد سبق السَّهْلِيُّ إلى القول بالاختلاف في اسم أبي عبيدة بن الجراح، كلٌّ من: ابن عبد البر<sup>(٤)</sup>، فقال: "أبو عبيدة بن الجراح، قيل: اسمه عامر بن الجراح، وقيل: عبد الله بن عامر بن الجراح، والصحيح أن اسمه عامر بن عبد الله بن الجراح".

وابن الأثير<sup>(٥)</sup>، فقال: "أبو عبيدة بن الجراح، قيل: اسمه عامر بن عبد الله بن الجراح، وقيل: عبد الله بن عامر، والأول أصح".

(١) الروض الأثف (٢٢/٣).

(٢) أي: ابن إسحاق. ينظر: سيرة ابن هشام (١/٢٥٢).

(٣) الزهر الباسم (١/٥٦٤).

(٤) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٤/١٧١٠).

(٥) أسد الغابة (٦/٢٠١).

إلا أنهما ذكرا أن الصحيح في اسمه: عامر بن عبد الله، وأما ما عداهما من أهل العلم، فكلُّ من ذكر أبا عبيدة بن الجراح، ذكر أن اسمه: عامر بن عبد الله بن الجراح، بلا خلاف في اسمه، ومنهم على سبيل المثال لا الحصر:

ابن سعد<sup>(١)</sup>، وأبو عبد الله الزبيري<sup>(٢)</sup>، وخليفة بن خياط<sup>(٣)</sup>، وأحمد بن حنبل<sup>(٤)</sup>،  
والبخاري<sup>(٥)</sup>، ومسلم<sup>(٦)</sup>، والبلاذري<sup>(٧)</sup>، وابن أبي حاتم<sup>(٨)</sup>، وابن قانع<sup>(٩)</sup>، وأبو نعيم<sup>(١٠)</sup>،  
وابن حزم<sup>(١١)</sup>، والمزي<sup>(١٢)</sup>، والذهبي<sup>(١٣)</sup>، وابن حجر<sup>(١٤)</sup>، وآخرون.

### ❦ الخلاصة:

بالنظر فيما تقدم يظهر - والله أعلم - أن مغلطاي قد جانب الصواب في هذا التعقب، وذلك؛ لأن ابن عبد البر، وابن الأثير، قد سبقا السَّهْلِيَّ في ذكر الخلاف في اسم أبي عبيدة

(١) الطبقات الكبرى (٣/ ٣٧٩).

(٢) نسب قریش (ص: ٤٤٢).

(٣) الطبقات له (ص: ٦٥).

(٤) الأسامي والكنى له (ص: ٢٧).

(٥) التاريخ الكبير (٦/ ٤٤٤).

(٦) الكنى والأسماء له (١/ ٥٨٨).

(٧) أنساب الأشراف (١/ ٢٢٣).

(٨) الجرح والتعديل (٦/ ٣٢٥).

(٩) معجم الصحابة له (٢/ ٢٣٤).

(١٠) معرفة الصحابة له (١/ ١٤٨).

(١١) جمهرة أنساب العرب له (١/ ١٧٦).

(١٢) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٤/ ٥٢).

(١٣) تهذيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٥/ ٣٣).

(١٤) الإصابة في تمييز الصحابة (٣/ ٤٧٥).



بن الجراح رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، إلا أنهما قد صحَّحا القول بأن اسمه: عامر بن عبد الله، وهو ما لم يُنبَّه عليه السَّهيلي، والله -تعالى- أعلم بالصواب.



## ❁ [١٦/١٠]: تعقبه في اسم أبي معبد زوج أم معبد:

### ❁ النص المتعقب عليه:

قال الإمام الشَّهَلِي<sup>(١)</sup>: "وأما أم معبد<sup>(٢)</sup> التي مرَّوا بخيمتها، فاسمها: عاتكة بنت خالد إحدى بني كعب ابن خزاعة... وزوجها أبو معبد<sup>(٣)</sup>، يقال: إن له رواية أيضاً عن رسول الله ﷺ، تُوفي في حياة رسول الله ﷺ، ولا يُعرف اسمه".

### ❁ نص التعقب:

قال الإمام مغلطاي<sup>(٤)</sup>: (قول الشَّهَلِي: "أبو معبد لا يُعرف اسمه"، غير جيد؛ لقول الكلبي<sup>(٥)</sup>: "زوج أم معبد اسمه أكثم بن أبي الجون، واسم أبي الجون عبد العزى بن منقذ بن ربيعة الخزاعي، وأكثم هو أبو معبد، وَلَدَتْ له أم معبد: معبدًا<sup>(٦)</sup>، ونُصرة<sup>(٧)</sup> رجلين،

(١) الروض الأنف (٤/ ٢٠٢).

(٢) هي: عاتكة بنت خالد بن خُليف بن مُنْقِذ، أم معبد الخزاعية، وهي التي نزل عليها ﷺ في خيمتها حين خرج من مكة إلى المدينة مهاجراً. الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٤/ ١٨٧٦).

(٣) هو: زوج أم معبد الخزاعية، له رواية عن النبي ﷺ، ويقولون: إن حديثه إنما سمعه من أم معبد في قصتها حين مر بها رسول الله ﷺ بخيمتها، ونزل عليها، تُوفي قبل موت النبي ﷺ، وكان يسكن قُدَيْدًا. الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٤/ ١٧٥٩).

(٤) الزهر الباسم (٢/ ٨٠٥).

(٥) لم أقف على قوله في كتابه، ونقله عنه ابن حجر. ينظر: الإصابة في تمييز الصحابة (٦/ ١٣٠).

(٦) لم يذكر في ترجمته سوى أن له ذكراً في حديث جابر، وما ذكره ابن حجر من قول الكلبي. ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٣/ ١٤٢٥)، الإصابة في تمييز الصحابة (٦/ ١٣٠).

(٧) نصرة بن أكثم بن أبي الجون الخزاعي، ذكره ابن الكلبي، وقال: هو أخو معبد، وأمهما أم معبد بنت خالد التي نزل عليها رسول الله ﷺ لما هاجر، وهو غير بصرة بن أكثم. الإصابة في تمييز الصحابة (٦/ ٣٣٩).

وخلدية<sup>(١)</sup> امرأة".

وفي كتاب الصحابة لأبي أحمد العسكري<sup>(٢)</sup>: "أَكْثَمُ بن أبي الجَوْن الخزاعي، قيل: إنه أبو مَعْبَد الذي روى حديث أم مَعْبَد).

### ❧ دراسة التعقب:

اعترض مغلطاي على ما ذكره السُّهَيْلِي من أن أبا مَعْبَد لا يُعْرَف له اسم، بذكر مَنْ سَمَّاه من أهل العلم بأَكْثَم بن أبي الجون.

ولمناقشة هذا الأمر، لا بد من الرجوع إلى كتب التراجم والطبقات، والأنساب، وذلك على النحو التالي:

قال البلاذري<sup>(٣)</sup>: "ومر رسول الله ﷺ بأُم مَعْبَد عاتكة بنت خالد بن خليف الخزاعي، وهي امرأة أَكْثَم ابن الجَوْن -والجَوْن عَبْد العزى- بن منقذ الخزاعي".

وقال أبو زُرْعَةَ الدمشقي<sup>(٤)</sup>: "سمعت مُكْرَم بن مُحْرَز الخزاعي يقول: أبو مَعْبَد الخزاعي: أَكْثَم بن أبي الجَوْن، وأم مَعْبَد: عاتكة بنت خالد".

وقال ابن أبي حاتم<sup>(٥)</sup>: "أَكْثَم بن أبي الجَوْن، أبو مَعْبَد الخزاعي".

وقال أبو الفتح الأزدي<sup>(٦)</sup>: "أبو مَعْبَد صاحب الخيمة، زوج أم مَعْبَد، اسمه أَكْثَم".

وقال ابن مَنْدَه، لما ذكر حُبَيْش بن خالد<sup>(٧)</sup>: "وقيل: إنه أبو مَعْبَد الخزاعي".

(١) لم أقف على مَنْ ترجم لها.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) أنساب الأشراف (١/٢٦٢).

(٤) تاريخ أبي زرعة الدمشقي (ص: ٢٧).

(٥) الجرح والتعديل (٢/٣٣٩).

(٦) أسماء من يُعْرَف بكنيته (ص: ٦١).

(٧) معرفة الصحابة له (ص: ٤٠٤).

وقال أبو نُعَيْمٍ، لما ذكر أَكْثَمَ بنَ أَبِي الجَوْنِ الخزاعي<sup>(١)</sup>: "ويقال: إنه أبو معبد"، وفي الكنى لما ذكر أبا معبد الخزاعي، قال<sup>(٢)</sup>: "مختَلَف في اسمه، فقليل: حُبَيْش".

وقال ابن الأثير لما ذكر أَكْثَمَ بنَ الجَوْنِ<sup>(٣)</sup>: "قليل: هو أبو معبد الخزاعي، زوج أم معبد في قول"، وفي الكنى لما ذكر أبا معبد الخزاعي قال<sup>(٤)</sup>: "زوج أم معبد، مختَلَف في اسمه، فقال محمد بن إسماعيل: اسمه حُبَيْش"، وفي ترجمة أم معبد، قال<sup>(٥)</sup>: "وكان زوجها أَكْثَمَ بنَ أَبِي الجَوْنِ الخزاعي، وهو أبو معبد".

وأما ابن حجر، فلما ذكر أبا معبد الخزاعي في الكنى، قال<sup>(٦)</sup>: "ذكره ابن الأثير، وقال: "تقدم في حُبَيْش"، والذي تقدم في حُبَيْش إنما وصف بأنه أخو أم معبد، وأما زوجها فلم يُسَمَّ، وقد ترجم ابن مَنَدَه لمعبد بن أبي معبد، ولم يُسَمَّ أباه".

وفَرَّق ابن حجر بين ترجمة معبد بن أبي معبد الخزاعي<sup>(٧)</sup>، ومعبد بن أَكْثَمِ الخزاعي<sup>(٨)</sup>، إلا أنه لما ترجم لمعبد بن أَكْثَمِ الخزاعي، ذكر فيه قول ابن الكلبي: "كانت أم معبد التي مرَّ بها النبي ﷺ في الهجرة تحت أَكْثَمَ بنَ أَبِي الجَوْنِ، فولدت له معبدًا، ونصرة، وبتًا يقال لها: خلدية".

(١) معرفة الصحابة له (١/ ٣٤٠).

(٢) معرفة الصحابة له (٦/ ٣٠١٩).

(٣) أسد الغابة (١/ ٢٧٠).

(٤) أسد الغابة (٦/ ٢٨٦).

(٥) أسد الغابة (٧/ ١٨٠).

(٦) الإصابة في تمييز الصحابة (٧/ ٣١١).

(٧) الإصابة في تمييز الصحابة (٦/ ١٣٣).

(٨) الإصابة في تمييز الصحابة (٦/ ١٣٠).

## C الخلاصة:

بالنظر فيما تقدم يظهر - والله أعلم - أن مغلطاي قد أصاب في هذا التعقب، وذلك؛ لأن من أهل العلم من سمى أبا معبد زوج أم معبد بأكثم بن أبي الجون، وليس الأمر كما قال السهيلي بأنه لا يُعرف له اسم، والله - تعالى - أعلم بالصواب.



## ✪ [١٧/١١]: تعقبه في اسم أبي هند الحَجَّام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

### 🔸 النص المتعقب عليه:

قال الإمام السُّهَيْلِيُّ<sup>(١)</sup>: "وذكر<sup>(٢)</sup> أبا هند الحَجَّام<sup>(٣)</sup>، وأنه لقي رسول الله ﷺ مُنْصَرَفَهُ من بدر، أبو هند اسمه: عبد الله".

### 🔸 نص التعقب:

قال الإمام مُغَلَطَاي<sup>(٤)</sup>: (وقوله: "وأبو هند الحَجَّام اسمه عبد الله"، إغفال لما ذكره أبو عمر<sup>(٥)</sup>، وغيره، وقيل: يسار، وعند العسكري<sup>(٦)</sup>: مالك بن الحارث).

### 🔸 دراسة التعقب:

اعترض مُغَلَطَاي على السُّهَيْلِيِّ في اقتصاره على اسم عبد الله عند تسميته لأبي هند الحَجَّام، وذلك بيانه أنه مختلف في اسمه، مستدلاً على ذلك بقول طائفة من أهل العلم. ولمناقشة هذا الأمر، لا بد من الرجوع إلى كتب التراجم والطبقات، وذلك على النحو التالي:

(١) الروض الأُنْف (٥/ ١٦٥).

(٢) أي ابن إسحاق. ينظر: سيرة ابن هشام (١/ ٦٤٤).

(٣) هو: أبو هِنْدِ الحَجَّام البياضي، مولى فروة بن عمرو البياضي، مختلف في اسمه، تَخَلَّفَ عن بدر، وشهد ما بعدها من المشاهد، حُجِمَ النبي ﷺ في يافوخِهِ من وجع كان به. ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٤/ ١٧٧٢)، أسد الغابة (٦/ ٣١٦).

(٤) الزهر الباسم (٢/ ٩٤٢).

(٥) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٤/ ١٧٧٢).

(٦) لم أقف على قوله.

اختلف في اسم أبي هند الحجاج رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على خمسة أقوال، وهي كالتالي:

القول الأول: أن اسمه سالم، ذكر ذلك: ابن منده<sup>(١)</sup>، وابن عبد البر<sup>(٢)</sup>، وابن الأثير<sup>(٣)</sup>، والذهبي<sup>(٤)</sup>، وابن حجر<sup>(٥)</sup>.

القول الثاني: أن اسمه سنان، ذكره: ابن منده<sup>(٦)</sup>، وابن عبد البر<sup>(٧)</sup>، وابن مأكولا<sup>(٨)</sup>، وابن الأثير<sup>(٩)</sup>، والذهبي<sup>(١٠)</sup>، وابن حجر<sup>(١١)</sup>.

القول الثالث: أن اسمه عبد الله، ذكر ذلك: الأزدي<sup>(١٢)</sup>، وابن عبد البر<sup>(١٣)</sup>، وابن الأثير<sup>(١٤)</sup>، وابن حجر<sup>(١٥)</sup>.

(١) معرفة الصحابة له (ص: ٧١٧).

(٢) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٤/ ١٧٧٢).

(٣) معرفة الصحابة له (٣/ ١٣٦٤).

(٤) تجريد أسماء الصحابة (١/ ٢٠٤).

(٥) الإصابة في تمييز الصحابة (٧/ ٣٦٣).

(٦) معرفة الصحابة له (ص: ٧١٧).

(٧) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٤/ ١٧٧٢).

(٨) الإكمال في رفع الارتباب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب (٤/ ٤٣٩).

(٩) معرفة الصحابة له (٣/ ١٤٣٠).

(١٠) تجريد أسماء الصحابة (١/ ٢٠٤).

(١١) الإصابة في تمييز الصحابة (٣/ ١٦٠).

(١٢) أسماء من يُعرف بكنيته (ص: ٦٣).

(١٣) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٤/ ١٧٧٢).

(١٤) أسد الغابة (٦/ ٣١٦).

(١٥) الإصابة في تمييز الصحابة (٧/ ٣٦٣).

القول الرابع: أن اسمه الحارث بن مالك، قال بذلك: أبو نُعَيْم<sup>(١)</sup>، وابن الأثير<sup>(٢)</sup>.

القول الخامس: أن اسمه يَسَار، ذكره أبو نُعَيْم<sup>(٣)</sup>، وابن عبد البر<sup>(٤)</sup>، وابن الأثير<sup>(٥)</sup>، وابن حجر<sup>(٦)</sup>.

### ❦ الخلاصة:

بناءً على ما سبق يتضح -والله أعلم- أن مغلطاي قد أصاب في هذا التعقب؛ لأن أبا هند الحَجَّام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَخْتَلَفٌ في اسمه كما ذكر أهل العلم، واقتصار السُّهَيْلي على ذكر اسم عبد الله دون التنبيه على الخلاف، يوهم بعد الخلاف في اسمه، والله -تعالى- أعلم بالصواب.



(١) معرفة الصحابة له (٢/٨٠٦).

(٢) أسد الغابة (١/٦٣٥).

(٣) معرفة الصحابة له (٥/٢٨١٠).

(٤) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٤/١٧٧٢).

(٥) أسد الغابة (٥/٤٨٢).

(٦) الإصابة في تمييز الصحابة (٧/٣٦٣).



## ❖ [١٨/١٢]: تعقبه في اسم أبي واقد الليثي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

### ❖ النص المتعقب عليه:

قال الواقدي<sup>(١)</sup>: " حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزَّهْرِيِّ، عَنْ سِنَانِ بْنِ أَبِي سِنَانٍ الدَّيْلِيِّ عَنْ أَبِي وَاقِدٍ اللَّيْثِيِّ<sup>(٢)</sup>، وَهُوَ الْحَارِثُ بْنُ مَالِكٍ "

### ❖ نص التعقب:

قال الإمام مغلطاي<sup>(٣)</sup>: (وقول ابن [...] )<sup>(٤)</sup>: "واسم أبي واقد: الحارث بن مالك"، يخشد فيه قول أبي حاتم البُستي<sup>(٥)</sup>: "الصحيح اسمه الحارث بن عوف، قال: وقيل في اسمه: عوف بن الحارث"، وعند أبي عمر<sup>(٦)</sup>: عوف بن مالك).

### ❖ دراسة التعقب:

انتقد الإمام مغلطاي من قال إن اسم أبي واقد: الحارث بن مالك، وذلك بذكره ما قيل فيه من أسماء، بما يدل على أنه مختلف في اسمه، واسم أبيه، واستدل على ذلك بقول

(١) المغازي له (ص: ٨٩٠).

(٢) أبو واقد الليثي، من بني ليث بن بكر بن عبد مناة بن كنانة، اختلف في اسمه، كان قديم الإسلام فيما ذكر بعضهم، وقيل: إنما كان من مُسلمة الفتح، ويُعدُّ في أهل المدينة، وجاور بمكة سنةً، ومات بها، فدفن في مقبرة المهاجرين سنة ثمان وستين. ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٤/ ١٧٧٤)، الإصابة في تمييز الصحابة (٧/ ٣٧٠).

(٣) الزهر الباسم (٢/ ١٣٥١).

(٤) قال محقق الزهر الباسم: "كلمة غير مقروءة، وليس القول لابن هشام، ولا للسهيلي" (٢/ ١٣٥١)، وهو كما قال، ولعلَّ الصواب -والله أعلم- [ابن واقد]، وهو: محمد بن عمر الواقدي، لما ذكرته في النص المتعقب عليه، ولقول ابن سعد: "أبو واقد الليثي، واسمه في رواية مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ الحارث بن مالك". الطبقات الكبرى (٥/ ١٢٠).

(٥) الثقات له (٣/ ٧٢).

(٦) لم أقف عليه عنده.

طائفة من أهل العلم.

ولمناقشة هذا الأمر، لا بد من الرجوع إلى كتب التراجم والطبقات، وذلك على النحو التالي:

اختلف أهل العلم في اسم أبي واقد الليثي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفي اسم أبيه، على خمسة أقوال:

القول الأول: أن اسمه الحارث بن مالك، ذكره: ابن سعد<sup>(١)</sup>، والبغوي<sup>(٢)</sup>، وابن أبي حاتم<sup>(٣)</sup>، وابن قانع<sup>(٤)</sup>، وابن حبان<sup>(٥)</sup>، وأبو نعيم<sup>(٦)</sup>، وابن عبد البر<sup>(٧)</sup>، وابن الأثير<sup>(٨)</sup>، والمزي<sup>(٩)</sup>، والذهبي<sup>(١٠)</sup>، وابن حجر<sup>(١١)</sup>، وغيرهم.

القول الثاني: أن اسمه الحارث بن عوف، ذكره: ابن معين<sup>(١٢)</sup>، والبخاري<sup>(١٣)</sup>،

(١) الطبقات الكبرى (٥/ ١٢٠).

(٢) معجم الصحابة له (٢/ ٤٢).

(٣) الجرح والتعديل (٣/ ٨٨).

(٤) معجم الصحابة له (١/ ١٧٢).

(٥) الثقات له (٣/ ٧٢).

(٦) معرفة الصحابة له (٢/ ٧٥٧).

(٧) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (١/ ٢٩٦).

(٨) أسد الغابة (١/ ٦٢٨).

(٩) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٣٤/ ٣٨٦).

(١٠) المقتنى في سرد الكنى (٢/ ١٣٣).

(١١) الإصابة في تمييز الصحابة (٧/ ٣٧٠).

(١٢) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٣/ ٤٣).

(١٣) التاريخ الكبير (٢/ ٢٥٨).

ومسلم<sup>(١)</sup>، والبخاري<sup>(٢)</sup>، وابن أبي حاتم<sup>(٣)</sup>، وابن جبان، وصحح هذا القول<sup>(٤)</sup>، والدارقطني<sup>(٥)</sup>، وأبو عبد الله الحاكم<sup>(٦)</sup>، وأبو نعيم<sup>(٧)</sup>، وابن عبد البر، وصحح هذا القول<sup>(٨)</sup>، وابن الأثير، وصحح هذا القول<sup>(٩)</sup>، والمزي<sup>(١٠)</sup>، والذهبي<sup>(١١)</sup>، وابن حجر<sup>(١٢)</sup>، وغيرهم.

القول الثالث: أن اسمه عوف بن الحارث، ذكره: ابن معين<sup>(١٣)</sup>، والبخاري<sup>(١٤)</sup>، وابن أبي حاتم<sup>(١٥)</sup>، وابن جبان<sup>(١٦)</sup>، وابن عبد البر<sup>(١٧)</sup>، وابن الأثير<sup>(١٨)</sup>، والمزي<sup>(١٩)</sup>،

(١) الكنى والأسماء له (٢/ ٨٦٧).

(٢) معجم الصحابة له (٢/ ٤٢).

(٣) الجرح والتعديل (٣/ ٨٨).

(٤) الثقات له (٣/ ٧٢).

(٥) المؤلف والمختلف له (٤/ ٢٢٨٣).

(٦) تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم (ص: ٤٠).

(٧) معرفة الصحابة له (٢/ ٧٥٧).

(٨) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (١/ ٢٩٦).

(٩) أسد الغابة (١/ ٦٢٨).

(١٠) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٣٤/ ٣٨٦).

(١١) المقتنى في سرد الكنى (٢/ ١٣٣).

(١٢) الإصابة في تمييز الصحابة (٧/ ٣٧٠).

(١٣) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٣/ ١٠).

(١٤) معجم الصحابة له (٢/ ٤٢).

(١٥) الجرح والتعديل (٣/ ٨٨).

(١٦) الثقات له (٣/ ٧٢).

(١٧) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (١/ ٢٩٦).

(١٨) أسد الغابة (١/ ٦٢٨).

(١٩) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٣٤/ ٣٨٦).

والذهبي<sup>(١)</sup>، وابن حجر<sup>(٢)</sup>، وغيرهم.

القول الرابع: أن اسمه مالك بن عوف، ذكره المُقَدِّمي<sup>(٣)</sup>.

القول الخامس: أن اسمه عوف بن مالك، قال بذلك أبو نُعَيْم<sup>(٤)</sup>، وابن الأثير<sup>(٥)</sup>.

### ❦ الخلاصة:

بالنظر فيما تقدم يظهر -والله أعلم- أن مغلطاي قد أصاب في هذا التعقب، وذلك أن أبا واقد الليثي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مختلف في اسمه، واسم أبيه، ومن ذكر فيه اسماً واحداً فقد أوهم بعدم الاختلاف في اسمه، وقد ذكر بعض أهل العلم أن الصحيح في اسمه: الحارث بن عوف، والله -تعالى- أعلم بالصواب.

(١) المقتنى في سرد الكنى (٢/ ١٣٣).

(٢) الإصابة في تمييز الصحابة (٧/ ٣٧٠).

(٣) التاريخ وأسماء المحدثين وكناهم (ص: ٤٤).

(٤) معرفة الصحابة له (٢/ ٧٥٧).

(٥) أسد الغابة (١/ ٦٢٨).

## ❖ [١٩/١٣]: تعقبه في ضبط اسم عبد الحَجَر بن عبد المَدان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

### ❖ النص المتعقب عليه:

قال الإمام السُّهَيْلِيُّ<sup>(١)</sup>: "وأما حَجَر بكسر الحاء، ففي بني الديان: عبد الحَجَر بن عبد المَدان<sup>(٢)</sup>، وهم من بني الحارث ابن كعب بن مَذْحِج".

### ❖ نص التعقب:

قال الإمام مُغَلَطَاي<sup>(٣)</sup>: (وفي تقييد السُّهَيْلِيِّ عبد الحَجَر بن عبد المَدان من بني الحارث بن كعب بن مَذْحِج، بكسر الحاء، فغير جيد؛ لأن الكَلْبِي<sup>(٤)</sup>، والطَبْرِي<sup>(٥)</sup>، فيما حكاه الدارقطني<sup>(٦)</sup>، وتبعهما ابن مَأْكُولَا<sup>(٧)</sup>، قالوا: هو بفتح الحاء والجيم).

(١) الروض الأنف (٢/ ٢١٠).

(٢) هو: عَبْدُ الْحَجَرِ بْنِ عَبْدِ الْمَدَانِ، وفد على النَّبِيِّ ﷺ، وله صحبة، وغير النَّبِيِّ ﷺ اسمه إلى عبد الله، وقام في قومه بعد النَّبِيِّ ﷺ، فنهاهم عن الردة، ويقال: إنه عاش إلى خلافة عليٍّ، فقتله بُسْر بن أَبِي أَرْطَاة لما غزا اليمن من قبل معاوية. ينظر: أسد الغابة (٣/ ٤١٧)، الإصابة في تمييز الصحابة (٤/ ١٣٧).

(٣) الزهر الباسم (١/ ٤٦١).

(٤) لم أقف على قوله في المطبوع من كتبه.

(٥) لم أقف على قوله في المطبوع من كتبه.

(٦) المؤلف والمختلف له (٢/ ٦٦٠)، والدَّارِقُطْنِيُّ هو: علي بن عمر بن أحمد بن مهدي، أبو الحسن البغدادي، الدَّارِقُطْنِيُّ، من أهل محلة دار القطن ببغداد، الحافظ، علم الجهابذة، صنَّف التصانيف، منها كتاب (السنن)، وتوفي سنة خمس وثمانين وثلاثمائة. تاريخ بغداد (١٣/ ٤٨٧)، سير أعلام النبلاء (١٦/ ٤٤٩).

(٧) الإكمال في رفع الارتباب (٢/ ٣٨٧)، وابن مَأْكُولَا هو: علي بن هبة الله بن جعفر، أبو نصر، المعروف بابن مَأْكُولَا، صنَّف كتاب (المختلف والمؤتلف)، وكتاب (مستمر الأوهام)، وقُتِل في سنة خمس وسبعين وأربعمائة، وقيل غير ذلك. ينظر: إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب (٥/ ١٩٨٦)، سير أعلام النبلاء (١٨/ ٥٦٩).

### ٢٠٢٤/١٧/٢٨ Ali Fattani

### دراسة التعقب:

ذهب الإمام السَّهْلِي في ضبط عبد الحجر إلى كسر الحاء، فتعقبه الإمام مغلطاي؛ لاقتصاره على هذا الضبط، وإغفاله قول من ضبطه بفتح الحاء والجيم؛ كالكلبي، والطبري، وابن مأكولا.

ولمناقشة هذا الأمر، لا بد من الرجوع إلى كتب التراجم والطبقات، وذلك على النحو التالي:

اختلف أهل العلم في ضبط اسم عبد الحجر على قولين:

القول الأول: حَجْر، بكسر الحاء، وتسكين الجيم.

القول الثاني: حَجَر، بفتح الحاء والجيم.

قال الدارقطني<sup>(١)</sup>: "وأما حجر بكسر الحاء، فهو عبد الحجر بن عبد المدان... وأما حَجَر بفتحين، فأوس بن حَجَر الشاعر، جَاهِلِيٌّ".

وقال ابن مأكولا<sup>(٢)</sup>: "وأما حجر بكسر الحاء، فهو عبد الحجر بن عبد المدان... وقال ابن الكلبي، والطبري، وغيرهما: عبد الحجر بفتحين،... وأما حجر بفتح الحاء والجيم، فهو عمرو ابن أم مكتوم...".

وقال ابن الأثير<sup>(٣)</sup>: "الحجر، قيل: بكسر الحاء، وتسكين الجيم، وقيل: بفتحهما، قاله الأمير أبو نصر بن مأكولا".

وقال ابن ناصر الدين<sup>(٤)</sup>: "وحجر بالكسر: عبد الحجر بن عبد المدان، سمَّاه النبي

ﷺ عبد الله، وقيل فيه: عبد الحجر بفتحين".

(١) المؤلف والمختلف له (٢/ ٦٦٠).

(٢) الإكمال في رفع الارتباب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب (٢/ ٣٨٧).

(٣) أسد الغابة (٣/ ٤١٧).

(٤) توضيح المشتبه (٣/ ١٣٠).

وقال ابن حجر<sup>(١)</sup>: "وبالكسر: عَبْدُ الْحَجَرِ بن عبد المدان، سَمَاءُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عبد الله، وقيل في عبد الْحَجَرِ: بفتحتين".

### ❦ الخلاصة:

بالنظر فيما تقدم يظهر - والله أعلم - أن مغلطاي قد أصاب في هذا التعقب، وذلك؛ لأنه ورد عن أهل العلم في ضبط عبد الحجر قولان، ولم يرجح أحدٌ منهم قولاً على الآخر؛ فالأولى ذكرهما دون الاختصار على أحدهما، إلا أنه يفهم من صنيع الدارقطني وابن ماكولا، أن الصواب ضبطه بكسر الحاء، وهو ما جعل السهيلي يقيده بهذا الضبط، والله - تعالى - أعلم بالصواب.



(١) تبصير المنتبه بتحرير المشتبه (١/ ٤١٥).

## ❖ [٢٠/١٤]: تعقبه في كنية عقبة بن الحارث رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

### ❖ النص المتعقب عليه:

قال الإمام الشَّهْلِي (١): "عقبة بن الحارث (٢) يكنى أبا سِرْوَةَ (٣)، ويقال: إن أبا سِرْوَةَ وعقبة أخوان أسلمًا جميعًا".

### ❖ نص التعقب:

قال الإمام مُغَلَطَاي (٤): (وقوله: "عقبة بن الحارث يكنى أبا سِرْوَةَ، ويقال: إن أبا سِرْوَةَ وعقبة أخوان"، فينظر، من حيث إن تقديمه القول المرجوح على القول الراجح الذي ذكره الواقدي (٥)، فيمن بعده من التفرقة بينهما، حتى قال أبو أحمد العسكري (٦): "من قال إن أبا سِرْوَةَ هو عقبة، فقد أخطأ").

### ❖ دراسة التعقب:

اعترض مُغَلَطَاي على ما ذكره الشَّهْلِي من تقديم القول المرجوح على الراجح في أبي سِرْوَةَ، وذلك بيانه أن الراجح من القول أن أبا سِرْوَةَ هو أخ لعقبة بن الحارث، وليست كنيته، مستدلاً على ذلك بقول طائفة من أهل العلم.

(١) الروض الأنف (٦/١٦٨).

(٢) هو: عقبة بن الحارث بن عامر بن نوفل بن عبد مناف بن قصي القرشي، النوفلي، يكنى أبا سِرْوَةَ، له صحبة، من مسلمة الفتح. ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٣/١٠٧٢)، الإصابة في تمييز الصحابة (٤/٤٢٧).

(٣) سِرْوَةَ: بكسر أوله، وسكون الراء، وفتح الواو بعدها مهملة. تقييد المهمل وتمييز المشكل (٢/٣٠٢).

(٤) الزهر الباسم (٢/١١١٨).

(٥) المغازي له (١/٣٦١).

(٦) لم أقف على قوله في كتابه، ونقل قوله ابن حجر. ينظر: تهذيب التهذيب (٧/٢٣٩).



ولمناقشة هذا الأمر، لا بد من الرجوع لكتب التراجم والطبقات، وذلك على النحو التالي:

أولاً: أن عقبة بن الحارث يكنى بأبي سُرُوعة:

ذكر ذلك: البخاري<sup>(١)</sup>، ومسلم<sup>(٢)</sup>، وابن أبي خيثمة<sup>(٣)</sup>، والمُقَدِّمي<sup>(٤)</sup>، والدولابي<sup>(٥)</sup>، والبغوي<sup>(٦)</sup>، وابن أبي حاتم<sup>(٧)</sup>، وابن حبان<sup>(٨)</sup>، وأبو الفتح الأزدي<sup>(٩)</sup>، وأبو أحمد الحاكم<sup>(١٠)</sup>، وابن منده<sup>(١١)</sup>، وابن عبد البر<sup>(١٢)</sup>، وقال: "وهو قول أهل الحديث"، وابن الأثير<sup>(١٣)</sup>، والنووي<sup>(١٤)</sup>، والمِزِّي<sup>(١٥)</sup>، والذهبي<sup>(١٦)</sup>، وابن حجر<sup>(١٧)</sup>، وغيرهم.

(١) التاريخ الأوسط (١/١١٦).

(٢) الكنى والأسماء له (١/٤١٤).

(٣) التاريخ الكبير=تاريخ ابن أبي خيثمة-السفر الثالث (١/١٨٢).

(٤) التاريخ وأسماء المحدثين وكناهم (ص: ٣٦).

(٥) الكنى والأسماء (١/٢١٦).

(٦) معجم الصحابة له (٢/٢٦٧).

(٧) الجرح والتعديل (٦/٣٠٩).

(٨) الثقات له (٣/٢٧٩).

(٩) أسماء من يُعرف بكنيته (ص: ٣٢).

(١٠) الأسامي والكنى له (٥/١٣٦).

(١١) فتح الباب في الكنى والألقاب (ص: ٤١٣).

(١٢) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٣/١٠٧٢)، الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى (١/٣٢٤).

(١٣) أسد الغابة (٤/٤٨).

(١٤) تهذيب الأسماء واللغات (١/٣٣٦).

(١٥) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٠/١٩٢).

(١٦) المقتنى في سرد الكنى (١/٢٥٩)، تهذيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٦/٣٨٣).

(١٧) الإصابة في تمييز الصحابة (٤/٤٢٧).

ثانياً: أن أبا سُرُوعَة أخ لعقبة بن الحارث:

ذكر ذلك ابن عبد البر<sup>(١)</sup> عن أهل النسب، فقال: "وأما أهل النسب، فإنهم يقولون: إن عقبة هذا هو أخو أبي سُرُوعَة، وإنما أسلما جميعاً يوم الفتح".

### الخلاصة:

بالنظر فيما تقدم يظهر -والله أعلم- أن مغلطاي قد جانب الصواب في هذا التعقب، وذلك لما يلي:

١. أن كل من ترجم لعقبة بن الحارث، ذكر أنه يكنى بأبي سُرُوعَة.
٢. أن قول العسكري رده ابن حجر، فقال<sup>(٢)</sup>: "وقال العسكري: من قال إن أبا سُرُوعَة هو عقبة هذا، فقد أخطأ، كذا قال، وقد أطبق أهل الحديث على أنه هو، وقولهم أولى إن شاء الله تعالى"، والله -تعالى- أعلم بالصواب.

(١) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٤/١٦٦٧).

(٢) تهذيب التهذيب (٧/٢٣٩).

## ❁ [٢١/١٥]: تعقبه في نسب ولاء إسماعيل بن أبي حكيم:

### ❁ النص المتعقب عليه:

قال الإمام ابن إسحاق<sup>(١)</sup>: "حدثني إسماعيل بن أبي حكيم<sup>(٢)</sup> مولى الزبير، أنه حَدَّثَ عن خديجة بنت خويلد، أنها قالت لرسول الله ﷺ فيما تثبته به، فيما أكرمه الله به من نبوته: يا ابن عم... الحديث<sup>(٣)</sup>".

### ❁ نص التعقب:

قال الإمام مغلطاي<sup>(٤)</sup>: (وقول ابن إسحاق: "وحدثني إسماعيل بن أبي حكيم مولى آل الزبير، حدث عن خديجة أنها قالت: أي ابن عم... إلخ"، يردّه ما ذكره ابن سعد<sup>(٥)</sup>: إسماعيل مولى لبني عدي بن نوفل، ومن لا يعرف ولاءهم نسبهم إلى ولاء آل الزبير بن العوام).

### ❁ دراسة التعقب:

اعترض مغلطاي على ما ذكره ابن إسحاق في نسبته ولاء إسماعيل بن أبي حكيم إلى آل الزبير بن العوام، وذلك ببيانه أن ولاءه يُنسب إلى بني عدي بن نوفل. ولمناقشة هذا الأمر، لا بد من الرجوع إلى كتب التراجم والطبقات، وذلك على النحو التالي:

- (١) سيرة ابن إسحاق=السير والمغازي (ص: ١٣٣). وينظر: سيرة ابن هشام (١/ ٢٣٨).
- (٢) إسماعيل بن أبي حكيم القرشي، مولا هم المدني، ثقة، من السادسة، مات سنة ثلاثين ومائة [م د س ق]. تقريب التهذيب (ص: ١٠٧).
- (٣) والحديث أخرجه البيهقي في دلائل النبوة، باب مبتدأ البعث والتنزيل (٢/ ١٥١)، وقال ابن حجر: "ووقع عند ابن إسحاق عن إسماعيل بن أبي حكيم مرسلاً". فتح الباري (٨/ ٧٢٠).
- (٤) الزهر الباسم (١/ ٥٣٢).
- (٥) الطبقات الكبرى (٧/ ٥٠٦).

اختلف أهل العلم في نسبة ولاء إسماعيل بن أبي حكيم، على أقوال:

القول الأول: أنه مولى للزبير بن العوام، ذكر ذلك: خليفة بن خياط<sup>(١)</sup>،  
والبخاري<sup>(٢)</sup>، وابن حبان<sup>(٣)</sup>، وابن عساكر<sup>(٤)</sup>، والمزي<sup>(٥)</sup>.

القول الثاني: أنه مولى بني عدي بن نوفل بن أسد بن عبد العزى بن قصي، قال  
بذلك ابن سعد<sup>(٦)</sup>.

القول الثالث: أنه مولى عثمان بن عفان، ذكر ذلك: البخاري<sup>(٧)</sup>، وابن أبي حاتم<sup>(٨)</sup>،  
وابن حبان<sup>(٩)</sup>، وابن عساكر<sup>(١٠)</sup>، والمزي<sup>(١١)</sup>.

القول الرابع: أنه مولى لأم خالد بنت خالد، زوجة الزبير بن العوام، ذكره ابن أبي  
خيثمة<sup>(١٢)</sup>، والمزي<sup>(١٣)</sup>.

(١) الطبقات له (ص: ٤٥٢).

(٢) التاريخ الكبير (١/ ٣٥٠).

(٣) الثقات له (٦/ ٣٦).

(٤) تاريخ دمشق له (٨/ ٣٨٣).

(٥) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٣/ ٦٤).

(٦) الطبقات الكبرى (٧/ ٥٠٦).

(٧) التاريخ الكبير (١/ ٣٥٠).

(٨) الجرح والتعديل (٢/ ١٦٤).

(٩) الثقات له (٦/ ٣٦).

(١٠) تاريخ دمشق له (٨/ ٣٨٣).

(١١) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٣/ ٦٤).

(١٢) التاريخ الكبير=تاريخ ابن أبي خيثمة-السفر الثالث (٢/ ٢٣٥).

(١٣) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٣/ ٦٤).

## C الخلاصة:

بالنظر فيما تقدم يظهر - والله أعلم - أنه لا يمكن الجزم بصحة تعقب مغلطاي على ابن إسحاق، وذلك؛ لأن أهل العلم قد اختلفوا في نسب ولأء إسماعيل بن أبي حكيم، وكلاً من ابن إسحاق ومغلطاي قد اقتصر على ذكر قول واحد، دون التنبيه على بقية الأقوال، ولم يرجح أحد من أهل العلم قولاً على قول، والله - تعالى - أعلم بالصواب.

## ❁ [ ٢٢/١٦ ] : تعقبه في نسب ولاء أبي طيبة الحجام رضي الله عنه :

❁ النص المتعقب عليه:

قال الإمام الشَّهَلِي<sup>(١)</sup>: "وأما أبو طَيْبَةَ الْحَجَّام<sup>(٢)</sup>، فهو مولى بني حارثة".

❁ نص التعقب:

قال الإمام مُغَلَطَاي<sup>(٣)</sup>: (وقوله: "وهو مولى لبني حارثة"، يرده قول موسى بن عقبة<sup>(٤)</sup>: هو مولى بني بياضة، وعند العسكري<sup>(٥)</sup>: وفي حديث جابر بن عبد الله: حجه عليه السلام أبو طيبة مولى بني بياضة، وقاله أيضاً غير واحد).

❁ دراسة التعقب:

اعترض مُغَلَطَاي على ما ذكره الشَّهَلِي في نسبه ولاء أبي طيبة الحجام إلى بني حارثة، وذلك بيانه أنه مولى لبني بياضة، مستدلاً على ذلك بقول طائفة من أهل العلم. ولمناقشة هذا الأمر، لا بد من الرجوع إلى كتب التراجم والطبقات، وذلك على النحو التالي:

اختلف أهل العلم في نسبة ولاء أبي طيبة الحجام، على قولين:

القول الأول: أنه مولى بني حارثة، أو مولى مُحَيَّصَة بن مسعود من بني حارثة<sup>(٦)</sup>،

(١) الروض الأثف (٥/ ١٦٥).

(٢) ترجمت له في التعقب رقم (١٤).

(٣) الزهر الباسم (٢/ ٩٤٣).

(٤) لم أقف على قوله، وموسى بن عقبة هو: موسى بن عقبة بن أبي عيَّاش -بتحتانية ومعجمة- الأسدي، مولى آل الزبير، ثقة، فقيه، إمام في المغازي، مات سنة إحدى وأربعين ومائة، وقيل بعد ذلك [ع]. تقريب التهذيب (ص: ٥٥٢).

(٥) لم أقف عليه، والحديث أورده ابن كثير عن الزهري عن جابر رضي الله عنه. البداية والنهاية (٦/ ٣٣٠).

(٦) هو: مُحَيَّصَة بن مسعود بن كعب بن عامر بن عدي بن مجدعة بن حارثة بن الحارث الأنصاري،

ذكر ذلك: أبو نعيم<sup>(١)</sup>، وابن عبد البر<sup>(٢)</sup>، وابن الأثير<sup>(٣)</sup>، والذهبي<sup>(٤)</sup>، وابن حجر<sup>(٥)</sup>.  
القول الثاني: أنه مولى بني بياضة، ذكر ذلك: الدولابي<sup>(٦)</sup>، النووي<sup>(٧)</sup>، وابن حجر<sup>(٨)</sup>.

### وبالرجوع إلى متون الأحاديث:

فلقد جاء في حديث مُحَيَّصَة بن مسعود الأنصاري الحارثي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ أَبَا طَيْبِهِ غلام له، وهو عند أحمد<sup>(٩)</sup>، والطحاوي<sup>(١٠)</sup>، والطبراني<sup>(١١)</sup>، والبيهقي<sup>(١٢)</sup>.

= الأوسي، ثم الحارثي، يكنى أبا سعد، وشهد أحدًا، والخندق، وما بعدهما من المشاهد كلها. ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٤/ ١٤٦٣)، أسد الغابة (٥/ ١١٤).

(١) معرفة الصحابة له (٥/ ٢٦٧٧).

(٢) الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى (١/ ١٩٨)، الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٤/ ١٧٠٠).

(٣) أسد الغابة (٦/ ١٨٠).

(٤) تجريد أسماء الصحابة (٢/ ١٨١).

(٥) الإصابة في تمييز الصحابة (٧/ ١٩٥).

(٦) الكنى والأسماء له (١/ ١١٨).

(٧) تهذيب الأسماء واللغات (٢/ ٢٤٦).

(٨) الإصابة في تمييز الصحابة (٧/ ١٩٥).

(٩) في مسنده (٣٩/ ٩٥ ح ٢٣٦٨٩)، وقال محققو المسند: "حديث صحيح، وهذا إسناد ضعيف؛ لجهالة أبي عفير الأنصاري، وهو محمد بن سهل بن أبي حثمة، وباقي رجال الإسناد ثقات، رجال الشيخين غير صحابه مُحَيَّصَة؛ فقد خرج له أصحاب السنن الأربعة".

(١٠) في كتاب شرح معاني الآثار، كتاب الإجازات، باب الجعل على الحجامة (٤/ ١٣١ ح ٦٠٤٧).

(١١) في المعجم الكبير (٢٠/ ٣١٢ ح ٧٤٢).

(١٢) في السنن الكبرى، كتاب الضحايا، باب التنزيه عن كسب الحجام (٩/ ٥٦٦ ح ١٩٥٠٨).

وأما حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الذي استدل به مُغلطاي من عند العسكري على أن أبا طيبة مولى بني بياضة، فقد قال ابن حجر<sup>(١)</sup>: "وأما ما وقع في حديث جابر أنه مولى بني بياضة، فهو وهم؛ فإن مولى بني بياضة آخر، يقال له: أبو هند".

### ٢ الخلاصة:

بالنظر فيما تقدم يظهر -والله أعلم- أن مُغلطاي قد جانب الصواب في هذا التعقب، وذلك؛ لما يلي:

١. أن أكثر أهل العلم على أن أبا طيبة الحَجَّام مولى لبني حارثة.
٢. أنه جاء في الحديث التصريح بأن أبا طيبة الحَجَّام مولى للصحابي مُحيصة بن مسعود الأنصاري، الحارثي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
٣. ذكر ابن حجر أن ما وقع في حديث جابر من أن أبا طيبة مولى بني بياضة، هو وهم، وأن الذي من بني بياضة، هو أبو هند الحَجَّام، والله -تعالى- أعلم بالصواب.

(١) فتح الباري (٤/٤٥٩).



## ❖ [ ٢٣/١٧ ] : تعقبه في نسب عمرو بن مرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ :

### ❖ النص المتعقب عليه:

قال الإمام ابن هشام<sup>(١)</sup>: "عمرو بن مرة الجهني"<sup>(٢)</sup>، وجهينة بن زيد بن ليث بن سود بن أسلم بن الحاف ابن قضاة".

### ❖ نص التعقب:

قال الإمام مغلطاي<sup>(٣)</sup>: (وأما قوله: (وعمر بن مرة جهني)؛ فقد أبى ذلك البخاري<sup>(٤)</sup>، وأبو حاتم البستي<sup>(٥)</sup>، وأبو عيسى الترمذي في تاريخه<sup>(٦)</sup>، والعسكري<sup>(٧)</sup>، وعبد الدائم القيرواني<sup>(٨)</sup>، وذكروا: أنه من الأزدي بن الغوث).

(١) سيرة ابن هشام (١/ ١١).

(٢) هو: عمرو بن مرة بن عبس بن مالك الجهني، ويقال: الأسدي، ويقال: الأزدي، يكنى أبا طلحة، وأبا مريم، كان إسلامه قديماً، وشهد مع رسول الله ﷺ أكثر المشاهد، ومات في خلافة معاوية، وقيل: مات في خلافة عبد الملك بن مروان. ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٣/ ١٢٠٠)، الإصابة في تمييز الصحابة (٤/ ٥٦٣).

(٣) الزهر الباسم (١/ ١١٦).

(٤) التاريخ الكبير (٦/ ٣٠٨).

(٥) الثقات له (٣/ ٢٧٤).

(٦) تسمية أصحاب رسول الله ﷺ (ص: ٧٤).

(٧) لم أقف عليه.

(٨) لم أقف عليه، وعبد الدائم القيرواني هو: عبد الدائم بن مرزوق بن جبير اللغوي، الأندلسي المنزل، القيرواني الأصل، يكنى أبا القاسم، روى كثيراً من كتب الأدب واللغة، ورحل إلى المشرق، ودخل العراق، وأخذ عن علمائها، ولقي أبا العلاء المعري، وأخذ عنه شيئاً من الأدب، وروى عنه شيئاً من شعره. إنباه الرواة على أنباه النحاة (٢/ ١٥٨).

## C دراسة التعقب:

اعترض مغلطاي على ما ذكره ابن هشام من نسبة الصحابي عمرو بن مرة إلى الجهني، وذلك ببيانه أن نسبه إلى الأزدي.

ولمناقشة هذا الأمر، لا بد من الرجوع إلى كتب التراجم والطبقات، وذلك على النحو التالي:

اختلف أهل العلم في نسب عمرو بن مرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن نسبه الجهني، ذكر ذلك: ابن سعد<sup>(١)</sup>، وخليفة بن خياط<sup>(٢)</sup>، والبخاري<sup>(٣)</sup>، ومسلم<sup>(٤)</sup>، وابن أبي خيثمة<sup>(٥)</sup>، وابن أبي حاتم<sup>(٦)</sup>، وابن قانع<sup>(٧)</sup>، وابن حبان<sup>(٨)</sup>، وأبو نعيم<sup>(٩)</sup>، وابن عبد البر<sup>(١٠)</sup>، وقال: "وهو الأكثر، والأصح إن شاء الله"، وابن عساكر<sup>(١١)</sup>، وابن الأثير<sup>(١٢)</sup>، وقال: "وهو الأكثر"، والمزني<sup>(١٣)</sup>، والذهبي<sup>(١٤)</sup>، وابن

(١) الطبقات الكبرى (٥/ ٢٦٤).

(٢) الطبقات له (ص: ٢٠١).

(٣) التاريخ الكبير (٦/ ٣٠٨).

(٤) الكنى والأسماء له (٢/ ٧٦٩).

(٥) التاريخ الكبير = تاريخ ابن أبي خيثمة - السفر الثاني (١/ ٢٨٢).

(٦) الجرح والتعديل (٦/ ٢٥٧).

(٧) معجم الصحابة له (٢/ ١٩٧).

(٨) الثقات له (٣/ ٢٧٤).

(٩) معرفة الصحابة له (٤/ ٢٠١٠).

(١٠) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٣/ ١٢٠٠).

(١١) تاريخ دمشق له (٤٦/ ٣٣٧).

(١٢) أسد الغابة (٤/ ٢٥٧).

(١٣) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٢/ ٢٣٧).

حجر<sup>(٢)</sup>.

القول الثاني: أن نسبه الأزدي، ذكر ذلك: البخاري<sup>(٣)</sup>، وابن حبان<sup>(٤)</sup>، وابن عبد البر<sup>(٥)</sup>، وابن عساكر<sup>(٦)</sup>، وابن الأثير<sup>(٧)</sup>، والمزي<sup>(٨)</sup>.

القول الثالث: أن نسبه الأسدي، ذكر ذلك: البخاري<sup>(٩)</sup>، وأبو نعيم<sup>(١٠)</sup>، وابن عبد البر<sup>(١١)</sup>، وابن عساكر<sup>(١٢)</sup>، وابن الأثير<sup>(١٣)</sup>.

١٦ (١) تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٧/٢٠٧)، الكاشف (٢/٨٨).

(٢) الإصابة في تمييز الصحابة (٤/٥٦٣).

(٣) التاريخ الكبير (٦/٣٠٨).

(٤) الثقات له (٣/٢٧٤).

(٥) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٣/١٢٠٠).

(٦) تاريخ دمشق له (٤٦/٣٣٧).

(٧) أسد الغابة (٤/٢٥٧).

(٨) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٢/٢٣٧).

(٩) التاريخ الكبير (٦/٣٠٨).

(١٠) معرفة الصحابة له (٤/٢٠١٠).

(١١) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٣/١٢٠٠).

(١٢) تاريخ دمشق له (٤٦/٣٣٧).

(١٣) أسد الغابة (٤/٢٥٧).

## C الخلاصة:

بناءً على ما تقدم يتضح -والله أعلم- أن مغلطاي قد جانب الصواب في تعقبه على ابن هشام، وذلك لما يلي:

١. أن من استدل بقولهم -ممن وقفت عليه- في رد نسبة عمرو بن مرة إلى الجهني، لم يعترضوا على نسبته إلى الجهني، بل هم أنفسهم نسبوه إلى جهينة أولاً، ثم ذكروا في نسبه أقوالاً أخرى.

٢. أن أكثر أهل العلم على نسبته إلى الجهني، وبعضهم رجّحه على بقية الأقوال؛ كابن عبد البر، وابن الأثير.

٣. أن هناك صحابياً آخر يكنى بأبي مريم، غير عمرو بن مرة، وهو أزدي، ذكره ابن حجر<sup>(١)</sup>، والله -تعالى- أعلم بالصواب.



(١) الإصابة في تمييز الصحابة (٤/٥٦٣).

## ❁ [ ٢٤/١٨ ] : تعقبه في طبقة أنس بن رافع، أبي الحيسر:

### ❁ النص المتعقب عليه:

قال الإمام أبو نُعَيْم<sup>(١)</sup>: "أنس بن رافع أبو الحيسر قدم على النبي ﷺ بمكة في فتية من بني عبد الأشهل. حدثنا محمد بن أحمد، ثنا محمد بن عثمان، ثنا منجاب، ثنا إبراهيم بن يوسف، ثنا زياد بن عبد الله، ثنا محمد بن إسحاق، عن<sup>(٢)</sup> عبد الرحمن بن عمرو بن سعد بن معاذ، عن محمود بن لبيد، قال: "قدم أبو الحيسر أنس بن رافع مكة، ومعه فتية من بني عبد الأشهل، فيهم إياس بن معاذ، يلتمسون الحلف من قريش على قومهم... الحديث"<sup>(٣)</sup>.

### ❁ نص التعقب:

قال الإمام مغلطاي<sup>(٤)</sup>: (وذكره أبو نُعَيْم في جملة الصحابة، ولم يذكر دليلاً<sup>(٥)</sup> غير قدومه يلتمس الحلف من قريش، وأن النبي ﷺ أتاهم، فدعاهم إلى الإسلام، ولم يذكر له إسلاماً، فينظر، كيف يتجه قوله، وقول من وافقه على ذلك).

(١) معرفة الصحابة له (٢٤٤ / ١).

(٢) في هذا الاسناد سقط اسم الحصين، ولما ساق أبو نُعَيْم الحديث في ترجمة إياس بن معاذ الأشهلي، قال: "أراه عن حصين". معرفة الصحابة له (٢٩٣ / ١).

(٣) أخرجه أحمد في مسنده (٣٩ / ٣٠ / ح ٢٣٦١٩)، والطبراني في المعجم الكبير (١ / ٢٧٦ / ح ٨٠٥)، كلاهما من طريق ابن إسحاق، عن الحصين بن عبد الرحمن بن عمرو بن سعد بن معاذ، أخي بني عبد الأشهل، عن محمود بن لبيد، وقال الهيثمي: "رواه أحمد، والطبراني، رجاله ثقات". مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٥ / ٤٥٨)، وقال محققو المسند: "إسناده حسن، محمد بن إسحاق وشيخه الحصين، حسنًا الحديث".

(٤) الزهر الباسم (٢ / ٧٤٤).

(٥) وتُعرف الصحبة: بالتواتر، وتارةً بالاستفاضة القاصرة عن التواتر، وتارةً بأن يروى عن آحاد الصحابة أنه صحابي، وتارةً بقوله وإخباره عن نفسه بعد ثبوت عدالته بأنه صحابي. معرفة أنواع علوم الحديث (ص: ٣٩٧).

## C دراسة التعقب:

اعترض مغلطاي على ذكر أبي نعيم لأنس بن رافع في جملة الصحابة، وذلك؛ لأن ما استدل به لا يثبت صحبته.

ولمناقشة هذا الأمر، لا بد من الرجوع إلى كتب التراجم والطبقات، وذلك على النحو التالي:

اختلف أهل العلم في طبقة أنس بن رافع، على قولين:

القول الأول: أنه صحابي، ذكر ذلك: ابن منده<sup>(١)</sup>، وأبو نعيم<sup>(٢)</sup>، وابن الأثير<sup>(٣)</sup>، والذهبي<sup>(٤)</sup>.

القول الثاني: لم تثبت صحبته، ذكر ذلك مغلطاي<sup>(٥)</sup>، وابن حجر<sup>(٦)</sup>.

قال مغلطاي: "إن الاصطلاح إذا قيل في رجل: قدم على سيدنا رسول الله ﷺ، إنما يكون قدم مسلماً، وقد ذكر ابن إسحاق أن أبا الحيسر إنما قدم مكة - شرفها الله تعالى -؛ ليطلب الحلف من قريش، فجاءه النبي ﷺ، فعرض عليه الإسلام، ولم يذكر له إسلاماً". وقال ابن حجر: "وقوله: قدم على النبي ﷺ، فيه نظر، وإنما قدم أبو الحيسر في فتية من بني عبد الأشهل على قريش، يلتمسون منهم الحلف على الخرج، فأتاهم النبي ﷺ يدعوهم إلى الإسلام، فلم يسلموا إذ ذاك، وانصرفوا، فكانت بينهم وقعة بُعثت المشهورة".

(١) نقله عنه ابن الأثير، وابن حجر. ينظر: أسد الغابة (١/ ٢٨٩)، الإصابة في تمييز الصحابة (١/ ٣٩٠).

(٢) معرفة الصحابة له (١/ ٢٤٤).

(٣) أسد الغابة (١/ ٢٨٩).

(٤) تجريد أسماء الصحابة (١/ ٣٠).

(٥) الإنابة إلى معرفة المختلف فيهم من الصحابة (١/ ٩٣).

(٦) الإصابة في تمييز الصحابة (١/ ٣٩٠).

## C الخلاصة:

بالنظر فيما تقدم يظهر -والله أعلم- أن مغلطاي قد أصاب في هذا التعقب، وذلك؛ لأن من أثبت الصحبة لأنس بن رافع، استدل برواية ابن إسحاق في قدوم أنس بن رافع إلى مكة، وهو نفس الدليل الذي استند عليه من نفاها عنه؛ لأن الرواية ليس فيها ما يدل على أنه أسلم، والله -تعالى- أعلم بالصواب.

## ❁ [٢٥/١٩]: تعقبه في زمن ولادة مسروق:

### ❁ النص المتعقب عليه:

قال الإمام الشَّهْلِي (١): "وروى البخاري (٢) حديثاً عن مَسْرُوق (٣)، وقال فيه: «سألت أم رُومان (٤) -وهي أم عائشة- عما قيل فيها»، ومَسْرُوق وُلِدَ بعد رسول الله ﷺ بلا خلاف".

### ❁ نص التعقب:

قال الإمام مغلطاي (٥): (وقوله: "ومَسْرُوق وُلِدَ بعد سيدنا رسول الله ﷺ بلا خلاف"، فيه نظر، من حيث إن جماعة من الأئمة قالوا: صلى مَسْرُوق خلف أبي بكر الصديق، منهم علي بن المديني (٦)، وقال ابن حبان (٧): "رأى أبا بكر"، فمن يصلي خلف النبي ﷺ، أو يراه، كيف يكون مولده بعد سيدنا رسول الله ﷺ؟ وقال غيرهم: أدرك الجاهلية، ذكره أبو موسى لما ذكره في جملة الصحابة (٨).

(١) الروض الأثف (٦/٤١٩).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله -تعالى-: ﴿لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ آيَاتٍ لِّلَّذِينَ يَلْمِزُونَ﴾ [يوسف: ٧] (٤/١٥٠ ح ٣٣٨٨).

(٣) هو: مَسْرُوقُ بن الأجدع بن مالك الهمداني، الوادعي، أبو عائشة الكوفي، ثقة، فقيه، عابد، مخضرم، من الثانية، مات سنة اثنتين، ويقال: سنة ثلاث وستين [ع]. تقريب التهذيب (ص: ٥٢٨).

(٤) هي: أم رومان -يقال بفتح الراء، وضمها- بنت عامر بن عويمر بن عبد شمس، امرأة أبي بكر الصديق، ووالدة عبد الرحمن، وعائشة، واختلف في اسمها، فقيل: زينب، وقيل: دعد. الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٤/١٩٣٥)، الإصابة في تمييز الصحابة (٨/٣٩١).

(٥) الزهر الباسم (٢/١٢٣٠).

(٦) العلل له (ص: ٦١).

(٧) الثقات له (٥/٤٥٦).

(٨) لم أفق عليه، ونقل قوله ابن الأثير. ينظر: أسد الغابة (٥/١٥٠).



### ٢٠٢٤/١٧/٢٨ دراسة التعقب:

اعترض مغلطاي على ما ذكره الشَّهيلي من أن ولادة مَسْرُوق كانت بعد وفاة النبي ﷺ بلا خلاف، وذلك بذكره أقوال طائفة من أهل العلم تدل على الخلاف.

ولبيان وجه الصواب في هذا الأمر، لا بد من الرجوع إلى كتب التراجم؛ للوقوف على أقوال أهل العلم في ولادة مَسْرُوق، وذلك على النحو التالي:

لم أقف - في حدود بحثي - على مَنْ صرَّح من أهل العلم بتاريخ ولادة مَسْرُوق، إلا ما ذكره ابن حجر<sup>(١)</sup>:

"مولده سنة إحدى من الهجرة".

ولكن هناك بعض الأقوال لأهل العلم التي يُستدل بها على أنه وُلِدَ في زمن النبي ﷺ، وهي كما يلي:

أولاً: رؤيته لأبي بكر الصديق، وقال بذلك البخاري<sup>(٢)</sup>، وابن حبان<sup>(٣)</sup>، والخطيب البغدادي<sup>(٤)</sup>.

ثانياً: صلاته خلف أبي بكر الصديق، قال بذلك عليّ المديني<sup>(٥)</sup>: "وما أقدم على مَسْرُوق أحداً بشيء من أصحاب عبد الله، وصلى خلف أبي بكر، ولقي عمر، وعلياً، ولم يرو عنهم شيئاً".

(١) الإصابة في تمييز الصحابة (٨/ ٣٩٢)، ترجمة أم رومان.

(٢) التاريخ الكبير (٨/ ٣٥).

(٣) الثقات له (٥/ ٤٥٦).

(٤) تاريخ بغداد (١٥/ ٣١١).

(٥) العلل له (ص: ٦١).

وذكر الذهبي<sup>(١)</sup> عن مسروق قوله: "صليت خلف أبي بكر".

ثالثاً: أنه تُوفي سنة ثلاث وستين وله من العمر ثلاث وستون سنة، قال ابن الجوزي<sup>(٢)</sup>: "تُوفي مسروق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بالكوفة في هذه السنة، وهي سنة ثلاث وستين، وله ثلاث وستون سنة".

رابعاً: أنه مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام، قال ابن الأثير<sup>(٣)</sup>: أدرك الجاهلية، وقال الذهبي<sup>(٤)</sup>، وابن حجر<sup>(٥)</sup>: "مخضرم".

### ❦ الخلاصة:

بالنظر فيما تقدم يظهر - والله أعلم - أن مغلطاي قد أصاب في هذا التعقب، وذلك؛ لأن طائفة من أهل العلم قد ذكرت ما يدل على أن مسروق بن الأجدع قد وُلِدَ في زمن النبي ﷺ، وليس الأمر كما قال السهيلي من أنه وُلِدَ بعد وفاة النبي ﷺ بلا خلاف، والله - تعالى - أعلم بالصواب.

(١) سير أعلام النبلاء (٤/ ٦٩).

(٢) المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (٦/ ٢٠).

(٣) أسد الغابة (٥/ ١٥٠).

(٤) تاريخ الإسلام (٢/ ٧١٢).

(٥) تقريب التهذيب (ص: ٥٢٨).

## 🌀 [ ٢٠ / ٢٦ ] : تعقبه في سنة وفاة أبي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ :

### 🕒 النص المتعقب عليه:

قال الإمام السَّهْلِي (١): "مات أبو الدَّرْدَاءِ (٢) بدمشق (٣) سنة اثنتين وثلاثين، وقيل: سنة أربع وثلاثين".

### 🕒 نص التعقب:

قال الإمام مُغلطاي (٤): (وقوله: "توفي سنة اثنتين وثلاثين، وقيل: سنة أربع"، يُخَدِّشُ فِيهِ قَوْلَ الْعَسْكَرِيِّ (٥): "تُوفِيَ سَنَةً إِحْدَى وَثَلَاثِينَ، وَمَا عِنْدَ أَبِي عَمْرٍ (٦): "تُوفِيَ سَنَةُ ثَلَاثَ وَثَلَاثِينَ، وَعِنْدَ ابْنِ الْأَثِيرِ (٧): "وَقِيلَ: "تُوفِيَ بَعْدَ صَفِين، سَنَةَ ثَمَانٍ أَوْ تِسْعَ وَثَلَاثِينَ، وَعِنْدَ الْكَلاَّبَازِيِّ (٨): "مَاتَ فِي آخِرِ خِلَافَةِ عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ).

(١) الروض الأثف (٤ / ٢٥٤).

(٢) ترجمت له في التعقب رقم (٩).

(٣) دمشق هي: مدينة قديمة ذات مجد عريق، وتاريخ حافل، فتحها المسلمون سنة (١٤هـ)، وكانت إحدى مراكز الأجناد في بلاد الشام، تُشْتَهَرُ بِجَامِعِهَا الْكَبِيرِ الَّذِي بَنَاهُ الْخَلِيفَةُ الْوَلِيدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ، وَبِأَثَارِهَا الْآخَرَى، وَهِيَ الْيَوْمَ عَاصِمَةُ الْجُمْهُورِيَّةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّورِيَّةِ. تعريف بالأماكن الواردة في البداية والنهاية لابن كثير (١ / ٤٩٥).

(٤) الزهر الباسم (٢ / ٨١٦).

(٥) لم أقف على قوله.

(٦) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٣ / ١٢٢٩).

(٧) أسد الغابة (٤ / ٣٠٦).

(٨) الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد (٢ / ٥٩٣)، والكَلاَّبَازِيُّ هو: أحمد بن محمد بن الحسين بن الحسن، أبو نصر البخاري، الإمام، الحافظ، وكَلَّابَازٍ: محلَّةٌ مِنْ بُخَارَى، وَلَهُ مَصْنُفٌ فِي مَعْرِفَةِ رِجَالٍ (صحيح) البخاري، ومات سنة ثمان وتسعين وثلاثمائة. سير أعلام النبلاء (١٧ / ٩٤).

## C دراسة التعقب:

اعترض مُغلطاي على ما ذكره السَّهيلي من أن وفاة أبي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كانت سنة اثنتين وثلاثين، أو أربع وثلاثين، وذلك بذكره لما يخالف ما ذكره السَّهيلي، مستدلاً على ذلك بذكر أقوال طائفة من أهل العلم.

ولمناقشة هذا الأمر، لا بد من الرجوع إلى كتب التراجم والطبقات، وذلك على النحو التالي:

اختلف أهل العلم في سنة وفاة أبي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وذلك على النحو التالي:

القول الأول: أن وفاته كانت في آخر خلافة عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ذكره الكَلَابَازي<sup>(١)</sup>.

القول الثاني: أن وفاته كانت بعد صفين سنة (٣٨هـ)، أو (٣٩هـ)، ذكر ذلك ابن عبد البر<sup>(٢)</sup>، وابن حجر<sup>(٣)</sup>، وابن الأثير<sup>(٤)</sup>، إلا أنه اعترض على هذا القول، فقال: "وقيل: تُوفي بعد صفين سنة ثمان أو تسع وثلاثين، والأصح، والأشهر، والأكثر عند أهل العلم، أنه تُوفي في خلافة عثمان، ولو بقي لكان له ذكر بعد قتل عثمان؛ إما في الاعتزال، وإما في مباشرة القتال، ولم يسمع له بذكر فيهما البتة، والله أعلم".

القول الثالث: أن وفاته كانت في خلافة عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهذا قول أكثر أهل العلم، وهو الأصح، والأكثر، والأشهر، كما قال ابن عبد البر<sup>(٥)</sup>، ولكن اختلفوا في تعيين سنة وفاته من خلافته، وذلك كما يلي:

(١) الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد (٢/٥٩٣).

(٢) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٣/١٢٢٩).

(٣) الإصابة في تمييز الصحابة (٤/٦٢٢).

(٤) أسد الغابة (٤/٣٠٦).

(٥) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٣/١٢٢٩).

أولاً: إن وفاته كانت سنة (٣١هـ)، ذكر ذلك: ابن سعد<sup>(١)</sup>، وخليفة بن خياط<sup>(٢)</sup>، الكلاباذي<sup>(٣)</sup>، وابن عبد البر<sup>(٤)</sup>، وابن عساكر<sup>(٥)</sup>، وابن الجوزي<sup>(٦)</sup>، والنووي<sup>(٧)</sup>، والذهبي<sup>(٨)</sup>، ولكنه اعترض عليه بقوله، فقال: "وعن خالد بن معدان، قال: مات سنة إحدى وثلاثين؛ فهذا خطأ؛ لأن الثوري روى عن: الأعمش، عن عمارة بن عمير، عن حريث بن ظهير، قال: لما جاء نعي -يعني: ابن مسعود- إلى أبي الدرداء، قال: أما إنه لم يخلف بعده مثله! ووفاته عبد الله في سنة ٣٢هـ".

ثانياً: إن وفاته كانت سنة (٣٢هـ)، ذكر ذلك: ابن سعد<sup>(٩)</sup>، وخليفة بن خياط<sup>(١٠)</sup>، وابن حبان<sup>(١١)</sup>، وأبو نعيم<sup>(١٢)</sup>، وابن عبد البر<sup>(١٣)</sup>، وابن الأثير<sup>(١٤)</sup>، والنووي<sup>(١٥)</sup>،

(١) الطبقات الكبرى (٩/ ٣٩٧).

(٢) الطبقات له (ص: ١٦٥).

(٣) الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد (٢/ ٥٩٣).

(٤) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٣/ ١٢٣٠).

(٥) تاريخ دمشق له (٤٧/ ١٠٣).

(٦) صفة الصفوة (١/ ٦٤٣).

(٧) تهذيب الأسماء واللغات (٢/ ٢٢٨).

(٨) سير أعلام النبلاء (٢/ ٣٥٣).

(٩) الطبقات الكبرى (٩/ ٣٩٧).

(١٠) الطبقات له (ص: ١٦٥).

(١١) الثقات له (٣/ ٢٨٥).

(١٢) معرفة الصحابة له (٤/ ٢١٠٢).

(١٣) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٤/ ١٦٤٦).

(١٤) أسد الغابة (٤/ ٣٠٦).

(١٥) تهذيب الأسماء واللغات (٢/ ٢٢٨).

والمِزِّي<sup>(١)</sup>، والذهبي<sup>(٢)</sup>، وابن حجر<sup>(٣)</sup>، وغيرهم.

ثالثاً: إن وفاته كانت سنة (٣٣هـ)، أي: قبل مقتل عثمان بستين، ذكر ذلك: أبو نُعَيْم<sup>(٤)</sup>، وابن عبد البر<sup>(٥)</sup>، وابن عساكر<sup>(٦)</sup>، وابن الأثير<sup>(٧)</sup>، والمِزِّي<sup>(٨)</sup>، والذهبي<sup>(٩)</sup>، وابن حجر<sup>(١٠)</sup>.

رابعاً: إن وفاته كانت سنة (٣٤هـ)، ذكر ذلك: البخاري<sup>(١١)</sup>، والكَلَابَازي<sup>(١٢)</sup>، وابن عبد البر<sup>(١٣)</sup>، وابن عساكر<sup>(١٤)</sup>، وابن حجر<sup>(١٥)</sup>.

(١) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٢/٤٧٥).

(٢) الكاشف (٢/١٠٣).

(٣) الإصابة في تمييز الصحابة (٤/٦٢٢).

(٤) معرفة الصحابة له (٤/٢١٠٢).

(٥) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٤/١٦٤٦).

(٦) تاريخ دمشق له (٤٧/١٠٣).

(٧) أسد الغابة (٤/٣٠٦).

(٨) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٢/٤٧٥).

(٩) تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٧/٢٥٩).

(١٠) الإصابة في تمييز الصحابة (٤/٦٢٢).

(١١) التاريخ الكبير (٧/٧٦).

(١٢) الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد (٢/٥٩٣).

(١٣) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٤/١٦٤٦).

(١٤) تاريخ دمشق له (٤٧/١٠٣).

(١٥) تهذيب التهذيب (٨/١٧٦).

## C الخلاصة:

بالنظر فيما تقدم يظهر - والله أعلم - أن مغلطاي قد جانب الصواب في هذا التعقب، وذلك؛ لأن السَّهْلِيَّ قد ذكر أصح وأشهر ما قيل في وفاة أبي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند أهل الحديث، من أنها في خلافة عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مع إشارته للخلاف في سنة وفاته من خلافته، بذكره قولين، ولعلَّه لم يقصد الاستيعاب لجميع ما قيل في وفاته، والله - تعالى - أعلم بالصواب.



## ❖ [ ٢٧/٢١ ] : تعقبه في سنة وفاة صفوان بن المعطل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ :

### ❖ النص المتعقب عليه:

قال الإمام الشَّهَلِي<sup>(١)</sup>: "وقتل صفوان بن المُعَطَّل<sup>(٢)</sup> شهيداً في خلافة معاوية<sup>(٣)</sup>، واندقت رِجلُهُ يومَ قُتِلَ، فَطَاعَنَ بِهَا وَهِيَ مُنْكَسِرَةٌ، حَتَّى مات، وذلك بالجزيرة<sup>(٤)</sup> بموضع يقال لَهُ: شِمَشَاطُ"<sup>(٥)</sup>.

### ❖ نص التعقب:

قال الإمام مُغَلَطَاي<sup>(٦)</sup>: (وقوله: "قتل صفوان شهيداً في ملك معاوية"، يخدش فيه

(١) الروض الأثف (٤٠٦/٦).

(٢) هو: صَفْوَانُ بْنُ الْمُعَطَّلِ بْنِ رُبَيْعَةَ -بالتصغير- السُّلَمِيُّ، الذَّكْوَانِيُّ، يكنى أبا عمرو، وهو الذي قَالَ فيه أهل الإِفَك ما قالوا مع عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فبرأهما الله مما قالوا، أَسْلَمَ قبل المُرَيْسِيع، وشهد الخَنْدَق، وَمَا بَعْدَهَا. ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٧٢٥/٢)، الإصابة في تمييز الصحابة (٣٥٦/٣).

(٣) هو: معاوية بن أبي سفيان، واسم أبي سفيان: صخر بن حرب بن أمية، القرشي، الأموي، أمير المؤمنين، يكنى أبا عبد الرحمن، كان هو وأبوه وأخوه من مُسْلِمَةِ الفتح، وصحب النبي ﷺ، وكتب له، مات سنة ستين. ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (١٤١٦/٣)، الإصابة في تمييز الصحابة (١٢٠/٦).

(٤) الجزيرة: هي الْجَزِيرَةُ الْفَرَاتِيَّةُ، وَإِذَا أُطْلِقَتْ فِي الشَّامِ وَالْعِرَاقِ، فَهِيَ مَعْرُوفَةٌ، وَهِيَ الْجَزْءُ الشَّمَالِيُّ مِنَ الْأَرْضِ الَّتِي يَكْتَنِفُهَا نَهْرَا دِجْلَةَ وَالْفَرَاتِ، أَيْ بَيْنَ مُنْخَفَضِ الثَّرثارِ إِلَى الْمَوْصِلِ وتلعفر -في الْعِرَاقِ- إِلَى أَبِي كَمَالٍ وَدَيْرِ الزَّوْرِ وَالرَّقَّةِ فِي سُورِيَّةَ، وَهِيَ مِنْ أَخْصَبِ أَرْضِ الْعَرَبِ. معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية (ص: ٨٢).

(٥) شِمَشَاط: بكسر أوله، وسكون ثانيه، وشين مثل الأولى، وآخره طاء مهملة: مدينة بالروم على شاطئ الفرات، وهي من مدن أرمينية في أول حدود أرمينية، ومنها كان خروج الجيوش الإسلامية إلى بلاد الروم. ينظر: معجم البلدان (٣٦٢/٣)، تعريف بالأماكن الواردة في البداية والنهاية (٩٧/٢).

(٦) الزهر الباسم (١٢٢٩/٢).



قول العسكري<sup>(١)</sup>: وجه عمر بن الخطاب عثمان بن أبي العاص إلى أرمينية الرابعة<sup>(٢)</sup>، فأصيب بها صفوان، وقول ابن حبان<sup>(٣)</sup>: مات شهيداً زمن عمر بن الخطاب سنة تسع عشرة، وحكاها أبو عمر<sup>(٤)</sup> عن ابن إسحاق بن يسار أيضاً).

### ❧ دراسة التعقب:

اعترض مغلطاي على ما ذكره السهيلي من أن مقتل صفوان بن المعطل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ شهيداً كان في خلافة معاوية، وذلك بذكره أقوال طائفة من أهل العلم، من أن وفاته كانت في خلافة عمر بن الخطاب سنة تسع عشرة.

ولمناقشة هذا الأمر، لا بد من الرجوع إلى ترجمة صفوان بن المعطل؛ للوقوف على أقوال أهل العلم في تعيين سنة وفاته، وذلك على النحو التالي:

اختلف أهل العلم في تعيين وقت وفاته على قولين:

القول الأول: في خلافة عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سنة تسع عشرة.

(١) لم أقف على قوله، والذي وقفت عليه أنه هذا القول هو لابن إسحاق، نسبه إليه أكثر أهل العلم. ينظر: الجرح والتعديل (٤/ ٤٢٠)، الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٢/ ٧٢٥)، الإصابة في تمييز الصحابة (٣/ ٣٥٧)، تعجيل المنفعة (١/ ٦٦٨).

(٢) إرمينية: بكسر أوله، ويُفتح، وسكون ثانيه، وكسر الميم، وياء ساكنة، وكسر النون، وياء خفيفة مفتوحة: اسم لصقع عظيم واسع في جهة الشمال، والنسبة إليها أرميني. معجم البلدان (١/ ١٥٩)، وهي المنطقة الجبلية الوسطى العالية التي تحدها آسية الصغرى من الغرب، وهضبة أذربيجان، والشاطئ الجنوبي لبحر قزوین من الشرق والشرق الجنوبي، وساحل بحر الأسود والقوقاز من الشمال والشمال الشرقي، والركن الشمالي الغربي من أرض الجزيرة من الجنوب. تعريف بالأماكن الواردة في البداية والنهاية (٢٨/ ١).

(٣) الثقات له (٣/ ١٩٢).

(٤) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٢/ ٧٢٥).

قال بذلك ابن إسحاق<sup>(١)</sup>، وابن حبان<sup>(٢)</sup>.

القول الثاني: في خلافة معاوية، سنة ستين، قال بذلك الواقدي<sup>(٣)</sup>، وابن زبير<sup>(٤)</sup>.

وبعض أهل العلم اعتمد ذكر القولين عند ترجمته لصفوان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، منهم: ابن عبد البر<sup>(٥)</sup>، وابن الأثير<sup>(٦)</sup>، والذهبي<sup>(٧)</sup>، والحسني<sup>(٨)</sup>، وابن حجر<sup>(٩)</sup>.

إلا أن الذهبي بعد أن ذكر القولين، قال<sup>(١٠)</sup>: "فهذا تباين كثير في تاريخ موته؛ فالظاهر أنهما اثنان -والله أعلم-".

وأما ابن حجر بعد أن ذكر قول ابن إسحاق من قتل صفوان في خلافة عمر سنة تسع عشرة، قال<sup>(١١)</sup>: "وقد روى ذلك البخاري في تاريخه<sup>(١٢)</sup>، وثبت في الصحيح<sup>(١٣)</sup> عن

(١) لم أقف على قوله في كتابه، ونقله عنه أهل العلم. ينظر: الجرح والتعديل (٤/ ٤٢٠)، الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٢/ ٧٢٥)، الإصابة في تمييز الصحابة (٣/ ٣٥٧)، تعجيل المنفعة (١/ ٦٦٨).

(٢) الثقات له (٣/ ١٩٢).

(٣) ينظر: الطبقات الكبرى (٥/ ١٥٦).

(٤) تاريخ مولد العلماء ووفياتهم (١/ ١٦٧).

(٥) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٢/ ٧٢٥).

(٦) أسد الغابة (٣/ ٣١).

(٧) سير أعلام النبلاء (٢/ ٥٥٠).

(٨) الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد من الرجال (ص: ٢٠٣).

(٩) الإصابة في تمييز الصحابة (٣/ ٣٥٧)، تعجيل المنفعة (١/ ٦٦٨).

(١٠) سير أعلام النبلاء (٢/ ٥٥٠).

(١١) الإصابة في تمييز الصحابة (٣/ ٣٥٧).

(١٢) التاريخ الأوسط (١/ ٤٣).

(١٣) الحديث متفق عليه: أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب تفسير القرآن، باب ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [النور: ١٩] [١٠٦/ ٦/ ١٠٦ ح ٤٧٥٧]، ومسلم في صحيحه، كتاب التوبة، باب ↵ =

عائشة أنه قُتل في سبيل الله".

وبعد أن ذكر أنه عاش إلى خلافة معاوية، فاستشهد بالروم سنة ثمان وخمسين أو سنة ستين، قال<sup>(١)</sup>: "لكن يعكر عليه قول عائشة أنه قُتل شهيداً؛ فإن ذلك يقتضي تقدم موته عليها، وهي لم تبق إلى العصر المذكور".

### الخلاصة:

بالنظر فيما تقدم يظهر -والله أعلم- صحة ما ذهب إليه مغلطاي من أن وفاة صفوان بن المَعَطَّل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كانت في خلافة عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سنة تسع عشرة من الهجرة، وذلك؛ لما يلي:

١. أنه ثبت في الحديث الصحيح قول عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا إنه قتل شهيداً، وذلك يقتضي تقدُّم موته عليها، وهي لم تبق إلى سنة ستين من الهجرة.

٢. التباين الكبير بين القول الأول والثاني في وفاته، وقد مال الذهبي إلى القول بأن هناك مَنْ يُسمَّى بصفوان بن المَعَطَّل، غير هذا الصحابي، والله -تعالى- أعلم بالصواب.



= في حديث الإفك وقبول توبة القاذف (٤/٢١٣٧/ح ٢٧٧٠).

(١) تعجيل المنفعة (١/٦٧٠).

## ❖ [٢٨/٢٢]: تعقبه في زمن وفاة عبد الرحمن بن ربيعة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

### ❖ النص المتعقب عليه:

قال الإمام السَّهْلِيُّ<sup>(١)</sup>: "أن عبد الرحمن بن ربيعة<sup>(٢)</sup> أخا سلمان بن ربيعة<sup>(٣)</sup> الذي يقال له: ذو النور، كان على باب الأبواب<sup>(٤)</sup>، فقتله الترك زمان عمر".

### ❖ نص التعقب:

قال الإمام مغلطاي<sup>(٥)</sup>: (وقوله: "وعبد الرحمن بن ربيعة كان على باب الأبواب، فقتله الترك زمان عمر بن الخطاب"، فيه نظر، من حيث إن عبد الرحمن هذا تُوفِّي في ولاية عثمان، قال أبو عمر<sup>(٦)</sup> وغيره: "لثمانى سنين مضين منها").

### ❖ دراسة التعقب:

اعترض مغلطاي على ما ذكره السَّهْلِيُّ من أن وفاة عبد الرحمن بن ربيعة الباهلي

(١) الروض الأثف (٣/ ٢٣٥).

(٢) هو: عبد الرحمن بن ربيعة الباهلي، أخو سلمان بن ربيعة، يُعرَف بذِي النور، أدرك النبي ﷺ بسنه، ولم يسمع منه، ولا روى عنه، استعمله عمر على باب الأبواب، وقتل الترك. ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٢/ ٨٣٢)، الإصابة في تمييز الصحابة (٤/ ٢٥٧).

(٣) هو: سلمان بن ربيعة بن يزيد بن عمرو بن سهم بن ثعلبة الباهلي، مختلف في صحبته، ويقال له: سلمان الخيل، وولي غزو أرمينية في زمن عثمان، فاستشهد قبل الثلاثين، أو بعدها. الإصابة في تمييز الصحابة (٣/ ١١٧).

(٤) باب الأبواب: موضع على بحر (قزوين) في وسط الشاطئ الغربي منه، وعنده يقع الحد الفاصل بين مناطق أرمينية وبين مناطق الخزر عبر نهايات جبال القفقاس، وهو موقع تجاري وعسكري هام، وكان اسمه بالفارسية (دربند)، فدعاه العرب (باب الأبواب). تعريف بالأماكن الواردة في البداية والنهاية (١/ ٢٨٥).

(٥) الزهر الباسم (١/ ٦٥٧).

(٦) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٢/ ٨٣٢).

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كانت في خلافة عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وذلك؛ لأن الصواب في وفاته أنها كانت في خلافة عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، واستدل على ذلك بأن هذا ما قاله ابن عبد البر، وغيره من أهل العلم.

ولمناقشة هذا الأمر، لا بد من الرجوع إلى كتب التراجم والطبقات، وكتب التاريخ، وذلك على النحو التالي:

بالرجوع إلى كتب التراجم والطبقات، تبين أن كل من ترجم له ذكر أن وفاته كانت في خلافة عثمان بن عفان بعد ثماني سنين مضين منها، وقد ذكر ذلك كل من: الدارقطني<sup>(١)</sup>، وابن عبد البر<sup>(٢)</sup>، وابن الأثير<sup>(٣)</sup>، وابن حجر<sup>(٤)</sup>.

أما كتب التاريخ، فقد ذكرت أن من أهم الأحداث التي وقعت في سنة (اثنتين وثلاثين)، وفاة عبد الرحمن بن ربيعة الباهلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقد ذكر ذلك كل من: الطبري<sup>(٥)</sup>، وسبط ابن الجوزي<sup>(٦)</sup>، وابن كثير<sup>(٧)</sup>.

### ❦ الخلاصة:

بالنظر فيما تقدم يظهر - والله أعلم - صحة ما ذهب إليه مغلطاي، من أن وفاة عبد الرحمن بن ربيعة الباهلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كانت في خلافة عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وذلك؛ للأسباب التالية:

- (١) المؤلف والمختلف له (١٠٠٠ / ٢).
- (٢) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٨٣٢ / ٢).
- (٣) أسد الغابة (٤٤١ / ٣).
- (٤) الإصابة في تمييز الصحابة (٢٥٧ / ٤).
- (٥) تاريخ الطبري = تاريخ الرسل والملوك (٣٠٤ / ٤).
- (٦) مرآة الزمان في تواريخ الأعيان (٤٨٧ / ٥).
- (٧) البداية والنهاية (١٧٩ / ٧).

١. أن كل من ترجم له ذكر أن وفاته كانت في بعد مضيّ ثماني سنوات من خلافة عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

٢. دونت بعض كتب التاريخ أن من أحداث السنة الثانية والثلاثين، وفاة عبد الرحمن بن ربيعة الباهلي، مما يقتضي مضيّ ثماني سنوات من خلافة عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

٣. لم أقف - في حدود بحثي - على مَنْ ذكر أن وفاته كانت في خلافة عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، والله - تعالى - أعلم بالصواب.



## ✻ [ ٢٩/٢٣ ] : تعقبه في سنة وفاة عثمان بن طلحة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

### ✻ النص المتعقب عليه:

قال الإمام السَّهْلِيُّ<sup>(١)</sup>: "وقتل عثمان<sup>(٢)</sup> رَحِمَهُ اللَّهُ شهيداً بأَجْنَادَيْنِ<sup>(٣)</sup> في أول خلافة عمر".

### ✻ نص التعقب:

قال الإمام مُغَلَطَاي<sup>(٤)</sup>: (وقوله: "وقتل عثمان شهيداً بأجنادين في أول خلافة عمر"، يخُدش فيه، بل يَرُدُّه ما ذكره العسكري<sup>(٥)</sup> ثنا [الهمداني، ثنا الجهمي]<sup>(٦)</sup> ثنا الواقدي، قال قوم: إن عثمان بن طلحة شهد أجنادين، وقُتِلَ بها، وذلك باطل، بل مات

(١) الروض الأثف (٤/ ١٤٥).

(٢) هو: عثمان بن طلحة بن أبي طلحة القرشي العبدري، الحجبي، أسلم في هدنة الحديبية، وهاجر مع خالد بن الوليد، وشهد الفتح مع النبي ﷺ فأعطاه مفتاح الكعبة، مات في أيام معاوية سنة (٤٢ هـ)، وقيل: بأجنادين. ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٣/ ١٠٣٤)، الإصابة في تمييز الصحابة (٤/ ٣٧٣).

(٣) أَجْنَادَيْنِ: بالفتح، ثم السكون، ونون وألف، وتفتح الدال فتكسر معها النون، فيصير بلفظ التثنية، وتكسر الدال، وتفتح النون بلفظ الجمع، وأكثر أصحاب الحديث يقولون إنه بلفظ التثنية، وهي: موقع جنوب الرملة من منطقة بيت جبرين بفلسطين، وكانت بها الواقعة المشهورة التي انتصر فيها المسلمون على الروم سنة ١٣ هـ. ينظر: معجم البلدان (١/ ١٠٣)، تعريف بالأماكن الواردة في البداية والنهاية (٨/ ١).

(٤) الزهر الباسم (٢/ ٧٨٣).

(٥) لم أقف على قوله في كتابه، ونقل قوله العلماء في كتبهم. ينظر: إكمال تهذيب الكمال (٩/ ١٥٤)، الإصابة في تمييز الصحابة (٤/ ٣٧٣).

(٦) في المطبوع من الزهر الباسم ما بين المعقوفتين هكذا: [...], وقال المحقق: "بعض الطمس، ولم أفهمه"، وما أثبتته من المخطوط [١٩٢/ ب].

عثمان في أول خلافة معاوية، وقال العسكري<sup>(١)</sup>: تُوفي سنة اثنتين وأربعين، وكذا ذكره ابن حبان في كتابه معرفة الصحابة<sup>(٢)</sup>، وغيره).

### ٢٠ دراسة التعقب:

ذهب الإمام السهيلي إلى أن وفاة عثمان بن طلحة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كانت بأجنادين، فتعقبه الإمام مغلطاي بأن ما ذهب إليه يرُدُّه قول العسكري الذي أبطل هذا القول، وأن وفاته كانت سنة (٤٢ هـ) في أول خلافة معاوية.

ولمناقشة هذا الأمر، لا بد من الرجوع إلى كتب التراجم والطبقات، وذلك على النحو التالي:

اختلف العلماء في وقت وفاة عثمان بن طلحة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، على قولين:

القول الأول: أن وفاته كانت بأجنادين، ذكر ذلك: أبو نعيم<sup>(٣)</sup>، وابن عبد البر<sup>(٤)</sup>، وابن عساكر<sup>(٥)</sup>، وابن الأثير<sup>(٦)</sup>، والنووي<sup>(٧)</sup>، وابن منظور<sup>(٨)</sup>.  
ورده كل من: العسكري، كما نقله عنه ابن حجر<sup>(٩)</sup>، وقال: "وهو باطل"،

(١) لم أقف عليه.

(٢) ذكره في كتابه الثقات (٣/ ٢٦٠).

(٣) معرفة الصحابة له (٤/ ١٩٦١).

(٤) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٣/ ١٠٣٤).

(٥) تاريخ دمشق له (٣٨/ ٣٩٠).

(٦) أسد الغابة (٣/ ٥٧٢).

(٧) تهذيب الأسماء واللغات (١/ ٣٢١).

(٨) مختصر تاريخ دمشق (١٦/ ١٠٠).

(٩) الإصابة في تمييز الصحابة (٤/ ٣٧٣).



والذهبي<sup>(١)</sup>، فقال: "وَهُمْ مَنْ قَالَ إِنَّهُ قُتِلَ بِأَجْنَادِينَ، بَقِيَ إِلَى بَعْدِ الْأَرْبَعِينَ".

القول الثاني: أن وفاته في خلافة معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مع الاختلاف في تعيين السنة من خلافته، وذلك كما يلي:

أولاً: أن وفاته كانت سنة (٤١ هـ)، ذكر ذلك: ابن زبُر<sup>(٢)</sup>، وابن عساكر<sup>(٣)</sup>، وابن منظور<sup>(٤)</sup>، والذهبي<sup>(٥)</sup>.

ويندرج تحت هذا القول أيضاً، من قال إنه مات في أول خلافة معاوية؛ لأن مقتضى كلامه أنه في سنة (٤١ هـ)، ذكر ذلك: ابن سعد<sup>(٦)</sup>، وأبو نعيم<sup>(٧)</sup>.

ثانياً: أن وفاته كانت سنة (٤٢ هـ)، ذكر ذلك: خليفة بن خياط<sup>(٨)</sup>، وابن حبان<sup>(٩)</sup>، وابن عبد البر<sup>(١٠)</sup>، وابن عساكر<sup>(١١)</sup>، وابن الأثير<sup>(١٢)</sup>، والنووي<sup>(١٣)</sup>، وابن منظور<sup>(١٤)</sup>.

- (١) تاريخ الإسلام (٥٧/٢).
- (٢) تاريخ مولد العلماء ووفياتهم (١٣٧/١).
- (٣) تاريخ دمشق له (٣٨/٣٩٠).
- (٤) مختصر تاريخ دمشق (١٦/١٠٠).
- (٥) تاريخ الإسلام (٢/٤٢١).
- (٦) الطبقات الكبرى (٨/٩).
- (٧) معرفة الصحابة له (٤/١٩٦١).
- (٨) الطبقات له (ص: ٤٤).
- (٩) الثقات له (٣/٢٦٠).
- (١٠) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٣/١٠٣٤).
- (١١) تاريخ دمشق له (٣٨/٣٩٠).
- (١٢) أسد الغابة (٣/٥٧٢).
- (١٣) تهذيب الأسماء واللغات (١/٣٢١).
- (١٤) مختصر تاريخ دمشق (١٦/١٠٠).

والمزّي<sup>(١)</sup>، والذهبي<sup>(٢)</sup>، وابن حجر<sup>(٣)</sup>.

### ٥ الخلاصة:

بناءً على ما تقدم، يتضح -والله أعلم- أن مغلطاي قد أصاب في هذا التعقب، وذلك؛ لما يلي:

١. أن أكثر أهل العلم على أن وفاة عثمان بن طلحة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كانت في خلافة معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

٢. أن القول بوفاته بأجنادين هو قولٌ اعترض عليه بعض أهل العلم؛ كالعسكري، والذهبي، والله -تعالى- أعلم بالصواب.



(١) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٣٩٦/١٩).

(٢) تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٩٨/٦).

(٣) الإصابة في تمييز الصحابة (٣٧٣/٤).

## 🔗 [٢٤/٣٠]: تعقبه في سنة وفاة مصعب بن الزبير:

### 🔗 النص المتعقب عليه:

قال الإمام الشَّهَلِي (١): "وهو عبد الله بن سلامة بن سعد (٢)، وسلامة هو أبو حَذَرْد (٣)، وهو من بني هوازن بن أسلم بن أفصى بن حارثة، وهم إخوة الأوس والخزرج، أعني بني أسلم بن أفصى، مات عبد الله سنة إحدى وسبعين، وهو العام الذي قُتِل فيه مُصْعَبُ بْنُ الزُّبَيْرِ (٤)".

### 🔗 نص التعقب:

قال الإمام مُغَلَطَاي (٥): (وقوله: "مات ابن أبي حَذَرْد سنة إحدى وسبعين، وهو العام الذي قُتِل فيه مصعب بن الزبير"، فيه نظر؛ لأن مصعباً قُتِل سنة اثنتين وسبعين، قاله علامة زمنه بمصعب خاصة، وبقريش عامة، الزبير بن أبي بكر (٦)، وقاله أيضاً غير واحد، منهم: خليفة بن خياط (٧)، وإبراهيم بن المنذر

(١) الروض الأثف (٧/ ١٧٠).

(٢) ترجمت له في التعقب رقم (٧).

(٣) ترجمت له في التعقب رقم (٧).

(٤) هو: مُصْعَبُ بْنُ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ بْنِ خُوَيْلِدِ بْنِ أَسَدٍ، أَبُو عَيْسَى، ويقال: أبو عبد الله الْقُرَشِيُّ، الْأَسَدِيُّ، الْمَدَنِيُّ، كان من فرسان قریش، وعقلاء أهل الحجاز، قُتِل سنة (٧١هـ)، وقيل: سنة (٧٢هـ). ينظر: مشاهير علماء الأمصار (ص: ١١١)، تاريخ الإسلام (٢/ ٨٨١).

(٥) الزهر الباسم (٢/ ١٣٤٨).

(٦) لم أقف على قوله في كتابه، وذكر ذلك عنه الفاكهي في أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه (١/ ٣٠٥)، والزبير بن أبي بكر هو: أبو عبد الله، الزبير بن أبي بكر بكار بن عبد الله بن مصعب، القرشي، الأسدي، الزبيري، العلامة، الحافظ، النسابة، قاضي مكة وعالمها، وهو مصنف كتاب (نسب قریش)، وتوفي سنة ست وخمسن ومائتين. سير أعلام النبلاء (١٢/ ٣١١).

(٧) الطبقات له (ص: ٤٢١)، وخليفة بن خياط هو: العلامة، الإخباري، خليفة بن خياط بن خليفة بن

الحزامي<sup>(١)</sup>، والقَرَّاب<sup>(٢)</sup>.

### ٢٠ دراسة التعقب:

اعترض مُغلطاي على ما ذكره الشَّهيلي من أن سنة إحدى وسبعين التي تُوفي فيها عبد الله بن أبي حَدرَد، هي نفس السنة التي تُوفي فيها مُصعب بن الزُّبير، وذلك بيانه أن مُصعب بن الزُّبير كانت وفاته سنة (٧٢هـ)، واستدل على ذلك بقول الزبير بن أبي بكر، أعرف الناس بزمان مُصعب بن الزُّبير، وبقول غيره من أهل العلم.

ولمناقشة هذا الأمر، لا بد من الرجوع إلى كتب التراجم والطبقات، وذلك على النحو التالي:

أولاً: وفاة عبد الله بن أبي حَدرَد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

اتفق أهل العلم على أن وفاة ابن أبي حدرَد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كانت عام (٧١هـ)، ومنهم على سبيل المثال لا الحصر: ابن سعد<sup>(٣)</sup>، والبغوي<sup>(٤)</sup>، وابن زُبَر<sup>(٥)</sup>،

= خِيَّاط العُصْفُريُّ، أبو عمرو، البصري، لقبه شَبَاب، صاحب (التاريخ)، وكتاب (الطبقات)، وغير ذلك، مات سنة أربعين ومائتين. سير أعلام النبلاء (١١ / ٤٧٢).

(١) لم أقف على قوله، وإِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْدَرِ هو: إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْدَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَسَدِيِّ، الحِزَامِيُّ، صدوق، تكلم فيه أحمد؛ لأجل القرآن، ومات سنة سِتٍّ وَثَلَاثِينَ وَمِائَتَيْنِ [خ ت س ق]. ينظر: الثقات لابن حَبَّان (٨ / ٧٣)، تقريب التهذيب (ص: ٩٤).

(٢) لم أقف على قوله، والقَرَّاب هو: إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْهَرَوِيِّ، أَبُو يَعْقُوبَ، مُحَدِّثُ هَرَاةَ، وصاحب التصانيف، ومنها: (الوفيات) على السنين، وكتاب (الأنس والسلوة)، وكتاب (شمائل العباد)، وغير ذلك، مات سنة تسع وعشرين وَأَرْبَعِمِائَةٍ. ينظر: سير أعلام النبلاء (١٧ / ٥٧٠)، طبقات الحفاظ للسيوطي (ص: ٤٢٤).

(٣) الطبقات الكبرى (٥ / ٢١٥).

(٤) معجم الصحابة له (٤ / ١٣٨).

(٥) تاريخ مولد العلماء ووفياتهم (١ / ١٩٠).

وأبو نُعَيْم<sup>(١)</sup>، وابن عبد البر<sup>(٢)</sup>، وابن حجر<sup>(٣)</sup>.

ثانياً: وفاة مصعب بن الزبير:

اختلف أهل العلم في وفاة مُصْعَب بن الزُّبَيْر على قولين:

القول الأول: أن وفاته كانت في عام (٧١هـ)، ذكر ذلك: البخاري<sup>(٤)</sup>، وابن أبي حاتم<sup>(٥)</sup>، وابن حبان<sup>(٦)</sup>.

القول الثاني: أن وفاته كانت في عام (٧٢هـ)، ذكر ذلك: ابن سعد<sup>(٧)</sup>، والزيبر بن أبي بكر، كما حكاه عنه الفاكهي<sup>(٨)</sup>، وخليفة بن خياط<sup>(٩)</sup>، والبلاذري<sup>(١٠)</sup>، وابن زبر<sup>(١١)</sup>، والخطيب البغدادي<sup>(١٢)</sup>، والذهبي<sup>(١٣)</sup>.

(١) معرفة الصحابة له (٣/ ١٦٢٤).

(٢) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٣/ ٨٨٧).

(٣) الإصابة في تمييز الصحابة (٤/ ٤٨).

(٤) التاريخ الكبير (٧/ ٣٥٠).

(٥) الجرح والتعديل (٨/ ٣٠٣).

(٦) الثقات له (٥/ ٤١٠).

(٧) الطبقات الكبرى (٧/ ١٨٢).

(٨) أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه (١/ ٣٠٥).

(٩) الطبقات له (ص: ٤٢١).

(١٠) أنساب الأشراف (٧/ ١٠٦).

(١١) تاريخ مولد العلماء ووفياتهم (١/ ١٩٠).

(١٢) تاريخ بغداد (١٥/ ١٢٨).

(١٣) تاريخ الإسلام (٢/ ٧٥٤).

## C الخلاصة:

بالنظر فيما تقدم، يظهر - والله أعلم - أن مغلطاي قد أصاب في تعقبه على السَّهيلي، وذلك؛ لأن مُصعب بن الزُّبير وإن اختلف أهل العلم في وفاته ما بين القول بأنها كانت عام (٧١هـ)، وهو العام الذي تُوفي فيه ابن أبي حذَرْد بلا خلاف، أو عام (٧٢هـ)، إلا أن هناك قرينةً تُرجِّح قول من قال إنه تُوفي سنة (٧٢هـ)، وهو قول الزبير بن أبي بكر؛ لأنه من أعلم الناس بمُصعب بن الزُّبير خاصةً، وبقريش عامةً، وهو قول يوافق ما ذكره أكثر أهل العلم في وفاته، والله - تعالى - أعلم بالصواب.

## 🔗 [ ٣١/٢٥ ] : تعقبه في سنة وفاة مقسم بن بجرة :

### 🔗 النص المتعقب عليه :

قال ابن سعد<sup>(١)</sup> : "مِقْسَمٌ<sup>(٢)</sup> صاحب عبد الله بن عباس، وهو مولى عبد الله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب<sup>(٣)</sup>، ويكنى أبا القاسم، وكان قد لزم ابن عباس، وروى عنه؛ فبعض الناس يقول: مولى ابن عباس؛ للزومه له، ولخدمته إياه، وإنما هو مولى عبد الله بن الحارث، أجمعوا جميعاً على أنه تُوفي سنة إحدى ومائة".

### 🔗 نص التعقب :

قال الإمام مغلطاي<sup>(٤)</sup> : (وقال ابن سعد: "أجمعوا على أنه تُوفي سنة إحدى ومائة"، انتهى كلامه، وفيه نظر، من حيث إن أبا موسى [الزمن]<sup>(٥)</sup> وغيره، ذكروا أنه تُوفي سنة ثمانين، فأى إجماع مع هذا؟!).

(١) الطبقات الكبرى (٨ / ٣١).

(٢) هو: مِقْسَم - بكسر أوله - ابن بجرة - بضم الموحدة، وسكون الجيم -، ويقال: نجدة - بفتح النون وبدال - أبو القاسم، مولى عبد الله بن الحارث، ويقال له: مولى ابن عباس؛ للزومه له، صدوق، وكان يرسل، مات سنة إحدى ومائة، وما له في البخاري سوى حديث واحد [خ ٤]. تقريب التهذيب (ص: ٥٤٥).

(٣) وهو: أبو محمد المدني، أمير البصرة، له رؤية، ولأبيه وجده صحبة، قال ابن عبد البر: أجمعوا على ثقته، مات سنة تسع وسبعين، ويقال: سنة أربع وثمانين [ع]. تقريب التهذيب (ص: ٢٩٩).

(٤) الزهر الباسم (٢ / ١٣٧٣).

(٥) في المطبوع من الزهر الباسم، قال المحقق: "كلمة غير مقروءة"، وما أثبتته من المخطوط [٣٣٨/ب]، وهو الصواب؛ لأن مغلطاي في كتابه إكمال تهذيب الكمال (١١ / ٣٤٨) في ترجمة مقسم بن بجرة، قال: "وأى إجماع مع مخالفة أبي موسى محمد بن المثنى العنزي".

وأبو موسى هو: محمد بن المثنى بن عبيد العنزي - بفتح النون والزاي - البصري، المعروف بالزمن، مشهور بكنيته، وباسمه، ثقة ثبت، ومات سنة اثنتين وخمسين [ع]. تقريب التهذيب (ص: ٥٠٥).

## C دراسة التعقب:

اعترض مغلطاي على ما ذكره ابن سعد من إجماع أهل العلم على أن وفاة مقسم بن بجرة كانت في سنة إحدى ومائة، وذلك؛ لأن هناك من أهل العلم من قال بخلاف ذلك، وأن وفاته كانت سنة ثمانين، وبهذا القول ينتقض الإجماع الذي ذكره.

ولمناقشة هذا الأمر، وبيان وجه الصواب فيه، لا بد من الرجوع إلى ترجمة مقسم بن بجرة؛ للوقوف على سنة وفاته، وذلك على النحو التالي:

قال خليفة بن خياط<sup>(١)</sup>: "ومقسم مولى عبد الله بن الحارث بن نوفل، يكنى أبا القاسم، مات سنة إحدى ومائة".

وقال ابن أبي خيثمة<sup>(٢)</sup>: "حدثنا يحيى بن معين، قال: مات مقسم سنة إحدى ومائة".

وقال الربيعي<sup>(٣)</sup>: "قال المدائني: مقسم مولى ابن عباس، مات سنة إحدى ومائة". وقد نقل الإجماع عن ابن سعد جماعة من أهل العلم، ولم يتعقبوه في ذلك، ولم يذكروا قولاً غيره، منهم: الكلاباذي<sup>(٤)</sup>، والمزي<sup>(٥)</sup>، والذهبي<sup>(٦)</sup>، وابن كثير<sup>(٧)</sup>، وابن حجر<sup>(٨)</sup>.

(١) الطبقات له (ص: ٤٩٢).

(٢) أخبار المكيين من تاريخ ابن أبي خيثمة (ص: ٢٩٧).

(٣) مولد العلماء ووفياتهم (١/ ٢٤٢).

(٤) الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد (٢/ ٧٣٣).

(٥) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٨/ ٤٦٣).

(٦) تهذيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٩/ ٩٤).

(٧) التكميل في الجرح والتعديل ومعرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل (١/ ١٧١).

(٨) تهذيب التهذيب (١٠/ ٢٨٩).

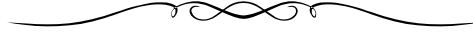


## C الخلاصة:

بالنظر فيما تقدم يظهر - والله أعلم - أن مغلطاي قد جانب الصواب في هذا التعقب، وذلك؛ لما يلي:

١. أن أهل العلم الذين ذكروا وقت وفاة مقسم بن بجرة، لم يختلفوا في تعيين وفاته على أنها كانت سنة إحدى ومائة من الهجرة.

٢. نقل جماعة من أهل العلم الإجماع عن ابن سعد في أن وفاته كانت في سنة إحدى ومائة من الهجرة، ولم يتعقبه أحدٌ في ذلك، والله - تعالى - أعلم بالصواب.



## ❖ [ ٢٦ / ٣٢ ] : تعقبه في سنة وفاة أبي الهيثم بن التيهان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ :

### ❖ النص المتعقب عليه:

قال الإمام السُّهَيْلي<sup>(١)</sup>: "وذكر<sup>(٢)</sup> فيهم أبا الهيثم بن التيهان<sup>(٣)</sup>، ولم ينسبه، ولا نسبه في أهل العقبة الثانية، ولا في غزوة بدر، وهو مالك بن التيهان، واسم التيهان أيضاً مالك بن عتيك بن عمرو بن عبد الأعم بن عامر بن زُغوراء بن جُشم بن الحارث بن الخزرج بن عمرو بن مالك بن الأوس الأنصاري، حليف بني عبد الأشهل، كان أحد النقباء ليلة العقبة، ثم شهد بدرًا، واختلَف في وقت وفاته، فأصح ما قيل فيه: إنه شهد مع عليِّ صَفِّين<sup>(٤)</sup>، وقُتِلَ فيها رَحْمَةً لِلَّهِ".

### ❖ نص التعقب:

قال الإمام مغلطاي<sup>(٥)</sup>: (وقوله: "وأصح ما قيل في وفاة أبي الهيثم بن التيهان، إنه شهد مع عليِّ صَفِّين، وقُتِلَ فيها"، غير جيد؛ لقول محمد بن عمر<sup>(٦)</sup>: "ثنا إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة قال: مات أبو الهيثم بالمدينة، سنة عشرين"، قال محمد بن عمر<sup>(٧)</sup>: "وهذا أثبت عندنا ممن روى أنه شهد مع عليِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صَفِّين، وشهوده صَفِّين

(١) الروض الأثف (٤/ ١٠٦).

(٢) أي: ابن إسحاق. ينظر: سيرة ابن هشام (١/ ٤٣٣).

(٣) ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٣/ ١٣٤٨)، الإصابة في تمييز الصحابة (٧/ ٣٦٥).

(٤) صَفِّين: بكسرتين وتشديد الفاء، موقع على نهر الفرات، قريب من مدينة مسكنة على الطريق بين حلب والجزيرة، وفيه وقعت المعارك بين عليِّ بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان، وانتهت بالتحكيم. ينظر: معجم البلدان (٣/ ٤١٤)، تعريف بالأماكن الواردة في البداية والنهاية لابن كثير (٢/ ١٠٩).

(٥) الزهر الباسم (٢/ ٧٥٤).

(٦) ينظر: الطبقات الكبرى (٣/ ٤١٣).

(٧) ينظر: الطبقات الكبرى (٣/ ٤١٣).

لم أر أحداً من أهل العلم قبلنا يَعْرِف ذلك، ولا يُثَبِّته، والله أعلم".

وقال البغوي<sup>(١)</sup>: "ثنا أحمد بن زهير عن المدائني، عن صالح بن كيسان، تُوفي أبو الهيثم سنة عشرين".

وفي كتاب أبي أحمد العسكري<sup>(٢)</sup>: "قال أحمد بن الحباب الحميري في أنساب الأنصار: إنه مات في زمن عمر بن الخطاب"، وكذا ذكره الحاكم في المستدرك<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن حبان<sup>(٤)</sup>: "توفي سنة عشرين"، وقاله غير واحد ممن تبعه).

### ❧ دراسة التعقب:

اعترض مُغلطاي على ما ذكره السُّهَيْلي من أن وفاة أبي الهيثم بن التَّيَّهَان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كانت في صَفِّين في خلافة عليّ بن أبي طالب، وذلك؛ لأن من أهل العلم من ذكر أن وفاته كانت في خلافة عمر بن الخطاب سنة عشرين من الهجرة.

ولمناقشة هذا الأمر، لا بد من الرجوع إلى كتب التراجم والطبقات، والتاريخ، وذلك على النحو التالي:

اختلف أهل العلم في تعيين وقت وفاته على أقوال، وهي كما يلي:

القول الأول: أن وفاته كانت في حياة رسول الله ﷺ.

ذكره ابن عبد البر، وردّه، فقال<sup>(٥)</sup>: "فقليل: مات في حياة رسول الله ﷺ، وهذا باطل".

(١) معجم الصحابة له (١٨٥ / ٥).

(٢) لم أقف عليه.

(٣) المستدرك على الصحيحين (٣٢٣ / ٣).

(٤) الثقات له (٣٧٦ / ٣).

(٥) الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى (٣٤٥ / ١).

وتابعه ابن الأثير<sup>(١)</sup>، وقال: "وليس بشيء".

القول الثاني: أن وفاته في خلافة عمر بن الخطاب، سنة عشرين.

القول الثالث: أن وفاته في خلافة عمر بن الخطاب، سنة واحد وعشرين.

القول الرابع: أن وفاته كانت في صفين في خلافة علي بن أبي طالب.

القول الخامس: أنه شهد صفين مع علي، ومات بعدها بيسير.

فمن أهل العلم من اقتصر عند ذكره وفاته على قول واحد؛ كابن حبان<sup>(٢)</sup>، فقال: "مات سنة عشرين في خلافة عمر بن الخطاب"، وكالدارقطني<sup>(٣)</sup>؛ فقد ذكر أنه أصيب مع علي يوم صفين.

ومن أهل العلم من اقتصر على ذكر قولين؛ أحدهما: أن وفاته في خلافة عمر بن الخطاب، سنة عشرين. والثاني: أن وفاته كانت في صفين في خلافة علي بن أبي طالب، بلا ردٍّ لأحدهما، أو ترجيح بينهما؛ كخليفة بن خياط<sup>(٤)</sup>، والبلاذري<sup>(٥)</sup>، والبغوي<sup>(٦)</sup>.

ومنهم من أنكر القول الثاني، وردّه؛ كالواقدي فيما حكاه عنه ابن سعد، فقال<sup>(٧)</sup>: "مات أبو الهيثم سنة عشرين بالمدينة، وهذا أثبت عندنا ممن روى أن أبا الهيثم شهد صفين مع علي بن أبي طالب".

(١) أسد الغابة (٥/ ١٢).

(٢) الثقات له (٣/ ٣٧٦).

(٣) المؤتلف والمختلف له (١/ ٢٩٩).

(٤) الطبقات له (ص: ١٤١).

(٥) أنساب الأشراف (٢/ ٣١٩).

(٦) معجم الصحابة له (٥/ ١٨٥).

(٧) الطبقات الكبرى (٣/ ٤١٣).

وما حكاه أحمد بن حنبل عن شعبة، فقال<sup>(١)</sup>: "وكان شعبة ينكر أن يكون أبو الهيثم بن التيهان شهد صفين".

وابن أبي خيثمة<sup>(٢)</sup>، عن صالح بن كيسان، قال: "ويقال: قُتل بصفين، وقُتل يومئذ، ولم أر أحداً من أهل العلم قبلنا يَعْرِف ذلك، ولا يثبت، والله أعلم".

وأبو نعيم، فقال<sup>(٣)</sup>: "وقيل: استشهد بصفين، ولا يصح".

والذهبي، فقال: "أخطأ مَنْ قال: قُتل بصفين مع عليٍّ، بل ذاك أخوه عبيد".

أما ابن عبد البر<sup>(٤)</sup>، وابن الأثير<sup>(٥)</sup>، فقد ذكرا في وفاته جميع الأقوال، فقال ابن عبد البر<sup>(٦)</sup>: "وتوفي في خلافة عمر بالمدينة سنة عشرين، وقيل: سنة إحدى وعشرين، وقيل: بل قُتل بصفين مع عليٍّ بن أبي طالب سنة سبع وثلاثين، وقيل: إنه شهد صفين مع عليٍّ، ومات بعدها بيسير، وأما عبيد أخوه فقُتل بصفين سنة سبع وثلاثين".

ثم رجَّح أن وفاته في صفين في موضع آخر، فقال<sup>(٧)</sup>: "واختُلِف في وقت وفاته، فقليل: مات في حياة رسول الله ﷺ، وهذا باطل، وقيل: مات سنة عشرين في خلافة عمر، وهذا أيضاً ليس بصحيح، وأصح من ذلك ما قاله أبو نعيم الفضل بن دكين، ذكره حنبل بن إسحاق عنه، قال: أبو الهيثم بن التيهان اسمه مالك، والتهان اسمه عمرو بن الحارث، قُتل بصفين مع عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا".

(١) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (١/ ٤٣١).

(٢) التاريخ الكبير=تاريخ ابن أبي خيثمة-السفر الثالث (٢/ ٥٥).

(٣) معرفة الصحابة له (٥/ ٢٤٤٧).

(٤) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٣/ ١٣٤٨).

(٥) أسد الغابة (٥/ ١٢).

(٦) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٣/ ١٣٤٨).

(٧) الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى (١/ ٣٤٥).

## C الخلاصة:

بالنظر فيما تقدم يظهر -والله أعلم- صحة ما ذهب إليه مغلطاي، من أن أبا الهيثم بن التيهان كانت وفاته في خلافة عمر بن الخطاب، وذلك؛ لما يلي:

١. أن القول بأن وفاته في خلافة عمر بن الخطاب، هو قول لم يرده أحد من أهل العلم.

٢. أن القول بأن وفاته في صفين في خلافة علي بن أبي طالب، هو قول متعقب، ومردود عند بعض أهل العلم.

٣. أن الذهبي قد وجّه قول من قال بأنه مات في صفين، بأن ذلك أخوه عبيد، وليس هو أبا الهيثم بن التيهان، والله -تعالى- أعلم بالصواب.

## ✻ [ ٢٧/٣٣ ] : تعقبه في اسم أم الدرداء الكبرى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا :

✻ النص المتعقب عليه :

قال الإمام السَّهْلِيُّ<sup>(١)</sup> : "وامرأته<sup>(٢)</sup> : أم الدرداء<sup>(٣)</sup>، اسمها: خَيْرَة بنت أبي حَذَرْد".

✻ نص التعقب :

قال الإمام مغلطاي<sup>(٤)</sup> : (وقوله: "وأم الدرداء الكبرى اسمها: خَيْرَة"، يخُدش فيه قول ابن حَبَّان: اسمها كريمة).

✻ دراسة التعقب :

اعترض مغلطاي على ما ذكره السَّهْلِيُّ من أن أم الدرداء الكبرى امرأة الصحابي أبي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا اسمها خَيْرَة، وذلك ببيان أن ابن حَبَّان سمّاها كريمة.

ولمناقشة هذا الأمر، وبيان وجه الصواب فيه، لا بد من الرجوع إلى ترجمة أم الدرداء الكبرى، والوقوف على أقوال أهل العلم في اسمها، وذلك على النحو التالي:

اختلف في اسم أم الدرداء الكبرى على ثلاثة أقوال، وهي كالتالي:

القول الأول: أن اسمها خَيْرَة بنت أبي حَذَرْد، وقال بذلك كل من ترجم لها من أهل العلم، ومنهم: أحمد بن حنبل<sup>(٥)</sup>، والبخاري<sup>(٦)</sup>،

(١) الروض الأثف (٤/ ٢٥٤).

(٢) أي: أبو الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وترجمت له في التعقب رقم (٩).

(٣) وهي: زوج أبي الدرداء، وهي الكبرى، واسمها خَيْرَة -بفتح المعجمة، وسكون المثناة من تحت- بنت أبي حذرّد الأسلمي، كانت من فضلى النساء وعقلائهن، وذات الرأي فيهن، مع العبادة والنسك، تُوفيت قبل أبي الدرداء بسنتين، وذلك بالشام في خلافة عثمان. ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٤/ ١٩٣٤)، الإصابة في تمييز الصحابة (٨/ ٣٨٧).

(٤) الزهر الباسم (٢/ ٨١٧).

(٥) الأسامي والكنى (ص: ٣٦).

(٦) التاريخ الكبير (٩/ ٩٢).

ومسلم<sup>(١)</sup>، وابن أبي خيثمة<sup>(٢)</sup>، والطبري<sup>(٣)</sup>، وابن أبي حاتم<sup>(٤)</sup>، والأزدي<sup>(٥)</sup>، والدارقطني<sup>(٦)</sup>، والكلاباذي<sup>(٧)</sup>، وأبو نعيم<sup>(٨)</sup>، وابن عبد البر<sup>(٩)</sup>، وابن الأثير<sup>(١٠)</sup>، والذهبي<sup>(١١)</sup>، وابن حجر<sup>(١٢)</sup>، وغيرهم.

القول الثاني: أن اسمها كريمة، قال بذلك ابن حبان، ولكنه قد أثبت أولاً أن اسمها خيرة، فقال<sup>(١٣)</sup>: "خيرة بنت أبي حذرّد الأسلمي، لها صُحبة، وهي أم الدرداء الكبرى، وقيل إن اسمها كريمة".

ثم في موضع آخر قال<sup>(١٤)</sup>: "أم الدرداء اسمها كريمة ابنة أبي حذرّد الأسلمي، واسم أبي حذرّد سلامة، يُقال إن لها صُحبة، وهي الكبرى، ليست بامرأة أبي الدرداء الصغرى، روى عنها أهل الشام، وقيل إن اسمها خيرة".

(١) المنفردات والوحدان (ص: ٨٨).

(٢) التاريخ الكبير = تاريخ ابن أبي خيثمة - السفر الثاني (٢/ ٨٣٩).

(٣) المنتخب من ذيل المذيل (ص: ١٥٤).

(٤) الجرح والتعديل (٩/ ٤٦٣).

(٥) أسماء من يُعرف بكنيته (ص: ٥٥).

(٦) المؤتلف والمختلف له (١/ ٣٨٤).

(٧) الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد (٢/ ٨٥٨).

(٨) معرفة الصحابة له (٦/ ٣٤٩٥).

(٩) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٤/ ١٩٣٤).

(١٠) أسد الغابة (٧/ ١٠٠).

(١١) المقتنى في سرد الكنى (٢/ ١٦٩).

(١٢) الإصابة في تمييز الصحابة (٨/ ١٢٣).

(١٣) الثقات له (٣/ ١١٦).

(١٤) الثقات له (٣/ ٣٥٨).



وتعقبه ابن حجر، فقال<sup>(١)</sup>: "كريمة بنت أبي حذرّد الأسلمية، يقال: لها صحبة، ذكرها ابن حبان، ثم المستغفري، وقيل: هي أم الدرداء الكبرى، وليست هي. انتهى، والمعروف في أم الدرداء الكبرى أن اسمها خيرة".

القول الثالث: أن اسمها هجيمة، ذكر ذلك أبو نعيم، فقال<sup>(٢)</sup>: "أم الدرداء الكبرى قيل: اسمها خيرة، وقيل: هجيمة".

وتعقبه ابن الأثير، فقال<sup>(٣)</sup>: "قد جعل ابن منده، وأبو نعيم، خيرة أم الدرداء الكبرى، قالوا: وقيل: هجيمة، فجعلاهما واحدة، وليس كذلك؛ فإن الكبرى اسمها خيرة، وأم الدرداء الصغرى اسمها هجيمة، الكبرى لها صحبة، والصغرى لا صحبة لها، هذا هو الصحيح، وما سواه وهم".

### الخلاصة:

يظهر مما تقدم - والله أعلم - أن مغلطاي قد جانب الصواب في هذا التعقب، وذلك؛ لما يلي:

١. أن كل من ترجم لأم الدرداء الكبرى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أثبت أولاً أن اسمها خيرة، ولم يردّه أحد من أهل العلم.

٢. لم أقف - في حدود بحثي - على من سمى أم الدرداء الكبرى كريمة سوى ابن حبان، مع إثباته لاسم خيرة، وقد ردّه ابن حجر بأن اسم كريمة ليس لأم الدرداء الكبرى، والله - تعالى - أعلم بالصواب.

(١) الإصابة في تمييز الصحابة (٨/ ٢٩٦).

(٢) معرفة الصحابة له (٦/ ٣٤٩٥).

(٣) أسد الغابة (٧/ ١٠٠).

## ✪ [ ٢٨/٣٤ ] : تعقبه في اسم أم الدرداء الصغرى :

### ⦿ النص المتعقب عليه:

قال الإمام السَّهْلِي (١): "وَأُمُّ الدَّرْدَاءِ الصَّغْرَى (٢)، اسمها: جُمَانَةُ".

### ⦿ نص التعقب:

قال الإمام مغلطاي (٣): (وقوله: "والصغرى اسمها: جُمَانَةُ"، يخدرش فيه قول ابن حَبَّان (٤): اسمها كريمة، وقال الكَلَابَاذِي (٥) وغيره: اسمها هُجَيْمَةُ (٦)، قال ابن حَبَّان (٧): ويقال: جُهَيْمَةُ).

### ⦿ دراسة التعقب:

ذهب الإمام السَّهْلِي إلى أن اسم أم الدَّرْدَاءِ الصَّغْرَى: جُمَانَةُ، فاعترض عليه الإمام مغلطاي بأن اسمها غير ما ذكر، وذلك بذكره ما قيل فيها من أسماء، ولمناقشة هذا الأمر، لا بد من الرجوع إلى كتب التراجم والطبقات، وذلك على النحو التالي:

اختلف أهل العلم في اسم أم الدَّرْدَاءِ الصَّغْرَى، على قولين:

القول الأول: أن اسمها هُجَيْمَةُ، ذكر ذلك كل من ترجم لأم الدَّرْدَاءِ الصَّغْرَى،

(١) الروض الأثف (٤/ ٢٥٣).

(٢) هي: أُمُّ الدَّرْدَاءِ الصَّغْرَى الْأَوْصَابِيَّةُ، الْحَمِيرِيَّةُ، الدَّمَشْقِيَّةُ، الْعَالِمَةُ، الْفَقِيهَةُ، زوج أبي الدَّرْدَاءِ، وليس لها صحبة، وماتت سنة إحدى وثمانين [ع]. ينظر: الجرح والتعديل (٩/ ٤٦٣)، الكاشف (٢/ ٥٢٣)، تقريب التهذيب (ص: ٧٥٦).

(٣) الزهر الباسم (٢/ ٨١٨).

(٤) الثقات له (٣/ ٣٥٨)، عند ترجمة أم الدرداء الكبرى، وليس الصغرى.

(٥) الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد (٢/ ٨٥٧).

(٦) هُجَيْمَةُ: بضم الهاء، وفتح الجيم، وبعدها ياء مثناة تحت ساكنة، ثم ميم. تهذيب الأسماء واللغات (٢/ ٣٦٠).

(٧) لم أفق عليه عنده.

ومنهم على سبيل المثال لا الحصر:

أحمد بن حنبل<sup>(١)</sup>، والبخاري<sup>(٢)</sup>، وابن أبي حاتم<sup>(٣)</sup>، وابن حبان<sup>(٤)</sup>، وأبو أحمد الحاكم<sup>(٥)</sup>، والدارقطني<sup>(٦)</sup>، والكلاباذي<sup>(٧)</sup>، وابن عبد البر<sup>(٨)</sup>، والمزي<sup>(٩)</sup>، والذهبي<sup>(١٠)</sup>، وابن حجر<sup>(١١)</sup>.

القول الثاني: أن اسمها جُهَيْمَةٌ، وممن ذكر ذلك: أحمد بن حنبل<sup>(١٢)</sup>، والبخاري<sup>(١٣)</sup>، وابن أبي حاتم<sup>(١٤)</sup>، والمزي<sup>(١٥)</sup>، والذهبي<sup>(١٦)</sup>، وابن حجر<sup>(١٧)</sup>.

وأما ما ذكره مغلطاي في تعقبه من أن ابن حبان سماها كريمة، فليس الأمر كما قال؛

(١) الأسامي والكنى له (ص: ٣٦).

(٢) التاريخ الكبير (٩/ ٩٢).

(٣) الجرح والتعديل (٩/ ٤٦٣).

(٤) الثقات له (٥/ ٥١٧).

(٥) الأسامي والكنى له (٢/ ١٦٧).

(٦) المؤتلف والمختلف له (١/ ٣٨٥).

(٧) الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد (٢/ ٨٥٧).

(٨) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٤/ ١٩٣٥).

(٩) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٣٥/ ٣٥٢).

(١٠) تاريخ الإسلام (٢/ ١٠٢٥)، الكاشف (٢/ ٥٢٣).

(١١) تهذيب التهذيب (١٢/ ٤٦٥).

(١٢) الأسامي والكنى له (ص: ٣٦).

(١٣) التاريخ الكبير (٩/ ٩٢).

(١٤) الجرح والتعديل (٩/ ٤٦٣).

(١٥) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٣٥/ ٣٥٢).

(١٦) تاريخ الإسلام (٢/ ١٠٢٥)، الكاشف (٢/ ٥٢٣).

(١٧) تهذيب التهذيب (١٢/ ٤٦٥).

لأن ابن حبان عند ترجمته لأم الدرداء الصغرى، سمّاها هجيمة، وقال<sup>(١)</sup>: "وليست هذه بأم الدرداء الكبرى، تلك كريمة بنت أبي حذرّد".

### ❦ الخلاصة:

بالنظر فيما تقدم يظهر - والله أعلم - أن مغلطاي قد أصاب في هذا التعقب، وذلك؛ لأن أكثر أهل العلم على تسمية أم الدرداء الصغرى: هجيمة، ولم أقف - في حدود بحثي - على من سماها جمانة سوى السهيلي، والله - تعالى - أعلم بالصواب.



(١) الثقات له (٥١٧/٥).

## ✻ [ ٢٩ / ٣٥ ] : تعقبه في اسم أم هانئ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا :

### ✻ النص المتعقب عليه :

قال الإمام ابن إسحاق<sup>(١)</sup> : "كان فيما بلغني عن أم هانئ بنت أبي طالب رَضِيَ اللهُ عَنْهَا<sup>(٢)</sup>، واسمها هند".

### ✻ نص التعقب :

قال الإمام مغلطاي<sup>(٣)</sup> : (وقول ابن إسحاق : "أم هانئ بنت أبي طالب، اسمها هند"، يخدش فيه ما ذكره ابن المُعَلَّى<sup>(٤)</sup> : "اسمها فاختة، وكانت أمها فاطمة، إذا نقرتها، قالت : "ربابي فاختة السرية، لها رواء، ولها روية، لم أر قط مثلها صبية"، وعند أبي عمر<sup>(٥)</sup> : "ويقال : اسمها فاطمة"، وقال الكلاباذي<sup>(٦)</sup> : "فاختة أصح"، ولهذا أن الزبير لم يذكر غيره<sup>(٧)</sup>).

(١) ينظر : سيرة ابن هشام (١ / ٤٠٢).

(٢) هي : أم هانئ بنت أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم، ابنة عم النبي ﷺ، وأخت علي بن أبي طالب شقيقته، أمها فاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف، أسلمت عام الفتح. ينظر : الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٤ / ١٩٦٣)، الإصابة في تمييز الصحابة (٨ / ٤٨٥).

(٣) الزهر الباسم (١ / ٧٣٠).

(٤) لم أقف عليه، وابن المُعَلَّى هو : مُحَمَّد بن المُعَلَّى بن عبد الله الأسدي، الأزدِي، النَّحْوِي، اللُّغَوِي، أَبُو عبد الله، شرح ديوان تميم بن أبي مقل، وله كتاب "الترقيص". ينظر : معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب (٦ / ٢٦٤٨)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة (١ / ٨١).

(٥) لم أقف عليه، والذي عنده أن "أمها فاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف". الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٤ / ١٩٦٣).

(٦) الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد (٢ / ٨٥٢).

(٧) لم أقف على قوله في المطبوع من كتبه.

## C دراسة التعقب:

اعترض مُغلطاي على ما ذكره ابن إسحاق من أن اسم أم هانئ هند، وذلك ببيانه أنه مختلف في اسمها، وذكره لأصح ما قيل فيه، مستدلاً على ذلك بأقوال طائفة من أهل العلم.

ولمناقشة هذا الأمر، لا بد من الرجوع إلى كتب التراجم والطبقات، على النحو التالي:

اختلف أهل العلم في اسم أم هانئ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا على أربعة أقوال:

القول الأول: أن اسمها فاختة، ذكر ذلك: ابن سعد<sup>(١)</sup>، وقال: "وهو الأكثر"، وابن خياط<sup>(٢)</sup>، وأحمد بن حنبل<sup>(٣)</sup>، والبخاري<sup>(٤)</sup>، وابن أبي خيثمة<sup>(٥)</sup>، وابن أبي حاتم<sup>(٦)</sup>، وابن حبان<sup>(٧)</sup>، وأبو الفتح الأزدي<sup>(٨)</sup> وقال: "وهو الأشهر"، والكلاباذي<sup>(٩)</sup>، وقال: "وهو الأصح"، وأبو نعيم<sup>(١٠)</sup>، وابن عبد البر<sup>(١١)</sup>، وابن الأثير<sup>(١٢)</sup>، وقال: "وهو الأكثر"،

(١) الطبقات الكبرى (١٠/١٤٦).

(٢) الطبقات له (ص: ٦١٩).

(٣) الأسامي والكنى له (ص: ١٢٣).

(٤) التاريخ الأوسط (١/٦٧).

(٥) التاريخ الكبير=تاريخ ابن أبي خيثمة-السفر الثاني (٢/٧٧٤).

(٦) الجرح والتعديل (٩/٤٦٧).

(٧) الثقات له (٣/٤٤٠).

(٨) أسماء من يُعرف بكنيته (ص: ٦٨).

(٩) الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد (٢/٨٥٢).

(١٠) معرفة الصحابة له (٦/٣٤١٩).

(١١) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٤/١٩٦٣).

(١٢) أسد الغابة (٧/٢٠٩).

والمِزِّي<sup>(١)</sup>، والذهبي<sup>(٢)</sup>، وابن حجر<sup>(٣)</sup>، وقال: "وهو الأشهر".

القول الثاني: أن اسمها هند، ذكر ذلك: ابن سعد<sup>(٤)</sup>، وأحمد بن حنبل<sup>(٥)</sup>،  
والبخاري<sup>(٦)</sup>، وابن أبي خيثمة<sup>(٧)</sup>، وابن حبان<sup>(٨)</sup>، والكَلَاباذي<sup>(٩)</sup>، وابن عبد البر<sup>(١٠)</sup>، وابن  
الأثير<sup>(١١)</sup>، والمِزِّي<sup>(١٢)</sup>، والذهبي<sup>(١٣)</sup>، وابن حجر<sup>(١٤)</sup>.

القول الثالث: فاطمة، ذكر ذلك: ابن حبان<sup>(١٥)</sup>، وابن الأثير<sup>(١٦)</sup>، وابن حجر<sup>(١٧)</sup>.

(١) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٣٥ / ٣٨٩).

(٢) المقتنى في سرد الكنى (١ / ٢٥)، الكاشف (٢ / ٥٢٨).

(٣) الإصابة في تمييز الصحابة (٨ / ٢٥٦).

(٤) الطبقات الكبير (١٠ / ١٤٦).

(٥) الأسامي والكنى له (ص: ٢٦).

(٦) التاريخ الأوسط (١ / ٦٧).

(٧) التاريخ الكبير = تاريخ ابن أبي خيثمة - السفر الثاني (٢ / ٧٧٤).

(٨) الثقات له (٣ / ٤٤٠).

(٩) الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد (٢ / ٨٥٢).

(١٠) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٤ / ١٩٦٣).

(١١) أسد الغابة (٧ / ٢٨٠).

(١٢) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٣٥ / ٣٨٩).

(١٣) المقتنى في سرد الكنى (١ / ٢٥)، الكاشف (٢ / ٥٢٨).

(١٤) الإصابة في تمييز الصحابة (٨ / ٣٤٦).

(١٥) الثقات له (٣ / ٣٣٧).

(١٦) أسد الغابة (٧ / ٢٢٣).

(١٧) الإصابة في تمييز الصحابة (٨ / ٢٧٤).

القول الرابع: عاتكة، ذكر ذلك: ابن حبان<sup>(١)</sup>، وابن حجر<sup>(٢)</sup>.

### ٢ الخلاصة:

بناءً على ما سبق يظهر - والله أعلم - أن مغلطاي قد أصاب في هذا التعقب، وذلك؛ لأن أم هانئ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مختلف في اسمها، وأن الأكثر على تسميتها فاختة، وهو ما رجّحه بعض أهل العلم، والله - تعالى - أعلم بالصواب.



(١) الثقات له (٣/ ٤٤٠).

(٢) الإصابة في تمييز الصحابة (٨/ ٣٤٦).



## ✪ [ ٣٦/٣٠ ] : تعقبه في كنية أم الحكم بنت الزبير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا :

### 🔸 النص المتعقب عليه:

قال الإمام الشَّهْلِي (١): "وذكر (٢) فيهم أم الحَكَم (٣)، وهي بنت الزبير بن عبد المطلب أخت ضَبَاعَةَ، هكذا قال: أم الحكم، والمعروف فيها أنها أم حَكِيم، وكانت تحت ربيعة بن الحارث (٤)، وأمَّا أم الحكم (٥)، فهي بنت أبي سفيان، وهي من مسلمة الفتح".

### 🔸 نص التعقب:

قال الإمام مُغلطاي (٦): (وأُنكر الشَّهْلِي على ابن إسحاق قوله: "أم الحكم بنت الزبير بن عبد المطلب أخت ضباعة؛ فإن المعروف فيها أنها أم حَكِيم، وأمَّا أم الحكم، فهي ابنة أبي سفيان، وهي من مُسلمة الفتح". انتهى، ليس ما أنكره بمنكر؛ فإن ابن منده (٧)،

(١) الروض الأُنْف (٦/٥٤٣).

(٢) أي: ابن إسحاق. ينظر: سيرة ابن هشام (٤/٣٢٤).

(٣) هي: أم الحكم بنت الزبير بن عبد المطلب بن هاشم القرشيَّة، الهاشمية، ابنة عم النبي ﷺ، ويقال لها: أم حَكِيم، وهي أخت ضباعة، وزوج ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب. ينظر: الإصابة في تمييز الصحابة (٨/٣٧٧).

(٤) هو: ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب بن هاشم، أبو أروى الهاشمي، وكان أَسَنَّ من عمه العباس، ومات في خلافة عمر، وقيل: مات سنة ثلاث وعشرين بالمدينة. ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٢/٤٩٠)، الإصابة في تمييز الصحابة (٢/٣٨٤).

(٥) هي: أم الحكم بنت أبي سفيان صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس القرشية، الأموية، أخت أم حبيبة زوج النبي ﷺ لأبيها، وأخت معاوية لأبيه وأمه، أسلمت يوم الفتح. ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٤/١٩٣٢)، أسد الغابة (٧/٣٠٧).

(٦) الزهر الباسم (٢/١٢٨٨).

(٧) لم أقف على قوله في المطبوع من كتابه.

وأبا نعيم<sup>(١)</sup>، لَمَّا ذكراها، ذكراً أنها تكنى أم الحكم، وأم حكيم، ووقع في سنن أبي داود<sup>(٢)</sup>:  
بكنيتها أم الحكم، فيما رواه عنها عمرو بن أمية الضمري، حديث التكبير بعد الصلاة،  
وكذا رواه قتادة<sup>(٣)</sup>: عن عبد الله بن الحارث، عن أم الحكم بنت الزبير، عن أختها: أكل  
عليها السلام كتفاً، ثم قام إلى الصلاة، ولم يتوضأ).

### ❧ دراسة التعقب:

أعترض مغلطاي على إنكار الشَّهيلي قول ابن إسحاق: أم الحكم بنت الزبير، وهي  
معروفة بأم حكيم، وذلك ببيانه أنه ورد عن أهل العلم كنيته بأم الحكم، وأم حكيم،  
وورودها أيضاً مسمّاةً في الحديث بأم الحكم، فلا وجه حينئذٍ للإنكار على ابن إسحاق.  
ولمناقشة هذا الأمر، لا بد من الرجوع إلى كتب التراجم والطبقات، والأنساب،  
وذلك على النحو التالي:

اختلف أهل العلم في كنية بنت الزبير بن عبد المطلب، أخت ضباعة، على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أنها تكنى بأم الحكم:

ذكر ذلك: ابن سعد<sup>(٤)</sup>، ومصعب الزبيري<sup>(٥)</sup>، والبلاذري<sup>(٦)</sup>.

(١) معرفة الصحابة له (٦/ ٣٤٨٠).

(٢) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الخراج والإمارة والفيء، باب في بيان مواضع قسم الخمس، وسهم  
ذي القربى (٣/ ١٥٠/ ح ٢٩٨٧)، وهو من رواية الفضل بن الحسن الضمري، وليس من رواية عمرو  
بن أمية الضمري كما قال الإمام مغلطاي، والحديث صححه الألباني. السلسلة الصحيحة (٤/ ٥٠٤).  
(٣) أخرجه الحاكم في المستدرك على الصحيحين، كتاب معرفة الصحابة رَوَّاهُ اللَّهُ عَنْهُمْ (٤/ ٧٣/ ح ٦٩٢٢٠)،  
وهو من طريق: قتادة، عن إسحاق بن عبد الله بن الحارث، عن جدته أم الحكم، عن أختها ضباعة بنت  
الزبير، وسكت عنه الحاكم، والذهبي.

(٤) الطبقات الكبرى (١٠/ ٤٧).

(٥) نسب قریش (ص: ٨٧).

(٦) أنساب الأشراف (٢/ ٢١).

القول الثاني: أنها تكنى بأم حكيم:

ذكر ذلك: خليفة بن خياط<sup>(١)</sup>، وابن حبان<sup>(٢)</sup>، وابن عبد البر<sup>(٣)</sup>.

القول الثالث: أنها تكنى بأم الحكم وأم حكيم معاً:

ذكر ذلك: أبو نعيم<sup>(٤)</sup>، وأبو القاسم بن منده<sup>(٥)</sup>، وابن الأثير<sup>(٦)</sup>، والمزي<sup>(٧)</sup>،  
والذهبي<sup>(٨)</sup>، وابن حجر<sup>(٩)</sup>.

### ❦ الخلاصة:

بناءً على ما سبق يظهر - والله أعلم - أن مغلطاي قد أصاب في هذا التعقب، وذلك؛  
لما يلي:

١. أن كنيته بأم الحكم قد وردت عند أكثر أهل العلم؛ فلا ينكر قول ابن إسحاق  
فيها بأنها أم الحكم بنت الزبير.

٢. أنها وردت مسمّاة بأم الحكم في حديث أبي داود، والحاكم.

٣. أن بعض أهل العلم قد أوردوا في ترجمتها أنه قد يقال فيها: أم الحكم، أو أم  
حكيم، دون رد لأحد الأقوال، والله - تعالى - أعلم بالصواب.

(١) الطبقات له (ص: ٦٢١).

(٢) الثقات له (٣/ ٣٢٥).

(٣) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٤/ ١٩٣٣).

(٤) معرفة الصحابة له (٦/ ٣٤٨٠).

(٥) المستخرج من كتب الناس للتذكرة والمستطرف من أحوال الرجال للمعرفة (٢/ ٥٥٨).

(٦) أسد الغابة (٧/ ٣٠٧).

(٧) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٣٥/ ٣٤٧).

(٨) المقتنى في سرد الكنى (٢/ ١٦٩).

(٩) الإصابة في تمييز الصحابة (٨/ ٣٨٠).

## ❖ [ ٣٧/٣١ ] : تعقبه في طبقة صفية بنت شيبة :

## ❖ النص المتعقب عليه :

قال الإمام الدارقطني<sup>(١)</sup> لما ذكر صفية بنت شيبة<sup>(٢)</sup> : "ليس تصح لها رؤية".

## ❖ نص التعقب :

قال الإمام مغلطاي<sup>(٣)</sup> : (وزعم الدارقطني، وغيره: أن صفية بنت شيبة لا تصح لها صحبة، وحديث ابن إسحاق<sup>(٤)</sup> يرجح قول من ذكر أن لها صحبة؛ لأن سنده صحيح، وقد قالت فيه في كتاب يونس عن ابن إسحاق: [وأنا أنظر]<sup>(٥)</sup> النبي ﷺ).

## ❖ دراسة التعقب :

اعترض مغلطاي على ما ذكره الدارقطني وغيره من أن صفية لا تصح لها صحبة، وذلك بذكر ما يدل على صحبتها.

(١) لم أقف على قوله في المطبوع من كتبه، ونقل قوله العلماء في كتبهم. ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢١١/٣٥)، تهذيب التهذيب (٤٣٠/١٢).

(٢) هي: صفية بنت شيبة الحاجب بن عثمان بن أبي طلحة، القرشية، العبدرية، أمها أم عثمان برة بنت سفيان السلمي، أخت أبي الأعور السلمي، بقيت إلى زمن الوليد [ع]. ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢١١/٣٥)، الكاشف (٥١٢/٢).

(٣) الزهر الباسم (١٣٢٩/٢).

(٤) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب المناسك، باب الطواف الواجب (٣/٢٦٥ ح/١٨٧٨)، وابن ماجه في سننه، أبواب المناسك، باب من تسلم الركن بمحجنه (٤/١٧٤ ح/٢٩٤٧)، وقال المحقق الأرناؤوط: "حديث صحيح، وهذا إسناد حسن، يونس بن بكير وابن إسحاق - وهو محمد بن إسحاق بن يسار - صدوقان، وقد صرح ابن إسحاق في هذه الرواية بالتحديث، فانتفت شبهة تدليسه".

(٥) ما بين المعقوفتين في المطبوع من الزهر الباسم [وإنما نظر]، وقال المحقق: "أثبت الجملتين كما هي، ولعلّه سقط بعض الكلمات، بعد لفظ: صحيح"، وبالرجوع للمخطوط قال: (وإنما انظر) [١٢٧/أ]، وما أثبتته من سنن أبي داود، وهو الصواب؛ حتى يستقيم المعنى، والله أعلم.

ولمناقشة هذا الأمر، لا بد من الرجوع إلى ترجمة صفية بنت شيبة؛ للوقوف على أقوال أهل العلم في طبقتها، وذلك على النحو التالي:

اختلف أهل العلم في صحبة صفية بنت شيبة، وذلك على قولين:

**القول الأول:** أنها ليست صحابيةً، فذكرها ابن سعد<sup>(١)</sup> في طبقة التابعين، والعجلي<sup>(٢)</sup>، والدارقطني<sup>(٣)</sup>، وقال<sup>(٤)</sup>:

"لا تصح لها رؤية"، والكلاباذي<sup>(٥)</sup>، وأبو بكر البرقاني، وقال<sup>(٦)</sup>: "وصفية بنت شيبة ليست بصحابية، وحديثها مرسل، وإن كان البخاري أخرجه"، وابن الجوزي<sup>(٧)</sup>، والذهبي<sup>(٨)</sup>، وقال<sup>(٩)</sup>: "يقال: لها رؤية، روت عن عائشة، وأم حبيبة، ولها عن النبي ﷺ في أبي داود، والنسائي، وابن ماجه، وأراه مرسلًا".

**القول الثاني:** أنها صحابية، ذكر ذلك أبو نعيم<sup>(١٠)</sup>، وابن عبد البر<sup>(١١)</sup>، والنووي<sup>(١٢)</sup>،

(١) الطبقات الكبرى (١٠/٤٣٥).

(٢) الثقات له (٢/٤٥٤).

(٣) ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم (١/١٨١).

(٤) نقل قوله العلماء في كتبهم. ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٣٥/٢١١)، تهذيب التهذيب (١٢/٤٣٠).

(٥) الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد (٢/٨٥٤).

(٦) نقل قوله ابن حجر. ينظر: تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف (١١/٣٤٢).

(٧) كشف المشكل من حديث الصحيحين (٤/٤٨٦).

(٨) المعين في طبقات المحدثين (ص: ٣٦).

(٩) الكاشف (٢/٥١٢).

(١٠) معرفة الصحابة له (٦/٣٣٧٨).

(١١) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٤/١٨٧٣).

(١٢) تهذيب الأسماء واللغات (٢/٣٤٩).

وقال: "والمشهور أن لها صحبة"، والمِزِّي<sup>(١)</sup>، وابن حجر، وقال<sup>(٢)</sup>: "مختلف في صحبتها، وأبعد من قال: لا رؤية لها؛ فقد ثبت حديثها في صحيح البخاري تعليقاً، قال: قال أبان بن صالح بن الحسن بن مسلم: عن صفية بنت شيبة، قالت: سمعت النبي ﷺ، وأخرج ابن منده من طريق محمد بن جعفر بن الزبير، عن عبيد الله ابن عبد الله بن أبي ثور، عن صفية بنت شيبة، قالت: والله لكأنني أنظر إلى رسول الله ﷺ حين دخل الكعبة... الحديث".

وقال في موضع آخر<sup>(٣)</sup>: "لها رؤية، وحدثت عن عائشة، وغيرها من الصحابة، وفي البخاري التصريح بسماعها من النبي ﷺ".

وقال أيضاً<sup>(٤)</sup>: "صفية بنت شيبة، وهي من صغار الصحابة".

فمن أثبت صحبتها، استدل بما يلي:

أولاً: ما ذكره البخاري معلقاً في صحيحه بصيغة الجزم<sup>(٥)</sup> من التصريح بسماعها للنبي ﷺ، فقال: وَقَالَ أَبَانُ بْنُ صَالِحٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ مِثْلَهُ.

وقال فيه المِزِّي<sup>(٦)</sup>: "لو صح هذا الحديث، لكان صريحاً في سماعها من النبي ﷺ، لكن في إسناده أبان ابن صالح<sup>(٧)</sup> -وهو ضعيف-، والله أعلم".

(١) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٣٥ / ٢١١).

(٢) الإصابة في تمييز الصحابة (٨ / ٢١٣).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٧٤٩).

(٤) فتح الباري (٤ / ٢٣٣).

(٥) كتاب الجنائز، باب الإذخِرِ وَالْحَشِيشِ فِي الْقَبْرِ (٢ / ٩٢) عقب الحديث (رقم: ١٣٤٩).

(٦) تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف (١١ / ٣٤٣).

(٧) أَبَانُ بْنُ صَالِحٍ بْنِ عُمَيْرٍ الْقَرَشِيِّ، مَوْلَاهُمْ، وَثَقَّه الْأَثَمَةُ، وَوَهَّم ابْنَ حَزْمٍ فَجَهَّلَهُ، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فَضَعَّفَهُ،

وردّ قوله ابن حجر، فقال<sup>(١)</sup>: "كذا أطلق هنا، ولم ينقل في ترجمة أبان بن صالح في التهذيب<sup>(٢)</sup> تضعيفه عن أحد، بل نقل توثيقه عن يحيى بن معين، وأبي حاتم، وأبي زرعة، وغيرهم... ولكن يكفي توثيق ابن معين، ومن ذكر له".

ثانيًا: ما جاء أنها رأت النبي ﷺ يوم الفتح، وهو ما أخرجه أبو داود<sup>(٣)</sup>، وابن ماجه<sup>(٤)</sup>، من حديثها.

فقال أبو داود: "حدثنا مُصَرِّفُ بن عمرو الياضي، حدثنا يونس -يعني ابن بكير- حدثنا ابن إسحاق، حدثني محمد بن جعفر بن الزبير، عن عُبَيْدِ اللَّهِ بن عبد الله بن أبي ثور عن صفية بنت شيبة، قالت: لما اطمأن رسول الله ﷺ بمكة عام الفتح، طَافَ على بعيرٍ يستلِمُ الرُّكْنَ بِمَحَجِّنٍ في يده، قالت: وأنا أنظرُ إليه".

قال المزي<sup>(٥)</sup>: "هذا الحديث يضعف قول من أنكر أن تكون لها رؤية؛ فإنه إسناده حسن، والله أعلم".

وقال ابن حجر<sup>(٦)</sup>: "وإذا ثبتت رؤيتها له ﷺ، وضبطت ذلك، فما المانع أن تسمع خطبته، ولو كانت صغيرة".

= من الخامسة، مات سنة بضع عشرة ومائة [خت ٤]. تقريب التهذيب (ص: ٨٧).

(١) فتح الباري (٩/ ٢٣٩).

(٢) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٠/ ١).

(٣) في سننه، كتاب المناسك، باب الطواف الواجب (٣/ ٢٦٥ ح ١٨٧٨).

(٤) في سننه، أبواب المناسك، باب من تسلم الركن بمحجنه (٤/ ١٧٤ ح ٢٩٤٧).

(٥) تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف (١١/ ٣٤٣).

(٦) فتح الباري (٩/ ٢٣٩).

### الخلاصة:

بالنظر فيما تقدم يظهر - والله أعلم - أن مغلطاي قد أصاب في تعقبه على الدارقطني، وذلك؛ لأن صفية بنت شيبة قد ثبتت صحبتها برؤيتها للنبي ﷺ، وفي البخاري التصريح بسماعها من النبي ﷺ، والله - تعالى - أعلم بالصواب.



## ❖ [ ٣٨ / ٣٢ ] : تعقبه في سنة وفاة جويرية بنت الحارث رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا :

### ⊕ النص المتعقب عليه:

قال الإمام السَّهْلِيُّ<sup>(١)</sup>: "تُوفيت جُويرِيَّة<sup>(٢)</sup> في شهر ربيع الأول سنة ست وخمسين من الهجرة".

### ⊕ نص التعقب:

قال الإمام مُغلَطَاي<sup>(٣)</sup>: (وقوله: "تُوفيت سنة ست وخمسين"، يُخَدِّشُ فِيهِ ما في المستدرك<sup>(٤)</sup>: توفيت سنة خمسين).

### ⊕ دراسة التعقب:

اعترض مُغلَطَاي على ما ذكره السَّهْلِيُّ من أن وفاة جُويرية بنت الحارث رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كانت في سنة ست وخمسين، وذلك؛ لأن الحاكم في المستدرك ذكر أن وفاتها كانت سنة خمسين.

ولمناقشة هذا الأمر، لا بد من الرجوع إلى ترجمة أم المؤمنين جُويرية بنت الحارث رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا؛ للوقوف على كلام أهل العلم في سنة وفاتها، وذلك على النحو التالي:

اختلف أهل العلم في تعيين سنة وفاتها على قولين:

القول الأول: أنها تُوفيت سنة ست وخمسين من الهجرة.

القول الثاني: أنها تُوفيت سنة خمسين من الهجرة.

(١) الروض الأئف (٦/ ٤٠٢).

(٢) هي: جُويرِيَّةُ بِنْتُ الْحَارِثِ بن أبي ضَرَّارِ بن حبيب بن جذيمة الخزاعية، المصطلقية، زوج النبي ﷺ، سباهها رسول الله ﷺ يوم المريسيع، وهي غزوة بني المصطلق، وكان اسمها برة، فسمّاها رسول الله ﷺ جويرية. ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٤/ ١٨٠٥)، الإصابة في تمييز الصحابة (٨/ ٧٢).

(٣) الزهر الباسم (٢/ ١٢٢٨).

(٤) المستدرك على الصحيحين (٤/ ٢٨).

وكلا القولين للواقدي، حكاه عنه ابن سعد، فقال<sup>(١)</sup>: "أخبرنا محمد بن عمر، حدثني عبد الله بن أبي البيض، عن أبيه، قال: تُوفيت جُويرية بنت الحارث زوج النبي ﷺ في شهر ربيع الأول سنة ست وخمسين في خلافة معاوية بن أبي سفيان، وصلى عليها مروان بن الحكم، وهو يومئذ والي المدينة، وأخبرنا محمد بن عمر، أخبرني محمد بن يزيد، عن جدته، وكانت مولاة جُويرية بنت الحارث عن جُويرية قالت: تزوجني رسول الله وأنا بنت عشرين سنة، قالت: وتُوفيت جُويرية سنة خمسين وهي يومئذ ابنة خمس وستين سنة، وصلى عليها مروان بن الحكم".

وقد تابع ابن سعد في ذكر هذين القولين كل من: الطبري<sup>(٢)</sup>، والحاكم<sup>(٣)</sup>، والنووي<sup>(٤)</sup>، والمزي<sup>(٥)</sup>، والذهبي<sup>(٦)</sup>، وابن حجر<sup>(٧)</sup>، إلا أنه في التقريب<sup>(٨)</sup> اعتمد قولاً واحداً، وهو سنة خمسين، وصححه.

أما من ذكر أن وفاتها كانت سنة ست وخمسين من الهجرة، فهم كالتالي:

ابن جبان<sup>(٩)</sup>، وابن منده<sup>(١٠)</sup>، والكلاباذي<sup>(١١)</sup>، وابن منجؤية<sup>(١٢)</sup>،

(١) الطبقات الكبرى (١٠/١١٦).

(٢) المنتخب من ذيل المذيل (ص: ١٠١).

(٣) المستدرك على الصحيحين (٤/٢٨).

(٤) تهذيب الأسماء واللغات (٢/٣٣٦).

(٥) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٣٥/١٤٦).

(٦) تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١١/١٢١)، سير أعلام النبلاء (٢/٢٦٣).

(٧) الإصابة في تمييز الصحابة (٨/٧٤)، تهذيب التهذيب (١٢/٤٠٧).

(٨) تقريب التهذيب (ص: ٧٤٥).

(٩) الثقات له (٣/٦٦).

(١٠) معرفة الصحابة له (ص: ٩٦٢).

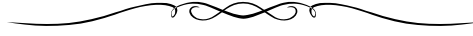
(١١) الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد (٢/٨٤٣).

(١٢) رجال صحيح مسلم (٢/٤١٥).

وأبو نُعَيْم<sup>(١)</sup>، وابن عبد البر<sup>(٢)</sup>، والسمعاني<sup>(٣)</sup>.

### ❧ الخلاصة:

بالنظر فيما تقدم يظهر - والله أعلم - أن مغلطاي قد جانب الصواب في هذا التعقب، وذلك؛ لأن أكثر المتقدمين من أهل العلم على أن وفاة جويرية بنت الحارث رضي الله عنها كانت سنة ست وخمسين من الهجرة، والله - تعالى - أعلم بالصواب.



(١) معرفة الصحابة له (٦/٣٢٢٩).

(٢) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٤/١٨٠٥).

(٣) الأنساب له (١٢/٢٩٢).

## الفصل الثالث

**تعقباته المتعلقة  
بالجرح والتعديل  
(وفيه ثمانية تعقبات)**

## ✻ [٣٩/١]: تعقبه في المنزلة النقدية للراوي: إبراهيم بن المختار الرازي:

### ✻ النص المتعقب عليه:

قال الإمام ابن عبد البر<sup>(١)</sup>: "انفرد به إبراهيم بن المختار الرازي<sup>(٢)</sup>، عن محمد بن إسحاق، لا يجيء إلا من هذا الطريق، وليس مما يحتج به".

### ✻ نص التعقب:

قال الإمام مغلطاي<sup>(٣)</sup>: (قال ابن عبد البر - لما ذكر أم نصر في الصحابة<sup>(٤)</sup>) -: "تفرد به إبراهيم عن ابن إسحاق، وليس ممن يحتج به". انتهى كلامه، وفيه نظر، في موضعين:  
الأول: إبراهيم هذا لا ينبغي أن يُطلق عليه هذا القول؛ لأن أبا داود لما سُئل عنه، قال<sup>(٥)</sup>: "ليس به بأس"، وقال [مسلمة]<sup>(٦)</sup> بن قاسم<sup>(٧)</sup> في كتابه [الصلة]<sup>(٨)(٩)</sup>: "كان نعم

(١) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٤/ ١٩٦٣).

(٢) هو: إبراهيم بن المختار، أبو إسماعيل التميمي، الرازي، الخواري، يُقال له: حَبْوِيه - بالحاء المهملة والباء الموحدة -، تُوفي قريباً من سنة اثنتين وثمانين ومائة [بخ ت ق]. ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢/ ١٩٤)، تاريخ الإسلام (٤/ ٨٠٤).

(٣) الزهر الباسم (٢/ ١٢٦٦).

(٤) أم نصر المَحَارِبِيَّة، لم يرد في ترجمتها سوى الحديث الذي رُوِيَ عنها. ينظر: معرفة الصحابة لأبي نُعَيْم (٦/ ٣٥٧٠)، أسد الغابة (٧/ ٣٩١)، الإصابة في تمييز الصحابة (٨/ ٤٨٤).

(٥) سؤالات الآجري (ص: ٢٨١).

(٦) ما بين المعقوفتين في المطبوع من الزهر الباسم [مسلم]، وما أثبتته من المخطوط [٣١٠/ ب]، وهو الصواب في اسمه.

(٧) هو: مَسْلَمَةُ بن القاسم بن إبراهيم بن عبد الله بن حاتم، أبو القاسم القرطبي، ومن تصانيفه "التاريخ الكبير"، و"صلته"، مات سنة ثلاث وخمسين وثلاثمائة. ينظر: تاريخ علماء الأندلس (٢/ ١٢٨)، لسان الميزان (٨/ ٦١).

(٨) لم أقف عليه، وينظر: إكمال تهذيب الكمال (١/ ٢٨٨).

(٩) ما بين المعقوفتين في المطبوع من الزهر الباسم [المتصلة]، وما أثبتته هو الصواب في اسم الكتاب،  
⇐ =

الرجل"، ولما ذكره أبو حفص البغدادي في كتاب الثقات، قال<sup>(١)</sup>: "قال يحيى بن معين: رأيته يقدمه الرازيون على جماعة".

وقال ابن عدي<sup>(٢)</sup>: "هو ممن يُكْتَب حديثه"، وقال أبو حاتم الرازي<sup>(٣)</sup>: "صالح الحديث، أحب إلي من [سلمة]<sup>(٤)</sup> بن الفضل<sup>(٥)</sup>، وعلي بن مجاهد<sup>(٦)</sup>".

### • دراسة التعقب:

اعترض مغلطاي على ما ذكره ابن عبد البر من أن إبراهيم بن المختار لا يُحتَج به، وذلك بإيراده أقوالاً لأهل العلم فيها تعديل له.

ولمناقشة هذا الأمر، لا بد من الرجوع إلى أقوال النقاد في إبراهيم بن المختار؛ جرحاً وتعديلاً، وذلك على النحو التالي:

= وقد ذكره مغلطاي في كتابه إكمال تهذيب الكمال بهذا الاسم في أكثر من موضع. ينظر: (٩ / ١)، (١١ / ١).

(١) تاريخ أسماء الثقات (ص: ٣٤)، وأبو حفص البغدادي هو: عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد، الواعظ، المعروف بابن شاهين، من مصنفاته: (التفسير الكبير)، و(التاريخ)، مات سنة خمس وثمانين وثلاثمائة. تاريخ بغداد (١٣ / ١٣٣).

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال (١ / ٤٠٧)، وابن عدي هو: عبد الله بن عدي بن عبد الله، أبو أحمد الجرجاني، الإمام، الحافظ، الناقد، صاحب كتاب (الكامل) في الجرح والتعديل، مات في سنة خمس وستين وثلاثمائة. سير أعلام النبلاء (١٦ / ١٥٤).

(٣) الجرح والتعديل (٢ / ١٣٨)، وأبو حاتم الرازي: محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي، أحد الحفاظ، مات سنة سبع وسبعين ومائتين [خ د س فق]. تقريب التهذيب (ص: ٤٦٧).

(٤) ما بين المعقوفتين في المطبوع [مسلمة]، وما أثبتته من المخطوط [٣١٠ / ب]، وهو الصواب في اسمه.

(٥) هو: سلمة بن الفضل الأبرش، مولى الأنصار، قاضي الري، صدوق، كثير الخطأ، مات بعد التسعين ومائة، [د ت فق]. تقريب التهذيب (ص: ٢٤٨).

(٦) هو: علي بن مجاهد بن مسلم الكابلي، القاضي، متروك، وليس في شيوخ أحمد أضعف منه، مات بعد الثمانين ومائة، [ت]. تقريب التهذيب (ص: ٤٠٥).

### أولاً: أقوال المعدلين:

وقال أبو داود<sup>(١)</sup>: "لا بأس به".

وقال أبو حاتم<sup>(٢)</sup>: "صالح الحديث، وهو أحب إلي من سلمة بن الفضل، وعلي بن مجاهد".

وقال مسلمة بن القاسم<sup>(٣)</sup>: "وكان نعم الرجل".

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال<sup>(٤)</sup>: "يتقى حديثه من رواية ابن حميد عنه".

وقال ابن عدي<sup>(٥)</sup>: "ما أقل من روى عنه شيئاً غير ابن حميد، وذكروا: أن إبراهيم هذا لا يحدث عنه غير ابن حميد، وأنه من مجهول مشايخه، وهو ممن يكتب حديثه".  
وذكره ابن شاهين<sup>(٦)</sup> أيضاً في الثقات.

### ثانياً: أقوال المجرحين:

قال ابن معين<sup>(٧)</sup>: "ليس بذلك".

وقال أبو غسان زنيج<sup>(٨)</sup>: "تركته".

(١) سؤالات الآجري (ص: ٢٨١).

(٢) الجرح والتعديل (١٣٨ / ٢).

(٣) إكمال تهذيب الكمال (٢٨٨ / ١).

(٤) الثقات له (٦٠ / ٨).

(٥) الكامل في ضعفاء الرجال (٤٠٧ / ١).

(٦) تاريخ أسماء الثقات (ص: ٣٤).

(٧) سؤالات ابن الجنيدي (ص: ٤٦٤).

(٨) ينظر: الضعفاء الكبير (٦٧ / ١)، تاريخ بغداد (١١٥ / ٧)، ميزان الاعتدال (٦٥ / ١)، تهذيب التهذيب (١٦٢ / ١).

وقال البخاري<sup>(١)</sup>: "لا أدري كيف حديثه"، وقال أيضاً<sup>(٢)</sup>: "فيه نظر".

وقال ابن عبد البر<sup>(٣)</sup>: "ليس ممن يُحتَج به".

وقال الذهبي<sup>(٤)</sup>: "ضَعَف".

وقال ابن حجر<sup>(٥)</sup>: "صدوق، ضعيف الحفظ".

### ❦ الخلاصة:

يتضح مما سبق - والله أعلم - أن مغلطاي قد جانب الصواب في هذا التعقب، وذلك؛ لأن الذي يظهر من حال إبراهيم بن المختار أنه ضعيف، وسبب ضعفه من جهة الضبط، وتُحْمَل أقوال أهل العلم التي فيها تعديل، على عدالته، وصلاح دينه، والله - تعالى - أعلم بالصواب.



= وأبو غسان زُنَيْج، هو: محمد بن عمرو بن بكر الرازي، ثقة، مات في آخر سنة أربعين ومائتين، أو أول التي بعدها [م د ق].

(١) ينظر: الضعفاء الكبير (١/ ٦٧).

(٢) ينظر: الكامل في ضعفاء الرجال (١/ ٤٠٧)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢/ ١٩٦)، ميزان الاعتدال (١/ ٦٥)، تهذيب التهذيب (١/ ١٦٢).

(٣) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٤/ ١٩٦٣).

(٤) الكاشف (١/ ٢٢٥).

(٥) تقريب التهذيب (ص: ٩٣).



## ❁ [٤٠/٢]: تعقبه في عدم بيان المنزلة النقدية للراوي: جعفر بن عبد الواحد القاضي؛

### ❁ النص المتعقب عليه:

قال الإمام السهيلي<sup>(١)</sup>: "وَقَدْ رُوِيَ أَنَّ جَعْفَرَ الْمُتَوَكَّلَ الْعَبَّاسِيَّ<sup>(٢)</sup> سَأَلَ جَعْفَرَ بْنَ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْقَاضِي الْعَبَّاسِيَّ<sup>(٣)</sup>، عَمَّا بَقِيَ مِنَ الدُّنْيَا، فَحَدَّثَهُ بِحَدِيثٍ رَفَعَهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "إِنْ أَحْسَنْتَ أُمَّتِي، فَبَقَاؤُهَا يَوْمٌ مِنْ أَيَّامِ الْآخِرَةِ، وَذَلِكَ أَلْفُ سَنَةٍ، وَإِنْ أَسَاءْتَ، فَنِصْفُ يَوْمٍ"<sup>(٤)</sup>؛ ففي هذا الحديث تميم للحديث المتقدم، وبيان له؛ إذ قد انقضت الخمسمائة، والأمة باقية، والحمد لله".

### ❁ نص التعقب:

قال الإمام مغلطاي<sup>(٥)</sup>: (واستشهاد به حديث [جعفر بن عبد الواحد القاضي]<sup>(٦)</sup>)

(١) الروض الأنف (٤/ ٣٦٥).

(٢) هو: جعفر بن محمد بن هارون الرشيد، يكنى أبا الفضل، بويع له بالخلافة بعد موت أخيه الواثق، وذلك سنة اثنتين وثلاثين ومائتين، وقُتل سنة سبع وأربعين ومائتين. ينظر: تاريخ بغداد (٨/ ٤٥)، فوات الوفيات (١/ ٢٩٠).

(٣) هو: جعفر بن عبد الواحد الهاشمي، من ولد العباس بن عبد المطلب، وكان على قضاء الثغر، يروي عن العراقيين، مات سنة سبع وخمسين ومائتين. ينظر: المجروحين (١/ ٢١٥)، ميزان الاعتدال (١/ ٤١٣).

(٤) الحديث أورده السخاوي في المقاصد الحسنة، وقال: "لا أصل له" (ص: ٦٩٣).

(٥) الزهر الباسم (٢/ ٨٣٨).

(٦) قال محقق الزهر الباسم: "في المخطوط العاصي، والتصويب من المطبوع من الروض الأنف، قال: القاضي، واسمه فيه: جعفر بن عبد الواحد، بدلاً من [عبد الله بن جعفر]، ولعل هذا من زلة الناسخ"، لكن المحقق لم يصوب في المتن ما ذكره، بل أثبت العباسي بدلاً القاضي، وترك بقية الاسم خطأ، وقد أثبت في المتن الصواب في اسمه.

المرفوع: «إن أحسنت أمتي، فبقاؤها يوم من أيام الآخرة»، غير جيد؛ لأن هذا الرجل لا يُفَرِّح بحديثه، ولا يُسَرُّ به؛ لأنه ممن قال فيه الدارقطني<sup>(١)</sup>: "كثير الوضع للأحاديث"، وقال ابن عدي<sup>(٢)</sup>: "كان يُتَّهَم بوضع الحديث، والسرقة"، وقال ابن حبان<sup>(٣)</sup>: "كان يَقلب الأخبار، ولا شك أنه كان [يعملها]"<sup>(٤)</sup>.

### ❶ دراسة التعقب:

اعترض مُغلطاي على ما ذكره السُّهَيْلي من حديث فيه جعفر بن عبد الواحد العباسي، وذلك ببيانه أن هذا الراوي لا يُفَرِّح بحديثه، مستدلاً على ذلك بأقوال طائفة من أهل العلم اتَّهَمَتْه بوضع الحديث.

ولمناقشة هذا الأمر، لا بد من الرجوع إلى ترجمة جعفر بن عبد الواحد، ومعرفة أقوال النقاد فيه جرحاً وتعديلاً، وذلك على النحو التالي:

#### أولاً: أقوال المعدلين:

قال مسلمة بن قاسم<sup>(٥)</sup>: "ثقة، روى عنه أبو داود".  
ولكن هذا القول تعقبه الإمام مغلطاي، فقال<sup>(٦)</sup>: "لم يذكره المزي"، أي: لم يذكر المزي أن جعفر بن عبد الواحد من شيوخ أبي داود.

(١) سؤالات حمزة (ص: ١٨٨)، ولفظه: "كذاب، يضع الحديث".

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال (٢/ ٣٩٦).

(٣) المجروحين (١/ ٢١٥).

(٤) ما بين المعقوفين في المطبوع من الزهر الباسم [يعلمها]، وما أثبتته من المخطوط [٢١٠/ أ]، وهو نص ابن حبان.

(٥) ينظر: إكمال تهذيب الكمال (٣/ ٢٢٥)، لسان الميزان (٢/ ٤٥٨).

(٦) إكمال تهذيب الكمال (٣/ ٢٢٥).

وقال ابن حجر<sup>(١)</sup>: "ذكره أبو علي الجياني<sup>(٢)</sup> في شيوخ أبي داود، فيُحرر".

وفي قولهما إشارة إلى عدم ثبوت هذا القول عندهما -والله أعلم-.

ثانياً: أقوال المجرّحين:

قال أبو زُرعة الرازي لَمَّا سَأَلَهُ الْبَرْدَعِيُّ عَنْ أَحَادِيثَ لَهُ، فَأَنْكَرَهَا، وَقَالَ<sup>(٣)</sup>: "لا أصل لها".

قال أبو حاتم<sup>(٤)</sup>: "وصل حديثاً لعبد الله بن مسلمة، زاد فيه أنساً، فدعا عليه القعنبي، فافتضح".

وقال ابن حبان<sup>(٥)</sup>: "كان ممن يسرق الحديث، ويقلب الأخبار، يروي المتن الصحيح الذي هو مشهور بطريق واحد، يجيء به من طريق آخر؛ حتى لا يشك من الحديث صناعته أنه كان يعملها، وكان لا يقول: حدَّثنا، في روايته، كان يقول: قال لنا فلان بن فلان".

وقال ابن عدي<sup>(٦)</sup>: "منكر الحديث عن الثقات، ويسرق الحديث".

وقال الدارقطني<sup>(٧)</sup>: "كذاب، يضع الحديث".

والخليلي عند ترجمة إبراهيم بن مهدي قال<sup>(٨)</sup>: "روى عنه جعفر بن عبد الواحد

(١) تهذيب التهذيب (٢/ ١٠٠).

(٢) تسمية شيوخ أبي داود (ص: ٧٣).

(٣) أجوبة أبي زرعة الرازي على سؤالات البردعي (٢/ ٥٧٠).

(٤) الجرح والتعديل (٢/ ٤٨٣).

(٥) المجروحون (١/ ٢١٥).

(٦) الكامل في ضعفاء الرجال (٢/ ٣٩٦).

(٧) سؤالات حمزة (ص: ١٨٨).

(٨) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (٢/ ٥١١).

الهاشمي أحاديث أنكروها على جعفر، وهو من الضعفاء".

وذكره ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين<sup>(١)</sup>، وقال الذهبي<sup>(٢)</sup>: "متروك هالك، معاصر للبخاري".

وقال أيضًا<sup>(٣)</sup>: "ساقط متهم".

وقال ابن حجر<sup>(٤)</sup>: "وفي سنده جعفر بن عبد الواحد الهاشمي، وهو متروك قد اتهم بوضع الحديث".

### ❧ الخلاصة:

بناءً على ما تقدم يظهر -والله أعلم- أن مغلطاي قد أصاب في هذا التعقب، وذلك؛ لأن جعفر بن عبد الواحد لا يُفَرَّح بحديثه؛ فهو متروك قد اتهم بالوضع، والله -تعالى- أعلم بالصواب.

(١) الضعفاء والمتروكون له (١/ ١٧٢).

(٢) المغني في الضعفاء (١/ ١٣٣).

(٣) ديوان الضعفاء (ص: ٦٤).

(٤) الإصابة في تمييز الصحابة (٦/ ٨١).

## ❖ [٤١/٣]: تعقبه في المنزلة النقدية للراوي: الحسن بن عمارَةَ:

❖ النص المتعقب عليه:

قال الإمام الشَّهْلِي<sup>(١)</sup>: "الحَسَنُ بْنُ عُمَارَةَ"<sup>(٢)</sup>، وهو ضعيف بإجماع منهم".

❖ نص التعقب:

قال الإمام مغلطاي<sup>(٣)</sup>: (وقول الشَّهْلِي: "الحَسَنُ بْنُ عُمَارَةَ"، ضعيف بإجماع منهم"، فيه نظر؛ بما ذكره الحاكم<sup>(٤)</sup> عن يزيد بن هارون<sup>(٥)</sup>: "كان والله! خيرًا من شعبة"<sup>(٦)</sup>، لو أني وجدت أعوانًا لأسقطت شعبة"، يعني لكلامه في ابن عمارَةَ، وخرَّج الحاكم حديثه في مستدركه<sup>(٧)</sup>.

وقال عيسى بن يونس<sup>(٨)</sup>: "شيخ صالح".

(١) الروض الأثف (٢/٣٠٥).

(٢) هو: الحسن بن عمارَةَ أبو محمد الكوفي الفقيه، وَلِي قضاء بغداد للمنصور، ومات سنة ثلاث وخمسين ومائة [ت ق]. ينظر: الكاشف (١/٣٢٨)، لسان الميزان (٧/١٩٧).

(٣) الزهر الباسم (١/٥١٣).

(٤) لم أقف عليه، ولا على مَنْ نقل هذا القول سوى ما ذكره مغلطاي، وفي كتابه إكمال تهذيب الكمال عزا قول الحاكم عن يزيد إلى تاريخ نيسابور، وهو ما زال في عداد المفقود. ينظر: التراجم الساقطة من كتاب إكمال تهذيب الكمال (ص: ١٠٢).

(٥) هو: يزيد بن هارون بن زاذان السلمي، مولا هم، أبو خالد الواسطي، ثقة، متقن، عابد، مات سنة ست ومائتين [ع]. تقريب التهذيب (ص: ٦٠٦).

(٦) هو: شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي، مولا هم، أبو بَسْطَام الواسطي، ثم البصري، ثقة، حافظ، متقن، كان الثوري يقول: هو أمير المؤمنين في الحديث، وهو أول من فتش بالعراق عن الرجال، وذبح عن السنة، وكان عابداً، مات سنة ستين ومائة [ع]. تقريب التهذيب (ص: ٢٦٦).

(٧) المستدرک علی الصحیحین، کتاب فضائل القرآن (١/٧٦٦ ح ٢١١٨)، وسكت عنه، وكتاب معرفة الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ (٣/٣٠٩ ح ٥٢٠٠)، وسكت عنه.

(٨) ينظر: تاريخ بغداد (٨/٣٢٢)، تهذيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢/٣٠٥)، وعيسى بن يونس هو: عيسى بن يونس بن أبان الفاخوري، أبو موسى الرملي، صدوق، ربما أخطأ،

ولما غمز الثوري<sup>(١)</sup> الحسن، قال له أيوب بن سويد الرملي<sup>(٢)</sup>: "يا أبا عبد الله! هو عندي خير منك، جلست إليه غير مرة، فما ذكرك إلا بخير"، قال أيوب: "فما سمعت سفيان ذكره بعد ذلك إلا بخير".

وقال جرير بن عبد الحميد<sup>(٣)</sup>: "ما ظننتُ أني أعيش إلى دهر يُحدّث فيه عن ابن إسحاق، ويُسكّت فيه عن ابن عُمارة، قال: ورأيت شعبة في النوم كارهاً لما قال في الحسن".

وقال الفلاس<sup>(٤)</sup>: "صدوق صالح، كثير الخطأ والوهم".

قال ابن عدي<sup>(٥)</sup>: "ما أقرب قصته إلى ما قال الفلاس!".

### ❧ دراسة التعقب:

اعترض مغلطاي على ما ذكره السهيلي من أن الحسن بن عُمارة مُجمّع على ضعفه، وذلك بذكره ما يبطل هذا الإجماع، من قول الحاكم، وصنيعه.

= [س ق]. تقريب التهذيب (ص: ٤٤١).

(١) ينظر: تاريخ بغداد (٣٢٢/٨)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٧٠/٦)، والثوري هو: سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبد الله الكوفي، ثقة، حافظ، فقيه، عابد، إمام، حجة، وكان ربما دلس، مات سنة إحدى وستين ومائة [ع]. تقريب التهذيب (ص: ٢٤٤).

(٢) هو: أيوب بن سويد الرملي أبو مسعود الحميري، صدوق يخطئ، مات سنة ثلاث وتسعين، وقيل: سنة اثنتين ومائتين [د ت ق]. تقريب التهذيب (ص: ١١٨).

(٣) ينظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٩٨/٣)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٧٠/٦)، وجرير بن عبد الحميد هو: جرير بن عبد الحميد بن قُرط الضبي، الكوفي، نزيل الري، وقاضيه، ثقة، صحيح الكتاب، قيل: كان في آخر عمره يهمل من حفظه، مات سنة ثمان وثمانين ومائة [ع]. تقريب التهذيب (ص: ١٣٩).

(٤) ينظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٩٨/٣)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٧٢/٦)، وتام كلامه "صدوق صالح، كثير الخطأ والوهم، متروك الحديث".

(٥) الكامل في ضعفاء الرجال (١١٥/٣).

ولمناقشة هذا الأمر، لا بد من الرجوع إلى أقوال النقاد في الحسن بن عُمارة جرحاً وتعديلاً، وذلك على النحو التالي:

### أقوال المجرّحين له:

قال شعبة<sup>(١)</sup>: "يكذب"، وقال أبو داود: "ما علامة ذلك؟"، قال: "يروي عن الحَكَم أشياء لم نجد لها أصلاً".

وقال ابن معين<sup>(٢)</sup>: "لا يُكْتَب حديثه"، وقال أيضاً<sup>(٣)</sup>: "ضعيف"، وقال في موضع آخر<sup>(٤)</sup>: "ليس حديثه بشيء".

وقال علي بن المديني<sup>(٥)</sup>: "ضعيف، لا يُكْتَب حديثه"، وقال أيضاً<sup>(٦)</sup>: "ما أحتاج إلى شعبة فيه، أمره أبين من ذلك. قيل له: كان يغلط، قال: أيش يغلط؟ وذهب إلى أنه كان يضع الحديث".

وقال ابن سعد<sup>(٧)</sup>: "كان ضعيفاً في الحديث، ومنهم من لا يكتب حديثه".  
وقال الإمام أحمد<sup>(٨)</sup>: "متروك الحديث"، وقال أيضاً<sup>(٩)</sup>: "أحاديثه موضوعة، لا يُكْتَب حديثه".

- (١) الجرح والتعديل (٢٧/٣)، تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢/٣٠٥).
- (٢) لم أقف على قوله في كتابه. ينظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٣/٩٧)، تاريخ بغداد (٨/٣٢٢).
- (٣) لم أقف على قوله في كتابه. ينظر: الضعفاء الكبير (١/٢٤٠)، تاريخ بغداد (٨/٣٢٢).
- (٤) لم أقف على قوله في كتابه. ينظر: الجرح والتعديل (٣/٢٨)، المجروحين (١/٢٢٩)، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين (ص: ٧١).
- (٥) ينظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٣/٩٧).
- (٦) ينظر: تاريخ بغداد (٨/٣٢٢).
- (٧) الطبقات الكبرى (٨/٤٨٨).
- (٨) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروزي وغيره (ص: ٨٠).
- (٩) لم أقف على قوله في كتابه. ينظر: الجرح والتعديل (٣/٢٨).

وقال البخاري<sup>(١)</sup>: "كَانَ ابْنُ عُيَيْنَةَ يُضَعِّفُهُ"، وقال مسلم<sup>(٢)</sup>: "متروك الحديث".  
وضَعَّفَهُ الْعِجْلِيُّ<sup>(٣)</sup>، وترك الحديث عنه، وذكره أَبُو زُرْعَةَ<sup>(٤)</sup>، وَالْعُقَيْلِيُّ<sup>(٥)</sup>،  
وابن شاهين<sup>(٦)</sup>، وابن الجوزي<sup>(٧)</sup> في الضعفاء.  
وقال أبو حاتم<sup>(٨)</sup>: "هو متروك الحديث".  
وقال الْجَوْزَجَانِيُّ<sup>(٩)</sup>: "ساقط"، وقال النسائي<sup>(١٠)</sup>: "كذاب".  
وَقَالَ زَكَرِيَا بْنُ يَحْيَى السَّاجِي<sup>(١١)</sup>: "ضعيف الحديث، متروك، أجمع أهل الحديث  
على ترك حديثه".  
وقال ابن عَدِي<sup>(١٢)</sup>: "الحسن بن عُمارة ما أقرب قصته إلى ما قاله عمرو بن علي أنه  
كثير الوهم والخطأ، وقد روى عنه الأئمة من الناس".  
وقال ابن حَبَّانَ<sup>(١٣)</sup>: "كان بليّة الحسن بن عُمارة أنه كان يدلس عن الثقات

(١) التاريخ الكبير (٣٠٣/٢)، الضعفاء الصغير (ص: ٤١).

(٢) الكنى والأسماء له (٧٣٢/٢).

(٣) الثقات له (٢٩٩/١).

(٤) الضعفاء له (٦٠٨/٢).

(٥) الضعفاء له (٨/٢).

(٦) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين (ص: ٧٠).

(٧) الضعفاء والمتروكون له (٢٠٧/١).

(٨) الجرح والتعديل (٢٨/٣).

(٩) أحوال الرجال (ص: ٦٢).

(١٠) تسمية الشيوخ (ص: ٧٦).

(١١) الضعفاء والمتروكون له (٢٠٧/١)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٧١/٦).

(١٢) الكامل في ضعفاء الرجال (١١٥/٣).

(١٣) المجروحين (٢٢٩/١).



ما وضع عليهم الضعفاء".

وقال الدارقطني<sup>(١)</sup>: "ضعيف"، وقال أيضًا<sup>(٢)</sup>: "متروك الحديث".

وقال الذهبي<sup>(٣)</sup>: "تركوا حديثه".

وقال ابن حجر<sup>(٤)</sup>: "متروك"، وقال أيضًا<sup>(٥)</sup>: "رماه شعبة بالكذب، وأطبقوا على تركه، وليس له في الصحيحين رواية، إلا أن المزيّ علم على ترجمته علامة تعليق البخاري، ولم يعلق له البخاري شيئاً أصلاً".

وعندما ذكره في المدلسين جعله في المرتبة الخامسة، وقال<sup>(٦)</sup>: "ضعفه الجمهور".

### الخلاصة:

بالنظر فيما تقدم يظهر - والله أعلم - أن مغلطاي قد جانب الصواب في هذا التعقب، وذلك؛ لأن أئمة النقد من المتقدمين والمتأخرين قد ضعفوا الحسن بن عُمارة، وما ذكره مغلطاي عن الحاكم من قول ظاهره التعديل، فقد بين معناه الذهبي، فقال<sup>(٧)</sup>: "وقال الفلاس: متروك الحديث، صدوق، يعني: في نفسه"، فالتعديل يُحمّل على عدالته، وصلاح دينه، أما جهة الضبط، فهو مُجمّع على تضعيفه، والله - تعالى - أعلم بالصواب.

(١) السنن له (١/٣٤١).

(٢) السنن له (٢/١١١).

(٣) ديوان الضعفاء (ص: ٨٤).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ١٦٢).

(٥) هدي الساري مقدمة فتح الباري (ص: ٣٩٥).

(٦) تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (ص: ٥٣).

(٧) تاريخ الإسلام (٤/٣٦).

## ❁ [٤٢/٤]: تعقبه في المنزلة النقدية للراوي: داود بن المحبر:

### ❁ النص المتعقب عليه:

قال الإمام السَّهْلِيّ<sup>(١)</sup>: "ووقع في مسند الحارث بن أبي أسامة من طريق أبي سعيد، ومن طريق أنس وغيرهما - أعني: ربطه البراق في الحلقة التي كانت تربطه فيها الأنبياء - غير أن الحديث يرويه داود بن المحبر<sup>(٢)</sup>، وهو ضعيف".

### ❁ نص التعقب:

قال الإمام مغلطاي<sup>(٣)</sup>: (وقوله: "ووقع في حديث الحارث بن أبي أسامة، من طريق أنس، ومن طريق أبي سعيد، وغيرهما - أعني ربط البراق بالحلقة التي كانت تربط فيها الأنبياء - على أن الحديث الذي يرويه داود بن المحبر، وهو ضعيف"، فيه نظر، في موضعين<sup>(٤)</sup>؛ الأول: داود لا يوصف بما قاله السَّهْلِيّ؛ لأنه ممن قيل فيه: وضاع، كذاب، ذاهب الحديث، متروك، ذكره ابن حبان<sup>(٥)</sup>، وغيره، ومن كان بهذه المثابة، لا يقال فيه: ضعيف).

### ❁ دراسة التعقب:

اعترض مغلطاي على ما ذكره السَّهْلِيّ في وصف داود بن المحبر بالضعف،

(١) الروض الأثف (٣/ ٤٠٥).

(٢) داود بن المحبر - بمهملة وموحدة مشددة مفتوحة - ابن قحذم - بفتح القاف، وسكون المهملة، وفتح المعجمة - الثقفي، البكرائي، أبو سليمان البصري، نزيل بغداد، متروك، وأكثر كتاب العقل الذي صنَّفه موضوعات، مات سنة ست ومائتين [قد ق]. ينظر: تقريب التهذيب (ص: ٢٠٠)، لسان الميزان (٢٩٧/٩).

(٣) الزهر الباسم (١/ ٧٢٠).

(٤) الموضوع الثاني سيأتي في التعقب رقم (٤٧).

(٥) المجروحين (١/ ٢٩١).

وذلك؛ لأنه يُوصَف بأشد من ذلك؛ حيث إنه مما قيل فيه: وضاع، كذاب، ذاهب الحديث، متروك.

ولمناقشة هذا الأمر، لا بد من الرجوع إلى أقوال النقاد في داود بن المحبر جرحاً وتعديلاً، وذلك على النحو التالي:

#### أولاً: أقوال المعدلين:

قال يحيى بن معين<sup>(١)</sup>: "داود بن مُحَبَّر ليس بكذاب، وقد كتبت عن أبيه المُحَبَّر بن قَحْذَم، وكان داود ثقةً، ولكنه جفا الحديث، ثم حَدَّث"، وفي موضع آخر بزيادة<sup>(٢)</sup>: "وكان يتنسك، وجالس الصوفيين بعبادان، وكان يعمل الخوص، ثم قدم بغداد بعد ذلك، فلما أسنَّ وكبر، أتاه أصحاب الحديث، فكان يحدثهم، وكان يخطئ كثيراً، ويصحف، إلا أنه كان ثقةً".

وقال أيضًا<sup>(٣)</sup>: "كان يخطئ، ويصحف الكثير، وفي الأصل أنه صدوق".

وقال في موضع آخر<sup>(٤)</sup>: "ما زال معروفًا بالحديث، يكتب الحديث، وترك الحديث، ثم ذهب فصحب قومًا من المعتزلة، فأفسدوه، وهو ثقة".

وقال أبو داود السجستاني<sup>(٥)</sup>: "هو ثقة شبه الضعيف، وبلغني عن يحيى فيه كلام أنه كان يوثقه".

(١) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٤ / ٣٨٨).

(٢) لم أقف على قوله في كتابه، وينظر: الضعفاء الكبير (٢ / ٣٥).

(٣) لم أقف على قوله في كتابه، وينظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٣ / ٥٧٤).

(٤) لم أقف على قوله في كتابه، وينظر: تاريخ بغداد (٩ / ٣٢٦)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٨ / ٤٤٥).

(٥) سؤالات الآجري (ص: ١١٦).

قال ابن عدي<sup>(١)</sup>: "وعند داود كتاب قد صنفه في فضائل العقل، وفيه أحاديث مُسَنَدَة، وكل تلك الأخبار أو عامتها، غير محفوظات، وداود له أحاديث صالحة خارج كتاب العقل، ويشبه أن تكون صورته ما ذكره يحيى بن معين أنه كان يخطئ ويصحف الكثير، وفي الأصل أنه صدوق كما ذكره".

وذكره ابن شاهين<sup>(٢)</sup> في جملة الثقات.

ثانياً: أقوال المجرّحين:

قال يحيى بن معين<sup>(٣)</sup>: "المُحَبَّر وولده ضعاف"، ونقل عنه<sup>(٤)</sup>: "أن المُحَبَّر بن قَحْذَم وولده كانوا عنده ضعافاً جداً".

وقال علي بن المديني<sup>(٥)</sup>: "ذهب حديثه".

وقال أحمد بن حنبل<sup>(٦)</sup>: "سألت أبي عن داود بن المُحَبَّر، فضحك، وقال شبه لا شيء كان يدري ذلك إيش الحديث".

وقال البخاري<sup>(٧)</sup>: "مُنْكَر الحديث"، ثم ذكر قول الإمام أحمد.

وقال الجوزجاني<sup>(٨)</sup>: "كان يروي عن كل، وكان مضطرب الأمر".

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٣/ ٥٧٤).

(٢) تاريخ أسماء الثقات (ص: ٨٢).

(٣) إكمال تهذيب الكمال (٤/ ٢٦٥).

(٤) تاريخ بغداد (١٤/ ١٧٠).

(٥) الجرح والتعديل (٣/ ٤٢٤).

(٦) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (١/ ٣٨٨).

(٧) التاريخ الكبير (٣/ ٢٤٤)، الضعفاء الصغير (ص: ٥٩).

(٨) أحوال الرجال (ص: ٣٣٦).

وقال أبو زُرْعَةَ الرازي<sup>(١)</sup>: "ضعيف الحديث".  
 وقال النسائي<sup>(٢)</sup>: "ضعيف".  
 وذكره العُقَيْلي<sup>(٣)</sup>، وابن شاهين<sup>(٤)</sup>، وابن الجوزي<sup>(٥)</sup>، في الضعفاء.  
 وقال أبو حاتم<sup>(٦)</sup>: "غير ثقة، زاهب الحديث، منكر الحديث".  
 ولما سُئِلَ أبو حاتم عنه وعن رِشْدِينَ بْنِ سَعْدٍ<sup>(٧)</sup>، قال<sup>(٨)</sup>: "ما أقربهما!".  
 وقال ابن حَبَّان<sup>(٩)</sup>: "وكان يضع الحديث على الثقات، ويروي عن المجاهيل المقلوبات، كان أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللهُ يقول: هو كذاب".  
 وقال الدارقطني<sup>(١٠)</sup>: "متروك".  
 وقال عبد الغني الأزدي<sup>(١١)</sup>: "منكر الحديث، صاحب كتاب العقل، وهو موضوع".

- 
- (١) أجوبة أبي زرعة الرازي على سؤالات البرذعي (٢/٥٠٩).  
 (٢) الضعفاء والمتروكون له (ص: ١٠٠).  
 (٣) الضعفاء الكبير له (٢/٣٥).  
 (٤) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين (ص: ٨٦).  
 (٥) الضعفاء والمتروكون له (١/٢٦٧).  
 (٦) الجرح والتعديل (٣/٤٢٤).  
 (٧) هو: رِشْدِينَ - بكسر الراء، وسكون المعجمة - ابن سعد بن مفلح المَهْرِيّ - بفتح الميم، وسكون الهاء -، أبو الحجاج المصري، ضعيف، رجَّح أبو حاتم عليه ابن لهيعة، وقال ابن يونس: كان صالحاً في دينه، فأدركته غفلة الصالحين، فخلط في الحديث، مات سنة ثمان وثمانين ومائة [ت ق]. تقريب التهذيب (ص: ٢٠٩).  
 (٨) الجرح والتعديل (٣/٤٢٤).  
 (٩) المعجروحين (١/٢٩١).  
 (١٠) الضعفاء والمتروكون له (٢/١٥٢).  
 (١١) المؤتلف والمختلف له (٢/٦٣٧).

وقال أبو نعيم<sup>(١)</sup>: "حدثت بمناكير في العقل وغيره، حدثونا عن الحارث بن أبي أسامة عنه، كذبه أحمد بن حنبل، والبخاري رحمه الله".

وقال الخطيب البغدادي<sup>(٢)</sup>: "حال داود ظاهرة في كونه غير ثقة، ولو لم يكن له غير وضعه كتاب العقل بأسره، لكان دليلاً كافياً على ما ذكرته".

وقال الذهبي<sup>(٣)</sup>: "واه"، وقال أيضاً<sup>(٤)</sup>: "هالك"، وقال<sup>(٥)</sup>: "أحد المتروكين".

وقال ابن حجر<sup>(٦)</sup>: "متروك".

### ❧ الخلاصة:

يتضح مما سبق - والله أعلم - أن مغلطاي قد أصاب في هذا التعقب، وذلك؛ لأن داود بن المحبر لا يُوصف بكونه ضعيفاً، بل الذي يظهر من مجموع أقوال النقاد، أنه متروك، ولا يقال فيه أيضاً بما ذكر مغلطاي من أوصاف أخرى، من أنه كذاب وضاع.

• ويجاب عمّن وصفه بأنه كذاب وضاع، بما يلي:

أولاً: أن ابن معين قال فيه: "ليس بكذاب، وقد كتبت عن أبيه المحبر بن قحذم، وكان داود ثقةً، ولكنه جفا الحديث، ثم حدث".

ثانياً: أن أئمة الجرح والتعديل المتقدمين بالرغم من ذكرهم أنه صاحب كتاب العقل الموضوع، إلا أنهم لم يصفوه بأنه وضاع كذاب؛ فقولهم أولى من قول غيرهم من المتأخرين.

(١) الضعفاء له (ص: ٧٨).

(٢) تاريخ بغداد (٩/ ٣٢٦).

(٣) الكاشف (١/ ٣٨٢).

(٤) المقتنى في سرد الكنى (١/ ٢٩١).

(٥) تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٣/ ١٧٠).

(٦) تقريب التهذيب (ص: ٢٠٠).

• وأما توثيق ابن معين له، ومن تابعه، فيجاء عنه بما يلي:

أولاً: أن التوثيق يُحمَل على ما كان من أول أمره، وذلك؛ لأنه بعد أن كان ثقةً، ترك الحديث، وصحب المعتزلة فأفسدوه، ودل على ذلك قول ابن معين: "ما زال معروفًا بالحديث، يكتب الحديث، وترك الحديث، ثم ذهب فصحب قومًا من المعتزلة، فأفسدوه، وهو ثقة".

ثانيًا: أن ابن معين وإن كان قد وثَّقه، فقد جاء عنه أيضًا تضعيفه لداود بن المُجَبَّر، وأبيه، مما يدل على تغير رأيه فيه، والله -تعالى- أعلم بالصواب.



## ❦ [٤٣/٥]: تعقبه في المنزلة النقدية للراوي: عبد الله بن لهيعة:

## ❦ النص المتعقب عليه:

قال الإمام الشَّهْلِي (١): "وذكر (٢) نزول جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ بأعلى مكة حين همز (٣) له بعقبه (٤)، فأنبع الماء، وعلمه الوضوء، وهذا الحديث مقطوع في السيرة، ومثله لا يكون أصلاً في الأحكام الشرعية، ولكنه قد رُوِيَ مسنداً إلى زيد بن حارثة (٥) -يرفعه- غير أن هذا الحديث المسند يدور على عبد الله بن لهيعة (٦)، وقد ضَعَّف، ولم يخرج عنه مسلم، ولا البخاري".

## ❦ نص التعقب:

قال الإمام مغلطاي (٧): (وذكر حديث همز جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ الأرض بعقبه، قال-أي الشَّهْلِي -: "وهو عند ابن إسحاق مقطوع، قال: وقد رُوِيَ مسنداً إلى زيد بن حارثة يرفعه، لكنه يدور على ابن لهيعة، وقد ضَعَّف، ولم يخرج عنه مسلم، ولا البخاري". انتهى كلامه.

(١) الروض الأثف (٧/٣).

(٢) أي: ابن إسحاق. ينظر: سيرة ابن هشام (١/٢٤٤).

(٣) هَمْزَةٌ: دَفَعَهُ، وَضَرَبَهُ. لسان العرب (٥/٤٢٦)، مادة: (هَمْزَ).

(٤) الْعَقْبُ -بكسر القاف-: مؤخَّر القدم. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (١/١٨٤)، مادة: (عقب).

(٥) هو: زيد بن حارثة بن شراحيل الكلبي، أبو أسامة مولى رسول الله ﷺ، وهو حب رسول الله ﷺ، من أول الناس إسلاماً، وشهد بدرًا، وقُتِلَ بمؤتة من أرض الشام سنة ثمان من الهجرة. ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٢/٥٤٢)، أسد الغابة (٢/٣٥٠).

(٦) هو: عبد الله بن لهيعة -بفتح اللام وكسر الهاء- ابن عقبة الحضرمي، أبو عبد الرحمن المصري، القاضي، مات سنة أربع وسبعين ومائة [م د ق]. تقريب التهذيب (ص: ٣١٩).

(٧) الزهر الباسم (١/٥٥١).



وفيه نظر، في مواضع<sup>(١)</sup>:

الأول: مثل ابن لهيعة لا يُوصَف بأنه ضعيف؛ لأنه ممن قال فيه يحيى<sup>(٢)</sup>: "لا يُحتج بحديثه"، وفي رواية العوفي عنه<sup>(٣)</sup>: "حديثه لا يساوي فلساً".

قال الجوزجاني<sup>(٤)</sup>: "لا ينبغي أن يُحتج به، ولا يغتر بروايته"، وتركه<sup>(٥)</sup> ابن مهدي، ويحيى، ووكيع.

وقال أبو أحمد الحاكم<sup>(٦)</sup>: "ذهب الحديث"، وقال حنبل عن أحمد<sup>(٧)</sup>: "ما حديثه بحجة".

قال ابن خراش<sup>(٨)</sup>: "لا يُكْتَب حديثه"، وقال ابن خزيمة<sup>(٩)</sup>: "لست أحتج به". وفي ذخيرة الحفاظ لابن طاهر<sup>(١٠)</sup>: "لا يُلتَمَت إليه"، وقال الحاكم أبو عبد الله

(١) الموضوع الثالث سيأتي في التعقب رقم (٤٤)، والرابع، سيأتي في التعقب رقم (٥٤).

(٢) تاريخ ابن معين-رواية الدوري (٤/٤٨١).

(٣) لم أقف على قوله في المطبوع من كتبه. ينظر: تهذيب التهذيب (٥/٣٧٩).

(٤) أحوال الرجال (ص: ٢٦٦).

(٥) الكنى والأسماء له (١/٥١٩).

(٦) لم أقف على قوله في المطبوع من كتابه.

(٧) ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٥/٤٩٣).

(٨) تهذيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٥/٢٧٠)، وابن خراش هو: عبد الرحمن بن يوسف بن سعيد بن خراش، الحافظ أبو محمد، المروزي الأصل، البغدادي، وله كلام في الجرح والتعديل، وقد اتهم بالرفض، توفي سنة ثلاث وثمانين ومائتين. تاريخ الإسلام (٦/٧٧٣).

(٩) التوحيد له (٢/٦٩٨)، وابن خزيمة هو: محمد بن إسحاق بن خزيمة بن صالح، إمام الأئمة، أبو بكر السلمي النيسابوري، الشافعي، صاحب التصانيف، مات سنة إحدى عشرة وثلاثمائة. سير أعلام النبلاء (١٤/٣٦٥).

(١٠) لم أقف على قوله هذا، والذي في كتابه: "ليس بحجة". ذخيرة الحفاظ (١/٢٦٦)، وقوله أيضاً:

⇐ =

في الإكليل<sup>(١)</sup>: "أبرأ إلى الله من عهديته"، وفي كتاب ابن الجارود<sup>(٢)</sup>: "لا يُحتَج بحديثه".

والثاني: قوله: لم يخرج عنه مسلم، ولا البخاري، ولا أدري معناه ما هو؟ إن أراد به ذمه، فليس بشيء؛ لأنهما لم يلتزما الإخراج عن كل ثقة، ولو التزمه لما أطاقاه، وإن أراد به التعريف بحاله، فليس بشيء؛ لأننا لا نستفيد بذلك مدحاً، ولا ذمّاً).

### ٢٠٢٤/١٧/٢٨ دراسة التعقب:

بنى مغلطاي اعتراضه في هذا التعقب على أمرين:

#### الأمر الأول:

اعترض مغلطاي على ما ذكره السَّهيلي في وصفه لعبد الله بن لهيعة بالضعف، وذلك ببيانه أنه يوصف بأكثر من ذلك، مستدلاً على ذلك بأقوال طائفة من أهل العلم، مما يفهم منه أنه عنده شديد الضعف، متروك.

ولمناقشة هذا الأمر، لا بد من الرجوع إلى أقوال النقاد في عبد الله بن لهيعة جرحاً وتعديلاً، وذلك على النحو التالي<sup>(٣)</sup>:

= "ضعيف". ذخيرة الحفاظ (١/ ٣١٧)، وابن طاهر هو: محمد بن طاهر بن علي بن أحمد، الحافظ أبو الفضل المقدسي، ويُعرف في وقته بابن القيسراني، له الرحلة الواسعة، والمصنّفات الكثيرة، منها كتاب (المختلف والمؤتلف فيما اتفق لفظه واختلف أصله)، مات سنة سبع وخمسمائة. ينظر: مختصر تاريخ دمشق (٢٢/ ٢٤٧)، تاريخ الإسلام (١١/ ٩٢).

(١) لم أقف عليه.

(٢) لم أقف على قوله في كتابه المنتقى، ولعلّه أراد كتابه الضعفاء، وهو مازال يُعد من المفقود، وابن الجارود هو: عبد الله بن علي بن الجارود، أبو محمد النيسابوري، الحافظ المجاور بمكة، صاحب كتاب (المنتقى في السنن) في الأحكام، مات سنة سبع وثلاثمائة. سير أعلام النبلاء (١٤/ ٢٣٩).

(٣) وللاستزادة، ينظر: (النكت الرفيعة في الفصل في ابن لهيعة) لأبي محمد عصام بن مرعي، و(التحقيق في حكم رواية عبد الله بن لهيعة) لأبي يوسف بن إسماعيل المصري، وتحقيق: د. أحمد معبد عبد الكريم للنفع الشذي في شرح جامع الترمذي (٢/ ٧٩٤-٨٦٣)، فقد توسع في الكلام في حال ابن لهيعة، وضعفه.

## أولاً: أقوال المعدلين:

قال الثوري<sup>(١)</sup>: "كان عند ابن لهيعة الأصول، وعندنا الفروع".

وقال الليث بن سعد<sup>(٢)</sup>: "ما خَلَفَ مثله".

ووثقه مالك فيما قاله عنه ابن عبد البر<sup>(٣)</sup>: "وقد تكلم الناس في الثقة عنده في هذا الموضوع، وأشبه ما قيل فيه أنه أخذه عن ابن لهيعة".

وقال عبد الله بن وهب لما سُئِلَ عن حديث<sup>(٤)</sup>: "حدثني به والله الصادق البار عبد الله بن لهيعة".

وقال يحيى بن حسان<sup>(٥)</sup>: "ما رأيت أحفظ من ابن لهيعة".

وفي رواية لأحمد بن حنبل، قال<sup>(٦)</sup>: "من كان مثل ابن لهيعة بمصر في كثرة حديثه، وضبطه، وإتقانه".

وقال أحمد بن صالح المصري<sup>(٧)</sup>: "ثقة"، ورجَّح قوله ابن شاهين<sup>(٨)</sup>، فقال: "والقول في ابن لهيعة عندي قول أحمد بن صالح؛ لأنه من بلده، ومن أعرَفِ الناس به، وبأشكاله من المصريين، وقد حدَّثَ شعبة بن الحجاج عن ابن لهيعة".

(١) ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٥ / ٤٩٥).

(٢) ينظر: المجروحين (١٢ / ٢).

(٣) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١٧٦ / ٢٤).

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال (٥ / ٢٣٩).

(٥) الجرح والتعديل (٥ / ١٤٨).

(٦) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص: ٢٤٦).

(٧) ينظر: ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه (ص: ٦٢).

(٨) ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه (ص: ٦٢).

وقال ابن عدي<sup>(١)</sup>: "وحديثه حسن، كأنه يستبان عن روى عنه، وهو ممن يُكتب حديثه".

### ثانياً: أقوال المجرّحين:

بالإضافة إلى مَنْ ذكرهم مغلطاي في تعقبه، قال ابن مهدي<sup>(٢)</sup>: "لا أحمل عن ابن لهيعة قليلاً ولا كثيراً".

وقال ابن معين<sup>(٣)</sup>: "ليس هو بذاك"، وفي موضع آخر<sup>(٤)</sup>: "ابن لهيعة ضعيف في حديثه كله، لا في بعضه".

وقال البخاري<sup>(٥)</sup>: "قال الحميدي، عن يحيى بن سعيد القطان لا يراه شيئاً".

وقال ابن حبان<sup>(٦)</sup>: "قد سبرت أخبار ابن لهيعة من رواية المتقدمين والمتأخرين عنه، فرأيت التخليط في رواية المتأخرين عنه موجوداً، وما لا أصل له من رواية المتقدمين كثيراً، فرجعت إلى الاعتبار، فرأيت أنه كان يدلّس عن أقوام ضعفي عن أقوام رآهم ابن لهيعة ثقات، فالتزقت تلك الموضوعات به... وأما رواية المتأخرين عنه بعد احتراق كتبه، ففيها مناكير كثيرة، وذلك أنه كان لا يبالي ما دفع إليه قراءة؛ سواء كان ذلك من حديثه، أو غير حديثه، فوجب التنكب عن رواية المتقدمين عنه قبل احتراق كتبه؛ لِمَا فيها من الأخبار المدلّسة عن الضعفاء والمتروكين، ووجب ترك الاحتجاج برواية المتأخرين عنه بعد احتراق كتبه؛ لِمَا فيه مما ليس من حديثه".

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٥/٢٥٣).

(٢) ينظر: الضعفاء الكبير (٢/٢٩٣).

(٣) تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز (١/٦٧).

(٤) تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز (١/٦٧).

(٥) التاريخ الكبير (٥/١٨٢).

(٦) المجروحين (٢/١٢).

وضَعَفَه ابن سعد<sup>(١)</sup>، وأبو زُرْعَةَ<sup>(٢)</sup>، وأبو حاتم<sup>(٣)</sup>، والترمذي<sup>(٤)</sup>، والنسائي<sup>(٥)</sup>، والدارقطني<sup>(٦)</sup>، وغيرهم.

### ثالثاً: أقوال من فصل في حاله:

قال ابن المبارك في سنة (١٧٩هـ)<sup>(٧)</sup>: "من كتب عن ابن لهيعة منذ عشرين سنة، ليس بشيء"، ومقتضى كلامه أن من كتب عن ابن لهيعة قبل سنة (١٥٩هـ)، فهو مُعْتَدُّ به، والله أعلم.

وقال ابن سعد<sup>(٨)</sup>: "كان ضعيفاً، ومن سمع منه في أول أمره أحسن حالاً في روايته ممن سمع منه بآخره".

وقال ابن معين -في رواية ابن أبي الجارود-<sup>(٩)</sup>: "ابن لهيعة يكتب عنه ما كان قبل احتراق كتبه".

وقال أحمد بن حنبل<sup>(١٠)</sup>: "من كتب عنه قديماً، فسماعه صحيح".

وقال الفلاس<sup>(١١)</sup>: "عبد الله بن لهيعة احترقت كتبه، فمن كتب عنه قبل ذلك؛

(١) الطبقات الكبرى (٩/ ٥٢٤).

(٢) الجرح والتعديل (٥/ ١٤٧).

(٣) الجرح والتعديل (٥/ ١٤٧).

(٤) سنن الترمذي (١/ ١٦).

(٥) الضعفاء والمتروكون له (ص: ٦٤).

(٦) الضعفاء والمتروكون له (٢/ ١٦٠).

(٧) المجروحين (٢/ ١٢).

(٨) الطبقات الكبرى (٩/ ٥٢٤).

(٩) لم أقف على قوله في كتابه، وينظر: الضعفاء الكبير (٢/ ٢٩٣).

(١٠) لم أقف على قوله في كتابه، وينظر: المجروحين (٢/ ١٢).

(١١) الجرح والتعديل (٥/ ١٤٧).

مثل ابن المبارك، وعبد الله ابن يزيد المقرئ، أصح من الذين كتبوا بعدما احترقت الكتب، وهو ضعيف الحديث".

وقال الدارقطني<sup>(١)</sup>: "يعتبر بما يروي عنه العبادلة؛ ابن المبارك، والمقرئ، وابن وهب".

وقال عبد الغني بن سعيد الأزدي<sup>(٢)</sup>: "إذا روى العبادلة عن ابن لهيعة، فهو صحيح؛ ابن المبارك، وابن وهب، والمقرئ".

وقال الذهبي<sup>(٣)</sup>: "ضعّفوه، ولكن حديث ابن المبارك، وابن وهب، والمقرئ عنه، أحسن وأجود، وبعض الأئمة صحّح رواية هؤلاء عنه، واحتج بها".

وقال ابن حجر<sup>(٤)</sup>: "صدوق، من السابعة، خلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك، وابن وهب عنه، أعدل من غيرهما".

### الأمر الثاني:

أنكر مغلطاي قول السَّهْلِي في أن عبد الله بن لهيعة لم يخرج عنه مسلم، ولا البخاري، وذلك بقوله: ولا أدري معناه ما هو؟

وكان الأولى في تعقبه -والله أعلم- أن يذكر ما قاله الذهبي<sup>(٥)</sup>: "روى له مسلم مقروناً بعمرو بن الحارث، وروى البخاري والنسائي أحاديث له مقروناً فيها بثقة، ولم يصريحاً باسمه؛ ففي بعضها: ابن وهب عن حيوة بن شريح، وفلان، وفي بعضها عن عمرو بن الحارث، ورجل آخر".

(١) الضعفاء والمتروكون له (٢/ ١٦٠).

(٢) تهذيب التهذيب (٥/ ٣٧٨).

(٣) ديوان الضعفاء (ص: ٢٢٥).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ٣١٩).

(٥) تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٥/ ٢٦٩).

## C الخلاصة:

بالنظر فيما تقدم يظهر -والله أعلم- أن مُغلطاي قد جانب الصواب في هذا التعقب، وذلك؛ لأن عبد الله بن لهيعة، وإن اختلف فيه أهل العلم، إلا أن الأكثر منهم على أنه ضعيف، وأن ضعفه بسبب سوء حفظه، فيُكتَب حديثه للاعتبار، وتُحمَل أقوال المعدّلين له على عدالته، وصلاح دينه، ومما يدل على ذلك:

١. أن أهل بلده، وأعرف الناس به، لم يتركوا حديثه؛ كابن وهب، وأحمد بن صالح المصري.

٢. أن البخاري ومسلم قد رويَا له مقروناً بغيره، وإن كان البخاري لم يصرح باسمه، إلا أن هذا مما يقوّي الاعتبار بحديثه، ويتأكد هذا الأمر فيما رواه العبادلة عنه، والله -تعالى- أعلم بالصواب.

## ❦ [٤٤/٦]: تعقبه في عدم بيان المنزلة النقدية للراوي: الحارث بن أبي أسامة:

### ❦ النص المتعقب عليه:

قال الإمام السَّهْلِيُّ<sup>(١)</sup>: "وذكر<sup>(٢)</sup> نزول جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ بأعلى مكة حين همز له بعقبه، فأنبع الماء، وعلمه الوضوء، وهذا الحديث مقطوع في السيرة، ومثله لا يكون أصلاً في الأحكام الشرعية، ولكنه قد رُوِيَ مسنداً إلى زيد بن حارثة -يرفعه-<sup>(٣)</sup> غير أن هذا الحديث المسند يدور على عبد الله بن لهيعة، وقد ضَعَّف، ولم يخرج عنه مسلم، ولا البخاري".

### ❦ نص التعقب:

قال الإمام مغلطاي<sup>(٤)</sup>: (وذكر حديث همز جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ الأرض بعقبه، قال -أي: السَّهْلِيُّ: "وهو عند ابن إسحاق مقطوع، قال: وقد رُوِيَ مسنداً إلى زيد بن حارثة يرفعه، لكنه يدور على ابن لهيعة، وقد ضَعَّف، ولم يخرج عنه مسلم، ولا البخاري". انتهى كلامه.

### وفيه نظر، في مواضع<sup>(٥)</sup>:

الثالث: إعراضه عن آخر في السند، لم يتعرض له؛ لأنه رواه من جهة الحارث بن أبي أسامة<sup>(٦)</sup>، وهو ممن قال فيه الأزدي<sup>(١)</sup>: "ضعيف، لم أر أحداً من شيوخنا يحدث

(١) الروض الأتف (٧/٣).

(٢) أي: ابن إسحاق. ينظر: سيرة ابن هشام (١/٢٤٤).

(٣) أخرجه الحارث بن أبي أسامة كما في بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث، كتاب الطهارة، باب ما جاء في الوضوء وفضله (١/٢١٠/ح ٧٢).

(٤) الزهر الباسم (١/٥٥١).

(٥) تقدم ذكر الموضع الأول والثاني في التعقب رقم (٤٣).

(٦) هو: الحارث بن محمد بن أبي أسامة، واسم أبي أسامة: داهر، أبو محمد التميمي، مولا هم، البغدادي،



عنه").

### ❧ دراسة التعقب:

انتقد مغلطاي السَّهْلِي في عدم بيانه لحال رجل آخر متكلم فيه في السند غير عبد الله بن لهيعة، وهو الحارث بن أبي أسامة، وذلك ببيانه لضعفة. ولمناقشة هذا الأمر، لا بد من الرجوع إلى أقوال النقاد في الحارث بن أبي أسامة جرحاً وتعديلاً، وذلك على النحو التالي:

#### أولاً: أقوال المعدّلين:

قال محمد بن محمد بن مالك الإسكافي<sup>(٢)</sup>: سألت إبراهيم بن الحربي عن الحارث بن أبي أسامة، وقلت له: "أريد أن أسمع منه وهو يأخذ الدراهم"، فقال: "اسمع منه؛ فإنه ثقة".

وقال أحمد بن كامل<sup>(٣)</sup>: "ثقة".

وذكره ابن جَبَّان في الثقات<sup>(٤)</sup>.

وقال الدارقطني<sup>(٥)</sup>: "اختلف فيه، وهو عندي صدوق".

= مسند العراق، صاحب (المسند) المشهور، ولم يرتب على الصحابة، ولا على الأبواب، تُوفي سنة اثنتين وثمانين ومائتين. ينظر: تاريخ بغداد (٩/ ١١٤)، سير أعلام النبلاء (١٣/ ٣٨٨).

(١) لم أفق على قوله في المطبوع من كتبه. ينظر: تاريخ الإسلام (٦/ ٧٣١)، والأزدي هو: محمد بن الحسين بن أحمد بن عبد الله بن بُرَيْدَة، أبو الفتح الأزدي، الموصلي، صاحب كتاب (الضعفاء)، وعليه في كتابه مؤاخذات؛ فإنه ضعّف جماعة بلا دليل، بل قد يكون غيره قد وثّقهم، مات سنة أربع وسبعين وثلاثمائة. سير أعلام النبلاء (١٦/ ٣٤٧).

(٢) ينظر: تاريخ بغداد (٩/ ١١٤).

(٣) ينظر: تاريخ بغداد (٩/ ١١٤).

(٤) الثقات (٨/ ١٨٣).

(٥) سؤالات الحاكم (ص: ١١٤).

وقال أبو العباس النبائي في مشيخة قاسم بن أصبغ<sup>(١)</sup>: "ثقة، راوية للأخبار، كثير الحديث".

قال الذهبي<sup>(٢)</sup>: "وكان حافظاً، عارفاً بالحديث، عالي الإسناد بالمرّة، تُكَلِّم فيه بلا حجة".

وقال أيضاً<sup>(٣)</sup>: "والحارث نفسه ثقة، وربّما أخذ على التحديث".

وفي موضع آخر قال<sup>(٤)</sup>: "لا بأس بالرجل، وأحاديثه على الاستقامة،... وقد سمعنا جملةً من (مسنده)، وذنبه أخذه على الرواية، فلعلّه -وهو الظاهر- أنه كان محتاجاً؛ فلا ضير".

#### ثانياً: أقوال المجرّحين:

قال الأزدي<sup>(٥)</sup>: "ضعيف، لم أر في شيوخننا من يُحدّث عنه".

وتعقبه الذهبي، فقال: "هذه مجازفة، وليت الأزدي عرف صَعَف نفسه، وقد أمر الدَّارَقُطْنِيُّ البرقاني بإخراج حديث الحارث في الصحيح".

وقال ابن حزم<sup>(٦)</sup>: "الحارث متروك"، وقال أيضاً<sup>(٧)</sup>: "منكر الحديث، تُرِكَ بِأَخْرَ".

وذكر الذهبي<sup>(٨)</sup> أن بعض البغاددة لَيَّنَه؛ لكونه يأخذ على الرواية.

(١) ينظر: لسان الميزان (٢/ ٥٢٧).

(٢) ميزان الاعتدال (١/ ٤٤٢).

(٣) تاريخ الإسلام (٦/ ٧٣١).

(٤) سير أعلام النبلاء (١٣/ ٣٨٩).

(٥) ينظر: تاريخ الإسلام (٦/ ٧٣١).

(٦) المحلى بالآثار (٨/ ١٤٠).

(٧) المحلى بالآثار (١١/ ٢٧١).

(٨) ميزان الاعتدال (١/ ٤٤٢).

وقال الذهبي في تلخيص المستدرک<sup>(١)</sup>: "ليس بعمدة".

وتعقبه ابن حجر<sup>(٢)</sup>، فقال: "في الميزان<sup>(٣)</sup> كتب مقابله (صح)، واصطلاحه أن العمل على توثيقه".

### ❧ الخلاصة:

بالنظر فيما تقدم يظهر -والله أعلم- أن مغلطاي قد جانب الصواب في هذا التعقب، وذلك؛ لأن الذي يظهر من حال الحارث بن أبي أسامة أنه ثقة تُكَلَّم فيه بلا حجه، ومَنْ ضَعَّفَه كان بسبب أخذه الأجرة على التحديث، ولا ضير عليه؛ لأنه كان محتاجاً كما قاله الذهبي، ولعلَّ السَّهْلِيَّ أعرض عن الكلام فيه؛ لما ظهر عنده من ثقته، والله -تعالى- أعلم بالصواب.

(١) المستدرک على الصحيحين (١/ ٢٦١).

(٢) لسان الميزان (٢/ ٥٢٧).

(٣) ميزان الاعتدال (١/ ٤٤٢).

## 🔗 [٤٥/٧]: تعقبه في المنزلة النقدية للراوي: عمرو بن عبّيد:

### 🔗 النص المتعقب عليه:

قال الإمام السُّهَيْلي<sup>(١)</sup>: "وَعَمْرُو بْنُ عَبِيدٍ<sup>(٢)</sup> مَتَّقٌ عَلَى وَهْنِ حَدِيثِهِ، وَتَرَكَ الرِّوَايَةَ عَنْهُ؛ لِمَا اشْتَهَرَ مِنْ بَدْعَتِهِ، وَسُوءِ نَحْلَتِهِ".

### 🔗 نص التعقب:

قال الإمام مُغَلَطَاي<sup>(٣)</sup>: (وقول السُّهَيْلي: "وَعَمْرُو بْنُ عَبِيدٍ مَتَّقٌ عَلَى وَهْنِ حَدِيثِهِ، وَتَرَكَ الرِّوَايَةَ عَنْهُ"، فيه نظر؛ لما ذكر اللَّالِكَايُ<sup>(٤)</sup> في كتاب السنن<sup>(٥)</sup>: أن علي بن عاصم<sup>(٦)</sup> قال: "هو في الحديث صدوق، ثقة".

(١) الروض الأثف (٢٢٧/٦).

(٢) هو: عَمْرُو بْنُ عَبِيدِ بْنِ بَابِ البصري، أبو عثمان مولى بني تميم من أبناء فارس، سكن البصرة، وجالس الحسن البصري، وحفظ عنه، واشتهر بصحبته، ثم أزاله وأصل بن عطاء عن مذهب أهل السنة، فقال بالقدر، ودعا إليه، واعتزل أصحاب الحسن، وكان له سمت، وإظهار زهد، مات سنة ثلاث أو ثنتين وأربعين ومائة. ينظر: التاريخ الكبير (٣٥٢/٦)، تاريخ بغداد (٦٣/١٤).

(٣) الزهر الباسم (١٠٨٦/٢).

(٤) هو: هبة الله بن الحسن بن منصور، أبو القاسم الرازي، طبري الأصل، ويُعرف بالَّلَاكَايُ، الفقيه الشافعي، محدث بغداد، وصنّف في السنن، وفي معرفة أسماء من في الصحيحين، وفي شرح السنة، وغير ذلك، وعاجلته المنية فلم يُنشر عنه كثير شيء من الحديث، وتوفي سنة ثمان عشرة وأربعمائة. ينظر: تاريخ بغداد (١٠٨/١٦)، طبقات علماء الحديث (٢٧٩/٣).

(٥) لم أقف على كتابه السنن، ووقفت على قوله في كتابه: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (ص: ٧٤٣)، ولفظه "ثقة في الحديث، صدوق".

(٦) هو: علي بن عاصم بن صهيب الواسطي، التيمي، مولا هم، صدوق يخطئ، ويُصَرُّ، ورُمي بالتشيع، مات سنة إحدى ومائتين، [د ت ق]. تقريب التهذيب (ص: ٤٠٣).

وفي تاريخ ابن أبي خيثمة<sup>(١)</sup>: قال يحيى بن سعيد<sup>(٢)</sup>: "أحدث عن عمرو بن عبّيد، أحب إليّ من أن أحدث عن [أبي هلال الراسبي]<sup>(٣)</sup>".

### ٢ دراسة التعقب:

اعترض مغلطاي على ما ذكره السّهيلي من أن عمرو بن عبّيد متفق على وهن حديثه، وترك الرواية عنه، وذلك ببيانه من وثقه من أهل العلم، مما يقتضي نقض هذا الاتفاق.

ولمناقشة هذا الأمر، لا بد من الرجوع إلى أقوال النقاد في عمرو بن عبّيد جرحاً وتعديلاً، وذلك على النحو التالي:

كذبه أيوب، ويونس، وحميد الطويل، فمن بعدهما<sup>(٤)</sup>.

قيل لابن المبارك<sup>(٥)</sup>: لأيّ شيء تركوا عمرو بن عبّيد؟ قال: "إن عمراً كان يدعو إلى القدر".

وقال ابن سعد<sup>(٦)</sup>: "معتزلي، صاحب رأي، ليس بشيء في الحديث".

(١) لم أقف عليه في المطبوع من الكتاب، ولعله في الجزء الساقط منه، وينظر: سؤالات ابن الجنيد (ص: ٤٢٧)، تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (١٤ / ٨٥).

(٢) هو: يحيى بن سعيد بن فروخ التميمي، أبو سعيد القطّان، البصري، ثقة، متقن، حافظ، إمام، قدوة، مات سنة ثمان وتسعين ومائة [ع]. تقريب التهذيب (ص: ٥٩١).

(٣) في المطبوع من الزهر الباسم [عن أبي هلال، عن الراسبي]، وما أثبتته من المخطوط [٢٦٨ / أ]، وهو الصواب في اسمه، وأبو هلال الراسبي هو: محمد بن سليم، أبو هلال الراسبي، البصري، وهو صدوق، فيه لين، مات في آخر سنة سبع وستين ومائة، وقيل قبل ذلك [خت ٤]. تقريب التهذيب (ص: ٤٨١).

(٤) ينظر: ميزان الاعتدال (٣ / ٢٧٤)، لسان الميزان (٧ / ٣٢٦).

(٥) ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٢ / ١٢٦)، تهذيب التهذيب (٨ / ٧١).

(٦) الطبقات الكبرى (٩ / ٢٧٢).

وقال يحيى بن معين<sup>(١)</sup>: "ليس بشيء"، وقال أيضاً<sup>(٢)</sup>: "لا يُكْتَب حديثه".  
 وقال عليّ المديني<sup>(٣)</sup>: "ليس بشيء"، ولا نرى الرواية عنه".  
 وقال أحمد بن حنبل<sup>(٤)</sup>: "ما كان بأهل أن يُحدّث عنه".  
 وقال عمرو بن علي<sup>(٥)</sup>: "متروك الحديث، صاحب بدعة"، وقال أيضاً<sup>(٦)</sup>: "كان يحيى بن سعيد يحدثنا عن عمرو بن عُبيد، ثم تركه".  
 وقال البخاري<sup>(٧)</sup>: "تركه يحيى القطان"، وذكره أيضاً في الضعفاء<sup>(٨)</sup>.  
 وقال الجوزجاني<sup>(٩)</sup>: "كان غالباً في القدر، ما ينبغي أن يكتب حديثه".  
 وقال مسلم<sup>(١٠)</sup>: "سكتوا عنه".  
 وذكره أبو زُرْعَة<sup>(١١)</sup>، والعُقَيْلي<sup>(١٢)</sup>، والدارقطني<sup>(١٣)</sup>،

(١) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٤ / ٨٧).

(٢) لم أقف على قوله في كتابه، ينظر: ميزان الاعتدال (٣ / ٢٧٤).

(٣) سؤالات ابن أبي شيبة (ص: ٧٥).

(٤) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروزي وغيره (ص: ٢٠٣).

(٥) ينظر: الجرح والتعديل (٦ / ٢٤٧)، الكامل في ضعفاء الرجال (٦ / ١٨٠).

(٦) ينظر: تهذيب الكمال (٢٢ / ١٢٤).

(٧) التاريخ الكبير (٦ / ٣٥٢).

(٨) الضعفاء الصغير (ص: ١٠١).

(٩) أحوال الرجال (ص: ١٨٥).

(١٠) الكنى والأسماء له (١ / ٥٤٧).

(١١) أجوبة أبي زرعة الرازي على سؤالات البرذعي (٢ / ٦٤٢).

(١٢) الضعفاء الكبير (٣ / ٢٧٧).

(١٣) الضعفاء والمتروكون له (٢ / ١٦٥).

وابن الجوزي<sup>(١)</sup>، في الضعفاء.

وقال أبو حاتم<sup>(٢)</sup>، والنسائي<sup>(٣)</sup>: "متروك الحديث".

وقال الساجي<sup>(٤)</sup>: "كان قدرياً داعيةً، فتركه أهل النقل، ومن كان يميز الأثر، وروى عنه الغرباء، وكان له زهد وسمت، فظنوا به خيراً، وقد روى عنه شعبة حديثين، ثم تركه".

وقال ابن حبان<sup>(٥)</sup>: "كان داعية إلى الاعتزال، يشتم أصحاب رسول الله ﷺ، ويكذب مع ذلك في الحديث توهمًا لا تعمداً".

وقال ابن عدي<sup>(٦)</sup>: "وهو مذموم ضعيف الحديث جداً، معلن بالبدع، وقد كفانا ما قال فيه الناس".

وقال الذهبي<sup>(٧)</sup>: "رأس الاعتزال"، ثم ذكر من تركه، وكذبه.

قال ابن حجر<sup>(٨)</sup>: "المعتزلي المشهور، كان داعية إلى بدعته، اتهمه جماعة مع أنه كان عابداً".

(١) الضعفاء والمتروكون له (٢/ ٢٢٩).

(٢) الجرح والتعديل (٦/ ٢٤٧).

(٣) الضعفاء والمتروكون له (ص: ٧٩).

(٤) ينظر: تهذيب التهذيب (٨/ ٧٢).

(٥) المجروحين (٢/ ٦٩).

(٦) الكامل في ضعفاء الرجال (٦/ ١٩٥).

(٧) ديوان الضعفاء (ص: ٣٠٤)، ميزان الاعتدال (٣/ ٢٧٤).

(٨) تقريب التهذيب (ص: ٤٢٤).

## C الخلاصة:

بالنظر فيما تقدم يظهر - والله أعلم - أن مغلطاي قد جانب الصواب في هذا التعقب، وذلك؛ لأن أقوال النقاد من أئمة الجرح والتعديل قد اتفقت على ترك الرواية عن عمرو بن عبّيد؛ لأنه مبتدع، داعٍ لبدعته.

وما استدل به مغلطاي لدفع الاتفاق الذي ذكره الشَّهيلي، يجاب عنه بما يلي:  
 أولاً: أن علي بن عاصم، ليس ممن يعتمد قوله في الجرح والتعديل، بل قال فيه الذهبي<sup>(١)</sup>: "ضعّفوه، وكان عنده مئة ألف حديث".  
 ثانياً: أن يحيى بن سعيد القطان وإن كان حدّث عنه، إلا أنه قد ثبت تركه للرواية عنه، والله - تعالى - أعلم بالصواب.



(١) الكاشف (٢/ ٤٢).



## ✻ [٤٦/٨]: تعقبه في المنزلة النقدية للراوي: المَعْلَى بْنُ هَلَالٍ:

✻ النص المتعقب عليه:

قال الإمام السَّهْلِيُّ<sup>(١)</sup>: "المَعْلَى بْنُ هَلَالٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ".

✻ نص التعقب:

قال الإمام مغلطاي<sup>(٢)</sup>: (قال السَّهْلِيُّ: "والمَعْلَى بْنُ هَلَالٍ ضَعِيفٌ، مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ". انتهى، هذا الرجل لا يحسن فيه هذا القول؛ فإنه من اتهمه بالكذب وبالوضع جماعة من العلماء، ومن كان بهذه الصفة لا يوصف بما وصفه به السَّهْلِيُّ؛ منهم<sup>(٣)</sup>: أحمد بن حنبل، وابن معين، والسفيانان<sup>(٤)</sup>، وأبو الوليد الطيالسي<sup>(٥)</sup>، وأبو داود، والنسائي، ويحيى بن سعيد القطان، ووكيع<sup>(٦)</sup>، وأبو زُرْعَةَ الرازي<sup>(٧)</sup>، وابن المبارك<sup>(٨)</sup>،

(١) الروض الأثف (٧/١١٤).

(٢) الزهر الباسم (٢/١٣٢٦).

(٣) لكثرة من ذكرهم، سيأتي توثيق أقوالهم عند دراسة التعقب؛ منعاً للإطالة والتكرار.

(٤) أي: الثوري، وابن عيينة، والثوري: ترجمت له في التعقب رقم (٤١)، وأما ابن عيينة، فهو: سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ بن أَبِي عَمْرَانَ مَيْمُونُ الْهَلَالِيِّ، أبو محمد الكوفي، ثم المكي، ثقة، حافظ، فقيه، إمام، حجة، إلا أنه تَغَيَّرَ حفظه بأخرة، وكان ربما دَلَسَ، لكن عن الثقات، مات سنة ثمان وتسعين ومائة [ع]. تقريب التهذيب (ص: ٢٤٥).

(٥) هو: هشام بن عبد الملك الْبَاهِلِيُّ، مولا هم، أبو الوليد الطَّيَالِسِيُّ، البصري، ثقة، ثبت، مات سنة سبع وعشرين ومائتين [ع]. تقريب التهذيب (ص: ٥٧٣).

(٦) هو: وَكِيعُ بْنُ الْجَرَّاحِ بن مَلِيحِ بن عَدِيِّ الرَّؤَاسِيِّ، أبو سفيان الكوفي، ثقة، حافظ، عابد، مات في آخر سنة ست، أو أول سنة سبع وتسعين ومائة [ع]. تقريب التهذيب (ص: ٥٨١).

(٧) هو: عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فَرْوَحَ، أبو زُرْعَةَ الرَّازِيَّ، إمام، حافظ، ثقة، مشهور، مات سنة أربع وستين ومائتين [م ت س ق]. تقريب التهذيب (ص: ٣٧٣).

(٨) هو: عبد الله بن المبارك بن واضح، أبو عبد الرحمن المَرْوَزِيُّ، مولى بني حنظلة، ثقة، ثبت، فقيه، عالم، جواد، مجاهد، جُمِعَتْ فيه خصال الخير، مات سنة إحدى وثمانين ومائة [ع]. تهذيب التهذيب ⇐ =

والجوزجاني<sup>(١)</sup>، والعجلي<sup>(٢)</sup>، وابن [الجنيدي]<sup>(٣)</sup>، والدارقطني، وابن أبي مريم<sup>(٤)</sup>.

### ٢٢٢ دراسة التعقب:

اعترض مُغلطاي على ما ذكره الشَّهيلي في أن المُعلّي بن هلال ضعيف، متروك الحديث، وذلك؛ لأنه ممن اتهم بالكذب، والوضع، مستدلاً على ذلك بأقوال طائفة من أهل العلم.

ولمناقشة هذا الأمر، لا بد من الرجوع إلى أقوال النقاد في المُعلّي بن هلال جرّحاً وتعديلاً، وذلك على النحو التالي:

رماه بالكذب سفيان الثوري<sup>(٥)</sup>، وسفيان بن عيينة<sup>(٦)</sup>، ويحيى بن سعيد القطان<sup>(٧)</sup>.

= (٥ / ٣٨٢)، تقريب التهذيب (ص: ٣٢٠).

(١) هو: إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق الجوزجاني - بضم الجيم الأولى، وزاي وجيم - نزيل دمشق، ثقة، حافظ، رُمي بالنصب، مات سنة تسع وخمسين ومائتين [د ت س]. تقريب التهذيب (ص: ٩٥).

(٢) هو: أبو الحسن، أحمد بن عبد الله بن صالح بن مسلم العجلي، الكوفي، الحافظ الزاهد، نزيل مدينة أطرابلس المغرب، وله مصنف مفيد في (الجرح والتعديل)، مات سنة إحدى وستين ومائتين. سير أعلام النبلاء (١٢ / ٥٠٥).

(٣) في المطبوع من الزهر الباسم هكذا [...]. وقال المحقق: "كلمة غير مقروءة"، وما أثبتته من المخطوط [٣٢٦ / أ]، وابن الجنيدي هو: علي بن الحسين بن الجنيدي، أبو الحسن الرّازي، الحافظ، ويُعرف ببلده بالمالكي؛ لجمعه حديث مالك، وكان خبيراً بالرجال والعِلل، وتوفي سنة إحدى وتسعين ومائتين. تاريخ الإسلام (٦ / ٩٨٥).

(٤) هو: أحمد بن سعد بن الحكم بن محمد بن سالم الجمحي، المصري، أبو جعفر، المعروف بابن أبي مريم، ابن أخي سعيد بن الحكم بن أبي مريم، توفي سنة ثلاث وخمسين ومائتين، [د س]. ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١ / ٣٠٨)، تقريب التهذيب (ص: ٧٩).

(٥) ينظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٨ / ١٠٠).

(٦) ينظر: المجروحين (٣ / ١٧).

(٧) ينظر: الجرح والتعديل (٨ / ٣٣١).

وقال ابن المبارك لو كيع<sup>(١)</sup>: "عندنا شيخ أبو عصمة، وهو نوح بن أبي مريم<sup>(٢)</sup>، يضع كما يضع المعلّي".

وقال وكيع<sup>(٣)</sup> عندما كان يعرض عليه أحاديث معلّي بن هلال: "قال أبو بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: الكذب مجانب للإيمان".

وذكره ابن أبي مريم<sup>(٤)</sup> في طبقة المعروفين بالكذب، ووضع الحديث.

وقال أبو الوليد الطيالسي<sup>(٥)</sup>: "رأيتُه يحدثُ بأحاديث قد وضعها، فقلت: بيني وبينك السلطان، فكلموني فيه، فأتيت أبا الأحوص، فقال: مالك ولذاك البأس؟ فقلت: هو كذاب، فقال: هو يؤذن على منارة طويلة".

قال يحيى ابن معين<sup>(٦)</sup>: "ليس بشيء"، وقال أيضًا<sup>(٧)</sup>: "كذاب".

وقال علي بن المديني<sup>(٨)</sup>: "لا يكتب حديث مثل معلّي، كان غير ثقة".

وقال أحمد بن حنبل<sup>(٩)</sup>، والجوزجاني<sup>(١٠)</sup>، والعجلي<sup>(١١)</sup>: "كذاب"،

(١) التاريخ الأوسط (٤/٦٥٣).

(٢) هو: نوح بن أبي مريم يزيد بن عبد الله، أبو عصمة المروزي، عالم أهل مرو، وهو نوح الجامع؛ لجمعه العلوم، لكن كذبوه في الحديث، مات سنة ثلاث وسبعين ومائة [ت. ق.]. ميزان الاعتدال (٤/٢٧٩)، تقريب التهذيب (ص: ٥٦٧).

(٣) تهذيب التهذيب (١٠/٢٤١).

(٤) ينظر: إكمال تهذيب الكمال (١١/٢٩٨).

(٥) ينظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٨/١٠٠)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٨/٣٠١).

(٦) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٣/٣٦٦).

(٧) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٤/١٢٨).

(٨) سؤالات ابن أبي شيبة (ص: ١٦٩).

(٩) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (١/٥١٠).

(١٠) أحوال الرجال (ص: ٦٠).

(١١) الثقات له (٢/٢٨٩).

وقال البخاري<sup>(١)</sup>: "تركوه".

وسئل أبو زرعة أي شيء كان تنكر عليه؟ قال<sup>(٢)</sup>: "الكذب".

قال أبو داود فيما ذكره الآجري<sup>(٣)</sup>: "روى أربعين حديثاً عن ابن أبي نجیح، عن مجاهد، عن ابن عباس، كلها مختلقة".

وقال النسائي<sup>(٤)</sup>: "متروك"، وذكره العُقيلي<sup>(٥)</sup> في الضعفاء.

وقال ابن حبان<sup>(٦)</sup>: "كان يروي الموضوعات عن أقوام ثقات، وكان أمياً لا يكتب، وكان غالباً في التشيع، يشتم أصحاب رسول الله ﷺ، لا تحل الرواية عنه بحال، ولا كتابة حديثه، إلا على جهة التعجب".

قال ابن عدي<sup>(٧)</sup> بعد أن ذكر بعضاً من مروياته: "ولمعلّي غير ما ذكرت، والذي ذكرت، والذي لم أذكره، إما أسانيداً موضوعة، وإما متونها، بين الأمر جدّاً، وهو في عداد من يضع الحديث".

وقال الدراقطني<sup>(٨)</sup>: "كوفي يكذب"، وقال أيضاً<sup>(٩)</sup>: "يضع الحديث"، وقال

(١) التاريخ الكبير (٧/٣٩٦).

(٢) أجوبة أبي زرعة الرازي على سؤالات البرذعي (٢/٥٢٩).

(٣) لم أفد على قوله في المطبوع من سؤالات الآجري لأبي داود، ونقله المزي في إكمال تهذيب الكمال (١١/٢٩٧)، تهذيب التهذيب (١٠/٢٤٢).

(٤) الضعفاء والمتروكون له (ص: ٩٦).

(٥) الضعفاء الكبير (٤/٢١٤).

(٦) المجروحين (٣/١٦).

(٧) الكامل في ضعفاء الرجال (٨/١٠٢).

(٨) الضعفاء والمتروكون له (٣/١٣٢).

(٩) سؤالات الحاكم (ص: ١٦٨).

أيضاً<sup>(١)</sup>: "متروك".

وقال الذهبي<sup>(٢)</sup>: "كذاب، وضاع باتفاق".

قال ابن حجر<sup>(٣)</sup>: "اتفق النقاد على تكذيبه".

### الخلاصة:

يظهر مما تقدم - والله أعلم - أن مغلطاي قد أصاب في هذا التعقب، وذلك؛ لأن المَعْلَى بن هلال ممن اتفق النقاد على تكذيبه، فَيُعَدُّ في المرتبة الخامسة من مراتب الجرح، لا من أصحاب المرتبة الثالثة، كما وصف حاله السُّهَيْلي من أنه ضعيف متروك الحديث، والله - تعالى - أعلم بالصواب.



(١) العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٣١٧/١٢).

(٢) المغني في الضعفاء (٦٧١/٢).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٥٤١).

## الفصل الرابع

### تعقباته المتعلقة

### بالعزو وتخريج الأحاديث

(وفيه ثمانية وعشرون تعقبا)

## ✻ [٤٧/١]: تعقبه في إبعاد النُّجعة في عزو حديث (ربط البراق بالحلقة):

## ✻ النص المتعقب عليه:

قال الإمام السُّهَيْلي<sup>(١)</sup>: "ووقع في حديث الحارث بن أبي أسامة من طريق أنس<sup>(٢)</sup>، ومن طريق أبي سعيد<sup>(٣)</sup>، وغيرهما - أعني: ربطه للبراق<sup>(٤)</sup> في الحلقة التي كانت تربط فيها الأنبياء - غير أن الحديث يرويه داود بن المُحَبَّر<sup>(٥)</sup>، وهو ضعيف".

## ✻ نص التعقب:

قال الإمام مغلطاي<sup>(٦)</sup>: (وقوله: "ووقع في حديث الحارث بن أبي أسامة، من طريق أنس، ومن طريق أبي سعيد، وغيرهما - أعني ربط البراق بالحلقة التي كانت تربط فيها الأنبياء - على أن الحديث الذي يرويه داود بن المُحَبَّر، وهو ضعيف"، فيه نظر، في موضعين<sup>(٧)</sup>... الثاني: إبعاده النُّجعة<sup>(٨)</sup> في ذكره حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من عند الحارث من

(١) الروض الأنف (٣/ ٤٠٥).

(٢) لم أقف عليه في بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث، وأخرجه أبو نُعَيْم في مستخرجه على صحيح مسلم، باب ذكر ليلة أُسْرِيَ برسول الله ﷺ إلى السماء (١/ ٢٢٧/ ح ٤١٣).

(٣) أخرجه الحارث كما في بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث، كتاب الإيمان، باب ما جاء في الإسراء (١/ ١٧٠/ ح ٢٧).

(٤) البراق، وهي: الدابة التي ركبها ﷺ ليلة الإسراء، سُمِّيَ بذلك؛ لنصوع لونه، وشدة بريقه، وقيل: لسرعة حركته، شبهه فيهما بالبرق. النهاية في غريب الحديث والأثر (١/ ١٢٠)، مادة: (برق).

(٥) ترجمت له في التعقب رقم (٤٢).

(٦) الزهر الباسم (١/ ٧٢٠).

(٧) الموضوع الأول تقدم في التعقب رقم (٤٢).

(٨) النُّجعة: اسْمٌ مِنَ الْإِنْتِجَاعِ، وَهُوَ طَلَبُ الْكَلَالِ. ينظر: تهذيب اللغة (١/ ٢٤٤)، المغرب في ترتيب المعرب (ص: ٤٥٧)، مادة: (نجع).

هذه الطريق الضعيفة التي أشار إليها، وترك أن يذكره من عند مسلم<sup>(١)</sup> من حديث حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بلفظ: «حَتَّى أَتَيْتُ بَيْتَ الْمَقْدِسِ، فَرَبَطْتُهُ بِالْحَلَقَةِ الَّتِي يَرْبُطُ بِهِ الْأَنْبِيَاءُ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ وَسَلَامُهُ».

### ❧ دراسة التعقب:

انتقد مغلطاي السَّهْلِيَّ؛ لإبعاده النُّجْعَةَ في تخريج حديث من مسند الحارث بن أبي أسامة من طريق ضعيف عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهو عند مسلم في صحيحه عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مما يوهم عدم وجوده في أحد الكتب الستة.

ولمناقشة هذا الأمر، لا بد من تخريج الحديث، وذلك على النحو التالي:

أخرجه مسلم<sup>(٢)</sup> من حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولفظه:

«أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أُتِيتُ بِالْبُرَاقِ، وَهُوَ دَابَّةٌ، أَيْضُ طَوِيلٌ فَوْقَ الْحِمَارِ، وَدُونَ الْبَغْلِ، يَضَعُ حَافِرُهُ عِنْدَ مُتَهَيِّ طَرَفِهِ»، قَالَ: «فَرَكِبْتُهُ حَتَّى أَتَيْتُ بَيْتَ الْمَقْدِسِ»، قَالَ: «فَرَبَطْتُهُ بِالْحَلَقَةِ الَّتِي يَرْبُطُ بِهِ الْأَنْبِيَاءُ».

### ❧ الخلاصة:

بالنظر فيما تقدم يظهر -والله أعلم- أن مغلطاي أصاب في هذا التعقب، وذلك؛ لأن السَّهْلِيَّ أبعد النُّجْعَةَ في تخريج الحديث من مسند الحارث، وبإسناد ضعيف، عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهو عند مسلم في صحيحه عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، والله -تعالى- أعلم بالصواب.

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب الإسراء برسول الله ﷺ إلى السماوات، وفرض الصلوات (١/ ١٤٥ ح/ ٢٥٩).

(٢) في صحيحه، كتاب الإيمان، باب الإسراء برسول الله ﷺ إلى السماوات، وفرض الصلوات (١/ ١٤٥ ح/ ٢٥٩).



## ✻ [٤٨/٢]: تعقبه في إبعاد النُّجعة في عزو حديث (الشهداء على بارق):

### ✻ النص المتعقب عليه:

قال الإمام السَّهْلِيّ<sup>(١)</sup>: "وقال مجاهد<sup>(٢)</sup>: الشهداء يأكلون من ثمر الجنة، وليسوا فيها، وقد أنكر أبو عمر<sup>(٣)</sup> قول مجاهد، وردّه، وليس بمنكر عندي، ويشهد له ما وقع في مسند ابن أبي شيبة<sup>(٤)</sup>، وغيره، عن النبي ﷺ قال: "الشُّهَدَاءُ بِنَهْرٍ - أَوْ عَلَى نَهْرٍ - يُقَالُ لَهُ: بَارِقٌ عِنْدَ بَابِ الْجَنَّةِ فِي قَبَابٍ خَضِرٍ يَأْتِيهِمْ رِزْقُهُمْ مِنْهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا"، فهذا يبين ما أراد مجاهد، والله أعلم، وقد رواه ابن إسحاق أيضًا<sup>(٥)</sup>."

### ✻ نص التعقب:

قال الإمام مغلطاي<sup>(٦)</sup>: (وزعم السَّهْلِيّ أنه وقع في مسند ابن أبي شيبة وغيره، أن رسول الله ﷺ قال: "الشهداء على بارق..."، فذكره، وكأنه لم ينظر في السيرة حق النظر، ولو كان كذلك، لاستغنى عن عزوه إلى غير ابن إسحاق، لا سيما مع صحة سنده؛ إذ لو كان سنده ضعيفاً حتى شدّه من خارج، لكان عذراً، ولكن لا بد له من تنبيهه على أنه وقع

(١) الروض الأتف (٦/٧٣).

(٢) تفسير مجاهد (ص: ٢١٧)، ومجاهد هو: هو: مجاهد بن جبر، أبو الحجاج المخزومي، مولا هم، المكي، ثقة، إمام في التفسير، وفي العلم، مات سنة إحدى، أو اثنتين، أو ثلاث، أو أربع ومائة [ع]. تقريب التهذيب (ص: ٥٢٠).

(٣) أي: ابن عبد البر. الاستذكار (٣/٩١).

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب الجهاد، ما ذكر في فضل الجهاد والحث عليه (٤/٢٠٣/ح ١٩٣٢١)، وابن أبي شيبة هو: عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان، الواسطي الأصل، أبو بكر بن أبي شيبة الكوفي، ثقة حافظ، صاحب تصانيف، مات سنة خمس وثلاثين ومائتين. [خ م د س ق]. تقريب التهذيب (ص: ٣٢٠).

(٥) ينظر: سيرة ابن هشام (٢/١١٩).

(٦) الزهر الباسم (٢/١٠٨٤).

في السيرة كذا وكذا، ولا سيما واللفظ واحد).

### ٢٠ دراسة التعقب:

بنى مغلطاي اعتراضه على السَّهْلِي في هذا التعقب، على أمرين:

الأول: عزو الحديث من خارج سيرة ابن إسحاق، مع وجوده فيها بإسناد صحيح.  
والآخر: عدم التنبيه على وجود الحديث في سيرة ابن إسحاق، لا سيما وأن اللفظ واحد.

وقبل مناقشة التعقب، لا بد من الإشارة إلى أن السَّهْلِي قد نبه إلى وجود الحديث في سيرة ابن إسحاق كما هو واضح من نص قوله.  
ولبيان وجه الصواب في هذا التعقب، لا بد من تخريج الحديث، وبيان حكمه، وذلك على النحو التالي:

### أولاً: تخريج الحديث:

الحديث أخرجه ابن إسحاق في السيرة<sup>(١)</sup>، فقال: وَحَدَّثَنِي الْحَارِثُ بْنُ فُضَيْلٍ الْأَنْصَارِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ لَبِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "الشَّهْدَاءُ عَلَى بَارِقٍ - نَهْرٍ بِيَابِ الْجَنَّةِ - فِي قُبَّةٍ خَضْرَاءَ، يَخْرُجُ عَلَيْهِمْ رِزْقُهُمْ مِنَ الْجَنَّةِ بُكْرَةً وَعَشِيًّا".

ومن طريق ابن إسحاق، وبهذا الإسناد، أخرجه ابن أبي شيبه<sup>(٢)</sup>، وأحمد<sup>(٣)</sup>،

(١) ينظر: سيرة ابن هشام (١١٩/٢).

(٢) في مصنفه، كتاب الجهاد، ما ذكر في فضل الجهاد والحث عليه (٢٠٣/٤ ح ١٩٣٢١).

(٣) في مسنده (٢٢٠/٤ ح ٢٣٩٠)، وقال محققو المسند: "إسناده حسن، ابن إسحاق حسن الحديث، وباقي رجاله ثقات، رجال الصحيح".

وابن حبان<sup>(١)</sup>، والطبراني<sup>(٢)</sup>، والحاكم<sup>(٣)</sup>، جميعهم بمثله.

### ثانياً: الحكم على الحديث:

الإسناد حسن؛ لأن فيه ابن إسحاق، وهو صدوق يدلّس<sup>(٤)</sup>، وهنا صرح بالتحديث، فسلم من تهمة التدليس، وبقية رجاله ثقات، والله أعلم.

وقد حكم على هذا الحديث طائفة من العلماء:

قال الحاكم<sup>(٥)</sup>: "هذا حديث صحيح الإسناد على شرط مسلم، ولم يخرجاه".

وقال ابن كثير<sup>(٦)</sup>: "إسناد جيد".

وقال الهيثمي<sup>(٧)</sup>: "رواه أحمد، ورجاله ثقات، ورواه الطبراني في الكبير، والأوسط".

وحسنه الألباني<sup>(٨)</sup>.

### ❦ الخلاصة:

بالنظر فيما تقدم يظهر - والله أعلم - أن مغلطاي قد أصاب في هذا التعقب، وذلك؛ لأن عزو الحديث لما في سيرة ابن إسحاق، أولى من عزوه من عند غيره، ولا سيما أن

(١) في صحيحه، كتاب السير، باب فضل الشهادة (١٠/٥١٥/ح ٤٦٥٨).

(٢) في المعجم الأوسط (١/٤٥/ح ١٢٣)، وقال: "لا يُروى هذا الحديث عن ابن عباس إلا بهذا الإسناد، تفرد به: محمد بن إسحاق".

(٣) في المستدرک على الصحيحين، كتاب الجهاد (٢/٨٤/ح ٢٤٠٣).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ٤٦٧).

(٥) المستدرک على الصحيحين (٢/٨٤/ح ٢٤٠٣).

(٦) تفسير ابن كثير (١/٤٢٨).

(٧) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٥/٢٩٤).

(٨) صحيح الجامع الصغير وزيادته (١/٦٩٥).

جميع من أخرج هذا الحديث كان من طريق ابن إسحاق؛ لتفرده بهذا الإسناد.  
وقد نبه السُّهَيْلي إلى وجود الحديث في السيرة، ولعلَّ النسخة التي اطَّلَعَ عليها  
مُغلطاي قد سقط منها هذا التنبيه، والله -تعالى- أعلم بالصواب.



## ✪ [٤٩/٣]: تعقبه في إبعاد النُّجعة في عزو حديث (لا ينكح المحرم):

### ✪ النص المتعقب عليه:

قال الإمام الشَّهْلِي<sup>(١)</sup>: "واحتجوا بنهيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ أَنْ يُنْكَحَ الْمُحْرِمُ، أَوْ يُنْكَحَ، وزاد بعضهم فيه: أَوْ يَخْطُبَ، من رواية مالك، ذكره الدارقطني<sup>(٢)</sup>".

### ✪ نص التعقب:

قال الإمام مُغَلَّطَاي<sup>(٣)</sup>: (وقول الشَّهْلِي: "زاد بعضهم فيه: أَوْ يَخْطُبَ، من رواية مالك، ذكره الدارقطني").

فيه نظر؛ لأن هذا في صحيح مسلم<sup>(٤)</sup>، من رواية مالك عن نافع؛ فلا حاجة إلى ذكره من عند الدارقطني؛ لأُمور، منها: الجزم بصحته، وثانيها: قرب الانتجاع، وثالثها: أنه عيب بالمحدث ترك ما عند مسلم، والعدول إلى غيره من غير زيادة، ولا ضرورة، لكن لو ذكر من عند الدارقطني زيادة: "ولا يخطب على غيره"، لكان حسناً؛ فإنها ثابتة في كتاب السنن<sup>(٥)</sup>، وصحَّحها ابن حزم<sup>(٦)</sup>.

### ✪ دراسة التعقب:

انتقد مُغَلَّطَاي الشَّهْلِيَّ؛ لإبعاده النُّجعة في إخراج حديث من عند الدارقطني، وهو

(١) الروض الأنف (١٣/٧).

(٢) أخرجه الدارقطني في السنن، كتاب النكاح، باب المهر (٣٨٧/٤ ح ٣٦٥٠)، وليس عنده من رواية مالك.

(٣) الزهر الباسم (٢/١٢٩٥).

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب النكاح، باب تحريم نكاح المحرم، وكراهة خطبته (٢/١٠٣٠ ح ١٤٠٩).

(٥) أخرجه الدارقطني في السنن، كتاب النكاح، باب المهر (٣٨٧/٤ ح ٣٦٥١).

(٦) المحلى بالآثار (٥/٢١٣).

عند مسلم، وذلك؛ لأن الزيادة التي استدل بها السُّهَيْلي (أو يخطب) هي عند مسلم، ولكنه لو استدل بزيادة (أو يخطب على غيره)، لكان صواباً من القول؛ لأنها ثابتة في سنن الدارقطني، وليست في صحيح مسلم.

وبالرجوع إلى صحيح مسلم، كان نص ما عنده:

قال مسلم: قَالَ أَبَانُ: سَمِعْتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ، وَلَا يُنْكَحُ، وَلَا يَخْطُبُ».

وبالرجوع إلى سنن الدارقطني<sup>(١)</sup>، قال:

حدثنا أَبُو طَالِبٍ أَحْمَدُ بْنُ نَصْرِ الْحَافِظُ، نَا هِلَالُ بْنُ الْعَلَاءِ، نَا النَّفِيلِيُّ، نَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ، نَا إِسْمَاعِيلُ ابْنُ أُمَيَّةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «الْمُحْرِمُ لَا يَنْكِحُ، وَلَا يُنْكَحُ، وَلَا يَخْطُبُ».

وقال أيضاً<sup>(٢)</sup>: حدثنا أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ صَاعِدٍ، نَا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْقَوْهُسْتَانِيُّ، نَا يَعْقُوبُ بْنُ كَاسِبٍ، نَا الْمُغِيرَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ الضَّحَّاكِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: لَا أَعْلَمُهُ إِلَّا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «لَا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ، وَلَا يُنْكَحُ، وَلَا يَخْطُبُ، وَلَا يَخْطُبُ عَلَى غَيْرِهِ».

وقد نبه مغلطاي بأنه من العيب على المحدث أن يعدل عما في الصحيحين إلى ما في غيرهما بدون ضرورة أو حاجة، ثم إنه بين أن وجه الصواب في الاستدلال لما عند الدارقطني، هي زيادة (ولا يخطب على غيره)؛ لأنها ثابتة في سنن الدارقطني، وليست في مسلم؛ فإن السُّهَيْلي لو ذكر ذلك، لكان صواباً منه، لكن لاقتصاره على قوله: (ولا يخطب) كان في ذلك إبعاداً للنجعة.

(١) كتاب النكاح، باب المهر (٤/ ٣٨٧/ ح ٣٦٥٠).

(٢) كتاب النكاح، باب المهر (٤/ ٣٨٧/ ح ٣٦٥١).

## C الخلاصة:

بناءً على ما سبق يظهر -والله أعلم- أن مغلطاي قد أصاب في هذا التعقب، وذلك؛ لأن السَّهْلِيَّ أبعد النَّجْعَةِ في تخريج حديث من عند الدارقطني، وهو عند مسلم، من غير ضرورة، ولا حاجة؛ لزيادة لفظ أو غيره، والله -تعالى- أعلم بالصواب.



## ❁ [٥٠/٤]: تعقبه في إبعاد النُّجعة في عزو حديث قَيْلَةَ بِنْتِ مَخْرَمَةَ:

### ❁ النص المتعقب عليه:

قال الإمام السَّهْلِيُّ<sup>(١)</sup>: "وقد وجدت في حديث قَيْلَةَ بِنْتِ مَخْرَمَةَ<sup>(٢)</sup>، وهو حديث طويل وقع في مسند ابن أبي شيبه<sup>(٣)</sup>: أن أختها قالت لبعْلِها: إن أختي تريد المسير مع حُرَيْث بن حسان<sup>(٤)</sup> ذا صباح بين سمع الأرض وبصرها، فهذا يكون من باب: ذات مرة، وذات يوم، غير أنه ورد مذكراً؛ لأنه يستثقل التأنيث مع الصاد، وتوالي الحركات، فحذفوها، فقالوا: لقيته ذا صباح".

### ❁ نص التعقب:

قال الإمام مغلطاي<sup>(٥)</sup>: (قال السَّهْلِيُّ: وقد وجدت في حديث قَيْلَةَ بِنْتِ مَخْرَمَةَ، وهو حديث طويل، وقع في مسند ابن أبي شيبه. انتهى، وهو إبعاد للنُّجعة من حيث إنَّ هذا حديث معروف، مشهور في الأحاديث الطوال، رويناه في كتاب السنن لأبي داود<sup>(٦)</sup>،

(١) الروض الأثف (٣/ ٢٦٩).

(٢) هي: قَيْلَةُ بِنْتُ مَخْرَمَةَ التَّمِيمِيَّةُ، الغنوية، وقيل: العنزية، وقيل: العنبرية، وهو الصحيح؛ لأنه قد قيل فيها: التميمية، والعنبر من تميم، هاجرت إلى النبي ﷺ مع حريث بن حسان وافد بني بكر بن وائل، ولها حديث طويل فصيح. ينظر: أسد الغابة (٧/ ٢٣٨)، الإصابة في تمييز الصحابة (٨/ ٢٨٨).

(٣) لم أقف عليه في المطبوع من مسند ابن أبي شيبه، ولا في المصنف له، ولعلَّه في الجزء المفقود منه.

(٤) هو: الحارث بن حسان البكري، ويقال: اسمه حريث، ويقال: الحارث ابن يزيد، صحابي، له وفادة، ونزل البادية، وكان يقدم الكوفة. ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (١/ ٢٨٥)، الإصابة في تمييز الصحابة (١/ ٦٦٤).

(٥) الزهر الباسم (١/ ٦٧١).

(٦) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الخراج والفيء والإمارة، باب ما جاء في إقطاع الأرضين (٤/ ٦٧٧/ ح ٣٠٧٠) مختصراً، وفي كتاب الأدب، باب في جلوس الرجل (٤/ ٢٦٢/ ح ٤٨٤٧) مختصراً.



والجامع لأبي عيسى الترمذي<sup>(١)</sup>، والأحكام لأبي علي الطوسي<sup>(٢)</sup>، وكتاب الصحابة لأبي أحمد العسكري<sup>(٣)</sup>، والألقاب لأبي بكر الشيرازي<sup>(٤)</sup>، وكتاب السنن للبخاري<sup>(٥)</sup>، والمسند له<sup>(٦)</sup>، والطبراني<sup>(٧)</sup>، وكتاب الأدب لمحمد بن إسماعيل البخاري<sup>(٨)</sup>، وسنن الكشي<sup>(٩)</sup>، وغير ذلك من المسانيد).

### ❧ دراسة التعقب:

انتقد الإمام مغلطاي الإمام السهيلي؛ لإبعاده النجعة عند ذكر حديث قيلة بنت مخزومة الطويل من مسند ابن أبي شيبة، موهماً بذلك عدم وجوده في غيره مما هو أشهر

(١) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الأدب عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في الثوب الأصفر (٤/٤١٧/ح ٢٨١٤) مختصراً، وقال: "حديث قيلة لا نعرفه إلا من حديث عبد الله بن حسان".

(٢) لم أقف على حديثها في المطبوع من مستخرج الطوسي على جامع الترمذي.

(٣) لم أقف عليه.

(٤) لم أقف عليه.

(٥) لم أقف عليه، والبزار هو: أحمد بن عمرو بن عبد الخالق، أبو بكر البزار، الحافظ، من أهل البصرة، صنف (المسند)، وتكلم على الأحاديث، وبين عللها، مات سنة اثنتين وتسعين ومائتين. ينظر: تاريخ بغداد (٥/٥٤٨)، تاريخ الإسلام (٦/١٨٨٦).

(٦) لم أقف عليه في المطبوع من مسند البزار.

(٧) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٨/٢٥) مطولاً، وقال ابن حجر: "وحديث قيلة أخرجه أبو داود، والترمذي في الشمائل، والطبراني، وطوله، بسند لا بأس به".

(٨) أخرجه البخاري في الأدب المفرد، باب القرفصاء (ص: ٤٠٢/ح ١١٧٨) مختصراً.

(٩) لم أقف عليها، وقد أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٨/٢٥) من طريقه، والكشي هو: إبراهيم بن عبد الله بن مسلم بن معاذ بن المهاجر، أبو مسلم البصري، المعروف بالكجّ، وبالكسي، صاحب السنن، ومُسند زمانه، وكان من أهل الفضل، والعلم، والأمانة، نزل بغداد، وروى بها حديثاً كثيراً، توفي سنة اثنتين وتسعين ومائتين. ينظر: الثقات لابن حبان (٨/٨٩)، تاريخ بغداد (٧/٣٦)، تاريخ الإسلام (٦/٩١١).

منه، وأقرب؛ كسنن أبي داود، والترمذي.

ولمناقشة هذا التعقب، وبيان وجه الصواب فيه، لا بد من أمرين:

أولهما: النظر في كلام الإمام السَّهْلِي، وفهم مراده، والآخر: تخريج حديث قَيْلَة بنت مخرمة، وذلك على النحو التالي:

أولاً: بالنظر في سياق كلام الإمام السَّهْلِي، يتبين أنه يتكلم عن الجانب اللغوي لجملة "ذات مره"، ولم يكن كلامه عن حديث قَيْلَة بنت مَخْرَمَة، ولا عَمَّنْ أخرجه، فوقع له شاهد "ذات مرة" من حديث قَيْلَة في مسند ابن أبي شيبه، وهو "ذا صباح"، فناسب ذكره من عنده، وهو عند الطبراني أيضاً في معجمه، ولم أقف على هذا الموضع عند من أخرج طرفاً من الحديث؛ كسنن أبي داود، والترمذي، فتبين أن موضع الشاهد من الحديث لا يقع إلا عند من أخرج حديثها مطولاً، لا عند من اقتصر على طرف منه.

ثانياً: تخريج حديث قَيْلَة بنت مَخْرَمَة:

أخرجه أبو داود<sup>(١)</sup>، والترمذي<sup>(٢)</sup>، وأبو داود الطيالسي<sup>(٣)</sup>، وابن سعد<sup>(٤)</sup>، وابن أبي عاصم<sup>(٥)</sup>، والطحاوي<sup>(٦)</sup>، والطبراني<sup>(٧)</sup>، والبيهقي<sup>(٨)</sup>.

(١) تقدم تخريجه في هذا التعقب.

(٢) تقدم تخريجه في هذا التعقب.

(٣) أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده (٣/ ٢٣٢/ ح ١٧٦٣) مختصراً.

(٤) أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (١/ ٢٧٤/ ح ٧٣٨) مطولاً.

(٥) أخرجه ابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني (٦/ ٢٦٢/ ح ٣٤٩٢) مختصراً.

(٦) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار، كتاب الصلاة، باب الوقت الذي يصلّي فيه الفجر أي وقت هو (١/ ١٧٧/ ح ١٠٥٨) مختصراً.

(٧) تقدم تخريجه في هذا التعقب.

(٨) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب الجمعة، باب الاحتباء المباح في غير وقت الصلاة (٣/ ٣٣٣/ ح ١٠٥٨) مختصراً.

من طرق عن عبد الله بن حسان العنبري، قال: حدثني جدتاي صفية ودُحَيَّة ابنتا عُلَيَّة، وكانت ربييتي قَيْلَة بنت مَخْرَمَة، وكانت جدة أبيهما.

فعند تخريج حديث قَيْلَة بنت مَخْرَمَة، تبين أنه من الأحاديث الطوال، وقد أخرجه مطولاً ابن سعد، والطبراني، وأما من سواهما، فقد أخرجا طرفاً منه، ولم يذكره مطولاً، ولعل هذا هو السبب في ذكر الإمام السَّهَيْلي للحديث من عند ابن أبي شيبه، الذي ذكر أنه وقع عنده مطولاً، وأقره على ذلك الإمام مغلطاي، وهو مالم أقف عليه في الجزء المطبوع من المسند، ولعله في المفقود منه -والله أعلم-.

### الخلاصة:

بالنظر فيما تقدم يظهر -والله أعلم- أن مغلطاي قد جانب الصواب في هذا التعقب، وذلك؛ لأن سياق كلام السَّهَيْلي كان من الجانب اللغوي لجملة (ذات مرة)، فذكر لها شاهداً من حديث قَيْلَة بنت مَخْرَمَة، وحديثها طويل وقع بطوله في مسند ابن أبي شيبه، وفيه محل الشاهد.

وأما ما ذكره الإمام مغلطاي بأنه أبعد النُّجعة؛ لوجود حديثها في كتب أشهر وأقرب من مسند ابن أبي شيبه؛ كسنن أبي داود، والترمذي، فيجانب عنه: بأنها قد أخرجت الحديث مختصراً، ولم تخرجه مطولاً، وليس فيها موضع الشاهد الذي أراده السَّهَيْلي، والله -تعالى- أعلم بالصواب.

= ح ٥٩١٥) مختصراً، وكتاب إحياء الموات، باب ما لا يجوز إقطاعه من المعادن الظاهرة (٦/ ٢٤٧/ ح ١١٨٣١) مختصراً.

## ❁ [ ٥١/٥ ] : تعقبه في إبعاد النُّجعة في عزو حديث ( متى وجبت النبوة ) :

### ❁ النص المتعقب عليه:

قال الإمام الشَّهْلِي (١): "وأما متى وجبت له النبوة؟ فَرُوِيَ عن مَيْسَرَةَ الْفَجْرِ (٢) أنه قال له: متى وجبت لك النبوة يا رسول الله؟ فقال: «وَأَدُمُ بَيْنَ الرُّوحِ وَالْجَسَدِ»".

### ❁ نص التعقب:

قال الإمام مُغَلَطَاي (٣): (وقول الشَّهْلِي: "وأما متى وجبت له النبوة، فروى مَيْسَرَةُ الْفَجْرِ أنه قال: يا رسول الله؟ متى وجبت لك النبوة؟ قال: «وَأَدُمُ بَيْنَ الرُّوحِ وَالْجَسَدِ»"، فيه نظر، في موضعين:

الأول: إبعاده النُّجعة في إيراد حديث مَيْسَرَةَ؛ لأنه ليس مروياً في كتب السنن، إنما ذكره أبو القاسم البغوي (٤) -إن كان الشَّهْلِي رآه- بسند صحيح، عن يعقوب ابن إبراهيم، وزيد بن أخزم ثنا ابن مهدي ثنا منصور بن سعد، عن بُدَيْل، عن عبد الله بن شقيق عنه (٥)، والأزدي في كتابه المعروف بالسراج (٦)، وابن سعد (٧)، وآخرون ممن كتب بالمسانيد.

(١) الروض الأثف (٢/ ١٦١).

(٢) مَيْسَرَةُ الْفَجْرِ هو: صحابي، نزل البصرة، وقال ابن الفَرَضِي: اسم ميسرة الفجر عبد الله بن أبي الجدعاء، وميسرة لقب له. ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٤/ ١٤٨٨)، أسد الغابة (٥/ ٢٧٢).

(٣) الزهر الباسم (١/ ٤٠٦).

(٤) معجم الصحابة للبغوي (٤/ ١٣٤) من طريق: حماد بن سلمة عن خالد الحذاء عن عبد الله بن شقيق عن ابن أبي الجدعاء.

(٥) لم أقف على هذه الطريق في المطبوع من كتابه، وأخرجه أحمد في مسنده (٣٤/ ٢٠٢ ح ٢٠٥٩٦)، وقال محققو المسند: "إسناده صحيح، رجاله ثقات، رجال الصحيح، غير صحابيه ميسرة الفجر".

(٦) لم أقف عليه.

(٧) الطبقات الكبرى (٩/ ٥٨).

الثاني: روى الترمذي<sup>(١)</sup>، مع قرب مأخذه، وكثرة تداوله بيد الطلبة، حديثاً أصح منه، من حديث الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، قال: قالوا: يا رسول الله، متى وجبت لك النبوة؟ قال: «وآدم بين الروح والجسد»، وقال<sup>(٢)</sup>: "حديث حسن صحيح"، وكذا قاله أبو علي الطوسي في سننه<sup>(٣)</sup>.

### ❧ دراسة التعقب:

اعترض مغلطاي على السَّهْلِي في إبعاده النُّجَّة عند إخراج حديث متى وجبت لك النبوة من طريق ميسرة الفجر، الذي لم يخرج أصحاب السنن الأربعة، وتركه لحديث أبي هريرة، وهو مخرج عند الترمذي في سننه.

ولمناقشة هذا الأمر، لا بد من تخريج الحديث، وذلك على النحو التالي:

حديث متى وجبت لك النبوة؟ قال: «وآدم بين الروح والجسد».

أولاً: حديث ميسرة الفجر:

أخرجه أحمد<sup>(٤)</sup>، ومن طريقه الطبراني<sup>(٥)</sup>، من طريق: عبد الرحمن بن مهدي، عن منصور بن سعد، عن بُدَيْل، عن شقيق، عن ميسرة به.

(١) أخرجه الترمذي في سننه، أبواب المناقب عن رسول الله ﷺ، باب في فضل النبي ﷺ (٥/٥٨٥/ح ٣٦٠٩).

(٢) في المطبوع من سنن الترمذي (٥/٥٨٥/ح ٣٦٠٩) ليس كما ذكره مغلطاي، بل قال: "هذا حديث حسن غريب من حديث أبي هريرة، لا نعرفه إلا من هذا الوجه"، وكذلك ذكره المزي. تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف (١١/٧٤).

(٣) لم أقف على قوله في المطبوع من مستخرج الطوسي على جامع الترمذي.

(٤) أخرجه أحمد في مسنده (٣٤/٢٠٢/ح ٢٠٥٩٦)، وقال محققو المسند: "إسناده صحيح، رجاله ثقات، رجال الصحيح، غير صحابيّه ميسرة الفجر".

(٥) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٢٠/٣٥٣/ح ٨٣٤)، وقال الهيثمي: "رواه أحمد، والطبراني، ورجاله رجال الصحيح". مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٨/٢٢٣).

وأخرجه ابن سعد<sup>(١)</sup>، والبغوي<sup>(٢)</sup>، من طريق: حماد بن سلمة، عن خالد الحذاء، عن عبد الله بن شقيق، عن ابن أبي الجعداء.

ثانياً: حديث أبي هريرة:

أخرجه الترمذي<sup>(٣)</sup> من طريق: الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة.

### ❦ الخلاصة:

بالنظر فيما تقدم يظهر - والله أعلم - أن مغلطاي قد أصاب في هذا التعقب، وذلك؛ لأن الحديث أخرجه الترمذي من حديث أبي هريرة، والسَّهْلِي أبعَد النَّجْعَةِ عند إirاده حديث ميسرة الفجر الذي لم يذكره أصحاب السنن الأربعة، وتركه لحديث أبي هريرة من عند الترمذي، والله - تعالى - أعلم بالصواب.



(١) الطبقات الكبرى (٩/ ٥٨).

(٢) في معجم الصحابة (٤/ ١٣٤).

(٣) أخرجه الترمذي في سننه، أبواب المناقب عن رسول الله ﷺ، باب في فضل النبي ﷺ (٥/ ٥٨٥/ ح ٣٦٠٩).

## ❁ [ ٥٢/٦ ] : تعقبه في إيراد حديث (فاطمة مضغة مني) من طريق ضعيف، مع وجوده من طرق مقبولة:

### ❁ النص المتعقب عليه:

قال الإمام السُّهَيْلي<sup>(١)</sup>: "وَذَكَرَ<sup>(٢)</sup> أَبَا لُبَابَةَ<sup>(٣)</sup>، وَاسْمُهُ رِفَاعَةُ بْنُ عَبْدِ الْمُنْذِرِ بْنِ زُبَيْرٍ، وَقِيلَ: اسْمُهُ مُبَشَّرٌ، وَتَوْبَتُهُ، وَرَبَطَهُ نَفْسُهُ حَتَّى تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ، وَذَكَرَ فِيهِ أَنَّهُ أَقْسَمَ أَلَّا يَحْلَهُ إِلَّا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَرَوَى حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، أَنَّ فَاطِمَةَ أَرَادَتْ حَلَّهُ حِينَ نَزَلَتْ تَوْبَتُهُ، فَقَالَ<sup>(٤)</sup>: قَدْ أَقْسَمْتُ أَلَّا يَحْلَنِي إِلَّا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّ فَاطِمَةَ مُضْغَةٌ مِنِّي"، فَصَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَعَلَى فَاطِمَةَ، فَهَذَا حَدِيثٌ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَنْ سَبَّهَا فَقَدْ كَفَرَ، وَأَنَّ مَنْ صَلَّى عَلَيْهَا فَقَدْ صَلَّى عَلَى أَبِيهَا ﷺ".

### ❁ نص التعقب:

قال الإمام مغلطاي<sup>(٥)</sup>: (ولما ذكر السُّهَيْلي "حديث حماد بن سلمة، عن علي بن زيد عن علي بن الحسين، أن فاطمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لما أرادت حلَّ أبي لبابة - تعني رفاعه، وقيل: اسمه بشير - حين تيبَّ عليه، قال: إني أقسمت ألا يحلني إلا النبي ﷺ، قال: فقال ﷺ: "إن فاطمة مضغة مني"، قال: فهذا حديث يدل على أن مَنْ سَبَّهَا فَقَدْ كَفَرَ". انتهى).

فهذا الحديث مع ضعفه لعلي بن زيد بن جدعان<sup>(٦)</sup>، منقطع؛ لأن علي بن

(١) الروض الأتف (٦/ ٢٩٠).

(٢) أي: ابن إسحاق، وينظر: سيرة ابن هشام (٢/ ٢٣٦).

(٣) هو: ابن عبد المنذر الأنصاري، غلبت عليه كنيته، واختلِفَ في اسمه، فقيل: بشير، وقيل: رفاعه، كان أحد النقباء ليلة العقبة، مات في خلافة علي، وقيل: مات بعد مقتل عثمان، ويقال: عاش إلى بعد الخمسين. الاستيعاب في معرفة الأصحاب (١/ ١٧٣)، الإصابة في تمييز الصحابة (٧/ ٢٨٩).

(٤) لم أقف على من أخرج هذا الحديث بهذا السند، ولا على من أخرجه بذكر قصة أبي لبابة مع فاطمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٥) الزهر الباسم (٢/ ١١٧٢).

(٦) هو: علي بن زيد بن عبد الله بن زهير بن عبد الله بن جدعان التيمي، البصري، أصله حجازي،

الحسين<sup>(١)</sup> لم يدرك جدته، وأنى له إدراكها، وهو لما تُوفي أبوه سنة إحدى وستين كان صغيراً، وكانت وفاة فاطمة قبل هذا بنحو خمسين سنة، ولو ذكر الشَّهْلِي ما ذكره الحاكم في فضائل فاطمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا<sup>(٢)</sup> من حديث علي بن زيد عن سعيد عن علي، قال: "فاطمة بَضْعَة مني"، لَكَانَ جَيِّدًا.

وخير منه وأصح، ما ذكره الحاكم في المستدرک<sup>(٣)</sup>، على شرط الشيخين، من حديث سويد بن غفلة<sup>(٤)</sup> قال: خطب عليُّ ابنة أبي جهل -لعنه الله-، فقال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: "إن فاطمة بَضْعَة مني"، ولا أحسب أنها تحزن، أو تجزع.

وعن عبد الله بن الزبير<sup>(٥)</sup> مثله<sup>(٦)</sup>، وعن المِسْوَر<sup>(٧)</sup>: سمعت رسول الله ﷺ

= وهو المعروف بعلي بن زيد بن جدعان، يُنسب أبوه إلى جد جده، ضعيف، مات سنة إحدى وثلاثين ومائة، وقيل قبلها [بخ م ٤]. تقريب التهذيب (ص: ٤٠١).

(١) هو: علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي، زين العابدين، ثقة، ثبت، عابد، فقيه، فاضل، مشهور، قال ابن عينة عن الزهري: ما رأيت قرشياً أفضل منه، مات دون المائة سنة ثلاث وتسعين، وقيل غير ذلك [ع]. تقريب التهذيب (ص: ٤٠٠).

(٢) فضائل فاطمة الزهراء (ص: ٥٤ / ح ٣٩).

(٣) المستدرک على الصحيحين، كتاب معرفة الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ (٣/ ١٧٣ ح ٤٧٤٩)، وقال: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه بهذه السياقة"، وقال الذهبي: "مرسل قوي".

(٤) هو: سُوَيْدُ بْنُ غَفَلَةَ -بفتح المعجمة والفاء-، أبو أمية الجُعْفِي، مخضرم، من كبار التابعين، قدم المدينة يوم دفن النبي ﷺ، وكان مسلماً في حياته، ثم نزل الكوفة، ومات سنة ثمانين وله مائة وثلاثون سنة، [ع]. تقريب التهذيب (ص: ٢٦٠).

(٥) هو: عبد الله بن الزبير بن العوام بن خويلد القرشي، الأسدي، أبو بكر، وله كنية أخرى أبو حبيب، أمه أسماء بنت أبي بكر الصديق، وهو أول مولود وُلِدَ في الإسلام بعد الهجرة للمهاجرين، وهو أحد العبادلة، وأحد الشجعان من الصحابة، وأحد من ولي الخلافة منهم، وقتل سنة ثلاث وسبعين من الهجرة. ينظر: أسد الغابة (٣/ ٢٤١)، الإصابة في تمييز الصحابة (٤/ ٧٨).

(٦) المستدرک على الصحيحين، كتاب معرفة الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ (٣/ ١٧٣ ح ٤٧٥١)، وقال: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه"، وسكت عنه الذهبي.

(٧) هو: المِسْوَرُ بْنُ مَحْرَمَةَ بْنِ نَوْفَلِ بْنِ أَهْيَبِ الزُّهْرِي، أبو عبد الرحمن، وُلِدَ بمكة بعد الهجرة بستين،

⇐ =



يقول<sup>(١)</sup>: "فاطمة بَضْعَة مني، يقبضني ما يقبضها، ويسطني ما يسطها"، وقال: "صحيح الإسناد"، ولفظه في صحيح ابن إسماعيل<sup>(٢)</sup>: "فإنما ابتني بَضْعَة مني، يريني ما راها، ويؤذيني ما يؤذيها"، لكن أقوى في الاستدلال، وفي الباب عدة أحاديث غير هذا).

### ٢٠ دراسة التعقب:

اعترض مُغلطاي على ما ذكره السُّهيلي من حديث فضل فاطمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا من طريق ضعيفة، مع مجيئه من طرق أخرى صحيحة.

ولمناقشة هذا التعقب، وبيان وجه الصواب فيه، لا بد من تخريج حديث: «فاطمة بَضْعَة مني»، ومعرفة سبب إيراد السُّهيلي له من طريق ضعيفة، مع وجوده من طرق صحيحة، وذلك على النحو التالي:

أولاً: الحديث متفق عليه من حديث الْمِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ، وقصة خطبة علي بن أبي طالب لابنة أبي جهل أخرجها البخاري<sup>(٣)</sup>، ومسلم<sup>(٤)</sup>.

ثانياً: أن الحديث الذي فيه قصة أبي لبابة مع فاطمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لم أقف على من أخرجها - في حدود بحثي -، ولعل سبب ذكر السُّهيلي لهذا الحديث من طريق ضعيف؛

= وقدم به أبوه المدينة سنة ثمان، وكان فقيهاً من أهل الفضل والدين، مات سنة أربع وستين. ينظر: أسد الغابة (٥/ ١٧٠)، الإصابة في تمييز الصحابة (٦/ ٩٣).

(١) المستدرک علی الصحیحین، کتاب معرفة الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ (٣/ ١٧٢ ح ٤٧٤٧)، وقال: "هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه"، وقال الذهبي: "صحيح".

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب النكاح، باب ذب الرجل عن ابنته في الغيرة والإنصاف (٧/ ٣٧ ح ٥٢٣٠).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب أصحاب النبي ﷺ، باب مناقب فاطمة عليها السلام (٥/ ٢٩ ح ٣٧٦٧).

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، باب فضائل فاطمة بنت النبي عليها الصلاة والسلام (٤/ ١٩٠٢ ح ٢٤٤٩).

لأنه كان في سياق الكلام عن أبي لبابة، وتوبته، وقسمه ألا يحلّه من رباطه إلا رسول الله ﷺ، فناسب ذكر الرواية التي فيها قصته، وأن فاطمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا هي التي أرادت حل رباطه... الحديث.

فالإمام السَّهْلِيّ يعتذر له عن ذكر الطريق الضعيفة؛ لورود قصة أبي لبابة فيها، ولكن لا يعتذر له عن اقتصاره على هذه الطريق الضعيفة؛ ليستدل بها على أن من سبَّ فاطمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فقد كفر، دون العزو إلى الطرق الصحيحة، لا سيما وأنها في الصحيحين. أما مُغَلَطَاي فقد عدل عن ابتداء ذكر الأحاديث في فضل فاطمة بما عند الشيخين، إلى ما عند الحاكم من حديث المِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ، وهو بعينه عند البخاري ومسلم، ثم بعدما أورده من عند الحاكم، ذكر لفظه الذي عند البخاري، فكان الأولى البدء بما في الصحيحين، لا أن يجعل العزو إلى البخاري في آخر كلامه.

### الخلاصة:

يتضح مما تقدم -والله أعلم- أن مُغَلَطَاي قد أصاب في هذا التعقب، وذلك؛ لأن الحديث في فضل فاطمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قد ورد من طرق صحيحة؛ فلا حاجة لذكره من طريق ضعيف، ولكن يعتذر للسَّهْلِيّ عن ذكره الحديث من طريق ضعيف، بأن فيه قصة أبي لبابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مع فاطمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وهي لم ترد في الطرق الصحيحة، بل الذي ذكر فيه قصة خطبة علي بن أبي طالب لابنة أبي جهل، والله -تعالى- أعلم بالصواب.

## ❁ [ ٥٣/٧ ] : تعقبه في إيراد حديث ( دية المنقلة ) من طريق ضعيف، مع وجوده من طرق مقبولة :

### ❁ النص المتعقب عليه :

قال الإمام السَّهْلِيُّ<sup>(١)</sup>: "وفي حديث آخر ذكره الزبير<sup>(٢)</sup> بإسناد حسن، أن أبا جَهِمِ بْنِ حُذَيْفَةَ الْعَدَوِيِّ<sup>(٣)</sup> كان على الأنفال<sup>(٤)</sup> يوم حنين، فجاءه خالد بن البرصاء<sup>(٥)</sup>، فأخذ من الأنفال زمام شعر، فمانعه أبو جهم، فلما تمانعاً، ضربه أبو جهم بالقوس، فشجه منقلة<sup>(٦)</sup>، فَاسْتَعْدَى عليه خالد رسول الله ﷺ، فَقَالَ لَهُ: «خُذْ خَمْسِينَ شَاةً وَدَعْهُ»، فَقَالَ: أَقْدِنِي مِنْهُ، فَقَالَ: «خُذْ مِائَةً وَدَعْهُ»، فَقَالَ: أَقْدِنِي مِنْهُ، فَقَالَ: «خُذْ خَمْسِينَ وَمِائَةً وَدَعْهُ، وَلَيْسَ لَكَ إِلَّا ذَلِكَ، وَلَا أَقْصِكَ مِنْ وَالٍ عَلَيْكَ»، فَقَوَّمتِ الْخَمْسُونَ وَالْمِائَةُ بِخَمْسِ عَشْرَةِ فَرِيضَةٍ مِنَ الْإِبِلِ، فَمِنْ هُنَالِكَ جَعَلَتْ دِيَةَ الْمُنْقَلَةِ خَمْسَ عَشْرَةِ فَرِيضَةٍ".

(١) الروض الأثف (٧/ ٢٦١).

(٢) لم أقف عليه في كتابه جمهرة نسب قريش وأخبارها، ولعله في الجزء الساقط منه، وأخرجه ابن عساكر من طريق ابن الزبير في تاريخ دمشق (٣٨/ ١٧٥)، وأورده ابن حجر في الإصابة عند ترجمة خالد بن البرصاء، من طريق: محمد بن سلام، حدّثه يزيد بن عياض، ثم قال ابن حجر عَقِبَ هذا الحديث: "ورواه الزُّبَيْرُ من وجه آخر موصولاً، ولم يسمَّ خالداً". الإصابة في تمييز الصحابة (٢/ ١٩٤).

(٣) هو: أَبُو جَهِمِ بْنِ حُذَيْفَةَ بْنِ غَانَمِ بْنِ عَامِرِ الْقُرَشِيِّ، العدوي، قيل: اسمه عامر، وقيل: عبيد الله، أسلم عام الفتح، وصحب النَّبِيَّ ﷺ، وكان من مشيخة قريش، عالماً بالنسب، وهو أحد الأربعة الذين كانت قريش تأخذ منهم علم النسب، تُوفِّيَ فِي آخر خلافة معاوية. ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٤/ ١٦٢٣)، الإصابة في تمييز الصحابة (٧/ ٦٠).

(٤) النَّقْلُ بِالتَّحْرِيكِ: الْغَنِيْمَةُ، وَجَمْعُهُ: أَنْفَالٌ. النهاية في غريب الحديث والأثر (٥/ ٩٩)، مادة: (نَقَلَ).

(٥) هو: خالد بن مالك بن قيس بن البرصاء الكنانِيّ، الليثي، أخو الحارث بن البرصاء، والبرصاء هي أمّه، وقيل: أم أبيه. ينظر: الإصابة في تمييز الصحابة (٢/ ١٩٤).

(٦) الْمُنْقَلَةُ فِي الشَّجَاجِ: هِيَ الَّتِي تَخْرُجُ مِنْهَا صِغَارُ الْعِظَامِ، وَتَنْتَقِلُ عَنْ أَمَاكِنِهَا، وَقِيلَ: الَّتِي تَنْقُلُ الْعِظَامَ، أَي: تَكْسِرُهَا. النهاية في غريب الحديث والأثر (٥/ ١١٠)، مادة: (نَقَلَ).

## نص التعقب:

قال الإمام مغلطاي<sup>(١)</sup>: (وقوله: "وفي حديث آخر ذكره الزبير بإسناد حسن: أن أبا جهم بن حذيفة كان على الأنفال يوم حنين، فجاءه خالد بن البرصاء...، هنالك جعلت دية المُنقلة خمس عشرة فريضة").

## فيه نظر في مواضع:

الأول: حديث الزبير هذا، لا يجوز تحسينه؛ لأنه ضعيف وإيه، ومنقطع<sup>(٢)</sup>،...  
الرابع: وجدنا هذا الحديث من غير ذكر الفريضة، وبعينها، بسند على شرط الشيخين، عند أبي داود<sup>(٣)</sup>: غفر الله له، من حديث معمر، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، أن النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ أَبَا جَهْمِ بْنِ حُذَيْفَةَ مُصَدِّقًا، فَلَا جَهَّ<sup>(٤)</sup> رَجُلٌ فِي صَدَقَتِهِ، فَضَرَبَهُ أَبُو جَهْمٍ، فَشَجَّهُ، فَأَتُوا النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالُوا: الْقَوْدَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَكُمْ كَذَا وَكَذَا»، فَلَمْ يَرْضُوا، فَقَالَ: «لَكُمْ كَذَا وَكَذَا»، فَلَمْ يَرْضُوا، فَقَالَ: «لَكُمْ كَذَا وَكَذَا» فَرَضُوا،... إلخ<sup>(٥)</sup>.

## دراسة التعقب:

اعترض مغلطاي على استشهاد السُّهَيْلي بحديث من طريق ضعيف، وإيه، منقطع، وتركه إخراج الحديث من عند أبي داود بسند على شرط الشيخين.  
ولمناقشة هذا الأمر، وبيان جانب الصواب فيه، لا بد من الرجوع إلى سنن أبي داود، وتخريج الحديث، وذلك على النحو التالي:

فقال أبو داود: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ دَاوُدَ بْنِ سَفْيَانَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ،

(١) الزهر الباسم (٢/١٣٦٥).

(٢) سيأتي بيانه في التعقب رقم (٩٧)، والإسناد ضعيف جداً.

(٣) أخرجه أبو داود في السنن، كتاب الديات، باب العامل يُصَاب على يديه خطأ (٤/١٨١/ح ٤٥٣٤)، وقال الألباني: "صحيح". صحيح ابن ماجه (٢/٩٦).

(٤) والمُلاجَّة: التمادي في الخصومة. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (١/٣٣٧)، مادة: (لجج).

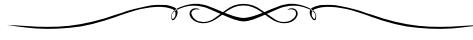
عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ أَبَا جَهْمَ بْنَ حُذَيْفَةَ مُصَدِّقًا، فَلَا جَهَّ رَجُلٌ فِي صَدَقَتِهِ، فَضْرَبَهُ أَبُو جَهْمٍ، فَشَجَّهُ، فَأَتَوْا النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالُوا: الْقَوْدَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَكُمْ كَذَا وَكَذَا»، فَلَمْ يَرْضُوا، فَقَالَ: «لَكُمْ كَذَا وَكَذَا» فَلَمْ يَرْضُوا، فَقَالَ: «لَكُمْ كَذَا وَكَذَا»، فَرَضُوا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنِّي خَاطِبُ الْعَشِيَّةِ عَلَى النَّاسِ، وَمُخْبِرُهُمْ بِرِضَاكُمْ»، فَقَالُوا: نَعَمْ، فَخَطَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ ﷺ: «إِنَّ هَؤُلَاءِ اللَّيْثِيْنَ أَتَوْنِي يُرِيدُونَ الْقَوْدَ، فَعَرَضْتُ عَلَيْهِمْ كَذَا وَكَذَا، فَرَضُوا، أَرْضَيْتُمْ؟» قَالُوا: لَا، فَهَمَّ الْمُهَاجِرُونَ بِهِمْ، فَأَمَرَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَكْفُوا عَنْهُمْ، فَكَفُوا، ثُمَّ دَعَاهُمْ فَزَادَهُمْ، فَقَالَ: «أَرْضَيْتُمْ؟» فَقَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: «إِنِّي خَاطِبُ عَلَى النَّاسِ، وَمُخْبِرُهُمْ بِرِضَاكُمْ» قَالُوا: نَعَمْ، فَخَطَبَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: «أَرْضَيْتُمْ؟» قَالُوا: نَعَمْ.

والحديث أخرجه أيضاً من طريق معمر، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، النسائي<sup>(١)</sup>، وابن ماجه<sup>(٢)</sup>، وعبد الرزاق<sup>(٣)</sup>، ومن طريقه أحمد<sup>(٤)</sup>، وابن حبان<sup>(٥)</sup>، والبيهقي<sup>(٦)</sup>، والطحاوي<sup>(٧)</sup>.

- (١) أخرجه النسائي في السنن، كتاب القسامة، باب السلطان يصاب على يده (٨ / ٣٥ / ح ٤٧٧٨) بمثله.
- (٢) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الديات، باب الجراح يفتدى بالقود (٢ / ٨٨١ / ح ٢٦٣٨) بمثله، وقال ابنُ مَاجَه: "سمعت محمد ابن يحيى يقول: تفرد بهذا معمر، لا أعلم رواه غيره".
- (٣) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه، كتاب العقول، باب القود من السلطان (٩ / ٤٦٢ / ح ١٨٠٣٢) بمثله.
- (٤) أخرجه أحمد في مسنده (٤٣ / ١١٠ / ٢٥٩٥٨) بمثله، وقال محققو المسند: "إسناده صحيح، رجاله ثقات، رجال الشيخين".
- (٥) أخرجه ابن حبان في صحيحه، كتاب السير، باب في الخلافة والإمارة (١٠ / ٣٣٩ / ح ٤٤٨٧) بمثله.
- (٦) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب النفقات، باب ما جاء في قتل الإمام وجرحه (٨ / ٨٧ / ح ١٦٠٢٢) بمثله.
- (٧) أخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار، باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله ﷺ في الزيادة فيما لا تجوز الزيادة فيه، بل ترجع إلى زائدها أو تكون هبة منه للذي زادها إياه (١١ / ٤٣٢ / ح ٤٥٣٨) بمثله.

## C الخلاصة:

بالنظر فيما تقدم يظهر - والله أعلم - أن مغلطاي قد أصاب في هذا التعقب، وذلك؛ لأن السَّهْلِيَّ ترك إخراج الحديث من طريق صحيح على شرط الشيخين من عند أبي داود، وغيره من أصحاب السنن، وأخرج حديث الزبير من طريق إسناده ضعيف جداً؛ لأنه منقطع، وفيه ابن جُعْدَبَة، وقد تكلم فيه أئمة النقد، بل قد كذبه مالك، وغيره<sup>(١)</sup>، وروايته إنما هي عن التابعين، ولكن يعتذر للسَّهْلِيَّ عن إيراده لهذه الطريق، بأن فيها ذكر مقدار دية المُنْقَلَة، والله - تعالى - أعلم بالصواب.



(١) هو: يزيد بن عياض بن جُعْدَبَة - بضم الجيم والمهملة بينهما مهملة ساكنة - الليثي، أبو الحَكَم المدني، نزيل البصرة، وقد يُنسب لجدّه، كذَّبه مالك، وغيره، من السادسة [ت ق]. تقريب التهذيب (٢/ ٦٠٤).

## ❁ [ ٥٤/٨ ] : تعقبه في إيراد حديث ( جبريل وتعليمه الوضوء للنبي ﷺ ) من طريق ضعيف، مع وجوده من طرق مقبولة :

### ❁ النص المتعقب عليه:

قال الإمام الشَّهْلِي (١): "وذكر (٢) نزول جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ بأعلى مكة حين همز له بعقبه، فأنبع الماء، وعلمه الوضوء، وهذا الحديث مقطوع في السيرة، ومثله لا يكون أصلاً في الأحكام الشرعية، ولكنه قد رُوِيَ مسنداً إلى زيد بن حارثة -يرفعه- غير أن هذا الحديث المسند يدور على عبد الله بن لهيعة (٣)، وقد ضعف، ولم يخرج عنه مسلم، ولا البخاري... وحديث ابن لهيعة هذا، أخبرنا به أبو بكر الحافظ محمد بن العربي، قال: نا أبو المطهر سعد بن عبد الله بن أبي الرجاء، عن أبي نُعَيْم الحافظ، قال: نا أبو بكر أحمد بن يوسف العطار قال: نا الحارث بن أبي أسامة، قال (٤): نا الحسن بن موسى عن ابن لهيعة، عن عقيل بن خالد عن الزهري، عن عروة عن أسامة بن زيد، قال: حدثني أبي زيد بن حارثة أن رسول الله ﷺ في أول ما أوحى إليه، أتاه جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ، فعلمه الوضوء، فلما فرغ من الوضوء أخذ غرفة من ماء، فنضح (٥) بها فرجه".

### ❁ نص التعقب:

قال الإمام مغلطاي (٦): (وذكر حديث همز جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ الأرض بعقبه، قال -أي

(١) الروض الأنف (٧/٣).

(٢) أي: ابن إسحاق. ينظر: سيرة ابن هشام (١/٢٤٤).

(٣) ترجمت له في التعقب رقم (٤٣).

(٤) أخرجه الحارث بن أبي أسامة كما في بغية الحارث، كتاب الطهارة، باب ما جاء في الوضوء وفضله (١/٢١٠/ح ٧٢).

(٥) نَضَحَ عَلَيْهِ الماء، وَنَضَحَهُ بِهِ، إِذَا رَشَّهُ عَلَيْهِ. النهاية في غريب الحديث والأثر (٥/٦٩)، مادة: (نَضَحَ).

(٦) الزهر الباسم (١/٥٥١).

السَّهْلِي - وهو عند ابن إسحاق مقطوع، قال: وقد رُوِيَ مسنداً إلى زيد بن حارثة يرفعه، لكنه يدور على ابن لهيعة، وقد ضَعَّف، ولم يخرج عنه مسلم، ولا البخاري. انتهى كلامه، وفيه نظر، في مواضع:

الأول<sup>(١)</sup>: مثل ابن لهيعة لا يوصف بأنه ضعيف؛ لأنه ممن قال فيه يحيى: لا يُحتَجَّ بحديثه... ولما سأل ابن أبي حاتم أباه عن هذا الحديث، قال<sup>(٢)</sup>: "هذا كذب، وباطل".

الرابع: وجدنا لهذا الحديث طريقاً لا ذكر فيها لابن لهيعة، رواها أبو نُعَيْم<sup>(٣)</sup>: عن عمر ابن محمد ابن جعفر، ثنا إبراهيم بن علي، ثنا النضر بن سلمة، ثنا إسماعيل بن أبي حكيم، عن فليح، عن عمر بن عبد العزيز، عن يزيد بن رومان، عن الزهري، عن عروه، عن عائشة: أن النبي ﷺ قال: «إن جبرئيل بحث لي من الأرض، فنبع الماء، فعلمني الوضوء، فتوضأت، وصليت ركعتين»، فقالت له خديجة: أرني يا رسول الله... إلخ).

### ٢ دراسة التعقب:

اعترض مُغلطاي على السَّهْلِي؛ لإخراج حديث ابن إسحاق المنقطع من طريق هو بنفسه ضَعَّفها؛ لحال ابن لهيعة، وذلك بيانه لطريق آخر، أخرجه أبو نُعَيْم، مما يفهم منه أن طريق أبي نُعَيْم أصح إسناداً من الطريق التي فيها ابن لهيعة.

ولمناقشة هذا الأمر، لا بد من تخريج الحديث، والوقوف على طرقة، ودراسة أسانيدها، وذلك على النحو التالي:

### أولاً: تخريج الطريق الأول، والحكم على الإسناد:

أخرجه ابن ماجه<sup>(٤)</sup> عن إبراهيم بن مُحَمَّدٍ الْفَرَيَابِيِّ، عن حَسَّانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ.

(١) تقدم دراسة الموضع الأول والثاني في التعقب رقم (٤٣)، والثالث في التعقب رقم (٤٤).

(٢) علل الحديث له (٥٥٩/١).

(٣) دلائل النبوة له (ص: ٢١٨/ح ١٦٥)، والإسناد الذي نقله عنه مُغلطاي يخالف الإسناد المذكور عنده.

(٤) كتاب أبواب الطهارة وسننها، باب ما جاء في النضح بعد الوضوء (١/٢٩٣/ح ٤٦٢).



وأحمد<sup>(١)</sup>، عن: الحسن بن موسى.

كلاهما (حسان بن عبد الله، والحسن بن موسى) عن ابنِ لهيعة، عن عُقَيْلٍ، عن الزُّهْرِيِّ، عن عُرْوَةَ، عن أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، عن أبيه زيد بن حارثة، مرفوعاً. والإسناد ضعيف؛ لأن فيه عبد الله بن لهيعة، وهو ضعيف<sup>(٢)</sup>.

ثانياً: تخريج الطريق الثاني، والحكم على الإسناد:

عن عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ: ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَلِيٍّ قَالَ: ثنا النَّضْرُ بْنُ سَلَمَةَ قَالَ: ثنا فُلَيْحُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْإِمَامِيِّ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ رُومَانَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مَرْفُوعاً. أخرجه أبو نُعَيْمٍ<sup>(٣)</sup>.

والإسناد ضعيف جداً؛ لأن فيه: النضر بن سلمة شاذان.

قال فيه أبو حاتم<sup>(٤)</sup>: "كان يفتعل الحديث، ولم يكن بصدوق".

وقال ابن حبان<sup>(٥)</sup>: "كان ممن يسرق الحديث لا يحل الرواية عنه إلا للاعتبار، سمعت أحمد بن محمد بن عبد الكريم الوزان يقول: عرفنا كذبه؛ لأنه كان يجالسنا، فنذكر باباً من العلم، فنذكر ما فيه، ويذكر هو فيه، ثم يزيدنا فيه ما ليس عندنا بأحاديث، ثم نجالسه بعد مدة، فنذكر ذلك الباب بعينه، فنذكر ما فيه، ويذكر هو ما فيه، ويزيدنا أشياء غير تلك الأشياء التي زادها في المجلس الماضي، فعلمنا أنه يضع الحديث".

(١) في مسنده (٢٩/٢٥ ح ١٧٤٨٠).

(٢) الكاشف (١/٥٩٠).

(٣) دلائل النبوة (ص: ٢١٨ ح ١٦٥).

(٤) الجرح والتعديل (٨/٤٨٠).

(٥) المجروحين (٣/٥١).

قال ابن عدي<sup>(١)</sup>: "حدثنا الحسن بن عثمان، حدثنا النضر بن سلمة أبو محمد الخراساني بمكة، سمعت عبدان يقول: سألنا عباساً العنبري عن النضر بن سلمة، فأشار إلى فمه، قال ابن عدي: أراد أنه يكذب.

وسمعت عبدان يقول: قلت لعبد الرحمن بن خراش: هذه الأحاديث التي يحدث بها غلام الخليل من حديث المدينة، عن ابن له؟ قال: سرقة من عبد الله بن شبيب، وسرقه عبد الله بن شبيب من شاذان، ووضعه شاذان، واسمه النضر".

وذكره الدارقطني<sup>(٢)</sup>، وابن الجوزي<sup>(٣)</sup>، في الضعفاء والمتروكين.

وقال الذهبي<sup>(٤)</sup>: "من الضعفاء، وكان من علماء الحديث، اتهم بالوضع".

### ❦ الخلاصة:

بالنظر فيما تقدم يظهر - والله أعلم - أن مغلطاي قد جانب الصواب في هذا التعقب، وذلك؛ لأن ما أخرجه من عند أبي نعيم ليس بطريق حسن، كما يُفهم من كلامه، بل هو طريق شديد الضعف، والله - تعالى - أعلم بالصواب.

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٨ / ٢٧١).

(٢) الضعفاء والمتروكون له (٣ / ١٣٤).

(٣) الضعفاء والمتروكون له (٣ / ١٦١).

(٤) تاريخ الإسلام (٦ / ٤٤١).

## 🔖 [٥٥/٩]: تعقبه في إيراد حديث (نوم النبي ﷺ عن الصلاة) من طريق ضعيف، مع وجوده من طرق مقبولة:

### 🔖 النص المتعقب عليه:

قال الإمام السَّهْلِيُّ<sup>(١)</sup>: "وذكر<sup>(٢)</sup> حديث نوم رسول الله ﷺ عن الصلاة مَقْفَلَه<sup>(٣)</sup> من خير،... وأما رواية ابن إسحاق للحديث عن الزهري عن سعيد بن المسيب مرسلًا،... وقال أبو داود<sup>(٤)</sup>: قد رواه أيضًا عن الزهري مسندًا يونس بن يزيد، ومَعْمَر من طريق أبان العطار<sup>(٥)</sup> عن مَعْمَر عنه، وكذلك رواه الأوزاعي مسندًا أيضًا، وذكر فيه هو وأبان العطار أنه أَذَّنَ، وأقام في تلك الصلاة حين خرج من الوادي، ولم يذكر الأذان من رواية الحديث إلا قليل".

### 🔖 نص التعقب:

قال الإمام مغلطاي<sup>(٦)</sup>: (وقوله<sup>(٧)</sup>): "حدثني الزهري عن ابن المسيب، فذكر حديث

(١) الروض الأتف (٦/ ٥٦٤).

(٢) أي: ابن إسحاق. ينظر: سيرة ابن هشام (٢/ ٣٤٠).

(٣) أي: عِنْدَ رُجُوعِهِ مِنْهَا. وَالْمَقْفَلُ: مَصْدَرُ قَفْلٍ يَقْفُلُ إِذَا عَادَ مِنْ سَفَرِهِ. النهاية في غريب الحديث والأثر (٤/ ٩٢)، مادة: (قفل).

(٤) سنن أبي داود (٣٢٦/ ١) عَقِبَ الْحَدِيثَ (٤٣٦)، ونص ما عنده: قال أبو داود: "رواه مالك، وسفيان بن عُيينة، والأوزاعي، وعبد الرزاق عن مَعْمَر، وابنُ إسحاق، لم يذكر أحدٌ منهم الأذان في حديث الزهري هذا، ولم يُسَنِّدْهُ مِنْهُمْ أَحَدٌ إِلَّا الْأَوْزَاعِيُّ، وَأَبَانُ الْعَطَّارُ عَنْ مَعْمَر".

(٥) هو: أَبَانُ بْنُ يَزِيدَ الْعَطَّارُ الْبَصْرِيُّ، أبو يزيد، ثقة له أفراد، مات في حدود الستين ومائة [خ م د ت س]. تقريب التهذيب (ص: ٨٧).

(٦) الزهر الباسم (٢/ ١٢٨١).

(٧) أي: ابن إسحاق. ينظر: سيرة ابن هشام (٢/ ٣٤٠).

النوم عن الصلاة"، وصله أبو الحجاج في صحيحه<sup>(١)</sup>، فذكر أبا هريرة من حديث يونس عن الزهري عن سعيد.

وذكر السهيلي أنه مسند عند أبي داود<sup>(٢)</sup> من جهة أبان العطار، وما قدمناه أولى؛ لصحته، ولضعف هذا).

### ❧ دراسة التعقب:

اعترض مغلطاي على ما ذكره السهيلي من أن حديث النوم عن الصلاة الذي رواه ابن إسحاق مرسلًا، قد رواه أبو داود مسندًا، من حديث أبان بن العطار، وذلك؛ لأن هذا الحديث قد رواه مسلم في صحيحه؛ فالأولى في العزو أن يكون له؛ لصحته، ولضعف ما عند أبي داود.

ولمناقشة هذا الأمر، لا بد من تخريج الحديث من طريقه المسندة، ودراسة إسناده، والوقوف على أقوال أهل العلم فيه، وذلك على النحو التالي:

الحديث أخرجه مسلم<sup>(٣)</sup>، وأبو داود<sup>(٤)</sup>، والنسائي<sup>(٥)</sup>، وابن ماجه<sup>(٦)</sup>، جميعهم من طريق: ابن وهب، عن يونس، عن ابن شهاب، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة، مرفوعًا.

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب قضاء الصلاة الفائتة، واستحباب تعجيل قضائها (١/٤٧١/ح ٦٨٠).

(٢) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب من نام عن صلاة أو نسيها (١/٣٢٦/ح ٤٣٦). قال الألباني: "إسناده صحيح على شرط الشيخين". صحيح أبي داود (٢/٣٢٨).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب قضاء الصلاة الفائتة، واستحباب تعجيل قضائها (١/٤٧١/ح ٦٨٠).

(٤) في سننه، كتاب الصلاة، باب من نام عن صلاة أو نسيها (١/٣٢٦/ح ٤٣٥)، بمثله.

(٥) في سننه، كتاب المواقيت، باب إعادة من نام عن الصلاة لوقتها من الغد (١/٢٩٦/ح ٦١٩)، بنحوه مختصرًا.

(٦) في سننه، أبواب مواقيت الصلاة، باب من نام عن الصلاة أو نسيها (١/٢٢٧/ح ٦٩٧)، بمثله.

قال مسلم: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ قَفَلَ مِنْ غَزْوَةِ خَيْبَرَ، سَارَ لَيْلَهُ، حَتَّى إِذَا أَدْرَكَهُ الْكَرَى<sup>(١)</sup> عَرَسَ<sup>(٢)</sup>، وَقَالَ لِبَلَالٍ: «اَكْلًا<sup>(٣)</sup> لَنَا اللَّيْلَ»، فَصَلَّى بِلَالٌ مَا قُدِّرَ لَهُ، وَنَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ، فَلَمَّا تَقَارَبَ الْفَجْرُ اسْتَنَدَ بِلَالٌ إِلَى رَاحِلَتِهِ مُوَاجِهَ الْفَجْرِ، فَغَلَبَتْ بِلَالًا عَيْنَاهُ وَهُوَ مُسْتَنِدٌ إِلَى رَاحِلَتِهِ، فَلَمْ يَسْتَيْقِظْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَلَا بِلَالٌ، وَلَا أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِهِ حَتَّى ضَرَبَتْهُمُ الشَّمْسُ، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَوَّلَهُمْ اسْتَيْقَظًا، فَفَزِعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «أَيُّ بِلَالٍ»، فَقَالَ بِلَالٌ: أَخَذَ بِنَفْسِي الَّذِي أَخَذَ -بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ- بِنَفْسِكَ، قَالَ: «اِقْتَادُوا»، فَاقْتَادُوا رَوَّاحِلَهُمْ شَيْئًا، ثُمَّ تَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَمَرَ بِلَالًا فَأَقَامَ الصَّلَاةَ، فَصَلَّى بِهِمُ الصُّبْحَ، فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ قَالَ: «مَنْ نَسِيَ الصَّلَاةَ، فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا»؛ فَإِنَّ اللَّهَ قَالَ: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾<sup>(٤)</sup> قَالَ يُونُسُ: وَكَانَ ابْنُ شِهَابٍ: «يَقْرُؤُهَا لِلذِّكْرِ».

ولأبي داود رواية أخرى فيها ذكر للأذان، قال<sup>(٥)</sup>: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا أَبَانُ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي هَذَا الْخَبَرِ قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَحَوَّلُوا عَنْ مَكَانِكُمْ الَّذِي أَصَابَتْكُمْ فِيهِ الْغَفْلَةُ»، قَالَ: فَأَمَرَ بِلَالًا، فَأَذَّنَ، وَأَقَامَ، وَصَلَّى.

#### دراسة إسناد الطريق الثانية عند أبي داود:

رجال الإسناد كلهم ثقات؛ فالإسناد صحيح، والله أعلم.

- (١) الْكَرَى: أَيِ النَّوْمِ. النهاية في غريب الحديث والأثر (٤/ ١٧٠)، مادة: (كَرَأ).
- (٢) التَّعْرِيسُ: نَزُولُ الْمُسَافِرِ آخِرَ اللَّيْلِ نَزْلَةً لِلنَّوْمِ وَالِاسْتِرَاحَةِ، يُقَالُ مِنْهُ: عَرَسَ يُعْرِسُ تَعْرِيسًا. النهاية في غريب الحديث والأثر (٣/ ٢٠٦)، مادة: (عَرَس).
- (٣) اِكْلًا: أَيِ: احْفَظْهُ، وَرَاعِهِ، وَالْكَلاَةُ: الْحِفْظُ وَالْحِرَاسَةُ. تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم (ص: ٣٥٤)، النهاية في غريب الحديث والأثر (٤/ ١٩٤)، مادة: (كَلا).
- (٤) سورة: طه، جزء من الآية: (١٤).
- (٥) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب من نام عن صلاة أو نسيها (١/ ٣٢٦ ح ٤٣٦).

وقال الألباني<sup>(١)</sup>: "إسناده صحيح على شرط الشيخين".

### ٢ الخلاصة:

بالنظر فيما تقدم يظهر - والله أعلم - أن مغلطاي قد جانب الصواب في هذا التعقب، وذلك؛ لما يلي:

١. لأن السُّهَيْلي أراد إخراج الرواية المسندة التي فيها لفظ الأذان، وهي التي أخرجها أبو دواد من جهة أبان بن العطار، أما رواية مسلم، فلم يرد فيها هذا اللفظ.
٢. لأن الحديث الذي أخرجهُ أبو داود من جهة أبان بن العطار، سنده صحيح - والله أعلم -، وليس كما قال: بأنه ضعيف، والله - تعالى - أعلم بالصواب.



(١) صحيح أبي داود (٢/٣٢٨).

## ❁ [٥٦/١٠]: تعقبه في إيراد حديث (رؤية النبي ﷺ لورقة بن نوفل في منامه) من طريق ضعيف، مع وجوده من طرق مقبولة:

### ❧ النص المتعقب عليه:

قال الإمام السَّهْلِي (١): "وروى الترمذي (٢) أن رسول الله ﷺ قال: "رأيتُه في المنام وعليه ثياب بيض، ولو كان من أهل النار، لم تكن عليه ثياب بيض"، وهو حديث في إسناده ضعف؛ لأنه يدور على عثمان ابن عبد الرحمن (٣) ... وقد ألفت للحديث الذي خرجه الترمذي في ورقة، إسناداً جيداً غير الذي ذكره الترمذي، وهو ما رواه الزبير بن أبي بكر (٤) عن عبد الله بن معاذ الصنعاني عن مَعْمَر عن الزهري عن عروة بن الزبير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: سئل رسول الله ﷺ عن ورقة بن نوفل (٥)، كما بلغنا، فقال: "رأيتُه في المنام عليه ثياب بيض، فقد أظن أن لو كان من أهل النار لم أر عليه البياض".

(١) الروض الأثف (٢/ ٢١٤).

(٢) أخرجه الترمذي في سننه، أبواب الرؤيا، باب: ما جاء في رؤيا النبي ﷺ الميزان والدلو (٤/ ١١٠/ ح ٢٢٨٨)، ولفظه: «أُرِيْتُهُ فِي الْمَنَامِ وَعَلَيْهِ ثِيَابٌ بَيَاضٌ، وَلَوْ كَانَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ لَكَانَ عَلَيْهِ لِبَاسٌ غَيْرُ ذَلِكَ»، وقال الترمذي: "هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَعُثْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ لَيْسَ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ بِالْقَوِيِّ".

(٣) هو: عثمان بن عبد الرحمن بن عمر بن سعد بن أبي وقاص الزهري، الوقاصي، أبو عمرو المدني، ويقال له: المالكي، نسبة إلى جده الأعلى أبي وقاص مالك، متروك، وكذَّبه ابن معين، مات في خلافة الرشيد، [ت]. تقريب التهذيب (ص: ٣٨٥)، وينظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٦/ ٢٧١)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (٢/ ١٦٩).

(٤) جمهرة نسب قريش وأخبارها (ص: ٤١٠)، وإسناده ضعيف؛ لأنه منقطع؛ فقد رواه الزهري بلاغاً.

(٥) هو: ورقة بن نوفل بن أسد بن عبد العزى بن قصي القرشي، الأسدي، ابن عم خديجة زوج النبي ﷺ، ذكره الطبري، والبغوي، وابن قانع، وابن السَّكَن، وغيرهم في الصحابة، وقال ابن عساكر: ولا أعرف من قال إن ورقة أسلم، والنبي ﷺ لم يقطع بإسلامه، وعبد الله بن عباس لم يسمع منه، والصحيح أن ورقة توفي أول ما تبدى جبريل للنبي ﷺ. ينظر: تاريخ دمشق لابن عساكر (٦٣/ ٤)، الإصابة في تمييز الصحابة (٦/ ٤٧٤).

## نص التعقب:

قال الإمام مغلطاي<sup>(١)</sup>: (وقوله: "في حديث الترمذي أن رسول الله ﷺ قال: رأيت ورقة بن نوفل في المنام، وعليه ثياب بيض)،... حديث ضعيف؛ لأنه يدور على عثمان بن عبد الرحمن... فعليه استدراكات<sup>(٢)</sup>:... الخامس: تركه صحيحاً لا علة فيه، ولا شبهة تعتريه، وهو ما خرج به أبو عبد الله<sup>(٣)</sup>، والتزم صحته على شرط الشيخين، عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أن النبي ﷺ قال: «لا تسبوا ورقة؛ فإني رأيت له جنةً أو جنتين».

## دراسة التعقب:

اعترض مغلطاي على ما ذكره السهيلي من حديث ورقة بن نوفل من طريق ضعيف، ثم ذكره حديثاً آخر في ورقة بن نوفل، ولكنه مرسل، وتركه حديثاً صحيحاً على شرط الشيخين عند أبي عبد الله الحاكم.

ولمناقشة هذا الأمر، لا بد من تخريج حديث الحاكم، ومعرفة حكمه، وذلك على النحو التالي:

أولاً: تخريج حديث: «لا تسبوا ورقة؛ فإني رأيت له جنةً أو جنتين».

أخرجه: البزار<sup>(٤)</sup>، والحاكم<sup>(٥)</sup>، وابن عساكر<sup>(٦)</sup>، جميعهم من طريق: أبي سعيد

(١) الزهر الباسم (١/٤٦١).

(٢) سيأتي بيانها في التعقبات رقم (٩٨)، و(١٠٣)، و(١١٥).

(٣) أخرجه الحاكم في المستدرک على الصحيحين، كتاب تواريخ المتقدمين من الأنبياء والمرسلين، ذكر أخبار سيد المرسلين ﷺ (٢/٦٦٦ ح ٤٢١١)، وقال: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه"، وقال الذهبي: "على شرط البخاري ومسلم".

(٤) كما في كشف الأستار عن زوائد البزار، كتاب علامات النبوة، باب مناقب ورقة (٣/٢٨١ ح ٢٧٥٠)، وقال البزار: "لا نعلم أحداً رواه عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، إلا أبا معاوية، ولا رواه عن أبي معاوية مسنداً إلا أبو سعيد".

(٥) في المستدرک على الصحيحين، كتاب تواريخ المتقدمين من الأنبياء والمرسلين (٢/٦٦٦ ح ٤٢١١).

(٦) تاريخ دمشق له (٦٣/٢٣).



الأشج، ثنا أبو معاوية، عن هشام بن عروة عن أبيه، عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

ثانياً: أقوال أهل العلم في الحكم على الحديث:

قال الحاكم<sup>(١)</sup>: "حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه".

وقال ابن كثير<sup>(٢)</sup>: "هذا إسناد جيد، ورؤي مرسلًا، وهو أشبه".

وقال الهيثمي<sup>(٣)</sup>: "رواه البزار متصلًا، ومرسلًا، وزاد في المرسل: «كان بين أخي ورقة وبين رجل كلام، فوقع الرجل في ورقة؛ ليغضبه»، والباقي بنحوه، ورجال المسند والمرسل رجال الصحيح".

وصححه البوصيري<sup>(٤)</sup>، والألباني<sup>(٥)</sup>.

والحديث كما قالوا رواه ثقات من رجال البخاري ومسلم، والله أعلم.

### ❧ الخلاصة:

بالنظر فيما تقدم يظهر - والله أعلم - أن مغلطاي قد أصاب في هذا التعقب، وذلك؛ لأن السَّهْلِيَّ أورد حديث ورقة بن نوفل من طريق ضعيف، وترك ما ورد فيه من طريق صحيح، والله - تعالى - أعلم بالصواب.

(١) المستدرک علی الصحیحین (٢/٦٦٦ ح ٤٢١١).

(٢) السيرة النبوية له (١/٣٩٨).

(٣) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٤/٣١٨).

(٤) إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة (١/١٠٥).

(٥) صحيح الجامع الصغير وزيادته (٢/١٢٢٣ ح ٧٣٢٠).

❦ [٥٧/١١]: تعقبه في أن حديث ابن الزبير (عندما شرب دم محاجم الرسول

ﷺ)، ليس بنفس اللفظ في المصدر الذي أخرجه منه:

❧ النص المتعقب عليه:

قال الإمام السَّهَيْلي<sup>(١)</sup>: "وذكر<sup>(٢)</sup> أن مَالِكَ بْنَ سِنَانٍ<sup>(٣)</sup> مَصَّ دم رسول الله ﷺ، وَازْدَرَدَهُ<sup>(٤)</sup>، وقد فعل مثل ذلك ابن الزبير<sup>(٥)</sup>، وهو غُلَامٌ حَزَوْرٌ<sup>(٦)</sup> حين أعطاه رسول الله ﷺ دم مَحَاجِمِهِ؛ ليدفنه، فشربه، فقال له النبي ﷺ كما قال لمالك حين اَزْدَرَدَ دم جرحه: «مَنْ مَسَّ دَمَهُ دَمِي، لَمْ تُصِبْهُ النَّارُ»، لكنه قال لابن الزبير: «وَيْلٌ لَكَ مِنَ النَّاسِ، وَوَيْلٌ لِلنَّاسِ مِنْكَ»، ذكره الدارقطني في السنن<sup>(٧)</sup>.

❧ نص التعقب:

قال الإمام مغلطاي<sup>(٨)</sup>: (وقوله: "وقد فعل ابن الزبير - وهو غلام حَزَوْر - حين أعطاه سيدنا رسول الله ﷺ دم محاجمه؛ ليدفنه، فشربه، فقال له رسول الله ﷺ: "من مس

(١) الروض الأُنْف (٥/٤٥٩).

(٢) أي: ابن إسحاق، وينظر: سيرة ابن هشام (٢/٨٠).

(٣) هو: مالك بن سنان بن ثعلبة بن الأبحر الأنصاري، الخدري، وهو والد أبي سعيد الخدري، شهد أحدًا، واستشهد بها. ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٣/١٣٥٢)، الإصابة في تمييز الصحابة (٥/٥٣٨).

(٤) اَزْدَرَدَهُ، أي: ابتَلَعَهُ. ينظر: المحكم والمحيط الأعظم (٩/٢٠)، المغرب في ترتيب المعرب (ص: ٢٠٧)، مادة: (ز ر د).

(٥) ترجمت له في التعقب رقم (٥٢).

(٦) حَزَوْرٌ: إذا اشتدَّ وقوي، وقارب البلوغ. تهذيب اللغة (٤/٢٠٧)، النهاية في غريب الحديث والأثر (١/٣٨٠)، مادة: (حزور).

(٧) كتاب الحيض، باب بيان الموضع الذي يجوز فيه الصلاة وما يجوز فيه من الثياب (١/٤٢٥/٨٨٢).

(٨) الزهر الباسم (٢/١٠٦٢).

دمه دمي، لم تصبه النار، وويل لك من الناس، وويل للناس منك"، ذكره الدارقطني في السنن"، فيه نظر، من حيث إن حديث الدارقطني -على ضعف سنده<sup>(١)</sup>- ليس فيه غلام حزور، ولا من مس دمه دمي، ولا قوله: ليدفنه.

ولفظه عن أسماء: احتجم ﷺ، فدفع دمه إلى ابني، فشربه، فأتاه جبرائيل عليه السلام فأخبره، فقال: «ما صنعت؟» قال: كرهت أن أصب دمك، فقال النبي ﷺ: «لا تمسك النار»، فمسح على رأسه، وقال: «ويل لك من الناس، وويل للناس منك»، وهذا جميع ما ذكره، فينظر).

### ❦ دراسة التعقب:

اعترض مغلطاي على ما ذكره الشَّهْلِي عند إخراج حديث ابن الزبير من سنن الدارقطني، وذلك؛ لأن الحديث ليس بنفس لفظه عند الدارقطني؛ حيث إن الحديث عنده ليس فيه: "غَلَامٌ حَزَوْرٌ"، ولا قوله: "مَنْ مَسَّ دَمَهُ دَمِي"، ولا قوله: "ليدفنه".

ولمناقشة هذا الأمر، لا بد من الرجوع إلى سنن الدارقطني، وذلك على النحو التالي:

قال الدارقطني<sup>(٢)</sup>: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ، ثنا عَلِيُّ بْنُ مُجَاهِدٍ، ثنا رَبَاحُ الثُّوبِيُّ أَبُو مُحَمَّدٍ مَوْلَى آلِ الزُّبَيْرِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَسْمَاءَ بِنْتَ أَبِي بَكْرٍ تَقُولُ لِلْحَجَّاجِ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ اِحتَجَمَ، فَدَفَعَ دَمَهُ إِلَى ابْنِي، فَشَرِبَهُ، فَأَتَاهُ جِبْرَائِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ: «مَا صَنَعْتَ؟» قَالَ: كَرِهْتُ أَنْ أَصَبَّ دَمَكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَمَسَّكَ النَّارُ»، وَمَسَحَ عَلَى رَأْسِهِ، وَقَالَ: «وَيْلٌ لِلنَّاسِ مِنْكَ، وَوَيْلٌ لَكَ مِنَ النَّاسِ».

(١) فيه علي بن مجاهد، وهو ضعيف. ينظر: البدر المنير (١/٤٧٨)، التلخيص الحبير (١/١٦٩).

(٢) في السنن، كتاب الحيض، باب بيان الموضع الذي يجوز فيه الصلاة وما يجوز فيه من الثياب (١/٤٢٥/٨٨٢).

## C الخلاصة:

بالنظر فيما تقدم يظهر - والله أعلم - أن مغلطاي قد أصاب في هذا التعقب، وذلك؛ لأن الحديث الذي أخرجه السهيلي من سنن الدارقطني، لم يكن بنفس لفظ الدارقطني، بل زاد فيه ألفاظاً ليست فيه، ولم أقف - في حدود بحثي - على من أخرج الحديث باللفظ الذي ذكره السهيلي، والله - تعالى - أعلم بالصواب.

## ❖ [٥٨/١٢]: تعقبه في أن حديث (ذو القرنين) ليس بنفس اللفظ في المصدر

المخرج منه :

❖ النص المتعقب عليه:

قال الإمام الشَّهَلِي (١): "واختلف في تسميته بذوي القرنين، كما اختلف في اسمه، واسم أبيه، فأصح ما جاء في ذلك ما رُوِيَ عَنْ أَبِي الطَّفِيلِ عَامِرِ بْنِ وَائِلَةَ قَالَ: سَأَلَ ابْنُ الْكَوَّاءِ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ، فَقَالَ: أَرَأَيْتَ ذَا الْقَرْنَيْنِ، أَنْبِيَاءُ كَانَ أَمَّ مَلِكًا؟ فَقَالَ: لَا نَبِيًّا كَانَ، وَلَا مَلِكًا، وَلَكِنْ كَانَ عَبْدًا صَالِحًا، دَعَا قَوْمَهُ إِلَى عِبَادَةِ اللَّهِ، فَضَرَبُوهُ عَلَى قَرْنَيْ رَأْسِهِ ضَرْبَتَيْنِ، وَفِيكُمْ مِثْلُهُ، يَعْنِي: نَفْسُهُ" (٢).

❖ نص التعقب:

قال الإمام مغلطاي (٣): (وقوله: "وأصح ما جاء في ذلك سَأَلَ ابْنُ الْكَوَّاءِ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ، فَقَالَ: أَرَأَيْتَ ذَا الْقَرْنَيْنِ، أَنْبِيَاءُ كَانَ أَمَّ مَلِكًا؟ فَقَالَ: لَا نَبِيًّا كَانَ، وَلَا مَلِكًا، وَلَكِنْ كَانَ عَبْدًا صَالِحًا، دَعَا قَوْمَهُ إِلَى عِبَادَةِ اللَّهِ، فَضَرَبُوهُ عَلَى قَرْنَيْ رَأْسِهِ ضَرْبَتَيْنِ، وَفِيكُمْ مِثْلُهُ، يَعْنِي: نَفْسُهُ"، فيه نظر؛ لأن هذا الخبر رواه ابن أبي شيبه (٤) في مصنفه عن وكيع، ثنا بسام الصيرفي، عن أبي الطفيل عن علي قال: «كَانَ ذُو الْقَرْنَيْنِ رَجُلًا صَالِحًا، نَاصَحَ اللَّهَ فَصَحَّهٗ، فَضَرَبَ عَلَى قَرْنِهِ الْأَيْمَنِ، فَمَاتَ، فَأَحْيَاهُ اللَّهُ، ثُمَّ ضَرَبَ عَلَى قَرْنِهِ الْأَيْسَرِ، فَمَاتَ، فَأَحْيَاهُ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ، وَفِي لَفْظٍ: "فَسَمِّيَ ذَا الْقَرْنَيْنِ".

ورواه ابن مردويه (٥) بسند حسن، من حديث عبيد الله بن موسى، ثنا بسام الصيرفي

(١) الروض الأنف (٣/ ١٨١).

(٢) سيأتي تخريجه في دراسة هذا التعقب.

(٣) الزهر الباسم (١/ ٦٢٥).

(٤) سيأتي تخريجه في دراسة هذا التعقب.

(٥) لم أقف عليه، وابن مردويه هو: أبو بكر، أحمد بن موسى بن مردويه الأصبهاني، الحافظ، العلامة،

عنه بلفظ: "ولكن كان عبداً صالحاً، أحب الله، فأحبه، ونصح الله، فنصحته، فضرب عليّ قرنه الأيمن، فمات، فبعثه الله، ثم ضرب عليّ قرنه الأيسر، فمات، وفيكم مثله"، فهذا كما ترى لفظه غير اللفظ الذي ذكره السهيلي).

### ❧ دراسة التعقب:

اعترض مغلطاي عليّ ما ذكره السهيلي من لفظ حديث ذي القرنين، وذلك بيانه عند إخراج الحديث أن اللفظ غير ما ذكر.

ولمناقشة هذا الأمر، وبيان وجه الصواب فيه، لا بد من تخريج الحديث، والوقوف على لفظه، وذلك على النحو التالي:

### الحديث أخرجه:

ابن أبي شيبه، فقال <sup>(١)</sup>: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ بَسَّامٍ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، عَنْ عَلِيٍّ، قَالَ: «كَانَ رَجُلًا صَالِحًا، نَاصَحَ اللَّهُ، فَنَصَحَهُ، فَضْرِبَ عَلِيٌّ قَرْنَهُ الْأَيْمَنِ، فَمَاتَ، فَأَحْيَاهُ اللَّهُ، ثُمَّ ضْرِبَ عَلِيٌّ قَرْنَهُ الْأَيْسَرَ، فَمَاتَ، فَأَحْيَاهُ اللَّهُ، وَفِيكُمْ مِثْلُهُ».

وقال أيضاً <sup>(٢)</sup>: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، قَالَ: سُئِلَ عَلِيٌّ عَنْ ذِي الْقَرْنَيْنِ، فَقَالَ: «لَمْ يَكُنْ نَبِيًّا، وَلَا مَلِكًا، وَلَكِنَّهُ كَانَ عَابِدًا، نَاصَحَ اللَّهُ، فَنَصَحَهُ، فَدَعَا قَوْمَهُ إِلَى اللَّهِ، فَضْرِبَ عَلِيٌّ قَرْنَهُ الْأَيْمَنِ، فَمَاتَ، فَأَحْيَاهُ اللَّهُ،

= جمع حديث الأئمة والشيوخ، والتفسير، ومن تصانيفه كتاب (المستخرج على صحيح البخاري)، و(التفسير الكبير)، مات سنة عشر وأربعمئة. ينظر: أخبار أصبهان (١/٢٠٦)، سير أعلام النبلاء (١٧/٣٠٨).

(١) في مصنفه، كتاب الفضائل، ما ذكر في ذي القرنين (٦/٣٤٦/ح ٣١٩١٣)، وإسناد الحديث حسن؛ لأن فيه بسام بن عبد الله، وهو صدوق، والله أعلم.

(٢) في مصنفه، كتاب الفضائل، ما ذكر في ذي القرنين (٦/٣٤٦/ح ٣١٩١٤)، وإسناد الحديث صحيح؛ فرجاله كلهم ثقات، والله أعلم.

ثُمَّ دَعَا قَوْمَهُ إِلَى اللَّهِ، فَضْرِبَ عَلَى قَرْنِهِ الْأَيْسَرَ، فَمَاتَ، فَأَحْيَاهُ اللَّهُ، فَسُمِّيَ ذَا الْقَرْنَيْنِ».

وابن أبي عاصم، من طريق ابن أبي شيبة، فقال <sup>(١)</sup>: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، نَا وَكِيعٌ، عَنْ بَسَّامٍ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «كَانَ ذُو الْقَرْنَيْنِ عَبْدًا صَالِحًا، نَصَحَ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ، فَنَصَحَهُ، فَضْرِبَ عَلَى قَرْنِهِ الْأَيْمَنِ، فَمَاتَ، فَأَحْيَاهُ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ، ثُمَّ ضْرِبَ عَلَى قَرْنِهِ الْأَيْسَرَ، فَمَاتَ، فَأَحْيَاهُ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ، وَفِيكُمْ مِثْلُهُ».

والطحاوي، فقال <sup>(٢)</sup>: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَرْزُوقٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دَاوُدَ الْخُرَيْبِيُّ، عَنْ بَسَّامٍ الصَّيرَفِيِّ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ قَالَ: قَامَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى الْمِنْبَرِ، فَقَالَ: "سَلُونِي قَبْلَ أَنْ لَا تَسْأَلُونِي، وَلَنْ تَسْأَلُوا بَعْدِي مِثْلِي"، فَقَامَ إِلَيْهِ ابْنُ الْكَوَّاءِ، فَقَالَ: مَا كَانَ ذُو الْقَرْنَيْنِ، أَمَلِكٌ كَانَ أَوْ نَبِيٌّ؟ قَالَ: "لَمْ يَكُنْ نَبِيًّا، وَلَا مَلِكًا، وَلَكِنَّهُ كَانَ عَبْدًا صَالِحًا، أَحَبَّ اللَّهُ فَأَحَبَّهُ، وَنَاصَحَ اللَّهُ فَنَصَحَهُ، ضْرِبَ عَلَى قَرْنِهِ الْأَيْمَنِ فَمَاتَ، ثُمَّ بَعَثَهُ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ، ثُمَّ ضْرِبَ عَلَى قَرْنِهِ الْأَيْسَرَ فَمَاتَ، وَفِيكُمْ مِثْلُهُ".

### ❧ الخلاصة:

بالنظر فيما تقدم يظهر - والله أعلم - أن مغلطاي قد أصاب في هذا التعقب، وذلك؛ لأن لفظ حديث ذي القرنين عند من أخرجه، ليس كما ذكره السهيلي، والله - تعالى - أعلم بالصواب.

(١) في الأحاد والمثاني (١/ ١٤١ ح ١٦٨).

(٢) شرح مشكل الآثار (٥/ ١٢١).

❦ [٥٩/١٣]: تعقبه في أن حديث (سحر الرسول ﷺ) ليس بنفس اللفظ في المصدر الذي أخرج منه :

❧ النص المتعقب عليه:

قال الإمام الشَّهَلِي (١): "غير أني لم أجد في الكتب المشهورة كم لبث رسول الله ﷺ بذلك السحر، حتى شُفِي منه، ثم وقعتُ على البيان في جامع مَعْمَر بن راشد، رَوَى مَعْمَرُ عَنِ الزُّهْرِيِّ، قال: «سُحِرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَنَةً يُخَيَّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَفْعَلُ الْفِعْلَ، وَهُوَ لَا يَفْعَلُهُ»".

❧ نص التعقب:

قال الإمام مغلطاي (٢): (وقول الشَّهَلِي: "رَوَى مَعْمَرُ عَنِ الزُّهْرِيِّ، قال: "سُحِرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَنَةً يُخَيَّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَفْعَلُ الْفِعْلَ، وَهُوَ لَا يَفْعَلُهُ"، غير جيد؛ لأن الذي في جامع مَعْمَر بن راشد (٣) -ومن نسخة بخط الإمام [...] (٤) أنقل- وقال عبد الرزاق: أنا مَعْمَر، عن عطاء الخراساني، عن يحيى بن يَعْمَر قال: «حُبِسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ عَائِشَةَ سَنَةً، فَبَيْنَا هُوَ نَائِمٌ أَتَاهُ مَلَكَانِ، فَقَعَدَا أَحَدُهُمَا عِنْدَ رَأْسِهِ، وَالْآخَرُ عِنْدَ رِجْلَيْهِ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ: سُحِرَ مُحَمَّدٌ؟ ﷺ ... إلخ).

(١) الروض الأثف (٤/ ٢٨٢).

(٢) الزهر الباسم (٢/ ٨٢٧).

(٣) أخرج معمر في جامعه -المطبوع في آخر مصنف عبد الرزاق- باب النشر وما جاء فيه (١١/ ١٤) ح (١٩٧٦٥)، وهو من مراسيل يحيى بن يَعْمَر.

(٤) قال محقق الزهر الباسم: "لم أفهم، وصورته كذا: [الوسعي]، ولم أطلع على ترجمته من هو". ولعل الصواب في النسبة هو: الرسعني - والله أعلم - ولم أميزه حتى أترجم له.



## C دراسة التعقب:

بنى مُغلطاي اعتراضه على السَّهيلي في هذا التعقب، على أمرين:

الأول: من حيث سند الحديث؛ فالرواية في جامع مَعمر: مَعمر عن عطاء الخراساني عن يحيى بن يَعْمَر، وليست: مَعمر عن الزهري.

والثاني: من حيث متن الحديث: من حيث إن اللفظ في جامع مَعمر (حُبَسَ)، وليس (سُحِرَ).

ولمناقشة هذا الأمر، لا بد من الرجوع إلى رواية مَعمر بن راشد، وذلك على النحو التالي:

قال عَبْدُ الرَّزَّاقِ<sup>(١)</sup>: عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ عَطَاءِ الْخُرَّاسَانِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ، قَالَ: «حُبَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ عَائِشَةَ سَنَةً، فَبَيْنَا هُوَ نَائِمٌ أَتَاهُ مَلَكَانِ، فَقَعَدَا أَحَدُهُمَا عِنْدَ رَأْسِهِ، وَالْآخَرُ عِنْدَ رِجْلَيْهِ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ: سُحِرَ مُحَمَّدٌ؟ فَقَالَ الْآخَرُ: أَجَلٌ، وَسِحْرُهُ فِي بُئْرِ أَبِي فَلَانٍ، فَلَمَّا أَصْبَحَ النَّبِيُّ ﷺ أَمَرَ بِذَلِكَ السِّحْرِ، فَأُخْرِجَ مِنْ تِلْكَ الْبُئْرِ»، قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: قَالَ مَعْمَرٌ: «فِي الرَّجُلِ يَجْمَعُ السِّحْرَ يَغْتَسِلُ بِهِ، إِذَا قَرَأَ عَلَيْهِ الْقُرْآنَ، فَلَا بَأْسَ بِهِ».

## C الخلاصة:

يتضح مما سبق -والله أعلم- أن مُغلطاي قد أصاب في هذا التعقب، وذلك؛ لأن لفظ الحديث وسنده في جامع مَعمر، ليس كما ذكره السَّهيلي، والله -تعالى- أعلم بالصواب.

(١) أخرجه معمر في جامعه -المطبوع في آخر مصنف عبد الرزاق- باب النشر وما جاء فيه (١١/ ١٤) ح (١٩٧٦٥)، وهو من مراسيل يحيى بن يَعْمَر.

## ❖ [٦٠/١٤]: تعقبه في أن حديث (النور الذي يرى من الرسول ﷺ إذا تكلم) ليس بنفس اللفظ في المصدر الذي أخرجه منه:

### ❖ النص المتعقب عليه:

قال الإمام السُّهَيْلِيُّ<sup>(١)</sup>: "وكان وجه رسول الله ﷺ مَشْرِقًا بَسَّامًا، فإذا غضب تلون ألوانًا، فكانت تلك الألوان حائلةً دون الإشراف، والطلاقة، والضياء المنشر عند تبسمه؛ فَقَدْ رُويَ أَنَّهُ كَانَ يَسْطَعُ عَلَى الْجِدَارِ نُورٌ مِنْ ثَغْرِهِ إِذَا تَبَسَّمَ، أَوْ قَالَ: تَكَلَّمَ، ينظر في الشمائل للترمذي".

### ❖ نص التعقب:

قال الإمام مُغَلِّطَاي<sup>(٢)</sup>: (قال: "رُويَ أَنَّهُ كَانَ يَسْطَعُ عَلَى الْجِدَارِ مِنْ نَوْرِهِ ﷺ إِذَا تَبَسَّمَ، أَوْ قَالَ: تَكَلَّمَ، ينظر في الشمائل". انتهى، والذي في الشمائل عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان رسول الله ﷺ أفلج الثنيتين، إذا تكلم رُئي كالنور، يخرج من بين ثناياه، فينظر)."

### ❖ دراسة التعقب:

اعترض مُغَلِّطَاي على ما ذكره السُّهَيْلِيُّ من رواية الترمذي في الشمائل؛ حيث إن لفظ الحديث في الشمائل، ليس كما ذكره السُّهَيْلِيُّ. ولمناقشة هذا الأمر، لا بد من الرجوع إلى كتاب الشمائل للترمذي، وتخريج الحديث، وذلك كما يلي:

الحديث أخرجه الترمذي، وقال<sup>(٣)</sup>: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: حَدَّثَنَا

(١) الروض الأثف (٥/ ٣٨١).

(٢) الزهر الباسم (٢/ ١٠٣١).

(٣) في الشمائل المحمدية، باب ما جاء في خلق رسول الله ﷺ (ص: ٤١/ ١٥)، وقال الألباني: "وهذا إسناد ضعيف جداً؛ عبد العزيز هذا قال الحافظ: "متروك، احترقت كتبه؛ فحدث من حفظه، فاشتد غلظه". سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (٩/ ٢٣٢/ ح ٤٢٢٠).

إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ الْحِزَامِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ الزُّهْرِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ابْنُ أَخِي مُوسَى ابْنِ عُقْبَةَ، عَنْ مُوسَى ابْنِ عُقْبَةَ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَفْلَجَ الثَّيْتَيْنِ<sup>(١)</sup>، إِذَا تَكَلَّمَ رُئِيَ كَالنُّورِ يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ ثَنَائِيَّاهُ».

والحديث أخرجه الدارمي<sup>(٢)</sup>، والطبراني<sup>(٣)</sup>، والبيهقي<sup>(٤)</sup>، كلهم من طريق: عبد العزيز بن أبي ثابت الزهري، عن إسماعيل بن إبراهيم ابن أخي موسى ابن عقبة، عن موسى بن عقبة، عن كريب، عن ابن عباس مرفوعاً.

### ❦ الخلاصة:

بالنظر فيما تقدم يظهر - والله أعلم - أن مغلطاي قد أصاب في هذا التعقب، وذلك؛ لأن لفظ الحديث عند الترمذي في الشمائل، ليس كما ذكره السهيلي، ولم أقف - في حدود بحثي - على من أخرج الحديث باللفظ الذي ذكره السهيلي، والله - تعالى - أعلم بالصواب.

(١) أَفْلَجَ الْأَسْنَانَ، الْفَلَجَ بِالْتَّحْرِيكِ: فُرْجَةٌ أَوْ تَبَاعَدَ مَا بَيْنَ الثَّنَائِيَا وَالرَّبَّاعِيَا. ينظر: غريب الحديث للخطابي (٥٩٨/١)، النهاية في غريب الحديث والأثر (٤٦٨/٣)، مادة: (فَلَج).

(٢) في سننه، بابٌ في حُسْنِ النَّبِيِّ ﷺ (٢٠٣/١ ح ٥٩) بمثله.

(٣) في المعجم الكبير (٤١٦/١١ ح ١٢١٨١) بنحوه.

(٤) في دلائل النبوة، باب صفة جبين رسول الله ﷺ وحاجبيه وأنفه وفمه وأسنانه (٢١٥/١) بمثله.

## ❁ [٦١/١٥]: تعقبه في أن حديث (أسمعنا من هناتك) ليس بنفس اللفظ في المصدر الذي أخرجه منه:

### ❁ النص المتعقب عليه:

قال الإمام الشَّهْلِي (١): وذكر ابن إسحاق (٢) قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ لسلمة بن الأكوع (٣):  
"أسمعنا من هناتك" (٤).

### ❁ نص التعقب:

قال الإمام مغلطاي (٥): (وأما ما وقع في الروض "من أن ابن إسحاق قال: قال ﷺ لسلمة بن الأكوع: "أسمعنا من هنياتك"، فغير جيد، والذي عند ابن إسحاق، ما تقدم ذكره (٦)).

### ❁ دراسة التعقب:

اعترض مغلطاي على ما ذكره الشَّهْلِي عن ابن إسحاق، وذلك؛ لأن ما رواه

(١) الروض الأثف (٦/٤٧٤).

(٢) ينظر: سيرة ابن هشام (٢/٣٢٨).

(٣) هو: سَلَمَةُ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْأَكْوَعِ الْأَسْلَمِي، واسم الْأَكْوَعِ: سِنَان، يكنى: أبا مسلم، وقيل: أبو إياس، وقيل: أبو عامر، أول مشاهده الحديثية، وكان من الشُّجْعَان، ويسبق الفرسَ عَدُوًّا، وكان ممن بايع تحت الشجرة، واستوطن الرِّبْذَةَ بعد قتل عثمان، وتوفي سنة أربع وسبعين، وقيل: توفي سنة أربع وستين. ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٢/٦٣٩)، الإصابة في تمييز الصحابة (٣/١٢٧).

(٤) هَنَاتِكَ: أي من كلماتك، أو من أراجيزك. النهاية في غريب الحديث والأثر (٥/٢٧٩)، مادة (هَنَات).

(٥) الزهر الباسم (٢/١٢٦١).

(٦) قول ابن إسحاق: فحدثني محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي عن أبي الهيثم بن نصر بن دهر الأسلمي عن أبيه، سمع النبي ﷺ يقول لعامر: "أسمعنا من هناتك"... الخ. الزهر الباسم (٢/١٢٦٠).

ابن إسحاق هو من قول النبي ﷺ لعامر بن الأكوع رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عم سلمة بن عمرو بن الأكوع رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وليس كما قاله السُّهَيْلِيُّ أنه من قوله ﷺ لسلمة بن الأكوع.

ولمناقشة هذا الأمر، لا بد من الرجوع إلى رواية ابن إسحاق، وتخريج حديثه، وذلك كما يلي:

قال ابن إسحاق<sup>(١)</sup>: فحدثني محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي عن أبي الهيثم بن نصر بن دهر الأسلمي، أن أباه حدثه: أنه سمع رسول الله ﷺ يقول في مسيره إلى خيبر لعامر بن الأكوع<sup>(٢)</sup>، وهو عم سلمة بن عمرو بن الأكوع، وكان اسم الأكوع سنائاً: «انْزِلْ بَنَايَا ابْنِ الْأَكُوعِ، فَاحْذُ لَنَا مِنْ هَنَاتِكَ».

ومن طريق ابن إسحاق، وبهذا الإسناد أخرجه ابن أبي عاصم<sup>(٣)</sup>، والطبراني<sup>(٤)</sup>، والبيهقي<sup>(٥)</sup>.

والحديث أصله في الصحيحين، أخرجه البخاري<sup>(٦)</sup>، ومسلم<sup>(٧)</sup>، ولفظه: عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكُوعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى خَيْبَرَ، فَسَرْنَا لَيْلًا، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ لِعَامِرٍ: يَا عَامِرُ، أَلَا تَسْمِعُنَا مِنْ هُنَيْهَاتِكَ؟ وَكَانَ عَامِرٌ رَجُلًا شَاعِرًا، فَتَزَلَ يَحْدُو بِالْقَوْمِ...».

(١) ينظر: سيرة ابن هشام (٢/٣٢٨).

(٢) وهو: عامر بن سنان الأسلمي، الأنصاري، عم سلمة بن عمرو بن الأكوع، واسم الأكوع: سنان، استشهد يوم خيبر. ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٢/٧٨٥)، الإصابة في تمييز الصحابة (٣/٤٧١).

(٣) في الأحاد والمثاني (٤/٣٤٦ ح/٢٣٨٠) بمثله.

(٤) في المعجم الكبير (٢/٦٤ ح/١٣٠٤) بمثله، وقال الهيثمي: "رواه الطبراني عن أبي الهيثم بين التيهان، عن أبيه، ولم أعرف أبا الهيثم، وبقية رجاله ثقات". مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٨/١٢٨).

(٥) في السنن الكبرى، كتاب الجنائز، باب المراثي والذي يقتل ظلماً (٤/٢٤ ح/٦٨١٨) بمثله.

(٦) في صحيحه، كتاب المغازي، باب غزوة خيبر (٥/١٣٠ ح/٤١٩٦) بهذا اللفظ.

(٧) في صحيحه، كتاب الجهاد والسير، باب غزوة خيبر (٣/١٤٢٧ ح/١٨٠٢) بمثله.

## C الخلاصة:

بناءً على ما سبق، يظهر - والله أعلم - أن مغلطاي قد أصاب في هذا التعقب، وذلك؛ لأن الذي عند ابن إسحاق، هو أن النبي ﷺ كان يخاطب عامر بن الأكوع رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وليس سلمة بن الأكوع رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كما ذكره السُّهَيْلي، والله - تعالى - أعلم بالصواب.

## ❁ [٦٢/١٦] تعقبه في أن حديث (تقسيم غنائم خيبر) ليس بنفس اللفظ في المصدر الذي أخرجه منه :

### ❁ النص المتعقب عليه:

قال ابن الطَّلَّاع<sup>(١)</sup>: "وفي حديث آخر في (الكامل)<sup>(٢)</sup>: «بينما رسول الله ﷺ يقسم غنائم خيبر، إذ قام رجل أسود، فقال: ما عدلت منذ اليوم»، وذكر الحديث، والحديث في البخاري<sup>(٣)</sup>."

### ❁ نص التعقب:

قال الإمام مغلطاي<sup>(٤)</sup>: (وذكر ابن الطَّلَّاع أيضًا... وفي حديث آخر في الكامل: بينما رسول الله ﷺ يقسم غنائم حنين، إذ قام رجل أسود، فقال: ما عدلت اليوم. انتهى كلامه، وفيه نظر، من حيث إن الذي رأيت في الكامل بخط الإمام الجلادي<sup>(٥)</sup>: خيبر، ويؤيده ما قاله المبرِّد<sup>(٦)</sup> إثره: ولم يكن إلا لمن شهد الحديبية).

(١) أفضية رسول الله ﷺ (ص: ٥٣)، وابن الطَّلَّاع هو: مُحَمَّدُ بْنُ فَرَجٍ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مَوْلَى مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى، المعروف بابن الطَّلَّاع، القُرْطُبِيُّ، الفقيه المالكي، مفتي الأندلس، ومُسْنِدُهَا فِي الْحَدِيثِ، أَلْفُ كِتَابًا حَسَنًا فِي أَحْكَامِ النَّبِيِّ ﷺ، وَتُوفِّيَ سَنَةَ سَبْعٍ وَتَسْعِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ. تاريخ الإسلام (١٠/ ٧٩٧).

(٢) الكامل في اللغة والأدب (٣/ ١٤٠) في تقسيم غنائم خيبر.

(٣) صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام (٤/ ٢٠٠/ ح ٣٦١٠) مطوَّلًا دون ذكر خيبر.

(٤) الزهر الباسم (٢/ ١٣٧٦).

(٥) لم أقف على ترجمته.

(٦) الكامل في اللغة والأدب (٣/ ١٤٠)، المبرِّد هو: مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ الْأَكْبَرِ الْأَزْدِيُّ، أَبُو الْعَبَّاسِ، البصري، النَّحْوِيُّ، الْإِخْبَارِيُّ، صَاحِبُ (الْكَامِلِ)، وَ(الْإِسْتِشْقَاقِ)، وَلَهُ تَصَانِيفٌ كَثِيرَةٌ، وَيُقَالُ: إِنَّ الْمَازِنِيَّ أَعْجَبَهُ جَوَابُهُ، فَقَالَ لَهُ: قُمْ فَأَنْتَ الْمُبَرِّدُ، أَي: الْمُثْبِتُ لِلْحَقِّ، ثُمَّ غَلَبَ عَلَيْهِ: بَفَتْحِ الرَّاءِ، وَمَاتَ سَنَةَ سِتِّ وَثَمَانِينَ وَمِائَتَيْنِ. ينظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة (٣/ ٢٥١)، سير أعلام النبلاء (١٣/ ٥٧٦).

## ❦ دراسة التعقب:

اعترض مغلطاي على ما ذكره ابن الطَّلَّاع من حديث الرجل الذي اعترض على  
 قسمة الغنائم في كتاب (الكامل) للمُبَرِّد، وذلك؛ لأن الحديث في الكامل بلفظ خبير،  
 وليس بلفظ حُنيْن كما ذكره ابن الطَّلَّاع.

وبالنظر في كلام ابن الطَّلَّاع في المطبوع من كتابه (أقضية رسول الله صلى الله عليه وسلم)، وجدت  
 أنه ذكر الحديث بلفظ خبير، ولم يذكر لفظ حُنيْن كما قاله مغلطاي.

## ❦ الخلاصة:

بالنظر فيما تقدم يظهر -والله أعلم- أن مغلطاي قد جانب الصواب في هذا التعقب،  
 وذلك؛ لأن ابن الطَّلَّاع في كتابه (أقضية رسول الله صلى الله عليه وسلم) ذكر الحديث بلفظه من كتاب  
 (الكامل) للمُبَرِّد؛ فلا وجه للاعتراض عليه، ولعلَّ مغلطاي قد اطلع على نسخة لكتاب  
 ابن الطَّلَّاع كان فيها ذكر حُنيْن، والله -تعالى- أعلم بالصواب.



❦ [ ٦٣/١٧ ] : تعقبه في أن حديث (كان ﷺ لا يأكل الدجاج المُخَلَّاة) ليس بنفس

اللفظ في المصدر الذي أخرجه منه :

❧ النص المتعقب عليه :

قال الإمام السَّهْلِيّ<sup>(١)</sup> : "رُوي عنه عَلَيْهِ السَّلَامُ أنه كان لا يأكل الدجاج المُخَلَّاة"<sup>(٢)</sup> ، حتى تُقَصَّرَ ثلاثة أيام، ذكره الهَرَوِيُّ<sup>(٣)</sup> .

❧ نص التعقب :

قال الإمام مُغَلَطَاي<sup>(٤)</sup> : (وقوله : "رُوي أنه ﷺ كان لا يأكل الدجاج المُخَلَّاة، حتى تُقَصَّرَ ثلاثة أيام، ذكره الهَرَوِيُّ" ، فيه نظر في موضعين :

الأول: كتاب الهَرَوِيِّ، نظرت في حرف القاف والخاء والداال منه، فلم أجد لهذا المذكور ذكراً، فينظر في أي موضع ذكره.

الثاني: على تقدير صحة قوله، ليس كتب اللغة بمُظَنَّة الأحاديث، إنما هي مُظَنَّة الألفاظ، ولكل مقام مقال، وهذا يكتب الحديث أمس به من كتب اللغة، فإذا تقرر هذا، فليعلم أنه حديث رواه أبو أحمد في كامله<sup>(٥)</sup> ، من طريق مسعود بن جويرية،

(١) الروض الأتف (٦/٤٩٦).

(٢) (مُخَلَّاة) بتشديد اللام: أي مرسله، تخالط النجاسات. الدر المختار وحاشية ابن عابدين (رد المحتار) (١/٢٢٣).

(٣) لم أقف عليه عنده بهذا اللفظ.

(٤) الزهر الباسم (٢/١٢٧٠).

(٥) الحديث أخرجه ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال (٧/١٠٩)، ترجمة: غالب بن عبيد الله الجَزْري، وقال: "حدثنا زيد بن عبد العزيز الموصلي، حدثنا مسعود بن جويرية، حدثنا عمر بن أيوب، عن غالب، عن نافع، عن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ كان إذا أراد أن يأكل دجاجةً، أمر بها، فربطت أياماً، ثم يأكلها بعد ذلك"، وقال ابن عدي: "ولغالب غير ما ذكرت، وله أحاديث منكورة المتن مما لم أذكره".

ثنا عمر بن أيوب، ثنا غالب بن عبيد الله الجزري، عن نافع، عن ابن عمر، وغالب متروك الحديث<sup>(١)</sup>، ومسعود حاله مجهول<sup>(٢)</sup>.

### ❧ دراسة التعقب:

اعترض مغلطاي على ما ذكره السهيلي من عند الهروي في حديث أنه ﷺ كان لا يأكل الدجاج المُخَلَّاة عن الهروي، وذلك؛ لأنه بحث في كتاب الهروي، ولم يجد هذا الحديث مروياً فيه.

ولمناقشة هذا الأمر، لا بد من الرجوع إلى كتاب الهروي، وذلك كما يلي:  
قال الهروي<sup>(٣)</sup>: ورؤي (أن النبي ﷺ كان قاذورة<sup>(٤)</sup> لا يأكل الدجاج حتى تُعَلَفَ).  
فألفاظه تخالف ما ذكره السهيلي عنه، وإن كان المعنى واحداً، إلا أنه لم يذكر وصفاً للدجاجة بأنها مُخَلَّاة، ولم يذكر المدة التي تعلف فيها الدجاجة، وهي ثلاثة أيام.

### ❧ الخلاصة:

بناءً على ما تقدم يظهر - والله أعلم - أن مغلطاي قد أصاب في هذا التعقب، وذلك؛ لأن الحديث عند الهروي في كتابه، ليس بنفس اللفظ الذي ذكره السهيلي عنه، والله - تعالى - أعلم بالصواب.

(١) ينظر: الضعفاء الصغير (ص: ١١٣)، وقال: "منكر الحديث"، ميزان الاعتدال (٣/ ٣٣١)، لسان الميزان (٦/ ٢٩٧).

(٢) هو: مسعود بن جويرية بن داود الموصلي، أبو سعيد، صدوق، مات سنة ثمان وأربعين ومائتين [س].  
تقريب التهذيب (ص: ٥٢٨)، وليس الأمر كما قال مغلطاي من أنه مجهول.

(٣) الغريبين في القرآن والحديث (٥/ ١٥١٥).

(٤) والقاذورة: هو الذي تقذر الشيء، فلا يأكله. غريب الحديث لابن الجوزي (٢/ ٢٢٦)، مادة: (قذر).

## ❁ [٦٤/١٨]: تعقبه في أن حديث (وقت صلاة الضحى) ليس بنفس اللفظ في

المصدر الذي أخرجه منه:

❁ النص المتعقب عليه:

قال الإمام الشَّهْلِي: <sup>(١)</sup> "ومن أسمائها: البُتْرَاءُ" <sup>(٢)</sup>، سئل علي بن أبي طالب -رضوان الله عليه- عن وقت صلاة الضحى، فقال: "حتى ترتفع البُتْرَاءُ" <sup>(٣)</sup>، ذكره الهَرَوِيُّ".

❁ نص التعقب:

قال الإمام مغلطاي <sup>(٤)</sup>: (وقول الشَّهْلِي: "سئل علي رضي الله عنه عن وقت صلاة الضحى، فقال: حتى ترتفع البُتْرَاءُ، ذكره الهَرَوِيُّ"، وفيه نظر؛ لأن الذي فيه <sup>(٥)</sup>: وفي حديث علي رضي الله عنه وقد سئل عن صلاة الضحى، فقال: حين تبهر <sup>(٦)</sup> البُتْرَاءُ الأرض).

❁ دراسة التعقب:

تعقب مغلطاي الشَّهْلِي فيما ذكره عن الهَرَوِيِّ من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه الموقوف عليه في صلاة الضحى، وذلك؛ لأن لفظ الهَرَوِيُّ ليس كما ذكره عنه. ولمناقشة هذا الأمر، لا بد من الرجوع إلى كتاب الهَرَوِيِّ، وذلك كما يلي:

(١) الروض الأنف (١/ ٤٣٠).

(٢) البُتْرَاءُ: الشمس، أراد: حين تنبسط الشمس وترتفع، وأبتر الرجل إذا صلى الضحى. ينظر: الغريبين في القرآن والحديث (١/ ١٣٨)، النهاية في غريب الحديث والأثر (١/ ٩٤)، مادة: (بَتر).

(٣) لم أقف على من ذكر هذا الأثر بهذا اللفظ.

(٤) الزهر الباسم (١/ ٢٣٩).

(٥) الغريبين في القرآن والحديث (١/ ١٣٧)، والحديث ذكره البغوي معلقاً بصيغة التمريض في شرح السنة، كتاب الصلاة، باب وقت صلاة الضحى (٤/ ١٤٦) عقب الحديث رقم (١٠١٠).

(٦) تبهر: أي يستنير ضوءها. النهاية في غريب الحديث والأثر (١/ ١٦٥)، مادة: (بهر).

قال الهروي<sup>(١)</sup>: وَفِي حَدِيثٍ عَلَيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَسُئِلَ عَنْ صَلَاةِ الضُّحَى، فَقَالَ: «حِينَ تَبْهَرُ الْبُتْرَاءُ الْأَرْضَ».

### ❦ الخلاصة:

يتضح مما تقدم - والله أعلم - أن مغلطاي قد أصاب في هذا التعقب، وذلك؛ لأن السُّهَيْلي ذكر الحديث بألفاظ غير التي ذكرها الهروي في كتابه، والله - تعالى - أعلم بالصواب.



(١) الغريبين في القرآن والحديث (١/ ١٣٧).

## 🔗 [٦٥/١٩]: تعقبه في أن حديث (البيت المعمور) ليس بنفس اللفظ في المصدر الذي أخرجه منه:

### 🔗 النص المتعقب عليه:

قال الإمام الشَّهْلِي (١): "وذكر (٢) البيت المعمور، وأنه يدخله كل يوم سبعون ألف ملك، روى ابن سَنَجَر (٣) عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: "البيت المعمور بيت في السماء السابعة، يقال له: الضُّرَّاحُ، واسم السماء السابعة: عَرِيَاءُ".

### 🔗 نص التعقب:

قال الإمام مُغْلَطَاي (٤): (وقوله: "روى ابن سَنَجَر عن علي، قال: البيت المعمور بيت في السماء السابعة، يقال له الضُّرَّاحُ، واسم السماء السابعة عربياً"، فيه نظر، من حيث إن ابن سَنَجَر لم يذكر هذا عن علي، والذي فيه -ومن نسخة كتبت- عن أحمد بن محمود بن منصور (٥) عنه أنقل، حدثنا حجاج، ثنا حماد، ثنا سِمَاك، عن خالد بن عَرَعَرَة، فذكر حديثاً فيه قال: قام رجل إلى علي بن أبي طالب، فقال: ما البيت المعمور؟ فقال علي لأصحابه: ما تقولون؟ قالوا: هو البيت الحرام، قال: بل هو بيت في السماء يقال له: الضُّرَّاحُ، حيال هذا البيت، حرمة في السماء كحرمة هذا في الأرض، يدخله كل يوم سبعون ألف ملك، لا يعودون إليه، ثم تلا هذه الآية: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ

(١) الروض الأثف (٣/٤٢٣).

(٢) أي: ابن إسحاق. ينظر: سيرة ابن هشام (١/٤٠٧).

(٣) هو: محمد بن سَنَجَر الجَرَّانِي، الحافظ الكبير، صاحب المسند، أبو عبد الله، سكن مصر، مستقيم الحديث، مات سنة ثمان وخمسين ومائتين. ينظر: الثقات لابن حَبَّان (٩/١٤٧)، تاريخ جرجان (ص: ٣٧٩)، تذكرة الحفاظ للذهبي (٢/١١٩).

(٤) الزهر الباسم (١/٧٢٦).

(٥) لم أقف على ترجمته.

مُبَارَكًا وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ ﴿٩٦﴾<sup>(١)</sup>، ثم ذكر بناء البيت<sup>(٢)</sup>، فهذا كما ترى، وابن سَنَجَر لم يذكر السماء السابعة، ولا اسمها، ولا أن البيت فيها).

### • دراسة التعقب:

تعقب الإمام مغلطاي ما نقله الإمام السَّهَيْلي من رواية ابن سَنَجَر عن علي رضي الله عنه، بأن ذلك غير صحيح؛ لأن ابن سَنَجَر في روايته لم يذكر السماء السابعة، ولا اسمها، ولا أن البيت فيها.

ولمناقشة هذا الأمر، لا بد من الوقوف على رواية ابن سَنَجَر عن علي رضي الله عنه، وذلك على النحو التالي:

أولاً: تعذر الوقوف على رواية ابن سَنَجَر عن علي رضي الله عنه في مسنده؛ لأن مسنده ما زال يُعَدُّ من الكتب المفقودة.

ثانياً: عدم الوقوف على من نصَّ على رواية ابن سَنَجَر -في حدود بحثي- سوى ما ذكره الإمام السَّهَيْلي، والإمام مغلطاي، والفرق بين الروایتين واضح.

ثالثاً: عدم الوقوف -في حدود بحثي- على مَنْ أخرج رواية ابن سَنَجَر بنفس اللفظ الذي ذكره الإمام السَّهَيْلي.

رابعاً: أن من أخرج الحديث كان بنحو اللفظ الذي ذكره مغلطاي من رواية ابن سَنَجَر، ومن طريق حمَّاد ابن سَلَمَة، عَنْ سِمَاك بن حَرْب، عَنْ خَالِد بن عَرَعَرَة.

(١) سورة آل عمران: (الآية: ٩٦).

(٢) أخرجه ابن أبي خيثمة في تاريخه (١/١٤٧/٣١٠) بنحوه مطوَّلاً، وابن جرير في تفسيره (٢٢/٤٥٥) بنحوه، والبيهقي في شعب الإيمان (٥/٤٥٢/ح ٣٧٠٤) بنحوه مطوَّلاً، جميعهم من طريق حمَّاد بن سَلَمَة، عَنْ سِمَاك بن حَرْب، عَنْ خَالِد بن عَرَعَرَة، وقال الألباني: "ورجاله ثقات، غير خالد بن عَرَعَرَة، وهو مستور، لم يذكر فيه ابن أبي حاتم جرَّحاً ولا تعديلاً، وأورده ابن حبان في الثقات". السلسلة الصحيحة (١/٤٧٦).

## C الخلاصة:

يتضح مما سبق - والله أعلم - أنه لا يمكن الجزم بصحة تعقب مغلطاي على السَّهيلي، وذلك؛ لتعذر الوقوف على مسند ابن سَنَجَر، ولعدم الوقوف - في حدود بحثي - على من نقل الرواية عنه سوى ما أورده السَّهيلي ومغلطاي، ولكن قد يستدل على صحة تعقب مغلطاي، من حيث إن من أخرج الرواية قد ذكرها بنحو اللفظ الذي ذكره مغلطاي، ومن نفس الطريق، وهو: حمَّاد بن سَلَمَة، عَنْ سِمَاك بن حَرْب، عَنْ خَالِد بن عَرَعَرَة، والله - تعالى - أعلم بالصواب.

## ❖ [٦٦/٢٠]: تعقبه في أن لفظ (ضَحِينًا بفرس) لم يخرج أحد من المصنفين:

❖ النص المتعقب عليه:

قال الإمام الشَّهْلِي (١): "وَيُعْضِّدُهُ حَدِيثُ أَسْمَاءَ أَنَّهَا قَالَتْ: «ضَحِينًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِفَرَسٍ».

❖ نص التعقب:

قال الإمام مُغلطاي (٢): (وقوله: "عن أسماء -يعني ابنة أبي بكر-: أنها قالت: ضَحِينًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِفَرَسٍ"، غير جيد؛ لأن هذا اللفظ لم أجده عنها عند أحد من المصنفين والمسندين، والذي فيها: نحرنّا، فينظر).

❖ دراسة التعقب:

اعترض مُغلطاي على ما ذكره الشَّهْلِي من لفظ (ضَحِينًا) في حديث أسماء بنت أبي بكر الصديق، وذلك؛ لأن هذا اللفظ لم يخرج أحد من أصحاب المصنّفات والمسانيد، وأن لفظ الحديث هو: (نحرنّا).

ولمناقشة هذا الأمر، لا بد من تخريج هذا الحديث؛ لمعرفة ألفاظه في كتب متون السنة النبوية، وذلك على النحو التالي:

أولاً: اللفظ (نحرنّا):

عَنْ أَسْمَاءَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «نَحَرْنَا فَرَسًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَكَلْنَاهُ».

الحديث متفق عليه، أخرجه البخاري (٣)، ومسلم (٤)،

(١) الروض الأثف (٦/٤٩٥).

(٢) الزهر الباسم (٢/١٢٦٩).

(٣) في صحيحه، كتاب الذبائح والصيد، باب النحر والذبح (٧/٩٣ ح ٥٥١٢).

(٤) في صحيحه، كتاب الصيد والذبائح وما يؤكل من الحيوان، باب في أكل لحوم الخيل (٣/١٥٤١ ح ١٩٤٢)، واللفظ له.



والنسائي<sup>(١)</sup>، وابن ماجه<sup>(٢)</sup>، والحميدي<sup>(٣)</sup>، وعبد الرزاق<sup>(٤)</sup>، وابن أبي شيبة<sup>(٥)</sup>، وأحمد<sup>(٦)</sup>، وابن حبان<sup>(٧)</sup>، والطبراني<sup>(٨)</sup>، والدارقطني<sup>(٩)</sup>، والبيهقي<sup>(١٠)</sup>.

ثانياً: اللفظ (ذبحنا):

عَنْ أَسْمَاءَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «ذَبَحْنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَرَسًا وَنَحْنُ بِالْمَدِينَةِ، فَأَكَلْنَاهُ».

أخرجه البخاري<sup>(١١)</sup>، والنسائي<sup>(١٢)</sup>، وإسحاق بن راهويه<sup>(١٣)</sup>، والطبراني<sup>(١٤)</sup>، والدارقطني<sup>(١٥)</sup>، والبيهقي<sup>(١٦)</sup>.

(١) في سننه، كتاب الضحايا، باب الرخصة في نحر ما يذبح، وذبح ما ينحر (٧/٢٢٧/ح ٤٤٠٦).

(٢) في سننه، كتاب الذبائح، باب لحوم الخيل (٢/١٠٦٤/ح ٣١٩٠).

(٣) في مسنده (١/١٥٣/ح ٣٢٢).

(٤) في مصنفه، كتاب المناسك، باب الخيل والبغال (٤/٥٢٦/ح ٨٧٣١).

(٥) في مصنفه، كتاب الأطعمة، ما قالوا في أكل لحوم الخيل (٥/١٢٠/٢٤٣٠٩).

(٦) في مسنده (٤٤/٥٠٠/ح ٢٦٩٣٣).

(٧) في صحيحه، كتاب الأطعمة، باب ما يجوز أكله وما لا يجوز (١٢/٧٧/ح ٥٢٧١).

(٨) في المعجم الكبير (٢٤/٨٠/ح ٢١٢).

(٩) في سننه، الصيد والذبائح والأطعمة وغير ذلك (٥/٥٢٣/ح ٤٧٨٥).

(١٠) في سننه الكبرى، كتاب الصيد والذبائح، باب في أكل لحوم الخيل (٩/٥٤٩/ح ١٩٤٤١).

(١١) في صحيحه، كتاب الذبائح والصيد، باب النحر والذبح (٧/٩٣/ح ٥٥١١)، واللفظ له.

(١٢) في سننه، كتاب الضحايا، نحر ما يذبح (٧/٢٣١/ح ٤٤٢١).

(١٣) في مسنده (٥/١١٧/ح ٢٢٢٣).

(١٤) في المعجم الكبير (٢٤/١١٢/ح ٣٠٢).

(١٥) في سننه، الصيد والذبائح والأطعمة وغير ذلك (٥/٥٢٣/ح ٤٧٨٣).

(١٦) في سننه الكبرى، كتاب الصيد والذبائح، باب الذبح في الغنم والبقر والفرس والطائر (٩/٤٦٨/ح ١٩١٣٠).

## ثالثاً: اللفظ (أكلنا):

عَنْ أَسْمَاءَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: "أَكَلْنَا فَرَسًا لَنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ".

أخرجه أحمد<sup>(١)</sup>، والدارمي<sup>(٢)</sup>، والطبراني<sup>(٣)</sup>، والبيهقي<sup>(٤)</sup>.

وجميع هذه الألفاظ جاءت من طرق: عن هشام بن عروة، عن فاطمة بنت المنذر، عن أسماء بنت أبي بكر.

وقال ابن حجر<sup>(٥)</sup>: "هذا الاختلاف عن هشام، وفيه إشعار بأنه كان تارةً يرويه بلفظ "ذبحنا"، وتارةً بلفظ "نحرنا"، وهو مصير منه إلى استواء اللفظين في المعنى، وأن النحر يُطْلَق عليه ذبح، والذبح يُطْلَق عليه نحر".

أما اللفظ (ضحينا)، فقد ذكر مغلطاي أن هذا اللفظ لم يجده عند أحد من أصحاب المصنفات والمسانيد، وهو كما قال، فلم أقف - في حدود بحثي - على مَنْ أخرج هذا اللفظ في كتب متون السنة، والله أعلم.

## ❦ الخلاصة:

بناءً على ما تقدم يظهر - والله أعلم - أن مغلطاي قد أصاب في هذا التعقب، وذلك؛ لأن حديث أسماء بنت أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لم يخرج أحد من أصحاب المصنفات والمسانيد بلفظ (ضَحِينَا)، بل ورد بلفظ (نَحَرْنَا)، وهو اللفظ المتفق عليه، ولفظ (ذبحنا)، و(أكلنا)، والله - تعالى - أعلم بالصواب.

(١) في مسنده (٤٤/٥٣٧ ح ٢٦٩٧٨)، واللفظ له، وقال محققو المسند: "إسناده صحيح على شرط الشيخين".

(٢) في سننه، كتاب الأضاحي، باب في أكل لحوم الخيل (٢/١٢٦٧ ح ٢٠٣٥).

(٣) في المعجم الكبير (٢٤/١١٣ ح ٣٠٤).

(٤) في سننه الكبرى، كتاب الصيد والذبائح، باب في أكل لحوم الخيل (٩/٥٤٩ ح ١٩٤٣٩).

(٥) فتح الباري (٩/٦٤٢).

## ❁ [ ٦٧/٢١ ] : تعقبه في اختلاف لفظ البخاري عن مسلم :

### ❁ النص المتعقب عليه :

قال الإمام الشَّهْلِي (١) : " وذكر (٢) بعث جَرِيرَ الْبَجَلِي (٣) إلى هدم ذي الْخَلَصَةِ (٤) ، وذلك قبل وفاة النبي ﷺ بشهرين ، أو نحوهما ، قال جرير : بعثني رسول الله ﷺ في مائة وخمسين راكباً من أحمس (٥) إلى ذي الْخَلَصَةِ ، فقلت : يا رسول الله ، إني لا أثبت على الخيل ، فدعا لي ، وقال : «اللَّهُمَّ ثَبِّتْهُ ، وَاجْعَلْهُ هَادِياً مَهْدياً» .

وفي كتاب مسلم (٦) في هذا الحديث زيادة : «وَكَانَ يُقَالُ لَهُ : الْكَعْبَةُ الْيَمَانِيَّةُ وَالشَّامِيَّةُ» ، وهذا مُشْكِلٌ ، ومعناه : كان يقال : الكعبة اليمانية والشامية ، يعنون بالشامية : البيت الحرام ، فزيادة (له) في الحديث سَهْوٌ ، وبإسقاطه يصح المعنى ، قاله بعض المحدثين ، والحديث في جامع البخاري (٧) بزيادة (له) كما في صحيح مسلم ، وليس هذا عندي بسَهْوٌ ، وإنما معناه كان يقال له : أي يقال من أجله : الكعبة الشامية ، للكعبة ،

(١) الروض الأثف (١/ ٥١٠) .

(٢) أي : ابن إسحاق . ينظر : سيرة ابن هشام (١/ ٨٦) .

(٣) هو : جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَابِرِ بْنِ مَالِكِ الْبَجَلِيِّ ، الصَّحَابِيُّ الشَّهِيرُ ، يُكْنَى أَبُو عمرو ، وقيل : يُكْنَى أَبُو عبد الله ، مات سنة إحدى وقليل : أربع ، وخمسين . الإصابة في تمييز الصحابة (١/ ٥٨١) .

(٤) ذُو الْخَلَصَةِ : هو بيت كان فيه صنم لدؤس ، وخثعم ، وبَجِيلَةَ ، وغيرهم ، وقيل : ذُو الْخَلَصَةِ : الكعبة اليمانية التي كانت باليمن . النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ٦٢) ، مادة : (خَلَصَ) . وفي تحديد مكانه خلاف ، ولكنه لا يعدو جنوب الجزيرة العربية ما بين جنوب السعودية إلى نواحي اليمن الشمالي . المعالم الأثرية في السنة والسيرة (ص : ١٠٩) .

(٥) من بطون بَجِيلَةَ بنو أحمس بن الغوث بن أنمار . جمهرة أنساب العرب لابن حزم (١/ ٤٧٤) .

(٦) أخرجه مسلم في صحيحه ، كتاب فضائل الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، باب من فضائل جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (٤/ ١٩٢٥ ح ٢٤٧٦) .

(٧) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب مناقب الأنصار ، باب ذكر جرير بن عبد الله البجلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (٥/ ٣٩ ح ٣٨٢٣) .

وهو الكعبة اليمانية؛ إذ كان هو باليمن، و(له) بمعنى من أجله لا يُنكر".

### ❧ نص التعقب:

قال الإمام مغلطاي<sup>(١)</sup>: (وقول السُّهَيْلي في بعث جرير إلى ذي الخَلَصَة: "في كتاب مسلم زيادة: وكان يقال له الكعبة اليمانية أو الشامية، وهذا مشكل، [والحذف في جامع البخاري بإسقاط له]<sup>(٢)</sup>، فيه نظر؛ لأن البخاري رواه في صحيحه عن جرير، قال<sup>(٣)</sup>: "كان في الجاهلية بيت يقال له ذو الخلصة، ويقال له: الكعبة اليمانية، أو الكعبة الشامية... إلخ"، فينظر).

### ❧ دراسة التعقب:

اعترض مغلطاي على ما ذكره السُّهَيْلي من أن الرواية في صحيح البخاري في حديث هدم ذي الخَلَصَة كانت بإسقاط له في قوله: "ذي الخلصة، يقال له"، وذلك بإيراده رواية البخاري، التي تدل على أنه أثبت كلمة له، ولم يسقطها كما قال السُّهَيْلي. وبالنظر في كلام السُّهَيْلي، يتضح أنه لم يقل ما نقله عنه مغلطاي؛ إذ إنه نص على أن الحديث في جامع البخاري بزيادة (له) كما في صحيح مسلم.

### ❧ الخلاصة:

بالنظر فيما تقدم يظهر - والله أعلم - أن مغلطاي قد جانب الصواب في هذا التعقب، وذلك؛ لأن السُّهَيْلي قد ذكر أن الرواية في صحيح البخاري مثل رواية مسلم بزيادة (له)، وليس الأمر كما قاله مغلطاي، والله - تعالى - أعلم بالصواب.

(١) الزهر الباسم (١/ ٢٥٧).

(٢) ما بين المعقوفتين في المطبوع من الزهر الباسم [والحديث في جامع البخاري بزيادة له]، وما أثبتته من المخطوط [٤٧/ ب].

(٣) تقدم تخريجه في الهامش رقم (٧) من هذا التعقب.

## ❁ [٦٨/٢٢]: تعقبه في تقدير لفظ في حديث أخرجه الدارقطني، مع وجوده

### عنده في حديث آخر:

#### ❁ النص المتعقب عليه:

قال الإمام السُّهَيْلِيُّ<sup>(١)</sup>: "وفي الحديث: سئل رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَيَتَوْضَأُ بِمَا أَفْضَلُ؟<sup>(٢)</sup> الْحُمْرُ<sup>(٣)</sup>؟ فَقَالَ «وَبِمَا أَفْضَلَتِ السَّبَاعُ»<sup>(٤)</sup> يُرِيدُ: نَعَمْ، وَبِمَا أَفْضَلَتِ السَّبَاعُ. خَرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ".

#### ❁ نص التعقب:

قال الإمام مُغْلَطَاي<sup>(٥)</sup>: (وقول السُّهَيْلِيِّ: "وفي الحديث: سئل رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَيَتَوْضَأُ بِمَا أَفْضَلُ؟ فَقَالَ: «وَبِمَا أَفْضَلَتِ السَّبَاعُ» يُرِيدُ: نَعَمْ، وَبِمَا أَفْضَلَتِ السَّبَاعُ. خَرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ، فِيهِ ذَهُولٌ شَدِيدٌ عَمَّا فِي الْكِتَابِ الَّذِي عَزَا إِلَيْهِ الْحَدِيثُ؛ إِذْ فِيهِ مَا قَدَرَهُ مَضْمَرًا، وَقَالَ فِي نَفْسِ حَدِيثِ الدَّارَقُطْنِيِّ عَنْ جَابِرٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سئل: أَيَتَوْضَأُ بِمَا أَفْضَلُ؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَبِمَا أَفْضَلَتِ السَّبَاعُ كُلُّهَا»، كَذَا هُوَ فِي غَيْرِ مَا نَسَخَهُ مِنْ كِتَابِ الدَّارَقُطْنِيِّ؛ فَلَا حَاجَةَ مَعَ هَذَا إِلَى مَا قَدَّرَهُ السُّهَيْلِيُّ).

#### ❁ دراسة التعقب:

اعترض مُغْلَطَاي على ما ذكره السُّهَيْلِيُّ من تقديره لما هو مضمَر في الحديث الذي أخرجه الدارقطني، وذلك؛ لأن ما قَدَّرَهُ السُّهَيْلِيُّ من لفظ، قد أخرجه الدارقطني من

(١) الروض الأثف (٣/ ١٧٤).

(٢) الْفَضْلَةُ: هِيَ الْبَقِيَّةُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ. الْعَيْن (٧/ ٤٣)، مادة: (فضل).

(٣) الْحُمْرُ: جَمْعُ حِمَارٍ. النِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ (١/ ٤٣٩)، مادة: (حُمْر).

(٤) السَّبَاعُ: مَا يَفْتَرَسُ الْحَيَوَانَ، وَيَأْكُلُهُ قَهْرًا وَقَسْرًا؛ كَالْأَسَدِ، وَالنَّمْرِ، وَالذَّنْبِ، وَنَحْوَهَا. النِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ

الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ (٢/ ٣٣٧)، مادة: (سَبَعَ).

(٥) الزهر الباسم (١/ ٦٢٢).

حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ فالعزو إليه أولى من تقديره.

ولمناقشة هذا الأمر، وبيان وجه الصواب فيه، لا بد من الرجوع إلى كتاب الدارقطني، وذلك على النحو التالي:

الحديث أخرجه الدارقطني في موضعين، فقال: <sup>(١)</sup>: حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْفَارِسِيُّ، ثنا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الصَّنَعَانِيُّ، نا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ بِمَا أَفْضَلَتْ السَّبَاعُ».

وقال أيضًا <sup>(٢)</sup>: حدثنا أَبُو بَكْرِ النَّيْسَابُورِيُّ، نا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ، نا الشَّافِعِيُّ، نا سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي حَبِيبَةَ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنْتَوَضَّأُ بِمَا أَفْضَلَتْ الْحُمْرُ؟ قَالَ: «وَبِمَا أَفْضَلَتْ السَّبَاعُ».

وبالنظر في الحديثين، لا يوجد في الحديث تقدير ما هو مضمَر كما ذكر مغلطاي، بل إن تقدير ما هو مضمَر جاء في حديث البيهقي، قال <sup>(٣)</sup>: أَخْبَرَنَا أَبُو سَعِيدٍ بْنُ أَبِي عَمْرٍو، ثنا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، ثنا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ، أنا الشَّافِعِيُّ، أنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي يَحْيَى، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنْتَوَضَّأُ بِمَا أَفْضَلَتْ الْحُمْرُ، قَالَ: "نَعَمْ، وَبِمَا أَفْضَلَتْ السَّبَاعُ كُلَّهَا".

(١) سنن الدارقطني، كتاب الطهارة، باب الآسار (١/١٠١/ح ١٧٦)، وقال: "إبراهيم هو ابن أبي يحيى، ضعيف، وتابعه إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة، وليس بالقوي في الحديث".

(٢) سنن الدارقطني، كتاب الطهارة، باب الآسار (١/١٠١/ح ١٧٦)، وقال: "ابن أبي حبيبة ضعيف أيضًا، وهو إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة".

(٣) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب الطهارة، باب سائر سائر الحيوانات سوى الكلب والخنزير (١/٣٧٧/ح ١١٧٨)، وقال: "وإبراهيم بن أبي يحيى الأسلمي مختلف في ثقته، وضعفه أكثر أهل العلم بالحديث، وطعنوا فيه، وكان الشافعي يبعده عن الكذب".

## C الخلاصة:

بالنظر فيما تقدم يظهر - والله أعلم - أن مغلطاي قد جانب الصواب في هذا التعقب، وذلك؛ لأن ما أخرجه الدارقطني - في المطبوع - من سننه، ليس فيه تقدير ما هو مضمّر كما قال، بل هو من حديث البيهقي في سننه، والله - تعالى - أعلم بالصواب.



❦ [٦٩/٢٣]: تعقبه في عزو بعض ألفاظ حديث أخرجه من عند أبي داود إلى

غيره، مع وجودها عنده:

❧ النص المتعقب عليه:

قال الإمام السهيلي<sup>(١)</sup>: "وَرُوِيَ أَيْضًا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ لِجَبْرِيلَ: "وَدِدْتُ أَنَّ اللَّهَ حَوْلَنِي عَنْ قِبَلَةِ الْيَهُودِ، فَيَقُولُ لَهُ جَبْرِيلُ: إِنَّمَا أَنَا عَبْدٌ مَأْمُورٌ"، وَرَوَى غَيْرُهُ أَنَّهُ كَانَ يُتَّبِعُهُ بَصَرُهُ إِذَا عَرَجَ إِلَى السَّمَاءِ حَرْصًا عَلَى أَنْ يَأْمُرَهُ بِالتَّوَجُّهِ إِلَى الْكَعْبَةِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ - تَعَالَى -: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾"<sup>(٢)</sup>.

❧ نص التعقب:

قال الإمام مغلطاي<sup>(٣)</sup>: (وقوله: "روى أيضًا -يعني أبا داود- في كتاب النسخ والمنسوخ"<sup>(٤)</sup>: أن النبي ﷺ كان يقول لجبريل عليه السلام: «وددت أن الله حولني عن قِبَلَةِ الْيَهُودِ»، فيقول له جبريل: إنما أنا عبد مأمور، وروى غيره: أنه كان يتبعه بصره إذا عرج إلى السماء؛ حرصًا على أن يأمره بالتوجه إلى الكعبة، فأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّجَلَّ: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾"، فيه نظر، من حيث إن هذا الذي ذكره أبو داود في الكتاب المذكور بسند واحد، في مكان واحد، من غير فصل.

بيانه: قوله: ثنا أحمد بن محمد، ثنا آدم بن أبي إياس، ثنا أبو جعفر، عن الربيع بن أنس، عن أبي العالية: أن رسول الله ﷺ نظر نحو بيت المقدس، فقال لجبريل عليه السلام: "وددت أن الله صرفني عن قِبَلَةِ الْيَهُودِ إلى غيرها"، فقال له جبريل: إنما أنا عبد مثلك، ولا أملك شيئًا إلا ما أمرت به، فادع ربك عَزَّجَلَّ، وسله، فجعل رسول الله ﷺ يُدِيمُ النظر

(١) الروض الأنف (٤/١٢٦).

(٢) سورة البقرة، جزء من الآية: (١٤٤).

(٣) الزهر الباسم (٢/٧٦٣).

(٤) لم أقف عليه.



إلى السماء؛ رجاء أن يأتيه جبريل بالذي سألته، فأنزل الله عزَّجَل: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾، يقول: إنك تُديم النظر إلى السماء؛ للذي سألت، ﴿قَوْلٍ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ﴾<sup>(١)</sup> يقول: فحوّل وجهك في الصلاة نحو المسجد الحرام، ﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾<sup>(٢)</sup> في الصلاة نحو الكعبة).

### • دراسة التعقب:

اعترض مغلطاي على ما ذكره السَّهَيْلي من رواية أبي داود في كتابه الناسخ والمنسوخ، وعزو بعض ألفاظها إلى رواية غيره، ما يوهم عدم وجودها عنده، وبيانه أن أبا داود قد ذكرها في كتابه الناسخ والمنسوخ، وبسند واحد، وفي مكان واحد، من غير فصل؛ فلا وجه لذكرها من عند غيره.

ولمناقشة هذا التعقب، وبيان وجه الصواب فيه، لا بد من الرجوع إلى كتاب الناسخ والمنسوخ لأبي داود، وذلك على النحو التالي:

أولاً: يتعذر الوقوف على كتاب الناسخ والمنسوخ؛ لأنه ليس مطبوعاً، بل هو في عداد الكتب المفقودة.

ثانياً: نقل الإمام السيوطي<sup>(٣)</sup> هذه الرواية بتمامها، وهي كما ذكرها مغلطاي، فقال: "وأخرج أبو داود في ناسخه، عن أبي العالية أن رسول الله ﷺ نظر نحو بيت المقدس، فقال لجبريل: وددت أن الله صرّفتني عن قبلة اليهود إلى غيرها، فقال له.... نحو الكعبة".

### • الخلاصة:

يتضح مما سبق -والله أعلم- أنه لا يمكن الجزم بصحة هذا التعقب أو خطئه؛ لعدم الوقوف على كتاب الناسخ والمنسوخ لأبي داود، ولكن يمكن أن يُستدل بما نقله

(١) سورة البقرة، جزء من الآية: (١٤٤).

(٢) سورة البقرة، جزء من الآية: (١٤٤).

(٣) الدر المنثور في التفسير بالمأثور (١/٣٤٣)، وهي رواية مرسلّة عن أبي العالية.

الإمام السيوطي عن أبي داود على صحة تعقب مغلطاي على السُّهَيْلي، والله -تعالى-  
أعلم بالصواب.



❦ [٧٠/٢٤]: تعقبه في العزو لحديث "لَعَلَّكَ يَا مُحَمَّدٌ مَسِسْتَ الصَّفْرَاءَ الْيَوْمَ"، وهو

حديث محكوم عليه بالوضع:

❧ النص المتعقب عليه:

قال الإمام الشَّهْلِي (١): "في رواية لحديث الإِسْرَاءِ، قَالَ جَبْرِيلُ لِمُحَمَّدٍ ﷺ حِينَ شَمَسَ (٢) بِهِ الْبُرَاقُ (٣): "لَعَلَّكَ يَا مُحَمَّدٌ مَسِسْتَ الصَّفْرَاءَ (٤) الْيَوْمَ"، فَأَخْبَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّهُ مَا مَسَّهَا إِلَّا أَنَّهُ مَرَّ بِهَا، فَقَالَ: "تَبَّأَ لِمَنْ يَعْبُدُكَ مِنْ دُونِ اللَّهِ، وَمَا شَمَسَ إِلَّا لِذَلِكَ"، وَذَكَرَ هَذِهِ الرَّوَايَةَ أَبُو سَعْدٍ النَّيْسَابُورِيُّ فِي شَرَفِ الْمُصْطَفَى (٥)؛ فَاللَّهُ أَعْلَمُ".

❧ نص التعقب:

قال الإمام مغلطاي (٦): (وقول الشَّهْلِي: "إن جبريل قال لمحمد ﷺ: لَعَلَّكَ مَسِسْتَ الصَّفْرَاءَ، وقال: وذكره أبو سعد النيسابوري، في شرف المصطفى". انتهى، وهو غير جيد؛ لأن هذا الحديث لا ينبغي أن يُذكر، ولا يُعزى لسيدنا محمد ﷺ؛ فإن الإمام

(١) الروض الأثف (٣/٤٠٣).

(٢) الشَّمْسُ وَالشَّمْسُوسُ مِنَ الدَّوَابِّ: الَّذِي إِذَا نُخِسَ لَا يَكَادُ يَسْتَقِرُّ. ينظر: تهذيب اللغة (١١/٢٠٦)، مقاييس اللغة (٣/٢١٢)، مادة: (شَمْسُ).

(٣) عرفت به في التعقب رقم (٤٧).

(٤) الصفراء: صنم من ذهب كان عند الكعبة. فتح الباري لابن حجر (٧/٢٠٧)، وقد ذكر ابن حجر هذا المعنى من باب التفسير لألفاظ الرواية الواهية في صفة البراق؛ إذ إنه لا يُعرف في أصنام العرب ما يُسمَّى بالصفراء، ولم أقف عليه في كتاب (الأصنام) للكلبي.

(٥) شرف المصطفى (٢/١٩٥/ح ٤٠٠)، وأبو سعد النيسابوري هو: عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي عَثْمَانَ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، الواعظ الزَّاهِد، المعروف بِالْخَرْكُوشِيِّ، وَخَرْكُوش: سَكَّةٌ بِمَدِينَةِ نَيْسَابُور، وَصَنَّفَ كِتَابَ "دَلَائِلُ النُّبُوَّة"، وَكِتَابَ "التَّفْسِير"، وَكِتَابَ "الزُّهْد"، وَغَيْرَ ذَلِكَ، تُوفِيَ سَنَةَ سَبْعٍ وَأَرْبَعِمِائَةٍ. ينظر: تاريخ الإسلام (٩/١٢٠)، طبقات الشافعية الكبرى (٥/٢٢٢).

(٦) الزهر الباسم (١/٧٢٠).

أحمد مع إمامته، وطهارة لسانه، روى عنه ابنه، أنه سأله عنه، فقال<sup>(١)</sup>: "هو موضوع"، وأنكره جداً).

### ٢ دراسة التعقب:

اعترض مغلطاي على ما ذكره السهيلي من حديث شمس البراق؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم مس الصفراء، وذلك لأن الحديث موضوع؛ فلا تصح نسبته للنبي صلى الله عليه وسلم، ولا الاستدلال به. ولمناقشة هذا الأمر، لا بد من تخريج الحديث، ودراسة إسناده، والوقوف على أقوال أهل العلم فيه، وذلك على النحو التالي:

#### أولاً: تخريج الحديث:

الحديث أخرجه الثعلبي في تفسيره<sup>(٢)</sup>، فقال: وأخبرنا الحسن بن محمد بن جعفر قال: حدثنا الحسن بن محمد بن هارون قال: حدثنا أحمد بن محمد بن نصر قال: حدثنا يوسف السعدي قال: حدثنا السدي عن محمد بن السائب عن باذان عن ابن عباس رضي الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، دخل حديث بعضهم في بعض، وقالوا: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، وفيه:

"فلما وضعت يدي عليه، تشامس، واستصعب عليّ، فقال جبريل عليه السلام: مه يا براق، فقال البراق: يا جبريل مس صفراء، فقال جبريل عليه السلام: يا محمد، هل مسست صفراء؟ قال: لا والله، إلا أني مررت يوماً على إساف ونائلة<sup>(٣)</sup>، فمسحت يدي على رؤوسهما، فقلت: إن قومًا يعبدونكما من دون الله في ضلال".

(١) لم أقف على قول الإمام أحمد في المطبوع من كتبه، ولا عمن نقله عنه، سوى ما ذكره عنه الإمام مغلطاي، والله أعلم.

(٢) الكشف والبيان عن تفسير القرآن (١٦ / ١٩٥).

(٣) إساف ونائلة: هما صنمان تزعم العرب أنهما كانا رجلاً وامرأةً زنياً في الكعبة، فمسحاً، وإساف بكسر الهمزة، وقد تفتّح. النهاية في غريب الحديث والأثر (١ / ٤٩)، مادة: (إساف).

## ثانياً: دراسة الإسناد، والحكم عليه:

فيه السُّدي الصغير، يروي عن الكلبي عن باذان أبي صالح مولى أم هانئ عن ابن عباس.

وهذا الإسناد من أوهى الأسانيد؛ فقد قال ابن حجر<sup>(١)</sup>: "هذه سلسلة الكذب، لا سلسلة الذهب".

وقد حكم على هذا الحديث ابن حجر، فقال<sup>(٢)</sup>: "ومن الأخبار الواهية في صفة البراق... أن البراق لما عاتبه جبريل قال له معتذراً إنه مس الصفراء اليوم، وإن الصفراء صنم من ذهب، كان عند الكعبة، وإن النبي ﷺ مر به، فقال: تباً لمن يعبدك من دون الله".

## الخلاصة:

بالنظر فيما تقدم يظهر - والله أعلم - أن مغلطاي قد أصاب في هذا التعقب، وذلك؛ لأن الحديث الذي ذكر فيه شمس البراق؛ لأن النبي ﷺ مس الصفراء، هو حديث واهٍ، وموضوع، والله - تعالى - أعلم بالصواب.

(١) ينظر: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (١/١٩٨).

(٢) فتح الباري (٧/٢٠٧).

## ❁ [٧١/٢٥]: تعقبه في العزو إلى حديث (أذن النبي ﷺ بالجمعة قبل أن يهاجر)، وهو حديث محكوم عليه بالوضع:

### ❁ النص المتعقب عليه:

قال الإمام السهيلي<sup>(١)</sup>: "ومع توفيق الله لهم إليه، فيبعد أن يكون فعلهم ذلك عن غير إذن من النبي ﷺ لهم؛ فقد روى الدارقطني<sup>(٢)</sup> عن عثمان بن أحمد بن السّمّال، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن غالب الباهلي، قال: حدثنا محمد بن عبد الله أبو زيد المدني، قال: حدثنا المغيرة بن عبد الرحمن، قال: حدثني مالك عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس، قال: «أذن النبي ﷺ بالجمعة قبل أن يهاجر، ولم يستطع رسول ﷺ أن يجمع بمكة، ولا يئدي لهم، فكتب إلى مصعب بن عمير<sup>(٣)</sup>:"

أما بعد: فانظر اليوم الذي يجهر فيه اليهود بالزبور لسبتهم، فاجمعوا نساءكم وأبناءكم، فإذا مال النهار عن شطره عند الزوال من يوم الجمعة، فتقربوا إلى الله - تعالى - بركعتين»، قال: فهو أول من جمع: مصعب بن عمير، حتى قدم رسول الله ﷺ المدينة، فجمع عند الزوال من الظهر، وأظهر ذلك".

### ❁ نص التعقب:

قال الإمام مغلطاي<sup>(٤)</sup>: (وقول السهيلي: "روى الدارقطني عن ابن عباس: أن

(١) الروض الأنف (٤/ ١١٤).

(٢) لم أقف على روايته في المطبوع من كتبه، وقد عزا إليه ابن حجر كما في التلخيص الحبير (٢/ ١٣٩)، وفتح الباري (٧/ ٢٢٣)، والسيوطي كما في الدر المنثور في التفسير بالمأثور (٨/ ١٥٩).

(٣) هو: مصعب بن عمير بن هاشم العبدي، يكنى أبا عبد الله، كان من جلة الصحابة، وفضلائهم، أحد السابقين إلى الإسلام، وشهد بدرًا، ثم شهد أحدًا ومعه اللواء، فاستشهد. ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٤/ ١٤٧٣)، الإصابة في تمييز الصحابة (٦/ ٩٨).

(٤) الزهر الباسم (٢/ ٧٥٩).

رسول الله ﷺ أذن بالجمعة قبل أن يهاجر، ولم يستطع أن يجمع بمكة، فكتب إلى مصعب بن عمير، يأمره بالتجميع"، فيه نظر؛ لأن هذا الحديث لا ينبغي أن يُذكر؛ لأن في سنده أحمد بن محمد بن غانم غلام الخليل<sup>(١)</sup>، وفيه المغيرة بن عبد الرحمن<sup>(٢)</sup>، وإن كان ثقة<sup>(٣)</sup>، فقد تكلم فيه مغيرة<sup>(٤)</sup>، وغيره، والمعروف في هذا المتن الإرسال.

رويناه في كتاب الأوائل<sup>(٥)</sup> لأبي عروبة الحراني<sup>(٦)</sup>، قال: ثنا هاشم بن القاسم ثنا ابن وهب، ثنا ابن جريج، عن سليمان بن موسى<sup>(٧)</sup>، أن النبي ﷺ كتب إلى مصعب به).

### ❧ دراسة التعقب:

اعترض مغلطاي على السَّهْلِي؛ لذكره حديث ابن عباس من عند الدراقطني في إذن النبي ﷺ بالجمعة قبل الهجرة، وذلك؛ لأن إسناده الحديث فيه غلام خليل، وفيه المغيرة بن عبد الرحمن، ولأن المتن المعروف فيه الإرسال.

(١) غُلَامُ خَلِيلٍ هُوَ: أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ الْبَاهِلِيِّ، معروف بالوضع، كذاب. ينظر: ديوان الضعفاء (ص: ٨)، لسان الميزان (٦/ ٣٠٩).

(٢) هُوَ: المغيرة بن عبد الرحمن بن الحارث بن عبد الله بن عيَّاش بن أبي ربيعة المخزومي، أبو هاشم أو هشام المدني، صدوق، فقيه، كان يهيم، مات سنة ست أو ثمان وثمانين [خ د س ق]. تقريب التهذيب (ص: ٥٤٣).

(٣) ينظر: تاريخ ابن معين-رواية الدوري (٣/ ٢٠٢)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٨/ ٣٨٢).

(٤) لم أقف عليه، ولم أقف على من ضعفه سوى أبي داود، قال الذهبي: "وثقه جماعة، وضعفه أبو داود وحده". ينظر: تاريخ الإسلام (٤/ ٩٨١).

(٥) الأوائل لأبي عروبة الحراني (ص: ٧٩).

(٦) هُوَ: أَبُو عُرُوبَةَ الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مَوْدُودٍ الْحَرَّانِيُّ، ثقة، حافظ، وله تصانيف كثيرة: كتاب (الطبقات)، و(الأحكام)، و(تاريخ الحرانيين)، مات سنة ثمان عشرة وثلاثمائة. ينظر: الإرشاد في معرفة علماء الحديث (١/ ٤٥٨)، سير أعلام النبلاء (١٤/ ٥١٠).

(٧) هُوَ: سليمان بن موسى الأموي، مولا هم، الدمشقي، الأشدق، صدوق، فقيه، في حديثه بعض لين، وخولط قبل موته بقليل، من الخامسة، [م ٤]. تقريب التهذيب (ص: ٢٥٥).

ولمناقشة هذا الأمر، وبيان وجه الصواب فيه، لا بد من الرجوع إلى كتب الدارقطني؛ للوقوف على إسناد الحديث عنده، والوقوف على حال الرواة الذين أعلّ مُغلطاي الحديث بهم، وذلك على النحو التالي:

أولاً: بالرجوع إلى المطبوع من سنن الدارقطني، وإلى كتبه الأخرى، لم أقف على هذا الحديث عنده، ولكن قد عزاه إليه كل من:

ابن رجب<sup>(١)</sup>، وابن حجر<sup>(٢)</sup>، والسيوطي<sup>(٣)</sup>، وقال ابن رجب: "وقد خرّج الدارقطني -أظنه في أفراد- من رواية أحمد بن محمد بن غالب الباهلي: نا محمد بن عبد الله أبو زيد المدني: ثنا المغيرة بن عبد الرحمن: ثنا مالك، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس، قال: «أذن رسول الله ﷺ بالجمعة قبل أن يهاجر، ولم يستطع رسول الله ﷺ أن يجمع بمكة ولا يبين لهم، وكتب إلى مصعب بن عمير... الحديث»".

وقد ذكر السهيلي أيضًا إسناد الحديث كاملاً، وفيه غلام خليل، ولأجله قال مُغلطاي: "وما كان ينبغي له أن يذكره؛ لأنه معروف بالوضع، كذاب، فلا يصح نسبة الحديث للنبي ﷺ".

ثانياً: بالنظر في أقوال أئمة النقد في المغيرة بن عبد الرحمن بن الحارث بن عبد الله بن عيَّاش بن أبي ربيعة المخزومي، فقد وثقه ابن معين<sup>(٤)</sup>، ويعقوب بن شيبه<sup>(٥)</sup>. وقال أبو زرعة<sup>(٦)</sup>: "لا بأس به".

(١) فتح الباري لابن رجب (٨ / ٦٥).

(٢) التلخيص الحبير (٢ / ١٣٩).

(٣) الدر المنثور في التفسير بالمأثور (٨ / ١٥٩).

(٤) تاريخ ابن معين -رواية الدوري (٣ / ٢٠٢).

(٥) ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٨ / ٣٨٢).

(٦) ينظر: الجرح والتعديل (٨ / ٢٢٥)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٨ / ٣٨٢).



وذكره ابن حبان في كتاب "الثقات"، وقال فيه<sup>(١)</sup>: "رُبَمَا أَخْطَأَ".

وقال الذهبي<sup>(٢)</sup>: "ثقة".

وقال ابن حجر<sup>(٣)</sup>: "صدوق فقيه، كان يهيم".

وقال الآجري<sup>(٤)</sup> عن أبي داود ضعيف، وقال الذهبي<sup>(٥)</sup>: "وثقه جماعة، وضعفه أبو داود وحده".

فيظهر من حاله -والله أعلم- أنه ثقة ربما يخطئ، ولا يقدح فيه الجرح غير المفسر.

### ❦ الخلاصة:

بناءً على ما سبق يظهر -والله أعلم- أن مغلطاي قد أصاب في هذا التعقب، وذلك؛ لأن الحديث الذي ذكره السهيلي من عند الدارقطني، لا يصح عن النبي ﷺ، وذلك؛ لأن في إسناده غلام خليل، وهو كذاب معروف بالوضع، وهي علة تكفي لرد الحديث. وأما كلام مغلطاي في المغيرة بن عبد الرحمن، فلا يُسلم له؛ لأن أئمة النقد قد وثقوه، ولم يضعّفه سوى أبي داود، وهو جرح غير مفسر، والله -تعالى- أعلم بالصواب.

(١) الثقات له (٤٦٦/٧).

(٢) من تكلم فيه وهو موثق (ص: ٥٠٢).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٥٤٣).

(٤) ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٣٨٢/٢٨)، تهذيب التهذيب (١٠/٢٦٤).

(٥) تاريخ الإسلام (٩٨١/٤).

## ❁ [ ٧٢/٢٦ ] : تعقبه في أن الحديث الذي أخرجه ليس من حديث الصحابي الذي ذكره:

### ❁ النص المتعقب عليه:

قال الإمام السُّهَيْلِيُّ<sup>(١)</sup>: "وأما قول السائل: هل أذن رسول الله ﷺ بنفسه قط؟ فقد روى الترمذي من طريق يدور على عمر بن الرِّمَّاح<sup>(٢)</sup> قاضي بَلْخ، يرفعه إلى أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ أذن في سفر، وصلى بأصحابه، وهم على رواحلهم، السماء من فوقهم، والبلّة من أسفلهم، فنزع بعض الناس بهذا الحديث إلى أنه أذن بنفسه، ورواه الدارقطني بإسناد الترمذي، ووافقه في إسناد ومتن، لكنه قال فيه: فقام المؤذن، فأذن، ولم يقل: أذن رسول الله ﷺ، والمفصل يقضي على المجمل المحتمل، والله أعلم".

### ❁ نص التعقب:

قال الإمام مغلطاي<sup>(٣)</sup>: (وقوله: "فإن قيل: فهل أذن رسول الله ﷺ قط بنفسه؟ قلنا: روى الترمذي من طريق يدور على عمر بن الرِّمَّاح يرفعه إلى أبي هريرة، أن النبي ﷺ أذن في سفر، وصلى بأصحابه، وهم على رواحلهم، السماء من فوقهم، والبلّة من أسفلهم، فنزع الناس بهذا الحديث إلى أنه أذن بنفسه، ورواه الدارقطني بإسناد الترمذي، ووافقه في إسناده، ومتن الحديث، لكنه قال فيه: فقام المؤذن، فأذن، والمفصل يقضي على المجمل المحتمل"، فيه نظر، من حيث إن هذا الحديث لم يخرج الترمذي، ولا الدارقطني من حديث أبي هريرة كما ذكره، وإنما هو عندهما من حديث عمر بن الرِّمَّاح، عن عمرو بن عثمان بن يعلى بن مَرَّة الثقفي، عن أبيه، عن جده يعلى، ومن حديث يعلى<sup>(٤)</sup> هذا، خرّجه

(١) الروض الأثف (٤/ ٢٦٥).

(٢) هو: عمر بن ميمون بن بحر بن سعد الرِّمَّاح البلخي، أبو علي القاضي، وسعد هو الرِّمَّاح، ثقة، وعمي في آخر عمره، مات سنة إحدى وسبعين ومائة [ت]. تقريب التهذيب (ص: ٤١٧).

(٣) الزهر الباسم (٢/ ٨٢٤).

(٤) هو: يعلى بن مَرَّة بن وهب بن جابر الثقفي، يكنى أبا المَرَّازم - بفتح الميم والراء وكسر الزاي المنقوطة  
⇐ =

الأحمدان: ابن حنبل<sup>(١)</sup>، وابن منيع<sup>(٢)</sup>، والطبراني<sup>(٣)</sup>، والعدني<sup>(٤)</sup> في مسانيدهم في آخرين).

### ٢ دراسة التعقب:

اعترض الإمام مغلطاي على قول الإمام الشَّهْلِي بأن الحديث الذي فيه أن النبي ﷺ أَذَّنَ في سفر، هو من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وذلك؛ لأنه من حديث يَعْلَى بن مُرَّة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ثم ذكر من أخرجه أيضاً من حديث يَعْلَى؛ لبيان خطأ الشَّهْلِي في رفعه لأبي هريرة.

ولمناقشة هذا الأمر، وبيان وجه الصواب فيه، لا بد من تخريج الحديث؛ لمعرفة طرقة، وذلك على النحو التالي:

أولاً: حديث الترمذي<sup>(٥)</sup>:

قال الترمذي: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى قَالَ: حَدَّثَنَا شَبَابَةُ بْنُ سَوَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عُمَرُ

= بعد الألف-، كان من أفاضل الصَّحابة، وشهد خيبر، وبيعة الشَّجرة، والفتح، وهوازن، والطائف. ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٤/١٥٨٧)، الإصابة في تمييز الصحابة (٦/٥٤٠).

(١) مسند أحمد (٢٩/١١٢/ح ١٧٥٧٣).

(٢) لم أقف عليه، ومسند ابن المنيع ما زال يُعَدُّ من الكتب المفقودة، وابن منيع هو: أحمد بن منيع بن عبد الرحمن، أبو جعفر البغوي، نزيل بغداد، الأصم، ثقة، حافظ، مات سنة أربع وأربعين ومائتين [ع]. تقريب التهذيب (ص: ٨٥).

(٣) المعجم الكبير للطبراني (٢٢/٢٥٦/ح ٦٦٣).

(٤) لم أقف عليه، ومسند العدني ما زال يُعَدُّ من الكتب المفقودة، والعدني هو: محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني، نزيل مكة، ويقال: إن أبا عمر كنية يحيى، صدوق، صنف المسند، وكان لازم ابن عيينة، لكن قال أبو حاتم: كانت فيه غفلة، مات سنة ثلاث وأربعين ومائتين [م ت س ق]. تقريب التهذيب (ص: ٥١٣).

(٥) أخرجه الترمذي في السنن، أبواب الصلاة عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في الصلاة على الدابة في الطين والمطر (٢/٢٦٦/ح ٤١١)، وقال: "هذا حديث غريب، تفرد به عمر بن الرَّمَّاحِ الْبَلْخِيُّ، لا يعرف إلا من حديثه، وقد روى عنه غير واحد من أهل العلم"، وضعفه الألباني. السلسلة الضعيفة (٢٤/٩٦٦).

بْنُ الرَّمَّاحِ، عَنْ كَثِيرِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ بْنِ يَعْلَى بْنِ مُرَّةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، أَنَّهُمْ كَانُوا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَانْتَهَوْا إِلَى مَضِيقٍ، فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ، فَمُطِرُوا، السَّمَاءُ مِنْ فَوْقِهِمْ، وَالْبَلَّةُ مِنْ أَسْفَلَ مِنْهُمْ، "فَأَذَّنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ عَلَى رَاحِلَتِهِ، وَأَقَامَ، فَتَقَدَّمَ عَلَى رَاحِلَتِهِ، فَصَلَّى بِهِمْ يَوْمَئِذٍ إِيمَاءً، يَجْعَلُ السُّجُودَ أَخْفَضَ مِنَ الرُّكُوعِ".

ثانياً: حديث الدارقطني<sup>(١)</sup>:

قال الدارقطني: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ نَيْرُوزٍ الْأَنْمَاطِيُّ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَزْوَانَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، ثنا ابْنُ الرَّمَّاحِ قَاضِي بَلْخَ، عَنْ كَثِيرِ بْنِ زِيَادٍ أَبِي سَهْلٍ الْبَصْرِيِّ الْعَتَكِيِّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ بْنِ يَعْلَى بْنِ مُرَّةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ يَعْلَى بْنِ مُرَّةَ صَاحِبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «انْتَهَيْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى مَضِيقٍ، السَّمَاءُ مِنْ فَوْقِنَا، وَالْبَلَّةُ مِنْ أَسْفَلِنَا، وَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ، فَأَمَرَ الْمُؤَذِّنَ، فَأَذَّنَ، وَأَقَامَ، أَوْ أَقَامَ بغيرِ أَذَانٍ، ثُمَّ تَقَدَّمَ النَّبِيُّ ﷺ، فَصَلَّى بِنَا عَلَى رَاحِلَتِهِ، وَصَلَّيْنَا خَلْفَهُ عَلَى رَوَاحِلِنَا، وَجَعَلَ سُجُودَهُ أَخْفَضَ مِنَ رُكُوعِهِ».

وأخرجه أيضاً: أحمد<sup>(٢)</sup>، والبيهقي<sup>(٣)</sup>، والطبراني<sup>(٤)</sup>، جميعهم من طريق: عَمْرُ بْنُ الرَّمَّاحِ، عَنْ كَثِيرِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ بْنِ يَعْلَى بْنِ مُرَّةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ.

(١) أخرجه الدارقطني في السنن، كتاب الصلاة، باب صلاة المريض لا يستطيع القيام والفريضة على الراحلة (٢/٢١٩/ح ١٤٢٩).

(٢) مسند أحمد (٢٩/١١٢/ح ١٧٥٧٣)، وقال محققو المسند: "إسناده ضعيف، قال ابن القطان: عمرو بن عثمان لا يُعرف كوالده".

(٣) أخرجه البيهقي في السنن، كتاب الصلاة، باب النزول للمكتوبة (٢/١٢/ح ٢٢٢٤)، وقال: "وفي إسناده ضعف، ولم يثبت من عدالة بعض رواة ما يوجب قبول خبره"، وقال ابن حجر: "وضعه البيهقي، وابن العربي، وابن القطان؛ لحال عمرو بن عثمان". التلخيص الحبير (١/٣٨٠).

(٤) المعجم الكبير للطبراني (٢٢/٢٥٦/ح ٦٦٣).

## C الخلاصة:

بالنظر فيما تقدم يظهر - والله أعلم - أن مغلطاي قد أصاب في هذا التعقب، وذلك؛ لأن الحديث الذي أخرجه السهيلي عن الترمذي، والدارقطني، هو من حديث يعلى بن مرة رضي الله عنه، وليس الأمر كما قال السهيلي أنه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، والله - تعالى - أعلم بالصواب.

## ✻ [ ٧٣/٢٧ ] : تعقبه في عزو كلام النبي ﷺ إلى غيره:

### ✻ النص المتعقب عليه:

قال الإمام الشَّهْلِي (١): "وذكر (٢) حديث مُخَيْرِيق (٣)، وقال فيه: «مُخَيْرِيقٌ خير يهود»، مُخَيْرِيقٌ مسلم، ولا يجوز أن يقال في مسلم: هو خير النصارى، ولا خير اليهود؛ لأن أفعَل من كذا إذا أضيف، فهو بعض ما أضيف إليه، فإن قيل: وكيف جاز هذا؟ قلنا: لأنه قال: خير يهود، ولم يقل: خير اليهود".

### ✻ نص التعقب:

قال الإمام مُغلطاي (٤): (قال الشَّهْلِي: "وذكر -يعني ابن إسحاق- مُخَيْرِيقًا، وقال فيه: مُخَيْرِيقٌ خير [يهود] (٥)، وقال: مُخَيْرِيقٌ مسلم، ولا يجوز أن يقال في مسلم: خير النصارى، ولا خير اليهود". انتهى).

وهذا وهل شديد؛ لأنه كلام سيدنا رسول الله ﷺ، لا كلام ابن إسحاق، ولا يجوز أن يقال فيه هذا الكلام، والسلام.

### ✻ دراسة التعقب:

انتقد مُغلطاي الشَّهْلِي عند قوله: "لا يجوز أن يقال في مسلم: هو خير النصارى،

(١) الروض الأثف (٢٩٧/٤).

(٢) أي: ابن إسحاق. سيرة ابن هشام (٥١٨/١).

(٣) هو: مُخَيْرِيقُ النَّصْرِي، الإسرائيلي، من بني النضير، ويقال: إنه من بني قينقاع، ويقال: من بني القطيون، ذكر الواقدي أنه أسلم، واستشهد بأحد، وكان عالمًا، وقد أوصى بأمواله للنبي ﷺ، وهي سبع حوائط، فجعلها النبي ﷺ صدقة. الإصابة في تمييز الصحابة (٤٦/٦).

(٤) الزهر الباسم (١٢٩/٢).

(٥) في المطبوع من الزهر الباسم [اليهود]، وما أثبتته من المخطوط [٢٠٧/ب] بدون أل التعريف، وهو نص ما عند الشَّهْلِي، وابن إسحاق.

ولا خير اليهود"؛ حيث إن هذا القول يُعدُّ وهلاً شديداً منه؛ لأن ما أنكره من القول، هو من كلام النبي ﷺ.

ولمناقشة هذا التعقب، وبيان وجه الصواب فيه، لا بد من النظر في كلام الإمام السَّهيلي، وفهم مراده، ومن ثم تخريج الحديث، ومعرفة درجته، وذلك على النحو التالي:

أولاً: بالرجوع إلى قول السَّهيلي، تبين أنه لم ينسب القول إلى ابن إسحاق، ولم يكن في كلامه إنكاراً للفظ الحديث، بل هو كان يتكلم عن الحديث من جانب المعنى والإعراب عند إدخال آل التعريف في كلمة اليهود والنصارى، بدليل أنه قد أجاب بنفسه عن قوله بعدم الجواز، بقوله: "لأن أفعل من كذا إذا أضيف، فهو بعض ما أضيف إليه"، ثم هو بين أنه جاز القول بخير يهود؛ لأنها غير معرفة بآل.

#### ثانياً: تخريج الحديث:

الحديث ذكره ابن إسحاق في السيرة بلاغاً<sup>(١)</sup>، وأخرجه ابن سعد<sup>(٢)</sup>، وابن عساكر<sup>(٣)</sup>.

#### ثالثاً: دراسة الإسناد، والحكم عليه:

الحديث عند ابن إسحاق بلا إسناد ذكره بلاغاً.

وعند ابن سعد، وابن عساكر، من طريق: مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ بَشْرِ بْنِ حُمَيْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ.

فالإسناد -والله أعلم- ضعيف جداً؛ لأن فيه انقطاعاً ما بين عمر بن عبد العزيز

(١) سيرة ابن هشام (١/٥١٨).

(٢) الطبقات الكبرى (١/٤٣١).

(٣) تاريخ دمشق له (١٠/٢٢٩)، عند ترجمة بشر بن حميد بن أبي مريم.

والنبي ﷺ، وفيه محمد ابن عمر، وهو الواقدي، وهو متروك<sup>(١)</sup>.

### ٢ الخلاصة:

بناءً على ما سبق يظهر -والله أعلم- أن مغلطاي قد جانب الصواب في هذا التعقب، وذلك؛ لما يلي:

١. أن السُّهَيْلي لم ينسب الحديث لابن إسحاق -كما يفهم من اعتراضه-، ولم ينكر ألفاظه، بل كان مراده الكلام من جهة الإعراب، والمعنى، في حال دخول أل التعريف، ومما يدل على ذلك إثباته جواز القول بخير يهود، بدون أل التعريف، وهو نص الحديث.

٢. أن الحديث إسناده ضعيف جداً؛ فلم يثبت عن النبي ﷺ، حتى يوصف بمن تركه بالوهل الشديد، والله -تعالى- أعلم بالصواب.



(١) تقريب التهذيب (ص: ٤٩٨).



## 🔗 [ ٧٤/٢٨ ] : تعقبه في عدم استقصاء شواهد حديث صلاة النبي ﷺ على القبر:

### 📌 النص المتعقب عليه:

قال الإمام الشَّهْلِي (١): "وَالْبَرَاءُ (٢) هذا ممن صلى رسول الله ﷺ على قبره بعد موته، وكَبَّرَ أربعاً، وفي هذا الحديث الصلاة على القبر، وقد رُوِيَ من ست طرق عن النبي ﷺ، قاله أحمد بن حنبل (٣)، وذكرها كلها أبو عمر في التمهيد (٤)، وزاد ثلاث طرق لم يذكرها أحمد بن حنبل؛ فهي إذن تُروى من تسع طرق -أعني أن- تسعة من الصحابة رووا صلاته ﷺ على القبر؛ فمنهم: ابن عباس، وأنس بن مالك، وبريدة (٥)، وأبو هريرة، وزيد بن ثابت (٦)، وعامر بن ربيعة (٧)، وأبو قتادة

(١) الروض الأثف (١٢٩/٤).

(٢) هو: الْبَرَاءُ بْنُ مَعْرُورٍ الْأَنْصَارِيُّ، السَّلَمِيُّ، أحد النقباء، وأول من بايع ليلة العقبة، وأول من استقبل القبلة، وأوصى بثلاث ماله، تُوفي أول الإسلام على عهد النبي ﷺ. ينظر: معرفة الصحابة لأبي نُعَيْم (٣٨٢/١)، الإصابة في تمييز الصحابة (٤١٥/١).

(٣) ينظر: المغني (٣٨٥/٢).

(٤) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٢٦١/٦ - ٢٧٤).

(٥) هو: بُرَيْدَةُ بْنُ الْحُصَيْنِ بن عبد الله بن الحارث الأسلمي، يكنى أبا عبد الله، وقيل: أبا سهل، أسلم قبل بدر، ولم يشهد لها، وشهد الحديبية، فكان ممن بايع بيعة الرضوان تحت الشجرة، مات سنة ثلاث وستين. ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (١٨٥/١)، الإصابة في تمييز الصحابة (٤١٨/١).

(٦) هو: زيد بن ثابت بن الضحّاك بن زيد الأنصاري، أبو سعيد، وقيل: أبو ثابت، وقيل غير ذلك في كنيته، استُصْغِرَ يوم بدر، ويقال: إنه شهد أحدًا، ويقال: أول مشاهدته الخندق، وكتب الوحي للنبي ﷺ، ومات سنة اثنتين أو ثلاث أو خمس وأربعين، وقيل غير ذلك، وفي خمس وأربعين قول الأكثر. الإصابة في تمييز الصحابة (٤٩٠/٢).

(٧) هو: عامر بن ربيعة بن كعب بن مالك العنزي -بسكون النون- حليف آل الخطاب، أسلم قديمًا بمكة، وهاجر إلى الحبشة، ثم هاجر إلى المدينة، وشهد بدرًا، وسائر المشاهد، وتُوفي سنة ثلاث وثلاثين، وقيل: سنة خمس وثلاثين بعد قتل عثمان بأيام. ينظر: أسد الغابة (١١٨/٣)، الإصابة في تمييز

الأنصاري<sup>(١)</sup>، وسَهْلُ بن حُنَيْفٍ<sup>(٢)</sup>، وعبادة بن الصامت<sup>(٣)</sup>، وحديثه مرسل".

### نص التعقب:

قال الإمام مغلطاي<sup>(٤)</sup>: (وقول السُّهَيْلِي: "والصلاة على القبر، رُوِيَتْ من ست طرق عن النبي ﷺ، قاله أحمد بن حنبل، ذكرها أبو عمر، وزاد ثلاث طرق لم يذكرها ابن حنبل، أعني أن تسعة من الصحابة رووا صلاته ﷺ على القبر، فمنهم: أبو هريرة<sup>(٥)</sup>، وابن عباس<sup>(٦)</sup>،

= الصحابة (٤٦٩/٣).

(١) اُخْتَلِفَ في اسمه، فقيل: الحارث بن ربيعي، وقيل: النعمان بن ربيعي، واُخْتَلِفَ في شهوده بدرًا، وشهد أحدًا وما بعدها، وكان يقال له: فارس رسول الله ﷺ، مات سنة أربع وخمسين، وقيل: سنة ثمان وثلاثين. ينظر: أسد الغابة (١/٦٠٥)، الإصابة في تمييز الصحابة (٧/٢٧٢).

(٢) هو: سَهْلُ بْنُ حُنَيْفٍ بن واهب الأنصاري، الأوسي، شهد بدرًا، والمشاهد كلها مع رسول الله ﷺ، ومات سنة ثمان وثلاثين. ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٢/٦٦٢)، الإصابة في تمييز الصحابة (٣/١٦٥).

(٣) ما ذكره ابن عبد البر هو: حديث سعد بن عبادة، وأرسله عنه سعيد بن المسيب، وليس هو من حديث عبادة بن الصامت، كما قاله السُّهَيْلِي. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٦/٢٦٢)، وعبادة بن الصامت هو: عبادة بن الصامت بن قيس الأنصاري، الخزرجي، أبو الوليد، أحد النقباء بالعقبة، شهد بدرًا والمشاهد كلها، مات سنة أربع وثلاثين، وقيل: عاش إلى خلافة معاوية. ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٢/٨٠٧)، الإصابة في تمييز الصحابة (٣/٥٠٥).

(٤) الزهر الباسم (٢/٧٦٦).

(٥) حديث أبي هريرة متفق عليه، أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجنائز، باب الصلاة على القبر بعدما يدفن (٢/٨٩/١٣٣٧)، ومسلم في صحيحه، كتاب الجنائز، باب الصلاة على القبر (٢/٦٥٩/ح ٩٥٦).

(٦) حديث ابن عباس متفق عليه، أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجنائز، باب الصلاة على القبر بعدما يدفن (٢/٨٩/ح ١٣٣٦)، ومسلم في صحيحه، كتاب الجنائز، باب الصلاة على القبر (٢/٦٥٨/ح ٩٥٤).

وأنس<sup>(١)</sup>، وبريدة<sup>(٢)</sup>، وزيد بن ثابت<sup>(٣)</sup>، وعامر بن ربيعة<sup>(٤)</sup>، وأبو قتادة<sup>(٥)</sup>، وسهل بن حنيف<sup>(٦)</sup>، وعبادة بن الصامت<sup>(٧)</sup>، وحديثه مرسل"، يفهم منه انحصار ذلك فيما ذكره،

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الجنائز، باب الصلاة على القبر (٢/٦٥٩/ح ٩٥٥).

(٢) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الجنائز، باب ما جاء في الصلاة على القبر (١/٤٩٠/ح ١٥٣٢)، وقال البوصيري: "هَذَا إِسْنَادٌ حَسَنٌ، أَبُو سِنَانٍ فَمَنْ دُونَهُ مُخْتَلَفٌ فِيهِمْ، وَأَصْلُهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ وَالتِّرْمِذِيِّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ". مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه (٢/٣٥).

(٣) من حديث يزيد بن ثابت، وليس زيد بن ثابت، أخرجه النسائي في سننه، كتاب الجنائز، باب الصلاة على القبر (٤/٨٤/ح ٢٠٢٢)، وابن ماجه في سننه، كتاب الجنائز، باب الصلاة على القبر (١/٤٨٩/ح ١٥٢٨)، وصححه الألباني. صحيح الجامع الصغير وزيادته (٢/١٢٨٥).

(٤) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الجنائز، الصلاة على القبر (١/٤٨٩/ح ١٥٢٩)، قال البوصيري: "هَذَا إِسْنَادٌ حَسَنٌ، يَعْقُوبُ بْنُ حَمِيدٍ مُخْتَلَفٌ فِيهِ". مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه (٢/٣٥)، وصححه الألباني. صحيح ابن ماجه (١/٢٥٥).

(٥) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٢/٢٧٤/ح ١٩٦٤)، وقال الهيثمي: "رواه الطبراني في الأوسط، وفيه محمد بن جامع العطار، وهو ضعيف".

(٦) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب الجنائز، من رخص في الأذان بالجنائز (٢/٤٧٦/ح ١١٢٢٣)، والطبراني في المعجم الكبير (٦/٨٤/ح ٥٥٨٦)، وقال الهيثمي: "رواه الطبراني في الأوسط، وفيه سفيان بن حسين، وفيه كلام، وقد وثقه جماعة، وبقي رجاله رجال الصحيح". مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٣/٣٦).

(٧) لم أقف على حديثه، ولعل الصواب كما في التمهيد، فقال: وأما حديث سعد بن عبادة، فحدثناه عبد الوارث بن سفيان، قال: حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا محمد بن إسماعيل الترمذي، قال: حدثنا نعيم بن حماد، قال: حدثنا ابن المبارك، قال: أخبرنا المثنى بن سعيد، عن قتادة، عن ابن المسيب، أن سعد بن عبادة أتى النبي ﷺ، فقال: إن أم سعد تُوفيت وأنا غائب، فصل عليها يا رسول الله، فقام النبي ﷺ، فصلى عليها وقد دُفنت قبل ذلك بشهر". التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٦/٢٦٤).

وأخرجه الترمذي في سننه، أبواب الجنائز عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في الصلاة على القبر (٢/٣٤٤/ح ١٠٣٨)، وقال البيهقي: "وَهُوَ مُرْسَلٌ صَحِيحٌ". السنن الكبرى (٤/٤٨)، وضعفه

⇐ =

وليس كذلك، بل رواه غير هؤلاء، وهم: يزيد بن ثابت<sup>(١)</sup>، وذكره ابن حبان في كتابه الصحيح<sup>(٢)</sup>، ويشبه أن يكون غير جيد؛ لأن الراوي عن يزيد خارجة بن زيد<sup>(٣)</sup>، وهو ممن تُوفي سنة مائة، أو سنة تسع وتسعين، وسنه سبعون سنة، ويزيد مات باليمامة، ومن شروط الصحيح الاتصال؛ فلعل ابن حبان لم يثبت عنده بعض ما ذكرناه؛ فلذلك خرج في صحيحه، وقال ابن أبي حاتم في كتاب العلل<sup>(٤)</sup>، عن أبيه: "حديث عثمان بن حكيم، عن خارجة عن زيد أبيه أشبه. قال: لأن حفظ زيد بن ثابت أسهل من حفظ يزيد، لو كان كذلك، وهذا يزيد أخو زيد". انتهى، وما أعله به ليس بعله؛ لثقة خارجة، وإمامته، وأنه لا يشبهه عليه عمه بأبيه.

وأبو سعيد الخدري<sup>(٥)</sup>، وحديثه عند ابن ماجه، من حديث ابن لهيعة<sup>(٦)</sup>،

= الألباني. ضعيف سنن الترمذي (ص: ١١٦).

(١) وهو: يزيد بن ثابت بن الضحاك، أخو زيد بن ثابت شقيقه، يقال: إنه شهد بدرًا، وقيل: بل شهد أحدًا، وقتل يوم اليمامة شهيدًا. الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٤/ ١٥٧٢).

(٢) كتاب الجنائز، فصل في الصلاة على الجنائز (٧/ ٣٥٦ ح ٣٠٨٧)، وقال شعيب الأرنؤوط: "إسناده صحيح على شرط مسلم، رجاله ثقات، رجال الشيخين غير عثمان بن حكيم؛ فإنه من رجال مسلم".

(٣) هو: خارجة بن زيد بن ثابت الأنصاري، أبو زيد المدني، ثقة فقيه، مات سنة مائة، وقيل قبلها [ع]. تقريب التهذيب (ص: ١٨٦).

(٤) علل الحديث له (٣/ ٥٣٥).

(٥) وهو: سعد بن مالك بن سنان الأنصاري، مشهور بكنيته، وأول مشاهده الخندق، وغزا مع رسول الله ﷺ اثنتي عشرة غزوة، وكان من نجباء الأنصار، وعلمائهم، وفضلائهم، تُوفي سنة أربع وسبعين، وقيل غير ذلك. الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٢/ ٦٠٢)، الإصابة في تمييز الصحابة (٣/ ٦٥).

(٦) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الجنائز، باب ما جاء في الصلاة على القبر (١/ ٤٩٠ ح ١٥٣٣)، وقال البوصيري: "هذا إسناده ضعيف؛ لضعف عبد الله بن لهيعة، ومثني هذا الحديث ثابت في الصحيحين من حديث أبي هريرة، وفي الستة من حديث ابن عباس، وفي النسائي، وابن ماجه، وابن حبان، من حديث زيد بن ثابت". مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه (٢/ ٣٦).

ويزيد بن رُكَّانَةَ<sup>(١)</sup>، ذكره ابن قانع، فيما رويناه عنه في معجمه<sup>(٢)</sup>، وسهل بن حنيف، ذكره ابن أبي حاتم في العلل<sup>(٣)</sup>، وعند البخاري<sup>(٤)</sup> حديث عقبة بن عامر<sup>(٥)</sup>، وسعيد بن المسيب، عن سعد بن مالك عند الطُّوسِي<sup>(٦)</sup>، وصلاته ﷺ على البراء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند ابن سعد<sup>(٧)</sup> مروية من حديث عبد الله بن أبي قتادة<sup>(٨)</sup>، وخارجة، وحميد بن هلال<sup>(٩)</sup>، وغيرهم.

(١) هو: يزيد بن ركانة بن عبد يزيد بن المطلب بن عبد مناف القرشي، المطلبي، له صحبة ورواية، ولأبيه ركانة صحبة ورواية. ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٤/ ١٥٧٤)، الإصابة في تمييز الصحابة (٥١٤/٦).

(٢) معجم الصحابة له (٣/ ٢٢٢). وابن قانع هو: عبد الباقي بن قانع بن مرزوق البغدادي، أبو الحسين، الإمام الحافظ، مصنف (معجم الصحابة)، مات سنة إحدى وخمسين وثلاثمائة. ينظر: تاريخ بغداد (١٢/ ٣٧٥)، سير أعلام النبلاء (١٥/ ٥٢٦).

(٣) علل الحديث (٣/ ٥٦١)، وقال: وسألت أبي عن حديث رواه أبو سفيان الحميري، عن سفيان بن حسين، عن الزُّهري، عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف، عن أبيه: أن النبي ﷺ صلى على قبر؟ فقال: "هَذَا خَطَأٌ، وَالصَّحِيحُ: حديث يونس بن يزيد، وجماعة، عن الزُّهري، عن أبي أمامة، عن النبي ﷺ بلا أبيه".

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجنائز، باب الصلاة على الشهيد (٢/ ٩١ ح ١٣٤٤).

(٥) عقبة بن عامر بن عبس الجهني، صحابي مشهور، يكنى أبا حماد، وقيل غير ذلك، كان قارئاً، عالماً بالفرائض والفقه، وهو أحد من جمع القرآن، وتوفي في آخر خلافة معاوية. ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٣/ ١٠٧٣)، الإصابة في تمييز الصحابة (٤/ ٥٨٤).

(٦) لم أقف عليه.

(٧) الطبقات الكبرى (٣/ ٥٧٢).

(٨) هو: عبد الله بن أبي قتادة الأنصاري، المدني، ثقة، مات سنة خمس وتسعين [ع]. تقريب التهذيب (ص: ٣١٨).

(٩) هو: حميد بن هلال العدوي، أبو نصر البصري، ثقة عالم، توقف فيه ابن سيرين؛ لدخوله في عمل السلطان [ع]. تقريب التهذيب (ص: ١٨٢).

وعمران بن حصين<sup>(١)</sup> عند الطبراني في الأوسط<sup>(٢)</sup>، بسند جيد، وعنده أيضاً<sup>(٣)</sup> حديث كثير بن عبد الله عن أبيه، عن جده<sup>(٤)</sup>، وحديث عبد الله بن عمرو سنده لا بأس به<sup>(٥)</sup>، وعبد الله بن عامر بن ربيعة<sup>(٦)</sup>، روينا حديثه في كتاب: (ما أغرب شعبة على سفيان)، لأبي عبد الرحمن النسائي<sup>(٧)</sup>، فقال: ثنا محمد بن عبد الأعلى، ومحمد بن صدران، عن خالد، ثنا شعبة قال: سمعت أبا بكر بن حفص، سمعت أبا بكر بن سفيان، عن عبد الله بن عامر بن ربيعة: أن امرأة كانت تلتقط القصب من المسجد، فمر سيدنا رسول الله ﷺ بقبرها... إلخ).

(١) هو: عمران بن حصين بن عبيد بن خلف الخزاعي، أبو نجيذ، أسلم عام خيبر، وكان من فضلاء الصحابة، وفقهائهم، سكن البصرة، ومات بها سنة اثنتين وخمسين. ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٣/١٢٠٨)، الإصابة في تمييز الصحابة (٤/٥٨٤).

(٢) في المعجم الأوسط (٦/١٢٢ ح ٥٩٨٦)، وقال: "لَمْ يَرَوْهُ هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ عَنْ خَالِدِ الْحَذَاءِ إِلَّا مَحْبُوبُ بْنُ الْحَسَنِ".

(٣) في المعجم الأوسط (٩/٦٤ ح ٩١٣٣)، وقال: "لَمْ يَرَوْهُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ كَثِيرٍ إِلَّا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَلِيٍّ الرَّافِعِيُّ، تَقَرَّدَ بِهِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ". قال الهيثمي: "رواه ابن ماجه، خلا ذكر النجاشي، ورواه الطبراني في الكبير والأوسط، وكثير ضعيف". مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٣/٣٨).

(٤) هو: عمرو بن عوف بن زيد، أبو عبد الله المزني، صحابي، مات في ولاية معاوية [خت د ت ق]. تقريب التهذيب (ص: ٤٢٥).

(٥) يقصد حديث كثير بن عبد الله بن عمرو الذي أخرجه الطبراني كما يفهم من سياق كلامه، ولكن قال فيه الهيثمي: "رواه ابن ماجه، خلا ذكر النجاشي، ورواه الطبراني في الكبير والأوسط، وكثير ضعيف". مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٣/٣٨).

(٦) هو: عبد الله بن عامر بن ربيعة العنزي، حليف بني عدي، أبو محمد المدني، وُلِدَ على عهد النبي ﷺ، ولأبيه صحبة مشهورة، ووُثِّقَ العجلي، مات سنة بضع وثمانين [ع]. تقريب التهذيب (ص: ٣٠٩)، وينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٣/٩٣٠)، الإصابة في تمييز الصحابة (٤/١١٩).

(٧) الإغراب للنسائي (ص: ٢٤٨).

## C دراسة التعقب:

اعترض مغلطاي على ما ذكره الشَّهْلِي من أن الصلاة على القبر تُروى عن تسعة من الصحابة، وذلك؛ لأن مفهوم كلامه الحصر، وبيانه أن هناك طرقاً أخرى عن صحابه آخرين لم يذكرهم الشَّهْلِي، قد رووا عن النبي ﷺ صلاته على القبر.

ولمناقشة هذا الأمر، لا بد من النظر في كلام الشَّهْلِي، وفهم مراده، ثم الوقوف على شواهد الحديث، وذلك كما يلي:

أبتدأ الشَّهْلِي كلامه بذكر البراء بن معرور رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأنه ممن صلى النبي ﷺ على قبره، وأن حديثه يدل على الصلاة على القبر، ثم بعد ذلك ذكر قول ابن عبد البر في كتابه التمهيد حكايةً عن أحمد، بأن الصلاة على القبر قد رُوِيَتْ من ست طرق عن النبي ﷺ، ثم إنه زاد ثلاث طرق لم يذكرها أحمد بن حنبل، فأصبح مجموع ما ذكره ابن عبد البر من روايات، تسعة، وهذا نص ما عند ابن عبد البر<sup>(١)</sup>:

"قال أحمد بن حنبل: رُوِيَتْ الصلاة على القبر عن النبي ﷺ من ستة وجوه حسان كلها، قال أبو عمر: قد ذكرتها كلها بالأسانيد الجياد في (التمهيد)، وذكرت أيضاً ثلاثة أوجه حسان مسندة عن النبي ﷺ في ذلك، فتمت تسعة".

فأصل الكلام لابن عبد البر، ولم يقصد الشَّهْلِي حصر الروايات بتسعة، ومما يدل على ذلك، أنه ذكر أسماء صحابة لم يذكرهم ابن عبد البر؛ مثل: البراء بن معرور، وبريدة، وأبي قتادة الأنصاري - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ جميعاً -.

وأما الصحابة الذين ذكرهم ابن عبد البر، فقد جمعهم في قوله<sup>(٢)</sup>: "وأما الستة وجوه التي ذكر أحمد بن حنبل أنه روى منها أن رسول الله ﷺ صلى على قبر، فهي - والله أعلم -: حديث سهل بن حنيف، وحديث سعد بن عباد، وحديث أبي هريرة روي

(١) الاستذكار (٣/ ٣٤).

(٢) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٦/ ٢٦٢).

من طرق، وحديث عامر بن ربيعة، وحديث أنس، وحديث ابن عباس".

وقال أيضًا<sup>(١)</sup>: "وقد روينا عن النبي ﷺ أنه صلى على قبر من ثلاثة أوجه سوى هذه الستة الأوجه المذكورة، وكلها حسان، منها: حديث لزيد بن ثابت الأنصاري، والحُصَيْن بن وَحُوح<sup>(٢)</sup>، وأبي أُمَامَةَ بنِ ثَعْلَبَةَ الأنصاري<sup>(٣)</sup>؛ فالله أعلم أيها أراد أحمد بن حنبل".

وجمعها الزُّرْقَانِي<sup>(٤)</sup> أيضًا في قوله: "قال الإمام أحمد: رُوِيَ الصلاة على القبر عن النبي ﷺ من ستة وجوه حسان كلها، قال ابن عبد البر: بل من تسعة كلها حسان، وساقها كلها بأسانيد في تمهيده من حديث سهل بن حنيف، وأبي هريرة، وعامر بن ربيعة، وابن عباس، وزيد بن ثابت، والخمسة في صلاته على المسكينة، وسعد بن عباد في صلاة المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم على قبر طلحة بن البراء، ثم رفع يديه، وقال: «اللَّهُمَّ اَلْقَ طَلْحَةَ يَضْحَكُ إِلَيْكَ، وَتَضْحَكُ إِلَيْهِ»، وحديث أبي أُمَامَةَ بن ثَعْلَبَةَ أنه ﷺ رجع من بدر وقد تُوفِّيَتْ أم أبي أُمَامَةَ، فصلى عليها، وحديث أنس أنه ﷺ صلى على امرأة بعدما دُفِنَتْ، وهو محتمل للمسكينة وغيرها".

(١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٦/ ٢٧١).

(٢) والحُصَيْن بن وَحُوح، هو: حُصَيْن بن وَحُوح الأنصاري، له صحبة، وهو الذي روى قصة طلحة بن البراء، وقُتِل بالعذيب في واقعة القادسية. ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (١/ ٣٥٤)، الإصابة في تمييز الصحابة (٢/ ٨١)، وحديث أخرجه: ابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني (٤/ ١٥٥ ح ٢١٣٩).

(٣) هو: أَبُو أُمَامَةَ بنِ ثَعْلَبَةَ الْحَارِثِي، الأنصاري، اسمه عند الأكثر إياس، وقيل: اسمه عبد الله. الإصابة في تمييز الصحابة (٧/ ١٦)، وحديثه أخرجه: ابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني (٤/ ٥٧ ح ٢٠٠١)، والطبراني في المعجم الكبير (١/ ٢٧٢ ح ٧٩٢)، وقال الهيثمي: "رواه الطبراني في الكبير، ورجاله ثقات". مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٣/ ٣٢).

(٤) شرح الزرقاني على الموطأ (٢/ ٨٤).



وأما تقييد ابن عبد البر بأنها تسع روايات، فذلك؛ لأنه ثبت عنده مجيئها من طرق حسان، كما نصّ هو على ذلك.

ومن ذكرهم مغلطاي من الصحابة -رضوان الله عليهم- زيادة على قول السهيلي، فإن قصد بذلك الاستيعاب، فقد فاتته أيضًا -ممن وقفت عليه- حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه <sup>(١)</sup>.

### الخلاصة:

بناءً على ما تقدم يظهر -والله أعلم- أن مغلطاي قد جانب الصواب في هذا التعقب، وذلك؛ لأن السهيلي لم يقصد من كلامه استيعاب جميع شواهد حديث صلاة النبي صلى الله عليه وسلم على القبر، والصحابة الذين ذكرهم ممن رويوا هذا الحديث، ذكرهم على سبيل المثال، لا على سبيل الاستيعاب، والله -تعالى- أعلم بالصواب.



(١) أخرجه النسائي في سننه، كتاب الجنائز، الصلاة على القبر (٤/ ٨٥ / ح ٢٥٢٥)، وقال الألباني: "صحيح". إرواء الغليل (٣/ ١٨٥).

## الفصل الخامس

### تعقباته المتعلقة باختلاف الروايات واتفاقها (وفيه ثلاثة تعقبات)

## ❖ [٧٥/١]: تعقبه في مكان نزوله ﷺ في بيت أبي أيوب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

### ❖ النص المتعقب عليه:

قال الإمام ابن إسحاق<sup>(١)</sup>: وَحَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ مَرْثَدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْيَزَنِيِّ، عَنْ أَبِي رُحْمٍ السَّمَاعِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو أَيُّوبَ، قَالَ: «لَمَّا نَزَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِي، نَزَلَ فِي السُّفْلِ، وَأَنَا وَأُمُّ أَيُّوبَ فِي الْعُلُوِّ، فَقُلْتُ لَهُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي، إِنِّي لَأَكْرَهُ وَأَعْظِمُ أَنْ أَكُونَ فَوْقَكَ، وَتَكُونَ تَحْتِي، فَظَهَرَ أَنْتَ، فَكُنْ فِي الْعُلُوِّ، وَنَنْزِلُ نَحْنُ فَنَكُونُ فِي السُّفْلِ، فَقَالَ: «يَا أَبَا أَيُّوبَ، إِنَّ أَرْفَقَ بِنَا، وَبِمَنْ يَغْشَانَا»<sup>(٢)</sup>، أَنْ نَكُونَ فِي سُفْلِ الْبَيْتِ»، قَالَ: فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سُفْلِهِ، وَكُنَّا فَوْقَهُ فِي الْمَسْكَنِ، فَلَقَدْ انْكَسَرَ حُبٌّ<sup>(٣)</sup> لَنَا فِيهِ مَاءٌ، فَقُمْتُ أَنَا وَأُمُّ أَيُّوبَ بِقَطِيفَةٍ<sup>(٤)</sup> لَنَا، مَا لَنَا لِحَافٍ غَيْرَهَا، نَشْفُ بِهَا الْمَاءَ، تَخَوُّفًا أَنْ يَقْطُرَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْهُ شَيْءٌ، فَيُؤْذِيَهُ».

### ❖ نص التعقب:

قال الإمام مغلطاي<sup>(٥)</sup>: (وعند ابن إسحاق: "أن أبا أيوب قال: فكان رسول الله ﷺ في السفلى، ونحن في العلو، فسألته عن ذلك، فقال: «السفلى أرفق بنا، ومن يغشانا»، فكان رسول الله ﷺ في سفله، ونحن في علوه، فلقد انكسر حب لنا..."، يخدرش فيه وإن كان ابن إسحاق رواه بسند صحيح<sup>(٦)</sup>، ما ذكره أبو معشر<sup>(٧)</sup>، وغيره، فما زال به أيوب حتى ارتقى رسول

(١) ينظر: سيرة ابن هشام (١/٤٩٨).

(٢) يغشانا: يُقَالُ: غَشِيَهُ يَغْشَاهُ غِشْيَانًا إِذَا جَاءَهُ. النهاية في غريب الحديث والأثر (٣/٣٦٩)، مادة: (غَشَا).

(٣) الحُبُّ: الجِرَّةُ، أو الضَّخْمَةُ منها، أو الخَشَبَاتُ الأَرْبَعُ تُوضَعُ عَلَيْهَا الجِرَّةُ ذاتُ العُرْوَتَيْنِ. العين (٣/٣٢)، تهذيب اللغة (٤/٨)، مادة: (حَب).

(٤) القطيفة: هي كِسَاءٌ لَهُ خَمْلٌ. النهاية في غريب الحديث والأثر (٤/٨٤)، مادة: (قَطَفَ).

(٥) الزهر الباسم (٢/٨١٥).

(٦) جميع رواته ثقات، ولكن ابن إسحاق صدوق يدلّس، وهنا صرح بالتحديث؛ فالإسناد حسن، والله أعلم.

(٧) لم أفق على قوله، وكتابه المغازي ما زال في عداد المفقود، وأبو معشر هو: نَجِيعُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ

الله ﷺ في المشربة<sup>(١)</sup>. انتهى، ولقائل أن يقول: لقد كرر عليه السؤال عند انكسار الحُب، فصعد حينئذ).

### ٢٠ دراسة التعقب:

بنو مغلطاي تعقبه على أن رواية ابن إسحاق وإن كانت بسند صحيح، فقد جاء ما يخالفها من رواية أبي معشر، وغيره، ثم بيانه للقول الذي يمكن به الجمع بين الحديثين.

ولمناقشة هذا الأمر، لا بد من تخريج الحديث، وذلك على النحو التالي:

الحديث أخرجه مسلم من حديث أبي أيوب، فقال: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَزَلَ عَلَيْهِ، فَنَزَلَ النَّبِيُّ ﷺ فِي السُّفْلِ، وَأَبُو أَيُّوبَ فِي الْعُلُوِّ، قَالَ: فَانْتَبَهَ أَبُو أَيُّوبَ لَيْلَةً، فَقَالَ: نَمَشِي فَوْقَ رَأْسِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَتَنَحَّوْا، فَبَاتُوا فِي جَانِبٍ، ثُمَّ قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «السُّفْلُ أَرْفَقُ»، فَقَالَ: لَا أَعْلُو سَقِيفَةً أَنْتَ تَحْتَهَا، فَتَحَوَّلَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْعُلُوِّ، وَأَبُو أَيُّوبَ فِي السُّفْلِ.

ففي هذه الرواية بيان أن النبي ﷺ صعد إلى العلو، بعد أن قال له أبو أيوب: "لَا أَعْلُو سَقِيفَةً أَنْتَ تَحْتَهَا".

### ٢١ الخلاصة:

بالنظر فيما تقدم يظهر -والله أعلم- أن مغلطاي قد أصاب في هذا التعقب، وذلك؛ لوجود رواية تعارض رواية ابن إسحاق، وفيها أن النبي ﷺ قد تحول إلى العلو، وأبو أيوب إلى الأسفل.

ولكن المعارضة لا تكون إلا عند التساوي، ولا تساوي هنا؛ لأن الإمام مسلماً

= السُّنْدِيُّ -بكسر المهملة، وسكون النون- المدني، مولى بني هاشم، مشهور بكنيته، ضعيف، أسن واختلط، مات سنة سبعين ومائة [٤]. تقريب التهذيب (ص: ٥٥٩).

(١) وَالْمَشْرَبَةُ بالفتح: الغُرْفَةُ، وكذلك المشربة بضم الراء، والمشارب: العاللي. ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (١/ ١٥٣)، النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ٤٥٥)، مادة: (شَرِبَ).

قد أخرج أن النبي ﷺ قد تحوّل إلى العلو، وأبو أيوب إلى الأسفل، فترجحت هذه الرواية على غيرها، وكان الأولى العزو إليها، لا إلى ما ذكره أبو معشر، وغيره، والله -تعالى- أعلم بالصواب.



## ❁ [٧٦/٢]: تعقبه في دية اليمان، أبي حذيفة بن اليمان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ:

### ❁ النص المتعقب عليه:

قال الإمام ابن إسحاق<sup>(١)</sup>: وَحَدَّثَنِي عَاصِمُ بْنُ عُمَرَ بْنِ قَتَادَةَ، عَنْ مَحْمُودِ بْنِ لَبِيدٍ، قَالَ: «لَمَّا خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى أُحُدٍ، رَفَعَ حُسَيْلُ بْنُ جَابِرٍ، وَهُوَ الْيَمَانُ أَبُو حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ... فَاخْتَلَفَتْ عَلَيْهِ أَسْيَافُ الْمُسْلِمِينَ، فَقَتَلُوهُ، وَلَا يَعْرِفُونَهُ، فَقَالَ حُذَيْفَةُ: أَبِي، فَقَالُوا: وَاللَّهِ إِنْ عَرَفْنَاهُ، وَصَدَقُوا، قَالَ حُذَيْفَةُ: يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ، وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ، فَأَرَادَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدِيهِ، فَتَصَدَّقَ حُذَيْفَةُ بِدِيَّتِهِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، فَرَادَهُ ذَلِكَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَيْرًا».

### ❁ نص التعقب:

قال الإمام مغلطاي<sup>(٢)</sup>: (وقول ابن إسحاق: "فتصدق حذيفة"<sup>(٣)</sup> بدية أبيه على المسلمين"، يردّه ما ذكره الحاكم<sup>(٤)</sup>: إن الرواية صحت بأن رسول الله ﷺ ودّاه<sup>(٥)</sup>، أخبرنا ابن الحليمي، ثنا أبو المؤجّه، ثنا عبدان، ثنا ابن المبارك، عن يونس، عن الزهري، قال عروة: إن حذيفة...، فذكره، ولقائل أن يقول: إن النبي ﷺ ودّاه، وإن حذيفة تصدق بالدية بعد ذلك، فيكون جمعاً بين الحديثين، والله أعلم).

(١) ينظر: سيرة ابن هشام (٢/٨٧).

(٢) الزهر الباسم (٢/١٠٧٣).

(٣) هو: حُذَيْفَةُ بْنُ الْيَمَانِ بْنِ جَابِرِ الْعَبْسِيِّ، يكنى أبا عبد الله، من كبار الصحابة، وصاحب سر رسول الله ﷺ، وشهدا أُحُدًا، والخندق، ومات سنة ست وثلاثين بعد قتل عثمان، في أول خلافة علي. ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (١/٣٣٤)، الإصابة في تمييز الصحابة (٢/٣٩).

(٤) في المستدرک علی الصحیحین، کتاب معرفة الصحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ (٣/٤٢٧/٤ ح ٥٦٢٢)، وسكت عنه الحاكم، والذهبي.

(٥) ودّاه أي: أعطى ديتّه. النهاية في غريب الحديث والأثر (٥/١٦٩)، مادة: (ودّاه).

## C دراسة التعقب:

بنو مغلطاي تعقبه على أن ما رواه ابن إسحاق من أن حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تصدق بالدية على المسلمين، يعارضه ما رواه الحاكم وصححه، من أن النبي ﷺ قد قضى له بالدية، ثم بين القول الذي يمكن فيه الجمع بين الحديثين.

ولمناقشة هذا الأمر، لا بد من تخريج الحديثين، ودراسة إسنادهما، والحكم عليهما، وذلك على النحو التالي:

أولاً: حديث ابن إسحاق، عن عاصم بن عَمَرَ بْنِ قَتَادَةَ، عَنْ مَحْمُودِ بْنِ لَبِيدٍ: أخرجه أحمد<sup>(١)</sup>، والحاكم<sup>(٢)</sup>، والبيهقي<sup>(٣)</sup>، من طرق، بهذا الإسناد. ثانياً: الحديث الذي فيه ذكر الدية، أخرجه الحاكم<sup>(٤)</sup>، والبيهقي<sup>(٥)</sup>، مرسلًا من حديث عروة.

فقال الحاكم: أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْحَلِيمِيُّ، أَنَا أَبُو الْمُوَجِّهِ، أَنَا عَبْدَانُ، أَنَا

(١) في مسنده أحمد (٣٩/٤٦/ح ٢٣٦٣٩)، بنحوه مختصراً، وقال الهيثمي: "رواه أحمد، وفيه محمد بن إسحاق، وهو مدلس ثقة، وبقية رجاله رجال الصحيح". مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٦/٢٨٦)، وقال محققو المسند: "إسناده حسن من أجل محمد بن إسحاق -وهو ابن يسار المطلبي-؛ فهو صدوق حسن الحديث، وقد صرح بالتحديث عند غير المصنف".

(٢) في المستدرک علی الصحیحین، کتاب معرفة الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ (٣/٢٢٢/ح ٤٩٠٩)، بنحوه، وقال: "هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه"، وسكت عنه الذهبي.

(٣) في السنن الكبرى، كتاب القسامة، باب المسلمين يقتلون مسلماً خطأً (٨/٢٢٨/١٦٤٧٩) بنحوه مختصراً.

(٤) في المستدرک علی الصحیحین، کتاب معرفة الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ (٣/٤٢٧/ح ٥٦٢٢)، وسكت عنه الحاكم، والذهبي.

(٥) في السنن الكبرى للبيهقي، كتاب القسامة، باب المسلمين يقتلون مسلماً خطأً (٨/٢٢٧/١٦٤٧٨) بنحوه.

عَبْدُ اللَّهِ، أَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: قَالَ عُرْوَةُ: «إِنَّ حُذَيْفَةَ بْنَ الْيَمَانِ كَانَ أَحَدَ بَنِي عَبْسٍ، وَكَانَ حَلِيفًا فِي الْأَنْصَارِ، قُتِلَ أَبُوهُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ، أَخْطَأَ الْمُسْلِمُونَ بِهِ يَوْمَئِذٍ فَحَسَبُوهُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، فَطَفِقَ حُذَيْفَةُ يَقُولُ: أَبِي، أَبِي، فَلَمْ يَفْهَمُوهُ حَتَّى قَتَلُوهُ، فَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَوُذِيَ».

### ❧ الخلاصة:

بالنظر فيما تقدم يظهر - والله أعلم - أن مغلطاي قد جانب الصواب في هذا التعقب، وذلك؛ لأن التعارض لا يكون إلا مع التساوي، ولا تساوي هنا؛ إذ إن الرواية التي صححها الحاكم هي التي من طريق محمد بن إسحاق، وهي رواية مسندة، ليس فيها ذكر للدية، وأما الرواية التي ذكرت فيها الدية، فقد رواها من حديث عروة مرسلًا، والحديث أصله في صحيح البخاري<sup>(١)</sup> بدون ذكر الدية، والله - تعالى - أعلم بالصواب.

(١) في كتاب الديات، باب إذا مات في الزحام أو قتل (٩/ ٧/ ح ٦٨٩٠).



## ✻ [٧٧/٣]: تعقبه في صلاة النبي ﷺ ببيت المقدس:

### ✻ النص المتعقب عليه:

قال الإمام الشَّهْلِي (١): "وذكر (٢) فيه أنه دخل بيت المقدس، ووجد فيه نفرًا من الأنبياء، فصلّى بهم، وفي حديث الترمذي (٣) الذي قدمناه عن حذيفة، أنه أنكر أن يكون صلى بهم، وقال (٤): «ما زایل (٥) ظهر البراق، حتى رأى الجنة والنار، وما وعده الله - تعالى -، ثم عاد إلى الأرض»، وزيادة العدل مقبولة، ورواية من أثبت مقدّمة على رواية من نفى".

### ✻ نص التعقب:

قال الإمام مغلطاي (٦): (وذكر أنه صلى بالأنبياء ببيت المقدس، ثم قال: "وفي حديث الترمذي، عن حذيفة: أنه أنكر أن يكون صلى بهم، قال: وزيادة العدل مقبولة، ورواية من أثبت مقدّمة على رواية من نفى". انتهى كلامه، وفيه نظر، في مواضع:

الأول: المعارضة لا تصلح إلا مع التساوي، وهنا لا تساوي؛ لأن المثبت العدل على رأيه، هو ابن إسحاق، وابن إسحاق ذكره معضلاً، والمعضل (٧) لا يعارض المسند

(١) الروض الأتف (٣/ ٤١٠).

(٢) أي: ابن إسحاق. ينظر: سيرة ابن هشام (١/ ٣٩٧).

(٣) أخرجه الترمذي في سننه، أبواب تفسير القرآن، باب: ومن سورة بني إسرائيل (٥/ ٣٠٧/ ح ٣١٤٧).

(٤) ولفظه في سنن الترمذي: "فَمَا زَايَلَا ظَهَرَ الْبُرَاقُ حَتَّى رَأَى الْجَنَّةَ وَالنَّارَ، وَوَعَدَ الْآخِرَةَ أَجْمَعًا، ثُمَّ رَجَعَ عَوْدَهُمَا عَلَى بَدْنِهِمَا".

(٥) المزيلة: المفارقة، وزايلت فلاناً، إذا فارقت. ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٤/ ١٧٢٠)، الغريبين في القرآن والحديث (٣/ ٨٤٤)، مادة: (زيل).

(٦) الزهر الباسم (١/ ٧٢٢).

(٧) الْمُعْضَلُ: هو عبارة عمّا سقط من إسناده اثنان فصاعداً. معرفة أنواع علوم الحديث (ص: ١٣٥)، ⇐=

بحال، لا سيما وهو مسند صحيح، رواه الترمذي عن ابن أبي عمر، عن سفيان، عن مسعر عن عاصم، وقال: حسن صحيح.

ورواه أبو داود الطيالسي<sup>(١)</sup> عن حماد بن سلمة عن عاصم بن بهدلة، عن زر بن حبیش، عن حذيفة.

الثاني: لو ذكر لقول ابن إسحاق المعضل سنداً، ونظر بين الروايتين أيهما أرجح؟ كان يتجه له ما ذكره، ولكنه لم يفعل، فنظرنا في قول ابن إسحاق، هل تجد له إسناداً؟ فرأينا أبا بكر البيهقي رواه في كتاب الدلائل<sup>(٢)</sup>، عن علي بن أحمد بن عبدان، ثنا أحمد بن عبيد الصفار، ثنا محمد بن إسماعيل الترمذي، ثنا أبو علي بن مقلاص، ثنا عبد الله بن وهب، حدثني يعقوب بن عبد الرحمن، عن أبيه عبد الرحمن بن هشام بن عتبة بن أبي وقاص عن أنس به.

فلما نظرنا بين السندين، وجدنا سند الترمذي رجاله كلهم في الصحيحين، والثاني: وإن كانوا ثقات، فليسوا من رجال الشيخين، وهذا نوع من الترجيح، لا سيما مع المتابعة التي أوردناها من جهة حماد بن سلمة.

وذكر البيهقي<sup>(٣)</sup> أن حماد بن زيد أيضاً رواه.

الثالث: لا معارضة بين الحديثين، لا سيما على ما قرره الشَّهْلِي من أن الإسراء كان مرتين<sup>(٤)</sup>، فيُحْمَل قول حذيفة على إسراء، وقول أنس على آخر، ويلتئم الحديثان،

= التقريب والتيسير (ص: ٣٦).

(١) في مسنده (١/٣٢٧/ح ٤١١).

(٢) في دلائل النبوة، باب الإسراء برسول الله ﷺ (٢/٣٦١).

(٣) دلائل النبوة (٢/٣٦٤)، ونص ما عنده "وبمعناه رواه حماد بن زيد عن عاصم، إلا أنه لم يحفظ صفة البراق".

(٤) الروض الأثف (٣/٤٠٠).

ولا نحتاج في ذلك إلى قول السَّهْلِيِّ، ولا إلى غيره، والله - تعالى - الموفق).

### ٢٠ دراسة التعقب:

اعترض مُغلطاي على ما ذهب إليه السَّهْلِيُّ من الترجيح بين الروايات التي ظاهرها التعارض في صلاة النبي ﷺ في بيت المقدس ليلة الإسراء والمعراج، وبنى هذا الاعتراض على عدة أمور.

ولمناقشة هذا الأمر، لا بد من تخريج الأحاديث التي نفت صلاة النبي ﷺ في بيت المقدس، والأحاديث المثبتة لصلاته، والوقوف على أقوال أهل العلم في هذه المسألة، وذلك على النحو التالي:

أولاً: تخريج حديث مَنْ نفى صلاة النبي ﷺ في بيت المقدس:

أخرجه الترمذي<sup>(١)</sup>، والنسائي<sup>(٢)</sup>.

فقال الترمذي: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مِسْعَرٍ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ أَبِي النَّجُودِ، عَنْ زُرِّ ابْنِ حُبَيْشٍ، قَالَ: قُلْتُ لِحُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ: أَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِ الْمَقْدِسِ؟ قَالَ: لَا، قُلْتُ: بَلَى، قَالَ: أَنْتَ تَقُولُ ذَاكَ يَا أَصْلَعُ، بِمَ تَقُولُ ذَلِكَ؟ قُلْتُ: بِالْقُرْآنِ، بَيْنِي وَبَيْنَكَ الْقُرْآنُ، فَقَالَ حُذَيْفَةُ: مَنْ احْتَجَّ بِالْقُرْآنِ فَقَدْ أَفْلَحَ - قَالَ سُفْيَانُ: يَقُولُ: فَقَدْ احْتَجَّ، وَرَبَّمَا قَالَ: قَدْ فَلَاحَ -، فَقَالَ: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾<sup>(٣)</sup>، قَالَ: أَفْتَرَاهُ صَلَّى فِيهِ؟ قُلْتُ: لَا، قَالَ: «لَوْ صَلَّى فِيهِ لَكُتِبَ عَلَيْكُمْ فِيهِ الصَّلَاةُ كَمَا كُتِبَتْ الصَّلَاةُ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ»، قَالَ حُذَيْفَةُ: «قَدْ أَتَى رَسُولُ اللَّهِ

(١) في سننه، أبواب تفسير القرآن، باب: ومن سورة بني إسرائيل (٥/٣٠٧/ح ٣١٤٧)، وقال: "هذا حديث حسن صحيح".

(٢) في سننه الكبرى، كتاب التفسير، سورة الإسراء (١٠/١٤٦/ح ١١٢١٦)، مختصراً، من طريق عاصم، عن زر، عن حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) سورة الإسراء، جزء من الآية (١).

ﷺ بِدَابَّةٍ طَوِيلَةٍ الظَّهْرِ، مَمْدُودَةٍ، هَكَذَا خَطُوهُ مَدَّ بَصَرِهِ، فَمَا زَايَلَا ظَهَرَ الْبُرَاقِ حَتَّى رَأَى الْجَنَّةَ وَالنَّارَ، وَوَعَدَ الْآخِرَةَ أَجْمَعَ، ثُمَّ رَجَعَا عَوْدَهُمَا عَلَىٰ بَدْنِهِمَا، قَالَ: وَيَتَحَدَّثُونَ أَنَّهُ رَبَطَهُ، لِمَ؟ لِيَفَرَّ مِنْهُ، وَإِنَّمَا سَخَّرَهُ لَهُ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ.

ثانياً: تخريج حديث مَنْ أثبت صلاة النبي ﷺ في بيت المقدس:

أخرجه مسلم من حديث أنس بن مالك<sup>(١)</sup>، وحديث أبي هريرة<sup>(٢)</sup>.

فأما حديث أنس، فقال فيه: أن رسول الله ﷺ قال: «أُتِيَْتُ بِالْبُرَاقِ، وَهُوَ دَابَّةٌ أَبْيَضُ طَوِيلٌ فَوْقَ الْحِمَارِ، وَدُونَ الْبَغْلِ، يَضَعُ حَافِرُهُ عِنْدَ مُنْتَهَى طَرَفِهِ»، قَالَ: «فَرَكِبْتُهُ حَتَّى أَتَيْتُ بَيْتَ الْمَقْدِسِ»، قَالَ: «فَرَبَطْتُهُ بِالْحَلَقَةِ الَّتِي يَرِبُطُ بِهِ الْأَنْبِيَاءُ»، قَالَ: «ثُمَّ دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ، فَصَلَّيْتُ فِيهِ رَكَعَتَيْنِ...».

وأما حديث أبي هريرة، فقال فيه: قال رسول الله ﷺ: «لَقَدْ رَأَيْتُنِي فِي الْحَجْرِ وَقُرَيْشٌ تَسْأَلُنِي عَنْ مَسْرَايَ، فَسَأَلْتُنِي عَنْ أَشْيَاءَ مِنْ بَيْتِ الْمَقْدِسِ لَمْ أُثْبِتْهَا، فَكُرِبْتُ كُرْبَةً مَا كُرِبْتُ مِثْلَهُ قَطُّ»، قَالَ: "فَرَفَعَهُ اللَّهُ لِي أَنْظُرَ إِلَيْهِ، مَا يَسْأَلُونِي عَنْ شَيْءٍ إِلَّا أَنْبَأْتُهُمْ بِهِ، وَقَدْ رَأَيْتُنِي فِي جَمَاعَةٍ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ... فَحَانَتْ الصَّلَاةُ فَأَمَمْتُهُمْ...».

ثالثاً: أقوال أهل العلم في صلاة النبي ﷺ في بيت المقدس، وردهم على من أنكر ذلك:

قال أبو جعفر الطحاوي<sup>(٣)</sup>: "وكان ما رويناه عن ابن مسعود، وأنس، وأبي هريرة، عن رسول الله ﷺ، من إثبات صلاة رسول الله ﷺ هناك، أولى من نفي حذيفة أن يكون صلى هناك؛ لأن إثبات الأشياء أولى من نفيها، ولأن الذي قاله حذيفة: إن رسول الله ﷺ

(١) في صحيحه، كتاب الإيمان، باب الإسراء برسول الله ﷺ إلى السماوات، وفرض الصلوات (١/١٤٥/ح ١٦٢).

(٢) في صحيحه، كتاب الإيمان، باب ذكر المسيح ابن مريم، والمسيح الدجال (١/١٥٦/ح ١٧٢).

(٣) شرح مشكل الآثار (١٢/٥٤٤).

لو كان صلى هناك لوجب على أمته أن يأتوا ذلك المكان، ويصلوا فيه، كما فعل ﷺ، فإن ذلك مما لا حجة لحذيفة فيه؛ إذ كان رسول الله ﷺ قد كان يأتي مواضع، ويصلي فيها، لم يكتب علينا إتيانها، ولا الصلوات فيها، بل قد نهى عمر بن الخطاب عن تتبع تلك المواضع، والصلوات فيها".

وقال البيهقي<sup>(١)</sup>: "وكان حذيفة لم يسمع صلاته في بيت المقدس، وقد روينا في الحديث الثابت عن أبي هريرة وغيره، أنه صلى فيه، وأما الربط، فقد روينا أيضاً في حديث غيره، والبراق دابة مخلوقة، وربط الدواب عادة معهودة، وإن كان الله عز وجل لقادراً على حفظها، والخبر المثبت أولى من النافي".

وقال النووي<sup>(٢)</sup>: "ثبت أن نبينا ﷺ صلى بالأنبياء - صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين - ليلة الإسراء ببيت المقدس، ثم يحتمل أنه كانت الصلاة قبل صعوده إلى السماء، ويحتمل أنها بعد نزوله منها".

وقال ابن كثير<sup>(٣)</sup>: "وأنكر حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دخوله إلى بيت المقدس، وربطه الدابة، وصلاته فيه، وهذا غريب، والنص المثبت مقدم على النافي".

وقال ابن حجر<sup>(٤)</sup>: "وأنكر حذيفة أيضاً في هذا الحديث أنه صلى في بيت المقدس، واحتج بأنه لو صلى فيه لكتب عليكم الصلاة فيه كما كتب عليكم الصلاة في البيت العتيق، والجواب عنه منع التلازم في الصلاة إن كان أراد بقوله: كتب عليكم الفرض، وإن أراد التشريع، فنلتزمه، وقد شرع النبي ﷺ الصلاة في بيت المقدس، فقرنه بالمسجد الحرام، ومسجده، في شد الرحال، وذكر فضيلة الصلاة فيه في غير ما حديث".

(١) دلائل النبوة للبيهقي (٢/ ٣٦٥).

(٢) فتاوى النووي (ص: ٣٥).

(٣) البداية والنهاية (٣/ ١٣٨).

(٤) فتح الباري (٧/ ٢٠٨).

### الخلاصة:

بالنظر فيما تقدم يظهر - والله أعلم - أن مغلطاي قد جانب الصواب في هذا التعقب، وذلك؛ لما ثبت في صحيح مسلم من صلاة النبي ﷺ في بيت المقدس ليلة الإسراء، والله - تعالى - أعلم بالصواب.



## الفصل السادس

تعقباته المتعلقة  
بمتن الحديث  
(وفيه اثنا عشر تعقباً)

## ✻ [٧٨/١]: تعقبه في معنى الناموس:

### 🔸 النص المتعقب عليه:

قال الإمام الشَّهْلِي<sup>(١)</sup>: "وقول ورقة: لقد جاءه الناموس الأكبر الذي كان يأتي موسى<sup>(٢)</sup>، الناموس: صاحب سر الملك، قال بعضهم: هو صاحب سر الخير، والجاسوس: هو صاحب سر الشر، وقد فَسَّرَهُ أَبُو عُبَيْدٍ<sup>(٣)</sup>".

### 🔸 نص التعقب:

قال الإمام مغلطاي<sup>(٤)</sup>: (وقول الشَّهْلِي: "قال بعضهم: الناموس: صاحب سر الخير، والجاسوس: صاحب سر الشر"، يخدش فيه قول صاحبي الجامع<sup>(٥)</sup> والواعي<sup>(٦)</sup>: الناموس والجاسوس بمعنى واحد، وفي شرح المقامات لابن ظفر<sup>(٧)</sup>: وكذا سوى بينهما رؤية<sup>(٨)</sup>،

(١) الروض الأتف (٢/٣٥٨).

(٢) قول ورقة بن نوفل جزء من حديث طويل متفق عليه، ولكن دون لفظة الأكبر، أخرجه البخاري في صحيحه، بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ (١/٧ ح ٣)، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ (١/١٣٩ ح ١٦٠).

(٣) غريب الحديث له (١/٤٢٦)، فقال: "والناموس هو صاحب سر الرجل الذي يُطْلَعُهُ على باطن أمره، ويخضُّه بما يستره عن غيره".

(٤) الزهر الباسم (١/٥٤٧).

(٥) لم أقف عليه.

(٦) لم أقف عليه.

(٧) لم أقف عليه، وابن ظفر هو: محمد بن محمد بن ظفر، أبو عبد الله، الصَّقْلِيُّ، حجة الدين، أحد الأدباء الفضلاء، وُلِدَ بصقلية، ونَشَأَ بِمَكَّةَ، واستوطن بحماة، ومن تصانيفه: (سلوان المطاع)، وكتاب (شرح المقامات الحريية)، وتُوفِّي سنة خمس وستين وخمسمائة. ينظر: الوافي بالوفيات (١/١٢٥).

(٨) هو: رُوْبَةُ بْنُ الْعَجَّاجِ التَّمِيمِيُّ الرَّاجِزُ، من أعراب البصرة، وكان رأساً في اللغة، وتُوفِّي سنة خمس وأربعين ومائة. سير أعلام النبلاء (٦/١٦٢).



[وهو الصحيح]<sup>(١)</sup>.

وقوله: "الناموس: صاحب سر الملك"، يخدش فيه أيضاً ما في المحكم<sup>(٢)</sup>،  
وغريب القاسم بن سلام<sup>(٣)</sup>، والمجمل لابن فارس<sup>(٤)</sup>: ناموس الرجل: صاحب سره. زاد  
ابن سيده<sup>(٥)</sup>: وقيل: الناموس السرُّ، مثَّل به سبيويه، وفسَّره السِّيرافي).

### ❧ دراسة التعقب:

بنى مغلطاي اعتراضه على السَّهيلي في هذا التعقب، على أمرين:  
أحدهما: عند ذكره الفرق بين الناموس والجاسوس، وذلك بذكره قول من  
جعلهما بمعنى واحد.  
الآخر: عند تفسيره للناموس بأنه سر الملك، وذلك بذكر قول من فسره بغير ذلك.  
ولمناقشة هذين الأمرين، لا بد من الرجوع إلى أهل اللغة، والغريب، وشرح  
الحديث، وذلك على النحو التالي:

(١) في المطبوع من الزهر الباسم [وهو في الصحيح]، وما أثبتته من عند ابن الملقن، والعيني، بدون حرف  
الجر، ولعلَّ الصواب؛ لما يقتضيه سياق الكلام، والله أعلم. ينظر: التوضيح لشرح الجامع الصحيح  
(٢/٢٨٩)، عمدة القاري شرح صحيح البخاري (١٩/٣٠٦).

(٢) المحكم والمحيط الأعظم (٨/٥٣٥).

(٣) غريب الحديث له (١/٤٢٦).

(٤) مجمل اللغة (ص: ٨٨٦)، وابن فارس هو: أحمد بن فارس بن زكريا، أبو الحسين الرازي، وقيل:  
القزويني، المعروف بالرازي، المالكي، اللغوي، نزيل هَمْدَان، وصاحب "المجمل في اللغة"، وتُوفي  
سنة خمس وتسعين وثلاثمائة. تاريخ الإسلام (٨/٧٤٦).

(٥) المحكم والمحيط الأعظم (٨/٥٣٥)، وابن سيده هو: علي بن إسماعيل، أبو الحسن المُرسِّي،  
اللغوي، المعروف بابن سيده، صنَّف "المحكم" في اللغة، و"المخصص"، ومات سنة ثمان وخمسين  
وأربعمائة. تاريخ الإسلام (١٠/٩٩).

## أولاً: الفرق بين الناموس والجاسوس:

ذكر أهل اللغة، والغريب، الفرق بينهما في مصنفاتهم، ومنهم:

الخطابي<sup>(١)</sup>، وأبو عُبَيْد الهَرَوِي<sup>(٢)</sup>، وأبو عبد الله بن أبي نصر<sup>(٣)</sup>، والقاضي عِيَّاض<sup>(٤)</sup>، وابن الجوزي<sup>(٥)</sup>، وابن الأثير<sup>(٦)</sup>.

وأما مَنْ جعلهما بمعنى واحد، فقد استدلَّ مغلطاي على ذلك بما في الجامع في اللغة، والواعي في اللغة، وفي شرح مقامات الحريري لابن ظفر، وهي كتب لم أقف عليها؛ لأنها ما زالت في عداد المفقود إلى وقتنا الحالي.

وقد نقل ابن المُلقِّن<sup>(٧)</sup> قول مغلطاي هذا عن أصحاب هذه الكتب المفقودة، ونقل ابن حجر قول رُوْبَة ابن العجاج، ولم يتعقبه.

وأما العِيْنِي لما نقل أقوال أصحاب هذه الكتب المفقودة، اعترض عليهم، فقال<sup>(٨)</sup>: "وقيل إن الناموس والجاسوس بمعنى واحد، حكاه القزاز في جامع، وصاحب الواعي... وقد سوى بينهما رُوْبَة بن العجاج، وقال بعض الشراح: وهو الصحيح، وليس بصحيح، بل الصحيح الفرق بينهما على ما نقل النووي في شرحه عن أهل اللغة الفرق بينهما، بأن الناموس في اللغة صاحب سر الخير، والجاسوس صاحب سر الشر".

وكذلك أبو بكر ابن الأَبَّاري<sup>(٩)</sup>، نقل قول إبراهيم في إنكاره على مَنْ جعلهما

(١) غريب الحديث له (٨٤ / ١)، أعلام الحديث (شرح صحيح البخاري) (١٣٠ / ١).

(٢) الغريبين في القرآن والحديث (٣٤٢ / ١).

(٣) تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم (ص: ٣٤٩).

(٤) مشارق الأنوار على صحاح الآثار (١٣ / ٢).

(٥) غريب الحديث له (١٥٦ / ١)، كشف المشكل من حديث الصحيحين (٥١٤ / ٣).

(٦) النهاية في غريب الحديث والأثر (١١٩ / ٥)، مادة: (نَمَسَ).

(٧) التوضيح لشرح الجامع الصحيح (٢٨٨ / ٢).

(٨) عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٥٢ / ١).

(٩) الزاهر في معاني كلمات الناس (٣٦٩ / ١).

بمعنى واحد، قال إبراهيم: "قول أبي عبيدة: جاسوس وناموس بمعنى، لا أعرفه".

ثانياً: في معنى الناموس:

وقبل البدء ببيان المعنى اللغوي لكلمة الناموس، ومما تجب الإشارة إليه أولاً، الاتفاق الذي نقله النووي<sup>(١)</sup> عن أهل اللغة والغريب، وهو أن المراد بالناموس بالحديث، هو جبريل عليه السلام.

وأما كلمة الناموس في اللغة، فتُطلق على معانٍ كثيرة، منها:

قُترة الصياد<sup>(٢)</sup>، ووعاء لا يُوعى فيه إلا العلم<sup>(٣)</sup>، وصاحب سر الملك<sup>(٤)</sup>، وجبرئيل -صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ<sup>(٥)</sup>، - وصاحبُ سرِّ الرَّجُلِ الَّذِي يَطَّلِعُ عَلَى سِرِّهِ، وباطنِ أمره، وَيَخُصُّهُ بِمَا يَسْتُرُهُ عَنْ غَيْرِهِ، وبيتُ الراهب، والنَّمَام، وَيُقَالُ لِلشَّرْكَ: ناموسٌ، لَأَنَّهُ يُوَارَى تَحْتَ التُّرَابِ<sup>(٦)</sup>، والمَكْرُ والخَدِيعَةُ<sup>(٧)</sup>، وصاحبُ سرِّ الخير<sup>(٨)</sup>، وهو الَّذِي يَتَعَرَّفُ الْأَخْبَارَ، وَيُنْقَرُّ وَيُنْقَرُّ عَنْهَا، ثُمَّ يَأْتِي بِهَا<sup>(٩)</sup>، والسَّرُّ<sup>(١٠)</sup>، والشرِيعَةُ<sup>(١١)</sup>، والنَّامِسُ والناموسُ دُويبةٌ، أُغْبِرُ

(١) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (٢/٢٠٣).

(٢) العين (٧/٢٧٦).

(٣) العين (٧/٢٧٦).

(٤) الزاهر في معاني كلمات الناس (١/٣٦٩).

(٥) معجم ديوان الأدب (١/٣٧٢).

(٦) تهذيب اللغة (١٣/١٦).

(٧) المحيط في اللغة (٢/٢٦٩).

(٨) غريب الحديث للخطابي (١/٨٤).

(٩) التلخيص في معرفة أسماء الأشياء (ص: ٤٠٨).

(١٠) المحكم والمحيط الأعظم (٨/٥٣٥).

(١١) الإبانة في اللغة العربية (٤/٦٨٣).

كَهَيْئَةِ الذَّرَّةِ تَلْكَعُ النَّاسَ<sup>(١)</sup>.

### ❦ الخلاصة:

بالنظر فيما تقدم يظهر -والله أعلم- أن مُغلطاي قد جانب الصواب في هذا التعقب، وذلك؛ لأن أكثر أهل اللغة والغريب قد ذكروا الفرق بين الناموس والجاسوس، وأما ما قيل في أنهما بمعنى واحد، فقد اعترض عليه بعض أهل العلم، بل ذكروا أن الصحيح التفرقة بينهما.

وكذلك الأمر في تعقبه لمعنى الناموس الذي ذكره السَّهْلِيُّ، وعدم ذكره أن ناموس الرجل: صاحب سره، فيجابه عنه بأن السَّهْلِيُّ وإن كان لم ينص عليه، إلا أنه قد أشار إليه بقوله: "فسره أبو عبيد"، فلا وجه للاعتراض عليه.

وفي قوله: وزاد ابن سيده، وقيل: الناموس السرُّ، فإن كان يقصد من ذلك اقتصار السَّهْلِيُّ على معنى، وتركه لمعان أخرى، فيجابه عنه بأنه هو بنفسه لم يذكر جميع المعاني التي وردت في كلمة ناموس في اعتراضه عليه، ولأن المقام هنا مقام بيان لغريب الحديث، وليس مقام استقصاء لمعنى كلمة ناموس في اللغة؛ فالسَّهْلِيُّ قد اقتصر على ما يوضح المعنى؛ فلا اعتراض عليه، والله -تعالى- أعلم بالصواب.

(١) المحكم والمحيط الأعظم (٨/ ٥٣٥).

## ❁ [٧٩/٢]: تعقبه في معنى السلت.

### ❁ النص المتعقب عليه:

قال الإمام السُّهَيْلي<sup>(١)</sup>: "الأسلت: هو الشَّديدُ الفطسُ"<sup>(٢)</sup>، يُقال: سلَّت اللهُ أنْفَهُ، وَمِنْ السَّلَّتِ حَدِيثُ بَشْرِ بْنِ عَاصِمٍ حِينَ أَرَادَ عُمَرُ أَنْ يَسْتَعْمِلَهُ، فَلَمَّا كَتَبَ لَهُ عَهْدَهُ أَبِي أَنْ يَقْبَلَهُ، وَقَالَ: لَا حَاجَةَ لِي بِهِ؛ إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: إِنَّ الْوَلَاةَ يُجَاءُ بِهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيَقْفُونَ عَلَى جِسْرِ جَهَنَّمَ، فَمَنْ كَانَ مُطَاوِعًا لِلَّهِ، تَنَاوَلَهُ يَمِينُهُ حَتَّى يُنْجِيَهُ، وَمَنْ كَانَ عَاصِيًا لِلَّهِ، انْخَرَقَ بِهِ الْجِسْرُ إِلَى وَادٍ مِنْ نَارٍ تَلْتَهَبُ التَّهَابًا، قَالَ: فَأَرْسَلَ عُمَرُ إِلَى أَبِي ذَرٍّ، وَإِلَى سَلْمَانَ، فَقَالَ لِأَبِي ذَرٍّ: أَنْتَ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: نَعَمْ وَاللَّهِ، وَبَعْدَ الْوَادِي وَادٍ آخَرُ مِنْ نَارٍ. قَالَ: وَسَأَلَ سَلْمَانَ، فَكَرِهَ أَنْ يُخْبِرَهُ بِشَيْءٍ، فَقَالَ عُمَرُ: مَنْ يَأْخُذُهَا بِمَا فِيهَا؟ فَقَالَ أَبُو ذَرٍّ: مَنْ سَلَّتِ اللهُ أَنْفَهُ وَعَيْنَيْهِ، وَأَضْرَعَ خَدَّهُ إِلَى الْأَرْضِ. ذكره ابن أبي شيبَةَ<sup>(٣)</sup>.

### ❁ نص التعقب:

قال الإمام مغلطاي<sup>(٤)</sup>: (وقول السُّهَيْلي: "والسلَّتْ شدة الفطس، يقال: سلَّت اللهُ أنْفَهُ، ومن السَّلَّتِ حَدِيثُ بَشْرِ بْنِ عَاصِمٍ، حِينَ أَرَادَ عُمَرُ أَنْ يُولِيَهُ، فَأَبَى، فَقَالَ عُمَرُ: مَنْ يَأْخُذُهَا، يَعْنِي الْإِمْرَةَ بِمَا فِيهَا؟ فَقَالَ أَبُو ذَرٍّ: مَنْ سَلَّتِ اللهُ أَنْفَهُ"، فيه نظر، من حيث إن

(١) الروض الأنف (٣/ ١٤٣).

(٢) الفطس في الأنف: أنفراشه. مقاييس اللغة (٤/ ٥١١)، مادة: (فَطَسَ).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبَةَ في مصنفه، كتاب السير، في الإمارة (٦/ ٤٢٠ ح ٣٢٥٤٦) عن: ابْنِ نُمَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا فَضِيلُ بْنُ غَزْوَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ الرَّاسِبِيِّ، عَنْ بَشْرِ بْنِ عَاصِمٍ... الحديث. قال ابن حجر: "ومحمد هذا ذكر ابن عبد البر أنه ابن سليم الراسبي، فإن كان كما قال، فالإسناد منقطع؛ لأنه لم يدرك بشر بن عاصم". الإصابة في تمييز الصحابة (١/ ٤٣٠).

(٤) الزهر الباسم (١/ ٥٩٦).

عَجَزَ الحديث يعكر على تفسيره أولاً؛ لأن الفَطَس ليس بشيء يدعى به على أحد، وإنما معنى الحديث: سَلَتَ الله أنفه، يعني قطعه، كأنه قال: من قطع الله أنفه، كذا ذكره الهَرَوِي<sup>(١)</sup>، وغيره.

يزيده وضوحاً حديث حذيفة<sup>(٢)</sup>: "وَأَزْدُ عُمَانَ"<sup>(٣)</sup>، سَلَتَ الله أقدامهم"، فهذا حذيفة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ لم يرد أن يجعل أقدامهم فطساً، ولا قريباً منه؛ لعدم تأتّي ذلك في الأقدام، إنما أراد قطع أقدامهم.

قال ابن دُرَيْدٍ في الجمهرة<sup>(٤)</sup>: "سَلَتَ الله أنفه، يَسْلَتُهُ، وَيَسْلَتُهُ سَلْتًا، إذا قطعه من أصله"، وفي الاشتقاق<sup>(٥)</sup>: "ومن بني واقف أبو قيس بن الأسَلَتِ، والأسَلَتِ الذي قطع أنفه، فاستَوْصِلَ".

### ❦ دراسة التعقب:

اعترض مُغلطاي على تفسير السُّهَيْلِي للسَّلَتِ بشدة الفَطَس، وذلك؛ لأن تفسيره

(١) الغريبين في القرآن والحديث (٣/٩١٦)، مادة: (سَلَتَ).

(٢) هذا جزء من حديث طويل أخرجه عبد الرزاق في مصنفه، باب القبائل (١١/٥٢/ح ١٩٨٨٩)، ورجال الإسناد كلهم ثقات؛ فالإسناد صحيح، موقوف على حذيفة بن اليمان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، والله أعلم.

(٣) بنو الأزد - بفتح الهمزة وسكون الزاي وبالذال المهملة -، ويقال فيهم الأسد - بالسین المهملة بدل الزاي -، وهم حي من كهلان من القحطانية، وهم بنو الأزد بن الغوث، وأزد عمان، بإضافة أزد إلى عمان، وهي ثغر بالبحرين، نزلها فرقة منهم، فعرفوا بها. نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب (ص: ٩١).

(٤) جمهرة اللغة (١/٣٩٨)، وابن دُرَيْدٍ هو: أبو بكر، محمد بن الحسن بن دُرَيْدٍ الأَزْدِيُّ، البَصْرِيُّ، وكان رأساً في العربية، وأشعار العرب، وله شعر كثير، وتصانيف مشهورة، منها: كتاب "الجمهرة"، وكتاب "اشتقاق أسماء القبائل"، تُوفي سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة. ينظر: تاريخ بغداد (٢/٥٩٤)، تاريخ الإسلام (٧/٤٤٦).

(٥) الاشتقاق (ص: ٤٤٨).

لا يتناسب مع ما استدل به من حديث بشر بن عاصم، وذلك؛ لأن معنى السلت في الحديث هو القطع كما ذكره أهل الغريب واللغة.

ولمناقشة هذا الأمر، وبيان وجه الصواب فيه، لا بد من الرجوع إلى كتب غريب الحديث، وذلك على النحو التالي:

اتفق أهل الغريب على تفسير كلمة السلت في قوله: "سَلَتَ الله أنفه"، بأن المراد بذلك قطعه، وأن أصل السَلَتَ القطع، وممن ذكر ذلك: ابن قتيبة<sup>(١)</sup>، والخطابي<sup>(٢)</sup>، والهروي<sup>(٣)</sup>، والزمخشري<sup>(٤)</sup>، وأبو موسى الأصبهاني<sup>(٥)</sup>، وابن الجوزي<sup>(٦)</sup>، وابن الأثير<sup>(٧)</sup>.

وأما تفسير السُّهَيْلي للأسَلَت بأنه شديد الفطس، فلم أقف - في حدود بحثي - على من فسره بذلك غيره، وأهل اللغة على أن الأسَلَت هو: الذي قُطِع أنفه، كما قاله ابن دريد<sup>(٨)</sup>.

وقال ابن فارس<sup>(٩)</sup>: "ورجل أسَلَت، إذا أُوعِب جَدَع أنفه".

وقال ابن سيده<sup>(١٠)</sup>: "والأسَلَتُ الأَجْدَعُ، وبه سُمِّي الرَّجُلُ".

(١) غريب الحديث له (٢/ ٢٥١).

(٢) غريب الحديث له (٢/ ١١٥).

(٣) الغريبين في القرآن والحديث (٣/ ٩١٦).

(٤) الفائق في غريب الحديث (٢/ ١٩٣).

(٥) المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث (٢/ ١١٠).

(٦) غريب الحديث له (١/ ٤٩١).

(٧) النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ٣٨٨).

(٨) الاشتقاق (ص: ٤٤٨).

(٩) مجمل اللغة (ص: ٤٧٠).

(١٠) المحكم والمحيط الأعظم (٨/ ٤٦٧).

## C الخلاصة:

بالنظر فيما تقدم يظهر - والله أعلم - أن مغلطاي قد أصاب في هذا التعقب، وذلك؛ لأن أهل اللغة والغريب قد ذكروا أن أصل السَّلَت: القطع، ولم أقف - في حدود بحثي - على مَنْ ذكر أن الأسَلَت هو: شديد الفطس، كما فسّره السّهيلي، والله - تعالى - أعلم بالصواب.



## ❁ [ ٨٠/٣ ] : تعقبه في معنى هَزْمِ النَّبِيِّ :

### ❁ النص المتعقب عليه :

قال الإمام الشَّهْلِي (١): "وذكر ابن إسحاق (٢) أنه جمع بهم أبو أَمَامَةَ عند هزم النبى في بقیع یقال له بقیع الخَضِمَاتِ (٣)، بقیع بالباء وجدته في نسخة الشيخ أبي بحر، وكذلك وجدته في رواية يونس عن ابن إسحاق، وذكره البكري (٤) في كتاب معجم ما استعجم (٥) من أسماء البقع، أنه نقيع بالنون (٦)، ذكره في باب النون والقاف، وقال (٧): هَزْمُ النَّبِيِّ: جبل على بريد (٨) من المدينة".

(١) الروض الأثف (٤/ ١١٢).

(٢) ينظر: سيرة ابن هشام (١/ ٤٣٥).

(٣) الحديث أخرجه أبو داود في السنن، كتاب الصلاة، باب الجمعة في القرى (٢/ ٢٩٦ ح ١٠٦٩)، والإسناد حسنه البيهقي، وابن حجر، والألباني. ينظر: السنن الكبرى للبيهقي (٣/ ٢٥٢)، التلخيص الحبير (٢/ ١٣٩)، صحيح أبي داود (٤/ ٢٣٥).

(٤) البَكْرِيُّ هو: أَبُو عُبَيْدٍ، عبد الله بن عبد العزيز بن محمد، نزيل قرطبة، وكان رأساً في اللغة، وأيام الناس، صَنَّفَ في أعلام النبوة، وكتاب اشتقاق الأسماء، وكتاب معجم ما استعجم من البلدان والأماكن، وتوفي سنة سبع وثمانين وأربعمائة. سير أعلام النبلاء (١٩/ ٣٥).

(٥) معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع (٢/ ٥٠٢).

(٦) النقيع: بالنون في أوله، وهو الأشهر والأصح، والنقيع لغة: مستنقع الماء، وهو وادٍ يقع جنوب المدينة النبوية، وهو الذي حماه رسول الله ﷺ والخلفاء من بعده، ويُسمَّى الوادي «النقيع» إلى أن يقبل على بئر الماشي على مسافة ٣٨ كيلاً جنوب المدينة على طريق الهجرة، وسماه بعض العلماء: «نقيع الخضيمات»، والخضيمة: النبات الناعم الأخضر. المعالم الأثيرة في السنة والسيرة (ص: ٢٨٩).

(٧) معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع (٤/ ١٢٩٥).

(٨) والبريد: اثنا عشر ميلاً. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٢/ ٤٤٧)، مادة: (برد).

## نص التعقب:

قال الإمام مُغلطاي<sup>(١)</sup>: (وقوله: "إِنْ هَزَمَ النَّبِيتُ: جبل"، يُخْدَشُ فِيهِ قول أبي محمد المنذري<sup>(٢)</sup>: "هو موضع نُسِبَ إلى النبيّ، حيّ من اليمن، وهو بفتح الهاء، وسكون الزاي".

وفي أمالي أبي علي الهجري<sup>(٣)</sup>: "الهزم: انخفاض في الحرة، وفي كل أرض صلبة، ومنه حديث مصعب: أول جمعة جمعها المسلمون بهزم في حرة بني دينار، قبل الهجرة"، قال أبو علي: "هذا الهزم: نقيع الخضّمات، واللفظ معروف، والموضع نفسه لا يُعرَف".  
وعند العسكري<sup>(٤)</sup>: "جمعت الجمعة في هزم بني بياضة، ويُروى هزمة، وهزم الأرض: ما تشقق وتكسر منها، وفي رواية أبي سعيد: هرم - بالراء المهملة -، وهي أرض بين ظهري حرة بني بياضة"<sup>(٥)</sup>.

(١) الزهر الباسم (٢/ ٧٦٠).

(٢) الذي وقفت عليه في المطبوع من كتبه قوله: "الهزمة) بفتح الهاء، وسكون الزاي: هو أن تغمز موضعاً بيدك، أو رجلك، فتصير فيه حفرة". الترغيب والترهيب (٢/ ١٣٦). وأبو محمد المنذري هو: عبد العَظِيم بن عبد القوي بن عبد الله بن سلامة بن سعد، الحَافِظُ الكَبِير، الإمام الثبت، وَكَانَ عَدِيمَ النَظِير في معرفة علم الحديث على اختلاف فنونه، أَلَفَ التَّرْغِيبَ والترهيب، وَاخْتَصَرَ صَحِيحَ مُسْلِم، وَسَنَنَ أَبِي دَاوُد، وَمَاتَ فِي سَنَةِ سِتٍّ وَخَمْسِينَ وَسِتِّمِائَةً. طبقات الحفاظ للسيوطي (ص: ٥٠٤).

(٣) لم أفف عليها، ولعلها هي التعليقات والنوادر، ذكر ذلك بعض من ترجم له، ولم أفف على قوله هذا في المطبوع منها، وأبو علي الهجري هو: هَارُونُ بن زَكْرِيَا الهجري، صَاحِبُ كِتَابِ النُّوَادِرِ المفيدة، وَبَعْضُ يَسْمِيهَا الأُمَالِي، رَوَى عَنْهُ ثَابِت بن حَزْم السَّرْقُسْطِي. ينظر: معجم الأدباء=إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب (٦/ ٢٧٦٢)، الوافي بالوفيات (٢٧/ ١١٥).

(٤) لم أفف عليه، ووقفت على هذا النص بتمامه عند البكري. ينظر: معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع (٤/ ١٣٥٣). والذي عند أبي هلال العسكري: "أول من جمع بالمدينة أسعد بن زرارة، جمع في أربعين رجلاً في هزمة بين ظهري بنى بياضة". الأوائل للعسكري (ص: ٢١٣).

(٥) هي: من الحرّة الغربية بالمدينة الشريفة. المعالم الأثرية في السنة والسيرة (ص: ٩٩).

وفي تهذيب الأزهري<sup>(١)</sup>: "الهزمة ما اطمأن من الأرض".

### ٢٠ دراسة التعقب:

اعترض مغلطاي على ما ذكره الشَّهيلي عن البكري بأن المراد من هَزَمَ النَّبِيتِ، هو جبل على بريد من المدينة، وذلك بذكره أقوالاً لأهل العلم تخالف هذا المعنى.

ولمناقشة هذا الأمر، وبيان وجه الصواب فيه، لا بد من الرجوع إلى كتب اللغة، وغريب الحديث؛ للوقوف على معنى هزم النبيت، وذلك على النحو التالي:

معنى هزم: **الْهَزْمَةُ: مَا تَطَامَنَ مِنَ الْأَرْضِ**، ذكر ذلك كل من:

الخليلي<sup>(٢)</sup>، وأبي الحسن الأزدي<sup>(٣)</sup>، والهَرَوِي<sup>(٤)</sup>، والصاحب بن عباد<sup>(٥)</sup>، وابن فارس<sup>(٦)</sup>، وابن سيده<sup>(٧)</sup>، والزمخشري<sup>(٨)</sup>، وابن الأثير<sup>(٩)</sup>، وزاد: "وهو موضع بالمدينة"، والمطرزي<sup>(١٠)</sup>، وابن منظور<sup>(١١)</sup>، والفيروزآبادي<sup>(١٢)</sup>، وقال الزبيدي<sup>(١٣)</sup>:

(١) تهذيب اللغة (٦/ ٩٥)، والأزهري هو: العلامة أبو منصور، محمد بن أحمد بن الأزهر الأزهري، الهَرَوِي، اللغوي، وكان رأساً في اللغة والفقه، وله كتاب (تهذيب اللغة) المشهور، و(تفسير إصلاح المنطق)، وأشياء، مات سنة سبعين وثلاثمائة. سير أعلام النبلاء (١٦/ ٣١٥).

(٢) العين (٤/ ١٧).

(٣) المنجد في اللغة (ص: ٣٥٦).

(٤) تهذيب اللغة (٦/ ٩٥)، مادة: (هزم).

(٥) المحيط في اللغة (١/ ٢٩٦)، مادة: (هزم).

(٦) مجمل اللغة (ص: ٩٠٤).

(٧) المحكم والمحيط الأعظم (٤/ ٢٣٩).

(٨) الفائق في غريب الحديث (٤/ ١٠٣).

(٩) النهاية في غريب الحديث والأثر (٥/ ٢٦٣)، مادة: (هزم).

(١٠) المغرب في ترتيب المعرب (ص: ٥٠٤)، مادة: (هزم).

(١١) لسان العرب (١٢/ ٦٠٨).

(١٢) القاموس المحيط (ص: ١١٧٠).

(١٣) تاج العروس (٣٤/ ٩٩).

"وَوَقَعَ فِي الرَّوْضِ لِلشُّهْلِيِّ: عِنْدَ هَزْمِ النَّبِيتِ، وَهُوَ جَبَلٌ عَلَى بَرِيدٍ مِنَ الْمَدِينَةِ؛  
فَفِي سِيَاقِهِ خِلَافَانِ؛ الْأَوَّلُ: قَوْلُهُ: النَّبِيتُ، وَكُلُّهُمْ قَالَ: بِيَاضَةَ، وَالثَّانِي: قَوْلُهُ: "جَبَلٌ"،  
وَالْهَزْمُ بِإِجْمَاعِ أَهْلِ اللُّغَةِ: الْمُنْخَفُضُ مِنَ الْأَرْضِ، وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ جَمْعًا بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ، "أَنَّهُ  
جُمِعَ فِي هَزْمِ بَنِي النَّبِيتِ، مِنْ حَرَّةِ بَنِي بِيَاضَةَ، فِي نَقِيعٍ يُقَالُ لَهُ: نَقِيعُ الْخَضِمَاتِ"،  
وَالنَّبِيتُ، وَبِيَاضَةُ: بَطْنَانِ مِنَ الْأَنْصَارِ".

### الخلاصة:

بالنظر فيما تقدم يظهر - والله أعلم - أن مغلطاي قد أصاب في هذا التعقب، وذلك؛  
لاتفاق أهل اللغة والغريب على أن معنى الهزمة: مَا تَطَامَنَ مِنَ الْأَرْضِ، والمطمئن من  
الأرض، أرض منخفضة، وقد نقل الزبيدي إجماع أهل اللغة على هذا المعنى، والله -  
تعالى - أعلم بالصواب.

## ❖ [٨١/٤]: تعقبه في معنى اهتزاز العرش:

### ❖ النص المتعقب عليه:

قال الإمام الشَّهْلِي<sup>(١)</sup>: "وذكر<sup>(٢)</sup> اهتزاز العرش، وقد تكلم الناس في معناه، وظنوا أنه مُشْكَلٌ، وقال بعضهم: الاهتزاز هاهنا بمعنى الاستبشار بقدوم روحه، وقال بعضهم: يريد حملة العرش ومَن عنده من الملائكة؛ استبعاداً منهم لأن يهتز العرش على الحقيقة، ولا بُدَّ فيه؛ لأنه مخلوق تجوز عليه الحركة، والهَزَّة، ولا يُعَدَّل عن ظاهر اللفظ ما وجد إليه سبيل، وحديث اهتزاز العرش لموت سعد<sup>(٣)</sup>، صحيح<sup>(٤)</sup>. قال أبو عمر<sup>(٥)</sup>: هو ثابت من طرق متواترة".

### ❖ نص التعقب:

قال الإمام مُغلطاي<sup>(٦)</sup>: (وقوله: "وقال بعضهم: الاهتزاز بمعنى الاستبشار، لا أن يهتز حقيقة". انتهى).

(١) الروض الأثف (٦/٣١٨).

(٢) أي: ابن إسحاق. ينظر: سيرة ابن هشام (٢/٢٥١).

(٣) هو: سعد بن معاذ بن النعمان الأنصاري، الأشهلي، أبو عمرو، وشهد بدرًا، وأحدًا، والخندق، ورُمي يوم الخندق بسهم، فعاش شهرًا، حتى حكم في بني قريظة، ثم انتقض جرحه، فمات منه. ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٢/٦٠٢)، الإصابة في تمييز الصحابة (٣/٧٠).

(٤) حديث متفق عليه، أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب مناقب الأنصار، باب مناقب سعد بن معاذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (٥/٣٥ ح ٣٨٠٣)، ومسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، باب من فضائل سعد بن معاذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (٤/١٩١٥ ح ٢٤٦٦)، من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اهْتَزَّ عَرْشُ الرَّحْمَنِ لِمَوْتِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ»، واللفظ لمسلم.

(٥) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٢/٦٠٤)، ونصه: "وَهُوَ حَدِيثٌ رُوِيَ مِنْ وَجْهِ عِدَّةٍ كَثِيرَةٍ مُتَوَاتِرَةً، رَوَاهَا جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ".

(٦) الزهر الباسم (٢/١١٨٩).

وفي حديث ابن عمر المرفوع<sup>(١)</sup> الذي قدمناه<sup>(٢)</sup>: "اهتز العرش فرحاً لسعد"، فلا حاجة إلى تخرّص<sup>(٣)</sup>.

### ٢٠ دراسة التعقب:

انتقد مغلطاي بشدة ما ذكره السهيلي عن بعض العلماء من تفسير اهتزاز العرش بالاستبشار، وعدم اهتزازه على الحقيقة، وذلك؛ لأن حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قد بين أن الاهتزاز كان بسبب الفرح، ولا وجه حينئذ إلى تفسير الاهتزاز بالاستبشار والسرور.

ومما ينبغي التنبيه عليه قبل مناقشة هذا التعقب، أن كلام مغلطاي يؤهم بأن السهيلي قد اعتمد هذا القول عنده، فاعترض عليه، ولكن بالنظر في كلام السهيلي، نجد أن سياق كلامه كان في بيانه أن الناس ظنوا أن الاهتزاز مشكل، ففسروه بخلاف ظاهره، ولكن لا مانع من أن يهتز العرش على الحقيقة، وذكر أن اللفظ لا يُعدّل عن ظاهره، وأن الحديث صحيح، بل قد بلغ حد التواتر؛ فلا وجه هنا لاعتراض مغلطاي على السهيلي.

وإن قصد مغلطاي الاعتراض على من ذكر هذا التفسير، فنعم، ولكن ما احتج به من حديث ابن عمر مرفوعاً لم أقف عليه - في حدود بحثي -، وما وقفت عليه أخرجه ابن سعد مرسلًا عن الحسن البصري، وأن قوله: فرحاً به، هو من قول الحسن.

(١) لم أقف عليه من حديث ابن عمر، وباللفظ الذي ذكره، وما وقفت عليه هو من مرسل الحسن البصري، أخرجه ابن سعد في طبقاته، فقال: أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ، عَنِ الْحَسَنِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَقَدْ اهْتَزَّ عَرْشُ الرَّحْمَنِ لَوَفَاةِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ فَرَحًا بِهِ». قَالَ: قَوْلُهُ: فَرَحًا بِهِ، تَفْسِيرٌ مِنَ الْحَسَنِ. الطبقات الكبرى (٣/ ٤٠١).

(٢) لم أقف عليه في المطبوع من الزهر الباسم، ولعله سهو منه، والله أعلم.

(٣) تَخَرَّصَ: أي كَذَّبَ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْخَرَّاصُونَ الَّذِينَ إِنَّمَا يَطْنُونَ الشَّيْءَ وَلَا يَحْقُقُونَهُ، فَيَعْمَلُونَ بِمَا لَا يَعْلَمُونَ، وَأَصْلُ الْخَرَّصِ التَّطَنِّي فِيمَا لَا تَسْتَيْقِنُهُ. ينظر: تهذيب اللغة (٧/ ٦٠)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٣/ ١٠٣٥)، مادة: (خرص). ولعل مراده من القول: فلا حاجة إلى الظن والاحتمال، والله أعلم.

وحجة السَّهْلِي في الرد على من صرف معنى الاهتزاز عن حقيقته، أقوى من حجة مُغَلطاي، وذلك؛ لأنه ذكر أن العرش مخلوق تجوز عليه الحركة، والهَزَّة، وحديث اهتزاز العرش لموت سعد، صحيح، وقد بلغ حد التواتر.

وقد سبقه بهذا القول المازري، فقال<sup>(١)</sup>: "ذهب بعض أهل العلم إلى إجراء هذا الحديث على حقيقته، وزعم أن العرش تحرَّك لموته، وهذا الذي قاله لا نكره من ناحية العقل؛ لأنَّ العرش جسم من الأجسام يقبل الحركة والسكون، ولكنه لا يحصل المراد به من تفضيل سعدٍ إلا أن نقول بأن حركة العرش علم على فضله عند الله عزَّ وجلَّ، وأنَّ الله - سبحانه - يحركه على عظمه؛ إشعاراً للملائكة بفضل هذا الميت، فيصحَّ".

وللعلماء في تفسير اهتزاز العرش لموت سعد بن معاذ رَحِمَهُ اللهُ عَنْهُ أربعة أقوال، وقد توارد شراح الحديث على ذكرها، ولكن منهم من اكتفى بذكر بعض منها؛ كالخطابي<sup>(٢)</sup>، والمازري<sup>(٣)</sup>، والكِرْماني<sup>(٤)</sup>، وابن المُلقن<sup>(٥)</sup>، والدمايني<sup>(٦)</sup>، وغيرهم. ومنهم من ذكرها كلها؛ كالقاضي عياض<sup>(٧)</sup>، وأبي العباس القرطبي<sup>(٨)</sup>، والنووي<sup>(٩)</sup>.

(١) المعلم بفوائد مسلم (٣/٢٦٦).

(٢) أعلام الحديث (شرح صحيح البخاري) (٣/١٦٤٧).

(٣) المعلم بفوائد مسلم (٣/٢٦٦).

(٤) الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري (١٥/٤٦).

(٥) التوضيح لشرح الجامع الصحيح (٢٠/٤٠٥).

(٦) مصابيح الجامع (٧/٣١٦).

(٧) إكمال المعلم بفوائد مسلم (٧/٤٩٦).

(٨) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٦/٣٨٣).

(٩) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (١٦/٢٢).

والطبيبي<sup>(١)</sup>، وابن حجر<sup>(٢)</sup>، والعيني<sup>(٣)</sup>، وغيرهم.

مع اشتراكهم جميعاً في عدم نسبة أي قول لأحد من العلماء، ما عدا القول المنسوب للحربي، وهو القول الرابع؛ فإن من ذكره نسبه له، وبيان هذه الأقوال كالتالي:

**القول الأول:** أن الحديث على حقيقته، وأن العرش تحرّك لموته رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأقره المازري مع تفصيل كما تقدم من قوله، واختاره النووي<sup>(٤)</sup>.

**القول الثاني:** على أن المراد بالعرش هم حَمَلَةُ الْعَرْشِ، فيكون الاهتزاز بمعنى الاستبشار والقبول، وصحّح هذا القول ابن فورّك<sup>(٥)</sup>.

واعترض على هذا القول شيخ الإسلام ابن تيمية، فقال<sup>(٦)</sup>: "ومن تأول ذلك على أن المراد به استبشار حملة العرش، وفرحهم، فلا بد له من دليل على ما قال، كما ذكره أبو الحسن الطبري، وغيره، مع أن سياق الحديث ولفظه، ينفي هذا الاحتمال".

**القول الثالث:** أن المراد بالعرش الجنازة، وهو سرير الميت، واهتزاز فرحه به؛ لأنه حُمِلَ عليه إلى مدفنه.

واعترض عليه ابن فورّك بقوله<sup>(٧)</sup>: "وإنّما أفيد بهذا الخبر فضيله لسعد، ولا فضيلة له في تحرّك سريره".

(١) شرح المشكاة للطبيبي الكاشف عن حقائق السنن (١٢/ ٣٩٣٠).

(٢) فتح الباري (٧/ ١٢٤).

(٣) عمدة القاري شرح صحيح البخاري (١٦/ ٢٦٨).

(٤) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (١٦/ ٢٢).

(٥) مشكل الحديث وبيانه (ص: ٢٨١).

(٦) مجموع الفتاوى (٦/ ٥٥٤).

(٧) مشكل الحديث وبيانه (ص: ٢٨١).



وكذلك النووي، فقال<sup>(١)</sup>: "وهذا القول باطل، يَرُدُّه صريح هذه الروايات التي ذكرها مسلم، اهتز لموته عرش الرحمن، وإنما قال هؤلاء هذا التأويل؛ لكونهم لم تبلغهم هذه الروايات التي في مسلم، والله أعلم".

القول الرابع: وهو كناية عن تعظيم شأن وفاته، قال الحربي<sup>(٢)</sup>: "أن العرب إذا عظمت الشيء، نسبتبه إلى أكبر الأشياء عندها، يقولون: قامت لموت فلان القيامة، وأظلمت الأرض والشمس".

### ❦ الخلاصة:

بناءً على ما تقدم يظهر - والله أعلم - أن مغلطاي قد جانب الصواب في هذا التعقب، وذلك؛ لأن السَّهْلِيَّ لم يعتمد القول الذي انتقده عليه، بل هو أيَّد أن اللفظ على ظاهره، وذلك؛ لصحة الحديث وثبوته؛ فلا وجه للاعتراض عليه، والله - تعالى - أعلم بالصواب.

(١) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (٢٢ / ١٦).

(٢) غريب الحديث لإبراهيم الحربي (١٧٣ / ١).

## ✪ [٨٢/٥]: تعقبه في معنى الثريد:

### ✪ النص المتعقب عليه:

قال الإمام الشَّهْلِي<sup>(١)</sup>: "وأصح ما رُوي في فضلها على النساء، قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ<sup>(٢)</sup>: «فَضْلُ عَائِشَةَ عَلَى النَّسَاءِ كَفَضْلِ الثَّرِيدِ عَلَى سَائِرِ الطَّعَامِ»، وأراد الثريد باللحم، كذا رواه مَعْمَرُ فِي جَامِعِهِ<sup>(٣)</sup> مفسراً عن قتادة، وأبان يرفعه، فقال فيه: «فضل الثريد باللحم»، ووجه التفضيل من هذا الحديث أنه قال في حديث آخر<sup>(٤)</sup>: «سَيِّدُ إِدَامِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ اللَّحْمُ»، مع أن الثريد إذا أُطْلِقَ لفظه، فهو ثريد اللحم، وأنشد سيبويه<sup>(٥)</sup>: إذا ما الخبز تأدمه بلحم... فذك أمانة الله الثريد".

### ✪ نص التعقب:

قال الإمام مغلطاي<sup>(٦)</sup>: (وقوله ﷺ: «فَضْلُ عَائِشَةَ عَلَى النَّسَاءِ كَفَضْلِ الثَّرِيدِ عَلَى

(١) الروض الأتف (٥٢٩/٧).

(٢) الحديث متفق عليه، أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب أصحاب النبي ﷺ، باب فضل عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (٢٩/٥ ح/٣٧٧٠)، ومسلم في صحيحه كتاب فضائل الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، باب في فضل عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (٤/١٨٩٥ ح/٢٤٤٦)، من حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) جامع معمر بن راشد، باب الثريد (١٠/٤٢٣ ح/١٩٥٧٢)، ولفظه: «مَثَلُ عَائِشَةَ فِي النَّسَاءِ مَثَلُ الثَّرِيدِ وَاللَّحْمِ فِي الطَّعَامِ»، والإسناد ضعيف من طريق قتادة؛ لأنه منقطع ما بين قتادة والنبي ﷺ، ومن طريق أَبَانَ بْنِ أَبِي عِيَّاشٍ، ضعيف جداً؛ لأنه متروك، كما قاله ابن حجر. ينظر: تقريب التهذيب (ص: ٨٧).

(٤) الحديث أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٧/٢٧١ ح/٧٤٧٧)، والبيهقي في شعب الإيمان (٨/١٨٧ ح/٥٦٧٦)، كلاهما من حديث بُرَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقال البيهقي: "ورواه جماعة عن أَبِي هَلَالٍ الرَّاسِيّ، تَقَرَّدَ بِهِ أَبُو هَلَالٍ مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمٍ"، وقال الألباني: "ضعيف جداً". سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة (٨/٦٨).

(٥) الكتاب لسيبويه (٣/٦١)، وهو غير منسوب لأحد، قال سيبويه: "ويقال: وضعه النحويون".

(٦) الزهر الباسم (٢/١٤١٢).

سائر الطَّعَامِ»، لم يُرد الثريد الذي فسر به السَّهْلِيُّ، وإنما أراد الثريد الذي كان يصنعه هاشم بن عبد مناف بمكة، ذكره سليم الرازي<sup>(١)</sup>، وغيره).

### ٢٠٢٤/١٧/٢٨ دراسة التعقب:

اعترض مغلطاي على تفسير السَّهْلِيِّ للثريد بثريد اللحم، وذلك بأن المراد من الثريد بالحديث هو الثريد الذي كان يصنعه هاشم بن عبد مناف بمكة، فيفهم من اعتراضه أن الثريد المراد ما يكون بدون لحم.

ولمناقشة هذا الأمر، وبيان وجه الصواب فيه، لا بد من الرجوع إلى أهل الغريب، وشرح الحديث، وذلك على النحو التالي:

ذكر بعض أهل الغريب أن الثريد في هذا الحديث هو ما يكون باللحم، فقال أبو موسى الأصفهاني<sup>(٢)</sup>: "لم يُرد عَيْنَ الثَّريد؛ لأنَّ الثَّريدَ غالباً لا يكون إلاَّ من لَحْمٍ، والعرب قَلَّمَا تَجِدَ طَبِيخًا لا سِيَّما بلحم، فكأنَّه أرادَ كَفْضَلِ اللَّحْمِ على سائرِ الطَّعَامِ، وقد وَرَدَ في حَدِيثٍ آخَرَ: "سَيِّدَ الإِدَامِ اللَّحْمُ"، فكما أنَّ سَيِّدَ الإِدَامِ وهو اللَّحْمُ والثَّريدُ من اللَّحْمِ، يَفْضُلَانِ سائرَ الأَطْعِمَةِ، فعائِشَةُ تَفْضُلُ النِّسَاءِ".

وتبعه ابن الأثير<sup>(٣)</sup> في هذا القول.

وكذلك تبعهم شرح الحديث، فقال الثَّورِبُشْتِيُّ<sup>(٤)</sup>: "إنَّ الثريدَ مرَكَّبٌ من الخبز واللحم، ولا نظير لهما في الأغذية، ثم إنه جامع بين الغذاء، واللذة، والقوة، وسهولة

(١) لم أقف على قوله، ولا عمَّن نقله - في حدود بحثي - سوى ما نقله عنه مغلطاي، وسليم الرازي هو: سُلَيْمُ بْنُ أَيُّوبَ بْنِ سُلَيْمٍ أَبُو الْفَتْحِ الرَّازِيُّ، الفقيه الشافعي، الأديب، كان مشاراً إليه في الفضل والعبادة، وصنَّفَ الكتب الكثيرة، منها: غريب الحديث، والإشارة، والبسملة، وتُوِّفِي سنة سبع وأربعين وأربعمائة. ينظر: وفيات الأعيان (٢/ ٣٩٧)، سير أعلام النبلاء (١٧/ ٦٤٥).

(٢) المجموع المغيَّب في غريب القرآن والحديث (١/ ٢٦١)، مادة: (ثرد).

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر (١/ ٢٠٩)، مادة: (ثرد).

(٤) الميسر في شرح مصابيح السنة (٤/ ١٣٤١).

تناوله، وقلة المؤنة في المضغ، وسرعة المرور في المريء من غير ما غُصّة".

وقال النووي<sup>(١)</sup>: "قال العلماء: معناه أن الثريد من كل طعام أفضل من المرق؛ فثريد اللحم أفضل من مرقه بلا ثريد، وثريد ما لا لحم فيه، أفضل من مرقه، والمراد بالفضيلة نفعه، والشبع منه، وسهولة مساغته، والالتذاذ به، وتيسر تناوله، وتمكن الإنسان من أخذ كفايته منه بسرعة، وغير ذلك؛ فهو أفضل من المرق كله، ومن سائر الأطعمة".

وتابعهم كذلك المظهري<sup>(٢)</sup>، والطبي<sup>(٣)</sup>، والكِرْماني<sup>(٤)</sup>، وابن حجر<sup>(٥)</sup>، فقال: "وقوله: كفضل الثريد، زاد مَعْمَر من وجه آخر: مرثد باللحم، وهو اسم الثريد الكامل، وعليه قول الشاعر: إذا ما الخبز تأدمه بلحم فذاك أمانة الله الثريد".

وقال في موضع آخر<sup>(٦)</sup>: "الثريد معروف، وهو ما يصنع بمرق اللحم، وقد يكون معه اللحم غالباً".

ووافقهم العيني<sup>(٧)</sup>، فقال بعد أن ذكر قول ابن الأثير: "علم من هذا أن الثريد طعام متخذ من اللحم، يكون فيه خبز مكسور؛ فلا يسمى اللحم المطبوخ وحده بدون الخبز المكسور ثريداً، ولا الخبز المكسور وحده بدون اللحم ثريداً، والظاهر أن فضل الثريد على سائر الطعام، إنما كان في زمنهم؛ لأنهم قلما كانوا يجدون الطبخ، ولا سيما إذا كان باللحم".

(١) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (١٥/١٩٩).

(٢) المفاتيح في شرح المصابيح (٦/٣٣٤).

(٣) شرح المشكاة للطبي الكاشف عن حقائق السنن (١١/٣٦٢٢).

(٤) الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري (١٤/٦١).

(٥) فتح الباري (٧/١٠٧).

(٦) فتح الباري (١/٩٤).

(٧) عمدة القاري شرح صحيح البخاري (١٦/٢٥١).

### ٢ الخلاصة:

بناءً على ما تقدم يظهر - والله أعلم - أن مغلطاي قد جانب الصواب في هذا التعقب، وذلك؛ لأن كل من تكلم عن معنى الثريد في هذا الحديث من أهل الغريب، وشرح الحديث، قد ذكروا أن المراد به ثريد اللحم، ولم أقف - في حدود بحثي - على من ذكر أن المراد بالثريد في هذا الحديث هو ما صنعه هاشم بن عبد مناف بمكة، والله - تعالى - أعلم بالصواب.



## ❁ [ ٨٣/٦ ] : تعقبه في معنى القعود على المقابر المنهي عنه :

### ❁ النص المتعقب عليه:

قال الإمام السُّهَيْلي<sup>(١)</sup>: "وقوله<sup>(٢)</sup>: خرج الكِناني حتى قَعَد في القُلَيْسِ<sup>(٣)</sup>، أي<sup>(٤)</sup>: أحدث فيها، شاهد لقول مالك<sup>(٥)</sup>، وغيره من الفقهاء، في تفسير القعود على المقابر المنهي عنه، وأن ذلك لِلْمَذَاهِبِ<sup>(٦)</sup>، كما قال مالك رَحِمَهُ اللهُ، والله أعلم".

### ❁ نص التعقب:

قال الإمام مُغلطاي<sup>(٧)</sup>: (وقول السُّهَيْلي: "خرج الكِناني حتى قَعَد في القُلَيْسِ أي: أحدث فيها، وفيه شاهد لقول مالك وغيره من الفقهاء، في تفسير القعود على المقابر المنهي عنه"، خدش فيه ما في الصحيح<sup>(٨)</sup> عن سيدنا رسول الله ﷺ: «لَأَنْ يَجْلِسَ أَحَدُكُمْ عَلَى جَمْرَةٍ، فَتَحْرَقَ ثِيَابُهُ، حَتَّى تَفْضِيَ إِلَى جِلْدِهِ، خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَجْلِسَ عَلَى قَبْرِ»، وليس له أن يفسر القعود بالجلوس؛ لأن بعض العلماء فَرَّقَ بينهما<sup>(٩)</sup>، ولفظ ابن وهب المصري

(١) الروض الأتف (١/ ٣٨٦).

(٢) أي: ابن إسحاق. ينظر: سيرة ابن هشام (١/ ٤٥).

(٣) القُلَيْس: بضم القاف، وتشديد اللام مع الفتح، وقد تُفْتَح اللام دون تشديد، وهي الكنيسة التي بناها أبرهة على باب صنعاء. ينظر: معجم البلدان (٤/ ٣٩٤)، المعالم الأثيرة في السنة والسيرة (ص: ٢٢٨).

(٤) هذا تفسير ابن هشام. سيرة ابن هشام (١/ ٤٥).

(٥) موطأ مالك (١/ ٢٣٣).

(٦) هُوَ الْمَوْضِعُ الَّذِي يَتَغَوَّطُ فِيهِ. النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ١٧٣)، مادة: (ذَهَب).

(٧) الزهر الباسم (١/ ٢٠٠).

(٨) صحيح مسلم، كتاب الجنائز، باب النهي عن الجلوس على القبر والصلاة عليه (٢/ ٦٦٧/ ح ٩٧١).

(٩) لعلّه يقصد الفرق اللغوي، وهو بأن الجلوس: الانتقال من سفلى إلى علو، والقعود: هو الانتقال من علو إلى أسفل. ينظر: الفروق اللغوية (ص: ١٦٤)، تقويم اللسان (ص: ٧٤).

في مسنده<sup>(١)</sup>: "من جلس على قبر، يبول عليه، أو يتغوط"، في معنى الجلوس من غير تعرض للقعود).

### • دراسة التعقب:

اعترض مغلطاي على ما ذهب إليه السَّهْلِي من أن تفسير قعود الكنان في الكنيسة بمعنى الحدث فيها، هو بمثابة الشاهد لقول مالك في أن القعود المنهي عنه في المقابر، هو ما كان للحدث، وحجته في اعتراضه ما جاء في صحيح مسلم من النهي عن الجلوس على المقابر، إشارة منه إلى أن القعود المنهي عنه هو ما كان بمعنى الجلوس على الحقيقة، لا بمعنى الحدث.

إذ إنه قد جاء في حديث آخر النهي عن الجلوس لغائط، أو بول، من غير ذكر للفظ القعود.

ولمناقشة هذا الأمر، لا بد من الرجوع إلى أقوال أهل العلم في تفسير القعود المنهي عنه على المقابر، وذلك على النحو التالي:

اختلف أهل العلم في تفسير القعود على المقابر الذي نهى عنه النبي ﷺ، على قولين:

القول الأول: القعود بمعنى الجلوس، فهو على ظاهره.

القول الثاني: القعود بمعنى الحدث، وهو قول الإمام مالك.

وقد ذكر هذين القولين أكثر شراح الحديث؛ كالطحاوي<sup>(٢)</sup>، والقاضي عياض،

(١) لم أقف عليه في المطبوع من مسنده، ومن طريقه أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار، كتاب الجنائز، باب الجلوس على القبور (١/٥١٧/ح ٢٩٥١)، وابن وهب هو: عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي، مولاهم، أبو محمد المصري، الفقيه، ثقة، حافظ، عابد، مات سنة سبع وتسعين ومائة [ع]. تقريب التهذيب (ص: ٣٢٨).

(٢) شرح معاني الآثار (١/٥١٦).

وابن قُرْقُول<sup>(١)</sup>، وأبي العباس القرطبي<sup>(٢)</sup>، والنووي<sup>(٣)</sup>، والطبي<sup>(٤)</sup>، وابن المُلقن<sup>(٥)</sup>، وابن رَسْلَان<sup>(٦)</sup>، وابن حجر<sup>(٧)</sup>، والعيني<sup>(٨)</sup>.

فأما القول الأول، فدليلهم ما جاء في الصحيح، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ<sup>(٩)</sup> قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَأَنْ يَجْلِسَ أَحَدُكُمْ عَلَى جَمْرَةٍ، فَتُحْرِقَ ثِيَابَهُ، فَتَخْلُصَ إِلَى جِلْدِهِ، خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَجْلِسَ عَلَى قَبْرِ».

ومن حديث أَبِي مَرْثِدٍ الْغَنَوِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ<sup>(١٠)</sup>: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَجْلِسُوا عَلَى الْقُبُورِ، وَلَا تُصَلُّوا إِلَيْهَا».

وأما حجة مالك في تفسيره أنه بلغه<sup>(١١)</sup> أن علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان «يتوسد القبور، ويضطجع عليها»، فقال مالك: «وإنما نهي عن القعود على القبور -فيما نرى- للمذاهب».

- (١) مطالع الأنوار على صحاح الآثار (١٢٨/٢).
- (٢) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٦٢٧/٢).
- (٣) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (٢٧/٧).
- (٤) شرح المشكاة للطبي الكاشف عن حقائق السنن (١٤٠٧/٤).
- (٥) التوضيح لشرح الجامع الصحيح (٥٢٣/٩).
- (٦) شرح سنن أبي داود لابن رسلان (٥٤٣/١٣).
- (٧) فتح الباري (٢٢٤/٣).
- (٨) عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٧٦/٨).
- (٩) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الجنائز، باب النهي عن الجلوس على القبر والصلاة عليه (٦٦٧/٢) ح (٩٧١).
- (١٠) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الجنائز، باب النهي عن الجلوس على القبر والصلاة عليه (٦٦٧/٢) ح (٩٧٢).
- (١١) أخرجه مالك في الموطأ، كتاب الجنائز، باب الوقوف للجنائز، والجلوس على المقابر (٢٣٣/١) ح (٣٤) بلاغاً عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.



وقد ذهب شراح الموطأ إلى أن قول مالك، فيه جمع بين الأحاديث؛ كالباجي<sup>(١)</sup>، وابن العربي<sup>(٢)</sup>.

ولكن لم يسلم قول الإمام مالك من المعارضة والرد؛ فقد نقل الكرماني<sup>(٣)</sup>، وابن حجر<sup>(٤)</sup>، تعقب ابن بطال على مالك بقوله: "التأويل المذكور بعيد؛ لأن الحدث على القبر أقبح من أن يُكره، وإنما يُكره الجلوس المتعارف".

وقال ابن حزم<sup>(٥)</sup>: "وهذا باطل بحت؛ لوجوه، أولها: أنه دعوى بلا برهان، وصرف لكلام رسول الله ﷺ عن وجهه، وهذا عظيم جدًّا، وثانيها: أن لفظ الخبر مانع من ذلك قطعاً، بقوله ﷺ: «لأن يجلس أحدكم على جمرة، فتحرق ثيابه، فتخلص إلى جلدته، خير له من أن يجلس على قبر»، وبالضرورة يدري كل ذي حس سليم: أن القعود للغائط لا يكون هكذا ألبتة، وما عهدنا قط أحداً يقعد على ثيابه للغائط إلا من لا صحة لدماعه، وثالثها: أن الرواة لهذا الخبر لم يتعدّوا به وجهه من الجلوس المعهود، وما علمنا قط في اللغة "جلس فلان" بمعنى "تغوط"، فظهر فساد هذا القول".

### الخلاصة:

بالنظر فيما تقدم يظهر - والله أعلم - أن مُغلطاي قد أصاب في هذا التعقب، وذلك؛ لأن القعود المنهي عنه في المقابر، ليس بمعنى الحدث، بل هو بمعنى الجلوس على الحقيقة، وذلك؛ لقوة الأدلة التي احتج بها أصحاب هذا القول، والله - تعالى - أعلم بالصواب.

(١) المنتقى شرح الموطأ (٢/ ٢٤).

(٢) المسالك في شرح موطأ مالك (٣/ ٥٦٣).

(٣) الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري (٧/ ١٣٧).

(٤) فتح الباري (٣/ ٢٢٤).

(٥) المحلى بالآثار (٣/ ٣٥٩).

## ✻ [ ٨٤/٧ ] : تعقبه في أول زوجات النبي ﷺ لحوقاً به :

### ✻ النص المتعقب عليه:

قال الإمام السُّهَيْلِيُّ<sup>(١)</sup>: "وفي الحديث أنه قال لأزواجه: «أَسْرَعُكُمْ لِحُوقًا بِي، أَطْوَلُكُمْ يَدًا»<sup>(٢)</sup>، أراد الطول بالصدقة والبر، فكانت تلك صفة زينب بنت جحش<sup>(٣)</sup>".

### ✻ نص التعقب:

قال الإمام مُغَلَطَاي<sup>(٤)</sup>: (وقول السُّهَيْلِيِّ: "وفي الحديث: «أَسْرَعُكُمْ لِحُوقًا بِي، أَطْوَلُكُمْ يَدًا»)، فكانت تلك صفة زينب بنت جحش"، يخدرش فيه ما في صحيح البخاري<sup>(٥)</sup>، وتاريخه<sup>(٦)</sup>، وصحيح ابن حَبَّان<sup>(٧)</sup> في هذا الحديث: فكانت سَوْدَةُ<sup>(٨)</sup> أول

(١) الروض الأثف (٤/ ٢٧٢).

(٢) كنى بطول اليد عن العطاء والصدقة. يقال: فلان طويل اليد، وطويل الباع، إذا كان سمحاً جواداً. النهاية في غريب الحديث والأثر (٥/ ٢٩٤)، مادة: (يد).

(٣) هي: زَيْنَبُ بِنْتُ جَحْشِ بْنِ رَبَّابِ الْأَسَدِيَّةِ، زوج النبي ﷺ، وهي بنت عمته أُمَيْمَةُ بِنْتُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ بْنِ هَاشِمٍ، وكان اسمها برة، فسمّاها رسول الله ﷺ زينب، وكانت قبله عند مولاه زيد بن حارثة، تُوفِّيَتْ سَنَةَ عِشْرِينَ مِنَ الْهِجْرَةِ. ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٤/ ١٨٤٩)، الإصابة في تمييز الصحابة (٨/ ١٥٣).

(٤) الزهر الباسم (٢/ ٨٢٦).

(٥) صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب فضل صدقة الشحيح الصحيح (٢/ ١١٠ / ح ١٤٢٠).

(٦) التاريخ الأوسط (١/ ٥٠).

(٧) كتاب الزكاة، باب صدقة التطوع (٨/ ١٠٨ / ح ٣٣١٥).

(٨) هي: سَوْدَةُ بِنْتُ زَمْعَةَ بْنِ قَيْسِ بْنِ عَبْدِ شَمْسِ الْعَامِرِيَّةِ الْقُرَشِيَّةِ، تزوجها رسول الله ﷺ بمكة بعد موت خديجة، وكانت قبل ذلك تحت ابن عم لها يقال له السكران بن عمرو، وتوفيت سنة أربع وخمسين، وقيل في آخر زمان عمر بن الخطاب. ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٤/ ١٨٦٧)، الإصابة في تمييز الصحابة (٨/ ١٩٦).

نساء النبي ﷺ لحقت به، وكانت أكثرهن صدقة).

### ٢٠ دراسة التعقب:

اعترض مغلطاي على ما ذكره الشَّهيلي من أن المراد من قوله ﷺ: «أَسْرَعُكُمْ لِحُوقًا بِي، أَطُولُكُمْ يَدًا»، هي زينب بنت جحش رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وذلك؛ لمجيء أحاديث تبين أنها سَوْدَةُ بنت زَمْعَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وهي أحاديث عند البخاري، وابن حَبَّان.

ولمناقشة هذا التعقب، لا بد من تخريج الحديث، والوقوف على ألفاظه، ومعرفة أقوال أهل العلم فيه، وذلك على النحو التالي:

#### أولاً: تخريج الحديث:

الحديث أخرجه البخاري<sup>(١)</sup>، ومسلم<sup>(٢)</sup>، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، ولكن بألفاظ ظاهرها مشكل؛ فظاهر لفظ البخاري أن المقصودة سودة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، ولفظ مسلم صريح بأنها زينب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

فقال البخاري: عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ بَعْضَ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ قُلْنَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: أَيُّنَا أَسْرَعُ بِكَ لِحُوقًا؟ قَالَ: «أَطُولُكُمْ يَدًا»، فَأَخَذُوا قَصَبَةً يَذَرَعُونَهَا، فَكَانَتْ سَوْدَةُ أَطْوَلَهُنَّ يَدًا، فَعَلِمْنَا بَعْدُ أَنَّمَا كَانَتْ طُولَ يَدِهَا الصَّدَقَةُ، وَكَانَتْ أَسْرَعَنَا لِحُوقًا بِهِ، وَكَانَتْ تُحِبُّ الصَّدَقَةَ).

وقال مسلم: عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَسْرَعُكُمْ لِحَاقًا بِي، أَطُولُكُمْ يَدًا»، قَالَتْ: فَكُنَّ يَتَطَاوَلْنَ أَيُّهُنَّ أَطْوَلُ يَدًا، قَالَتْ: فَكَانَتْ أَطْوَلَنَا يَدًا زَيْنَبُ؛ لِأَنَّهَا كَانَتْ تَعْمَلُ بِيَدِهَا وَتَصَدَّقُ.

(١) في صحيحه، كتاب الزكاة، باب فضل صدقة الشحيح الصحيح (٢/ ١١٠ / ح ١٤٢٠).

(٢) في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، باب من فضائل زينب أم المؤمنين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (٤/ ١٩٠٧ / ح ٢٤٥٢).

## ثانياً: أقوال أهل العلم في الحديث:

قال ابن سعد<sup>(١)</sup>: "هذا الحديث وَهْلٌ فِي سَوْدَةَ، وإنما هو في زينب بنت جحش، وهي كانت أول نساء رسول الله ﷺ لحوقاً به، وتُوفيت في خلافة عمر بن الخطاب، وبقيت سَوْدَةُ بنت زَمْعَةَ فيما حدثنا به محمد بن عبد الله بن مسلم عن أبيه، أن سَوْدَةَ تُوفيت في شوال سنة أربع وخمسين بالمدينة في خلافة معاوية بن أبي سفيان، وهذا الثبت عندنا".

وقال ابن بطّال<sup>(٢)</sup>: "هذا الحديث سقط منه ذكر زينب؛ لأنه لا خلاف بين أهل الأثر والسير أن زينب أول من مات من أزواج النبي ﷺ".

وقال القاضي عياض<sup>(٣)</sup>: "فكن يتناولن"، يريد: أن يتقايسن أيتها أطول يداً، أي جراحةً، وكانت سَوْدَةُ أطولهن يداً، وكانت تحسب ذلك حتى انكشف ذلك بموت زينب".

وقال عبد الحق<sup>(٤)</sup>: "والمعروف أن زَيْنَبَ كَانَتْ أَوَّلَ مَنْ مَاتَ مِنْ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ فِي أَيَّامِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ -".

وقال ابن الجوزي<sup>(٥)</sup>: "هذا الحديث غلطٌ فيه بعض الرواة، والعجب من البخاري كيف لم ينبه عليه، ولا أصحاب التعاليق، ولا الحميدي، ولا علم بفساد ذلك الخطابي؛ فإنه فسره وقال: لحوق سَوْدَةَ به من أعلام نبوته، وكل ذلك وهم، وإنما هي زينب؛ فإنها كانت أطولهن يداً بالعطاء والمعروف، قال ابن أبي نجيح: كانت زينب تعمل الأزيمة والأوعية تقوى بها في سبيل الله عزَّ وجلَّ، وتُوفيت زينب سنة عشرين، وهي أول أزواجه لحوقاً به،

(١) الطبقات الكبرى (١٠/٥٥).

(٢) شرح صحيح البخاري له (٣/٤١٨).

(٣) إكمال المعلم بفوائد مسلم (٧/٤٧٩).

(٤) الجمع بين الصحيحين له (٣/٥٨٩).

(٥) كشف المشكل من حديث الصحيحين (٤/٣٧٢).

وسودة إنما تُوفيت في سنة أربع وخمسين، وقد ذكره مسلم على الصحة من حديث عائشة بنت طلحة عن عائشة قالت: فكانت أطولنا يدًا زينب؛ لأنها كانت تعمل وتتصدق".

وذكر القرطبي<sup>(١)</sup>، والنووي<sup>(٢)</sup>، والكِرْماني<sup>(٣)</sup>، وابن المُلقن<sup>(٤)</sup>، أن زينب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا هي المقصودة بالحديث.

وأما ابن حجر<sup>(٥)</sup> فقد بسط الكلام في هذا الحديث بعد أن ذكر جميع الأقوال السابقة، ثم بين أن قوله: "وكانت أسرعنا" جاء في صحيح البخاري بدون تعيين، أما في تاريخه، فقد جاء التعيين بأنها سودة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

ثم قال<sup>(٦)</sup>: "وكأن هذا هو السر في كون البخاري حذف لفظ سودة من سياق الحديث لما أخرجه في الصحيح؛ لعلمه بالوهم فيه، وأنه لما ساقه في التاريخ بإثبات ذكرها، ذكر ما يرد عليه من طريق الشعبي أيضًا عن عبد الرحمن بن أبزى قال: صليت مع عمر على أم المؤمنين زينب بنت جحش، وكانت أول نساء النبي ﷺ لحوقًا به".

وقال أيضًا<sup>(٧)</sup>: "لكن يمكن أن يكون تفسيره بسودة من بعض الرواة؛ لكون غيرها لم يتقدم له ذكر، فلما لم يطلع على قصة زينب، وكونها أول الأزواج لحوقًا به، جعل الضمائر كلها لسودة... لكن روى يونس ابن بكير في زيادات المغازي<sup>(٨)</sup>، والبيهقي

(١) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٦/٣٦٠).

(٢) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (٨/١٦).

(٣) الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري (٧/١٩٠).

(٤) التوضيح لشرح الجامع الصحيح (١٠/٢٩٠).

(٥) فتح الباري (٣/٢٨٦).

(٦) فتح الباري (٣/٢٨٨).

(٧) فتح الباري (٣/٢٨٧).

(٨) سيرة ابن اسحاق=السير والمغازي (ص: ٢٥٨).

في الدلائل<sup>(١)</sup> بإسناده عنه عن زكريا بن أبي زائدة عن الشعبي، التصريح بأن ذلك لزینب، لكن قصّر زكريا في إسناده، فلم يذكر مسروقاً ولا عائشة، ولفظه: قلن النسوة لرسول الله ﷺ: أينا أسرع بك لحوقاً؟ قال: أطولكن يداً، فأخذن يتذارعن أيتهن أطول يداً، فلما تُوفيت زينب، علمن أنها كانت أطولهن يداً في الخير والصدقة".

ثم ذكر ابن حجر<sup>(٢)</sup> أن ما يؤيد كلامه السابق، هو أنه جاءت رواية مفسرة، ومرجحة لرواية عائشة بنت طلحة في أنها زينب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أخرجها الحاكم<sup>(٣)</sup> من طريق يحيى بن سعيد، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَزْوَاجِهِ: «أَسْرَعُكُمْ لِحُوقًا بِي، أَطْوَلُكُمْ يَدًا»، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَكُنَّا إِذَا اجْتَمَعْنَا فِي بَيْتٍ إِحْدَانَا بَعْدَ وَفَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، نَمُدُّ أَيْدِينَا فِي الْجِدَارِ نَتَطَاوُلُ، فَلَمْ نَزَلْ نَفْعَلْ ذَلِكَ حَتَّى تُوفِّتَ زَيْنَبُ بِنْتُ جَحْشٍ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، وَكَانَتْ امْرَأَةً قَصِيرَةً، وَلَمْ تَكُنْ أَطْوَلَنَا، فَعَرَفْنَا حِينَئِذٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِنَّمَا أَرَادَ بِطُولِ الْيَدِ الصَّدَقَةَ، قَالَ: «وَكَانَتْ زَيْنَبُ امْرَأَةً صِنَاعَةَ الْيَدِ، فَكَانَتْ تَدْبِغُ، وَتَخْرُزُ، وَتَصَدِّقُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ».

وما قاله ابن حجر فيه رد على ما ذكره مغلطاي من احتجابه بما في صحيح البخاري، وتأريخه.

وأما ما احتج به مغلطاي بما في صحيح ابن حبان، هو بنفسه انتقد ابن حبان في شرحه على سنن ابن ماجه لما ذكر أن سودة أول نسائه لحقت به، وكانت أكثرهن صدقةً، فقال<sup>(٤)</sup>: "وفيه نظر؛ لأن الذي في الصحيح أنها زينب بنت جحش، وقد قال هو في كتاب الصحابة إن سودة تُوفيت سنة خمس وخمسين، وأن زينب تُوفيت سنة عشرين بالمدينة،

(١) دلائل النبوة، باب ما جاء في إخبار النبي ﷺ بمن يكون أسرع لحوقاً به زوجاته (٦/ ٣٧٤).

(٢) فتح الباري (٣/ ٢٨٧).

(٣) في المستدرک علی الصحیحین، کتاب معرفة الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ (٤/ ٢٦ ح ٦٧٧٦)، وقال: "هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه"، وقال الذهبي: "على شرط مسلم".

(٤) الإعلام بسنته عَلَيْهِ السَّلَامُ (ص: ١١٧٦).

هذا تناقض ظاهر، والله -تعالى- أعلم".

وابن حبان أخرج في موضع آخر من صحيحه<sup>(١)</sup> عند ذكر الإخبار عن أول نسائه لحوقاً به بعده عليه السلام، حديث عائشة بنت طلحة عن عائشة رضي الله عنها الدال على أنها زينب رضي الله عنها.

### الخلاصة:

بناءً على ما سبق يظهر -والله أعلم- أن مغلطاي قد جانب الصواب في هذا التعقب، وذلك؛ لأن أكثر شراح الحديث على أن زينب بنت جحش رضي الله عنها هي المرادة من قوله عليه السلام: «أسرعكن لحوقاً بي، أطولكن يداً»، وأن من ذكر سوده رضي الله عنها فقد وهم في ذلك، والله -تعالى- أعلم بالصواب.



(١) أخرجه ابن حبان في صحيحه، كتاب التاريخ، باب إخباره عليه السلام عما يكون في أمته من الفتن والحوادث (١٥/٥٠ ح ٦٦٦٥).

## ❁ [ ٨٥ / ٨ ] : تعقبه في حكم غسل الشهيد :

### ❁ النص المتعقب عليه :

قال الإمام السَّهْلِيّ<sup>(١)</sup> : "وأما ترك غسله، فقد أجمعوا عليه، وإن اختلفوا في الصلاة، إلا رواية شاذة عند بعض التابعين".

### ❁ نص التعقب :

قال الإمام مُغَلِّطَاي<sup>(٢)</sup> : (وقوله: "وأما ترك غسل الشهيد"<sup>(٣)</sup>، فقد أجمعوا عليه"، يخشد فيه ما ذكره الحاكم في الإكليل<sup>(٤)</sup>، قال: مما [...] <sup>(٥)</sup> أهل الكوفة إنهم -يعني شهداء أحد- غُسلوا.

وقد ورد حديث من عند الجُرْجَانِي<sup>(٦)</sup> بسند كل رجاله ثقات، عن ابن عمر، أن سيدنا رسول الله ﷺ قال: "اغسلوا قتلاكم".

### ❁ دراسة التعقب :

اعترض مُغَلِّطَاي على ما ذكره السَّهْلِيّ من إجماع أهل العلم على أن الشهيد

(١) الروض الأتق (٢٧ / ٦).

(٢) الزهر الباسم (١٠٧١ / ٢).

(٣) الشَّهِيدُ في الأصل من قُتِلَ مجاهداً في سبيل الله، ويُجْمَع على شهداء، ثم اتسع فيه، فأطلق على من سماه النبي ﷺ من المبطلين، والغرق، والحرق، وصاحب الهدم، وذات الجنب، وغيرهم. النهاية في غريب الحديث والأثر (٥١٣ / ٢)، مادة: (شَهِدَ).

(٤) لم أقف عليه، ولم أقف على من نقل هذا القول عنه.

(٥) ما بين المعقوفتين هكذا في المطبوع من الزهر الباسم، وقال المحقق: "طمس في المخطوط".

(٦) أخرجه ابن عدي في ضعفاء الرجال (٣ / ٣٤٠) في ترجمة: حَنْظَلَةَ بن أبي سُفْيَانَ الجُمَحِيِّ، وقال: "وهذا الحديث بهذا الإسناد لم نكتبه إلا عن ابن سabor"، وقال الذهبي: "منكر جداً، تكلم في حَنْظَلَةَ لأجله". الرد على ابن القطان في كتابه بيان الوهم والإيهام (ص: ٥٥).



لا يغسل، وذلك بذكره ما يعارض هذا الإجماع.

ولمناقشة هذا الأمر، لا بد من الرجوع إلى أقوال أهل العلم في حكم غسل الشهيد، وذلك على النحو التالي:

ومما ينبه إليه قبل مناقشة هذا التعقب، أن المراد بالشهيد الذي لا يغسل، هو: المقتول في المعركة، كما نصّ على ذلك أهل العلم<sup>(١)</sup>.

وقد اختلف أهل العلم في حكم غسل الشهيد المقتول في المعركة، على قولين:

القول الأول: أنه لا يغسل، وإلى هذا القول ذهب جمهور أهل العلم؛ فهو قول كل من المذهب الحنفي<sup>(٢)</sup>، والمالكي<sup>(٣)</sup>، والشافعي<sup>(٤)</sup>، والحنبلي<sup>(٥)</sup>، والظاهر<sup>(٦)</sup>.

وحجتهم حديث جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَجْمَعُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ مَنْ قَتَلَا فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، ثُمَّ يَقُولُ: «أَيُّهُمَا أَكْثَرُ أَخْذَاً لِلْقُرْآنِ»، فَإِذَا أُشِيرَ لَهُ إِلَى أَحَدِهِمَا، قَدَّمَهُ فِي اللَّحْدِ، وَقَالَ: «أَنَا شَهِيدٌ عَلَى هَؤُلَاءِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، وَأَمَرَ بِدَفْنِهِمْ فِي دِمَائِهِمْ، وَلَمْ يُغَسَّلُوا، وَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِمْ».

القول الثاني: أنه يغسل، وبه قال كلُّ من: سعيد بن المسيّب، والحسن البصري، وذلك؛ لأن كل ميت يجب، وقال أحدهما: إنما لم يغسل شهداء أحد؛ للشغل الذي كان

(١) ينظر: شرح السنة للبغوي (٣٦٦/٥)، الاستذكار (١١٧/٥)، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج

(٢/١٦٤)، فتح الباري لابن حجر (٣/٢٠٩).

(٢) ينظر: الأصل المعروف بالمبسوط للشيباني (١/٤٠٣)، المبسوط للسرخسي (٢/٤٩).

(٣) ينظر: المدونة (١/٢٥٨)، بداية المجتهد ونهاية المقتصد (١/٢٣٩).

(٤) ينظر: لأم للشافعي (١/٣٠٤)، الحاوي الكبير (٣/٧٢).

(٥) ينظر: مسائل الإمام أحمد رواية ابنه عبد الله (ص: ١٣٥)، المغني (٢/٣٩٨).

(٦) ينظر: المحلى بالآثار (١/٢٦٩).

(٧) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجنائز، باب الصلاة على الشهيد (٢/٩١ ح ١٣٤٣).

فيه، ولكثرتهم<sup>(١)</sup>.

قال ابن عبد البر<sup>(٢)</sup>: "لا أعلم أحداً من فقهاء الأمصار قال بقول سعيد بن المسيب، والحسن البصري، في غسل الشهداء، إلا عبید الله بن الحسن العنبري<sup>(٣)</sup>، وليس ما قالوه من ذلك بشيء؛ لأن الشيء الذي جعلوه علةً ليس بعلة؛ لأن كل واحد من القتلى كان له أولياء يشتغلون به دون غيره، بل العلة في ذلك ما قاله رسول الله ﷺ، أن الشهيد يأتي يوم القيامة وريح دمه كريح المسك<sup>(٤)</sup>".

وحكى ابن عبد البر إجماع أهل العلم على أن الشهيد لا يغسل، فقال<sup>(٥)</sup>: "وقد أجمعوا -إلا من شذ عنهم- أن قتل الكفار في المعترك إذا مات من وقته قبل أن يأكل ويشرب، أنه لا يغسل".

وممن صرح باتفاق أهل العلم على القول الأول، كل من: البغوي<sup>(٦)</sup>، وأبي القاسم الرافعي القزويني<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر: الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف (٣٤٦/٥)، مختصر اختلاف العلماء (١/١٧٩)، الاستذكار (١١٨/٥).

(٢) الاستذكار (١١٨/٥).

(٣) هو: عبید الله بن الحسن بن الحُصَيْن العنبري، البصري، قاضيه، ثقة، فقيه، لكن عابوا عليه مسألة تكافؤ الأدلة، مات سنة ثمان وستين ومائة. [م خد]. تقريب التهذيب (ص: ٣٧٠).

(٤) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجهاد والسير، باب من يجرح في سبيل الله عزَّ وجلَّ (١٨/٤ ح ٢٨٠٣)، ومسلم في صحيحه، كتاب الإمارة، باب فضل الجهاد والخروج في سبيل الله (٣/١٤٩٦ ح ١٨٧٦).

(٥) الاستذكار (١٢١/٥).

(٦) شرح السنة له (٣٦٦/٥).

(٧) شرح مسند الشافعي (٤/٢١٤).

وقد عدَّ ابن عبد البر - كما تقدم من قوله -، وابن حجر<sup>(١)</sup>، أن القول بغسل الشهيد المقتول في المعركة، هو من الشاذ من القول.

وأما ما اعتمده مغلطاي من دليل يחדش بإجماع أهل العلم، وهو ما أخرجه ابن عدي بسند كل رجاله ثقات، فقال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَابُورٍ الدِّقَاقُ، حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ الصَّبَّاحِ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ سُلَيْمَانَ الرَّازِيُّ عَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اغْسِلُوا قَتْلَكُمْ». قال ابن عدي: "وهذا الحديث بهذا الإسناد، لم نكتبه إلا عن ابن سabor".

فهذا الحديث قد تكلم به أهل العلم، وذلك على النحو التالي:

قال الذهبي متعقباً ابن القطان<sup>(٢)</sup> في تصحيحه للحديث<sup>(٣)</sup>: "منكر جداً، تكلم في حَنْظَلَةَ لِأَجْلِهِ".

وقال أيضاً<sup>(٤)</sup>: "غريب جداً، ورواته ثقات، وهذا محمول على من قتل في غير مصاف، ولعلَّ الغلط فيه من شيخ ابن عدي، أو شيخ شيخه، والثقة قد يهيم".

وقال في موضع آخر<sup>(٥)</sup>: "رواته ثقات، ونكارتة بيّنة".

وقال الألباني<sup>(٦)</sup> بعد أن حكم عليه بأنه منكر: "وجه النكارة أنه جاء في أحاديث كثيرة ترك النبي ﷺ غسل الشهداء، منها حديث جابر بن عبد الله مرفوعاً: ادفنوه في دمائهم (يعني شهداء أحد)، ولم يغسلهم، أخرجه البخاري، وغيره... وأنا أظن أن الخطأ

(١) فتح الباري (٣/ ٢١٢).

(٢) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (٢/ ٣٥٩).

(٣) الرد على ابن القطان في كتابه بيان الوهم والإيهام (ص: ٥٥).

(٤) تاريخ الإسلام (٤/ ٤٤).

(٥) ميزان الاعتدال (١/ ٦٢١).

(٦) السلسلة الضعيفة (٣/ ٢٣١).

من ابن سابور؛ فإنه وإن وثقه الدارقطني، فقد أثبت الخطيب وهمه في إسناد حديث عائشة المتقدم، فيظهر أنه وهم في هذا أيضًا متناً".

فتبين من ذلك أن الحديث وإن كان بسند رواه ثقات، إلا أنه منكر المتن؛ لمخالفته حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في صحيح البخاري.

### ❦ الخلاصة:

بناءً على ما سبق يظهر -والله أعلم- أن مغلطاي قد جانب الصواب في هذا التعقب، وذلك؛ لأن الخلاف في حكم غسل الشهيد المقتول في المعركة، خلاف لا يُعْتَبَر، بل إن القول بغسل الشهيد عدّه أهل العلم من القول الشاذ؛ لاتفاق أصحاب المذاهب الأربعة والظاهرية على أن الشهيد المقتول في المعركة لا يُغْسَل، ولقوة حجّتهم لحديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهو في الصحيح، وقد حكى ابن عبد البر الإجماع عليه، وتابعه السهيلي؛ فلا وجه للاعتراض عليه، والله -تعالى- أعلم بالصواب.

## ✻ [٨٦/٩]: تعقبه في سبب ورود حديث ( لَا يُقْتَلُ قُرْشِيٌّ صَبْرًا ):

### ✻ النص المتعقب عليه:

قال الإمام الشَّهْلِي<sup>(١)</sup>: "وعندما قتل النَّبِيُّ ﷺ ابنَ خَطَلٍ<sup>(٢)</sup> قال: «لَا يُقْتَلُ قُرْشِيٌّ صَبْرًا»<sup>(٣)</sup> بَعْدَ هَذَا»<sup>(٤)</sup>، كذلك قال يونس<sup>(٥)</sup> في روايته".

### ✻ نص التعقب:

قال الإمام مُغَلَطَاي<sup>(٦)</sup>: (وأما قول ابن إسحاق<sup>(٧)</sup> فيما ذكره يونس: "لما قتل، قال رسول الله ﷺ «لَا يُقْتَلُ قُرْشِيٌّ صَبْرًا بَعْدَ هَذَا»"، فيه نظر، من حيث إن المؤرخين ذكروا هذا القول في عُقْبَةِ بن أبي مُعَيْطٍ<sup>(٨)</sup>).

(١) الروض الأثف (١١١/٧).

(٢) ابن خَطَلٍ الكافر: اسمه عبد العزى، وقيل: اسمه غالب بن عبد الله بن عبد مناف، كذا سَمَّاه ابن الكلبي، وسَمَّاه محمد بن إسحاق: عبد الله بن خَطَلٍ -بفتح الخاء المعجمة والطاء المهملة- أمر النبي ﷺ يوم فتح مكة بقتله، وقيل: قتله سعيد بن حُرَيْث، والسبب في قتله أنه أسلم، ثم ارتد، وكانت له قيتتان يغنيان بهجاء المسلمين. تهذيب الأسماء واللغات (٢/٢٩٨).

(٣) الصَّبْر: أصله الْحَبْس، وقَتْلُ فَلَانٍ صَبْرًا، أي: قتل وهو مأسور مَحْبُوسٌ لِلْقَتْلِ، لا في معركة. تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم (ص: ٤٦٢).

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الجهاد والسير، باب لا يقتل قرشي صبراً بعد الفتح (٣/١٤٠٩/ح ١٧٨٢).

(٥) هو: يونس بن بُكَيْر بن واصل الشيباني، أبو بكر الكوفي، صدوق يخطئ، مات سنة تسع وتسعين ومائة [خت م د ت ق]. تقريب التهذيب (ص: ٦١٣).

(٦) الزهر الباسم (٢/١٣٢٥).

(٧) لم أفف عليه من قول ابن إسحاق، بل هو من قول الشَّهْلِي. ينظر: الروض الأثف (١١١/٧).

(٨) عُقْبَةُ بن أبي مُعَيْطٍ الكافر، واسم أبي معيط أبان بن أبي عمرو ذكوان بن أمية القرشي، ولما كَانَ يَوْمَ بدر أسر عقبة، فقتله رَسُولُ ﷺ صَبْرًا، واختلف في قَاتله، فقيل: عَلِيُّ بن أبي طَالِبٍ ضرب عُقْبَةً، وقيل:  $\Rightarrow =$

## C دراسة التعقب:

اعترض مغلطاي على ما ذكره السهيلي من أن حديث «لَا يُقْتَلُ قُرَشِيٌّ صَبْرًا بَعْدَ هَذَا»، قاله ﷺ عندما قتل ابن خطل، وذلك؛ لأن هذا القول قد قيل في عقبه بن أبي معيط. وبالرجوع إلى لفظ الحديث من عند مسلم، قال: عن عبد الله بن مطيع، عن أبيه، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ: «لَا يُقْتَلُ قُرَشِيٌّ صَبْرًا بَعْدَ هَذَا الْيَوْمِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ».

فهذا الحديث يدل على أنه ﷺ قال ذلك يوم فتح مكة، ولم يذكر مسلم في روايته أنه بسبب مقتل ابن خطل.

أما مقتل ابن خطل، فقد جاء من حديث آخر، أخرجه البخاري<sup>(١)</sup>، ومسلم<sup>(٢)</sup>، وفيه أن مقتله كان يوم فتح مكة، فقال البخاري: عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَامَ الْفَتْحِ وَعَلَى رَأْسِهِ الْمَغْفَرُ، فَلَمَّا نَزَعَهُ جَاءَ رَجُلٌ فَقَالَ: إِنَّ ابْنَ خَطْلٍ مُتَعَلِّقٌ بِأَسْتَارِ الْكَعْبَةِ، فَقَالَ: «اقْتُلُوهُ».

والحديث الذي ورد فيه بلفظ صريح، أنه عند مقتل ابن خطل قال النبي ﷺ «لَا يُقْتَلُ قُرَشِيٌّ صَبْرًا»، أخرجه الطبراني<sup>(٣)</sup>، والحاكم<sup>(٤)</sup>، من طرق عن: مُحَمَّدِ بْنِ بَكَّارٍ قَالَ: نَا أَبُو مَعْشَرٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَعْقُوبَ، عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

= عاصم بن ثابت الأنصاري. ينظر: تهذيب الأسماء واللغات (١/٣٣٧)، الوافي بالوفيات (٥٩/٢٠).

(١) في صحيحه، كتاب الجهاد والسير، باب قتل الأسير، وقاتل الصبر (٤/٦٧/ح ٣٠٤٤).

(٢) في صحيحه، كتاب الحج، باب جواز دخول مكة بغير إحرام (٢/٩٨٩/ح ١٣٥٧).

(٣) في المعجم الأوسط (٤/٢٩٥/ح ٤٢٤٣)، وقال: "لَمْ يَرَوْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ إِلَّا يُونُسُ بْنُ يَعْقُوبَ، تَقَرَّدَ بِهِ: أَبُو مَعْشَرٍ". وقال الهيثمي: "رواه الطبراني في الأوسط والكبير بنحوه، وفيه أبو معشر نجيح، وهو ضعيف". مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٦/١٧٥).

(٤) في المستدرک علی الصحیحین، کتاب معرفة الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ (٣/٧٣٩/ح ٦٦٨٩)، وسكت عنه.

اسْتَخْرَجَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ خَطْلٍ مِنْ تَحْتِ أَسْتَارِ الْكَعْبَةِ، فَقَتَلَهُ، ثُمَّ قَالَ: «لَا يُقْتَلَنَّ قُرَشِيٌّ بَعْدَ هَذَا صَبْرًا».

وأما عُقْبَةُ بْنُ أَبِي مُعَيْطٍ، فقد كان من قتلى المشركين يوم بدر كما دل عليه الحديث المتفق عليه<sup>(١)</sup>، إلا أنه لم يُقْتَلْ في المعركة، بل كان من الأسرى، وقتله النبي ﷺ صبراً، وجاء ذلك في حديث أخرجه الطبراني<sup>(٢)</sup>، فقال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ سَعِيدٍ الرَّازِيُّ قَالَ: نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَمَادٍ بْنُ نُمَيْرٍ قَالَ: نَا عَمِّي حُصَيْنُ بْنُ نُمَيْرٍ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ أَبِي بَشْرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «قَتَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ بَدْرٍ ثَلَاثَةً صَبْرًا، قَتَلَ النَّضَرَ بْنَ الْحَارِثِ مِنْ بَنِي عَبْدِ الدَّارِ، وَقَتَلَ طُعَيْمَةَ بْنَ عَدِيٍّ مِنْ بَنِي نَوْفَلٍ، وَقَتَلَ عُقْبَةَ بْنَ أَبِي مُعَيْطٍ».

وقصة مقتله صبراً، ذكرها كذلك أهل السير، والمغازي، والتاريخ<sup>(٣)</sup>.

### ٢ الخلاصة:

بناءً على ما تقدم يتضح - والله أعلم - أن مغلطاي قد جانب الصواب في هذا التعقب، وذلك؛ لما يلي:

١. أن حديث النبي ﷺ «لَا يُقْتَلَنَّ قُرَشِيٌّ صَبْرًا بَعْدَ هَذَا»، قد جاء في صحيح مسلم أنه ﷺ قاله يوم فتح مكة.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجهاد والسير، باب الدعاء على المشركين بالهزيمة والزلزلة (٤/٤٤٤ ح/٢٩٣٤)، ومسلم في صحيحه، كتاب الجهاد والسير، باب ما لقي النبي ﷺ من أذى المشركين (٣/١٤١٩ ح/١٧٩٤).

(٢) في المعجم الأوسط (٤/١٣٥ ح/٣٨٠١)، وقال: "لَمْ يَرَوْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي بَشْرٍ، إِلَّا سُفْيَانُ بْنُ حُسَيْنٍ، تَفَرَّدَ بِهِ: حُصَيْنُ بْنُ نُمَيْرٍ"، وقال الهيثمي: "رواه الطبراني في الأوسط، وفيه عبد الله بن حماد بن نمير، ولم أعرفه، وبقي رجاله ثقات". مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٦/٨٩).

(٣) ينظر: مغازي الواقدي (١/١٣٨)، سيرة ابن هشام (١/٦٤٤)، الطبقات الكبرى (٢/١٧)، تاريخ الطبري=تاريخ الرسل والملوك (٢/٤٥٩).

٢. أن مقتل ابن خَطَل كان يوم الفتح، كما دل على ذلك الحديث المتفق عليه.

٣. أن بعض الروايات قد جاء فيها التصريح بأنه لما قتل ابن خَطَل قال النبي ﷺ: هذا الحديث.

٤. لم أقف - في حدود بحثي - على من قال إن النبي ﷺ قال: «لَا يُقْتَلُ قُرَشِيٌّ صَبْرًا بَعْدَ هَذَا» لما قتل عُقْبَةُ بْنُ أَبِي مُعَيْطٍ، والله - تعالى - أعلم بالصواب.





## ✻ [ ٨٧/١٠ ] تعقبه في مناسبة الحديث للترجمة :

## ✻ النص المتعقب عليه:

قال الإمام الشَّهْلِي<sup>(١)</sup>: "وذكر<sup>(٢)</sup> حديث عائشة: «كُنَّا نَتَحَدَّثُ أَنَّهُ لَا يَزَالُ يُرَى عَلَى قَبْرِ النَّجَاشِيِّ<sup>(٣)</sup> نُورٌ»، وَقَدْ خَرَّجَهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٤)</sup> مِنْ طَرِيقِ سَلَمَةَ بْنِ الْفَضْلِ، عَنِ ابْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ رُوْمَانَ، عَنْ عَائِشَةَ، وَأَوْرَدَهُ فِي بَابِ: النُّورِ يُرَى عِنْدَ الشَّهِيدِ، وَلَيْسَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ وَلَا غَيْرِهِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ النَّجَاشِيَّ مَاتَ شَهِيدًا".

## ✻ نص التعقب:

قال الإمام مغلطاي<sup>(٥)</sup>: (وقوله إيراداً على أبي داود: "أنه بَوَّبَ له باب: النور يُرى عند الشهيد: ليس في هذا الحديث ولا غيره ما يدل على أن النجاشي مات شهيداً"، غير جيد؛ لأن سيدنا رسول الله ﷺ قال في حديث لا بأس بسنده: "وموت الغريب شهادة"<sup>(٦)</sup>، والنجاشي مات غريباً في بلده؛ لأنه كان عند قوم ليسوا على ملته، ولهذا أن الحنفي<sup>(٧)</sup> لما احتجَّ عليه بالصلاة عليه وهو غائب، أجاب بأنه إذا كان الغائب كالنجاشي عند قوم كفار

(١) الروض الأنف (٣/ ٢٣٥).

(٢) أي: ابن إسحاق. ينظر: سيرة ابن هشام (١/ ٣٤٠).

(٣) النَّجَاشِيُّ ملك الحبشة، واسمه: أَصْحَمَةُ، وَأَصْحَمَةُ بالعربي: عَطِيَّة، وكان ممن حسن إسلامه، ولم يهاجر، ولا له رؤية، وتوفي ببلاده قبل فتح مكة، فصلَّى عليه النبي ﷺ صلاة الغائب. ينظر: سير أعلام النبلاء (١/ ٤٢٨).

(٤) في السنن، كتاب الجهاد، باب في النور يُرى عند قبر الشهيد (٤/ ١٧٧ ح ٢٥٢٣)، وضعفه الألباني، ضعيف أبي داود (ص: ٢٤٧ ح ٢١٦١).

(٥) الزهر الباسم (١/ ٦٥٦).

(٦) سيأتي تخريجه والحكم عليه في دراسة التعقب.

(٧) لعلَّه يقصد المذهب الحنفي. ينظر: شرح مختصر الطحاوي للجصاص (٢/ ٢١٩)، بداية المبتدي (ص: ٣٠).

لا يصلون عليه، جاز لنا أن نصلي عليه إذا بلغنا ذلك قبل تفسُّخه؛ فهذا العذر لأبي داود في ذكره له في هذا الباب).

### • دراسة التعقب:

اعترض مغلطاي على ما ذكره السَّهَيْلي، من عدم مناسبة الحديث للباب الذي أورده فيه أبو داود في سننه، وذلك بذكره وجه مناسبة الحديث للباب، وهو أن النجاشي مات غريباً، وقد جاء في الحديث أن موت الغريب شهادة.

ولمناقشة هذا الأمر، لا بد من الرجوع إلى كتب شروح سنن أبي داود، والوقوف على أقوال أهل العلم في مناسبة الحديث للباب، وتخريج حديث موت الغريب شهادة، ودراسة إسناده، ومعرفة أقوال أئمة النقد فيه، وذلك على النحو التالي:

#### أولاً: أقوال أهل العلم في مناسبة الحديث للباب:

قال ابن رسلان<sup>(١)</sup>: "قيل: إنه مات شهيداً بالطاعون، وكلام المصنف في تبويبه يُشعر بأن الشهادة سبب للنور الذي على قبره".

قال السندي<sup>(٢)</sup>: "لعل النجاشي كان شهيداً بوجه من الوجوه؛ فلذلك ذكر الحديث في هذا الباب، أو لأن النجاشي لما كان كذلك، كان الشهيد أولى بذلك، والله -تعالى- أعلم".

وقال السَّهَارَنُفُوري<sup>(٣)</sup>: "وهذا الحديث ليس له مطابقة بالباب، إلا أن يقال: إن موت النجاشي كان بوجه من وجوه الشهادة، فإذا كانت الشهادة الحُكْمِيَّة كذلك، فالحقيقية أولى به".

(١) شرح سنن أبي داود لابن رسلان (١١/١٣٩).

(٢) فتح الودود في شرح سنن أبي داود (٣/٣٨).

(٣) بذل المجهود في حل سنن أبي داود (٩/٨٤).

ثانياً: تخريج حديث «موت الغريب شهادة»:

أخرجه ابن ماجه، فقال: حَدَّثَنَا جَمِيلُ بْنُ الْحَسَنِ، حَدَّثَنَا أَبُو الْمُؤَذَّرِ الْهَذِيلُ بْنُ الْحَكَمِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي رَوَّادٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَوْتُ غُرَبَاءٍ شَهَادَةٌ».

ثالثاً: دراسة إسناده، والحكم عليه:

الإسناد فيه جميل بن الحسن، وهو صدوق يخطئ، أفرط فيه عبدان<sup>(١)</sup>.

وفيه الهذيل بن الحكم، وهو منكر الحديث<sup>(٢)</sup>.

وبقية رواه ثقات.

فالإسناد ضعيف؛ لأن الهذيل بن الحكم منكر الحديث.

وقد حكم علي هذا الحديث بعض أهل العلم، منهم:

يحيى بن معين، فقال: "ليس هذا الحديث بشيء، هذا حديث منكر".

وأورده ابن الجوزي في الموضوعات<sup>(٣)</sup>، وقال: "لا يصح".

وقال ابن القطان<sup>(٤)</sup>: "هذا الحديث لا يصح، ولم يصححه الدارقطني كما زعم أبو محمد".

وقال المنذري<sup>(٥)</sup>: "وقد جاء في أن (موت الغريب شهادة) جملة من الأحاديث، لا يبلغ شيء منها درجة الحسن فيما أعلم".

(١) تقريب التهذيب (ص: ١٤٢).

(٢) الكاشف (٢/ ٣٣٤).

(٣) الموضوعات (٢/ ٢٢١).

(٤) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (٥/ ١٤٩).

(٥) الترغيب والترهيب (٤/ ٤٤).

وقال ابن المُلقن<sup>(١)</sup>: "رواه ابن ماجه عن جميل بن الحسن، عن أبي المنذر الهذيل بن الحكم، عن عبد العزيز به، وهذا سند ضعيف".

وقال ابن حجر<sup>(٢)</sup>: "وإسناده ضعيف؛ لأنه أخرجه من طريق الهذيل بن الحكم، عن عبد العزيز بن أبي رواد، عن عكرمة، والهذيل منكر الحديث، قاله البخاري". وضعفه الألباني<sup>(٣)</sup>.

### الخلاصة:

بالنظر فيما سبق يظهر -والله أعلم- أن مغلطاي قد جانب الصواب، وذلك؛ لعدم مناسبة الحديث للباب الذي أورده فيه أبو داود، كما قال السهيلي، وذلك؛ لما يلي:

١. أن حديث «موت الغريب شهادة» الذي استدل به على مناسبة الحديث للباب، هو حديث ضعيف.

٢. أن بعض شراح سنن أبي داود عند ذكرهم المناسبة بين الحديث والباب، قالوا على سبيل الاحتمال لا الجزم: لعل النجاشي قد مات بأي وجه من وجوه الشهادة.

٣. لم يثبت عن أهل العلم -في حدود بحثي- ممن ذكر النجاشي، أو ترجم له، أنه مات شهيداً؛ لا بالمعركة، ولا بأي وجه آخر من وجوه الشهادة الأخرى، والله -تعالى- أعلم بالصواب.

(١) البدر المنير (٥/ ٣٦٧).

(٢) التلخيص الحبير (٢/ ٣٢٣).

(٣) ضعيف الترغيب والترهيب (٢/ ٢٩٠).

## ❁ [ ٨٨/١١ ] : تعقبه في خاتم النبوة:

## ❁ النص المتعقب عليه:

قال القاضي عياض<sup>(١)</sup>: "وهذا الخاتم<sup>(٢)</sup> هو [شق]<sup>(٣)</sup> المَلَكُ بين كتفيه".

## ❁ نص التعقب:

قال الإمام مغلطاي<sup>(٤)</sup>: (وقول عياض: "إن الخاتم هو شق الملك"، فيه نظر، من حيث إن الشق إنما كان في الصدر، قال عز وجل: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾<sup>(٥)</sup>، وفي الحديث<sup>(٦)</sup> أن أثره كان خطأ واضحاً في صدره، ولم يأت في شيء من الأحاديث أنه بلغ

(١) إكمال المعلم بفوائد مسلم (٧/ ٣١٤)، وعياض هو: أَبُو الْفَضْلِ عِيَاضُ بْنُ مُوسَى بْنِ عِيَاضِ الْيَحْصَبِيِّ، الْأَنْدَلُسِيُّ، الْمَالِكِيُّ، الْقَاضِي، جَمْعٌ، وَأَلْفٌ، وَسَارَتْ بِتَصَانِيفِهِ الرِّكْبَانُ، وَمِنْ تَصَانِيفِهِ: كِتَابُ (الشِّفَا فِي شَرَفِ الْمُصْطَفَى)، وَكِتَابُ (الإِكْمَالِ فِي شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ)، كَمُلَ بِهِ كِتَابُ (الْمُعْلَمِ) لِلْمَازَرِيِّ، مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَأَرْبَعِينَ وَخَمْسِمِائَةٍ. سِير أَعْلَامُ النُّبَلَاءِ (٢٠/ ٢١٢).

(٢) أي: خاتم النبوة.

(٣) في المطبوع من إكمال المعلم بفوائد مسلم [ترث]، والصواب ما ذكره مغلطاي عنه في نص التعقب، وما نقله عنه العلماء في كتبهم، بلفظ: "هذا الخاتم هو أثر شق المَلَكَيْنِ بين كتفيه". ينظر: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (١٥/ ٩٩)، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٦/ ١٣٧)، فتح الباري لابن حجر (٦/ ٥٦١).

(٤) الزهر الباسم (١/ ٤٣٩).

(٥) سورة الشرح، الآية: (١).

(٦) في الحديث المتفق عليه، أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب بدء الخلق، باب ذكر الملائكة (٤/ ١٠٩ ح ٣٢٠٧)، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب الإسراء برسول الله ﷺ إلى السماوات، وفرض الصلوات (١/ ١٥١ ح ١٦٤) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: فَذَكَرَ نَحْوَهُ، وَزَادَ فِيهِ: «فَأُتِيَتْ بِطُسْتٍ مِنْ ذَهَبٍ مُمْتَلِيَةٍ حِكْمَةً وَإِيمَانًا، فَشُقَّ مِنَ النَّحْرِ إِلَى مِرَاقِ الْبَطْنِ، فَغُسِلَ بِمَاءٍ زَمْزَمٍ، ثُمَّ مُلِيَ حِكْمَةً وَإِيمَانًا»، واللفظ لمسلم.

بالشق حتى نفذ إلى ظهره ﷺ، ولو كان ذلك، للزم أن يكون مستطيلاً من بين كتفيه إلى أسفل من ذلك؛ لأنه الذي يحاذي الصدر من مسرّيته<sup>(١)</sup> إلى مراق<sup>(٢)</sup> بطنه).

### ٢٠ دراسة التعقب:

اعترض مغلطاي على ما ذكره القاضي عياض من أن خاتم النبوة هو شق الملك، وذلك؛ لأن موضع الشق في الصدر بدلالة القرآن الكريم، والحديث الصحيح، ولم يأت ما يدل على أن شق الصدر نفذ إلى ظهره ﷺ.

ولمناقشة هذا الأمر، وبيان وجه الصواب فيه، لا بد من الرجوع إلى أقوال أهل العلم في صفة خاتم النبوة، ومن قال بقول القاضي عياض، وذلك على النحو التالي:

ورد في صفة خاتم النبوة أحاديث كثيرة، وبألفاظ مختلفة، وقد لخص القرطبي هذه الأقوال من الروايات التي ذكرها، فقال<sup>(٣)</sup>: "وهذه الكلمات كلها متقاربة المعنى، مفيدة أن خاتم النبوة كان نتوءاً قاتماً أحمر تحت كتفه الأيسر، قدره إذا قلّل: بيضة الحمامة، وإذا كثر: جمع اليد".

ولم يصف أحدٌ من أهل العلم - في حدود بحثي - خاتم النبوة بأنه شق الملك، سوى ما ذكره القاضي عياض، ولم يسلم قوله هذا من الاعتراض، فقال القرطبي<sup>(٤)</sup>: "هذه غفلة من هذا الإمام؛ فإن الشق إنما كان في صدر النبي ﷺ، وأثره إنما كان خطأ واضحاً من صدره إلى مراق بطنه، كما هو منصوص عليه في الأحاديث السالفة في كتاب الإيمان من كتاب مسلم، وفي البخاري، وغيرهما، ولم يثبت قط في رواية صحيحة، ولا

(١) الْمَسْرَبَةُ: الشَّعْرُ النَّابِتُ وَسَطَ الصَّدْرِ إِلَى الْبَطْنِ. تهذيب اللغة (٢٨٩/١٢)، مادة: (سرب).

(٢) الْمَرَأَقُ: ما سفل من البطن فما تحته من المواضع التي ترق جلودها. النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/٢٥١)، مادة: (رَقَق).

(٣) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (١٣٦/٦).

(٤) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (١٣٧/٦).

حسنة، ولا غريبة، أنه بلغ بالشق حتى نفذ من وراء ظهره، ولو قدرنا أن ذلك الشق كان نافذاً إلى ظهره، وأن ذلك أثره، للزم عليه أن يكون مستطيلاً من بين كتفيه إلى قطنته؛ لأنّه الذي يحاذي الصدر من مسرته إلى مراق بطنه؛ فهذه غفلة منه رَحِمَهُ اللهُ، ولعلّ هذا غلط وقع من بعض الناسخين لكتابه؛ فإنّه لم يُسمع عليه فيما علمت".

وقال النووي<sup>(١)</sup>: "وهذا الذي قاله ضعيف، بل باطل؛ لأن شقّ الملكين إنّما كان في صدره وبطنه، والله أعلم".

ودافع ابن حجر<sup>(٢)</sup> عن قول القاضي عياض بأنه ليس بباطل، بل ذكر مستنده الذي اعتمد عليه في قوله هذا، وهو حديث عُتْبَةَ بْنِ عَبْدِ السَّلَمِيِّ<sup>(٣)</sup>، وفيه أن الملكين لَمَّا شَقَّا صدره ﷺ، قال أحدهما للآخر: خِطُّهُ فِخَاطُهُ، وختم عليه بخاتم النبوة.

ثم قال<sup>(٤)</sup>: "فلما ثبت أن خاتم النبوة كان بين كتفيه، حمل ذلك عياض على أن الشق لما وقع في صدره، ثم خيط حتى التأم كما كان، ووقع الختم بين كتفيه، كان ذلك أثر الشق، وفهم النووي وغيره منه أن قوله: "بين كتفيه"، متعلق بالشق، وليس كذلك، بل هو متعلق بأثر الختم".

(١) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (٩٩/١٥).

(٢) ينظر: فتح الباري (٥٦١/٦).

(٣) أخرجه أحمد في مسنده (٢٩/١٩٤ ح ١٧٦٤٨) مطولاً، والطبراني في المعجم الكبير (١٧/١٣١ ح ٣٢٣)، ولم يسق المتن. قال الهيثمي: "رواه أحمد، والطبراني، ولم يسق المتن، وإسناد أحمد حسن". مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٨/٢٢٢)، وقال محققو المسند: "إسناده ضعيف، بقية - وهو ابن الوليد - يدلس تدليس التسوية، وقد عنعن، فلا يقبل حديثه إلا أن يصرح بالسماع في جميع طبقات السند".

(٤) فتح الباري (٥٦١/٦).

## C الخلاصة:

بالنظر فيما تقدم يظهر -والله أعلم- أن مغلطاي قد أصاب في هذا التعقب، وذلك؛ لما يلي:

١. أن حادثة شق الصدر وردت بالحديث المتفق عليه، وليس فيها أن الشق قد نفذ إلى الظهر.

٢. أن قول القاضي عياض لم يقل به أحد من أهل العلم -في حدود بحثي-، بل إنهم انتقدوا هذا القول عليه، وردوه بالدليل من القرآن الكريم، والحديث الصحيح؛ كالقرطبي، والنووي، وقد اعتذر له القرطبي بأن هذا القول لعله غلط وقع من بعض الناسخين لكتابه.

٣. أن حجة ابن حجر في دفاعه عن قول القاضي عياض، لا تقوى على معارضة حجة من اعترض على قوله، والله -تعالى- أعلم بالصواب.



## ✪ [١٢/٨٩]: تعقبه في ضبط كلمة (الخَبَجَة) في الحديث:

### ✪ النص المتعقب عليه:

قال الإمام السَّهْلِيّ<sup>(١)</sup>: "وَأَمَّا بَقِيعُ<sup>(٢)</sup> الْخَبَجَةِ<sup>(٣)</sup> -بِخَاءٍ، وَجِيمٍ، وَبَاءَيْنِ-، فَجَاءَ ذَكَرُهُ فِي سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ<sup>(٤)</sup>، وَالْخَبَجَةُ: شَجَرَةٌ عُرِفَ بِهَا".

### ✪ نص التعقب:

قال الإمام مُغَلَطَاي<sup>(٥)</sup>: (وقوله: "الْخَبَجَةُ -بِخَاءٍ مَعْجَمَةٍ، وَجِيمٍ، وَبَاءَيْنِ-، فَجَاءَ ذَكَرُهُ فِي سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ"، ويُخَدِّشُ فِيهِ قول ياقوت<sup>(٦)</sup>: "وهو بجيمين، وباءين موحَّدتين").

### ✪ دراسة التعقب:

اعترض مُغَلَطَاي على ما ذكره السَّهْلِيّ من ضبط كلمة (الْخَبَجَةُ) الواردة في سنن أبي داود، وذلك ببيانه من ضَبَطَهَا بجيمين.

ولمناقشة هذا الأمر، لا بد من الوقوف على أقوال أهل العلم في ضبط اسم البقيع الذي ورد في سنن أبي داود، وذلك على النحو التالي:

(١) الروض الأنف (٤/١١٣).

(٢) الْبَقِيعُ مِنَ الْأَرْضِ: هُوَ مَوْضِعٌ فِيهِ أَرْوَمٌ شَجَرٍ مِنْ ضُرُوبٍ شَتَّى. مقاييس اللغة (١/٢٨٢)، مادة: (بَقَعَ).

(٣) بَقِيعُ الْخَبَجَةِ: فِي الْمَدِينَةِ، وَيَقَعُ يَسَارُ بَقِيعِ الْغُرْقَدِ. المعالم الأثرية في السنة والسيرة (ص: ٥٢).

(٤) لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ هَذَا اللَّفْظَ، وَسَيَأْتِي تَخْرِيجُ الْحَدِيثِ فِي دَرَاةِ التَّعْقُبِ.

(٥) الزهر الباسم (١/٧٦١).

(٦) معجم البلدان (١/٤٧٤)، ونص ما عنده: "والرواية على أنه بجيمين"، وياقوت هو: ياقوت بن عبد الله شهاب الدين الرُّومِيُّ، الحَمَوِيُّ، الْبَغْدَادِيُّ، كَانَ أَدِيبًا، شَاعِرًا، مُؤَرِّخًا، أَخْبَارِيًّا، مَتَفَنًّا، لَهُ كِتَابٌ "مُعْجَمُ الْبُلْدَانِ"، وَكِتَابٌ "مُعْجَمُ الْأَدْبَاءِ"، وَكِتَابٌ "مُعْجَمُ الشُّعْرَاءِ"، مَاتَ سَنَةَ سِتٍّ وَعَشْرِينَ وَسِتْمِائَةً. تاريخ الإسلام (١٣/٨٢٣).

اختلفت أقوال أهل العلم في ضبط الكلمة، على ثلاثة أقوال:

القول الأول: بقيق الخَبَجَةِ:

قال البكري<sup>(١)</sup>: "بقيق الخَبَجَةِ، بخاء معجمة، وجيم، وباءين، كلُّ واحدة منهما معجمة بنقطة واحدة، بالمدينة أيضاً... والخَبَجَةِ: شجرة كانت تنبت هنالك"، وتابعه السَّهْلِي في هذا الضبط.

القول الثاني: بقيق الجَبَجَةِ:

قال ياقوت الحموي<sup>(٢)</sup>: "وبقيق الخَبَجَةِ - بفتح الخاء المعجمة، والباء الموحدة، وفتح الجيم، وباء أخرى - ذكره في سنن أبي داود، والخَبَجَةِ: شجر عُرِفَ به هذا الموضع، قال ذلك السَّهْلِي في شرح السيرة، وهو غريب لم أجده لغيره، والرواة على أنه بجيمين"، وتابعه مغلطاي في هذا الضبط.

القول الثالث: بقيق الخَبَخَةِ:

قال ابن الأثير<sup>(٣)</sup>: "بقيق الخَبَخَةِ: هو بفتح الخاءين، وسكون الباء الأولى، موضع بنواحي المدينة".

وهذا الضبط هو الذي ورد في الحديث الذي أخرجه أبو داود<sup>(٤)</sup>، فقال: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُسَافِرٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ، حَدَّثَنَا الزَّمْعِيُّ، عَنْ عَمَتِهِ قُرَيْبَةَ بِنْتِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهْبٍ، عَنْ أُمِّهَا كَرِيمَةَ بِنْتِ الْمُقْدَادِ عَنْ ضُبَاعَةَ بِنْتِ الزُّبَيْرِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ بْنِ هَاشِمٍ، أَنَّهَا أَخْبَرَتْهَا قَالَتْ: ذَهَبَ الْمُقْدَادُ لِحَاجَتِهِ بِبِقِيقِ الْخَبَخَةِ... الحديث".

(١) معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع (١/ ٢٦٥).

(٢) معجم البلدان (١/ ٤٧٤).

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ٦)، مادة: (خَبَخَب).

(٤) في كتاب الخراج والفِيء والإمارة، باب ما جاء في الركاز (٤/ ٦٩٥ ح ٣٥٨٧) مطوَّلاً، وقال الألباني: "ضعيف؛ لجهالة قُرَيْبَةَ". ضعيف أبي داود (٢/ ٤٦٥).

وأخرجه ابن زنجويه<sup>(١)</sup>، والطبراني<sup>(٢)</sup>، والبيهقي<sup>(٣)</sup>، جميعهم من طريق: الزمعي، عن عمته قُرَيْبَةَ بنت عبد الله بن وهب، عن أمها كَرِيمَةَ بنت المقداد، عن ضُبَاعَةَ بنت الزبير بن عبد المطلب بن هاشم<sup>(٤)</sup>.

### ❦ الخلاصة:

بالنظر فيما تقدم يظهر -والله أعلم- أنه لا يمكن الجزم في هذا التعقب، وذلك لأن كلاً من السَّهْلِي ومُغْلَطَاي، قد تابع غيره على ضبط معين، ولم يترجح ضبط أحدهما على الآخر.

ولكن هناك ضبط آخر لم يذكره أحدٌ منهما، ولعلَّه الصواب في ضبط الكلمة، وهو: (الْخَبْخَبَةُ) بفتح الخاءين، وسكون الباء الأولى، وهو الضبط الذي جاء في المطبوع من سنن أبي داود، وعند كل من أخرج الحديث في كتب السنة الأخرى، والله -تعالى- أعلم بالصواب.

(١) في الأموال، كتاب الخمس وأحكامه وسننه، باب إخراج الخمس من المال المدفون (٢/ ٧٤٦/ ح ١٢٧٦).

(٢) في المعجم الكبير (٢٠/ ٢٥٩).

(٣) في السنن الكبرى، كتاب الزكاة، باب من أجرى بالخمس الواجب فيه مجرى الصدقات (٤/ ٢٦٢/ ح ٧٦٥١).

(٤) قال عبد الحق: "إسناد لا يحتج به". الأحكام الوسطى (٢/ ١٧٠)، وقال الألباني: "ضعيف؛ لجهالة قُرَيْبَةَ". ضعيف أبي داود (٢/ ٤٦٥).

## الفصل السابع

**تعقباته المتعلقة  
بالعلل والحكم على الحديث  
(وفيه عشرون تعقباً)**

## ❖ [٩٠/١]: تعقبه في تصحيح حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في مواقيت الصلاة:

### ❖ النص المتعقب عليه:

قال الإمام الترمذي<sup>(١)</sup>: "حَدَّثَنَا هَنَّادُ بْنُ السَّرِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ عِيَّاشِ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ حَكِيمٍ - وَهُوَ ابْنُ عَبَّادِ بْنِ حُنَيْفٍ - قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعُ بْنُ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَمَّنِي جَبْرِيلُ عِنْدَ الْبَيْتِ مَرَّتَيْنِ، ... وَالْوَقْتُ فِيمَا بَيْنَ هَذَيْنِ الْوَقْتَيْنِ». وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَبُرَيْدَةَ، وَأَبِي مُوسَى، وَأَبِي مَسْعُودٍ، وَأَبِي سَعِيدٍ، وَجَابِرٍ، وَعَمْرِو بْنِ حَزْمٍ، وَالْبَرَاءِ، وَأَنْسٍ .... حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ".

### ❖ نص التعقب:

قال الإمام مغلطاي<sup>(٢)</sup>: (وعند الترمذي من حديث عبد الرحمن بن أبي الزناد، عن عبد الرحمن بن الحارث، عن حكيم بن حكيم، قال: أخبرني نافع، أخبرني ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقال: "حديث حسن صحيح". انتهى كلامه، وفيه نظر في مواضع ثلاثة، يمتنع مع واحدة منها صحة الحديث:

الأول: حكيم<sup>(٣)</sup>، قال ابن سعد<sup>(٤)</sup>: "لا يحتجون بحديثه".

الثاني: عن عبد الرحمن بن عياش<sup>(٥)</sup>، قال فيه أحمد<sup>(٦)</sup>: "متروك".

(١) في السنن، أبواب الصلاة عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في مواقيت الصلاة عن النبي ﷺ (١/٢١٧/ح ١٤٩).

(٢) الزهر الباسم (١/٥٥٤).

(٣) هو: حَكِيمُ بْنُ حَكِيمِ بْنِ عَبَّادِ بْنِ حُنَيْفِ بْنِ وَاهِبِ الْأَنْصَارِيِّ، الْأَوْسِيُّ، الْمَدَنِيُّ [٤]. ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٧/١٩٣)، تهذيب التهذيب (٢/٤٤٨).

(٤) الطبقات الكبرى (٧/٥٠١).

(٥) هو: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عِيَّاشِ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ الْمَخْزُومِيُّ، أَبُو الْحَارِثِ الْمَدَنِيُّ، وَتُوفِيَ فِي أَوَّلِ خِلَافَةِ أَبِي جَعْفَرٍ [بخ ٤]. ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٧/٣٧)، تهذيب التهذيب (٦/١٥٥).

(٦) لم أقف على قوله في المطبوع من كتبه، وينظر: الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (٢/٩٢)،

الثالث: ابن أبي الزناد<sup>(١)</sup>: تركه عبد الرحمن<sup>(٢)</sup>. قال ابن معين<sup>(٣)</sup>: "لا يُحتَجَّ بحديثه".

### ٢ دراسة التعقب:

اعترض مغلطاي على تصحيح الترمذي لحديث ابن عباس رضي الله عنهما في إمامة جبريل عليه السلام للنبي صلى الله عليه وسلم، وتعليمه مواقيت الصلاة، وذلك؛ لأن في الإسناد ثلاثة رواة متكلم فيهم عند طائفة من أهل العلم.

ولمناقشة هذا الأمر، وبيان وجه الصواب فيه، لا بد من الوقوف على حكم الإمام الترمذي على الحديث، ومن ثم دراسة حال الرواة المتكلم فيهم؛ للوقوف على أقوال النقاد فيهم جرحاً وتعديلاً، ومعرفة أقوال أهل العلم في حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وذلك على النحو التالي:

أولاً: بالرجوع إلى المطبوع من سنن الترمذي، وبتحقيقات مختلفة<sup>(٤)</sup>، تبين أن الإمام الترمذي قد حكم على الحديث بأنه: "حديث حسن"، بدون تصحيح. وقد نقل حكم الترمذي على هذا الحديث بأنه حديث حسن، كثير من العلماء،

= ميزان الاعتدال (٢/ ٥٥٤)، تهذيب التهذيب (٦/ ١٥٦).

(١) هو: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي الزُّنَادِ، واسمه: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ذَكْوَانَ، القرشي، مولا هم، أَبُو مُحَمَّدٍ المدني، مات ببغداد سنة أربع وسبعين ومائة، [خت مق ٤]. تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٧/ ٩٥)، تهذيب التهذيب (٦/ ١٧٠).

(٢) ينظر: الجرح والتعديل (٥/ ٢٥٢)، الكامل في ضعفاء الرجال (٥/ ٤٤٩).

(٣) ينظر: الجرح والتعديل (٥/ ٢٥٢)، الكامل في ضعفاء الرجال (٥/ ٤٤٩).

(٤) ينظر: سنن الترمذي ت: بشار (١/ ٢١٩)، ت: شاكر (١/ ٢٨١)، ت: عصام هادي (١/ ٧٧)، ت: شعيب الأرنؤوط (١/ ١٨٩)، ت: مركز البحوث دار التأصيل (١/ ٣٧٢).

منهم: الطُّوسِي (١)، والنُّووي (٢)، وابن سَيِّد الناس (٣)، والمِزِّي (٤)، وابن عبد الهادي (٥)،  
والذهبي (٦)، وابن المُلقِّن (٧)، والعيني (٨)، والمباركفوري (٩).

أما الحكم بأنه "حسن صحيح"، فنقله الزَّيْلَعِي (١٠)، والألباني (١١)، ولعلَّ هذا الأمر  
يرجع لاختلاف النسخ، فقد قال ابن الصلاح (١٢): "وتختلف النسخ من كتاب الترمذي  
في قوله: هذا حديث حسن، أو هذا حديث حسن صحيح، ونحو ذلك، فينبغي أن  
تصحح أصلك به، بجماعة أصول وتعتمد على ما اتفقت عليه".

ثانياً: دراسة الإسناد، والحكم عليه:

الإسناد فيه:

• حكيم بن حكيم، وقد اختلف فيه أهل العلم، على النحو التالي:

- (١) مستخرج الطوسي على جامع الترمذي (٣٩٨/١).
- (٢) خلاصة الأحكام (٢٥٣/١).
- (٣) النفع الشذي شرح جامع الترمذي (٣٢٥/٣).
- (٤) تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف (٢٥٩/٥).
- (٥) تنقيح التحقيق لابن عبد الهادي (٩/٢).
- (٦) تنقيح التحقيق للذهبي (٩٤/١).
- (٧) البدر المنير (١٥١/٣)، تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج (٢٤٤/١).
- (٨) شرح أبي داود للعيني (٢٤٢/٢)، نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار في شرح معاني الآثار (١٣٧/٣).
- (٩) تحفة الأحوذ (٣٩٨/١).
- (١٠) نصب الراية (٢٢١/١).
- (١١) إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل (٢٦٨/١).
- (١٢) معرفة أنواع علوم الحديث (ص: ١٠٥).

أولاً: أقوال المعدلين: قال العجلي<sup>(١)</sup>: "ثقة"، وذكره ابن حبان<sup>(٢)</sup>، وابن خلفون<sup>(٣)</sup> في الثقات، وقال الذهبي<sup>(٤)</sup>: "حسن الحديث"، وقال ابن حجر<sup>(٥)</sup>: "صدوق"، وقال أيضاً<sup>(٦)</sup>: "وصح له الترمذي، وابن خزيمة، وغيرهما".

ثانياً: أقوال المجرحين: قال ابن سعد<sup>(٧)</sup>: "كان قليل الحديث، لا يحتجون بحديثه"، وقال ابن القطان<sup>(٨)</sup>: "لا يُعرف حاله".

وخلاصة حال الراوي: صدوق، كما قال ابن حجر، والله أعلم.

• عبد الرحمن بن الحارث، وقد اختلف فيه أهل العلم، على النحو التالي:

أولاً: أقوال المعدلين: قال ابن سعد<sup>(٩)</sup>: "كان ثقةً، وله أحاديث"، وقال يحيى بن معين<sup>(١٠)</sup>: "صالح"، وقال أيضاً<sup>(١١)</sup>: "ليس به بأس"، وقال ابن نمير<sup>(١٢)</sup>: "لا أقدم على

(١) الثقات له (١/٣١٦).

(٢) الثقات له (٦/٢١٤).

(٣) ينظر: إكمال تهذيب الكمال (٤/١٢٠).

(٤) الكاشف (١/٣٤٧).

(٥) تقريب التهذيب (ص: ١٧٦).

(٦) تهذيب التهذيب (٢/٤٤٨).

(٧) الطبقات الكبرى (٧/٥٠١).

(٨) ينظر: تهذيب التهذيب (٢/٤٤٨).

(٩) الطبقات الكبرى (٧/٤٨٣).

(١٠) ينظر: التاريخ الكبير = تاريخ ابن أبي خيثمة - السفر الثالث (٢/٣١٤).

(١١) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: ١٦٣).

(١٢) ينظر: الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (٢/٩٢)، ميزان الاعتدال (٢/٥٥٤)، تهذيب التهذيب (٦/١٥٦).



ترك حديثه"، وقال العجلي<sup>(١)</sup>: "ثقة"، وقال أبو حاتم الرازي<sup>(٢)</sup>: "شيخ"، وذكره ابن حبان في كتاب الثقات، وقال<sup>(٣)</sup>: "كان من أهل العلم".

ثانياً: أقوال المجريين: ضعفه عليّ ابن المديني<sup>(٤)</sup>، وقال أحمد بن حنبل<sup>(٥)</sup>: "متروك"، وقال النسائي<sup>(٦)</sup>: "ليس بالقوي"، وقال ابن حجر<sup>(٧)</sup>: "صدوق، له أوهام".

وخلاصة حال الراوي: صدوق، له أوهام، كما قال ابن حجر، والله أعلم.

• عبد الرحمن بن أبي الزناد، وقد اختلف فيه أهل العلم، على النحو التالي:

أولاً: أقوال المعدّلين: وثّقه مالك<sup>(٨)</sup>، وقال فيه يحيى بن معين<sup>(٩)</sup>: "أثبت الناس في هشام بن عروة"، وقال أبو طالب عن أحمد<sup>(١٠)</sup>: "يروي عنه"، قلت: "يحتمل؟" قال: "نعم"، وقال العجلي<sup>(١١)</sup>: "ثقة"، وقال الترمذي<sup>(١٢)</sup>: "وهو ثقة حافظ، كان مالك بن

(١) الثقات له (٧٥ / ٢).

(٢) الجرح والتعديل (٢٢٤ / ٥).

(٣) الثقات له (٦٩ / ٧).

(٤) ينظر: تهذيب التهذيب (١٥٦ / ٦).

(٥) لم أجده في كتابه، وينظر: الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (٩٢ / ٢)، ميزان الاعتدال (٥٥٤ / ٢)، تهذيب التهذيب (١٥٦ / ٦).

(٦) لم أجده في كتابه، وينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٣٨ / ١٧)، ميزان الاعتدال (٥٥٤ / ٢)، تهذيب التهذيب (١٥٦ / ٦).

(٧) تقريب التهذيب (ص: ٣٣٨).

(٨) ينظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٤٤٩ / ٥)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (٩٣ / ٢).

(٩) لم أجده في كتابه، وينظر: تاريخ أسماء الثقات (ص: ١٤٧)، تاريخ بغداد (٤٩٤ / ١١).

(١٠) ينظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٤٤٩ / ٥)، تهذيب التهذيب (١٧٢ / ٦).

(١١) الثقات له (٧٦ / ٢).

(١٢) سنن الترمذي (٢٨٥ / ٣).

أنس يوثقه، ويأمر بالكتابة عنه"، وقال ابن عدي<sup>(١)</sup>: "وهو ممن يُكْتَب حديثه"، وقال الذهبي<sup>(٢)</sup>: "وقد روى أرباب السنن الأربعة له، وهو إن شاء الله حسن الحال في الرواية، وقد صحح له الترمذي<sup>(٣)</sup> حديث نيار بن مكرم في مرأته الصديق المشركين على غلبة الروم فارساً".

ثانياً: أقوال المجرّحين: قال ابن سعد<sup>(٤)</sup>: "كان كثير الحديث، ضعيفاً"، وقال ابن معين<sup>(٥)</sup>: "ضعيف"، وقال أيضاً<sup>(٦)</sup>: "ليس ممن يحتج به أصحاب الحديث، ليس بشيء"، وفي موضع آخر قال<sup>(٧)</sup>: "لا يُحْتَجّ بحديثه"، وقال عليّ ابن المديني<sup>(٨)</sup>: "كان عند أصحابنا ضعيفاً"، وقال أيضاً<sup>(٩)</sup>: "ما حدّث بالمدينة، فهو صحيح، ما حدّث ببغداد أفسده البغداديون"، وقال أحمد بن حنبل<sup>(١٠)</sup>: "مضطرب الحديث"، وقال أبو حاتم الرازي<sup>(١١)</sup>: "يُكْتَب حديثه، ولا يُحْتَجّ به"، وقال صالح بن محمد جزرة<sup>(١٢)</sup>: "روى عن أبيه أشياء لم يروها غيره، وتكلم فيه مالك؛ لروايته عن أبيه كتاب السبعة -يعني الفقهاء-، وقال: أين

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٥/٤٥٣).

(٢) ميزان الاعتدال (٢/٥٧٦).

(٣) سنن الترمذي (٥/١٩٨).

(٤) الطبقات الكبرى (٧/٥٩٤).

(٥) تاريخ ابن معين -رواية الدارمي (ص: ١٥١).

(٦) ينظر: تاريخ بغداد (١١/٤٩٤).

(٧) ينظر: الجرح والتعديل (٥/٢٥٢)، الكامل في ضعفاء الرجال (٥/٤٤٩).

(٨) ينظر: تاريخ بغداد (١١/٤٩٤).

(٩) ينظر: تهذيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٥/٤٠٩).

(١٠) مسائل الإمام أحمد رواية ابنه أبي الفضل صالح (١/٤١٨).

(١١) الجرح والتعديل (٥/٢٥٢).

(١٢) ينظر: تاريخ بغداد (١١/٤٩٤)، تهذيب التهذيب (٦/١٧٢).

كنا عن هذا؟"، وقال النسائي<sup>(١)</sup>: "ضعيف"، وقال الساجي<sup>(٢)</sup>: "فيه ضعف، ما حدث بالمدينة أصح مما حدث ببغداد"، وقال ابن حبان<sup>(٣)</sup>: "كان ممن ينفرد بالمقلوبات عن الأثبات، وكان ذلك من سوء حفظه، وكثرة خطئه، فلا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد، فأما فيما وافق الثقات، فهو صادق في الروايات، يُحتج به"، وقال ابن عدي<sup>(٤)</sup>: "بعض ما يرويه لا يُتابع عليه"، وقال ابن حجر<sup>(٥)</sup>: "صدوق، تغير حفظه لَمَّا قدم بغداد، وكان فقيهاً".

وخلاصة حال الراوي: صدوق، تغير حفظه لَمَّا قدم بغداد، كما قال ابن حجر، والله أعلم.

وبقية الرواة ثقات.

وقد حكم بعض أهل العلم على حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا:

فقال ابن عبد البر<sup>(٦)</sup>: "تكلم بعض الناس في إسناد حديث ابن عباس هذا بكلام لا وجه له، وهو والله كلهم معروفو النسب، مشهورون بالعلم".

وقال ابن العربي<sup>(٧)</sup>: "ورواة حديث ابن عباس هذا كلهم ثقات مشاهير، لا سيما وأصل الحديث صحيح في صلاة جبريل بالنبي ﷺ، وإنما هذه الرواية تفسير مجمل، وإيضاح مشكل".

(١) الضعفاء والمتروكون له (ص: ٦٨).

(٢) ينظر: تاريخ بغداد (١١ / ٤٩٤)، تهذيب التهذيب (٦ / ١٧٢).

(٣) المجروحين (٢ / ٥٦).

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال (٥ / ٤٥٣).

(٥) تقريب التهذيب (ص: ٣٤٠).

(٦) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٨ / ٢٨).

(٧) عارضة الأحوزي (١ / ٢٥١).

وذكر الألباني<sup>(١)</sup> أن السند حسن والحديث صحيح لشواهده، وفي موضع آخر، قال<sup>(٢)</sup>: "إسناده حسن صحيح".

### ❦ الخلاصة:

بالنظر فيما تقدم يظهر - والله أعلم - أن مغلطاي قد جانب الصواب في هذا التعقب، وذلك؛ لأن الإمام الترمذي - في المطبوع من سننه - لم يحكم على الحديث بالصحة، بل قال إنه (حديث حسن) فقط، وهو الحكم الذي نقله عنه أكثر أهل العلم؛ فلا وجه حينئذ للاعتراض عليه، والله - تعالى - أعلم بالصواب.



(١) إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل (١/ ٢٦٨).

(٢) صحيح أبي داود (٢/ ٢٤٨).

## ❁ [٩١/٢]: تعقبه في تصحيح حديث سمرّة بن جندب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في النهي عن المِثْلَةِ:

### ❁ النص المتعقب عليه:

قال الإمام السُّهَيْلِيُّ<sup>(١)</sup>: "وذكر<sup>(٢)</sup> عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ عَنِ الْحَسَنِ<sup>(٣)</sup> عَنْ سَمُرَةَ<sup>(٤)</sup> عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي النَّهْيِ عَنِ الْمِثْلَةِ<sup>(٥)</sup>، وهو حديث صحيح في النهي عن المِثْلَةِ".

### ❁ نص التعقب:

قال الإمام مغلطاي<sup>(٦)</sup>: (وذكر عن حميد الطويل عن الحسن عن سمرّة، أن النبي ﷺ نهى عن المِثْلَةِ، ثم قال -أي السُّهَيْلِيُّ-: "وهو حديث صحيح في النهي عن المِثْلَةِ". انتهى، وحديث الحسن عن سمرّة منقطع، قاله جماعة، منهم: بهز بن حكيم بن معاوية<sup>(٧)</sup>،

(١) الروض الأثف (٢٥/٦).

(٢) أي: ابن إسحاق. ينظر: سيرة ابن هشام (٩٦/٢)، ولفظه: «مَا قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي مَقَامٍ قَطُّ فَفَارَقَهُ، حَتَّى يَأْمُرَنَا بِالصَّدَقَةِ، وَيَنْهَانَا عَنِ الْمِثْلَةِ».

(٣) هو: الحسن بن أبي الحسن البصري، واسم أبيه يسار الأنصاري، مولا هم، ثقة، فقيه، فاضل، مشهور، وكان يرسل كثيراً، ويدلس، هو رأس أهل الطبقة الثالثة، ومات سنة عشر ومائة [ع]. تقريب التهذيب (ص: ١٦٠).

(٤) هو: سمرّة بن جندب بن هلال الفزاري، يكنى أبا سليمان، وقيل غير ذلك، سكن البصرة، وكان زياد يستخلفه عليها إذا سار إلى الكوفة، وكان شديداً على الخوارج، فكانوا يطعنون عليه، ومات سنة ثمان، وقيل: سنة تسع وخمسين، وقيل: في أول سنة ستين. ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٢/٦٥٣)، الإصابة في تمييز الصحابة (٣/١٥٠).

(٥) المِثْلَةُ: مثلت بالقتيل، إذا جدّعت أنفه، أو أذنه، أو مذاكيره، أو شيئاً من أطرافه، والاسم: المِثْلَةُ، فأما مثّل، بالتشديد، فهو للمبالغة. النهاية في غريب الحديث والأثر (٤/٢٩٤)، مادة: (مثّل).

(٦) الزهر الباسم (٢/١٠٦٥).

(٧) لم أقف عليه، وبهز بن حكيم هو: بهز بن حكيم بن معاوية القشيري، أبو عبد الملك، صدوق، مات

ويحيى بن سعيد القطان<sup>(١)</sup>، والنسائي<sup>(٢)</sup>، وأبو حاتم الرازي<sup>(٣)</sup>، وابن حبان<sup>(٤)</sup>، والبرديجي<sup>(٥)</sup>، وابن عون<sup>(٦)</sup>، وابن معين<sup>(٧)</sup>، وأحمد بن حنبل<sup>(٨)</sup>، والإسناد إذا كان بهذه المثابة من الانقطاع، لا يقال فيه: صحيح، بل الصحيح ما خرجه مسلم في صحيحه<sup>(٩)</sup>:  
عن النعمان بن مقرن، وبريدة قال: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَمَرَ أَمِيرًا عَلَى جَيْشٍ، أَوْ سَرِيَّةٍ، أَوْصَاهُ فِي خَاصَّتِهِ بِتَقْوَى اللَّهِ، وَمَنْ مَعَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ خَيْرًا، ثُمَّ قَالَ: «اغْزُوا بِاسْمِ اللَّهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، قَاتِلُوا مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ، اغْزُوا، وَلَا تَغْلُوا، وَلَا تَغْدِرُوا، وَلَا تَمْثُلُوا».

### ❧ دراسة التعقب:

اعترض مغلطاي على تصحيح الشَّهْلِيِّ لحديث سَمُرَةَ بن جُنْدُب في النهي عن المثلة، وذلك؛ لأن الحديث منقطع الإسناد بين الحسن البصري و سَمُرَةَ بن جُنْدُب

= قبل الستين ومائة [خت ٤]، تقريب التهذيب (ص: ١٢٨).

(١) ينظر: الطبقات الكبرى (٩/ ١٥٨).

(٢) سنن النسائي (٣/ ٩٤).

(٣) علل الحديث لابن أبي حاتم (٣/ ٦٧٧).

(٤) صحيح ابن حبان (٥/ ١١٣).

(٥) ينظر: إكمال تهذيب الكمال (٤/ ٨٢).

(٦) ينظر: إكمال تهذيب الكمال (٤/ ٨٢)، البدر المنير (٤/ ٧٣)، وابن عون هو: عبد الله بن عون بن أرطبان، أبو عون البصري، ثقة، فاضل، من أقران أيوب في العلم، والعمل، والسنن، ومات سنة خمسين ومائة على الصحيح [ع].

(٧) تاريخ ابن معين-رواية الدوري (٤/ ٢٢٩).

(٨) مسند أحمد (٣٣/ ٢٩٦).

(٩) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الجهاد والسير، باب تأمير الإمام الأمراء على البعوث، ووصيته إياهم بأداب الغزو وغيرها (٣/ ١٣٥٧ ح ١٧٣١)، من حديث بُرَيْدَةَ، مطولاً، ثم ذكر أنه عن النُّعْمَانِ بْنِ مُقَرَّرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ.

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، واستدل على ذلك بأقوال طائفة من أهل العلم ممن قالوا بأنه لم يثبت للحسن سماع من سمرة.

ولمناقشة هذا الأمر، وبيان وجه الصواب فيه، لا بد من تخريج الحديث، ومن ثم الوقوف على أقوال أئمة النقد في سماع الحسن البصري من سمرة بن جندب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وذلك على النحو التالي:

### أولاً: تخريج الحديث:

الحديث أخرجه أحمد<sup>(١)</sup>، فقال: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ، عَنِ الْحَسَنِ، قَالَ: جَاءَهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: إِنَّ عَبْدًا لَهُ أَبَقٌ، وَإِنَّهُ نَذَرَ أَنْ قَدَرَ عَلَيْهِ أَنْ يَقْطَعَ يَدُهُ، فَقَالَ الْحَسَنُ: حَدَّثَنَا سَمُرَةٌ، قَالَ: "قَلَمًا خَطَبَ النَّبِيُّ ﷺ حُطْبَةً إِلَّا أَمَرَ فِيهَا بِالصَّدَقَةِ، وَنَهَى فِيهَا عَنِ الْمُثْلَةِ".  
والطحاوي<sup>(٢)</sup>، من طريق: هشيم، عن حميد، والطبراني<sup>(٣)</sup> من طريق: يزيد بن إبراهيم.

وكلاهما (حميد، ويزيد) عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١) في مسنده (٣٣/٣١٦/ح ٢٠١٣٦)، وقال محققو المسند: "إسناده صحيح إن كان حميد -وهو ابن أبي حميد الطويل - حفظ فيه تصريح الحسن البصري بسماعه من سمرة، فقد خالفه يزيد بن إبراهيم التستري -وهو ثقة-، فقال: عن الحسن عن سمرة، ولم يذكر سماعاً، والله -تعالى- أعلم"، وللمزيد من التفصيل في الكلام على هذه الرواية، وما فيها من الوهم من هشيم، ومخالفته لحمد بن سلمة، الذي هو من أثبت الناس في حميد، ينظر: المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس، دراسة نظرية وتطبيقية على مرويات الحسن البصري (٣/١٢٣٢-١٢٤٩).

(٢) في شرح معاني الآثار، كتاب الجنائيات، باب الرجل يقتل رجلاً كيف يقتل؟ (٣/١٨٢/ح ٥٠١٧)، بنحوه.

(٣) المعجم الكبير للطبراني (٧/٢٢٧/ح ٦٩٤٥)، بنحوه.

ثانياً: أقوال أهل العلم في سماع الحسن البصري من سُمرة بن جندب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

اختلف أهل العلم في ذلك على ثلاثة أقوال<sup>(١)</sup>:

القول الأول: أنه سمع منه مطلقاً:

قال عليّ المديني<sup>(٢)</sup>: "والحسن قد سمع من سُمرة؛ لأنه كان في عهد عثمان ابن أربع عشرة وأشهر، ومات سُمرة في عهد زياد"، وحكاه عنه البخاري<sup>(٣)</sup>، وقال: "قال علي: وسماع الحسن من سُمرة صحيح".

وقال مسلم<sup>(٤)</sup>: "أبو سعيد الحسن بن أبي الحسن البصري، رأى عثمان بن عفان، سمع أبا بكرة، وأنس ابن مالك، وسُمرة".

وقال الترمذي<sup>(٥)</sup>: "سماع الحسن من سُمرة صحيح، هكذا قال علي بن المديني، وغيره".

وقال الطحاوي<sup>(٦)</sup>: "وأما من قال عنه: عن الحسن، عن سُمرة، فذلك موهوم فيه لقاء الحسن سُمرة، وأخذه عنه، بل قد صح ذلك، وثبت".

وقال الحاكم<sup>(٧)</sup>: "لا يتوهم متوهم أن الحسن لم يسمع من سُمرة؛ فإنه قد سمع منه".

(١) ينظر: نصب الراية (١/ ٨٨)، البدر المنير (٤/ ٦٨)، ولمزيد من التفصيل والاستيعاب في هذه المسألة، ينظر: المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس، دراسة نظرية وتطبيقية على مرويات الحسن البصري (٣/ ١١٧٤-١٢٠٧).

(٢) العلل له (ص: ٥٣).

(٣) التاريخ الكبير (٢/ ٢٨٩).

(٤) الكنى والأسماء له (١/ ٣٥٧).

(٥) سنن الترمذي (٣/ ٥٣٠)، عَقَبَ الحديث: (١٢٣٧).

(٦) شرح مشكل الآثار (١٥/ ٣٧٤).

(٧) المستدرک على الصحيحين للحاكم (١/ ٣٣٥)، عَقَبَ الحديث: (٧٨٠).



وقال الذهبي<sup>(١)</sup>: "اختلف النقاد في الاحتجاج بنسخة الحسن عن سَمُرَةَ، وهي نحو من خمسين حديثاً؛ فقد ثبت سماعه من سَمُرَةَ، فذكر أنه سمع منه حديث العقيقة".

القول الثاني: أنه لم يسمع منه شيئاً، وإنما روايته عنه من كتاب:

قال شعبة بن الحجاج<sup>(٢)</sup>: "لم يسمع الحسن من سَمُرَةَ".

وقال يحيى القطان<sup>(٣)</sup>: "أحاديثه عن سَمُرَةَ، سمعنا أنها كتاب".

وقال يحيى بن معين<sup>(٤)</sup>: "ولم يسمع من سَمُرَةَ حرفاً قط"، وقال أيضاً: "لم يسمع الحسن من سَمُرَةَ شيئاً، هو كتاب".

وقال أحمد بن حنبل في إسناده حديث<sup>(٥)</sup>: "عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ سَمُرَةَ، وَلَمْ يَسْمَعْهُ مِنْهُ".

وقال البرديجي<sup>(٦)</sup>: "الحسن عن سَمُرَةَ ليس بصحيح إلا من كتاب".

وقال ابن حبان<sup>(٧)</sup>: "الحسن لم يسمع من سَمُرَةَ شيئاً"، وقال أيضاً<sup>(٨)</sup>: "والحسن رَحِمَهُ اللَّهُ لم يشافه ابن عمر، ولا أبا هريرة، ولا سَمُرَةَ بن جندب".

(١) سير أعلام النبلاء (٤/ ٥٨٧).

(٢) تاريخ ابن معين-رواية الدوري (٤/ ٢٢٠).

(٣) ينظر: الطبقات الكبرى (٩/ ١٥٨).

(٤) تاريخ ابن معين-رواية ابن محرز (١/ ١٣٠).

(٥) مسند أحمد (٣٣/ ٢٩٦ ح ٢٠١٠٤).

(٦) ينظر: إكمال تهذيب الكمال (٤/ ٨٢).

(٧) صحيح ابن حبان (٥/ ١١٣).

(٨) المجروحين (٢/ ١٦٣).

القول الثالث: أنه سمع منه حديث العقيقة<sup>(١)</sup> فقط:

وممن قال بذلك: البزار<sup>(٢)</sup>، والنسائي<sup>(٣)</sup>، والدارقطني<sup>(٤)</sup>، وابن حزم<sup>(٥)</sup>، والبيهقي<sup>(٦)</sup>، وابن عبد البر<sup>(٧)</sup>، وعبد الحق الإشبيلي<sup>(٨)</sup>.

### ❦ الخلاصة:

بالنظر فيما تقدم يظهر - والله أعلم - أنه لا يمكن الجزم بصحة هذا التعقب أو خطئه، وذلك؛ لاختلاف أهل العلم في سماع الحسن البصري من سَمُرَةَ بن جُنْدُب؛ فمن صحَّح سماع الحسن من سَمُرَةَ، صحَّح الحديث، ومن لم يثبت عنده سماعه من سَمُرَةَ، أعلَّ الحديث بالانقطاع، والله - تعالى - أعلم بالصواب.

(١) والحديث أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العقيقة، باب إمطة الأذى عن الصبي في العقيقة (٧/ ٨٤/ ح ٥٤٧٢)، والعقيقة هي: الذبيحة التي تُذبح عن المولود. النهاية في غريب الحديث والأثر (٣/ ٢٧٦)، مادة: (عَقَق).

(٢) مسند البزار (٢/ ١٥٢)، عَقِبَ الحديث رقم (٤٥٣٩).

(٣) سنن النسائي (٣/ ٩٤)، عَقِبَ الحديث رقم (١٣٨٠).

(٤) سنن الدارقطني (٢/ ١٣٤)، عَقِبَ الحديث رقم (١٢٧٥).

(٥) المحلى بالآثار (٨/ ٣٥).

(٦) معرفة السنن والآثار (٨/ ٥٠).

(٧) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٢٢/ ٢٨٦).

(٨) الأحكام الوسطى (١/ ٤١٤).

❦ [٩٢/٣]: تعقبه في تصحيح الأحاديث التي ورد فيها أن عبد الله بن عمرو بن حرام رضي الله عنه، وغيره من شهداء أحد، قد وجدوا بعد مدة ولم يتغيروا:

❧ النص المتعقب عليه:

قال الإمام الشَّهَلِي (١): "وما وُجِدَ في صدر هذه الأمة من شهداء أحد وغيرهم على هذه الصورة، لم يتغيروا بعد الدهور الطويلة؛ كحمزة بن عبد المطلب؛ فإنه وُجِدَ حين حفر معاوية العين صحيحاً لم يتغير، وأصابَت الفأس أصبعه، فدَمِيَتْ، وكذلك أبو جابر عبد الله بن حرام (٢)، ... والأخبار بذلك صحيحة".

❧ نص التعقب:

قال الإمام مغلطاي (٣): (وقول الشَّهَلِي: "وقد وُجِدَ أبو جابر وغيره من الشهداء لم يتغيروا، والأخبار بذلك صحيحة"، غير جيد؛ لأن فيها سعيد بن رحمة بن نعيم (٤)، وابن حَبَّان يقول فيه (٥): لا يُحْتَجُّ به).

❧ دراسة التعقب:

اعترض مغلطاي على ما ذكره الشَّهَلِي من أن الأخبار التي ورد فيها أن أبا جابر عبد الله بن عمرو بن حرام وغيره من الشهداء - رضي الله عنهم جميعاً - قد وجدوا بعد مدة،

(١) الروض الأنف (١/ ٣٤١).

(٢) هو: عبد الله بن عمرو بن حرام الأنصاري، الخزرجي، السلمي، يكنى أبا جابر، معدود في أهل العقبة وبدر، وكان من النقباء، واستشهد بأحد. ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٣/ ٩٥٤)، الإصابة في تمييز الصحابة (٤/ ١٦٢).

(٣) الزهر الباسم (١/ ١٨٧).

(٤) هو: سعيد بن رَحْمَةَ بن نَعِيم المصيصي، أبو عثمان، راوي كتاب "الجهاد" عن ابن المبارك، قال ابن حَبَّان: لا يجوز الاحتجاج به؛ لمخالفته الأثبات في الروايات. ينظر: المجروحين (١/ ٣٢٨)، تاريخ الإسلام (٦/ ٩٠)، ميزان الاعتدال (٢/ ١٣٥).

(٥) المجروحين (١/ ٣٢٨).

ولم يتغيروا، هي أخبار صحيحة، وذلك ببيانه أن هذه الأخبار فيها سعيد بن رحمة بن نعيم، وهو ممن لا يُحتج به، إشارة منه لعدم صحة هذه الأخبار.

ومما تجب الإشارة إليه قبل البدء في مناقشة هذا التعقب، التنبيه إلى أمرين:

الأول: أن السَّهْلِيَّ أطلق القول بأنه قد جاءت روايات صحيحة في أنه قد وُجد جابر وغيره من الشهداء لم يتغيروا، فهو لم ينص على هذه الروايات.

الثاني: أن قول مغلطاي هو حكم عام على هذه الروايات، مما يوهم أن مدار جميع هذه الروايات على سعيد بن رحمة، وهو ممن لا يحتج به، كما قاله ابن حبان.

ولبيان وجه الصواب في هذا التعقب، لا بد من تخريج الأحاديث التي ورد فيها أن عبد الله بن حرام، وغيره من الشهداء لم يتغيروا، ودراسة أسانيدها، ومعرفة حكمها، وذلك على النحو التالي:

### أولاً: تخريج الأحاديث:

جاءت عدة روايات من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهي على النحو التالي:

#### الرواية الأولى:

عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَمَّا حَضَرَ أَحَدُ دَعَانِي أَبِي مِنَ اللَّيْلِ، فَقَالَ: مَا أَرَانِي إِلَّا مَقْتُولًا فِي أَوَّلِ مَنْ يُقْتَلُ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، وَإِنِّي لَا أَتْرُكُ بَعْدِي أَعَزَّ عَلَيَّ مِنْكَ، غَيْرَ نَفْسِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَإِنَّ عَلَيَّ دَيْنًا فَاقْضِ، وَاسْتَوْصِ بِأَخَوَاتِكَ خَيْرًا، «فَأَصْبَحْنَا، فَكَانَ أَوَّلَ قَتِيلٍ، وَدُفِنَ مَعَهُ آخَرُ فِي قَبْرِ، ثُمَّ لَمْ تَطْبُ نَفْسِي أَنْ أَتْرُكَهُ مَعَ الْآخِرِ، فَاسْتَخَرَجْتُهُ بَعْدَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ، فَإِذَا هُوَ كَيَوْمِ وَضَعْتُهُ هُنَيْئَةً، غَيْرَ أَذْنِهِ». أخرجه البخاري (١).

#### الرواية الثانية:

حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: "دُفِنَ مَعَ أَبِي رَجُلٌ، فَكَانَ فِي نَفْسِي مِنْ ذَلِكَ حَاجَةٌ،

(١) في صحيحه، كتاب الجنائز، باب: هل يُخرج الميت من القبر واللحد لِعَلَّةِ (٢/٩٣/ح ١٣٥١)، من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ موقوفًا.

فأخرجته بعد ستة أشهر، فما أنكرت منه شيئاً إلا شعيرات كن في لحيته مما يلي الأرض".  
أخرجه أبو داود<sup>(١)</sup>.

### الرواية الثالثة:

حديث جابر بن عبد الله، «لَمَّا أَرَادَ مُعَاوِيَةُ أَنْ يُجْرِيَ الْكَظَامَةَ»<sup>(٢)</sup>، قَالَ: قِيلَ: مَنْ كَانَ لَهُ قَتِيلٌ فَلْيَأْتِ قَتِيلَهُ -يَعْنِي قَتْلَى أَحَدٍ- قَالَ: فَأَخْرَجْنَاهُمْ رِطَابًا يَتَشَنُّونَ، قَالَ: فَأَصَابَتْ الْمِسْحَاةُ أَصْبُعَ رَجُلٍ مِنْهُمْ، فَانْفَطَرَتْ دَمًا»، قَالَ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ: وَلَا يُنْكَرُ بَعْدَ هَذَا مُنْكَرٌ أَبَدًا".

أخرجه: ابن المبارك<sup>(٣)</sup>، وعبد الرزاق<sup>(٤)</sup>، والطحاوي<sup>(٥)</sup>، وقال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْغَنِيِّ بْنُ أَبِي عَقِيلٍ.

جميعهم (ابن المبارك، وعبد الرزاق، وعبد الغني بن أبي عقيل) عن سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ.

### دراسة هذا الإسناد، والحكم عليه:

الإسناد فيه: أبو الزبير: محمد بن مسلم بن تدرُس.

(١) في سننه، كتاب الجنائز، باب الميت يُحوَّل من موضعه للأمر يحدث (١٣٦/٥) ح (٣٢٣٢)، عن: سليمان بن حرب، عن حماد بن زيد، عن سعيد بن يزيد أبي مسلمة، عن أبي نضرة، عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ موقوفًا، وصححه الألباني.

(٢) الْكَظَامَةُ: كالقناة، وجمعها: كظائم، وهي آبار تُخَفَّر في الأرض متناسقة، ويخرق بعضها إلى بعض تحت الأرض، فتجتمع مياهها جارية، ثم تخرج عند منتهائها فتسيح على وجه الأرض، وقيل: الْكَظَامَةُ: السقاية. النهاية في غريب الحديث والأثر (١٧٨/٤)، مادة: (كَظَم).

(٣) أخرجه ابن المبارك في الجهاد (ص: ٨٤/ح ٩٨) بهذا اللفظ.

(٤) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه، كتاب الجنائز، باب الصلاة على الشهيد وغسله (٣/٥٤٧/ح ٦٦٥٦) بمثله.

(٥) أخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار، باب بيان مشكل ما رُوِيَ عن رسول ﷺ في صلاته على قتلى أحد بعد مقتلهم بثمانين سنين (١٢/٤٤٠) بنحوه.

قال عنه الذهبي<sup>(١)</sup>: "حافظ ثقة، وكان مدلساً واسع العلم"، لكنه هنا صرح بالسماع.

وقال ابن حجر<sup>(٢)</sup>: "صدوق يدلّس"، وقال أيضاً<sup>(٣)</sup>: "أحد التابعين، مشهور، وثقه الجمهور، وضعفه بعضهم؛ لكثرة التدليس، وغيره، ولم يرو له البخاري سوى حديث واحد في اليسوع، قرنه بعطاء عن جابر، وعلق له عدة أحاديث، واحتج به مسلم، والباقون".

وبقية رواته ثقات.

فالإسناد صحيح، والله أعلم.

وأما سعيد بن رحمة بن نعيم الذي ضعف مغلطاي الروايات لأجله، فروايته كانت عن ابن المبارك؛ فالرواية بهذا الإسناد هي التي تضعف لحاله.

ولم أقف - في حدود بحثي - على مَنْ تكلم فيه سوى ابن حبان، فقال<sup>(٤)</sup>: "يروي عن محمد بن حمير، ما لم يتابع عليه، روى عنه أهل الشام، لا يجوز الاحتجاج به؛ لمخالفته الأثبات في الروايات".

### الخلاصة:

بالنظر فيما تقدم يظهر - والله أعلم - أن مغلطاي قد جانب الصواب في هذا التعقب، وذلك؛ لأنه قد جاء في الحديث الصحيح أن أبا جابر عبد الله بن عمرو بن حرام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهو من شهداء أحد، قد وُجد بعد مدة، ولم يتغير، والله - تعالى - أعلم بالصواب.

(١) الكاشف (٢/٢١٦).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٥٠٦).

(٣) هدي الساري مقدمة فتح الباري (ص: ٤٤٢).

(٤) المجروحين (١/٣٢٨).

## ❁ [٩٣/٤]: تعقبه في تصحيح حديث ( لا سهو في صلاة الخوف ):

### ❁ النص المتعقب عليه:

قال الإمام الشَّهَلِي<sup>(١)</sup>: "ومما تخالف به صلاة الخوف حكم غيرها، أنه لا سهو فيها على إمام، ولا على مأوم، رواه الدارقطني<sup>(٢)</sup> بسند ثابت عن رسول الله ﷺ أنه قال: «لَا سَهْوَ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ»."

### ❁ نص التعقب:

قال الإمام مغلطاي<sup>(٣)</sup>: (وقوله: "ومما تخالف به صلاة الخوف حكم غيرها، أنه لا سهو فيها على إمام، ولا على مأوم، رواه الدارقطني بإسناد ثابت عن رسول الله ﷺ"، فيه نظر، من حيث إن الحديث المشار إليه عند الدارقطني، ضعيف، بل موضوع، وذلك أنه رواه عن يحيى بن صاعد، والحسين بن إسماعيل، قالوا: ثنا أبو عتبة أحمد بن الفرّج، ثنا بَقِيَّةٌ، ثنا عبد الحميد بن السَّريّ، عن عبيد الله بن نافع، عن ابن عمر... إلخ. أحمد أبو عتبة<sup>(٤)</sup>، قال أبو أحمد الحاكم<sup>(٥)</sup>: "كان محمد بن عوف<sup>(٦)</sup> يتكلم فيه،

(١) الروض الأتق (٦/ ٢٢٠).

(٢) أخرجه الدارقطني في السنن، كتاب العيدين، باب صفة صلاة الخوف وأقسامها (٢/ ٤٠٥ ح/ ١٧٧٠)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ولفظه «لَيْسَ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ سَهْوٌ»، وقال: "تَفَرَّدَ بِهِ عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنِ السَّريّ، وَهُوَ ضَعِيفٌ".

(٣) الزهر الباسم (٢/ ١١٥٣).

(٤) هو: أبو عتبة أحمد بن الفرّج الحجازي، ضعفه محمد بن عوف الطائفي، وقال ابن عدي: "لا يُحْتَجُّ بِهِ"، وقال ابن أبي حاتم: "محلّه الصدق، وهو وسط"، ومات سنة ثيِّف وسبعين ومائتين. ينظر: الجرح والتعديل (٢/ ٦٧)، الكامل في ضعفاء الرجال (١/ ٣١٣)، ميزان الاعتدال (١/ ١٢٨).

(٥) ينظر: تهذيب التهذيب (١/ ٦٧)، لسان الميزان (١/ ٥٧٥).

(٦) هو: محمد بن عوف بن سفيان الطائفي، أبو جعفر الحِمَصِيّ، ثقة، حافظ، مات سنة اثنتين أو ثلاث وسبعين ومائتين [دعس]. ينظر: ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص: ١٩٣)، تقريب التهذيب

ورأيت ابن جَوْصَاءَ<sup>(١)</sup> يضعف أمره"، وقال ابن عَدِي<sup>(٢)</sup>: "ليس ممن يُحْتَجُّ بحديثه، أو يُتَدَيَّن به"، وقال عبد الغني<sup>(٣)</sup>: "رماه ابن عوف بالكذب، وسوء الحال".  
وبَقِيَّةُ<sup>(٤)</sup> [حاله]<sup>(٥)</sup> مشهورة، وحديثه عن غير المعروفين لا يُقْبَلُ<sup>(٦)</sup>.  
وعبد الحميد<sup>(٧)</sup> شيخه، قال الرازي<sup>(٨)</sup>: "هو مجهول"، ولما ذكره ابن عَدِي، قال<sup>(٩)</sup>: "روى عنه بَقِيَّةٌ، وهو من مجهولي شيوخه الذين لا يُعْرَفُونَ"، وذكر حديثه المشار إليه، ثم قال: "ولا يُعْرَفُ له غير هذا الحديث الواحد"، وقال أبو حاتم الرازي<sup>(١٠)</sup>: "روى عن عبيد الله حديثاً موضوعاً". انتهى، تلخص من كلامهما أن الحديث المذكور موضوع، والله -تعالى- أعلم).

= (ص: ٥٠٠).

- (١) هو: أحمد بن عُمَيْر بن جَوْصَاء، الحافظ أبو الحسن، صدوق، له غرائب، ومات سنة عشرين وثلاثمائة. ينظر: ميزان الاعتدال (١/ ١٢٥)، ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص: ٢٠٤).
- (٢) الكامل في ضعفاء الرجال (١/ ٣١٣)، وتمام كلامه "إلا أنه يكتب حديثه".
- (٣) وقفت على هذا القول دون نسبته إليه. ينظر: تاريخ بغداد (٥/ ٥٥٨)، تهذيب التهذيب (١/ ٦٧).
- (٤) هو: بَقِيَّةُ بن الوليد بن صائد بن كعب الكلاعي أبو يُحْمَد -بضم التحتانية، وسكون المهملة، وكسر الميم- صدوق، كثير التدليس عن الضعفاء، مات سنة سبع وتسعين وله سبع وثمانون [خت م ٤].
- تقريب التهذيب (ص: ١٢٦)، وعدّه ابن حجر في المرتبة الرابعة من المدلسين. تعريف أهل التدليس بمراتب الموصوفين بالتدليس (ص: ٤٩).
- (٥) ما بين المعقوفتين في المطبوع من الزهر الباسم [رجاله]، وهو تصحيف، وما أثبتته من المخطوط [٢٨٣/ ب].
- (٦) ينظر: العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٣/ ٥٣).
- (٧) هو: عبد الحميد بن السَّرِيِّ، أبو السَّيْرِ الغَنَوِيُّ، من المجاهيل. ينظر: الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (٢/ ٨٦)، ميزان الاعتدال (٢/ ٥٤١).
- (٨) الجرح والتعديل (٦/ ١٤).
- (٩) الكامل في ضعفاء الرجال (٧/ ١٢).
- (١٠) الجرح والتعديل (٦/ ١٤).



## C دراسة التعقب:

اعترض مغلطاي على ما ذهب إليه السهيلي من أن حديث «لَيْسَ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ سَهْوٌ» قد رواه الدارقطني بإسناد ثابت عن النبي ﷺ، وذلك؛ لأن هذا الحديث ضعيف عند الدارقطني، بل قد يكون موضوعاً، واحتج بما ذكره أئمة النقد من جرح في رواية هذا الحديث.

ولمناقشة هذا الأمر، وبيان وجه الصواب فيه، لا بد من الوقوف على إسناد الدارقطني، ودراسة إسناده، والحكم عليه، والوقوف على أقوال أهل العلم في الحكم على الحديث، وذلك على النحو التالي:

قال الدارقطني: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ صَاعِدٍ، وَالْقَاضِي الْحُسَيْنُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَا: نَا أَبُو عُبَيْةَ أَحْمَدُ بْنُ الْفَرَجِ ثَنَا بَقِيَّةٌ، ثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ السَّرِيِّ الْغَنَوِيُّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ سَهْوٌ»، تَفَرَّدَ بِهِ عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ السَّرِيِّ، وَهُوَ ضَعِيفٌ.

## دراسة الإسناد، والحكم عليه:

الإسناد فيه: أبو عتبة أحمد بن الفرّج، وبقيّة بن الوليد، وعبد الحميد بن السريّ، وما ذكره مغلطاي من أقوال أئمة النقد مما يقدح في حالهم، يغني عن الإعادة، أما بقيّة رجال الإسناد فهم ثقات.

والإسناد ضعيف جدّاً؛ لأن فيه أباً عتبة أحمد بن الفرّج الحجازي، رماه ابن عوف بالكذب، وسوء الحال، وفيه بقيّة بن الوليد، يروي عن مجهول.

وقد حكم على هذا الحديث بعض أهل العلم:

فقال أبو حاتم الرازي عند ترجمته لعبد الحميد بن السريّ<sup>(١)</sup>: "روى عن عبيد الله

(١) الجرح والتعديل (٦/ ١٤).

حديثاً موضوعاً"، وعبد الحميد ليس له إلا حديث واحد يُعرف به كما قاله ابن عدي<sup>(١)</sup>، وهو «لَيْسَ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ سَهْوٌ»، فيفهم من ذلك أن مقصود الرازي هو هذا الحديث -والله أعلم-، وهو ما استخلصه مغلطاي من كلامهما.

وقال عبد الحق الإشبيلي<sup>(٢)</sup>: "في إسناده بَقِيَّةٌ عن عبد الحميد بن السري، ضعيف عن مجهول".

وقال الذهبي<sup>(٣)</sup>: "الخبر منكر".

وقال ابن حجر<sup>(٤)</sup>: "أخرجه الدارقطني بإسناد ضعيف".

وقال الألباني<sup>(٥)</sup>: "ضعيف".

### ❦ الخلاصة:

بناءً على ما تقدم يظهر -والله أعلم- أن مغلطاي قد أصاب في هذا التعقب، وذلك؛ لأن حديث «لَيْسَ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ سَهْوٌ» الذي رواه الدارقطني، إسناده ضعيف جداً، وليس الأمر كما قال السُّهَيْلي من أن إسناده ثابت عن النبي ﷺ، والله -تعالى- أعلم بالصواب.

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (١٢ / ٧).

(٢) الأحكام الوسطى (٤٢ / ٢).

(٣) ميزان الاعتدال (٥٤١ / ٢).

(٤) بلوغ المرام من أدلة الأحكام (ص: ٢٠٤).

(٥) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة (٣٨٤ / ٩).

❖ [ ٩٤/٥ ] : تعقبه في الحكم على حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، ( أن

النبي ﷺ ردها عليه بنكاح جديد ) :

❧ النص المتعقب عليه :

قال الإمام السُّهَيْلِيُّ<sup>(١)</sup> : " وذكر<sup>(٢)</sup> عن داود بن الحُصَيْنِ، عن عِكْرِمَةَ، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : « أن النبي ﷺ رد زينب<sup>(٣)</sup> على أبي العاص<sup>(٤)</sup> على النكاح الأول، لم يُحْدِثُ شيئاً بعد ست سنين<sup>(٥)</sup> . ويعارض هذا الحديث ما رواه عمرو بن شُعَيْبٍ<sup>(٦)</sup> ، عن أبيه، عن جده : « أن النبي ﷺ ردها عليه بنكاح جديد<sup>(٧)</sup> » ، وهذا الحديث هو الذي عليه العمل، وإن كان حديث داود بن الحصين أصح إسناداً عند أهل الحديث، ولكن لم يقل به أحدٌ من الفقهاء فيما علمت " .

(١) الروض الأنف (٥/ ١٩٤) .

(٢) أي: ابن إسحاق. ينظر: سيرة ابن هشام (١/ ٦٥٨) .

(٣) هي: زينب بنت رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وهي أكبر بناته رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُنَّ، وكانت تحت أبي العاص بن الربيع، وتُوفيت في حياة رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سنة ثمان من الهجرة. ينظر: معرفة الصحابة لأبي نُعَيْمٍ (٦/ ٣١٩٤)، الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٤/ ١٨٥٣) .

(٤) هو: أَبُو العاص بن الرَّبِيع بن عبد العزى القرشي، صَهِرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زوج ابنته زينب، أكبر بناته، كان يُعْرَفُ بِجَرِّوِ الْبَطْحَاءِ، ومات سنة اثنتي عشرة. ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٤/ ١٧٠١)، الإصابة في تمييز الصحابة (٧/ ٢٠٦) .

(٥) تخريج الحديث سيأتي في دراسة التعقب.

(٦) هو: عمرو بن شُعَيْب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، صدوق، مات سنة ثمان عشرة ومائة [ ر ٤ ] . تقريب التهذيب (ص: ٤٢٣) .

(٧) تخريج الحديث سيأتي في دراسة التعقب.

## نص التعقب:

قال الإمام مغلطاي<sup>(١)</sup>: (قال السَّهْلِي: "يعارض هذا الحديث ما رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: «إن رسول الله ﷺ ردها عليه بنكاح جديد»، وهذا الحديث عليه العمل، وإن كان حديث داود أصح إسنادًا عند أهل الحديث، ولكن لم يقل به أحدٌ من الفقهاء". انتهى).

والمعارضة لا تحسن إلا مع التساوي، ولا يُساوَى بين الحديثين؛ لأن حديث عمرو فيه علتان قادحتان من غير نظر في حال عمرو، وسماع أبيه من جده<sup>(٢)</sup>:

الأولى: عن عمرو عن حجاج بن أرطاة<sup>(٣)</sup>، والكلام فيه وفي تدليسه مشهور.

الثانية: زعم الإمام أحمد أن حجاجاً لم يسمعه من عمرو، وإنما سمعه من محمد بن عبيد الله العَرَزَمِيِّ<sup>(٤)</sup>، والعَرَزَمِيُّ لا يساوي شيئاً، وقال<sup>(٥)</sup>: "الحديث الصحيح

(١) الزهر الباسم (٢/ ٩٥٤).

(٢) قال ابن حجر: "عمرو بن شعيب ضعّفه ناس مطلقاً، ووثّقه الجمهور، وضعّف بعضهم روايته، عن أبيه، عن جده حسب، ومن ضعّفه مطلقاً، فمحمول على روايته، عن أبيه، عن جده، فأما روايته عن أبيه، فربما دلس ما في الصحيفة بلفظ عن، فإذا قال: حدثني أبي، فلا ريب في صحتها... وأما رواية أبيه، عن جده، فإنما يعني بها الجد الأعلى عبد الله بن عمرو، لا محمد بن عبد الله، وقد صرح شعيب بسماعه من عبد الله في أماكن، وصح سماعه منه". تهذيب التهذيب (٨/ ٥١).

(٣) هو: حجاج بن أرطاة - بفتح الهمزة - ابن ثور بن هُبَيْرَةَ النَّخَعِيِّ، أبو أرطاة الكوفي، القاضي، أحد الفقهاء، صدوق كثير الخطأ والتدليس، مات سنة خمس وأربعين ومائة [بخ م ٤]. تقريب التهذيب (ص: ١٥٢)، ويُعدُّ في المرتبة الرابعة من المدلسين. تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (ص: ٤٩).

(٤) هو: محمد بن عبيد الله بن أبي سليمان العَرَزَمِيُّ - بفتح المهملة والزاي بينهما راء ساكنة - الفَرَارِي، أبو عبد الرحمن الكوفي، متروك، مات سنة بضع وخمسين ومائة [ت ق]. تقريب التهذيب (ص: ٤٩٤).

(٥) مسند أحمد (١١/ ٥٣٠).

أنه أقره على النكاح الأول، وحديث عمرو ضعيف وإِ"، وقال الدارقطني<sup>(١)</sup>: "هذا الحديث لا يثبت، والصواب حديث ابن عباس".

وقول السَّهْلِي: "لم يقل به أحدٌ من الفقهاء"، فيه نظر؛ لِمَا ذكره أبو عمر<sup>(٢)</sup> من أن إبراهيم النخعي، وبعض أهل الظاهر، قالوا به).

### ❧ دراسة التعقب:

بنى مغلطاي اعتراضه على السَّهْلِي في هذا التعقب، على أمرين:

أحدهما: قول السَّهْلِي: حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يعارضه حديث عمرو بن شعيب، وذلك ببيانه أن التعارض لا يكون إلا مع التساوي في القوة، وحديث عمرو بن شعيب لا يساوي حديث ابن عباس؛ إذ فيه علتان تقدحان فيه، ثم فصل القول في العلتين. والآخر: قول السَّهْلِي إن حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لم يعمل به أحد من الفقهاء، وذلك ببيانه من عمل بذلك من الفقهاء.

ولمناقشة هذين الأمرين، وبيان وجه الصواب في هذا التعقب، لا بد من تخريج الحديثين، والوقوف على أقوال العلماء في هذين الحديثين، وذلك على النحو التالي:

أولاً: تخريج الحديث الأول، ودراسة إسناده، والحكم عليه:

حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أنه قال: "رَدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ابنته زينبَ على أبي العاصِ بالنكاح الأول، لم يحدثُ شيئاً، قال محمدُ بنُ عمرو في حديثه: بعد ستِّ سنين، وقال الحسنُ بنُ علي: بعد سنتين.

أخرجه أبو داود<sup>(٣)</sup> عن: عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ النَّفِيلِيِّ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ.

(١) سنن الدارقطني (٤/٣٧٣).

(٢) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١٢/٢٣).

(٣) في سننه، كتاب الطلاق، باب إلى متى تُرَدُّ عليه امرأته إذا أسلم بعدها؟ (٣/٥٥٤/ح ٢٢٤٠) بهذا اللفظ.

والترمذي<sup>(١)</sup> عن هنادٍ، قال: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ بُكَيْرٍ.

وابن ماجه<sup>(٢)</sup> عن أَبِي بَكْرٍ بْنِ خَلَّادٍ، وَيَحْيَى بْنُ حَكِيمٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ. جميعهم (مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ، وَيُونُسُ بْنُ بُكَيْرٍ، وَيَزِيدُ بْنُ هَارُونَ) عن ابن إسحاق، عن داود بن الحصين، عن عكرمة، عن ابن عباس به.

### دراسة الإسناد، والحكم عليه:

الإسناد فيه محمد بن إسحاق، قال ابن حجر<sup>(٣)</sup>: "صدوق يدلّس".

وفيه داود بن الحصين، قال ابن حجر<sup>(٤)</sup>: "ثقة إلا في عكرمة".

وقد انتفت شبهة تدليس محمد بن إسحاق بتصريحه بالتحديث في رواية الترمذي. وهذا الإسناد فيه داود بن الحصين عن عكرمة، وهو متكلم فيه فيما يرويه عن عكرمة، إلا أن الأئمة من أهل العلم قد صححوا هذه الرواية، وهم على النحو التالي: قال أحمد<sup>(٥)</sup>: "الحديث الصحيح الذي روي: أن النبي ﷺ أقرهما على النكاح الأول".

قال الترمذي<sup>(٦)</sup>: "هذا حديث ليس بإسناده بأس، ولكن لا نعرف وجه هذا

(١) في سننه، أبواب النكاح، باب ما جاء في الزوجين المشركين يسلم أحدهما (٣/٤٤٠/ح ١١٤٣) بنحوه، وقال: "هذا حديث ليس بإسناده بأس، ولكن لا نعرف وجه هذا الحديث، ولعلّه قد جاء هذا من قبل داود بن حصين، من قبل حفظه".

(٢) أبواب النكاح، باب الزوجين يسلم أحدهما قبل الآخر (٣/١٧٢/ح ٢٠٠٩) بنحوه.

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٤٦٧)، وهو يُعدُّ من أهل المرتبة الرابعة في التدليس. تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (ص: ٥١).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ١٩٨).

(٥) مسند أحمد (١١/٥٣٠).

(٦) سنن الترمذي (٣/٤٤٠).

الحديث، ولعلّه قد جاء هذا من قبل داود بن حصين من قبل حفظه".

وقال أيضًا<sup>(١)</sup>: "سألت محمدًا عن هذين الحديثين، فقال: "حديث ابن عباس أصح في هذا الباب من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده".

وقال الخطابي<sup>(٢)</sup>: "وهذا إن صح فإنه يحتمل أن يكون عدتها قد تطاولت؛ لاعتراض سبب، حتى بلغت المدة المذكورة في الحديث إما الطوليٰ منهما، وإما القصريٰ، إلا أن حديث داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس نسخه، وقد ضعف أمره علي بن المديني، وغيره من علماء الحديث".

وقال الحاكم<sup>(٣)</sup>: "هذا إسناد صحيح على شرط مسلم"، وتعقبه الذهبي، وقال: "غير صحيح".

وقال البيهقي<sup>(٤)</sup>: "ولو صح الحديثان، قلنا بحديث عبد الله بن عمرو؛ لأنه زائد، فلما وجدنا حُفاظ الحديث لا يثبتونه، تركناه، وقلنا بحديث ابن عباس".

وقال ابن عبد البر<sup>(٥)</sup>: "وهذا الخبر وإن صح، فهو متروك منسوخ عند الجميع؛ لأنهم لا يجيزون رجوعه إليها بعد خروجها من عاداتها، وإسلام زينب كان قبل أن ينزل كثير من الفرائض".

وقال ابن حجر<sup>(٦)</sup>: "والمعتمد ترجيح إسناد حديث ابن عباس على حديث عمرو بن شعيب".

(١) العلل الكبير للترمذي (ص: ١٦٦).

(٢) معالم السنن للخطابي (٣/ ٢٥٩).

(٣) المستدرک علی الصحیحین للحاکم (٣/ ٧٤٠).

(٤) معرفة السنن والآثار (١٠/ ١٤٥).

(٥) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١٢/ ٢٠).

(٦) فتح الباري (٩/ ٤٢٤).

ثانياً: تخريج الحديث الثاني، ودراسة إسناده، والحكم عليه:

حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده:

«أن رسول الله ﷺ رد ابنته زينب على أبي العاص بن الربيع بمهر جديد، ونكاح جديد».

أخرجه الترمذي<sup>(١)</sup> عن: أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، وَهَنَّاذٍ.

وابن ماجه<sup>(٢)</sup> عن أَبِي كُرَيْبٍ.

جميعهم (أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، وَهَنَّاذٍ، وَأَبُو كُرَيْبٍ) عن: أَبِي معاوية، عن حَجَّاجٍ، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده به.

دراسة الإسناد، والحكم عليه:

الإسناد فيه: حَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ، قال فيه ابن حجر<sup>(٣)</sup>: "صدوق، كثير الخطأ والتدليس".

وفيه عمرو بن شعيب، قال فيه ابن حجر<sup>(٤)</sup>: "صدوق".

وفيه شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، قال ابن حجر<sup>(٥)</sup>: "صدوق، ثبت سماعه من جده".

فالإسناد - والله أعلم - ضعيف؛ لأن فيه حَجَّاجَ بْنَ أَرْطَاةَ، وهو مدلس من أهل المرتبة الرابعة، وقد عنعن هنا.

(١) في سننه، أبواب النكاح، باب ما جاء في الزوجين المشركين يسلم أحدهما (٣/ ٤٤٠ ح ١١٤٢)، بهذا اللفظ، وقال: "هذا حديث في إسناده مقال".

(٢) في سننه، أبواب النكاح، باب الزوجين يسلم أحدهما قبل الآخر (٣/ ١٧٣ ح ٢٠١٠) بنحوه.

(٣) تقريب التهذيب (ص: ١٥٢).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ٤٢٣).

(٥) تقريب التهذيب (ص: ٢٦٧).



وقد حكم على هذا الحديث بعض أهل العلم، وهم على النحو التالي:

قال عبد الله بن أحمد<sup>(١)</sup>: "قال أبي في حديث حجاج: "رد زينب ابنته"، قال: "هذا حديث ضعيف، أو قال: وإه، ولم يسمعه الحجاج من عمرو بن شعيب، إنما سمعه من محمد بن عبيد الله العرزمي، والعرزمي: لا يساوي حديثه شيئاً، والحديث الصحيح الذي روي: أن النبي ﷺ أقرهما على النكاح الأول".

وقال الترمذي<sup>(٢)</sup>: "هذا حديث في إسناده مقال".

وقال الدارقطني<sup>(٣)</sup>: "هذا لا يثبت، وحجاج لا يُحتج به، والصواب حديث ابن عباس: أن النبي ﷺ ردّها بالنكاح الأول".

قال الخطابي<sup>(٤)</sup>: "وإنما ضعفوا حديث عمرو بن شعيب من قبل الحجاج بن أرطاة؛ لأنه معروف بالتدليس، وحكي عن محمد بن عقيل أن يحيى بن سعيد قال: لم يسمعه حجاج من عمرو".

### ❦ الخلاصة:

بالنظر فيما تقدم يظهر - والله أعلم - أن مغلطاي قد أصاب في هذا التعقب، وذلك؛ لأنه لا تعارض بين الحديثين؛ لعدم التساوي في القوة؛ فحديث ابن عباس رَوَاهُ عَنْهُمَا كَمَا ذكره أهل العلم أصح من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، والسهيلي بنفسه قد ذكر ذلك؛ فلا وجه حينئذٍ للتعارض.

وأصاب أيضاً في تعقبه على قول السهيلي بأن حديث ابن عباس رَوَاهُ عَنْهُمَا كَمَا يعمل به أحد من الفقهاء، وذلك بيانه من عملوا به؛ كإبراهيم النخعي، وبعض أهل الظاهر،

(١) مسند أحمد (١١/٥٣٠).

(٢) سنن الترمذي (٣/٤٣٩).

(٣) سنن الدارقطني (٤/٣٧٣).

(٤) معالم السنن (٣/٢٥٩).

ولكن يُعْتَذَرُ لِلسَّهْوَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ بِأَنَّهُ لَمْ يُطْلَقْ حُكْمُهُ فِي ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الْجَزْمِ، بَلْ قَالَ: "فِيمَا عَلِمْتُ"، وَاللَّهُ -تَعَالَى- أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.



## ✽ [ ٩٥/٦ ] : تعقبه في الحكم على رواية ابن سنجر من حديث شريح بن عبيد:

### ✽ النص المتعقب عليه:

قال الإمام السهيلي<sup>(١)</sup>: "وَيَقْوِي مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ مَعْنَى إِضَافَةِ التَّدْلِي إِلَى الرَّبِّ - سُبْحَانَهُ - كَمَا فِي حَدِيثِ الْبُخَارِيِّ<sup>(٢)</sup>، مَا رَوَاهُ ابْنُ سَنَجَرٍ مُسْنَدًا إِلَى شُرَيْحِ بْنِ عُبَيْدٍ<sup>(٣)</sup>، قَالَ: «لَمَّا صَعِدَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى السَّمَاءِ، فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى، فَلَمَّا أَحَسَّ جِبْرِيلُ بِدُنُوِّ الرَّبِّ، خَرَّ سَاجِدًا...»".

### ✽ نص التعقب:

قال الإمام مغلطاي<sup>(٤)</sup>: (واستدلّاه أيضاً على إضافة التدلي إلى الرب عزّ وجلّ بما رواه شريح بن عبيد قال: "لما صعد سيدنا رسول الله ﷺ إلى السماء..."، غير جيد؛ لأن شريحاً هذا ليس صحابياً، ولا تابعياً، على رأي محمد بن عوف<sup>(٥)</sup>، وأعرف الناس بالشاميين، وقيل له: سمع شريح من أحد من الصحابة؟ فقال: "ما أظن ذلك؛ لأنه لا يقول في شيء من ذلك: سمعت، وهو ثقة").

(١) الروض الأنف (٣/٤١٧).

(٢) في صحيحه، كتاب التوحيد، باب قوله: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ (٩/١٤٩/ح ٧٥١٧)، وقال ابن حجر: "ومجموع ما خالفت فيه رواية شريك غيره من المشهورين، عشرة أشياء، بل تزيد على ذلك... الثامن: نسبة الدنو والتدلي إلى الله عزّ وجلّ، والمشهور في الحديث أنه جبريل عليه السلام". فتح الباري (١٣/٤٨٥)، وحديث عائشة في نسبة التدلي لجبريل عليه السلام أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب معنى قول الله عزّ وجلّ: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى﴾ (النجم: ١٣) (١/١٦٠/ح ١٧٧).

(٣) شريح بن عبيد بن شريح الحضرمي، الحمصي، ثقة، من الثالثة، وكان يرسل كثيراً، مات بعد المائة [د س ق]. تقريب التهذيب (ص: ٢٦٥).

(٤) الزهر الباسم (١/٧٢٥).

(٥) ترجمت له في التعقب رقم (٩٣).

## C دراسة التعقب:

اعترض مغلطاي على ما ذكره السهيلي من أن رواية ابن سنجر من حديث شريح بن عبيد هي رواية مسندة، وذلك ببيانه أن شريح بن عبيد ليس صحابياً، ولا تابعياً، إشارةً منه لانقطاع الحديث.

ولمناقشة هذا الأمر، لا بد من الوقوف على ترجمة شريح بن عبيد؛ لمعرفة طبقته، وذلك على النحو التالي:

قال البخاري<sup>(١)</sup>: "شريح بن عبيد، الحضرمي، أبو الصلت، المقرئ، الشامي، سمع معاوية بن أبي سفيان، وعن فضالة بن عبيد".

وقال العجلي<sup>(٢)</sup>: "شامي، تابعي، ثقة".

وقال أبو حاتم<sup>(٣)</sup>: "روى عن عقبة بن عامر، وفضالة بن عبيد، ومعاوية".

وذكره ابن حبان<sup>(٤)</sup> في التابعين، وأن له رواية عن فضالة بن عبيد رَوَاهُ عَنْهُ، وَمُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ رَوَاهُ عَنْهُ.

وصرح أبو أحمد الحاكم<sup>(٥)</sup>، والدارقطني<sup>(٦)</sup>، بسماحه من الصحابي معاوية أبي سفيان رَوَاهُ عَنْهُ.

وجعله الذهبي<sup>(٧)</sup> في الطبقة الثانية من أئمة التابعين رَحِمَهُمُ اللَّهُ؛ كالحسن البصري، ومجاهد.

(١) التاريخ الكبير (٤/ ٢٣٠).

(٢) الثقات له (١/ ٤٥٢).

(٣) الجرح والتعديل (٤/ ٣٣٤).

(٤) الثقات له (٤/ ٣٥٣).

(٥) الأسامي والكنى له (٥/ ١٨٦).

(٦) المؤلف والمختلف له (٣/ ١٢٨٠).

(٧) المعين في طبقات المحدثين (ص: ٣٨).

وقال أيضًا<sup>(١)</sup>: "روى عن: ثوبان، وفضالة بن عبيد، ومعاوية، ومالك بن يخامر السكسكي، وطائفة كبيرة، وأرسل عن أبي ذر، وأبي الدرداء".

وقال ابن العراقي<sup>(٢)</sup>: "وذكر في التهذيب<sup>(٣)</sup> روايته عن ثوبان مولى رسول الله ﷺ، وعتبة بن عبد، والعرباض بن سارية، وعقبة بن عامر الجهني، وفضالة بن عبيد، وأبي زهير النميري، ومالك بن يخامر السكسكي، ومعاوية بن أبي سفيان، والمقداد بن الأسود، وأبي مالك الأشعري، ساكنًا عليها، والكل صحابة، وذكر روايته عن الصَّعب بن جثامة، وقال: لم يُدركه، وعن كعب الأحمار، وقال: لم يُدركه".

وجعله ابن حجر<sup>(٤)</sup> في الطبقة الثالثة، وهي الوسطى من التابعين.

### الخلاصة:

بالنظر فيما تقدم يظهر - والله أعلم - أن مغلطاي قد أصاب في هذا التعقب، وذلك؛ لأن ما استدل به السَّهيلي من رواية قال عنها إنها مسندة إلى شريح بن عبيد، هي رواية منقطعة؛ لأن شريح بن عبيد ليس صحابيًا.

ولكنه جانب الصواب في نفيه أن يكون شريح بن عبيد تابعيًا، بناءً على ما قاله محمد بن عوف في نفي سماعه عن أحد من الصحابة، وذلك؛ لأن البخاري وغيره قد صرحوا بسماعه من الصحابي معاوية بن أبي سفيان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولأن أكثر أهل العلم قد عدّه في طبقة التابعين، والله - تعالى - أعلم بالصواب.

(١) تاريخ الإسلام (٣/ ٢٤٧).

(٢) تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل (ص: ١٤٦).

(٣) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٢/ ٤٤٦).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ٢٦٥).

## ✽ [ ٩٦/٧ ] : تعقبه في تحسين حديث عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في دخوله ﷺ إلى الكعبة مرتين :

### ✽ النص المتعقب عليه :

قال الإمام السُّهَيْلِيُّ<sup>(١)</sup> : "ولكن رواية ابن عباس<sup>(٢)</sup>، ورواية بلال<sup>(٣)</sup>، صحيحتان؛ لأنه عَلَيْهِ السَّلَامُ دخلها يوم النحر، فلم يُصَلِّ، ودخلها من الغد فصلي، وذلك في حجة الوداع، وهو حديث مروي عن ابن عمر بإسناد حسن، خرَّجه الدَّارَقُطْنِيُّ<sup>(٤)</sup>، وهو من فوائده<sup>(٥)</sup>."

### ✽ نص التعقب :

قال الإمام مغلطاي<sup>(٦)</sup> : (وقوله : "لأنه ﷺ دخلها يوم النحر، فلم يُصَلِّ، ودخلها من الغد فصلي، وذلك في حجة الوداع، وهو حديث مروي عن ابن عمر بإسناد حسن، خرَّجه الدارقطني، وهو من فوائده"، فيه نظر في موضعين؛ الأول: هذا الحديث سنده ضعيف؛

(١) الروض الأثف (٧/ ١١٤).

(٢) حديثه متفق عليه، أخرجه البخاري في صحيحه، كتابُ الصَّلَاةِ، بابُ قَوْلِ اللَّهِ -تَعَالَى-: ﴿وَأَتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ (١/ ٨٨ ح ٣٩٨)، ومسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب استحباب دخول الكعبة للحاج وغيره (٢/ ٩٦٨ ح ١٣٣٠).

(٣) حديثه متفق عليه، أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الحج، باب إغلاق البيت، ويصلي في أي نواحي البيت شاء (٢/ ١٤٩ ح ١٥٩٨)، ومسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب استحباب دخول الكعبة للحاج وغيره (٢/ ٩٦٧ ح ١٣٢٩).

(٤) أخرجه الدارقطني في سننه، كتاب العيدين، باب صلاة النبي ﷺ في الكعبة واختلاف الروايات فيه (٢/ ٣٩٤ ح ١٧٤٧).

(٥) يسمي المحدث الحديث فائدة إذا كان يرى أنه لا يوجد إلا عنده، أو أنه يُعَرَّبُ به على أقرانه، أو على من يلقاهم من المحدثين، أو على أهل بلده، أو على أهل عصره. لسان المحدثين (٤/ ١٢٢).

(٦) الزهر الباسم (٢/ ١٣٢٧).

لأنه رواه عن البغوي: ثنا وهب بن بقية، ثنا خالد، عن ابن أبي ليلى، عن عكرمة بن خالد، عن يحيى بن جعدة، عن ابن عمر. ابن أبي ليلى محمد بن عبد الرحمن<sup>(١)</sup>، إذا كان في إسناده لا يحسن، ولا كرامة.

الثاني: لفظه عن أبي الحسن<sup>(٢)</sup>، غير ما ذكر، وهو: «دخل سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم البيت، ثم خرج وبلا ل خلفه، فقلت لبلا ل: هل صلى؟ قال: لا، قال: فلمّا كان الغد دخل، فسألت بلا لاً: هل صلى؟ قال: نعم، صلى ركعتين، استقبل الجزعة<sup>(٣)</sup>، وجعل السارية الثانية عن يمينه».

### ❧ دراسة التعقب:

بنى مغلطاي اعتراضه على السهيلي في هذا التعقب، على أمرين:

أولهما: تحسينه إسناده حديث ابن عمر الذي أخرجه الدارقطني في الصلاة داخل الكعبة، وذلك ببيان ضعف الإسناد؛ لحال محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى. والآخر: أن اللفظ الذي ذكره السهيلي للحديث ليس هو لفظ الدارقطني، وبيانه للفظ الحديث من عند الدارقطني.

ولمناقشة هذين الأمرين، لا بد من الرجوع إلى نص الحديث من عند الدارقطني، وبيان حال محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عند أئمة النقد؛ لمعرفة الحكم على إسناده الحديث، وذلك على النحو التالي:

(١) هو: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى الْأَنْصَارِيِّ، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْكُوفِيُّ، الْفَقِيه، قَاضِي الْكُوفَةِ، مَاتَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَةً. الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ (٣٢٢/٧)، الْمَجْرُوحِينَ (٢/٢٤٣)، تَهْذِيبُ الْكَمَالِ فِي أَسْمَاءِ الرِّجَالِ (٢٥/٦٢٢).

(٢) أي: الدارقطني.

(٣) الْجَزْعُ: بِفَتْحِ الْجِيمِ، الْخَرْزُ الْيَمَانِيُّ، وَهُوَ الَّذِي فِيهِ بَيَاضٌ وَسَوَادٌ، تَشَبَّهُ بِهِ الْأَعْيُنُ. يَنْظُرُ: تَهْذِيبُ اللُّغَةِ (١/٢٢٢)، الصَّحَاحُ تَاجُ اللُّغَةِ وَصَحَاحُ الْعَرَبِيَّةِ (٣/١١٩٦)، النِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ (١/٢٦٩)، مَادَّةُ (جَزْع).

## أولاً: نص الحديث:

قال الدارقطني<sup>(١)</sup>: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، ثنا وَهْبُ بْنُ بَقِيَّةٍ، ثنا خَالِدٌ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ جَعْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، قَالَ: «دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ الْبَيْتَ، ثُمَّ خَرَجَ وَبِلَالٌ خَلْفَهُ، فَقُلْتُ لِبِلَالٍ: هَلْ صَلَّى؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَلَمَّا كَانَ الْغَدُ، دَخَلَ، فَسَأَلْتُ بِلَالًا: هَلْ صَلَّى؟ قَالَ: نَعَمْ، صَلَّى رَكَعَتَيْنِ، اسْتَقْبَلَ الْجَزْعَةَ، وَجَعَلَ السَّارِيَةَ الثَّانِيَةَ عَنْ يَمِينِهِ».

فالحديث لفظه غير ما ذكر السُّهَيْلِيُّ، كما قال الإمام مغلطاي.

ثانياً: حال محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عند أهل العلم:

وصفه أكثر أهل العلم بأنه سيء الحفظ، ومن أقوالهم فيه، ما يلي:

قال شعبة<sup>(٢)</sup>: "أفادني ابن أبي ليلى أحاديث، فإذا هي مقلوبة"، وقال أيضاً<sup>(٣)</sup>: "ما رأيت أحداً أسوأ حفظاً من ابن أبي ليلى".

وقال يحيى بن معين<sup>(٤)</sup>: "سيء الحفظ جداً".

وقال أحمد بن حنبل<sup>(٥)</sup>: "سيء الحفظ"، وقال أيضاً<sup>(٦)</sup>: "مضطرب الحديث، وكان فقه ابن أبي ليلى أحب إلينا من حديثه؛ حديثه فيه اضطراب".

(١) أخرجه الدارقطني في سننه، كتاب العيدين، باب صلاة النبي ﷺ في الكعبة واختلاف الروايات فيه (٢/٣٩٤ ح ١٧٤٧).

(٢) ينظر: الضعفاء الكبير (٩٨/٤).

(٣) ينظر: الجرح والتعديل (١٥١/١).

(٤) ينظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٣٩١/٧).

(٥) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (١/٣٦٨).

(٦) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (١/٤١١).



وقال أبو حاتم الرازي<sup>(١)</sup>: "محلله الصدق، كان سيئ الحفظ، شُغِلَ بالقضاء، فساء حفظه، لا يُتَّهَمُ بشيء من الكذب، إنما يُنكَرُ عليه كثرة الخطأ، يُكْتَبُ حديثه، ولا يُحْتَجُّ به".

وقال النسائي<sup>(٢)</sup>: "ليس بالقوي في الحديث".

وقال ابن حبان<sup>(٣)</sup>: "كان رديء الحفظ، كثير الوهم، فاحش الخطأ، يروي الشيء على التوهم، ويُحَدِّثُ على الحساب، فكثر المناكير في روايته، فاستحق الترك، تركه أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين".

وقال الذهبي<sup>(٤)</sup>: "صدوق، سيئ الحفظ".

وقال ابن رجب<sup>(٥)</sup>: "كان من جلة الفقهاء المعتبرين، وله حديث كثير، وهو صدوق، لا يُتَّهَمُ بتعمد الكذب، ولكنه كان سيئ الحفظ جداً".

وقال ابن حجر<sup>(٦)</sup>: "صدوق سيئ الحفظ جداً".

الحكم على إسناده الحديث:

الإسناد ضعيف؛ لضعف محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، والله أعلم.

وقد حكم على الحديث بعض أهل العلم:

قال البيهقي<sup>(٧)</sup>: "في ثبوت الحديث نظر".

(١) الجرح والتعديل (٧/٣٢٢).

(٢) الضعفاء والمتركون له (ص: ٩٢).

(٣) المجروحين (٢/٢٤٤).

(٤) ديوان الضعفاء (ص: ٣٦٠).

(٥) شرح علل الترمذي (ص: ١٤٥).

(٦) تقريب التهذيب (ص: ٤٩٣).

(٧) السنن الكبرى له (٢/٤٦٥).

وقال الحافظ<sup>(١)</sup>: "وقد وقع عند الدارقطني من طريق ضعيفة، ما يشهد لهذا الجمع".

### ❦ الخلاصة:

بالنظر فيما تقدم يظهر - والله أعلم - أن الإمام مغلطاي قد أصاب في هذا التعقب، وذلك؛ لأن الحديث الذي أخرجه الدارقطني من حديث ابن عمر في دخوله عليه السلام للكعبة مرتين، إسناده ضعيف؛ لضعف محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، ولأن لفظ الحديث عند الدارقطني ليس كما ذكره السهيلي، والله - تعالى - أعلم بالصواب.



(١) فتح الباري (٣/٤٦٩).

## ❁ [٩٧/٨]: تعقبه في تحسين حديث الزبير بن بكار الذي ذكرت فيه دية المنقلة:

### ❁ النص المتعقب عليه:

قال الإمام السَّهْلِيُّ<sup>(١)</sup>: "وفي حديث آخر ذكره الزبير<sup>(٢)</sup> بإسناد حسن، أن أبا جَهمِ بْنِ حُذَيْفَةَ الْعَدَوِيِّ<sup>(٣)</sup> كان على الأنفال يوم حُنَيْنٍ، فجاءه خالد بن الْبَرِّصَاءِ<sup>(٤)</sup>، فأخذ من الأنفال زمام شعر، فمانعه أبو جهم، فلما تمانعَا، ضربه أبو جهم بالقوس، فشجه منقلة<sup>(٥)</sup>، فَاسْتَعْدَى عليه خالد رسول الله ﷺ، فَقَالَ لَهُ: «خُذْ خَمْسِينَ شَاةً وَدَعْهُ»، فَقَالَ: أَقْدَنِي مِنْهُ، فَقَالَ: «خُذْ مِائَةً وَدَعْهُ»، فَقَالَ: أَقْدَنِي مِنْهُ، فَقَالَ: «خُذْ خَمْسِينَ وَمِائَةً وَدَعْهُ، وَلَيْسَ لَكَ إِلَّا ذَلِكَ، وَلَا أَقْصِكَ مِنْ وَالٍ عَلَيْكَ»، فَقَوِّمَتِ الْخَمْسُونَ وَالْمِائَةُ بِخَمْسِ عَشْرَةِ فَرِيضَةٍ مِنَ الْإِبِلِ، فَمِنْ هُنَالِكَ جُعِلَتْ دِيَةُ الْمُنْقَلَةِ خَمْسَ عَشْرَةِ فَرِيضَةٍ".

### ❁ نص التعقب:

قال الإمام مُغْلَطَاي<sup>(٦)</sup>: (وقوله: "وفي حديث آخر ذكره الزبير بإسناد حسن، أن أبا جهم بن حذيفة كان على الأنفال يوم حنين، فجاءه خالد بن البرصاء...، هنالك جُعِلَتْ دِيَةُ الْمُنْقَلَةِ خَمْسَ عَشْرَةِ فَرِيضَةٍ، فيه نظر في مواضع:

(١) الروض الأنف (٧/ ٢٦١).

(٢) لم أقف عليه في المطبوع من كتب الزبير بن بكار، وأخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٨/ ١٧٥)، من طريقه: عن الزبير بن بكار، قال: حدثني محمد بن سلام، قال: حدثني يزيد بن عياض بن جعدبة، قال: استعمل النبي ﷺ على النفل أبا جهم بن حذيفة العدوي... الحديث".

(٣) ترجمت له في التعقب رقم (٥٣).

(٤) ترجمت له في التعقب رقم (٥٣).

(٥) : عرفت بها في التعقب رقم (٥٣).

(٦) الزهر الباسم (٢/ ١٣٦٥).

الأول: حديث الزبير هذا لا يجوز تحسينه؛ لأنه ضعيف وإِ، ومنقطع، وذلك أنه رواه عن محمد بن سلام الجمحي، ثنا يزيد بن جُعْدَبَة قال: استعمل النبي صلى الله عليه وسلم أبا حذيفة... إلخ.

ابن جُعْدَبَة <sup>(١)</sup> وصفه بالوضع والكذب جماعة، منهم: مالك <sup>(٢)</sup>، وأحمد بن صالح <sup>(٣)</sup>، ومن كان مرمياً بهذا، لا يكون حديثه حسناً.

الثاني: من شرط الحسن الصناعي الاتصال، وهذا ليس متصلاً، ولا مرسلًا؛ لأن ابن جُعْدَبَة روايته إنما هي عن التابعين).

### ❦ دراسة التعقب:

اعترض مغلطاي على تحسين السَّهْلِي لحديث رواه الزبير بن بكار، وبيانه أن الحديث ضعيف وإِ، ومنقطع، وذلك؛ لسببين:

أولهما: أن الحديث من رواية ابن جُعْدَبَة، وقد وصفه بالوضع والكذب جماعة من أهل العلم.

ثانيهما: أن الحديث منقطع؛ لأن ابن جُعْدَبَة يروي عن التابعين.

ولبيان وجه الصواب في هذا التعقب، لا بد من الرجوع إلى ترجمة ابن جعدبة، والوقوف على أقوال أئمة النقد فيه، وذلك على النحو التالي:

(١) هو: يزيد بن عِيَاض بن جُعْدَبَة -بضم الجيم والمهملة بينهما مهملة ساكنة- الليثي، أبو الحَكَم المدني، نزيل البصرة، وقد يُنسب لجده، كذَّبه مالك وغيره، من السادسة [ت ق]. تقريب التهذيب (٢/ ٦٠٤).

(٢) ينظر: الجرح والتعديل (٩/ ٢٨٣)، الكامل في ضعفاء الرجال (٩/ ١٤١)، ميزان الاعتدال (٤/ ٤٣٧).

(٣) ينظر: الجرح والتعديل (٩/ ٢٨٣)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٣٢/ ٢٢٤)، وأحمد بن صالح

هو: أحمد بن صالح المصري، أبو جعفر بن الطبري، ثقة حافظ، مات سنة ثمان وأربعين ومائتين [خ

د]. تقريب التهذيب (ص: ٨٠).

كذبهُ مالك، وابن معين<sup>(١)</sup>، وقال في موضع آخر<sup>(٢)</sup>: ليس بشيء، وقال أيضًا<sup>(٣)</sup>:  
ضعيف، وقال أيضًا<sup>(٤)</sup>: "ليس بثقة".

وقال علي بن المديني<sup>(٥)</sup>: "ضعيف، ضعيف، ليس بشيء".

وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ صَالِحِ الْمِصْرِيِّ<sup>(٦)</sup>: "أظنه كَانَ يَضَعُ لِلنَّاسِ -يعني الحديث-".

وقال البخاري<sup>(٧)</sup>، ومسلم<sup>(٨)</sup>، وأبو حاتم<sup>(٩)</sup>: "منكر الحديث"، وزاد أبو حاتم  
فقال: "ضعيف الحديث".

وقال الجوزجاني<sup>(١٠)</sup>: "ذهب حديثه، سكت الناس عنه".

وقال أبو داود<sup>(١١)</sup>: "تُرِكَ حديثه، ابن عيينة تكلم فيه".

وَقَالَ النَّسَائِيُّ<sup>(١٢)</sup>: "متروك الحديث"، وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ<sup>(١٣)</sup>: "كذاب".

(١) ينظر: تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين (ص: ١٩٧)، ميزان الاعتدال (٤/ ٤٣٧).

(٢) تاريخ ابن معين -رواية ابن محرز (١/ ٦١).

(٣) تاريخ ابن معين -رواية الدوري (٣/ ٧٤).

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال (٩/ ١٤١).

(٥) سؤالات ابن أبي شيبة (ص: ١٢٨).

(٦) ينظر: الجرح والتعديل (٩/ ٢٨٣)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٣٢/ ٢٢٤).

(٧) التاريخ الكبير (٨/ ٣٥١)، الضعفاء الصغير (ص: ١٤١).

(٨) الكنى والأسماء له (١/ ٢٤١).

(٩) الجرح والتعديل (٩/ ٢٨٣).

(١٠) أحوال الرجال (ص: ٢١٩).

(١١) سؤالات الآجري (ص: ٢٩٧).

(١٢) الضعفاء والمتروكون له (ص: ١١٠).

(١٣) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٣٢/ ٢٢٥)، تهذيب التهذيب (١١/ ٣٥٣).

وقال ابن حبان<sup>(١)</sup>: "كان ممن ينفرد بالمناكير عن المشاهير، والمقلوبات عن الثقات، فلما كثر ذلك في روايته، صار ساقط الاحتجاج به".  
 وقال ابن عدي<sup>(٢)</sup>: "عامّة ما يرويه غير محفوظ".  
 وقال الذهبي<sup>(٣)</sup>: "ترك"، وقال في موضع آخر<sup>(٤)</sup>: "تالف".

### ❦ الخلاصة:

بالنظر فيما تقدم يظهر - والله أعلم - أن مغلطاي قد أصاب في هذا التعقب، وذلك؛ لأن الإسناد ضعيف جداً، وليس الأمر كما قال السهيلي بأنه حسن؛ لأن فيه ابن جعدبة، وقد تكلم فيه أئمة النقد جميعهم، بل قد كذبه مالك، وغيره، وكذلك لانقطاع سند الحديث؛ فابن جعدبة إنما روايته عن التابعين؛ فهو في الطبقة السادسة عند ابن حجر ممن عاصر صغار التابعين، والله - تعالى - أعلم بالصواب.

(١) المجروحين (٣/١٠٨).

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال (٩/١٤٧).

(٣) الكاشف (٢/٣٨٨).

(٤) المقتنى في سرد الكنى (١/١٩٧).

## 🔸 [ ٩٨/٩ ] : تعقبه في تحسين حديث الزبير بن أبي بكر في رؤيا النبي ﷺ لورقة بن نوفل :

### 🔸 النص المتعقب عليه :

قال الإمام السَّهْلِيُّ<sup>(١)</sup>: "وقد ألفت للحديث الذي خرَّجه الترمذي<sup>(٢)</sup> في ورقة، إسنادهً جيداً، غير الذي ذكره الترمذي، وهو ما رواه الزبير بن أبي بكر<sup>(٣)</sup>، عن عبد الله بن معاذ الصنعاني، عن مَعْمَر، عن الزهري، عن عروة بن الزبير، قال: سئل رسول الله ﷺ عن ورقة بن نوفل، كما بلغنا، فقال: «رَأَيْتُهُ فِي الْمَنَامِ عَلَيْهِ ثِيَابٌ بَيْضٌ، فَقَدْ أَظُنُّ أَنْ لَوْ كَانَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ لَمْ أَرْ عَلَيْهِ الْبَيَاضَ».

### 🔸 نص التعقب :

قال الإمام مغلطاي<sup>(٤)</sup>: (وقوله: "وقد ألفت لحديث الترمذي إسنادهً جيداً، رواه الزبير، عن عبد الله بن معاذ الصنعاني، عن مَعْمَر، عن الزهري، عن عروة، قال: سئل رسول الله ﷺ عن ورقة بن نوفل، كما بلغنا فقال: "لقد رأيت في المنام عليه ثياب بيض"، فعليه استدراكات<sup>(٥)</sup>:... الثالث: تجويده حديث الزبير، وليس جيداً؛ لأن شيخه عبد الله بن معاذ<sup>(٦)</sup> وإن كان قد أثنى عليه جماعة، فقد قال ابن معين<sup>(٧)</sup>: "كان عبد الرزاق يكذبه"،

(١) الروض الأنف (٢/ ٢١٤).

(٢) في سننه، أبواب الرؤيا، باب: ما جاء في رؤيا النبي ﷺ الميزان والدلو (٤/ ١١٠ ح ٢٢٨٨)، وقال: "هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَعُثْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ لَيْسَ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ بِالْقَوِيِّ".

(٣) أخرجه الزبير في جمهرة نسب قريش وأخبارها (ص: ٤١٠)، بلاغاً عن الزهري.

(٤) الزهر الباسم (١/ ٤٦١).

(٥) سيأتي بيانها في التعقبات رقم (١٠٣)، (١١٥).

(٦) هو: عبد الله بن مُعَاذ بن نَشِيط -بفتح النون بعدها معجمة- الصنعاني، صاحب معمر، صدوق، تحامل عليه عبد الرزاق، مات قبل التسعين ومائة، [ت ق]. تقريب التهذيب (ص: ٣٢٤).

(٧) لم أجده في كتابه، وينظر: التاريخ الكبير (٥/ ٢١٢)، الجرح والتعديل (٥/ ١٧٣).

وذكره أبو محمد ابن الجارود<sup>(١)</sup>، وأبو جعفر العُقيلي<sup>(٢)</sup>، في جملة الضعفاء.

الرابع: على تسليم ثقة هذا الشيخ، فحديثه مرسل، والمرسل لا يفضل على مسند مطلقاً إلا بقرائن تحتف به، وعلة غير قاذحة أولى من علتين).

### ❧ دراسة التعقب:

اعترض مغلطاي على ما ذهب إليه السَّهيلي من تجويده لإسناد حديث الزبير بن أبي بكر، وذلك؛ لأن الإسناد فيه علتان:

الأولى: ضعف عبد الله بن معاذ، شيخ الزبير.

والأخرى: الإرسال.

ولمناقشة هذا الأمر، وبيان وجه الصواب فيه، لا بد من تخريج حديث الزبير، ودراسة إسناده، والحكم عليه، وذلك على النحو التالي:

### أولاً: تخريج الحديث:

الحديث أخرجه الزبير<sup>(٣)</sup>، ومن طريقه ابن عساكر<sup>(٤)</sup>، فقال: وحدثني عبد الله بن معاذ الصنعاني، عن مَعْمَر، عن الزهري، عن عروة بن الزبير، قال: سئل رسول الله ﷺ عن ورقة بن نوفل كما بلغنا، فقال: «قد رأيته في المنام عليه ثياب بيض؛ فقد أظن أن لو كان من أهل النار لم أر عليه البياض».

### ثانياً: دراسة الإسناد، والحكم عليه:

الإسناد فيه: في عبد الله بن معاذ، وهو مختلف فيه:

(١) لم أقف عليه.

(٢) الضعفاء الكبير (٢/٣٠٨).

(٣) في جمهرة نسب قريش وأخبارها (ص: ٤١٠).

(٤) في تاريخ دمشق (٢٥/٦٣).



## أولاً: أقوال المعدلين:

قال يحيى بن معين<sup>(١)</sup>: "كان ثقةً، عبد الرزاق كان يكذبه"، وقال هشام بن يوسف<sup>(٢)</sup>: "هو صدوق"، وقال مسلم<sup>(٣)</sup>: "الثقة الصدوق"، وقال أبو زرعة<sup>(٤)</sup>: "هو أوثق من عبد الرزاق"، وقال أبو حاتم<sup>(٥)</sup>: "هو أحب إلي من عبد الله بن الوليد، هو شيخ، ومحمد بن ثور أحب إلي منه"، وقال ابن عدي<sup>(٦)</sup>: "أرجو أنه لا بأس به"، وذكره ابن حبان<sup>(٧)</sup> في الثقات، وقال الذهبي<sup>(٨)</sup>: "صدوق"، وقال ابن حجر<sup>(٩)</sup>: "صاحب معمر، صدوق، تحامل عليه عبد الرزاق".

## ثانياً: أقوال المجرحين:

قال ابن معين<sup>(١٠)</sup>: "عبد الرزاق كان يكذبه"، وقال أحمد<sup>(١١)</sup>: "ورأيت عبد الله بن معاذ الصنعاني، ولم أكتب عنه شيئاً"، وذكره العُقيلي<sup>(١٢)</sup>، وابن الجوزي<sup>(١٣)</sup>، في الضعفاء.

(١) ينظر: التاريخ الكبير (٢١٢/٥)، الجرح والتعديل (١٧٣/٥).

(٢) ينظر: التاريخ الكبير (٢١٢/٥)، الجرح والتعديل (١٧٣/٥).

(٣) ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٥٩/١٦)، تهذيب التهذيب (٣٧/٦).

(٤) أجوبة أبي زرعة الرازي على سؤالات البرذعي (٤٥٢/٢).

(٥) الجرح والتعديل (١٧٣/٥).

(٦) الكامل في ضعفاء الرجال (٣٩٥/٥).

(٧) الثقات له (٣٤/٧).

(٨) الكاشف (٥٩٩/١).

(٩) تقريب التهذيب (٣٢٤/٢).

(١٠) ينظر: التاريخ الكبير (٢١٢/٥)، الجرح والتعديل (١٧٣/٥).

(١١) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (١٣٠/٣).

(١٢) الضعفاء الكبير (٣٠٨/٢).

(١٣) الضعفاء والمتروكون له (١٤٣/٢).

فخلاصة حال الراوي: صدوق، وتكذيب عبد الرزاق له هو من باب التحامل عليه، كما قاله ابن حجر.

وبقية رواية الحديث ثقات.

فالإسناد ضعيف؛ لأنه منقطع؛ فقد رواه الزهري بلاغاً.

### ❧ الخلاصة:

بناءً على ما سبق يظهر -والله أعلم- أن مغلطاي قد أصاب في هذا التعقب، وذلك؛ لأن إسناد حديث الزبير ليس جيداً كما قال السُّهَيْلي، بل هو إسناد منقطع؛ لأنه مرسل رواه الزهري بلاغاً.

ولكن، ما ذهب إليه مغلطاي من تضعيف عبد الله بن معاذ، فقد جانب فيه الصواب؛ لأن عبد الله بن معاذ قد وثَّقه الأئمة من أهل العلم، وأما تكذيب عبد الرزاق له، فقد بين ابن حجر أنه باب التحامل عليه، والله -تعالى- أعلم بالصواب.

## 🔸 [٩٩/١٠]: تعقبه في تضعيف حديث جعفر بن أبي طالب رضي الله عنه في كيفية الصلاة على السفينة:

### 🔸 النص المتعقب عليه:

قال الإمام السُّهَيْلِيُّ<sup>(١)</sup>: "ومما في حديث الهجرة إلى الحبشة من الفقه، أن جعفر بن أبي طالب<sup>(٢)</sup> قال لرسول الله ﷺ: كيف نصلي في السفينة إذا ركبنا في البحر؟ فقال ﷺ: «صَلِّ قَائِمًا إِلَّا أَنْ تَخَافَ الْغَرَقَ». خَرَّجَهُ الدارقطني<sup>(٣)</sup>، ولكن في إسناده مقال".

### 🔸 نص التعقب:

قال الإمام مغلطاي<sup>(٤)</sup>: (وقوله: "وفي حديث الهجرة إلى الحبشة من الفقه، أن جعفر بن أبي طالب قال: يا رسول الله، كيف نصلي في السفينة إذا ركبنا البحر؟ قال: «صَلِّ قَائِمًا إِلَّا أَنْ تَخَافَ الْغَرَقَ». خرجه الدارقطني، ولكن في إسناده مقال"، فيه نظر؛ لأن هذا الحديث رواه الدارقطني من طريقين:

الأول: عن ابن عباس، فيها حسين بن علوان<sup>(٥)</sup>، وفيه كلام فظيع.  
والأخرى: سندها جيد، بل لو صَحَّح لكان بذلك جديرًا.

(١) الروض الأتف (٣/٢٤٣).

(٢) هو: جعفر بن أبي طالب الهاشمي، أبو عبد الله، ابن عم النبي ﷺ، وأحد السابقين إلى الإسلام، وأخو علي شقيقه، ذو الجناحين، استشهد في غزوة مؤتة سنة ثمان من الهجرة. ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (١/٢٤٢)، الإصابة في تمييز الصحابة (١/٥٩٢).

(٣) في كتاب الصلاة، باب صفة الصلاة في السفر والجمع بين الصلاتين من غير عذر وصفة الصلاة في السفينة (٢/٢٤٦ ح ١٤٧٣).

(٤) الزهر الباسم (١/٦٥٨).

(٥) هو: الحسين بن علوان، أبو علي الكوفي، الكلبي، يضع الحديث. الكامل في ضعفاء الرجال (٣/٢٣١).

قال الدارقطني<sup>(١)</sup>: ثنا بشر، ثنا أبو نعيم، ثنا جعفر بن بُرقان، عن ابن مهران، عن ابن عمر، أن جعفرًا قال: فذكره.

أبو نعيم فمن بعده حديثهم في الصحيح، وميمون بن مهران صح سماعه من ابن عمر، ذكره ابن أبي حاتم<sup>(٢)</sup>، وغيره<sup>(٣)</sup>.

وشيوخ الدارقطني لا بأس به عنده على قاعدته، إذا روى عن شيخ، ولم يبين أمره<sup>(٤)</sup>، فلا يُدرى أيهما أراد السَّهْلِي؟ والظاهر أنه أراد حديث ابن عُلوّان؛ لشهرته، وأضربَ عن حديث ميمون؛ لغفلته).

### ❧ دراسة التعقب:

اعترض مُغلطاي على ما ذكره السَّهْلِي من أن حديث الصلاة قائماً في السفينة الذي أخرجه الدارقطني، في سنده مقال، وذلك؛ لأن هذا الحديث قد أخرجه الدارقطني من طريقين؛ الأولي: عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهو الذي في إسناده مقال، والأخرى: عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وسندها جيد، وقد يرتقي للصحة.

ولمناقشة هذا الأمر، وبيان وجه الصواب فيه، لا بد من الرجوع إلى سنن الدارقطني؛ للوقوف على الحديث، ومعرفة طرقه، ومعرفة أقوال أهل العلم فيه، وذلك على النحو التالي:

(١) في المطبوع من سنن الدارقطني، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى بْنِ سَهْلٍ الْبَرْبَهَارِيُّ مِنْ أَصْلِهِ، ثنا بِشْرُ بْنُ فَاةٍ، ثنا أَبُو نَعِيمٍ، ثنا جَعْفَرُ بْنُ بُرْقَانَ، عَنْ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، الْحَدِيث؛ فشيخ الدارقطني هو: مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى بْنِ سَهْلٍ الْبَرْبَهَارِيُّ، وليس بِشْرُ بْنُ فَاةٍ.

(٢) المراسيل له (ص: ٢٠٦).

(٣) التاريخ الكبير للبخاري (٧/ ٣٣٨).

(٤) شيخ الدارقطني هنا ليس بشر بن فافا كما يفهم من كلام مُغلطاي، بل هو مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى بْنِ سَهْلٍ الْبَرْبَهَارِيُّ، وقد وثَّقه الخطيب البغدادي، وقال الذهبي: "وثَّقه". ينظر: تاريخ بغداد (٤/ ٤٠١)، تاريخ الإسلام (٧/ ٣٦٠).

## الطريق الأول:

قال الدارقطني: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُبَشَّرٍ، ثنا جَابِرُ بْنُ كُرْدَيْ، ثنا حُسَيْنُ بْنُ عُلْوَانَ الْكَلْبِيُّ، ثنا جَعْفَرُ بْنُ بُرْقَانَ، عَنْ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: لَمَّا بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَعْفَرُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ إِلَى الْحَبَشَةِ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ أَصْلِي فِي السَّفِينَةِ؟ قَالَ: «صَلِّ فِيهَا قَائِمًا إِلَّا أَنْ تَخَافَ الْغَرَقَ». حُسَيْنُ بْنُ عُلْوَانَ مَتْرُوكٌ.

## الطريق الثاني:

قال الدارقطني: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى بْنِ سَهْلٍ الْبَرْبَهَارِيُّ مِنْ أَصْلِهِ، ثنا بِشْرُ بْنُ فَافَا، ثنا أَبُو نُعَيْمٍ، ثنا جَعْفَرُ بْنُ بُرْقَانَ، عَنْ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الصَّلَاةِ فِي السَّفِينَةِ، قَالَ: «صَلِّ قَائِمًا إِلَّا أَنْ تَخَافَ الْغَرَقَ».

فتبين من عرض طرق حديث الدارقطني أن له طريقين:

الطريق الأولي: من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وقد أعلها الدارقطني بحُسَيْنِ بْنِ عُلْوَانَ؛ لأنه متروك.

أما الطريق الثانية: فمن حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وسكت عنها الدارقطني، ولكن فيها بشر ابن فافا، وقد جهل حاله بعض أهل العلم، فقال ابن الجوزي: <sup>(١)</sup>: "بشر لا يُعَرَف".

وقال ابن رجب <sup>(٢)</sup>: "هذا رجل لا يُعَرَف حاله بالكلية".

وحكى بعض أهل العلم تضعيف الدارقطني له <sup>(٣)</sup>؛ كابن عبد الهادي <sup>(٤)</sup>،

(١) التحقيق في مسائل الخلاف (١/٣٢٦).

(٢) فتح الباري له (٣/١١).

(٣) لم أفق على تضعيفه لبشر بن فافا في المطبوع من كتبه.

(٤) تنقيح التحقيق له (٢/١١٨).

والذهبي<sup>(١)</sup>، وابن زريق<sup>(٢)</sup>، وابن حجر<sup>(٣)</sup>.

وقد حكم على هذا الحديث جماعة من أهل العلم:

قال ابن الجوزي<sup>(٤)</sup>: "وقد رواه ابن عمر عن جعفر، وهذه الأحاديث بعيدة الصحة، أما الأول فقال أبو حاتم الرازي<sup>(٥)</sup>، والدارقطني: حسين بن علوان متروك، وقال يحيى<sup>(٦)</sup>: كذاب، وقال ابن عدي<sup>(٧)</sup>: يضع الحديث، وأما الثاني، فبشر لا يُعرف".

وقال عبد الحق الإشبيلي<sup>(٨)</sup>: "وخرجه الدارقطني أيضاً من حديث بشر بن فافا، قال: حدثنا أبو نعيم عن جعفر بن برقان عن ميمون بن مهران عن ابن عمر، ولم يذكر في بشر شيئاً، ولا رأيت أحداً ذكره، وكتبته حتى أنظره".

وقال ابن رجب<sup>(٩)</sup>: "ورواه حسين بن علوان، عن جعفر بن برقان، عن ميمون، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، وحسين متروك الحديث، ورواه أيضاً أبو نعيم الفضل بن دكين، ثنا جعفر بن برقان، عن ميمون بن مهران، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، خرجه من طريقه الدارقطني، والبيهقي<sup>(١٠)</sup>، وهذا منكر، وفي صحته عن أبي نعيم نظر، وقد خرجه

(١) تنقيح التحقيق للذهبي (١/ ١٣٠)، ميزان الاعتدال (١/ ٣٢٣).

(٢) من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن (١/ ٣٥).

(٣) لسان الميزان (٢/ ٣٠٩).

(٤) العلل المتناهية في الأحاديث الواهية (١/ ٤١٥).

(٥) الجرح والتعديل (٣/ ٦١).

(٦) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٤/ ٣٨١).

(٧) الكامل في ضعفاء الرجال (٣/ ٢٣١).

(٨) الأحكام الوسطى (٢/ ٢٢).

(٩) فتح الباري له (٣/ ١١).

(١٠) في السنن الكبرى (٣/ ٢٢١/ ح ٥٤٨٩).

الدارقطني من رواية بشر بن فافا، عنه، وهذا رجل لا يُعرف حاله بالكلية، وقد وصفه بالجهالة جماعة، منهم عبد الحق الإشيلي، وابن الجوزي".

### ❦ الخلاصة:

بالنظر فيما تقدم يظهر - والله أعلم - أن مغلطاي قد جانب الصواب في هذا التعقب، وذلك؛ لأن حديث «صَلِّ قَائِمًا إِلَّا أَنْ تَخَافَ الْغَرَقَ» الذي أخرجه الدارقطني وإن كان من طريقين، إلا أن الطريق الأولي إسناده ضعيف جدًا؛ لأن فيها حسين بن علوان، وهو متروك الحديث، والطريق الأخرى إسناده ضعيف؛ لأن فيها بشر بن فافا، وهو مجهول الحال عند بعض أهل العلم، وضعفه الدارقطني كما حكاه عنه بعض أهل العلم، والله - تعالى - أعلم بالصواب.

## ❁ [١٠/١١]: تعقبه في تضعيف حديث عائشة رضي الله عنها لأم محبة: (أبلغني زيداً أن قد أبطل جهاده):

❁ النص المتعقب عليه:

قال الإمام السهيلي<sup>(١)</sup>: "قالت عائشة رضي الله عنها لأم محبة<sup>(٢)</sup> مولاة زيد بن أرقم<sup>(٣)</sup>: "أبلغني زيداً - تعني زيد بن أرقم - أن قد أبطل جهاده مع رسول الله ﷺ"، حين ذكرت لها عنه مسألة من البيوع تشبه الربا<sup>(٤)</sup>، فقالت: أبطل جهاده... لكن إسنادها إلى عائشة ضعيف".

❁ نص التعقب:

قال الإمام مغلطاي<sup>(٥)</sup>: (وقوله: "وفي حديث عائشة: إنها قالت لأم محبة: أبلغني

(١) الروض الأنف (٤/ ١٨).

(٢) هي: أم محبة، تروي عن عائشة رضي الله عنها، وروى حديثها أبو إسحاق السبيعي، عن امرأته العالية، ورواه أيضاً يونس بن أبي إسحاق، عن أمه العالية بنت أَيْفَع، عن أم محبة، عن عائشة أنها قالت: وقيل لها: إن زيد بن أرقم اشترى جارية إلى العطاء، ثم باعها ممن ابتاعها منه بأقل من ذلك الثمن، فقالت: أبلغني زيد بن أرقم أنه قد أبطل جهاده في سبيل الله عز وجل إلا أن يتوب، ولا تُعرف إلا بهذا الحديث. المؤلف والمختلف للدارقطني (٤/ ٢١٦٤).

(٣) هو: زيد بن أرقم بن زيد بن قيس الأنصاري، الخزرجي، مختلف في كنيته، قيل: أبو عمر، وقيل: أبو عامر، واستُصغر يوم أحد، وأول مشاهدته الخندق، وقيل: المريسي، وغزا مع النبي ﷺ سبع عشرة غزوة، مات سنة ست أو ثمان وستين. ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٢/ ٥٣٥)، الإصابة في تمييز الصحابة (٢/ ٤٨٧).

(٤) المسألة هي بيع العينة، والعينة: هي أن يشتري سلعة بثمن معلوم إلى أجل مسمى، ثم يبيعها من بائعها بالنقد دون الثمن الذي اشتراها به، وهذا مأخوذ من العين، وهو النقد الحاضر. ينظر: الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي (ص: ١٤٢)، النهاية في غريب الحديث والأثر (٣/ ٣٣٣)، مادة: (عَيْن).

(٥) الزهر الباسم (١/ ٧٣٣).



زيد بن أرقم أن قد أَبْطَلَ جِهَادَهُ مع رسول الله ﷺ حين ذكرت لها عنه مسألة في البيوع، ضعيف"، فيه نظر؛ لأنه صحيح، على رسم أبي حاتم البستي، وذلك أن راويته عن عائشة العالية ابنة أَيْفَع<sup>(١)</sup> زوج أبي إسحاق السبيعي<sup>(٢)</sup>، وهي مذكورة في كتاب الثقات لابن حبان<sup>(٣)</sup>، ووثقها أيضاً العجلي في تاريخه<sup>(٤)</sup>، وأم مُحَبَّة صحَّح حديثها ابن حزم<sup>(٥)</sup>، على أنها ليست راويةً).

### ٢٠ دراسة التعقب:

اعترض مغلطاي على ما ذكره السَّهْلِيُّ من أن حديث السيدة عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في قصّة زيد ابن أرقم في البيع، هو حديث ضعيف، وذلك؛ لأنه يرى أن الحديث صحيح على رسم ابن حبان، وأيد ما ذهب إليه بأمرين:

أحدهما: توثيق ابن حبان، والعجلي، للعالية بنت أَيْفَع.

(١) هي: العالية بنت أَيْفَع، والددة يونس بن أبي إسحاق، تروي عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، روى عنها ابنها يونس بن أبي إسحاق السبيعي. الثقات لابن حبان (٥/٢٨٩).

(٢) هو: عمرو بن عبد الله بن عبيد، ويقال: علي، ويقال: ابن أبي شعيرة الهمداني، أبو إسحاق السبيعي - بفتح المهملة، وكسر الموحدة - ثقة، مكث، عابد، اختلط بأخرة، مات سنة تسع وعشرين ومائة، وقيل قبل ذلك [ع]. تقرير التهذيب (ص: ٤٢٣)، وينظر: المختلطين (ص: ٩٣)، تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (ص: ٤٢).

(٣) الثقات له (٥/٢٨٩).

(٤) لم أقف على توثيق العجلي لها، والذي في كتابه توثيقه للعالية بنت سُبَيْع. الثقات (٢/٤٥٥).

(٥) الذي وقفت عليه بخلاف ما قال مغلطاي؛ إذ إن ابن حزم لم يصحح حديثها. ينظر: المحلى بالآثار (٤/٤٥٢)، وابن حزم هو: علي ابن أحمد بن سعيد بن حزم، أبو محمد، الفارسي الأصل، القُرطُبِيُّ، الظَّاهِرِيُّ، كان حافظاً، عالماً بعلوم الحديث، وفقهه، متفنناً في علوم جمّة، له كتاب (الإحكام لأصول الأحكام)، وكتاب (المحلى)، ومات سنة ست وخمسين وأربعمائة. ينظر: بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس (ص: ٤١٥)، تاريخ الإسلام (١٠/٧٩).

الآخر: تصحيح ابن حزم لحديث أم مُحَبَّة.

وقبل مناقشة التعقب، لا بد من التنبيه على أمرين:

الأول: لم أقف على توثيق العجلي للعالية بنت أَيْفَع زوجة أبي إسحاق السبيعي في المطبوع من كتابه، والذي عنده توثيقه للعالية بنت سُيَّع.

الثاني: أن ابن حزم لم يصحح حديث أم مُحَبَّة، بل قال<sup>(١)</sup>: "وهو خبر لا يصح".

ولبيان وجه الصواب في هذا التعقب، لا بد من تخريج الحديث، ودراسة إسناده، والوقوف على كلام أهل العلم فيه، وذلك على النحو التالي:

أولاً: تخريج الحديث:

الحديث أخرجه عبد الرزاق، فقال<sup>(٢)</sup>: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، وَالثَّوْرِيُّ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ امْرَأَتِهِ، أَنَّهَا دَخَلَتْ عَلَى عَائِشَةَ فِي نِسْوَةٍ، فَسَأَلَتْهَا امْرَأَةً، فَقَالَتْ: يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ، كَانَتْ لِي جَارِيَةٌ، فَبِعْتُهَا مِنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ بِثَمَانِ مِائَةٍ إِلَى أَجَلٍ، ثُمَّ اشْتَرَيْتُهَا مِنْهُ بِسِتِّ مِائَةٍ، فَفَقَدْتُ السِّتْمِائَةَ، وَكُتِبَتْ عَلَيْهِ ثَمَانِ مِائَةٍ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: «بِئْسَ وَاللَّهِ مَا اشْتَرَيْتِ، وَبِئْسَ وَاللَّهِ مَا اشْتَرَى، أَخْبَرِي زَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ أَنَّهُ قَدْ أَبْطَلَ جِهَادَهُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا أَنْ يَتُوبَ»، فَقَالَتِ الْمَرْأَةُ لِعَائِشَةَ: أَرَأَيْتِ إِنْ أَخَذْتُ رَأْسَ مَالِي، وَرَدَدْتُ عَلَيْهِ الْفَضْلَ؟ قَالَتْ: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ فَأَنْتَ هِيَ﴾<sup>(٣)</sup> الْآيَةُ، أَوْ قَالَتْ: ﴿وَإِنْ تُبْتَغْ فَلَكَ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ﴾<sup>(٤)</sup> الْآيَةُ.

وأخرجه أيضاً الدارقطني<sup>(٥)</sup>، والبيهقي<sup>(٦)</sup>، من طرق عن أبي إسحاق، عن امرأته

(١) المحلى بالآثار (٤/ ٤٥٢).

(٢) في مصنفه، كتاب البيوع، باب الرجل يبيع السلعة ثم يريد اشتراءها بنقد (٨/ ١٨٤ / ١٤٨١٢).

(٣) سورة البقرة، جزء من الآية: (٢٧٥).

(٤) سورة البقرة، جزء من الآية: (٢٧٩).

(٥) في السنن، كتاب البيوع (٣/ ٤٧٨ / ح ٣٠٠٣) بنحوه.

(٦) في السنن الكبرى، كتاب البيوع، باب: الرجل يبيع الشيء إلى أجل ثم يشتريه بأقل (٥/ ٥٤٠ / ٥٤٠).

⇐ =

العالية، عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

ثانياً: دراسة الإسناد، والحكم عليه:

فيه العالوية بنت أَيْفَع، وهي مجهولة الحال، ولم أقف - في حدود بحثي - على من نص على توثيقها من أئمة النقد، وأهل العلم.

فالإسناد ضعيف؛ لجهالة حال العالوية بنت أَيْفَع، والله أعلم.

وقد حكم على هذا الحديث بعض أهل العلم:

قال الشافعي<sup>(١)</sup>: "وجملة هذا أنا لا نثبت مثله على عائشة، مع أن زيد بن أرقم لا يبيع إلا ما يراه حلالاً".

وقد ذكر أيضاً<sup>(٢)</sup> أن امرأه أبي إسحاق لا تُعَرَف بشيء يثبت به حديثها، وأنه كيف يحتاج بحديثها وليس عندنا معرفة بها سوى أن زوجها روى عنها.

وقال الدارقطني<sup>(٣)</sup>: "أُمُّ مُحَبَّةٍ وَالْعَالِيَّةُ، مجهولتان لا يُحْتَج بهما".

وقال ابن عبد البر<sup>(٤)</sup>: "وهو خبر لا يثبت به أهل العلم بالحديث، ولا هو مما يحتاج به عندهم... والحديث منكر اللفظ، لا أصل له؛ لأن الأعمال الصالحة لا يحبطها الاجتهاد، وإنما يحبطها الارتداد، ومحال أن تلزم عائشة زياداً التوبة برأيها، ويكفره اجتهادها، فهذا ما لا ينبغي أن يظن بها، ولا يقبل عليها".

= ح ١٠٧٩٩ بنحوه.

(١) الأم للشافعي (٧٩/٣).

(٢) ينظر: الأم للشافعي (٣٨/٣).

(٣) سنن الدارقطني (٤٧٧/٣).

(٤) الاستذكار (٢٧٢/٦).

وقال ابن حزم<sup>(١)</sup>: "امرأة أبي إسحاق مجهولة الحال، لم يرو عنها أحد غير زوجها، وولدها يونس، على أن يونس قد ضعّفه شعبة، بأقبح التضعيف، وضعّفه يحيى القطان، وأحمد بن حنبل جدّاً، وقال فيه شعبة: أما قال لكم: حدثنا ابن مسعود"، ثم قال<sup>(٢)</sup>: "وهو خبر لا يصح".

وخالفهم ابن الجوزي، فقال<sup>(٣)</sup>: "قالوا: العالية امرأة مجهولة، فلا يُقبل خبرها، قلنا: بل هي امرأة جليلة القدر معروفة، ذكرها محمد بن سعد في كتاب الطبقات<sup>(٤)</sup>، فقال: العالية بنت أئفّع بن شراحيل امرأة أبي إسحاق السبيعي، سمعت من عائشة".

وتابعه ابن عبد الهادي، فقال<sup>(٥)</sup>: "هذا إسنادٌ جيدٌ، وإن كان الشافعي رحمه الله قال: إنّنا لا نثبت مثله على عائشة، وكذلك قول الدارقطني في العالية: (مجهولة، لا يُحتجّ بها)، فيه نظرٌ، وقد خالفه غيره، ولولا أنّ عند أم المؤمنين علماً من رسول الله ﷺ لا تستريب فيه أنّ هذا محرمٌ، لم تستجز أن تقول مثل هذا الكلام بالاجتهاد، والله أعلم".

ولكن، ليس في كلام ابن الجوزي، وابن عبد الهادي، ما يدل على توثيق العالية بنت أئفّع.

وقال الزرقاني<sup>(٦)</sup>: "ضعيف، ولفظه منكر؛ لأن العمل الصالح لا يحبطه الاجتهاد، بل الردة".

(١) المحلى بالآثار (٧/ ٥٥٠).

(٢) المحلى بالآثار (٤/ ٤٥٢).

(٣) التحقيق في مسائل الخلاف (٢/ ١٨٤).

(٤) الطبقات الكبرى (١٠/ ٤٥٠).

(٥) تنقيح التحقيق (٤/ ٦٩).

(٦) شرح الزرقاني على الموطأ (٣/ ٣٨٣).

## الخلاصة:

بالنظر فيما تقدم يظهر - والله أعلم - أن مغلطاي قد جانب الصواب، وذلك؛ لأن حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في قصة زيد بن أرقم في البيوع، هو حديث ضعيف كما قال السَّهْلِيُّ، وذلك؛ لما يلي:

١. أن الإسناد فيه العالية بنت أَيْفَع، وليس فيها توثيق معتبر، وابن حَبَّان وإن كان قد ذكرها في كتابه الثقات، فإنه لم ينص على توثيقها.

٢. أن أئمة النقد من المتقدمين؛ كالشافعي، والدارقطني، قد أعلُّوا الحديث بجهالة العالية بنت أَيْفَع؛ فقولهم أولى من قول غيرهم.

٣. أن الحديث منكر اللفظ، كما قاله ابن عبد البر، والله - تعالى - أعلم بالصواب.

## ❁ [١٠١/١٢]: تعقبه في تضعيف حديث (السيد الله):

### ❁ النص المتعقب عليه:

قال الإمام السَّهْلِيّ<sup>(١)</sup>: "وقد كره أكثر العلماء أن يقال في الدعاء: يا سيدي، وأجازه بعضهم، واحتج بحديث ليس إسناده بالقوي، أن رسول الله ﷺ قال له رجل: يا سيدي، فقال له: «السَّيِّدُ»<sup>(٢)</sup> الله".

### ❁ نص التعقب:

قال الإمام مغلطاي<sup>(٣)</sup>: (وقوله: "احتج بعضهم بحديث ليس بالقوي، أن رسول الله ﷺ قال له رجل: يا سيدي، فقال: "السيد هو الله"، فيه نظر، في موضعين:

الأول: هذا الحديث في كتاب أبي داود<sup>(٤)</sup> - بسند صحيح على شرط مسلم - فقال: ثنا بشر بن المفضل - بمعني المخرج حديثه عن الجماعة<sup>(٥)</sup> - ثنا أبو سلمة سعيد بن يزيد - وهو مثله<sup>(٦)</sup> - عن أبي النضرة، وحديثه عند مسلم<sup>(٧)</sup>، عن مطرف<sup>(٨)</sup>،

(١) الروض الأنف (٦/ ٣٢٥).

(٢) أي: الذي تحق له السيادة هو الله. المجموع المغيث في غريب القرآن والحديث (٢/ ١٤٦)، مادة: (سود).

(٣) الزهر الباسم (٢/ ١١٩١).

(٤) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب في كراهية التمداح (٤/ ٢٥٤/ ح ٤٨٠٦).

(٥) هو: بشر بن المفضل بن لَاحِقِ الرَّقَاشِيّ - بقاف ومعجمة - أبو إسماعيل، البصري، ثقة، ثبت، عابد، مات سنة ست أو سبع وثمانين ومائة [ع]. تقريب التهذيب (ص: ١٢٤).

(٦) هو: سعيد بن يزيد بن مسلمة الأزدي، ثم الطاحي، أبو مسلمة البصري، القصير، ثقة [ع]. تقريب التهذيب (ص: ٢٤٢).

(٧) هو: المُنْذِرُ بْنُ مَالِكِ بْنِ قُطْعَةَ - بضم القاف وفتح المهملة - العَبْدِيُّ، البصري، أبو نَضْرَةَ - بنون ومعجمة ساكنة -، مشهور بكنتيته، ثقة، مات سنة ثمان أو تسع ومائة [خت م ٤]. تقريب التهذيب (ص: ٥٤٦).

(٨) هو: مُطَرِّفُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ - بكسر الشين المعجمة، وتشديد الخاء المعجمة المكسورة، بعدها =

عن أبيه<sup>(١)</sup>، فذكره.

ورواه النسائي<sup>(٢)</sup> بسند كالشمس: عن حميد بن مسعدة<sup>(٣)</sup>، عن بشر، وعن ابن المثنى<sup>(٤)</sup> عن غندر معاً، عن شعبة قال: سمعت مطرفاً، وعن حرمي بن يونس<sup>(٥)</sup>، عن أبيه<sup>(٦)</sup>، عن مهدي بن ميمون<sup>(٧)</sup>، عن غيلان ابن جرير<sup>(٨)</sup>، عن مطرف.

= تحتانية ساكنة ثم راء - العامري، أبو عبد الله، البصري، ثقة، عابد، فاضل، مات سنة خمس وتسعين [ع]. تقريب التهذيب (ص: ٥٣٤).

(١) هو: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الشَّخِيرِ - بكسر الشين، وتشديد الخاء المعجمتين - ابن عوف العامري، صحابي، من مُسلمة الفتح [م ٤]. تقريب التهذيب (ص: ٣٠٧).

(٢) في السنن الكبرى، كتاب عمل اليوم والليلة، ذكر اختلاف الأخبار في قول القائل: سيدنا وسيدي (١٠٢/٩/ح ١٠٠٠٥).

(٣) هو: حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ بْنِ الْمُبَارَكِ السَّامِيُّ - بالمهملة -، أو الباهلي، بصري، صدوق، مات سنة أربع وأربعين ومائتين [م ٤]. تقريب التهذيب (ص: ١٨٢).

(٤) هو: محمد بن الْمُثَنَّى بن عُبَيْدِ الْعَزْزِيِّ - بفتح النون، والزاي - أبو موسى البصري، المعروف الزَّيْنُ، مشهور بكنيته، وباسمه، ثقة ثبت، مات سنة اثنتين وخمسين ومائتين، [ع]. تقريب التهذيب (ص: ٥٠٥).

(٥) هو: إبراهيم بن يونس بن محمد البغدادي، المؤدب، نزيل طرسوس، لقبه حَرَمِيٌّ، بلفظ النسب - بمهملتين - صدوق [س]. تقريب التهذيب (ص: ٩٥).

(٦) هو: يونس بن محمد بن مسلم البغدادي، أبو محمد المؤدب، ثقة ثبت، مات سنة سبع ومائتين [ع]. تقريب التهذيب (ص: ٦١٤).

(٧) مَهْدِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ الْأَزْدِيُّ الْمُعَوَّلِيُّ - بكسر الميم، وسكون المهملة، وفتح الواو - أبو يحيى، البصري، ثقة، مات سنة اثنتين وسبعين ومائة [ع]. تقريب التهذيب (ص: ٥٤٨).

(٨) غَيْلَانُ بْنُ جَرِيرٍ الْمُعَوَّلِيُّ، الْأَزْدِيُّ، البصري، ثقة، مات سنة تسع وعشرين ومائة [ع]. تقريب التهذيب (ص: ٤٤٣).

الثاني: ليس لفظ الحديث كما ذكره، إنما لفظه<sup>(١)</sup>: عن عبد الله بن الشخير قال: انطلقت في وفد بني عامر إلى رسول الله ﷺ، فقلنا: أنت سيّدنا، فقال: «السيدُ الله»، قلنا: وأفضلنا فضلاً، وأعظمنا طَوْلاً، فقال: «قولوا بقولكم، أو بعض قولكم، ولا يَسْتَجْرِيَنَّكُمْ<sup>(٢)</sup> الشيطان».

### • دراسة التعقب:

بنى مغلطاي اعتراضه على السّهيلي في هذا التعقب، على أمرين: أحدهما: حكم السّهيلي على الإسناد بأنه ليس بالقوي، وبيانه أن الحديث عند أبي داود بسند صحيح على شرط مسلم، وكذلك عند النسائي بسند كالشمس. والآخر: لفظ الحديث، وبيانه للفظ الحديث من رواية أبي داود. ولمناقشة هذا الأمر، وبيان وجه الصواب فيه، لا بد من تخريج الحديث، ودراسة إسناده، وذلك على النحو التالي:

#### أولاً: تخريج الحديث:

أخرجه أبو داود<sup>(٣)</sup>، والنسائي<sup>(٤)</sup>، كلاهما من طرق: عن مُطَرِّف قَالَ: قَالَ أَبِي: انْطَلَقْتُ فِي وَفْدِ بَنِي عَامِرٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْنَا: أَنْتَ سَيِّدُنَا، فَقَالَ: «السَّيِّدُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى»، قُلْنَا: وَأَفْضَلُنَا فَضْلاً، وَأَعْظَمُنَا طَوْلاً، فَقَالَ: «قُولُوا بِقَوْلِكُمْ، أَوْ بَعْضَ قَوْلِكُمْ،

(١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب في كراهية التماذج (٤/ ٢٥٤/ ح ٤٨٠٦).

(٢) أي: لا يستغلبنكم، فيتخذكم جرياً، أي: رسولاً ووكيلاً، وذلك أنهم كانوا مدحوه، فكره لهم المبالغة في المدح، فنهاهم عنه، يريد: تكلموا بما يحضركم من القول، ولا تتكلفوه كأنكم وكلاء الشيطان ورسله، تنطقون عن لسانه. النهاية في غريب الحديث والأثر (١/ ٢٦٤)، مادة: (جرا).

(٣) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب في كراهية التماذج (٤/ ٢٥٤/ ح ٤٨٠٦)، واللفظ له.

(٤) أخرجه النسائي في السنن الكبرى، كتاب عمل اليوم والليلة، ذكر اختلاف الأخبار في قول القائل: سيدنا وسيدي (٩/ ١٠٢/ ح ١٠٠٠٥)، بنحوه.



وَلَا يَسْتَجِرِّيَنَّكُمْ الشَّيْطَانُ».

وأخرجه أبو القاسم البغوي<sup>(١)</sup>، وابن عساكر<sup>(٢)</sup>، كلاهما من طريق: جسر بن الحسن، عن الحسن البصري، أن رجلاً لقي النبي ﷺ، فقال: مَرَحَبًا بِسَيِّدِنَا، وَابْنِ سَيِّدِنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «السَّيِّدُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى».

دراسة الإسناد، والحكم عليه:

رجال إسناد أبي داود، والنسائي: ثقات.

فالإسناد صحيح، والله أعلم.

وقد حكم على هذا الحديث جماعة من أهل العلم:

قال ابن مفلح<sup>(٣)</sup>: "إسناد جيد".

وقال ابن حجر<sup>(٤)</sup>: "ورجاله ثقات، وقد صححه غير واحد"، وصححه الألباني<sup>(٥)</sup>.

وأما ما جاء من رواية جسر بن الحسن، عن الحسن البصري، فهو إسناد ضعيف؛ لأنه منقطع؛ فهو من مراسيل الحسن البصري، وفيه جسر بن الحسن، قال فيه ابن حجر<sup>(٦)</sup>: "مقبول".

(١) في مسند ابن الجعد (ص: ٤٧٣ / ح ٣٢٩٠).

(٢) في تاريخ دمشق (٩٧ / ٧٢).

(٣) الآداب الشرعية والمنح المرعية (٤٥٥ / ٣).

(٤) فتح الباري (١٧٩ / ٥).

(٥) صحيح الجامع الصغير وزيادته (٦٨٩ / ١).

(٦) تقريب التهذيب (ص: ١٣٩).

## C الخلاصة:

بالنظر فيما تقدم يظهر - والله أعلم - أن مغلطاي قد أصاب في هذا التعقب، وذلك؛ لأن الحديث من طرق المشهورة صحيح الإسناد، ولكن لعلَّ السَّهْلِيَّ أراد من قوله: "ليس إسناده بالقوي"، ما جاء من طريق جسر بن الحسن، عن الحسن البصري، وهو طريق ضعيف، من مراسيل الحسن البصري، والله - تعالى - أعلم بالصواب.



## ❁ [١٠٢/١٣]: تعقبه في تضعيف حديث خالد بن الوليد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في النهي عن أكل

### لحوم الخيل:

#### ❁ النص المتعقب عليه:

قال الإمام السُّهَيْلِيُّ<sup>(١)</sup>: "وَقَدْ رُوِيَ مِنْ طَرِيقِ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ<sup>(٢)</sup> أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ نَهَى عَنْ أَكْلِ لُحُومِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ، وَالْبِغَالِ، وَالْخَيْلِ، وَقَدْ خَرَّجَهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٣)</sup>، وَحَدِيثُ الْإِبَاحَةِ أَصَحُّ<sup>(٤)</sup>".

#### ❁ نص التعقب:

قال الإمام مغلطاي<sup>(٥)</sup>: (قال: "وقد رُوِيَ مِنْ طَرِيقِ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ أَكْلِ لُحُومِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ، وَالْبِغَالِ، وَالْخَيْلِ، خَرَّجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَحَدِيثُ الْإِبَاحَةِ أَصَحُّ". انتهى كلامه.

وهو يؤذن بضعف حديث خالد، وليس كذلك، بل هو حديث سنده صحيح على شرط ابن حبان. بيانه أن أبا داود رواه: عن سَعِيدِ بْنِ شَيْبٍ أَبِي عَثْمَانَ، وَحَيَّوَةَ بْنِ شَرِيحٍ، قَالَ حَيَّوَةُ: ثنا بَقِيَّةٌ، عَنْ ثَوْرِ بْنِ يَزِيدٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ يَحْيَى بْنِ الْمِقْدَامِ بْنِ مَعْدِي كَرِبَ،

(١) الروض الأنف (٦/ ٤٩٥).

(٢) هو: خالد بن الوليد بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم المخزومي، سيف الله، يكنى أبا سليمان، أمه لبابة الصغرى بنت الحارث بن حرب الهلالية، أخت ميمونة بنت الحارث زوج النبي ﷺ، مات سنة إحدى أو اثنتين وعشرين في خلافة عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٢/ ٤٢٧)، الإصابة في تمييز الصحابة (٢/ ٢١٥).

(٣) في السنن، كتاب الأطعمة، باب في أكل لحوم الخيل (٥/ ٦٠٩/ ح ٣٧٩٠).

(٤) أي: حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في إباحة لحوم الخيل، وهو حديث متفق عليه، أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المغازي، باب غزوة خيبر (٥/ ١٣٦/ ٤٢١٩)، ومسلم في صحيحه، كتاب الصيد والذبائح وما يؤكل من الحيوان، باب في أكل لحوم الخيل (٣/ ١٥٤١/ ١٩٤١).

(٥) الزهر الباسم (٢/ ١٢٦٩).

عن أبيه عن جده، عن خالد.

ولما ذكره الحازمي<sup>(١)</sup>، قال: "هذا حديث شاميّ المخرج، وقد روي من غير وجه"، وإن قيل: إن بَقِيَّةَ ممن تكلم فيه<sup>(٢)</sup>، وقد قال النسائي<sup>(٣)</sup>: "لا أعلمه رواه غيره".  
قيل له: قَلَّ من حَدَّثَ وسَلِمَ من كلام، ولئن سلّمنا أيضًا ذلك، قيل لهما: قد وجدنا متابعًا من طريق جيدة [...] <sup>(٤)</sup>، ولشيخه ثور.

رواها أبو القاسم<sup>(٥)</sup>: عن إبراهيم بن محمد بن [عرق]<sup>(٦)</sup>، ثنا عمرو بن عثمان، ثنا محمد بن حرب، عن أبي سلمة سليمان بن سليم، عن صالح بن يحيى، بلفظ: قال خالد: غزوت مع النبي ﷺ خيبر، فبعثني النبي ﷺ، فناديت: الصلاة جامعة، فلما اجتمعوا، قال: «حَرَامٌ عَلَيْكُمْ حُمْرُ الْأَهْلِيَّةِ، وَخَيْلُهَا، وَكُلُّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبُعِ، وَكُلُّ ذِي مِخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ...» إلخ.

وزعم بعض من يُجَوِّزُ لحوم الخيل: يُعَلَّلُ هذا ببعض ما أسلفناه، وبزيادة: أن خالدًا إنما أسلم سنة ثمان، فكيف يشهد خيبر. انتهى، وقد أسلفنا قول من قال: إنه أسلم سنة خمس).

(١) الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار (ص: ١٦٠)، والحازمي هو: أبو بكر، محمد بن موسى بن عثمان الحازمي، الهمداني، وكان من الأئمة الحُفَّاظ، العالمين بفقهِ الحديث، ومعانيه، ورجاله، له كتاب في (النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ)، دالٌّ على إقامته في الفقه والحديث، مات سنة أربع وثمانين وخمس مائة. سير أعلام النبلاء (٢١/ ١٦٧).

(٢) ترجمت له في التعقب رقم (٩٣).

(٣) لم أقف عليه في المطبوع من السنن، وعزاه إليه المزي في تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف (٣/ ١١١).

(٤) ما بين المعقوفتين هكذا في المطبوع من الزهر الباسم (٢/ ١٢٧٠)، وقال المحقق: "كلمة غير مقروءة"، ولعلَّ الكلمة هي: [له] أي: لبقية؛ لما يقتضيه سياق الكلام، والله أعلم.

(٥) المعجم الكبير للطبراني (٤/ ١١٠/ ح ٣٨٢٧).

(٦) ما بين المعقوفتين في المطبوع من الزهر الباسم [عوف] (٢/ ١٢٧٠)، والصواب ما أثبتته من معجم الطبراني، قال: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَرِيقٍ الْحِمَصِيُّ (٤/ ١١٠/ ح ٣٨٢٧).

## C دراسة التعقب:

اعترض مُغلطاي على ما ذكره السَّهْلِي من تصديره لحديث خالد بن الوليد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في النهي عن لحوم الخيل بقوله: رُوي، إشارة منه إلى أن حديثه ضعيف، وذلك ببيانه أن الحديث صحيح على شرط ابن حَبَّان، ثم ذكر أدلته على ذلك.

ولمناقشة هذا الأمر، وبيان وجه الصواب فيه، لا بد من تخريج الحديث، ودراسة إسناده، والوقوف على كلام أئمة النقد فيه، وذلك على النحو التالي:

أولاً: تخريج حديث: أن رسول الله ﷺ نهى عن أكل لحوم الخيل، والبغال، والحمير:

أخرجه أبو داود<sup>(١)</sup>، والنسائي<sup>(٢)</sup>، وابن ماجه<sup>(٣)</sup>، من طرق عن بَقِيَّة، عن ثور بن يزيد، عن صالح بن يحيى بن المقدم بن معدي كرب، عن أبيه، عن جدّه عن خالد بن الوليد.

ثانياً: دراسة إسناده أبي داود، والحكم عليه:

الإسناده فيه: سعيد بن شبيب: صدوق<sup>(٤)</sup>.

وبَقِيَّة بن الوليد: صدوق، كثير التدليس عن الضعفاء<sup>(٥)</sup>.

وصالح بن يحيى بن المقدم، قال البخاري<sup>(٦)</sup>: "فيه نظر"، وقال ابن حجر<sup>(٧)</sup>: "لين".

(١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأطعمة، باب في أكل لحوم الخيل (٥/٦٠٩ / ح ٣٧٩٠).

(٢) أخرجه النسائي في سننه، كتاب الصيد، تحريم أكل لحوم الخيل (٧/٢٠٢ / ح ٤٣٣١).

(٣) أخرجه ابن ماجه في سننه، أبواب الذبائح، باب لحوم البغال (٢/١٠٦٦ / ح ٣١٩٨).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ٢٣٧).

(٥) تقريب التهذيب (ص: ١٢٦).

(٦) التاريخ الكبير (٤/٢٩٢).

(٧) تقريب التهذيب (ص: ٢٧٤).

ويحيى بن المقدم بن معدي كرب: مستور<sup>(١)</sup>.

وبقية رجال الإسناد ثقات؛ فالإسناد ضعيف؛ لأن فيه بَقِيَّةَ بن الوليد، وهو مشهور بالتدليس عن الضعفاء، وقد عنعن في الإسناد، وفيه صالح بن يحيى بن المقدم، لين الحديث، وأبوه يحيى مستور.

وقد ضَعَّفَ هذا الحديث جماعة من أهل العلم، وهم على النحو التالي:

قال الإمام أحمد<sup>(٢)</sup>: "هذا حديث منكر، وبَقِيَّةُ من المدلسين، يحدث عن الضعفاء، ويحذف ذكرهم في أوقات".

قال أبو داود<sup>(٣)</sup>: "وهذا منسوخ، قد أكل لحوم الخيل جماعة من أصحاب النبي ﷺ، منهم ابن الزبير، وفضالة بن عبيد، وأنس بن مالك، وأسماء بنت أبي بكر، وسويد بن غفلة، وعلقمة، وكانت قريش في عهد رسول الله ﷺ تَذْبَحُهَا".

وكذلك قال النسائي بالنسخ، وصحح أحاديث الإباحة، فقال<sup>(٤)</sup>: "الذي قبل هذا الحديث أصح منه، ويشبه أن يكون هذا إن كان صحيحاً، أن يكون منسوخاً؛ لأن قوله: أذن في أكل لحوم الخيل، دليل على ذلك".

وقال الخطابي<sup>(٥)</sup>: "في إسناده نظر، وصالح بن يحيى بن المقدم، عن أبيه، عن جده، لا يعرف سماع بعضهم من بعض".

(١) تقريب التهذيب (ص: ٥٩٧).

(٢) لم أقف على قوله في المطبوع من كتبه، ونقله عنه ابن الجوزي. ينظر: العلل المتناهية في الأحاديث الواهية (١٧١/٢).

(٣) سنن أبي داود (٦٠٩/٥)، عقب الحديث رقم (٣٧٩٠).

(٤) السنن الكبرى للنسائي (٤٨٣/٤).

(٥) معالم السنن (٢٤٥/٤).

وقال الدارقطني<sup>(١)</sup> بعد أن أخرج حديث خالد بن الوليد: "حدثنا أبو سهل بن زياد قال: سمعت موسى ابن هارون يقول: لا يُعرف صالح بن يحيى ولا أبوه إلا بجده، وهذا حديث ضعيف".

وقال البيهقي<sup>(٢)</sup>: "هذا حديث إسناده مضطرب، ومع اضطرابه يخالف لحديث الثقات".

وقال ابن عبد البر<sup>(٣)</sup>: "هذا حديث لا تقوم به حجة؛ لضعف إسناده، وحديث الإباحة صحيح الإسناد".

وقال النووي<sup>(٤)</sup>: "اتفق العلماء من أئمة الحديث وغيرهم، على أنه حديث ضعيف".

وقال ابن حزم<sup>(٥)</sup>: "حديث صالح بن يحيى بن المقدم هالك؛ لأنهم مجهولون كلهم، ثم فيه دليل الوضع؛ لأن فيه عن خالد بن الوليد قال: غزوت مع النبي ﷺ خير، وهذا باطل؛ لأنه لم يُسلم خالد إلا بعد خير بلا خلاف".

وقال البغوي<sup>(٦)</sup>: "إسناده ضعيف".

وقال ابن حجر<sup>(٧)</sup>: "حديث خالد لا يصح؛ فقد قال أحمد: إنه حديث منكر، وقال أبو داود: إنه منسوخ".

(١) سنن الدارقطني (٥/٥١٨).

(٢) معرفة السنن والآثار (١٤/٩٦).

(٣) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١٠/١٢٨).

(٤) المجموع (٩/٥).

(٥) المحلى بالآثار (٦/٨١).

(٦) شرح السنة (١١/٢٥٥).

(٧) التلخيص الحبير (٤/٣٧٤).

وقال أيضاً<sup>(١)</sup>: "والحق أن حديث خالد ولو سلم أنه ثابت، لا ينهض معارضاً لحديث جابر الدالّ على الجواز، وقد وافقه حديث أسماء، وقد ضعّف حديث خالد أحمد، والبخاري، وموسى بن هارون، والدارقطني، والخطابي، وابن عبد البر، وعبد الحق، وآخرون".

وأما ما يتعلق بتعيين وقت إسلام خالد بن الوليد، فقد تكلم أهل العلم في ذلك، على النحو التالي:

قال الواقدي<sup>(٢)</sup>: "الثبت عندنا أن خالدًا لم يشهد خيبر، وأسلم قبل الفتح، هو، وعمر بن العاص، وعثمان بن طلحة بن أبي طلحة، أول يوم من صفر سنة ثمان".

وقال ابن عبد البر<sup>(٣)</sup>: "لا يصح لخالد بن الوليد مشهد مع رسول الله ﷺ قبل الفتح".

وقال ابن الأثير<sup>(٤)</sup>: "وقيل: بل كان إسلامه سنة خمس بعد فراغ رسول الله ﷺ من بني قريظة، وليس بشيء".

وقال الذهبي<sup>(٥)</sup>: "أسلم قبل غزوة مؤتة بشهرين".

وقال ابن حجر<sup>(٦)</sup>: "ومن حجج من منع أكل الخيل، حديث خالد بن الوليد المخرّج في السنن، أن النبي ﷺ نهى يوم خيبر عن لحوم الخيل، وتعقب بأنه شاذ منكر؛ لأن في سياقه أنه شهد خيبر، وهو خطأ؛ فإنه لم يسلم إلا بعدها على الصحيح، والذي

(١) فتح الباري (٩/٦٥٢).

(٢) المغازي له (ص: ٦٦١).

(٣) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٢/٤٢٨).

(٤) أسد الغابة (٢/١٤٠).

(٥) الكاشف (١/٣٦٩).

(٦) فتح الباري (٩/٦٥١).



جزم به الأكثر، أن إسلامه كان سنة الفتح، والعمدة في ذلك على ما قال مصعب الزبيري<sup>(١)</sup>، وهو أعلم الناس بقريش، قال: كتب الوليد بن الوليد إلى خالد حين فر من مكة في عمرة القضية حتى لا يرى النبي صلى الله عليه وسلم بمكة، فذكر القصة في سبب إسلام خالد، وكانت عمرة القضية بعد خيبر جزماً، وقال أيضاً<sup>(٢)</sup>: "وَوَهُم مَن زَعَم أَنَّهُ أَسْلَمَ سَنَةَ خَمْسٍ".

وحاصل هذه الأقوال: أن خالد بن الوليد رضي الله عنه أسلم قبل الفتح، ولم يشهد خيبر.

### ❦ الخلاصة:

بالنظر فيما تقدم يظهر - والله أعلم - أن مغلطاي قد جانب الصواب في هذا التعقب، وذلك؛ لأن حديث خالد بن الوليد رضي الله عنه هو حديث ضعيف، ضعفه الأئمة من أهل العلم، وهو ما أشار إليه السهيلي، والله - تعالى - أعلم بالصواب.

(١) نسب قريش (ص: ٣٢٤).

(٢) الإصابة في تمييز الصحابة (٢/ ٢١٥).

## ❁ [١٠٣/١٤]: تعقبه في تضعيف حديث الترمذي في رؤيا النبي ﷺ لورقة بن

نوفل:

❁ النص المتعقب عليه:

قال الإمام السَّهْلِيُّ<sup>(١)</sup>: "وروى الترمذي<sup>(٢)</sup> أن رسول الله ﷺ قال: "رأيت في المنام وعليه ثياب بيض، ولو كان من أهل النار، لم تكن عليه ثياب بيض"، وهو حديث في إسناده ضعف؛ لأنه يدور على عثمان ابن عبد الرحمن".

❁ نص التعقب:

قال الإمام مغلطاي<sup>(٣)</sup>: (وقوله: "في حديث الترمذي أن رسول الله ﷺ قال: رأيت ورقة بن نوفل في المنام، وعليه ثياب بيض"، حديث ضعيف؛ لأنه يدور على عثمان بن عبد الرحمن الطرائفي<sup>(٤)</sup>، فعليه استدراكات:

الأول<sup>(٥)</sup>:... الثاني: رده إياه بعثمان غير جيد؛ لقول أحمد بن عمرو بن أبي عاصم النبيل في كتاب الجهاد تأليفه<sup>(٦)</sup>: "هو عندهم صدوق اللسان".

(١) الروض الأتق (٢/ ٢١٤).

(٢) أخرجه الترمذي في سننه، أبواب الرؤيا، باب: ما جاء في رؤيا النبي ﷺ الميزان والدلو (٤/ ١١٠/ ح ٢٢٨٨)، وقال: "هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَعُثْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ لَيْسَ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ بِالْقَوِيِّ"، وضعفه الألباني. ضعيف سنن الترمذي (ص: ٢٥٧).

(٣) الزهر الباسم (١/ ٤٦١).

(٤) هو: عثمان بن عبد الرحمن بن مسلم الحراني، المعروف بالطرائفي، صدوق، أكثر الرواية عن الضعفاء والمجاهيل، فضَّعَّ بسبب ذلك، حتى نسبته ابن نمير إلى الكذب، وقد وثَّقه ابن معين، مات سنة اثنتين ومائتين [د س ق]. تقريب التهذيب (ص: ٣٨٥).

(٥) سيأتي بيانه في التعقب رقم (١١٥).

(٦) لم أقف عليه في المطبوع من كتاب الجهاد، وينظر: تهذيب التهذيب (٧/ ١٣٥)، وابن أبي عاصم النبيل هو: أحمد بن عمرو بن أبي عاصم الضحاك، القاضي أبو بكر الشيباني النبيل، الحافظ الزاهد، كان

ولما ذكره ابن شاهين في جملة الثقات، ذكر<sup>(١)</sup>: "أنه ثقة، ثقة، إلا أنه يروي عن الأقياء، والضعاف، وقال ابن عمار: كتبت عنه، ثم كتبت عن النفيلى عنه".

ولما ذكره ابن خلفون الأوبى في كتاب الثقات، قال<sup>(٢)</sup>: "هو عندي في الطبقة الرابعة من المحدثين".

وقال ابن معين<sup>(٣)</sup>: "ثقة"، وقال أبو حاتم<sup>(٤)</sup>: "صدوق، وأنكر على البخاري إدخاله في كتاب الضعفاء"<sup>(٥)</sup>، وقال: يحول منه".

وقال ابن عدي<sup>(٦)</sup>: "لا بأس به، كما قاله أبو عروبة الحراني، إلا أنه يحدث عن قوم مجهولين بعجائب، وتلك العجائب من جهة المجهولين".

وكان الترمذي إنما استغرب الحديث؛ لأنه لم يروه عن غيره، وقال: عثمان ليس عندهم بالقوي، كأنه اعتمد قول شيخه محمد بن إسماعيل فيه، الذي رده أبو حاتم، والذي عيب عليه من روايته عن الضعفاء بريء منه في هذا الحديث؛ لأنه رواه عن الزهري، وليس ثم ضعيف).

= فقيهاً ظاهري المذهب، ولي القضاء بأصبهان ثلاث عشرة سنة، وتوفي سنة سبع وثمانين ومائتين. ينظر: أخبار أصبهان (١/ ١٣٥)، تاريخ الإسلام (٦/ ٦٨٤).

(١) تاريخ أسماء الثقات (ص: ١٣٨).

(٢) لم أقف عليه، وابن خلفون الأوبى هو: محمد بن إسماعيل بن محمد بن خلفون، أبو بكر، الأزدي، الأندلسي، الأوبى، نزيل إشبيلية، كان بصيراً بصناعة الحديث، حافظاً للرجال، متقناً، ألف كتاب (المتقى في الرجال)، و(المفهم في شيوخ البخاري ومسلم)، و(علوم الحديث)، ومات سنة ست وثلاثين وستمائة. ينظر: سير أعلام النبلاء (٢٣/ ٧١)، طبقات الحفاظ للسيوطي (ص: ٤٩٦).

(٣) لم أجده في كتابه، وينظر: الجرح والتعديل (٦/ ١٥٧)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٩/ ٤٣٠).

(٤) الجرح والتعديل (٦/ ١٥٧).

(٥) الذي في كتاب الضعفاء الوقاصي، وليس هو الطرائفي الذي يتكلم عنه مغلطاي. ينظر: الضعفاء الصغير (ص: ٩٨).

(٦) الكامل في ضعفاء الرجال (٦/ ٢٩٧).

## C دراسة التعقب:

اعترض مغلطاي على ما ذهب إليه السهيلي من أن إسناده حديث الترمذي في ورقة بن نوفل ضعيف؛ لحال عثمان بن عبد الرحمن، وذلك ببيان له لأقوال المعدلين له من أهل العلم، إشارة منه إلى عدم ضعف هذا الإسناد.

ولمناقشة هذا الأمر، لا بد من الرجوع إلى سنن الترمذي، والوقوف على إسناده الحديث، ودراسة إسناده، والحكم عليه، وذلك على النحو التالي:

## أولاً: نص الحديث:

قال الترمذي: حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ بُكَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عُثْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ وَرَقَةَ، فَقَالَتْ لَهُ حَدِيثُ: إِنَّهُ كَانَ صَدَقَكَ، وَلَكِنَّهُ مَاتَ قَبْلَ أَنْ تَظْهَرَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أُرَيْتُهُ فِي الْمَنَامِ وَعَلَيْهِ ثِيَابٌ بَيَاضٌ، وَلَوْ كَانَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، لَكَانَ عَلَيْهِ لِبَاسٌ غَيْرُ ذَلِكَ». هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَعُثْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ لَيْسَ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ بِالْقَوِيِّ.

## ثانياً: دراسة إسناده الترمذي، والحكم عليه:

الإسناده فيه: يونس بن بكير، قال ابن حجر<sup>(١)</sup>: "صدوق يخطئ".

وفيه عثمان بن عبد الرحمن غير منسوب، ولم ينسبه الترمذي، ولا السهيلي، ولكن مغلطاي نسبه إلى الطرائفي؛ فلا بد من تمييزه؛ لتشارك أكثر من راوٍ في هذا الاسم، وبالرجوع إلى كتب التراجم والطبقات، تبين ما يلي:

• أن المزي في ترجمته لعثمان بن عبد الرحمن الوقاصي قال<sup>(٢)</sup>: "روى له الترمذي حديثاً واحداً عن الزهري، عن عروة، عن عائشة: سئل رسول الله ﷺ عن ورقة يعني

(١) تقريب التهذيب (ص: ٦١٣).

(٢) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٤٢٨/١٩).

ابن نوفل... الحديث"، وتابعه مغلطاي<sup>(١)</sup>، وابن حجر<sup>(٢)</sup>.

• أورد المزي هذا الحديث في كتابه تحفة الأشراف<sup>(٣)</sup>، وذكر عثمان بن عبد الرحمن منسوباً للوقاصي.

• أن الوقاصي<sup>(٤)</sup> روى عن الزهري، وروى عنه: يونس بن بكير، وهم رجال سند حديث الترمذي، بينما الطرائفي<sup>(٥)</sup> لم يذكر أن من شيوخه الزهري، ولا أن يونس بن بكير من تلاميذه.

• أن الحاكم عند إخرجه للحديث، قال فيه<sup>(٦)</sup>: "هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه؛ فتعقبه الذهبي، وقال: "عثمان هو الوقاص، متروك".

فظهر من خلال ذلك أن الراوي المتعين في سند الحديث، هو الوقاصي<sup>(٧)</sup>، وليس هو الطرائفي كما نسبته مغلطاي.

والوقاصي متكلم فيه عند النقاد من أهل العلم، وذلك على النحو التالي:  
قال يحيى بن معين<sup>(٨)</sup>: "لا يُكْتَب حديثه، كان يكذب"، وقال أيضاً<sup>(٩)</sup>: "ضعيف".

(١) إكمال تهذيب الكمال (٩/ ١٦٤).

(٢) تهذيب التهذيب (٧/ ١٣٤).

(٣) تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف (١٢/ ٦٠).

(٤) ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٩/ ٤٢٦)، تهذيب التهذيب (٧/ ١٣٣).

(٥) ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٩/ ٤٢٨)، تهذيب التهذيب (٧/ ١٣٤).

(٦) المستدرک علی الصحيحین (٤/ ٤٣٥ ح ٨١٨٧).

(٧) هو: عثمان بن عبد الرحمن بن عمر بن سعد بن أبي وقاص الزهري، الوقاصي، أبو عمرو المدني، ويقال له: المالكي، نسبة إلى جده الأعلى أبي وقاص مالك، مات في خلافة الرشيد، [ت]. تقريب التهذيب (ص: ٣٨٥).

(٨) سؤالات ابن الجنيدي (ص: ٣٣٤).

(٩) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٣/ ٢٨٥).

وقال في موضع آخر<sup>(١)</sup>: "ليس بشيء".

وقال علي بن المديني<sup>(٢)</sup>: "ضعيف جداً"، وقال البخاري<sup>(٣)</sup>: "تركوه"، وقال في موضع آخر<sup>(٤)</sup>: "سكتوا عنه"، وقال الجوزجاني<sup>(٥)</sup>: "ساقط"، وقال مسلم<sup>(٦)</sup>: "ذاهب الحديث"، وقال أبو داود<sup>(٧)</sup>: "ليس بشيء"، وقال يعقوب بن سفيان<sup>(٨)</sup>: "لا يكتب حديثه أهل العلم إلا للمعرفة، ولا يُحتج بروايته"، وقال أبو حاتم<sup>(٩)</sup>: "متروك الحديث، ذاهب الحديث، كذاب"، وقال الترمذي<sup>(١٠)</sup>: "ليس بالقوي"، وقال النسائي<sup>(١١)</sup>: "متروك"، وقال في موضع آخر<sup>(١٢)</sup>: "ليس بثقة، ولا يُكتب حديثه"، وقال ابن حبان<sup>(١٣)</sup>: "يروي عن الثقات الأشياء الموضوعات، لا يجوز الاحتجاج به"، وقال ابن عدي<sup>(١٤)</sup>: "عامّة أحاديثه

(١) تاريخ ابن معين-رواية الدوري (٣/٣٦١).

(٢) ينظر: تاريخ بغداد (١٣/١٥٥)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٩/٤٢٦).

(٣) التاريخ الكبير (٦/٢٣٨)، الضعفاء الصغير (ص: ٩٨).

(٤) التاريخ الأوسط (٢/١٦١).

(٥) أحوال الرجال (١/٢١٧).

(٦) الكنى والأسماء (١/٥٦٩).

(٧) تاريخ بغداد (١٣/١٥٥).

(٨) المعرفة والتاريخ (٣/٤٩).

(٩) الجرح والتعديل (٦/١٥٧).

(١٠) سنن الترمذي (٤/١١٠).

(١١) الضعفاء والمتروكون له (ص: ٧٥).

(١٢) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٩/٤٢٦).

(١٣) المجروحين (٢/٩٨).

(١٤) الكامل في ضعفاء الرجال (٦/٢٧٣).

مناكير؛ إما إسناده أو متنه منكر"، وقال الذهبي<sup>(١)</sup>: "ليس بثقة، والترمذي يمشي الحال فيه، ويقول: ليس بالقوي"، وقال ابن حجر<sup>(٢)</sup>: "متروك، وكذبه ابن معين".

وبقية رواية الحديث ثقات.

فالإسناد ضعيف جداً؛ لحال عثمان بن عبد الرحمن الوقاصي، والله أعلم.

### ❦ الخلاصة:

بناءً على ما سبق يظهر -والله أعلم- أن مغلطاي قد جانب الصواب في هذا التعقب، وذلك؛ لأن الإسناد ضعيف جداً؛ لحال عثمان بن عبد الرحمن الوقاصي، وهو عند أكثر النقاد شديد الضعف، وليس هو الطرائفي كما قال، والله -تعالى- أعلم بالصواب.



(١) ميزان الاعتدال (٣/ ٤٩).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٣٨٥).

## ❖ [١٥/١٠٤]: تعقبه في الحكم على حديث عبد الله بن جعفر بن أبي طالب

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِالْإِسْرَافِ:

النص المتعقب عليه:

قال الإمام السَّهْلِيُّ<sup>(١)</sup>: "وذكر<sup>(٢)</sup> حديث عبد الله بن جعفر بن أبي طالب<sup>(٣)</sup> «أن رسول الله ﷺ أُمِرَ أَنْ يُبَشِّرَ خَدِيجَةَ بَبَيْتٍ مِنْ قَصَبٍ<sup>(٤)</sup>، لَا صَخَبٍ<sup>(٥)</sup> فِيهِ، وَلَا نَصَبٍ<sup>(٦)</sup>»، هذا حديث مرسل<sup>(٧)</sup>، وقد رواه مسلم<sup>(٨)</sup> متصلاً عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة، قالت: «مَا غَرَّتْ عَلَيَّ أَحَدٍ مَا غَرَّتْ عَلَيَّ خَدِيجَةَ، وَلَقَدْ هَلَكْتُ قَبْلَ أَنْ يَتَزَوَّجَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِثَلَاثِ سِنِينَ، وَلَقَدْ أُمِرَ أَنْ يُبَشِّرَهَا بِبَيْتٍ مِنْ قَصَبٍ فِي الْجَنَّةِ».

(١) الروض الأثف (٢/ ٣٧٠).

(٢) أي: ابن إسحاق. ينظر: سيرة ابن هشام (١/ ٢٤١).

(٣) هو: عبد الله بن جعفر بن أبي طالب الهاشمي، يكنى أبا جعفر، وهو أول مولود وُلِدَ في الإسلام بأرض الحبشة، وقدم مع أبيه المدينة، وحفظ عن رسول الله ﷺ، وروى عنه، أحد الأجواد، كان يسمى بحر الجود، مات سنة ثمانين. ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٣/ ٨٨٠)، الإصابة في تمييز الصحابة (٤/ ٣٥).

(٤) الْقَصَبُ: لُؤْلُؤٌ مُجَوَّفٌ وَاسِعٌ كَالْقَصْرِ الْمُئَيَّفِ. النهاية في غريب الحديث والأثر (٤/ ٦٧)، مادة: (قَصَبَ).

(٥) الصَّخَبُ: الضَّجَّةُ، واضطرابُ الأصواتِ لِلْخَصَامِ. النهاية في غريب الحديث والأثر (٣/ ١٤)، مادة: (صَخَبَ).

(٦) النَّصَبُ: التَّعَبُ. النهاية في غريب الحديث والأثر (٥/ ٦٢)، مادة: (نَصَبَ).

(٧) الْمُرْسَلُ: هو أن يقول التابعي سواءً كان كبيراً أو صغيراً: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَذَا، أَوْ فَعَلَ كَذَا، أَوْ فُعِلَ بِحَضْرَتِهِ كَذَا، أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ. ينظر: معرفة أنواع علوم الحديث (ص: ١٢٦)، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص: ٨٢).

(٨) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، باب فضائل خديجة أم المؤمنين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (٤/ ١٨٨٨ ح ٢٤٣٥).



## نص التعقب:

قال الإمام مغلطاي<sup>(١)</sup>: (وقول السهيلي: وذكر -يعني ابن إسحاق- حديث عبد الله بن جعفر الذي رواه عن هشام، عن أبيه عنه: أن رسول الله ﷺ أمر أن يبشر خديجة بيت من قصب، لا صخب فيه ولا نصب، هذا حديث مرسل، وقد رواه مسلم متصلاً عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة، قالت: ما غرت على أحد، ما غرت على خديجة، ولقد هلكت من قبل أن يتزوجني رسول الله ﷺ بثلاث سنين، ولقد أمر أن يبشرها بيت من قصب، إلخ"، فيه نظر في موضعين:

الأول: عبد الله بن جعفر بن أبي طالب مذكور في جملة الصحابة إجماعاً؛ فحديثه لا يُرمى بالإرسال الصناعي، وإن كنا نتحقق عدم وجوده عند هذه البشارة، ولو قدرناه موجوداً حين ذاك، لا يمكن سماعه إياها إلا من سيدنا رسول الله ﷺ كما سمعته عائشة التي صرحت بعدم سماعه حينئذ، وهو النظر الثاني.

فإذا جَوَزَ السَّهَيْلِيُّ اتصال حديث عائشة، فَلَاَن يُجَوِّزَ حديث ابن جعفر بطريق الأولي؛ لأنهما اشتركا في الصحبة، وفي عدم حضور ذاك، وقد خرَّج ابن جَبَّان حديث ابن جعفر هذا في صحيحه<sup>(٢)</sup>، من غير واسطة، وكأنه غير جيد؛ لأن البخاري خرَّجه عنه عن علي<sup>(٣)</sup>.

وفي قوله أيضاً: رواه مسلم، مقتصرًا على ذلك، قصور صناعي، وذلك أن الاصطلاح عند المحدثين في المتن المخرج في الصحيحين، أن يقال: خرَّجَاهُ في صحيحيهما، أو يبدأ بالبخاري قبل مسلم، وقد خرَّجَاهُ في صحيحيهما أيضاً، من حديث

(١) الزهر الباسم (١/٥٣٥).

(٢) أخرجه ابن جَبَّان في صحيحه، كتاب إخباره ﷺ عن مناقب الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أجمعين، مناقب الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أجمعين (١٥/٤٦٦/ح ٧٠٠٥).

(٣) البخاري في صحيحه، كتاب مناقب الأنصار، باب تزويج النبي ﷺ خديجة وفضلها رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (٥/٣٨/ح ٣٨١٥).

أبي هريرة<sup>(١)</sup>، وابن أبي أوفى<sup>(٢)</sup>، ورواه غيرهما من الصحابة عند غيرهما<sup>(٣)</sup>.

### ٢٠٢ دراسة التعقب:

اعترض مغلطاي على ما ذكره الشَّهْلِي من أن حديث عبد الله بن جعفر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في بشارة السيدة خديجة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بيت في الجنة، هو حديث مرسل، وبيانه أن حديثه لا يُرْمَى بالإرسال؛ لأمرين:

أحدهما: أن عبد الله بن جعفر صحابي بالإجماع.

والآخر: أن السيدة عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وعبد الله بن جعفر بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قد اشتركا في عدم الحضور وقت البشارة؛ فكما حُكِمَ لحديثها بالاتصال، فيُحَكَم لحديثه أيضاً بالاتصال.

ثم انتقده على عزو حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا إلى مسلم فقط، وهو عند البخاري أيضاً، وهذا خلاف منهج المحدثين في تخريج الحديث المتفق عليه.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب مناقب الأنصار، باب تزويج النبي ﷺ خديجة وفضلها رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (٣٩/٥ ح/٣٨٢٠)، ومسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، باب فضائل خديجة أم المؤمنين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (٤/١٨٨٨ ح/٢٤٣٢).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب مناقب الأنصار، باب تزويج النبي ﷺ خديجة وفضلها رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (٣٩/٥ ح/٣٨١٩)، ومسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، باب فضائل خديجة أم المؤمنين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (٤/١٨٨٨ ح/٢٤٣٣).

(٣) من حديث عبد الله بن عباس، أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٢٣/٨ ح/٧)، وقال الهيثمي: "رواه الطبراني، وفيه من لم أعرفه". مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٩/٢٢٤)، ومن حديث جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام الأنصاري، أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٢٣/٨ ح/٦)، وقال الهيثمي: "رواه الطبراني في الأوسط والكبير باختصار، ورجالهما رجال الصحيح غير مجالد". مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٩/٢٢٣)، ومن حديث أبي سعيد الخدري، أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٢٣/٩ ح/٩)، وقال الهيثمي: "رواه الطبراني في الكبير والأوسط، وفيه محمد بن عبد الله الزهيري، ولم أعرفه، وبقية رجاله ثقات". مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٩/٢٢٤).

ولمناقشة هذا التعقب، وبيان وجه الصواب فيه، لا بد من الرجوع إلى ترجمة عبد الله بن جعفر، ومن ثم تخريج الحديثين، وذلك على النحو التالي:

أولاً: بالرجوع إلى ترجمة عبد الله بن جعفر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تبين أن كل من ترجم له ذكر أنه صحابي، وله رواية عن النبي ﷺ، بلا خلاف في ذلك، ومنهم: البغوي<sup>(١)</sup>، وابن قانع<sup>(٢)</sup>، وأبو نعيم<sup>(٣)</sup>، وابن عبد البر<sup>(٤)</sup>، وابن الأثير<sup>(٥)</sup>، وابن حجر<sup>(٦)</sup>.

ثانياً: تخريج الحديث:

حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا متفق عليه، أخرجه البخاري<sup>(٧)</sup>، ومسلم<sup>(٨)</sup>.

وأما حديث عبد الله بن جعفر بن أبي طالب:

فأخرجه أحمد<sup>(٩)</sup>، وأبو يعلى<sup>(١٠)</sup>، وابن جبران<sup>(١١)</sup>.

(١) معجم الصحابة له (٣/ ٥٠٣).

(٢) معجم الصحابة له (٢/ ٨٠).

(٣) معرفة الصحابة له (٣/ ١٦٠٥).

(٤) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٣/ ٨٨٠).

(٥) أسد الغابة (٣/ ١٩٩).

(٦) الإصابة في تمييز الصحابة (٤/ ٣٥).

(٧) في صحيحه، كتاب مناقب الأنصار، باب تزويج النبي ﷺ خديجة وفضلها رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (٥/ ٣٨/ ح ٣٨١٦).

(٨) في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، باب فضائل خديجة أم المؤمنين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (٤/ ١٨٨٨/ ح ٢٤٣٥).

(٩) في مسنده (٣/ ٢٨٣/ ح ١٧٥٨)، وقال محققو المسند: "حديث صحيح، وهذا إسناد حسن؛ فقد صرح محمد بن إسحاق بالتحديث، فانتفت شبهة تدليسه، وهو صدوق، حسن الحديث، وباقي رجاله ثقات، رجال الشيخين".

(١٠) في مسنده (١٢/ ١٧٠/ ح ٦٧٩٧).

(١١) في صحيحه، كتاب إخباره ﷺ عن مناقب الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أجمعين، مناقب الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ

والحاكم<sup>(١)</sup>، من طريق: مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، قال: حَدَّثَنِي هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِهِ.

والإسناد حسن؛ لأن فيه محمد بن إسحاق، وهو صدوق يدلّس<sup>(٢)</sup>، ولكنه هنا صرح بالسماع، والله أعلم.

وقد حكم على الحديث جماعة من أهل العلم، وذلك على النحو التالي:

قال الحاكم<sup>(٣)</sup>: "هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه".

وقال الهيثمي<sup>(٤)</sup>: "رواه أحمد، وأبو يعلى، والطبراني، ورجال أحمد رجال الصحيح، غير محمد بن إسحاق، وقد صرح بالسماع".

وقال البوصيري<sup>(٥)</sup>: "رواه أبو يعلى الموصلي، وأحمد بن حنبل، بسند صحيح، وأصله في الصحيح من حديث أبي هريرة، وابن أبي أوفى، وعائشة".

وقال الألباني<sup>(٦)</sup>: "صحيح".

### الخلاصة:

بالنظر فيما تقدم يظهر - والله أعلم - أن مغلطاي قد أصاب في هذا التعقب، وذلك؛ لأن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لا يوصف حديثه بالإرسال؛ لأنه صحابي

= أجمعين (١٥/٤٦٦/ح ٧٠٠٥).

(١) في المستدرک على الصحيحین (٣/٢٠٤/ح ٤٨٤٩)، وقال: "هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه".

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٤٦٧).

(٣) المستدرک على الصحيحین (٣/٢٠٤/ح ٤٨٤٩).

(٤) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٩/٢٢٣).

(٥) إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة (٧/٢٤٦).

(٦) صحيح الجامع الصغير وزيادته (١/٢٩١).

بلا خلاف في ذلك، وله رواية عن النبي ﷺ، وأصاب أيضاً في تعقبه على السَّهيلي؛ لاقتصاره في عزو حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا على صحيح مسلم، وتركه ما عند البخاري، وهذا خلاف منهج المحدثين، والله - تعالى - أعلم بالصواب.



❁ [١٠٥/١٦]: تعقبه في الحكم على حديث خطبة علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

لابنة أبي جهل:

❁ النص المتعقب عليه:

قال الشريف الموسوي<sup>(١)</sup>: "حديث خطبة عليّ لابنة أبي جهل<sup>(٢)</sup> موضوع".

❁ نص التعقب:

قال الإمام مغلطاي<sup>(٣)</sup>: (وأما قول الشريف الموسوي<sup>(٤)</sup> في كتاب العُرر: إنَّ حديث الخطبة هذا موضوع، فوهم لا شك فيه؛ لأنه مخرَّج في الصحيح).

❁ دراسة التعقب:

اعترض مغلطاي على ما ذكره الشريف الموسوي من أن حديث خطبة علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هو حديث موضوع، وذلك؛ لأنه حديث مخرَّج في الصحيح.

ولمناقشة هذا الأمر، لا بد من تخريج حديث خطبة عليّ بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ،

(١) لم أفق على قوله في كتابه أمالي المرتضى (غرر الفوائد ودرر القلائد)، ونقل قوله العلماء في كتبهم. ينظر: التوضيح لشرح الجامع الصحيح (٣٣٢/٢٠)، فتح الباري لابن حجر (٨٦/٧)، عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٢٣١/١٦).

(٢) هي: جُوَيْرِيَةُ بِنْتُ أَبِي جَهْلٍ، وهي التي خطبها عليّ بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فقال رسول الله ﷺ: «لا تجتمع بنت رسول الله وبنت عدوّ الله عند رجل واحد أبداً»، فترك عليّ الخطبة، فتزوجها عَتَابُ بْنُ أُسَيْدٍ أمير مكة في عهد النبي ﷺ، وقيل: اسمها جميلة، وقصتها في الصحيحين من حديث المسور بن مخرمة من غير أن تُسمّى. الإصابة في تمييز الصحابة (٧٢/٨).

(٣) الزهر الباسم (١٣٣٠/٢).

(٤) هو: علي بن الحسين بن موسى، أبو القاسم الموسويّ، العلويّ، الشريف المرتضى، المتكلم، الرافضي، المعتزلي، وولي نقابة العلوية، صاحب التصانيف، وهو المُتَّهَم بوضع كتاب نهج البلاغة، وله من التصانيف: "الشافي في الإمامة"، و"تنزيه الأنبياء"، و"الدرر"، و"الغرر"، مات سنة ست وثلاثين وأربعمائة. ميزان الاعتدال (١٢٤/٣)، لسان الميزان (٥٣٠/٥).

وذلك على النحو التالي:

حديث خطبة علي رضي الله عنه لابنة أبي جهل، هو حديث متفق عليه<sup>(١)</sup>، من حديث المسور بن مخرمة، قال: إن علياً خطب بنت أبي جهل، فسمعت بذلك فاطمة، فأتت رسول الله ﷺ، فقالت: يزعم قومك أنك لا تغضب لبناتك، وهذا علي نكح بنت أبي جهل، فقام رسول الله ﷺ، فسمعه حين تشهد يقول: «أما بعد، أنكحت أبا العاص بن الربيع، فحدثني، وصدقني، وإن فاطمة بضعة مني، وإني أكره أن يسوءها، والله لا تجتمع بنت رسول الله ﷺ وبنت عدو الله عند رجل واحد»، فترك علي الخطبة، وزاد محمد بن عمرو بن حنبل، عن ابن شهاب، عن علي بن الحسين، عن مسور، سمعت النبي ﷺ، وذكر صهرًا له من بني عبد شمس، فأتني عليه في مصاهرته إياه، فأحسن، قال: «حدثني، فصدقني، ووعدني، فوفى لي».

وقد تعقب بعض شراح الصحيح كلام الشريف الموسوي كما تعقبه مغلطاي، فقال ابن الملقن<sup>(٢)</sup>: "ادعى الشريف الموسوي في "غرره": أن حديث خطبة علي لابنة أبي جهل موضوع، ولا نرى سماعه؛ لثبوته في "الصحيح" من حديث المسور".

وقال ابن حجر<sup>(٣)</sup>: "وكان علي قد أخذ بعموم الجواز، فلما أنكر النبي ﷺ أعرض علي عن الخطبة، فيقال: تزوجها عتاب بن أسيد، وإنما خطب النبي ﷺ؛ لشييع الحكم المذكور بين الناس، ويأخذوا به؛ إما على سبيل الإيجاب، وإما على سبيل الأولوية، وغفل الشريف المرتضى عن هذه النكتة، فزعم أن هذا الحديث موضوع؛ لأنه من رواية المسور، وكان فيه انحراف عن علي، وجاء من رواية بن الزبير، وهو أشد في ذلك، ورد

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب أصحاب النبي ﷺ، باب ذكر أصهار النبي ﷺ (٥/٢٢) ح (٣٧٢٩)، ومسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب فضائل فاطمة بنت النبي عليها الصلاة والسلام (٤/١٩٠٣/ح ٢٤٤٩).

(٢) التوضيح لشرح الجامع الصحيح (٢٠/٣٣٢).

(٣) فتح الباري (٧/٨٦).

كلامه بإطباق أصحاب الصحيح على تخريجه".

وقال العيني<sup>(١)</sup>: "وإدعى الشريف المرتضي الموسوي في (غرره): أن خطبة علي لابنة أبي جهل موضوع، فلا يستوي سماعه، ورد عليه بأنه ثبت في (الصحيح) في حديث المسور بن مخرمة".

#### ❧ الخلاصة:

بالنظر فيما تقدم يظهر - والله أعلم - أن مغلطاي قد أصاب في هذا التعقب، وذلك؛ لأن حديث خطبة علي رضي الله عنه لابنة أبي جهل، هو حديث متفق على صحته، والله - تعالى - أعلم بالصواب.

(١) عمدة القاري شرح صحيح البخاري (١٦ / ٢٣١).



## ❖ [١٠٦/١٧]: تعقبه في تضعيف حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أن النبي ﷺ تزوج ميمونة وهو مُحْرَم):

### ⦿ النص المتعقب عليه:

قال الإمام السَّهْلِي (١): "وروى الدارقطني (٢) من طريق ضعيف، عن أبي هريرة، أنه تزوجها وهو مُحْرَم، كرواية ابن عباس (٣)".

### ⦿ نص التعقب:

قال الإمام مغلطاي (٤): (وقوله: "روى الدارقطني من طريق ضعيف، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ تزوج ميمونة وهو مُحْرَم"، يحتاج إلى نظر؛ فإنه من رواية خالد بن عبد الرحمن، وهو متهم بالوضع والكذب، ومن كان بهذه المثابة، لا يقال فيه: ضعيف، وعلى هذا المحدثون).

### ⦿ دراسة التعقب:

اعترض مغلطاي على تضعيف السَّهْلِي لإسناد الحديث الذي أخرجه الدارقطني من حديث أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ تزوج ميمونة وهو مُحْرَم، وحجته في ذلك أن الإسناد فيه خالد بن عبد الرحمن، وهو متهم بالوضع والكذب، فلا يقال في إسناده: ضعيف، إشارة منه إلى أنه شديد الضعف.

ولبيان وجه الصواب في هذا التعقب، لا بد من تمييز الراوي خالد بن عبد الرحمن المذكور في سند الدارقطني؛ لاشتراك أكثر من راو بهذا الاسم، ومن ثم دراسة الإسناد،

(١) الروض الأثف (١٣/٧).

(٢) أخرجه الدارقطني في السنن، كتاب النكاح، باب المهر (٤/٣٩١/ح ٣٦٦٢).

(٣) حديث ابن عباس متفق عليه، أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب جزاء الصيد، باب تزويج المحرم (٣/١٥/ح ١٨٣٧)، ومسلم في صحيحه، كتاب النكاح، باب تحريم نكاح المحرم، وكراهة خطبته (٢/١٠٣٢/ح ١٤١٠).

(٤) الزهر الباسم (٢/١٢٩٦).

والحكم عليه، والوقوف على أقوال أهل العلم في هذا الحديث، وذلك على النحو التالي:

أولاً: تمييز الراوي: خالد بن عبد الرحمن:

قال الدارقطني: نا أحمد بن الحسين بن الجنيدي، نا بحر بن نصر بمكة، نا خالد بن عبد الرحمن، نا كامل، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قال: «تزوج رسول الله ﷺ ميمونة وهو محرم».

والحديث أخرجه الطحاوي<sup>(١)</sup>، فقال: "حدثنا سليمان بن شعيب الكيساني، حدثنا خالد بن عبد الرحمن الخراساني، حدثنا كامل أبو العلاء، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، الحديث..."

فمن خلال رواية الطحاوي تميز الراوي بأنه خالد بن عبد الرحمن الخراساني، قال عنه ابن حجر<sup>(٢)</sup>: أبو الهيثم، نزيل ساحل دمشق، صدوق له أوهام.

وأيضاً: الخراساني، ممن روى عن: كامل أبي العلاء، وروى عنه: بحر بن نصر.

وهذا ما يؤكد أن الراوي المتعين في الإسناد، هو خالد بن عبد الرحمن الخراساني، وليس هو المخزومي الذي ذكره مغلطاي بأنه متهم بالوضع والكذب.

وقد وضع ابن حجر كلمة تمييز عندما ترجم للمخزومي بعد الخراساني، فقال<sup>(٣)</sup>: "خالد بن عبد الرحمن بن خالد بن سلمة المخزومي المكي، متروك، وهم من جعله الأول (تمييز)".

وقال أيضاً<sup>(٤)</sup>: "وقد جعل ابن عدي<sup>(٥)</sup> الخراساني والمخزومي واحداً، وفرق بينهما

(١) شرح مشكل الآثار (١٤/٥١١).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ١٨٩).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ١٨٩).

(٤) تهذيب التهذيب (٣/١٠٣).

(٥) الكامل في ضعفاء الرجال (٣/٤٦٦).

العُقيلي<sup>(١)</sup>، وغيره<sup>(٢)</sup>، وهو الصحيح".

ثانياً: دراسة إسناد الدارقطني، والحكم عليه:

الإسناد فيه: كامل بن العلاء، وقد اختلف فيه أهل العلم، على النحو التالي:

أقوال المعدّلين: وثّقه ابن معين<sup>(٣)</sup>، والعجلي<sup>(٤)</sup>، ويعقوب بن سفيان<sup>(٥)</sup>، وقال النسائي<sup>(٦)</sup>: "ليس به بأس"، وقال ابن عدي<sup>(٧)</sup>: "أرجو أن لا بأس به"، وقال ابن حجر<sup>(٨)</sup>: "صدوق يخطئ".

أقوال المجرّحين: قال ابن سعد<sup>(٩)</sup>: "كان قليل الحديث، وليس بذلك"، وقال ابن المثنى<sup>(١٠)</sup>: "ما سمعت ابن مهدي يحدث عنه شيئاً قط"، وقال النسائي<sup>(١١)</sup>: "ليس بالقوي"، وقال ابن حبان<sup>(١٢)</sup>: "كان ممن يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل من حيث لا يدري، فلما فحش ذلك من أفعاله، بطل الاحتجاج بأخباره"،

(١) الضعفاء الكبير (٢/ ٨).

(٢) ينظر: الجرح والتعديل (٣/ ٣٤١)، المجروحين (١/ ٢٨١).

(٣) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٣/ ٢٧٣).

(٤) الثقات له (ص: ٣٩٦).

(٥) المعرفة والتاريخ (٣/ ٢٣٤).

(٦) تهذيب التهذيب (٨/ ٤١٠).

(٧) الكامل في ضعفاء الرجال (٧/ ٢٢٨).

(٨) تقريب التهذيب (ص: ٤٥٩).

(٩) الطبقات الكبرى (٨/ ٥٠٠).

(١٠) تهذيب التهذيب (٨/ ٤١٠).

(١١) ينظر: الكاشف (٢/ ١٤٣).

(١٢) المجروحين (٢/ ٢٢٦).

وقال ابن عدي<sup>(١)</sup>: "رأيت في بعض رواياته أشياء أنكرتها، فذكرته من أجل ذلك"، وذكره ابن الجوزي<sup>(٢)</sup> في الضعفاء، وقال ابن حجر: "ضعيف".<sup>(٣)</sup>

وخلاصة حال الراوي: ضعيف؛ لأن ابن حبان جرحه جرحاً مفسراً، ويحمل قول من وثقه على عدالته، وصلاح دينه، والله أعلم.

وفيه: خالد بن عبد الرحمن الخراساني، صدوق له أوهام<sup>(٤)</sup>.

فالإسناد ضعيف؛ لأن فيه كامل بن العلاء، وفيه ضعف، والله أعلم.

وقد حكم على إسناد الدارقطني بعض أهل العلم:

فقال الزيلعي<sup>(٥)</sup>: "وأخرج الدارقطني من طريق ضعيف عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ تزوج ميمونة وهو محرم".

وقال ابن حجر<sup>(٦)</sup>: "وأما حديث أبي هريرة، فأخرجه الدارقطني، وفي إسناده كامل أبو العلاء، وفيه ضعف، لكنه يعتضد بحديثي ابن عباس، وعائشة".

### الخلاصة:

بناءً على ما سبق يظهر - والله أعلم - أن مغلطاي قد جانب الصواب في هذا التعقب، وذلك؛ لأن الراوي خالد بن عبد الرحمن الذي في إسناد حديث الدارقطني، ليس هو المخزومي المتهم بالوضع، بل هو الخراساني الذي لخص حاله ابن حجر بأنه صدوق

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٧/ ٢٢٨).

(٢) الضعفاء والمتركون له (٣/ ٢١).

(٣) تعليق التعليق (٥/ ١٠٤).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ١٨٩).

(٥) نصب الراية (٣/ ١٧١).

(٦) فتح الباري (٩/ ١٦٦).

له أوهام، وقد فرّق ابن حجر بين الخراساني وبين المخزومي، ولعلّ مغلطاي قد تابع ابن عدي في جعل المخزومي والخراساني واحداً بدون تمييز بينهما، والله -تعالى- أعلم بالصواب.



## ❁ [١٠٧/١٨]: تعقبه في تضعيف حديث رؤيا ابن زمل الجهنّي:

### ❁ النص المتعقب عليه:

قال الإمام السَّهْلِيّ<sup>(١)</sup>: "ووجدنا في حديث زمل الخزاعي<sup>(٢)</sup> حين قصَّ على رسول الله ﷺ رؤيا،... وقال في المنبر: ودرجاته الدنيا سبعة آلاف سنة بعثت في آخرها ألفاً، والحديث وإن كان ضعيف الإسناد، فقد رُوِيَ موقوفاً على ابن عباس<sup>(٣)</sup> من طرق صحاح، أنه قال: "الدنيا سبعة أيام، كل يوم ألف سنة، وبُعِثَ رسول الله ﷺ في آخر يوم منها".

### ❁ نص التعقب:

قال الإمام مغلطاي<sup>(٤)</sup>: (وقوله: "وإن كان -يعني حديث زمل- ضعيف الإسناد، فلقد رُوِيَ موقوفاً على ابن عباس من طرق صحاح: الدنيا سبعة أيام، كل يوم ألف سنة"، غير جيد؛ لأن هذا يقال في حديث فيه مسكة، وأما هذا فقد ذكر ابن الأثير في كتابه منال

(١) الروض الأنف (٤/ ٣٦٣).

(٢) والصواب في اسمه ابن زمل الجهنّي كما تقدم في دراسة التعقب رقم (١٢)، وحديثه سيأتي تخريجه في دراسة هذا التعقب.

(٣) أخرجه الطبري في تاريخه (١/ ١٠)، بلفظ "الدنيا جمعة من جمع الآخرة، سبعة آلاف سنة؛ فقد مضى ستة آلاف سنة ومئتا سنة، وليأتينَّ عليها مئون من سنين، ليس عليها موحد"، بإسناده عن: ابن حُميد، قال: حدثنا يحيى بن واضح، قال: حدثنا يحيى بن يعقوب عن حماد، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، وقال ابن كثير "لا يصح إسناده، وكذا كل حديث ورد فيه تحديد بوقت يوم القيامة على التعيين، لا يثبت إسناده"، وقال السخاوي: "لا يصح أيضاً؛ لأن في سنده يحيى بن يعقوب أبا طالب القاص، قال فيه البخاري: إنه منكر الحديث".

ينظر: البداية والنهاية (١٩/ ٣١)، الأجوبة المرضية فيما سئل السخاوي عنه من الأحاديث النبوية (٣/ ١٠٩٥).

(٤) الزهر الباسم (٢/ ٨٣٨).

الطالب<sup>(١)</sup> أن ألفاظه مصنوعة مُلَفَّقة، وهو متداول بين رواة الحديث وأئمتهم، وذكر بعض الحفاظ أنه موضوع، ولما ذكره أبو الفرج في العلل المتناهية<sup>(٢)</sup>، وصف بعض رواته بالوضع، ولما ذكر ابن حبان زَمَلًا في كتاب الصحابة، قال<sup>(٣)</sup>: "يقال: إن له صحبة، غير أنني لا أعتمد على إسناد خبره".

### ❶ دراسة التعقب:

اعترض مُغلطاي على ما ذهب إليه السَّهيلي، من أن حديث رؤيا ابن زَمَلٍ إسناده ضعيف، وذلك بذكر أقوال طائفة من أهل العلم تدل على أنه موضوع، وليس بضعيف. ولمناقشة هذا الأمر، لا بد من تخريج حديث رؤيا ابن زَمَلٍ، ودراسة إسناده، والحكم عليه، والوقوف على أقوال أهل العلم في هذا الحديث، وذلك على النحو التالي:

أولاً: تخريج حديث رؤيا ابن زَمَلٍ:

أخرجه الطبراني<sup>(٤)</sup>، عن: أَحْمَدَ بْنِ النَّضْرِ الْعَسْكَرِيِّ، وَجَعْفَرَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْفَرِيَّابِيِّ. والبيهقي<sup>(٥)</sup> عن: أَبِي نصر عمر بن عبد العزيز بن عمر بن قتادة، عن أَبِي عمر بن مطر، عن جعفر بن محمد بن الحسن بن الفريابي.

(١) منال الطالب في شرح طوال الغرائب (١/ ٢٥٠)، ولفظه غير ما ذكر مُغلطاي، قال ابن الأثير: "هذا حديث حسن، شامي الإسناد، وقد أخرجه الأئمة في كتبهم، وأخرجه ابن قتيبة عن عبد الله بن هارون بإسناده عن ابن زَمَلٍ، وأخرجه الزمخشري أيضاً، وحذف بعض ألفاظه"، وقد نقل الإمام مُغلطاي قول ابن الأثير مختصراً، في كتابه الإنابة إلى معرفة المختلف فيهم من الصحابة، عند ترجمته لابن زَمَلٍ، فقال: "هذا حديث حسن، شامي الإسناد" (١/ ٢٩٦)، لكنه هنا جانب الصواب في النقل، والله أعلم.

(٢) العلل المتناهية في الأحاديث الواهية (٢/ ٧٠٣).

(٣) الثقات له (٣/ ٢٣٥).

(٤) في المعجم الكبير (٨/ ٣٠٢ ح ٨١٤٦).

(٥) في دلائل النبوة، باب ما رُوِيَ في رؤيا ابن زَمَلٍ الجهني (٧/ ٣٦) بدون ترقيم للحديث.

كلاهما (العسكري، والفريابي) عن: الوليد بن عبد الملك بن مسرح الحراني، عن سليمان بن عطاء القرشي الحراني، عن مسلمة بن عبد الله الجهني، عن عمه أبي مشجعة بن ربيعي الجهني، عن ابن زمل الجهني.

ثانياً: دراسة الإسناد، والحكم عليه:

الإسناد فيه:

سليمان بن عطاء بن قيس القرشي، أبو عمر الجزري، قال الذهبي<sup>(١)</sup>: "واه"، وقال ابن حجر<sup>(٢)</sup>: "منكر الحديث".

ومسلمة بن عبد الله بن ربيعي الجهني، الحميري، الدمشقي: مقبول<sup>(٣)</sup>.

وأبو مشجعة بن ربيعي الجهني، قال ابن حجر<sup>(٤)</sup>: "مقبول"، وقال أيضاً<sup>(٥)</sup>: "لا يُعرف اسمه، ولا حاله".

فالإسناد ضعيف جداً؛ لأن فيه سليمان بن عطاء بن قيس القرشي، وهو واه، منكر الحديث.

وقد حكم على هذا الحديث جماعة من أهل العلم:

قال البيهقي<sup>(٦)</sup>: "في إسناده ضعف".

وقال ابن الجوزي<sup>(٧)</sup>: "هذا حديث لا يصح، قال ابن حبان<sup>(٨)</sup>: سليمان بن عطاء

(١) الكاشف (١/٤٦٢).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٢٥٣).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٥٣١).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ٦٧٣).

(٥) نتائج الأفكار (٣/١٣٢).

(٦) دلائل النبوة له (٧/٣٦).

(٧) العلل المتناهية في الأحاديث الواهية (٢/٧٠٣).

(٨) المجروحين (١/٣٢٩).



يروي عن مسلمة أشياء موضوعة، لا أدري التخليط منه أو من مسلمة".

وقال ابن رجب<sup>(١)</sup>: "إسناده لا يصح".

قال الهيثمي<sup>(٢)</sup>: "رواه الطبراني، وفيه سليمان بن عطاء القرشي، وهو ضعيف".

وقال ابن حجر<sup>(٣)</sup>: "وهذا الحديث إنما هو عن ابن زمل، وسنده ضعيف جداً"، وقال أيضاً عند ترجمته لابن زمل<sup>(٤)</sup>: "ذكره ابن السكّن، وقال: روى عنه حديث «الدُّنيا سبعة آلاف سنة»، بإسناد مجهول، وليس بمعروف في الصحابة، ثم ساق الحديث، وفي إسناده ضعيف، قال: وروى عنه بهذا الإسناد أحاديث مناكير... وتفرد برواية حديثه سليمان بن عطاء القرشي الحراني عن مسلم بن عبد الله الجهني".

وقال السخاوي<sup>(٥)</sup>: "لا يثبت إسناده"، وقال الألباني<sup>(٦)</sup>: "موضوع".

### الخلاصة:

بناءً على ما سبق يظهر - والله أعلم - أن مغلطاي قد أصاب في هذا التعقب، وذلك؛ لأن حديث ابن زمل لا يقتصر فيه القول على أنه ضعيف، بل هو إسناد ضعيف جداً، والله - تعالى - أعلم بالصواب.

(١) فتح الباري له (٤/ ٣٣٧).

(٢) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٧/ ١٨٤).

(٣) فتح الباري (١١/ ٣٥١).

(٤) الإصابة في تمييز الصحابة (٤/ ٨٤).

(٥) المقاصد الحسنة (ص: ٦٩٣).

(٦) ضعيف الجامع الصغير وزيادته (ص: ٤٤٢/ ح ٣٠١٣).

## ❁ [١٠٨/١٩]: تعقبه في تضعيف حديث غالب بن أبجر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في إباحة أكل

### لحوم الحمر الأهلية:

#### ❁ النص المتعقب عليه:

قال الإمام السُّهَيْلِيُّ<sup>(١)</sup>: "ومن حجتهم أيضاً قوله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لرجل استفتاه في أكل الحمار الأهلي، يقال في اسمه: غالب بن أبجر المزني<sup>(٢)</sup>: «أَطْعِمْ أَهْلَكَ مِنْ سَمِينٍ مَالِكٍ»، وهو حديث ضعيف لا يُعَارَضُ بمثله حديث النهي".

#### ❁ النص المتعقب عليه:

قال الإمام مُغلطاي<sup>(٣)</sup>: (وقول السُّهَيْلِيِّ: "حديث غالب بن أبجر: «أَطْعِمْ أَهْلَكَ مِنْ سَمِينٍ مَالِكٍ»، ضعيف، لا يُعَارَضُ بمثله حديث النهي"، فيه نظر، من حيث إنَّ حديث غالب هذا، رواه أبو داود<sup>(٤)</sup> بسند صحيح: عن عبد الله بن أبي زياد<sup>(٥)</sup>، ثنا عُبيد الله<sup>(٦)</sup>، عن إسرائيل<sup>(٧)</sup>، عن منصور، عن عُبيد أبي الحسن، عن عبد الرحمن، عن غالب.

(١) الروض الأثف (٦/ ٤٩٥).

(٢) غَالِبُ بْنُ أَبَجَرَ الْمُزَنِيُّ، له صحبة، وهو كوفي، ويقال فيه: ابن ذِيخ، بكسر أوله، ومثناة تحتانية بعدها معجمة، له حديث في سنن أبي داود في الحمر الأهلية. الإصابة في تمييز الصحابة (٥/ ٢٤١).

(٣) الزهر الباسم (٢/ ١٢٦٤).

(٤) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأطعمة، باب في أكل لحوم الحمر الأهلية (٥/ ٦٢٥/ ح ٣٨٠٩).

(٥) عبد الله بن الحكم بن أبي زياد القَطَوَانِيُّ -بفتح القاف والمهملة-، وقد يُنسب إلى جده، أبو عبد الرحمن الكوفي الدَّهْقَان، صدوق، مات سنة خمس وخمسين ومائتين [د ت ق]. تقريب التهذيب (ص: ٣٠٠).

(٦) هو: عُبيد الله بن موسى بن أبي المختار بن بَادَآمَ العَبْسِيُّ، الكوفي، أبو محمد، ثقة، كان يتشيع، وكان أثبت في إسرائيل من أبي نُعَيْم، مات سنة ثلاث عشرة ومائتين على الصحيح [ع]. تقريب التهذيب (ص: ٣٧٥).

(٧) هو: إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السَّبْعِيُّ، الهَمْدَانِيُّ، أبو يوسف الكوفي، ثقة تُكَلَّمُ فيه بلا حجة،

قال أبو داود<sup>(١)</sup>: "رواه شعبة، عن عبيد، عن عبد الرحمن بن بشر، عن عبد الرحمن بن معقل، عن أناس من مزيّنة من أصحاب النبي ﷺ: أن سيّد مزيّنة أبجر أو ابن أبجر سأل النبي ﷺ. انتهى".

وعبد الرحمن بن معقل<sup>(٢)</sup> هذا ذكره ابن حبان في كتاب الثقات<sup>(٣)</sup>، ووصفه غير واحد بالرواية عن غالب ابن أبجر<sup>(٤)</sup>، وذكره ابن الأثير في جملة الصحابة<sup>(٥)</sup>، فسقوطه من السند وثبوته شيان.

على أن منصور بن المعتمر<sup>(٦)</sup> ليس بدون شعبة في الحفظ، والإتقان، وعبيد<sup>(٧)</sup> ليس مدلساً، ولكنه لم يصرح بسماعه من ابن معقل؛ فلعلّه سمعه عنه مرةً أخرى منه، ولأنه ممن صح سماعه منه غير واحد.

= مات سنة ستين ومائة، وقيل: بعدها [ع]. تقريب التهذيب (ص: ١٠٤).

(١) في السنن (٥/٦٢٥ ح ٣٨٠٩)، وليس فيه لفظ "من أصحاب النبي ﷺ"، ولعلّ هذا اللفظ جاء في رواية ابن العبد كما ذكره مغلطاي في هذا التعقب.

(٢) هو: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَعْقِلِ بْنِ مُقَرِّنِ الْمُزَنِيِّ، أبو عاصم الكوفي، ثقة، تكلموا في روايته عن أبيه؛ لصغره، وَوَهَمَ مَنْ ذكره في الصحابة، إنما هو من الثالثة [د]. تقريب التهذيب (ص: ٣٥٠).

(٣) الثقات (٥/١١١).

(٤) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٧/٤١٧)، ونص ما عنده "روى عن غالب بن أبجر (د) على خلاف فيه".

(٥) أسد الغابة (٣/٤٩٢)، ونص ما عنده "عبد الرحمن بن معقل السلمي، صاحب الدُّثْنِيَّةِ"، وذكر له حديثه في الضبع، والأرنب، والثعلب.

(٦) هو: منصور بن الْمُعْتَمِر بن عبد الله السُّلَمِيُّ، أبو عَتَّابٍ - بمثناة ثقيلة، ثم موحدة - الكوفي، ثقة، ثبت، وكان لا يدلس، من طبقة الأعمش، مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة [ع]. تقريب التهذيب (ص: ٥٤٧).

(٧) هو: عُبَيْدُ بْنُ الْحَسَنِ الْمُزَنِيُّ، أو الثعلبي، أبو الحسن الكوفي، ثقة [م د ق]. تقريب التهذيب (ص: ٣٧٦).

وقد تابع منصوراً مُسَعَر - فيما رواه أبو داود أيضاً<sup>(١)</sup>: عن محمد بن سليمان، ثنا أبو نُعيم، عن مُسَعَر، عن ابن عُبيد، والآخر غالب بن أُبَجَر.

وفي كتاب ابن نُقطة<sup>(٢)</sup> متابع آخر لمنصور، وهو أبو عُمَيْس<sup>(٣)</sup>، رواه عن عُبيد، عن ابن مَعْقِل، عن غالب.

ووجدنا شعبة رواه كرواية منصور، عن أبي القاسم البغوي، عن أحمد بن إبراهيم العبدي، وعمر بن عبد الله الأودي، قالوا: ثنا وكيع، ثنا مُسَعَر وشعبة، عن عُبيد، عن عبد الرحمن بن مَعْقِل.

أوقفه مُسَعَر، وقال شعبة: عن ناس من مزينة الظاهرة، عن غالب، يعني شعبة بالناس: ما ذكره داود<sup>(٤)</sup> فيما رواه ابن [العبد]<sup>(٥)</sup> وغيره<sup>(٦)</sup> بأن الناس أصحابه، ثم إن شعبة اضطرب في إسناده، فرواه كما تقدم.

ورواه أبو داود الطيالسي في مسنده<sup>(٧)</sup>: عنه عن عُبيد، عن عبد الله بن بسر، عن ناس من مزينة الظاهرة: أن أُبَجَر أو ابن أُبَجَر وإن كان أبو زُرْعَة قال - فيما حكاه ابن أبي حاتم

(١) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأطعمة، باب في أكل لحوم الحمر الأهلية (٥/٦٢٧/ح ٣٨١٠).

(٢) تكملة الإكمال (٢/٦٥٩).

(٣) هو: عُتْبَة بن عبد الله بن عُتْبَة بن عبد الله بن مسعود الهذلي، أبو العُمَيْس - بمهملتين مصغر - المَسْعُودِي، الكوفي، ثقة [ع]. تقريب التهذيب (ص: ٣٨١).

(٤) لعل الصواب أبو داود؛ حتى يستقيم الكلام.

(٥) ما بين المعقوفتين في المطبوع من الزهر الباسم هكذا [...]. وقال المحقق: "بعض طمس في الأصل، ولم أفهمه"، وما أثبتته من المخطوط [٣١٠/ب]، وابن العبد، هو: علي بن الحسن بن العبد، أبو الحسن الوراق، صاحب أبي داود السجستاني، وراوي كتابه، ومات سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة. ينظر: تاريخ بغداد (١٣/٣١٣)، تاريخ الإسلام (٧/٥٥٢).

(٦) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار، كتاب الصيد والذبائح والأضاحي، باب أكل لحوم الحمر الأهلية (٤/٢٠٣/ح ٦٣٧١).

(٧) في مسنده (٢/٦٣٩/ح ١٤٠١).

في العلل -<sup>(١)</sup>: "الصحيح حديث شعبة"، فكأنه لم ير هذا الاضطراب، ولا رأى ابن العسكري<sup>(٢)</sup> ذكره عنه، فقال عبد الله بن معقل في غير موضع من كتابه: ووجدنا منصوراً لم يضطرب إلا ما رواه عنه شريك، ولعل ذلك [منه]<sup>(٣)</sup>.

### ❧ دراسة التعقب:

اعترض مغلطاي على ما ذهب إليه السهيلي من تضعيف حديث غالب بن أبجر رضي الله عنه في إباحة أكل لحوم الحمر الأهلية، وبيانه أن الحديث قد أخرجه أبو داود بسند صحيح.

ولمناقشة هذا الأمر، لا بد من تخريج الحديث، ودراسة إسناده، والوقوف على أقوال أهل العلم فيه، وذلك على النحو التالي:

#### أولاً: تخريج الحديث:

الحديث -كما تقدم- أخرجه أبو داود، فقال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي زِيَادٍ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ عُبيدِ أَبِي الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ غَالِبِ بْنِ أَبَجَرَ، قَالَ: أَصَابَتْنَا سَنَةٌ، فَلَمْ يَكُنْ فِي مَالِي شَيْءٌ أُطْعِمُ أَهْلِي إِلَّا شَيْءٌ مِنْ حُمُرٍ، وَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَرَّمَ لَحْمَ الْحُمُرِ<sup>(٤)</sup> الْأَهْلِيَّةِ<sup>(٥)</sup>، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَصَابَتْنَا السَّنَةُ<sup>(٦)</sup>، وَلَمْ يَكُنْ فِي مَالِي مَا أُطْعِمُ أَهْلِي إِلَّا سِمَانُ حُمُرٍ، وَإِنَّكَ حَرَّمْتَ لَحْمَ

(١) علل الحديث له (٤/٣٦٩).

(٢) لم أقف عليه.

(٣) ما بين المعقوفتين في المطبوع من الزهر الباسم هكذا [...]، وقال المحقق: "طمس، والكلمة غير مقروءة"، وما أثبتته من المخطوط [٣١٠/ب].

(٤) الحُمُر: بِضَمَّتَيْنِ، جمع حمار. ينظر: مختار الصحاح (ص: ٨٠)، النهاية في غريب الحديث والأثر (١/٤٣٩)، مادة: (حُمُر).

(٥) الْأَهْلِيَّة: هي التي تألف البيوت، ولها أصحاب، وهي مثل الإنسية، ضد الوحشية. النهاية في غريب الحديث والأثر (١/٨٤)، مادة: (أهل).

(٦) السَّنَةُ: الْجَدْبُ. ينظر: غريب الحديث للحربي (٣/٩٦٩)، النهاية في غريب الأثر (٢/٤١٣)، مادة:  $\Leftarrow =$

الحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ، فقال: "أَطْعِمْ أَهْلَكَ مِنْ سَمِينِ حُمُرِكَ؛ فَإِنَّمَا حَرَمْتُهَا مِنْ أَجْلِ جَوَالِّ الْقَرِيَةِ"<sup>(١)</sup>، يعني الْجَلَّالَةَ. قال أبو داود: عبد الرحمن هذا هو ابن معقل.

قال أبو داود: "روى شعبة هذا الحديث عن عبيد أبي الحسن، عن عبد الرحمن بن معقل، عن عبد الرحمن بن بشر، عن ناسٍ من مُزَيْنَةَ، أن سيد مُزَيْنَةَ أَبَجَرَ، أو ابن أَبَجَرَ، سأل النبي ﷺ".

ثانياً: دراسة الإسناد، والحكم عليه:

الإسناد وإن كان جميع رواته ثقات، إلا عبد الله بن الحكم بن أبي زياد: صدوق، إلا أن الحديث قد حكم عليه أهل العلم بالضعف؛ لأن متنه شاذ، مخالف للحديث المتفق عليه<sup>(٢)</sup> في النهي عن أكل لحوم الحمر الأهلية، وللاضطراب في السند والمتن، والله أعلم.

ثالثاً: أقوال أهل العلم في حديث أبجر بن غالب:

قال البزار -فيما نقله عنه الزَّيْلَعِي-<sup>(٣)</sup>: "وَلَا يُعْلَمُ لِغَالِبِ بْنِ أَبَجَرَ غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ، وَقَدْ اخْتَلَفَ فِيهِ؛ فَبَعْضُ أَصْحَابِ عُبَيْدِ بْنِ الْحَسَنِ يَقُولُ: عَنْ غَالِبِ بْنِ أَبَجَرَ، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: عَنْ أَبَجَرَ بْنِ غَالِبٍ، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: عَنْ غَالِبِ بْنِ ذَرِيحٍ، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: عَنْ غَالِبِ بْنِ ذَيْخٍ".

= (سنة).

(١) الْجَوَالُّ: بِتَشْدِيدِ اللَّامِ: جَمْعُ جَالَّةٍ، وَالْجَلَّالَةُ مِنَ الْحَيَوَانِ: الَّتِي تَأْكُلُ الْعَذْرَةَ، وَالْجِلَّةُ: الْبَعْرُ، فَوُضِعَ مَوْضِعَ الْعَذْرَةِ. النهاية في غريب الحديث والأثر (١/٢٨٨)، مادة: (جَلَل).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المغازي، باب غزوة خيبر (٥/١٣٦/ح ٤٢١٩)، ومسلم في صحيحه، كتاب الصيد والذبائح وما يؤكل من الحيوان، باب في أكل لحوم الخيل (٣/١٥٤١/ح ١٩٤١) من حديث جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) نصب الراية (٤/١٩٨). ولم أقف على قول البزار في المطبوع من مسنده.

وقال الخطابي<sup>(١)</sup>: "اختلف في إسناده".

وقال البيهقي<sup>(٢)</sup>: "إسناده مضطرب، وفي إسناده أنه قال: "أصابتنا سنة، فلم يكن في مالي شيء أطعم أهلي إلا شيء من حُمُر"، فكأنه إن صح إنما رخص له في أكله بالضرورة حيث تباح الميتة".

وقال ابن عبد البر<sup>(٣)</sup>: "حديث لا يصح، ولا يُعَرَّج على مثله مع ما عارضه من الأسانيد الصحاح".

وقال عبد الحق الإشبيلي<sup>(٤)</sup>: "وهذا الحديث ليس بمتصل الإسناد إلا من حديث عبد الله بن عمرو بن لويم، وهو غير معروف، وفي إسناده أيضاً رجل يقال له عبد الرحمن بن بشر، وهو كذلك".

وقال المنذري<sup>(٥)</sup>: "اختلف في إسناده اختلافاً كثيراً، وقد ثبت التحريم من حديث جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا".

وقال النووي<sup>(٦)</sup>: "هذا الحديث مضطرب، مختلف الإسناد، شديد الاختلاف، ولو صح حمل على الأكل منها في حال الاضطرار".

قال الزَيْلَعِي<sup>(٧)</sup>: "وفي إسناده اختلاف كثير؛ فمنهم من يقول: عن عبيد أبي الحسن، ومنهم من يقول: عبيد بن الحسن، ومنهم من يقول: عن عبد الله بن معقل، ومنهم من

(١) معالم السنن (٤/ ٢٥٠).

(٢) معرفة السنن والآثار (١٤/ ١٠٣).

(٣) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١٠/ ١٢٥).

(٤) الأحكام الوسطى (٤/ ١١٥).

(٥) مختصر سنن أبي داود (٢/ ٥٨٤).

(٦) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (١٣/ ٩١).

(٧) نصب الراية (٤/ ١٩٧).

يقول: عبد الرحمن بن معقل، ومنهم من يقول: عن ابن معقل، وغالب بن أبجر، ويقال: أبجر بن غالب، ومنهم من يقول: غالب بن ذريح، ومنهم من يقول: غالب بن ذيح، ومنهم من يقول: عن أناس من مزينة عن غالب بن أبجر، ومنهم من يقول: عن أناس من مزينة أن رجلاً أتى النبي ﷺ، ومنهم من يقول: إن رجلين سألا النبي ﷺ،... وكذلك اختُلف في متنه؛ فمنهم من يقول: كل من سمين مالك، وأطعم أهلك، ومنهم من يقول: كل من سمين مالك فقط، ومنهم من يقول: أطعم أهلك من سمين مالك فقط".

وقال ابن حجر<sup>(١)</sup>: "وقد أخرج الشيخان عن جابر أن النبي ﷺ نهى عن لحوم الحمر الأهلية، ولأبي داود عن غالب بن أبجر قال: كان النبي ﷺ حرّم لحوم الأهلية، فأتيت النبي ﷺ، فذكر القصة، قال: أطعم أهلك من سمين حُمرك، وإسناده ضعيف مضطرب".

وقال أيضًا<sup>(٢)</sup>: "إسناده ضعيف، والمتن شاذ مخالف للأحاديث الصحيحة؛ فالاعتماد عليها".

### الخلاصة:

بالنظر فيما تقدم يظهر - والله أعلم - أن مغلطاي قد جانب الصواب في هذا التعقب، وذلك؛ لما يلي:

١. أن حديث غالب بن أبجر رَوَاهُ عَنْهُ يَخَالِفُ الْحَدِيثَ الْمَتَّفِقَ عَلَيْهِ فِي تَحْرِيمِ أَكْلِ لَحُومِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ.

٢. أن طائفةً من أهل العلم قد حكموا على حديث غالب بن أبجر بالضعف والاضطراب؛ لشدة الاختلاف في إسناده ومتنه، ولم أقف - في حدود بحثي - على من صحّ حديثه، والله - تعالى - أعلم بالصواب.

(١) الدراية في تخريج أحاديث الهداية (١/٦٣)

(٢) فتح الباري (٩/٦٥٦).



## ❖ [١٠٩/٢٠]: تعقبه في الحكم على حديث (انظروا زنا بكم):

## ❖ النص المتعقب عليه:

قال الإمام الشَّهَلِي (١): "رَوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حِينَ ابْتَنَى بِأُمِّ سَلَمَةَ (٢)، دَخَلَ عَلَيْهَا بَيْتَهَا فِي ظُلْمَةٍ، فَوُطِئَ عَلَى زَيْنَب (٣)، فَبَكَتْ، فَلَمَّا كَانَ مِنَ اللَّيْلِ الْآخَرَى، دَخَلَ فِي ظُلْمَةٍ أَيْضًا، فَقَالَ: «انْظُرُوا زُنَابَكُمْ، أَلَا أَطَأَ عَلَيْهَا»، أَوْ قَالَ: «أَخْرُوا» ذَكَرَهُ الزُّبَيْرُ (٤)، وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ تَوْهِينٌ لِرَوَايَةِ مَنْ رَوَى (٥): أَنَّهُ كَانَ يَرَى بِاللَّيْلِ، كَمَا يَرَى بِالنَّهَارِ".

## ❖ نص التعقب:

قال الإمام مغلطاي (٦): (وقوله: "وفي قوله ﷺ: «انظروا زنا بكم، ألا أطأ عليها»، أَوْ قَالَ (٧): «أخروا»، ذكره الزبير، وفي هذا الحديث توهين لرواية من روى: أنه ﷺ كان يرى بالليل، كما يرى بالنهار"، فيه نظر، من حيث إن الحديث الذي أشار إليه من عند الزبير لا يسوي سماعه، وذلك أن الزبير رواه عن محمد بن الحسن، وهو ابن زبالة (٨)، قال فيه ابن معين: "والله ما هو ثقة" (٩)، "عدو الله" (١)،

(١) الروض الأنف (٣/ ٢٢٦).

(٢) ترجمت لها في التعقب رقم (١٣).

(٣) هي: زينب بنت أبي سلمة بن عبد الأسد المخزومية، ربيبة النبي ﷺ، أمها أم سلمة زوج النبي ﷺ، وَكَانَ اسْمُهَا بَرَّةً، فَسَمَّاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَيْنَبَ، تُوفِيَتْ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ، وَحَضَرَ ابْنُ عَمْرِو جَنَازَتَهَا. ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٤/ ١٨٥٤)، الإصابة في تمييز الصحابة (٨/ ١٥٩).

(٤) المنتخب من كتاب أزواج النبي ﷺ (ص: ٤٣).

(٥) سياًتي تخريجه في دراسة هذا التعقب.

(٦) الزهر الباسم (١/ ٦٥٤).

(٧) لم أقف على هذا اللفظ.

(٨) هو: محمد بن الحسن بن زبالة - بفتح الزاي وتخفيف الموحدة - المخزومي، أبو الحسن المدني، كَذَّبُوهُ، مَاتَ قَبْلَ الْمَائَتَيْنِ. تقريب التهذيب (٢/ ٤٧٤).

(٩) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص: ٢١٤).

"كذاب"<sup>(٢)</sup>، وكذَّبه أبو داود<sup>(٣)</sup>، ووهَّاه.

وتركه جماعة عن القاسم بن عبد الله العمري<sup>(٤)</sup>، وأحمد يقول فيه<sup>(٥)</sup>: "كذاب، يضع الحديث"، وقال ابن معين: "كذاب خبيث"<sup>(٦)</sup>، "ليس بشيء"<sup>(٧)</sup>.

وتركه جماعة عن حسين بن عبد الله<sup>(٨)</sup>، وهو كذاب، قاله مالك<sup>(٩)</sup>، وأبو حاتم<sup>(١٠)</sup>، ويحيى<sup>(١١)</sup>، وأساء عليه الثناء غير هؤلاء.

فكيف يوهن هذا حديثاً، أو يرده؟ على أن الحديث الذي قال إنه يوهنه هذا، ليس بواهن؛ إذ ليس في رواته برمتها من تكلم في أقذاع<sup>(١٢)</sup>، كما أسلفناه في الحديث الأول.

رواه أبو أحمد بن عدي<sup>(١٣)</sup> من حديث زهير بن عباد، عن عبد الله بن محمد بن

(١٦) لم أجده في كتابه، وينظر: الجرح والتعديل (٢٢٨/٧).

(٢) تاريخ ابن معين-رواية الدوري (٢٢٧/٣).

(٣) سؤالات الآجري لأبي داود (ص: ٢٩٥).

(٤) هو: القاسم بن عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العمري، المدني، متروك، رماه أحمد بالكذب، مات بعد الستين ومائة [ق]. تقريب التهذيب (ص: ٤٥٠).

(٥) لم أجده في كتابه، وينظر: الجرح والتعديل (١١١/٧).

(٦) لم أجده في كتابه، وينظر: المجروحين (٢١٢/٢).

(٧) تاريخ ابن معين-رواية الدوري (١٦٠/٣).

(٨) هو: حُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ضَمِيرَةَ، الْحَمِيرِيُّ، مَدِينِيٌّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، مُنْكَرُ الْحَدِيثِ. التاريخ الكبير (٣٨٨/٢).

(٩) ينظر: الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (٢١٤/١)، ميزان الاعتدال (٥٣٨/١).

(١٠) الجرح والتعديل (٥٨/٣).

(١١) تاريخ ابن معين-رواية الدوري (٢٣٦/٣).

(١٢) هي: كَلِمَةٌ تَدُلُّ عَلَى الْفُحْشِ، وَأَقْذَعُ فَلَانٌ: أَتَى بِالْفَاحِشِ مِنَ الْكَلَامِ. ينظر: مجمل اللغة (ص: ٧٤٦)، مقاييس اللغة (٥/٦٨)، مادة: (قَذَعَ).

(١٣) الكامل في ضعفاء الرجال (٥/٣٦٥)، ترجمة: عبد الله بن محمد بن المغيرة.

المغيرة، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة، [وعبد الله بن محمد بن المغيرة]<sup>(١)</sup> قال ابن عدي<sup>(٢)</sup>: يُكْتَبُ حديثهما).

### • دراسة التعقب:

اعترض مغلطاي على قول السَّهْلِيِّ بأن رواية الزبير التي تدل على عدم رؤية النبي ﷺ في الظلام، توهن الرواية التي تدل على أن النبي ﷺ يرى بالليل كما يرى بالنهار، وحجته في ذلك أن رواية الزبير فيها ابن زبالة، وهو كذاب، فكيف توهن روايته رواية أخرى، ليس في إسنادهما راوٍ مُتَكَلِّم فيه بأشد عبارات الجرح؟! ولمناقشة هذا الأمر، وبيان وجه الصواب فيه، لا بد من تخريج الحديثين، ودراسة إسنادهما، والوقوف على أقوال أهل العلم في الحكم على الحديث، وذلك على النحو التالي:

**تخريج الحديث الأول:** قال النبي ﷺ: «انظُرُوا زُنَابَكُمْ هَذِهِ، لَا أَطَأُ عَلَيْهَا».

أخرجه الزبير<sup>(٣)</sup>، عن محمد بن حسن، عن القاسم بن عبد الله، عن حسين بن عبد الله، عن أبيه، عن جده، أن النبي ﷺ، الحديث.

### دراسة الإسناد، والحكم عليه:

الإسناد فيه: محمد بن الحسن بن زبالة، والقاسم بن عبد الله، وحسين بن عبد الله، وثلاثتهم قد رماهم بالكذب الأئمة من أهل العلم.

(١) ما بين المعقوفتين في المطبوع من الزهر الباسم [وزهير بن عباد]، وما أثبتته لعلّه الصواب؛ لأن ابن عدي لم يترجم لزهير بن عباد في كتابه، والحديث الذي ذكره مغلطاي من عند ابن عدي هو في ترجمة: عبد الله بن محمد بن المغيرة، والله أعلم، وزهير بن عباد هو: زهير بن عباد الرُّؤَاسِي، ابن عم وكيع بن الجراح، أصله كوفي، ثقة. الجرح والتعديل (٣/ ٥٩١).

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال (٥/ ٣٦٧)، ولفظه "وهو مع ضعفه يُكْتَبُ حديثه".

(٣) في المنتخب من كتاب أزواج النبي ﷺ (ص: ٤٢) مطوّلًا، ولم أف - في حدود بحثي - على مَنْ أخرجه غيره، والله أعلم.

فالإسناد ضعيف جداً، وذلك؛ لحال الرواة الذين وُصفوا بالكذب، ويحكم على حديثهم بالوضع، والله أعلم.

**تخريج الحديث الثاني:** «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَرَى فِي الظُّلْمَةِ كَمَا يَرَى فِي الضُّوءِ»:

أخرجه ابن عدي<sup>(١)</sup>، وعنه البيهقي<sup>(٢)</sup>، وابن الجوزي<sup>(٣)</sup>، من طرق: عن زهير بن عباد، قال: حدثنا عبد الله بن المغيرة عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. وأخرجه تمام<sup>(٤)</sup>، والخطيب البغدادي<sup>(٥)</sup>، بمثل الطريق السابق، ولكن بإضافة الْمُعَلَّى بن هلال بين عبد الله بن المغيرة، وهشام بن عروة.

**دراسة الإسناد، والحكم عليه:**

الإسناد فيه: عبد الله بن محمد بن المغيرة، قال فيه أبو زُرْعَةَ<sup>(٦)</sup>: "منكر الحديث"، وقال أبو حاتم<sup>(٧)</sup>: "ليس بقوي"، وقال العُقَيْلي<sup>(٨)</sup>: "يخالف في بعض حديثه، ويحدث بما لا أصل له"، وقال ابن عدي<sup>(٩)</sup>: "أحاديثه عامتها لا يُتَابَعُ عليها، ومع ضعفه يُكْتَبُ حديثه"، وقال الذهبي<sup>(١٠)</sup>: "كوفي متروك، سكن مصر، وروى الطامات".

(١) في الكامل في ضعفاء الرجال (٥ / ٣٦٥)، ترجمة: عبد الله بن محمد بن المغيرة.

(٢) في دلائل النبوة، باب ما جاء في رؤية النبي ﷺ أصحابه وراء ظهره (٦ / ٧٥) بدون ترقيم للحديث.

(٣) العلل المتناهية في الأحاديث الواهية (١ / ١٦٨).

(٤) فوائد تمام (٢ / ١٣٣ / ح ١٣٤٥).

(٥) تاريخ بغداد (٥ / ٤٤٨)، ترجمة: أحمد بن عبد الأعلى البغدادي.

(٦) أجوبة أبي زرعة الرازي على سؤالات البرذعي (٢ / ٦٨٤).

(٧) الجرح والتعديل (٥ / ١٥٨).

(٨) الضعفاء الكبير (٢ / ٣٠١).

(٩) الكامل في ضعفاء الرجال (٥ / ٣٦٧).

(١٠) تاريخ الإسلام (٥ / ١٠٢).

وحديث تمام، والخطيب البغدادي، فيه أيضاً: المُعلّي بن هلال، وقد اتفق النقاد على تكذيبه<sup>(١)</sup>.

فالإسناد ضعيف جداً -والله أعلم-؛ لحال عبد الله بن محمد بن المغيرة، والمُعلّي بن هلال، والحديث محكوم عليه بالوضع.

وقد حكم على هذا الحديث بعض أهل العلم:

فقال البيهقي<sup>(٢)</sup>: "هذا إسناد ضعيف"، وقال ابن الجوزي<sup>(٣)</sup>: "هذا حديث لا يصح".

والحديث أورده الذهبي في ترجمة عبد الله بن محمد بن المغيرة، وقال<sup>(٤)</sup>: "هذه موضوعات".

وقال الألباني<sup>(٥)</sup>: "موضوع".

### ❦ الخلاصة:

بناءً على ما سبق يتضح -والله أعلم- أن مُغلطاي قد أصاب في تعقبه على السُّهيلي، وذلك؛ لأن الحديث الذي ذكره من عند الزبير فيه رواية قد رماهم النقاد بالكذب، والإسناد بهذه الحال لا يمكن أن يوهن حديثاً، أو أن يردّه؛ لأنه هو حديث مردود، محكوم عليه بالوضع.

ولكن مُغلطاي قد جانب الصواب في قوله في الحديث الثاني: "ليس فيه راوٍ متكلم

(١) تقريب التهذيب (ص: ٥٤١).

(٢) دلائل النبوة له (٦/ ٧٥).

(٣) العلل المتناهية في الأحاديث الواهية (١/ ١٦٨).

(٤) ميزان الاعتدال (٢/ ٤٨٧).

(٥) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة (١/ ٥١٥ / ح ٣٤١).

فيه بأقذاع"؛ لأن فيه عبد الله بن محمد بن المغيرة، وهو متروك، ومن طريق آخر فيه راو متفق على تكذيبه، وهو المَعْلَى بن هِلَال، والله -تعالى- أعلم بالصواب.



## الفصل الثامن

تعقباته المتعلقة  
بعلوم الحديث  
(وفيه تسعة تعقبات)

## ✻ [١١٠/١]: تعقبه في معرفة الرجل المبهمة الذي كَلَّم الذئب:

### ⦿ النص المتعقب عليه:

قال الإمام السُّهَيْلِيُّ<sup>(١)</sup>: "وقيل: إن سَلَمَةَ هذا<sup>(٢)</sup> هو الذي كَلَّمَهُ الذئب، وقيل: إن الذي كَلَّمَهُ الذئب هو أُهْبَانُ بْنُ صَيْفِيٍّ<sup>(٣)</sup>، وهو حديث مشهور".

### ⦿ نص التعقب:

قال الإمام مُغَلَطَاي<sup>(٤)</sup>: (وقول السُّهَيْلِيِّ: "وقيل: إن الذي كَلَّمَهُ الذئب هو أُهْبَانُ بْنُ صَيْفِيٍّ، وهو حديث مشهور"، فيه نظر، من حيث إني لم أر مَنْ سَمَى مُكَلِّمَ الذئب كما سَمَّاهُ، إِلَّا مَنْ لَا يُعْتَدُّ بِهِ<sup>(٥)</sup>، والذي رأيت مكلم الذئب أُهْبَانُ بْنُ الْأَكْوَعِ<sup>(٦)</sup>، قال ابن سعد في رواية الكلبي<sup>(٧)</sup>: "وكان محمد بن الأشعث يقول: أنا أعلم بهذا من غيري، فكان يقول: عقبة بن أُهْبَانُ مُكَلِّمَ الذئب ابن عَبَّاد بن ربيعة بن كعب ابن أمية بن يقظة بن خزيمة بن مالك بن سلامان بن أسلم بن قصي، قال<sup>(٨)</sup>: وكان محمد بن عمر يقول: "مكلم الذئب

(١) الروض الأتف (٦/ ٣٧٥).

(٢) أي: سَلَمَةُ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْأَكْوَعِ، وترجمت له في التعقب رقم (٦١).

(٣) هو: أُهْبَانُ بْنُ صَيْفِيٍّ الْغِفَارِيُّ، من بني حرام بن غفار، يكنى: أبا مسلم، مات بالبصرة. ينظر: أسد الغابة (٣٠٩/ ١)، الإصابة في تمييز الصحابة (١/ ٢٩٠).

(٤) الزهر الباسم (٢/ ١٢١٤).

(٥) لم أقف على صاحب هذا القول.

(٦) هو: أُهْبَانُ بْنُ الْأَكْوَعِ بن عياض بن ربيعة الخزاعي، ويقال: أُهْبَانُ بن عياض بن ربيعة بن كعب بن أمية، وكان من أصحاب الشجرة. الإصابة في تمييز الصحابة (١/ ٢٨٩).

(٧) الطبقات الكبرى (٥/ ٢١٤).

(٨) أي: ابن سعد. الطبقات الكبرى (٥/ ٢١٤).



أُهْبَانُ بْنُ أَوْسٍ الْأَسْلَمِيِّ<sup>(١)</sup>، وكذا سَمَاءُ الْبَخَارِيِّ<sup>(٢)</sup>، والترمذي<sup>(٣)</sup>، في تاريخيهما، وأبو عمر<sup>(٤)</sup>، وأبو نُعَيْمٍ الْأَصْبَهَانِيِّ<sup>(٥)</sup>، وابن مَنذَه<sup>(٦)</sup>، وابن حِبَّانَ<sup>(٧)</sup>، وأبو أحمد العسكري<sup>(٨)</sup>، ومحمد بن جرير الطبري في الذيل<sup>(٩)</sup>، وغيرهم، أنشد الكلبي في الجمهرة للكلبي<sup>(١٠)</sup> ما يوضحه:

إلى [ابن]<sup>(١١)</sup> مَكَلَّمِ الذَّنْبِ ابْنِ أَوْسٍ ... [رحلت على عُدَا فِرَةٍ<sup>(١٢)</sup> أُمُون]<sup>(١٣)</sup>

(١) هو: أَهْبَانُ بْنُ أَوْسٍ الْأَسْلَمِيُّ، ويقال: وهبان، يكنى أبا عُقْبَةَ، له صحبة، وبائع تحت الشجرة، وصلى إلى القبلتين، ونزل الكوفة، ومات بها في ولاية المغيرة. ينظر: أسد الغابة (١/٣٠٨)، الإصابة في تمييز الصحابة (١/٢٨٩).

(٢) التاريخ الكبير (٢/٤٤).

(٣) تسمية أصحاب رسول ﷺ (ص: ٣٢).

(٤) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (١/١١٥).

(٥) معرفة الصحابة له (١/٢٨٩).

(٦) المستخرج من كتب الناس للتذكرة والمستطرف من أحوال الرجال للمعرفة (٢/٦٠٩).

(٧) الثقات له (٣/١٧).

(٨) لم أقف عليه.

(٩) لم أقف عليه في المطبوع من المنتخب من ذيل المذيل، ولا في المطبوع من كتبه.

(١٠) لم أقف عليه في المطبوع من كتابه جمهرة أنساب العرب، ولعلّه في الجزء الساقط منه، ونقله عنه مغلطاي في إكمال تهذيب الكمال (٢/٢٨٥)، وابن حجر في الإصابة في تمييز الصحابة (٥/٥٠).

(١١) ما بين المعقوفتين في المطبوع من الزهر الباسم [أن]، وما أثبتته من المخطوط [٢٩٧/أ].

(١٢) العُدَا فِرَة: النَّاقَةُ الشَّدِيدَةُ، الأَمِينَةُ، الْوَثِيقَةُ، الظَّهِيرَةُ. وَهِيَ الْأُمُونُ. تهذيب اللغة (٣/٢٣٠)، مادة: عَدَفَرٌ.

(١٣) ما بين المعقوفتين في المطبوع من الزهر الباسم، قال المحقق: "بعض الكلمات غير مقروءة"، وما أثبتته من المخطوط [٢٩٧/أ]، ونقله أيضًا مغلطاي عن الكلبي في إكمال تهذيب الكمال (٢/٢٨٥)، وابن حجر في الإصابة في تمييز الصحابة (٥/٥٠).

وسمّاه ابن دريد في الاشتقاق<sup>(١)</sup>، وابن الكلبي<sup>(٢)</sup>، والبلاذري<sup>(٣)</sup>، وأبو عبيد بن سلام<sup>(٤)</sup> في آخرين: أهبان ابن عباد<sup>(٥)</sup>.

وقوله: "وهو حديث مشهور"، إن أراد كلام الذئب فنعم، وإن أراد تسمية أهبان فيه، فممنوع، أما الحديث المشهور: "بيننا راع..."، لم يسم الراعي إلا في بعض الأحاديث التي هي غير مشهورة، وعند عياض<sup>(٦)</sup>: عن سلمة بن عمرو بن الأكوع، أنه صاحب هذه القصة، وأنها سبب إسلامه).

### ❧ دراسة التعقب:

اعترض مغلطاي على ما ذكره السهيلي من أن أهبان بن صيفي هو مكلم الذئب، وذلك؛ لأمرين:

أحدهما: أن من سماه أهبان بن صيفي، هو قول من لا يعتد به، والذي وقف عليه أن اسمه أهبان بن الأكوع.

والآخر: أنه ورد عن أهل العلم في تسمية مكلم الذئب، عدة أقوال.

ولمناقشة هذا الأمر، لا بد من تخريج الحديث الذي وردت فيه قصة مكلم الذئب،

(١) الاشتقاق (ص: ٤٨٠)، ونص ما عنده "أهبان، وهو مكلم الذئب، وهو ابن عياض بن ربيعة".

(٢) نسب معد واليمن الكبير (٢/ ٤٥٩).

(٣) لم أقف عليه.

(٤) لم أقف عليه.

(٥) لعل الصواب في ضبط الاسم كما ضبطه ابن الأثير، فقال: "بالعين المهملة وبالياء تحتها نقطتان، وآخره ذال معجمة". أسد الغابة (١/ ٣١٠)، وقال ابن حجر: "وذكر الطبري، والبلاذري، وقبلهما أبو عبيد والكلبي، أن مكلم الذئب اسمه أهبان بن الأكوع بن عياض بن ربيعة، قال ابن منده: وهو عم سلمة بن عمرو بن الأكوع الأسلمي، والله أعلم". تهذيب التهذيب (١/ ٣٨٠).

(٦) الشفا بتعريف حقوق المصطفى (١/ ٥٩٧).

ثم الوقوف على أقوال أهل العلم في تسميته، وذلك على النحو التالي:

### أولاً: تخريج الحديث:

أخرجه أحمد<sup>(١)</sup>، فقال: حَدَّثَنَا يَزِيدُ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ الْفَضْلِ الْخُدَّانِيِّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: عَدَا الذُّبُّ عَلَى شَاةٍ، فَأَخَذَهَا، فَطَلَبَهُ الرَّاعِي، فَانْتَرَعَهَا مِنْهُ، فَأَقْعَى الذُّبُّ عَلَى ذَنْبِهِ، قَالَ: أَلَا تَتَّقِي اللَّهَ، تَنْزِعُ مِنِّي رِزْقًا سَاقَهُ اللَّهُ إِلَيَّ، فَقَالَ: يَا عَجَبِي، ذُبُّ مُقْعٍ عَلَى ذَنْبِهِ، يُكَلِّمُنِي كَلَامَ الْإِنْسِ، فَقَالَ الذُّبُّ: أَلَا أُخْبِرُكَ بِأَعْجَبَ مِنْ ذَلِكَ؟ مُحَمَّدٌ ﷺ يَثْرِبُ يُخْبِرُ النَّاسَ بِأَنْبَاءِ مَا قَدْ سَبَقَ، قَالَ: فَأَقْبَلَ الرَّاعِي يَسُوقُ غَنَمَهُ، حَتَّى دَخَلَ الْمَدِينَةَ، فَرَوَاهَا إِلَى زَاوِيَةٍ مِنْ زَوَايَاهَا، ثُمَّ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرَهُ، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَنُودِيَ: الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ، ثُمَّ خَرَجَ، فَقَالَ لِلرَّاعِي: "أَخْبِرْهُمْ"، فَأَخْبَرَهُمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "صَدَقَ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يُكَلِّمَ السَّبَاعُ الْإِنْسَ، وَيُكَلِّمَ الرَّجُلَ عَذْبَهُ سَوْطِهِ، وَشِرَاكَ نَعْلِهِ، وَيُخْبِرَهُ فَيُخَذُّهُ بِمَا أَحْدَثَ أَهْلُهُ بَعْدَهُ".

وأخرجه البزار<sup>(٢)</sup>، وعبد بن حميد<sup>(٣)</sup>، والطحاوي<sup>(٤)</sup>، والحاكم<sup>(٥)</sup>، والبيهقي<sup>(٦)</sup>، من طرق عن القاسم بن الفضل الخُدَّانِيِّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ.

(١) في مسنده (١٨/ ٣١٥ ح ١١٧٩٢)، وقال محققو المسند: "رجاله ثقات، رجال الصحيح".

(٢) كما في كشف الأستار عن زوائد البزار (٣/ ١٤٣)، وقال البزار: "لا نَعْلَمُ رَوَاهُ هَكَذَا إِلَّا الْقَاسِمُ، وَهُوَ بَصْرِيٌّ مَشْهُورٌ، وَقَدْ رَوَاهُ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ شَهْرُ بْنُ حَوْشَبٍ، وَزَادَ فِيهِ عَلَى أَبِي نَضْرَةَ".

(٣) كما في المنتخب من مسند عبد بن حميد (ص: ٢٧٧).

(٤) في شرح مشكل الآثار (١٥/ ٤٨٠ ح ٦١٧٨).

(٥) في المستدرک علی الصحیحین، کتاب الفتن والملاحم (٤/ ٥١٤ ح ٨٤٤٤)، وقال: "هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه"، ولخصه الذهبي، وقال: "على شرط مسلم".

(٦) في دلائل النبوة، باب في كلام الذئب وشهادته لنبينا ﷺ بالرسالة (٦/ ٤١)، وأخرجه من طريقين، قال عن إسناده أحدهما: "هَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ".

وقد جاءت هذه الروايات بدون ذكر اسم مُكَلِّم الذئب، بل جاء فيها الاسم على الإبهام بقولهم: "الراعي".

ثانياً: أقوال أهل العلم في اسم مُكَلِّم الذئب:

القول الأول: أُهْبَانُ بن عَيَّاذِ الْخَزَاعِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

ذكر ذلك: الكلبي<sup>(١)</sup>، وابن دريد<sup>(٢)</sup>، والدراقطني<sup>(٣)</sup>، وعبد الغني<sup>(٤)</sup>، وأبو نُعَيْم<sup>(٥)</sup>، وابن حزم<sup>(٦)</sup>، وأبو القاسم بن مَنَدَه<sup>(٧)</sup>، وابن مَأْكُولَا<sup>(٨)</sup>، وابن الجوزي<sup>(٩)</sup>، وابن الأثير<sup>(١٠)</sup>، والمِزِّي<sup>(١١)</sup>، والذهبي<sup>(١٢)</sup>، وابن العراقي<sup>(١٣)</sup>، وابن حجر<sup>(١٤)</sup>.

القول الثاني: أُهْبَانُ بن أَوْسٍ الْأَسْلَمِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

- (١) نسب معد واليمن الكبير (٢/ ٤٥٩).
- (٢) الاشتقاق (ص: ٤٨٠).
- (٣) المؤلف والمختلف له (٣/ ١٥٢٦).
- (٤) المؤلف والمختلف له (٢/ ٥١٤).
- (٥) معرفة الصحابة له (١/ ٢٨٩).
- (٦) جمهرة أنساب العرب له (١/ ٢٤١).
- (٧) المستخرج من كتب الناس للتذكرة والمستطرف من أحوال الرجال للمعرفة (٢/ ٨١).
- (٨) الإكمال في رفع الأرتياب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب (٦/ ٦٣).
- (٩) تلقيح فهوم أهل الأثر (ص: ١١٨).
- (١٠) أسد الغابة (١/ ٣١٠).
- (١١) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٣/ ٣٨٤).
- (١٢) تهذيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١/ ٤٢٠).
- (١٣) المستفاد من مبهمات المتن والإسناد (٣/ ١٦٧٠).
- (١٤) الإصابة في تمييز الصحابة (١/ ٢٨٩).

ذكر ذلك: الواقدي<sup>(١)</sup>، وأبو نعيم<sup>(٢)</sup>، وابن عبد البر<sup>(٣)</sup>، وأبو القاسم بن منده<sup>(٤)</sup>، وابن الجوزي<sup>(٥)</sup>، وابن الأثير<sup>(٦)</sup>، والمزي<sup>(٧)</sup>، والذهبي<sup>(٨)</sup>، وابن حجر<sup>(٩)</sup>.

القول الثالث: سلمة بن الأكوع رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

قاله ابن إسحاق<sup>(١٠)</sup>.

القول الرابع: رافع بن عُميرة الطائي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

ذكر ذلك ابن عبد البر<sup>(١١)</sup>، وابن الأثير<sup>(١٢)</sup>، وابن حجر حكايةً عن ابن إسحاق<sup>(١٣)</sup>.

### ٢ الخلاصة:

بالنظر فيما تقدم يظهر - والله أعلم - أن مغلطاي قد أصاب في تعقبه على السَّهيلي، وذلك؛ لِمَا يلي:

- (١) ينظر: الطبقات الكبرى (٥ / ٢١٤).
- (٢) معرفة الصحابة له (١ / ٢٨٩).
- (٣) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (١ / ١١٥).
- (٤) المستخرج من كتب الناس للتذكرة والمستطرف من أحوال الرجال للمعرفة (٢ / ٦٠٩).
- (٥) تلخيص فهم أهل الأثر (ص: ١١٨).
- (٦) أسد الغابة (١ / ٣٠٨).
- (٧) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٣ / ٣٨٤).
- (٨) تهذيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١ / ٤٢٠).
- (٩) الإصابة في تمييز الصحابة (١ / ٢٨٩).
- (١٠) ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٢ / ٦٣٩)، أسد الغابة (٢ / ٥١٧).
- (١١) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٢ / ٤٨٣).
- (١٢) أسد الغابة (٢ / ٢٤١).
- (١٣) الإصابة في تمييز الصحابة (٢ / ٣٦٧).

١. أن كل من ترجم لأُهبان بن صيفي لم يذكر فيه أنه كَلَّم الذئب.
٢. أنه بالرغم من اختلاف أهل العلم في اسم مُكَلَّم الذئب، وتعدد أقوالهم فيه، إلا أنه لم يذكر عن أحد منهم أن اسمه: أُهبان بن صيفي، والله -تعالى- أعلم بالصواب.



## ❖ [١١١/٢]: تعقبه في اسم الراوي المبهمة الذي روى عنه ابن إسحاق حديث الصلاة على شهداء أحد:

### ❖ النص المتعقب عليه:

قال الإمام السَّهْلِيُّ<sup>(١)</sup>: "وروى ابن إسحاق<sup>(٢)</sup> عَمَّنْ لا يتهم، عن مِقْسَم، عن ابن عباس، أن النبي ﷺ صلى على حمزة، وعلى شهداء يوم أحد... فإن ابن إسحاق قال: حدثني من لا أَتَّهِم، يعني: الحسن بن عمار<sup>(٣)</sup> - فيما ذكروا-، ولا خلاف في ضعف الحسن بن عمار عند أهل الحديث، وأكثرهم لا يرونه شيئاً".

### ❖ نص التعقب:

قال الإمام مغلطاي<sup>(٤)</sup>: (قال السَّهْلِيُّ: "يعني بمن لا يتهم: ابن عمار. انتهى"). روى هذا الحديث الحاكم في المستدرک<sup>(٥)</sup>، وابن ماجه<sup>(٦)</sup>، من طريق أبي بكر بن عياش، ثنا يزيد بن أبي زياد، عن مِقْسَم، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولم يحكم عليه بشيء، وهو سند صحيح على رأي جماعة من العلماء، وكذا رواه ابن سعد عن يزيد عن مِقْسَم<sup>(٧)</sup>،

(١) الروض الأثف (٢٧/٦).

(٢) ينظر: سيرة ابن هشام (٩٧/٢).

(٣) ترجمت له، ودرست منزلته النقدية عند أهل العلم في التعقب رقم (٤١).

(٤) الزهر الباسم (١٠٦٧/٢).

(٥) أخرجه الحاكم في المستدرک على الصحيحين، كتاب معرفة الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ (٣/٢١٨ ح ٤٨٩٥)، وسكت عنه، وقال الذهبي: "سمعه أبو بكر بن عياش من يزيد، قلت: ليسا بمعتدين".

(٦) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب أبواب الجنائز، باب ما جاء في الصلاة على الشهداء ودفنهم (١/٤٨٥ ح ١٥١٣).

(٧) الطبقات الكبرى (١٢/٣).

وفي رواية يونس بن بكير<sup>(١)</sup>، عن ابن إسحاق، حدثني رجل من أصحابي، عن مقسم. انتهى. [ما ذكرناه من أنه يزيد]<sup>(٢)</sup> أولى؛ لأنه حديثه، ورواه عنه من ذكرناه؛ فهو أولى من تخرُّص السَّهْلِي بغير دليل).

### ❧ دراسة التعقب:

اعترض مُغلطاي على ما ذكره السَّهْلِي من غير دليل على أن الرجل المبهم في رواية ابن إسحاق هو: الحسن بن عمار، وذلك ببيانه أن المبهم هو: يزيد بن أبي زياد، واستدل على ذلك بأن الروايات قد جاءت صريحةً باسمه من عند الحاكم، وابن ماجه، وابن سعد.

ولمناقشة هذا الأمر، لا بد من تخريج حديث ابن عباس في الصلاة على شهداء أحد، وذلك على النحو التالي:

أخرجه - كما تقدم - كلُّ من: ابن ماجه، وابن سعد، والحاكم.

وجميعهم من طريق: أَبِي بَكْرٍ بْنُ عِيَّاشٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، عَنْ مِقْسَمٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وبالنظر في هذه الطريق، تبين أن يزيد بن أبي زياد الذي روى عن مقسم، وروى عنه أبو بكر بن عياش، هو: يزيد بن أبي زياد الهاشمي، مولا هم، الكوفي، ضعيف، كبر فتغير، وصار يتلقن، وكان شيعياً<sup>(٣)</sup>.

(١) أخرجه البيهقي في سننه الكبرى، كتاب الجنائز، باب من زعم أن النبي ﷺ صلى على شهداء أحد (١٩/٤ ح ٦٨٠٧)، وقال: "وهذا ضعيف، ومحمد بن إسحاق بن يسار إذا لم يذكر اسم من حدث عنه لم يفرح به، ورواه الحسن بن عمار، عن الحكم، عن مقسم، عن ابن عباس أن النبي ﷺ صلى على قتلى أحد، والحسن بن عمار ضعيف لا يحتج بروايته".

(٢) ما بين المعقوفين في المطبوع [ما ذكرنا من أنه يريده]، والصواب ما أثبتته من المخطوط [٢٦٢/ب].

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٦٠١).



وأما الذي يروي عنه ابن إسحاق، فهو يزيد بن زياد بن أبي زياد، وقد يُنسب لجده، مولى بني مخزوم، مدني، ثقة<sup>(١)</sup>.

فهذا يتبين أن يزيد بن أبي زياد الذي ذكره مغلطاي، ليس هو من أبهمه ابن إسحاق.

وأما ما ذكره السهيلي من أنه: الحسن بن عمار، فقد تابعه على ذلك الزيلعي، فقال<sup>(٢)</sup>: "قال السهيلي في الروض الأثف: قول ابن إسحاق في هذا الحديث: حدثني من لا أتهم، إن كان هو الحسن بن عمار، كما قاله بعضهم،... قلت: قد ورد مصرحاً فيه بالحسن بن عمار، كما رواه الإمام أبو قرّة موسى بن طارق الزبيدي في "سننه" عن الحسن بن عمار عن الحكم بن عتيبة عن مجاهد عن ابن عباس".

وقد نبه ابن حجر إلى دليل السهيلي، فقال<sup>(٣)</sup>: "قال السهيلي: إن كان الذي أبهمه ابن إسحاق هو الحسن بن عمار، فهو ضعيف، وإلا فمجهول لا حجة فيه. انتهى. قلت: والحامل للسهيلي على ذلك ما وقع في مقدمة مسلم<sup>(٤)</sup>، عن شعبة أن الحسن بن عمار حدّثه عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس، أن النبي ﷺ صلى على قتلى أحد، فسألت الحكم، فقال: لم يصل عليهم. انتهى".

### الخلاصة:

بالنظر فيما تقدم يظهر - والله أعلم - أن مغلطاي قد جانب الصواب في هذا التعقب، وذلك؛ لما يلي:

(١) تقريب التهذيب (ص: ٦٠١).

(٢) نصب الراية (٢/ ٣١١).

(٣) التلخيص الحبير (٢/ ٢٧٤).

(٤) مقدمة صحيح مسلم، باب الكشف عن معاييب رواة الحديث ونقله الأخبار وقول الأئمة في ذلك (١/ ٢٣).

١. أن المبهمة في إسناد رواية ابن إسحاق، هو الحسن بن عمارة كما قال السهيلي؛ فقد جاء اسمه صريحاً في رواية مسلم في مقدمة صحيحه.
٢. أن يزيد بن أبي زياد الذي ذكره من رواية أبي بكر بن عياش، ليس هو يزيد بن أبي زياد الذي يروي عنه ابن إسحاق؛ فالأول كوفي ضعيف، والآخر مدني ثقة، والله - تعالى - أعلم بالصواب.



## ❁ [١١٢/٣]: تعقبه في المقلوب من اسم الصحابي صرمة بن قيس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

### ❁ النص المتعقب عليه:

قال الإمام الشَّهْلِي<sup>(١)</sup>: "حديث صرمة بن أبي أنس<sup>(٢)</sup>، واسم أبي أنس: قيس بن صرمة بن مالك بن عدي ابن عمرو بن غنم ابن عدي بن النجار الأنصاري، وهو الذي أنزل الله فيه، وفي عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾"<sup>(٣)</sup>.

### ❁ نص التعقب:

قال الإمام مغلطاي<sup>(٤)</sup>: (وقوله متابعة لابن إسحاق<sup>(٥)</sup>: "أبو قيس صرمة بن أبي أنس"، يخدش فيه ما روينا في صحيح محمد بن إسماعيل<sup>(٦)</sup>، وكتاب الترمذي<sup>(٧)</sup>، والسنن<sup>(٨)</sup>،

(١) الروض الأثف (٤/٢٦٦).

(٢) هو: صرمة بن أبي أنس، واسم أبي أنس قيس بن صرمة بن مالك بن عدي بن النجار الأنصاري، يكنى أبا قيس، غلبت عليه كنيته، وقد ترهب في الجاهلية، واغتسل من الجنابة، وهم بالنصرانية، ثم أمسك، فلما قدم النبي ﷺ المدينة أسلم، وكان قوَّالاً بالحق، ومعظماً في قومه إلى أن أدرك الإسلام شيخاً كبيراً. الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٢/٧٣٧)، الإصابة في تمييز الصحابة (٣/٣٤١).

(٣) سورة البقرة، جزء من الآية (١٨٧).

(٤) الزهر الباسم (٢/٨٢٥).

(٥) ينظر: سيرة ابن هشام (١/٥١٠).

(٦) في كتاب الصوم، باب قول الله -جل ذكره-: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ (٣/٢٨/ح ١٩١٥).

(٧) في سننه، أبواب تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ، باب: ومن سورة البقرة (٥/٢١٠/ح ٢٩٦٨).

(٨) سنن أبي داود، كتاب الصوم، باب نسخ قوله -تعالى-: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ﴾ (٤/٦/ح ٢٣١٤)، وسماه: صرمة بن قيس.

والناسخ لأبي داود<sup>(١)</sup>، وسنن البيهقي<sup>(٢)</sup>، وابن جبان<sup>(٣)</sup>، وإسناده في صحيحهما، والدارمي في مسنده<sup>(٤)</sup>، والإسماعيلي<sup>(٥)</sup>، وأبي نعيم<sup>(٦)</sup> في مستخرجيهما: قيس بن صرمة.

### ٢٠ دراسة التعقب:

اعترض مغلطاي على ما ذكره السهيلي من أن اسم الصحابي المذكور في قصة حديث البراء بن عازب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هو صرمة بن قيس، وذلك؛ لأن اسمه قيس بن صرمة، مستدلاً على ذلك بما عند البخاري في صحيحه، والترمذي، وأبي داود، وغيرهم.

ولمناقشة هذا الأمر، لا بد من تخريج الحديث؛ للوقوف على اسم الصحابي المذكور في القصة، وذلك على النحو التالي:

الحديث أخرجه البخاري<sup>(٧)</sup> عَنِ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: "كَانَ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ إِذَا كَانَ الرَّجُلُ صَائِمًا، فَحَضَرَ الْإِفْطَارُ، فَنَامَ قَبْلَ أَنْ يُفْطِرَ، لَمْ يَأْكُلْ لَيْلَتَهُ وَلَا يَوْمَهُ حَتَّى يُمَسِّيَ، وَإِنَّ قَيْسَ بْنَ صِرْمَةَ الْأَنْصَارِيَّ كَانَ صَائِمًا، فَلَمَّا حَضَرَ الْإِفْطَارُ أَتَى امْرَأَتَهُ، فَقَالَ لَهَا: أَعِنْدِكَ طَعَامٌ؟ قَالَتْ: لَا، وَلَكِنْ أَنْطَلِقُ، فَأَطْلُبُ لَكَ، وَكَانَ يَوْمَهُ يَعْمَلُ، فَغَلَبَتْهُ عَيْنَاهُ،

(١) لم أقف عليه.

(٢) في كتاب الصيام، باب ما كان عليه حال الصيام من تحريم الأكل والشرب والجماع (٤/ ٣٣٧/ح ٧٩٠٠).

(٣) في صحيحه، كتاب الصوم، بَابُ السَّحُورِ (٨/ ٢٤٠/ح ٣٤٦٠).

(٤) في كتاب الصوم، باب متى يمسك المتسحر عن الطعام والشراب (٢/ ١٠٥٣/ح ١٧٣٥).

(٥) لم أقف عليه، والإسماعيلي هو: أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل، الإمام الحافظ أبو بكر، شيخ الشافعية، وصنّف تصانيف تشهد له بالإمامة في الفقه والحديث، عمل (المستخرج على الصحيح)، و(معجمه)، ومات سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة. سير أعلام النبلاء (١٦/ ٢٩٢).

(٦) لم أقف عليه في المطبوع من كتابه.

(٧) في كتاب الصوم، بَابُ قَوْلِ اللَّهِ -جَلَّ ذِكْرُهُ-: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ (٣/ ٢٨/ح ١٩١٥).

فَجَاءَتْهُ امْرَأَتُهُ، فَلَمَّا رَأَتْهُ قَالَتْ: خَبِيَّةٌ لَكَ، فَلَمَّا انْتَصَفَ النَّهَارُ غَشِيَ عَلَيْهِ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿أَحَلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾<sup>(١)</sup>، فَفَرَحُوا بِهَا فَرَحًا شَدِيدًا، وَنَزَلَتْ: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ﴾<sup>(٢)</sup>.

كما أخرجه أبو داود<sup>(٣)</sup>، والترمذي<sup>(٤)</sup>، وأحمد<sup>(٥)</sup>، والدارمي<sup>(٦)</sup>، وابن خزيمة<sup>(٧)</sup>، وابن حبان<sup>(٨)</sup>، والبيهقي<sup>(٩)</sup>.

وعندهم جميعاً: قَيْسُ بْنُ صِرْمَةَ الْأَنْصَارِيِّ، ما عدا أبا داود؛ فقد سَمَّاهُ: صِرْمَةَ بْنُ قَيْسِ الْأَنْصَارِيِّ.

وبالرجوع إلى ترجمة صِرْمَةَ بْنِ قَيْسٍ، أو قَيْسِ بْنِ صِرْمَةَ؛ للوقوف على الصحيح في اسمه، تبين ما يلي:

أولاً: من سماه: صِرْمَةَ بْنُ أَبِي أَنْسٍ، واسم أبي أنس قيس، قولاً واحداً بلا خلاف،

(١) سورة البقرة، جزء من الآية: (١٨٧).

(٢) سورة البقرة، جزء من الآية: (١٨٧).

(٣) في سننه، كتاب الصوم، باب نسخ قوله - تعالى -: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ﴾ [البقرة: ١٨٤] (٦/٤ ح ٢٣١٤) بنحوه مختصراً.

(٤) في سننه، أبواب تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ، باب: ومن سورة البقرة (٥/٢١٠ ح ٢٩٦٨) بمثله.

(٥) مسند أحمد (٣٠/٥٧٣ ح ١٨٦١١) بمثله.

(٦) في مسنده، كتاب الصوم، باب متى يمسك المتسحر عن الطعام والشراب (٢/١٠٥٣ ح ١٧٣٥) بمثله مطولاً.

(٧) في صحيحه، كتاب الصيام، باب ذكر ما كان الصائم عنه ممنوعاً بعد النوم (٣/٢٠٠ ح ١٩٠٤) بمثله.

(٨) في صحيحه، كتاب الصوم، باب السَّحُورِ (٨/٢٤٠ ح ٣٤٦٠) بمثله.

(٩) في السنن الكبرى، كتاب الصيام، باب ما كان عليه حال الصيام من تحريم الأكل والشرب والجماع (٤/٣٣٧ ح ٧٩٠٠) بمثله.

وهم: الكلبي<sup>(١)</sup>، وابن سعد<sup>(٢)</sup>، وابن حزم<sup>(٣)</sup>.

ثانياً: من قال إنه مختلف في اسمه، وذكر فيه أقوالاً متعددة، وهم على النحو التالي:

قال ابن قانع<sup>(٤)</sup>: "صِرْمَة بن مالك"، وفي موضع آخر<sup>(٥)</sup>: "قيس بن صِرْمَة".

وسمّاه ابن عبد البر<sup>(٦)</sup>: صِرْمَة بن أبي أنس، اسم أبي أنس قيس، وذكر أن من سمّاه: صِرْمَة بن مالك، فقد نسبته إلى جده، وعند كنية أبي قيس، قال<sup>(٧)</sup>: "بل اسم أبي قيس صِرْمَة بن أبي أنس بن مالك بن عدي ابن عامر بن غنم بن عدي بن النجار، هذا قول ابن إسحاق... والصحيح ما تقدم من قول ابن إسحاق".

وقال أبو نعيم<sup>(٨)</sup>: "صِرْمَة بن أنس، وصِرْمَة بن قيس، وصِرْمَة بن أبي أنس".

وقال ابن الأثير<sup>(٩)</sup>: "قيس بن صِرْمَة، وقيل: صِرْمَة بن قيس، وقيل: قيس بن مالك بن أوس بن صِرْمَة المازني".

أما ابن حجر، فبعد أن ذكر الخلاف في اسمه، قال<sup>(١٠)</sup>: "والجمع بين هذه الروايات أنه أبو قيس صِرْمَة بن أبي أنس قيس بن مالك بن عدي بن عامر بن غنم بن عدي بن النجار، كذا نسبته ابن عبد البر، وغيره، فَمَنْ قال: قيس بن صِرْمَة، قَلْبَه، كما جزم

(١) نسب معد واليمن الكبير (١/٣٩٨).

(٢) الطبقات الكبرى (٤/٣٢٧).

(٣) جمهرة أنساب العرب له (١/٣٥٠).

(٤) معجم الصحابة له (٢/٢٤).

(٥) معجم الصحابة له (٢/٣٥٤).

(٦) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٢/٧٣٧).

(٧) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٤/١٧٣٥).

(٨) معرفة الصحابة له (٣/١٥٢٤).

(٩) أسد الغابة (٤/٤٠٧).

(١٠) فتح الباري (٤/١٣٠).

الداودي<sup>(١)</sup>، والسهيلي، وغيرهما، بأنه وقع مقلوباً في رواية حديث الباب، ومن قال: صِرْمَة بن مالك، نسبه إلى جده، ومن قال: صِرْمَة بن أنس، حذف أداة الكنية من أبيه، ومن قال: أبو قيس بن عمرو، أصاب كنيته، وأخطأ في اسم أبيه، وكذا من قال: أبو قيس بن صِرْمَة، وكأنه أراد أن يقول: أبو قيس صِرْمَة، فزاد فيه ابن، وقد صحّفه بعضهم، فرويناه في جزء إبراهيم بن أبي ثابت من طريق عطاء عن أبي هريرة، قال: كان المسلمون إذا صلوا العشاء حرم عليهم الطعام، والشراب، والنساء، وأن ضمرة بن أنس الأنصاري غلبته عينه... الحديث، وقد استدرك ابن الأثير في الصحابة ضمرة بن أنس في حرف الضاد المعجمة على من تقدمه، وهو تصحيف وتحريف، ولم يتنبه له، والصواب صِرْمَة بن أبي أنس كما تقدم، والله ﷻ أعلم بالصواب، وصِرْمَة ابن أبي أنس مشهور في الصحابة، يكنى أبا قيس".

### الخلاصة:

بالنظر فيما تقدم يظهر - والله أعلم - أن مغلطاي قد جانب الصواب، وذلك؛ لما يلي:

١. أن قيس بن صِرْمَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مختلف في اسمه على عدة أقوال عند بعض أهل العلم، ومنهم من سمّاه صِرْمَة بن قيس كما ذكره السهيلي، وابن إسحاق.
٢. أن أهل العلم الذين ذكروا فيه قولاً واحداً، قد سمّوه: صِرْمَة بن قيس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
٣. ذكر ابن عبد البر أن الصحيح في اسمه مثل ما ذكره ابن إسحاق: صِرْمَة بن قيس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

٤. صرح ابن حجر أن قيس بن صِرْمَة جاء مقلوباً في رواية البخاري، وأن الصواب فيه: صِرْمَة بن قيس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، والله - تعالى - أعلم بالصواب.

(١) قال الداودي: "ما ذكره البخاري من كونه قيس بن صِرْمَة، أخشى أنه ليس بمحفوظ، إنما هو صرمة بن قيس، وبخط الدمياطي قيل: نزلت في ابنه قيس، والأشبه: صرمة، ترهب في الجاهلية، ثم أسلم، وشهد أحداً". ينظر: التوضيح لشرح الجامع الصحيح (١٠٧/١٣).

## ✻ [١١٣/٤]: تعقبه في معرفة الناسخ والمنسوخ في عدة المتوفى عنها زوجها:

### ✻ النص المتعقب عليه:

قال الإمام الشَّهْلِي<sup>(١)</sup>: "ومنه قول النبي ﷺ لأسماء بنت عُمَيْس<sup>(٢)</sup> حين مات عنها جعفر<sup>(٣)</sup>: «تَسْلِي<sup>(٤)</sup> ثَلَاثًا، ثُمَّ اصْنَعِي مَا شِئْتِ»<sup>(٥)</sup>، وهو حديث منسوخ<sup>(٦)</sup> بالإحداد<sup>(٧)</sup>".

### ✻ نص التعقب:

قال الإمام مُغَلَطَاي<sup>(٨)</sup>: (وذكر أن: "قول سيدنا رسول الله ﷺ لأسماء بنت عُمَيْس، حين مات عنها جعفر: "تسلي ثلاثاً، ثم اصنعي ما شئت"، وهو منسوخ بالإحداد"، غير جيد؛ لأن الحازمي<sup>(٩)</sup> فيما رويناه عنه ذكر حديثاً، وقال: "هو محفوظ، فيه أول امرأة

(١) الروض الأثف (٥/٣٦٨).

(٢) هي: أسماء بنت عُمَيْس بن معد بن الحارث الخنَعمية، أخت ميمونة زوج النبي ﷺ لأُمها، من المهاجرات إلى أرض الحبشة مع زوجها جعفر بن أبي طالب، فلما قتل جعفر، تزوجها أبو بكر الصديق، ثم مات عنها، فتزوجها علي بن أبي طالب. ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٤/١٧٨٤)، الإصابة في تمييز الصحابة (٨/١٤).

(٣) ترجمت له في التعقب رقم (٩٩).

(٤) تَسْلِي: أي البُسَى ثوب الحداد، وَهُوَ السَّلَابُ، وَالْجَمْعُ سُلْبٌ، وَتَسَلَّيَتِ الْمَرْأَةُ إِذَا لَبَسَتْهُ، وَقِيلَ: هُوَ ثَوْبٌ أَسْوَدُ تُغَطِّي بِهِ الْمُحَدُّ رَأْسَهَا. النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/٣٨٧)، مادة: (سَلَب).

(٥) سيأتي تخريجه في دراسة هذا التعقب.

(٦) النسخ: وهو عبارة عن رفع الشارع حكماً منه متقدماً بحكم منه متأخر. ينظر: معرفة أنواع علوم الحديث (ص: ٣٨١)، التقريب والتيسير (ص: ٨٨).

(٧) الإحداد: هو من قولك: أَحَدَتِ الْمَرْأَةُ عَلَى بَعْلِهَا، إِذَا حَزَنَتْ عَلَيْهِ، وَلَبَسَتْ ثِيَابَ الْحُزْنِ، وَمَنَعَتْ نَفْسَهَا الزينة والخضاب، والحدُّ: المنع. ينظر: حلية الفقهاء (ص: ١٨٦)، النهاية في غريب الحديث والأثر (١/٣٥٢)، مادة: (حَدَّ).

(٨) الزهر الباسم (٢/١٠١٩).

(٩) الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار (ص: ١٨٣)، ولفظه بعد أن ذكر الحديث مسنداً: "هذا السند



اعتدت من زوجها، وحدث عليه، جميلة بنت عبد الله بن أبي<sup>(١)</sup>، لما قتل زوجها حنظلة بن أبي عامر<sup>(٢)</sup> بأحد".

وجعفر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ استشهد بمؤتة في سنة ثمانٍ إجماعاً<sup>(٣)</sup>، فكيف ينسخ ما كان قبله في السنة الثالثة<sup>(٤)</sup>، فينظر).

### • دراسة التعقب:

اعترض مغلطاي على ما ذكره السهيلي من أن حديث أسماء بنت عميس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا منسوخ بالإحداد، وذلك؛ لأن دعوى النسخ غير صحيحة؛ فحديث أسماء بنت عميس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في السنة الثامنة من الهجرة، وهو متأخر عن حديث الإحداد، الذي هو في السنة الثالثة.

ولمناقشة هذا الأمر، لا بد من تخريج حديث أسماء بنت عميس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، والوقوف على أقوال أهل العلم فيه، وذلك على النحو التالي:

= فيه مقال من جهة محمد بن عمر الواقدي، وشيخه أبي بكر بن عبد الله، وهو السبري، غير أن الحديث محفوظ من غير هذا الوجه".

(١) هي: جميلة بنت عبد الله بن أبي بن سلول، تزوجها حنظلة بن أبي عامر، فقتل عنها يوم أحد، ثم خلف عليها ثابت بن قيس. ينظر: أسد الغابة (٧/ ٥٥)، الإصابة في تمييز الصحابة (٨/ ٧٠).

(٢) هو: حَنْظَلَةُ بْنُ أَبِي عَامِرٍ بْنِ صَيْفِيٍّ بْنِ النُّعْمَانِ، الرَّاهِبِ، الْأَنْصَارِيُّ، الْأَوْسِيُّ، المعروف بغسيل الملائكة، واستشهد بأحد. ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (١/ ٣٨٠)، الإصابة في تمييز الصحابة (٢/ ١١٩).

(٣) ينظر: سيرة ابن هشام (٢/ ٣٧٣)، جوامع السيرة (ص: ١٧٤)، وقد ذكر ابن حجر في فتح الباري (٧/ ٥١١) أن أهل المغازي لا يختلفون في أنها سنة ثمان، إلا ما ذكره خليفة في تاريخه أنها كانت سنة سبع. الطبقات لخليفة بن خياط (ص: ٣٢).

(٤) ينظر: سيرة ابن اسحاق (ص: ٣٢١)، سيرة ابن هشام (٢/ ٦٠).

أولاً: تخريج حديث أسماء بنت عميس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا:

أخرجه أحمد<sup>(١)</sup>، فقال: حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ، وَيَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، وَعَفَّانُ، قَالُوا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ طَلْحَةَ، قَالَ: يَزِيدُ فِي حَدِيثِهِ حَدَّثَنَا الْحَكَمُ، وَقَالَ: عَفَّانُ فِي حَدِيثِهِ سَمِعْتُ الْحَكَمَ بْنَ عُتَيْبَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادٍ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ عُمَيْسٍ، قَالَتْ: لَمَّا أُصِيبَ جَعْفَرُ أَتَانَا النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: "تَسْلَبِي ثَلَاثًا، ثُمَّ اصْنَعِي مَا شِئْتِ".

وأخرجه الطحاوي<sup>(٢)</sup>، وابن حبان<sup>(٣)</sup>، والطبراني<sup>(٤)</sup>، والبيهقي<sup>(٥)</sup>، جميعهم من طرق عن: مُحَمَّدِ بْنِ طَلْحَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ عُتَيْبَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادٍ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ عُمَيْسٍ.

ثانياً: دراسة الإسناد، والحكم عليه:

في إسناده مُحَمَّدُ بْنُ طَلْحَةَ<sup>(٦)</sup>، مختلف فيه:

أولاً: أقوال المعدلين: قال يحيى بن معين<sup>(٧)</sup>: "صالح"، وقال أحمد<sup>(٨)</sup>: "لا بأس به إلا أنه كان لا يكاد يقول في شيء من حديثه: حدثنا"، وقال العجلي<sup>(٩)</sup>: "ثقة"، وقال

(١) في مسنده (٤٥ / ٤٥٩ / ح ٢٧٤٦٨).

(٢) في شرح معاني الآثار، كتاب الطلاق، باب المتوفى عنها زوجها، هل لها أن تسافر في عدتها؟ (٣ / ٧٥ / ح ٤٥٤٦) بنحوه.

(٣) في صحيحه، كتاب الجنائز، فصل في النياحة ونحوها (٧ / ٤١٨ / ح ٣١٤٨) بنحوه.

(٤) في المعجم الكبير (٢٤ / ١٣٩ / ح ٣٦٩) بلفظه.

(٥) في السنن الكبرى، كتاب العِدَدِ، باب الإحداد (٧ / ٧٢٠ / ح ١٥٥٢٣) بلفظه.

(٦) وهو: مُحَمَّدُ بْنُ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ الْيَامِي، الكوفي، أنكروا سماعه من أبيه؛ لصغره، تُوفي سنة سبع وستين ومائة [خ م د ت ع س ق]. تقريب التهذيب (ص: ٤٨٥).

(٧) ينظر: الجرح والتعديل (٧ / ٢٩٢).

(٨) ينظر: الجرح والتعديل (٧ / ٢٩٢).

(٩) الثقات له (٢ / ٢٤١).

أبو زُرْعَة<sup>(١)</sup>: "صدوق"، وقال الذهبي<sup>(٢)</sup>: "ثقة، من رجال الصحيحين"، وقال في موضع آخر<sup>(٣)</sup>: "أحد العلماء الثقات"، وقال أيضاً<sup>(٤)</sup>: "ويجيء حديثه من أداني مراتب الصحيح، ومن أجود الحسن"، وقال ابن حجر<sup>(٥)</sup>: "صدوق، له أوهام".

ثانياً: أقوال المجرّحين: قال ابن سعد<sup>(٦)</sup>: "كانت له أحاديث منكراً"، وقال يحيى بن معين<sup>(٧)</sup>: "كان يقال: ثلاثة كان يتقى حديثهم؛ محمد بن طلحة بن مصرف، و..."، وقال في موضع آخر<sup>(٨)</sup>: "ضعيف"، وقال أبو داود<sup>(٩)</sup>: "يخطئ"، وقال النسائي<sup>(١٠)</sup>: "ليس بالقوي"، ولما ذكره ابن جَبَّان في الثقات قال<sup>(١١)</sup>: "كان يخطئ"، وقال ابن شاهين<sup>(١٢)</sup>: "ضعيف".

وخلاصة حال الراوي: أنه صدوق، له أوهام، والله أعلم.

وبقية رجال الإسناد ثقات.

(١) ينظر: الجرح والتعديل (٢٩٢/٧).

(٢) الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم (ص: ١٦٠)، المغني في الضعفاء (٥٩٥/٢).

(٣) تاريخ الإسلام (٤٩٧/٤)، سير أعلام النبلاء (٣٣٨/٧).

(٤) سير أعلام النبلاء (٣٣٩/٧).

(٥) تقريب التهذيب (ص: ٤٨٥).

(٦) الطبقات الكبرى (٤٩٧/٨).

(٧) ينظر: الجرح والتعديل (٢٩٢/٧).

(٨) ينظر: الجرح والتعديل (٢٩٢/٧).

(٩) سؤالات الآجري (ص: ٩٤).

(١٠) الضعفاء والمتروكون له (ص: ٩٣).

(١١) الثقات له (٣٨٨/٧).

(١٢) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين (ص: ١٦٩).

والحديث حكم عليه أهل العلم بأنه شاذ، مخالف للأحاديث الصحيحة في عدة المرأة المتوفى عنها زوجها.

ثالثاً: أقوال أهل العلم في هذا الحديث:

قال أحمد<sup>(١)</sup>: "هذا الشاذ من الحديث الذي لا يؤخذ به، وروي عن النبي ﷺ من كذا وجهًا خلاف هذا الشاذ"، وقال أيضًا<sup>(٢)</sup>: "وهو من الشاذ المطروح".

وقال الطبري<sup>(٣)</sup>: "وأما الخبر الذي روي عن أسماء ابنة عميس، عن رسول الله ﷺ من أمره إياها بالتسلُّب ثلاثاً، ثم أن تصنع ما بدا لها، فإنه غير دالٍّ على أن لا حداد على المرأة، بل إنما دلَّ على أمر النبي ﷺ إياها بالتسلُّب ثلاثاً، ثم العمل بما بدا لها من لبس ما شاءت من الثياب مما يجوز للمعتدة لبسه، مما لم يكن زينةً ولا مطيباً؛ لأنه قد يكون من الثياب ما ليس بزينة، ولا ثياب تسلب، وذلك كالذي ﷺ للمتوفى عنها أن تلبس من ثياب العصب، وبرود اليمن؛ فإن ذلك لا من ثياب زينة، ولا من ثياب تسلب".

وعلق الألباني<sup>(٤)</sup> على كلامه، بقوله: "وهذا هو العلم، والفقه، والجمع بين الأحاديث، فعصَّ عليه بالنواجذ".

وقال الطحاوي<sup>(٥)</sup>: "ففي هذا الحديث أن الإحداد لم يكن على المعتدة في كل عدتها، وإنما كان في وقت منها خاص، ثم نسخ ذلك، وأمرت بأن تُحدَّ عليه أربعة أشهر وعشرًا".

(١) ينظر: مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه (٩/ ٤٧٣٢).

(٢) ينظر: شرح علل الترمذي (ص: ٢٣٤).

(٣) جامع البيان (٥/ ٩٠).

(٤) السلسلة الصحيحة (١٣/ ٢٩).

(٥) شرح معاني الآثار (٣/ ٧٥).

وتعقبه ابن حجر<sup>(١)</sup>، فقال: "أجاب الطحاوي بأنه منسوخ، وأن الإحداد كان على المعتدة في بعض عدتها في وقت، ثم أمرت بالإحداد أربعة أشهر وعشرًا، ثم ساق أحاديث الباب، وليس فيها ما يدل على ما ادّعاه من النسخ، لكنه يكثر من ادّعاء النسخ بالاحتمال، فجري على عادته".

وقال ابن أبي حاتم<sup>(٢)</sup>: "قال أبي: فسّروه على معنيين؛ أحدهما: أن الحديث ليس هو عن أسماء، وغلط محمد بن طلحة، وإنما كانت امرأة سواها، وقال آخرون: هذا قبل أن ينزل العدد، قال أبي: أشبه عندي - والله أعلم - أن هذه كانت امرأة غير أسماء، وكانت من جعفر بسبيل قرابة، ولم تكن امرأته؛ لأن النبي ﷺ قال: لا تُحد امرأة على أحد فوق ثلاث، إلا على زوج".

وقال الدارقطني<sup>(٣)</sup>: "يرويه الحكم بن عتيبة، واختلف عنه؛ فرواه محمد بن طلحة، عن الحكم، عن عبد الله ابن شداد، عن أسماء، وأرسله معاذ بن معاذ، وغندر، عن شعبة". وقال البيهقي<sup>(٤)</sup>: "لم يثبت سماع عبد الله من أسماء، وقد قيل فيه: عن أسماء، فهو مرسل، ومحمد بن طلحة ليس بالقوي".

وتعقبه ابن التركماني<sup>(٥)</sup>، فقال: "ابن شداد لم يُذكر من المدلسين، والعنينة من غير المدلس محمولة على الاتصال، إذا ثبت اللقاء، أو أمكن... ومحمد بن طلحة هو ابن مصرف، اتفق الشيخان عليه".

وتعقبه أيضًا ابن حجر<sup>(٦)</sup>، فقال: "أن البيهقي أعلّ الحديث بالانقطاع، فقال:

(١) فتح الباري (٩/٤٨٧).

(٢) علل الحديث له (٤/١٤١).

(٣) العلل الواردة في الأحاديث النبوية (١٥/٣٠٣/ح ٤٠٥٠).

(٤) السنن الكبرى له (٧/٧٢٠).

(٥) الجوهر النقي (٧/٤٣٨).

(٦) فتح الباري (٩/٤٨٧).

لم يثبت سماع عبد الله بن شداد من أسماء، وهذا تعليل مدفوع؛ فقد صححه أحمد، لكنه قال إنه مخالف للأحاديث الصحيحة في الإحداد، قلت: وهو مصير منه إلى أنه يعله بالشذوذ".

وقال العراقي كما نقله ابن حجر<sup>(١)</sup>: "بأن هذا الحديث شاذ مخالف للأحاديث الصحيحة<sup>(٢)</sup>، وقد أجمعوا على خلافه".

### ❦ الخلاصة:

بالنظر فيما تقدم يظهر - والله أعلم - أن مغلطاي قد أصاب في هذا التعقب، وذلك؛ لأن دعوى النسخ التي ذكرها السهيلي متابعاً بها الطحاوي، هي دعوى غير صحيحة، وذلك؛ لأن حديث أسماء بنت عميس رضي الله عنها، متأخر عن حديث الإحداد، فلا ينسخ المتقدم المتأخر؛ فالأولى أن يقال في هذا الحديث بأنه شاذ مطروح؛ لمخالفته الأحاديث الصحيحة، والله - تعالى - أعلم بالصواب.

(١) فتح الباري (٩/٤٨٧).

(٢) أي: حديث أم حبيبة، أن رسول الله ﷺ قال: «لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، تُحَدِّثَ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجِ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا»، والحديث متفق عليه، أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الطلاق، باب تُحَدِّثُ المَتَوَفَّى عنها زوجها أربعة أشهر وعَشْرًا (٧/٥٩ ح/٥٣٣٤)، ومسلم في صحيحه، كتاب الطلاق، باب انقضاء عدة المتوفى عنها زوجها (٢/١١٢٣ ح/١٤٨٦).

## ❁ [١١٤/٥]: تعقبه في تفرد مزيدة العصري رضي الله عنه بحديث التمر البرني:

### ❁ النص المتعقب عليه:

قال الإمام الشَّهْلِي<sup>(١)</sup>: "وفي حديث وفد عبد القيس، أن رسول الله ﷺ قال لهم، وذكر البرني<sup>(٢)</sup>: «إِنَّهُ مِنْ خَيْرِ تَمَرِكُمْ، وَإِنَّهُ دَوَاءٌ، وَلَيْسَ بِدَاءٍ»، رواه منهم مَزِيدَةُ الْعَصْرِيِّ<sup>(٣)</sup>."

### ❁ نص التعقب:

قال الإمام مغلطاي<sup>(٤)</sup>: (وقوله: "وفي حديث عبد قيس: أن رسول الله ﷺ ذكر البرني، فقال: «إِنَّهُ مِنْ خَيْرِ تَمَرِكُمْ، وَإِنَّهُ دَوَاءٌ، وَلَيْسَ بِدَاءٍ»، رواه منهم مَزِيدَةُ الْعَصْرِيِّ"، فيه إشارة إلى تفرد مزيدة برواية، وليس كذلك؛ فإن الحاكم رواه مصحح الإسناد من حديث أنس بن مالك<sup>(٥)</sup>، ومن حديث أبي سعيد الخدري<sup>(٦)</sup>، وذكره ابن عدي من رواية غير هذين<sup>(٧)</sup>).

(١) الروض الأثف (٦/١٩٩).

(٢) البرني: ضَرَبَ مِنْ التَّمْرِ أَحْمَرٌ مُشْرَبٌ صُفْرَةً، كَثِيرُ اللَّحَاءِ، عَذْبُ الْحَلَاوَةِ. العين (٨/٢٧٠)، مادة: [برن].

(٣) هو: مَزِيدَةُ -بوزن كبيرة- ابنُ جَابِرِ الْعَبْدِيِّ، الْعَصْرِيُّ -بفتح المهملتين-، كذا سَمِيَ ابنُ مَنْدَةَ أَبَاهُ، وسماه ابن الكلبي مالكا، وهو أصح، صحابي مُقْلٌ، وهو جدُّ هود بن عبد الله العصريِّ لأمه. ينظر: الإصابة في تمييز الصحابة (٦/٦٩)، تقريب التهذيب (ص: ٥٢٧).

(٤) الزهر الباسم (٢/١١٣٨).

(٥) في المستدرک علی الصحیحین، کتاب الطب (٤/٢٢٦/ح ٧٤٥٠)، وقال: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ، وَلَهُ شَاهِدٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ"، وتعقبه الذهبي، فقال: "الحديث منكر".

(٦) في المستدرک علی الصحیحین، کتاب الطب (٤/٢٢٧/ح ٧٤٥١)، وسكت عنه.

(٧) من رواية: بُرَيْدَةُ بْنُ حُصَيْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. الكامل في ضعفاء الرجال (٦/٤٩١)، ترجمة: عُقْبَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَصَمِّ، الرَّفَاعِيِّ، الْبَصْرِيِّ. وَقَالَ عَنْهُ ابْنُ عَدِي: "وَبَعْضُ أَحَادِيثِهِ مُسْتَقِيمَةٌ، وَبَعْضُهَا مِمَّا لَا يُتَابَعُ" =

## C دراسة التعقب:

اعترض مغلطاي على ما ذكره السهيلي من أن الحديث الذي ذكر فيه البرني هو من رواية مزيدة العصري؛ إذ يفهم من كلامه تفرد مزيدة بهذه الرواية، وذلك؛ لأن هذا الحديث قد رواه غيره من الصحابة، مما يدل على عدم تفرده.

ولمناقشة هذا الأمر، لا بد من تخريج الحديث الذي ذكر فيه التمر البرني، والوقوف على طريقته، وذلك على النحو التالي:

أولاً: حديث مزيدة العصري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أخرجه أبو يعلى<sup>(١)</sup>، والطبراني<sup>(٢)</sup>، والحاكم<sup>(٣)</sup>، من طرق: عن طَالِبِ بْنِ حُجَيْرِ الْعَبْدِيِّ، عن هُوْدِ الْعَصْرِيِّ، عَنْ جَدِّهِ مَزِيدَةَ. ثانياً: حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أخرجه الطبراني<sup>(٤)</sup>، والحاكم<sup>(٥)</sup>، من طرق: عن عُبيدِ بْنِ وَاقِدٍ الْقَيْسِيِّ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْعَبْدِيِّ، عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ.

ثالثاً: حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أخرجه الطبراني<sup>(٦)</sup>، والحاكم<sup>(٧)</sup>،

= عَلَيْهِ، وقال عنه ابن حجر: "ضعيف، وربما دلس". تقريب التهذيب (ص: ٣٩٥).

(١) في مسنده (١٢/٢٤٥/ح ٦٨٥٠).

(٢) في المعجم الكبير (٢٠/٣٤٥/ح ٨١٢)، وقال الهيثمي: "رواه الطبراني، وأبو يعلى، ورجالهما ثقات، وفي بعضهم خلاف". مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٩/٣٨٨).

(٣) تقدم تخريجه في هذا التعقب.

(٤) في المعجم الأوسط (٦/١٦٥/ح ٦٠٩٢)، وقال الهيثمي: "رواه الطبراني في الأوسط، وفيه عبيد بن واقد القيسي، وهو ضعيف". مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٥/٤٠).

(٥) تقدم تخريجه في هذا التعقب.

(٦) في المعجم الأوسط (٧/٢٤٧/ح ٧٤٠٦)، وقال الهيثمي: "رواه الطبراني في الأوسط، وفيه سعيد بن سويد، وهو ضعيف". مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٥/٤٠).

(٧) تقدم تخريجه في هذا التعقب.



من طرق: عن سَعِيدِ ابْنِ سُوَيْدٍ الْمَعُولِيِّ، عن خَالِدِ بْنِ زِيَادٍ، صَاحِبِ السَّابِرِيِّ، عَنْ أَبِي الصَّدِّيقِ النَّاجِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ.

رابعاً: حديث بُرَيْدَةَ بنِ حُصَيْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أخرجه البخاري<sup>(١)</sup>، والرويانى<sup>(٢)</sup>، وابن عَدِي<sup>(٣)</sup>، والبيهقي<sup>(٤)</sup>، من طرق: عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّكَنِ الرَّقَاشِيِّ، عن عُقْبَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّفَاعِيِّ، عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ.

### ٣ الخلاصة:

بالنظر فيما تقدم يظهر - والله أعلم - أن مغلطاي قد أصاب في هذا التعقب، وذلك؛ لأن الحديث الذي ذكر فيه التمر البرني، قد رواه غير واحد من الصحابة، ولم يتفرد بروايته مَزِيدَةُ الْعَصْرِيِّ، كما يفهم من كلام السُّهَيْلِيِّ، ولكن يُعْتَذَرُ للسُّهَيْلِيِّ بأنه قد يكون مراده أن ممن روى الحديث من وفد عبد القيس مَزِيدَةُ الْعَصْرِيِّ؛ لقوله: "رواه منهم"، لا أنه لم يروه غيره من الصحابة، والله - تعالى - أعلم بالصواب.

(١) في التاريخ الكبير (١١٢/٥) ترجمة: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ السَّكَنِ، الرَّقَاشِيُّ، وقال ابن أبي حاتم: "سمعت أبا يقول: هذا حديث ضعيف". بيان خطأ البخاري في تاريخه (٥٧/١).

(٢) في مسنده (١/٨١/٤٥).

(٣) تقدم تخريجه في هذا التعقب.

(٤) في شعب الإيمان (٨/٥٤/٥٤٨٧).

## ✻ [١١٥/٦]: تعقبه في تفرد عثمان بن عبد الرحمن برواية حديث رؤيا النبي

ﷺ لورقة بن نوفل في المنام:

✻ النص المتعقب عليه:

قال الإمام السَّهْلِيُّ<sup>(١)</sup>: "وروى الترمذي<sup>(٢)</sup> أن رسول الله ﷺ قال: "رأيت في المنام وعليه ثياب بيض، ولو كان من أهل النار، لم تكن عليه ثياب بيض"، وهو حديث في إسناده ضعف؛ لأنه يدور على عثمان ابن عبد الرحمن".

✻ نص التعقب:

قال الإمام مغلطاي<sup>(٣)</sup>: (وقوله: "في حديث الترمذي أن رسول الله ﷺ قال: رأيت ورقة بن نوفل في المنام، وعليه ثياب بيض"، حديث ضعيف؛ لأنه يدور على عثمان بن عبد الرحمن الطرائفي<sup>(٤)</sup>؛ فعليه استدراكات:

الأول: قوله: "إن الحديث -يعني الأول- يدور على عثمان، وهو ضعيف"، ليس كذلك؛ لأنه هو بنفسه قد ذكر له متابعًا، وهو معمر عن الزهري، فانتفى تفرده به، وإن الحديث يدور عليه، اللهم إلا أنه لو قال: إن الحديث يدور على الزهري، لكان صوابًا من القول).

✻ دراسة التعقب:

اعترض مغلطاي على ما ذكره السَّهْلِيُّ من أن حديث الترمذي في رؤيا النبي ﷺ لورقة بن نوفل في المنام، يدور على عثمان بن عبد الرحمن، وذلك ببيان له لمتابعة معمر له،

(١) الروض الأثف (٢/٢١٤).

(٢) أخرجه الترمذي في سننه، أبواب الرؤيا، باب: ما جاء في رؤيا النبي ﷺ الميزان والذلو (٤/١١٠/ح ٢٢٨٨)، وقال الترمذي: "هذا حديث غريب، وعثمان بن عبد الرحمن ليس عند أهل الحديث بالقوي".

(٣) الزهر الباسم (١/٤٦١).

(٤) ترجمت له في التعقب رقم (١٠٣)، وتبين أن الصواب فيه: الوقاصي، وليس الطرائفي، والله أعلم.

وأن الصواب من القول أن مدار الحديث على الزهري.

ولمناقشة هذا الأمر، لا بد من تخريج الحديث، والوقوف على طرقة، وذلك على النحو التالي:

أولاً: من طريق يونس بن بكير، عن عثمان بن عبد الرحمن، عن الزهري، أخرجه الترمذي<sup>(١)</sup>، والحاكم<sup>(٢)</sup>.

ثانياً: من طريق حسن بن موسى، عن ابن لهيعة، عن أبي الأسود، أخرجه أحمد<sup>(٣)</sup>. وكلاهما (الزهري، وأبو الأسود) عن عروة، عن عائشة، مرفوعاً.

ثالثاً: من طريق معمر، عن الزهري مرسلًا، أخرجه عبد الرزاق<sup>(٤)</sup>، وابن عساكر<sup>(٥)</sup>.

### الخلاصة:

بناءً على ما سبق يظهر -والله أعلم- أن مغلطاي قد جانب الصواب في هذا التعقب، وذلك؛ لما يلي:

١. أن الحديث متصلًا يدور على عثمان بن عبد الرحمن؛ لأن معمرًا لم يتابعه، بل قد خالفه، فراواه عن الزهري مرسلًا.

٢. أن الحديث لا يدور على الزهري، وذلك لمتابعة أبي الأسود يقيم عروة للزهري، والله -تعالى- أعلم بالصواب.

(١) تقدم تخريجه في الهامش رقم (٢) من هذا التعقب.

(٢) المستدرک للحاکم، کتاب تعبیر الرؤیا (٤/ ٤٣٥ ح/ ٨١٨٧)، وقال الحاکم: "هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه"، وتعقبه الذهبي، وقال: "عثمان هو الوقاصي، متروك".

(٣) في مسند أحمد (٤٠/ ٤٣٠ ح/ ٢٤٣٦٧)، وقال محققو المسند: "إسناده ضعيف؛ لضعف ابن لهيعة، وهو عبد الله، وبقيّة رجاله ثقات رجال الشيخين، وقد روي من بلاغات الزهري، وهو الصواب".

(٤) في مصنفه، كتاب المغازي، باب ما جاء في حفر زمزم (٥/ ٣٢٤ ح/ ٩٧١٩).

(٥) تاريخ دمشق (٦٣/ ٢٥).

## ❁ [١١٦/٧]: تعقبه في تفرد ابن إسحاق بذكر استخلاف النبي ﷺ لأبي لبابة

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في المدينة في غزوة بدر:

❁ النص المتعقب عليه:

قال الحاكم<sup>(١)</sup>: "لم يتابع محمد بن إسحاق على ذكر أبي لبابة<sup>(٢)</sup>؛ فقد روينا عن الزهري<sup>(٣)</sup> وغيره<sup>(٤)</sup>، أن أبا لبابة كان زميل<sup>(٥)</sup> رسول الله ﷺ في هذه الغزوة".

❁ نص التعقب:

قال الإمام مغلطاي<sup>(٦)</sup>: (وفي الإكليل من حديث سلمة عن ابن إسحاق، قال: كانت بدر سنة اثنتين، واستخلف رسول الله ﷺ أبا لبابة بن عبد المنذر حين سار إلى بدر، قال الحاكم: "لم يتابع محمد بن إسحاق على ذكر أبي لبابة؛ فقد روينا عن الزهري، وغيره، أن أبا لبابة كان زميل رسول الله ﷺ في هذه الغزوة". انتهى كلامه، وفيه نظر، من حيث إنَّ

(١) لم أقف على قوله في المطبوع من كتبه، وقد صرح مغلطاي أنه نقل قوله هذا من كتاب الإكليل، وهو ما زال في عداد المفقود من كتبه.

(٢) ترجمت له في التعقب رقم (٥٢).

(٣) لم أقف على روايته عن الزهري.

(٤) أخرجه النسائي في سننه الكبرى، كتاب السير، باب الاعتقَابُ في الدَّابَّةِ (٨/١٠٩/٨٧٥٦)، من طريق: حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ زُرَّ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: كَانُوا يَوْمَ بَدْرٍ ثَلَاثَةً عَلَى بَعِيرٍ، وَكَانَ زَمِيلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، وَأَبُو لُبَابَةَ، فَكَانَ إِذَا كَانَ عَقْبَتُهُ قَالَا: ارْكَبْ حَتَّى نَمْشِي، فَيَقُولُ: «مَا أَنْتُمَا بِأَقْوَى مِنِّي، وَمَا أَنَا بِأَغْنَى عَنِ الْأَجْرِ مِنْكُمَا»، وقال الهيثمي: "وفيه عاصم بن هذلة، وحديثه حسن، وبقية رجال أحمد رجال الصحيح". مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٦/٦٨)، وقال الألباني: "صحيح". السلسلة الصحيحة (٥/٣٢٦).

(٥) الزميل، هو: الرديف على البعير، وهو أيضًا: الرفيق في السفر الذي يُعينك على أمورك. ينظر: المجموع المغيث في غريب القرآن والحديث (٢/٢٧)، النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/٣١٣)، مادة: (زَمَلَ).

(٦) الزهر الباسم (٢/٩٠٧).

ابن إسحاق قد تابعه ابن سعد<sup>(١)</sup>، والحاكم نفسه بما روى في مستدركه<sup>(٢)</sup>: من حديث أبي الأسود، عن عروة قال: «أمر النبي ﷺ أبا لبابة على المدينة بدر»، وكذا ذكره ابن عقبة<sup>(٣)</sup>، وابن جبان<sup>(٤)</sup>.

وعلى تقدير صحة ما ذكر، يجمع بين قول الحاكم، وبين ما ذكره عن ابن إسحاق، بما ذكره ابن هشام<sup>(٥)</sup>: بأنه ﷺ استعمل ابن أم مكتوم<sup>(٦)</sup>، ثم رد أبا لبابة من الرّوحاء<sup>(٧)</sup>، واستعمله على المدينة؛ فعلى هذا يُحمل قول الزهري على الابتداء، وقول ابن إسحاق على الانتهاء، ولا يتهاثر القولان.

ولما ذكر البيهقي<sup>(٨)</sup> حديث ابن مسعود: «كان عليّ، وأبو لبابة، زميلي رسول الله ﷺ»، وقال لنا في هذا الحديث المشهور عن أهل المغازي: مرثد بن أبي مرثد<sup>(٩)</sup> بدل أبي لبابة؛ فإن أبا لبابة رده النبي ﷺ من الرّوحاء، واستخلفه على المدينة، والله - جل وعز - أعلم.

(١) الطبقات الكبرى (٣/ ٤٢٣).

(٢) المستدرک علی الصحیحین، کتاب معرفة الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ (٣/ ٧٣٢ ح ٦٦٥٧)، وسكت عنه.

(٣) لم أقف عليه في كتابه، وأخرجه من طريقه البيهقي في السنن الكبرى، كِتَابُ قَسَمِ الْفَيْءِ وَالْغَنِيمَةِ، بَابُ بَيَانِ مَصْرَفِ الْغَنِيمَةِ فِي ابْتِدَاءِ الْإِسْلَامِ (٦/ ٤٧٩ ح ١٢٧١٨).

(٤) الثقات له (٣/ ٣٢).

(٥) سيرة ابن هشام (١/ ٦١٢).

(٦) هو: عمرو بن قيس بن زائدة، وأمه أم مكتوم، واسمها عاتكة بنت عبد الله، وقد اختلف في اسمه، والأكثر عند أهل الحديث أن اسمه عمرو، واستخلفه رسول الله ﷺ على المدينة ثلاث عشرة مرة في غزواته، وقُتِلَ شهيداً بالقادسية. الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٣/ ١١٩٨).

(٧) الرّوحاء: هي محطة على الطريق بين المدينة وبدر، على مسافة أربعة وسبعين كيلاً من المدينة، نزلها رسول الله ﷺ في طريقه إلى مكة. المعالم الأثرية في السنة والسير (ص: ١٣١).

(٨) في دلائل النبوة، باب ذكر عدد أصحاب رسول الله ﷺ الذين خرجوا معه إلى بدر (٣/ ٣٩).

(٩) هو: مرثد بن أبي مرثد الغنوي، شهد مرثد بدرًا، وأحدًا، وقُتِلَ يوم الرجيع شهيداً. الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٣/ ١٣٨٣).

## C دراسة التعقب:

اعترض مغلطاي على ما ذكره الحاكم من نفي المتابع لقول ابن إسحاق: "أن رسول الله ﷺ استخلف أبا لبابة بن عبد المنذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ"، وذلك ببيانه لمن تابعه من أهل السير والمغازي، وبما أخرجه الحاكم بنفسه في كتابه المستدرک، وبيانه لكيفية الجمع بين حديث ابن إسحاق، وحديث والزهری، بما ذكره ابن هشام.

ولمناقشة هذا الأمر، لا بد من تخريج الحديث، والوقوف على طريقه، وذلك على النحو التالي:

## الحديث مروي من عدة طرق:

الأول: من طريق محمد بن إسحاق، أخرجه الطبراني<sup>(١)</sup>، فقال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحِيمِ الْبَرْقِيُّ، ثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ هِشَامٍ، ثَنَا زِيَادُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، قَالَ: أَبُو لُبَابَةَ بْنُ عَبْدِ الْمُنْذِرِ بْنِ زُبَيْرِ بْنِ أُمَيَّةَ بْنِ زَيْدِ بْنِ مَالِكِ بْنِ عَوْفِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَوْفِ بْنِ مَالِكِ بْنِ الْأَوْسِ، كَانَ خَرَجَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى بَدْرٍ، فَرَدَّهُ، وَأَمَرَهُ عَلَى الْمَدِينَةِ، وَضَرَبَ لَهُ بِسَهْمِهِ، وَأَخْرَجَهُ مَعَ أَهْلِ بَدْرٍ.

الثاني: من طريق عروة بن الزبير، أخرجه الطبراني<sup>(٢)</sup>، والحاكم<sup>(٣)</sup>، كلاهما من طريق: ابن لهيعة عن أبي الأسود، عن عروة.

بلفظ: أَنَّ أَبَا لُبَابَةَ بَشِيرَ بْنَ عَبْدِ الْمُنْذِرِ، وَالْحَارِثَ بْنَ حَاطِبٍ «خَرَجَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَخَرَجَا مَعَهُ إِلَى بَدْرٍ، فَرَجَعَهُمَا، وَأَمَرَ أَبَا لُبَابَةَ عَلَى الْمَدِينَةِ، وَضَرَبَ لَهُمَا بِسَهْمَيْنِ مَعَ أَصْحَابِ بَدْرٍ».

(١) المعجم الكبير (٥/٣٠ ح ٤٤٩٧).

(٢) المعجم الكبير للطبراني (٥/٢٩ ح ٤٤٩٤)، واللفظ له.

(٣) المستدرک على الصحيحين، كتاب معرفة الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ (٣/٧٣٢ ح ٦٦٥٧) بمثله، وسكت عنه.

الثالث: من طريق الزهري، أخرجه ابن أبي عاصم<sup>(١)</sup>، عن: يعقوب بن حميد.

وأبو نعيم<sup>(٢)</sup>، عن فاروق الخطابي، ثنا زياد بن الخليل، ثنا إبراهيم بن النذر.

كلاهما (يعقوب بن حميد، إبراهيم بن النذر) عن محمد بن فليح، عن موسى بن عتبة، عن الزهري.

ولفظه: وَشَهِدَ بَدْرًا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْأَنْصَارِ مِنَ الْأَوْسِ مِنْ بَنِي عَمْرِو، ثُمَّ مِنْ بَنِي أُمَيَّةَ بْنِ زَيْدٍ: رِفَاعَةَ بْنَ عَبْدِ الْمُنْذِرِ، وَمُبَشَّرُ بْنَ عَبْدِ الْمُنْذِرِ، وَأَبُو لُبَابَةَ بِشِيرُ بْنُ عَبْدِ الْمُنْذِرِ، خَرَجَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى بَدْرٍ فِيمَا زَعَمُوا، وَرَجَعَ عَنْ أَمْرِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ، وَضَرَبَ لَهُ بِسَهْمِهِ مَعَ أَهْلِ بَدْرٍ.

### ❦ الخلاصة:

بالنظر فيما تقدم يظهر - والله أعلم - أن مغلطاي قد أصاب في هذا التعقب، وذلك؛ لأن أهل السير والمغازي قد تابعوا ابن إسحاق على أن النبي ﷺ استخلف أبا لبابة بن عبد المنذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حين سار إلى بدر، وعلى أنه يمكن الجمع بين الحديثين بما ذكره ابن هشام من أنه ﷺ استعمل ابن أم مكتوم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ثم رد أبا لبابة من الرُّوحَاء، واستعمله على المدينة؛ فيُحْمَل قول الزهري على الابتداء، وقول ابن إسحاق على الانتهاء، ولا يتهاثر القولان. والله - تعالى - أعلم بالصواب.

(١) في الآحاد والمثاني (٤٠٣/٣)، واللفظ له.

(٢) في معرفة الصحابة (٤٠٣/١) بمثله.

## ❁ [١١٧/٨]: تعقبه في تفرد عمار بن أبي عمار بالرواية عن ابن عباس في (أن النبي ﷺ توفي وهو ابن خمس وستين):

❁ النص المتعقب عليه:

قال الإمام البخاري<sup>(١)</sup>: "وَقَالَ عَمَّارُ بْنُ أَبِي عَمَّارٍ<sup>(٢)</sup> عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: تَوَفَّى النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ ابْنُ خَمْسٍ وَسِتِّينَ، وَلَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ، وَكَانَ شُعْبَةً يَتَكَلَّمُ فِي عَمَارٍ".

❁ نص التعقب:

قال الإمام مغلطاي<sup>(٣)</sup>: (وفي تاريخ البخاري الصغير: "وقال عمار بن أبي عمار، عن ابن عباس: توفّي وهو ابن خمس وستين سنة، ولا يتابع عمار عليه، وكان شعبة يتكلم في عمار". انتهى، وفيه نظر، من حيث إن ابن أبي خيثمة<sup>(٤)</sup> ذكره من حديث علي بن زيد، عن يوسف بن مهران عن ابن عباس، اللهم إلا إن أراد: لم يتابعه ثقة، فلا نظر إذاً).

❁ دراسة التعقب:

اعترض مغلطاي على ما ذكره البخاري في التاريخ الصغير، من أن رواية عمار بن أبي عمار في سنن النبي ﷺ عند وفاته، لم يتابع عليها، وذلك ببيان له لمن تابعه على ذلك، وهو يوسف بن مهران، ثم اعتذر للبخاري بأنه ربما قصد من قوله إنه لم يتابعه ثقة، على ذلك، لا أنه لم يتابعه أحد على الإطلاق.

(١) التاريخ الأوسط (١/٢٩).

(٢) هو: عمار بن أبي عمار، مولد بني هاشم، ويقال: مولد بني الحارث، أبو عمر، ويقال: أبو عمرو، ويقال: أبو عبد الله، صدوق ربما أخطأ، مات بعد العشرين ومائة، [م ٤]. تقريب التهذيب (ص: ٤٠٨).

(٣) الزهر الباسم (٢/١٤١٨).

(٤) لم أقف عليه في كتابه، ونقله عنه ابن عبد البر. ينظر: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٢٠/٣).



وقد سبق إلى هذا القول ابن عبد البر، فقال<sup>(١)</sup>: "روى علي بن زيد عن يوسف بن مهران عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ توفي وهو ابن خمس وستين، ذكره أحمد بن زهير، عن أحمد بن حنبل، عن هشيم، عن علي بن زيد، وإنما ذكرنا هذا وإن كان الصحيح عندنا غيره؛ لقول البخاري إنه لم يتابع عليه عمار بن أبي عمار مولى بني هاشم عن ابن عباس". ومما تجدر الإشارة إليه قبل مناقشة هذا التعقب، ما جاء في الحديث المتفق عليه من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا<sup>(٢)</sup>، وغيره: أن النبي ﷺ توفي وهو ابن ثلاث وستين، ولهذا قال ابن حجر<sup>(٣)</sup>: "وكل من روي عنه من الصحابة ما يخالف المشهور وهو ثلاث وستون، جاء عنه المشهور".

ولبيان وجه الصواب في هذا التعقب، لا بد من تخريج حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، والوقوف على طرقه، ودراسة إسناده، والحكم عليه، وذلك على النحو التالي:

أولاً: من طريق عمار بن أبي عمار، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أخرجه مسلم<sup>(٤)</sup>.  
ثانياً: من طريق يوسف بن مهران<sup>(٥)</sup>، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أخرجه أحمد<sup>(٦)</sup>، وأبو يعلى<sup>(٧)</sup>، عن أبي معمر، والطبراني<sup>(٨)</sup>، عن أحمد بن يحيى الخلواني، عن سعيد بن

(١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٣/ ٢٠).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب مناقب الأنصار، باب هجرة النبي ﷺ وأصحابه إلى المدينة (٥/ ٥٧ ح ٣٩٠٣)، ومسلم في صحيحه، كتاب الفضائل، باب كم أقام النبي ﷺ بمكة والمدينة؟ (٤/ ١٨٢٦ ح ٢٣٥١).

(٣) فتح الباري (٨/ ١٥١).

(٤) في صحيحه، كتاب الفضائل، باب كم أقام النبي ﷺ بمكة والمدينة (٤/ ١٨٢٧ ح ٢٣٥٣).

(٥) يوسف بن مهران البصري، لم يرو عنه إلا بن جدعان، وهو لين الحديث [بخ ت]. تقريب التهذيب (ص: ٦١٢).

(٦) في مسنده (٣/ ٣٤٦ ح ١٨٤٦)، وقال محققو المسند: "إسناده ضعيف".

(٧) في مسنده (٤/ ٣٠٢ ح ٢٤١٢).

(٨) في المعجم الكبير (١٢/ ١٨٨ ح ١٢٨٤٥).

سُلَيْمَانَ، والبيهقي<sup>(١)</sup>، عن أَبِي الْحُسَيْنِ بْنِ الْفَضْلِ، عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ عن يَعْقُوبَ بْنِ سُفْيَانَ، عن زِيَادِ بْنِ أَيُّوبَ.

جميعهم (أحمد، وأبو مَعْمَر، وسعيد بن سليمان، وزِيَادُ بْنُ أَيُّوبَ) عن هُشَيْمٍ، عن عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ مِهْرَانَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

والإسناد ضعيف، فيه: علي بن زيد بن جدعان، ضعيف<sup>(٢)</sup>، وفيه: يوسف بن مهران، لين الحديث<sup>(٣)</sup>، والله أعلم.

ثالثاً: من طريق عبد الرحمن بن معاوية<sup>(٤)</sup>، أخرجه عبد الرزاق<sup>(٥)</sup>، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الْحُوَيْرِثِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ومن طريقه أخرجه الطبراني<sup>(٦)</sup>.

والإسناد ضعيف؛ لأن فيه ابن جريج<sup>(٧)</sup>، وهو مدلس، وقد عنعن، وفيه أبو الحويرث<sup>(٨)</sup>، وهو صدوق سيئ الحفظ، والله أعلم.

(١) في دلائل النبوة، باب ما جاء في مبلغ سن رسول الله ﷺ يوم تُوفِّي (٧/ ٢٤٠).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ٤٠١).

(٣) تقريب التهذيب (ص: ٦١٢).

(٤) هو: عبد الرحمن بن معاوية بن الحُوَيْرِث - بالتصغير - الأنصاري، الزُّرْقِيُّ، أَبُو الْحُوَيْرِثِ المدني، مشهور بكنيته، صدوق سيئ الحفظ، رُمِيَ بالإرجاء، مات سنة ثلاثين ومائة، وقيل: بعدها [دق].  
تقريب التهذيب (ص: ٣٥٠).

(٥) في مصنفه، كتاب الجنائز، باب عمر النبي ﷺ وعمر بعض أصحابه (٣/ ٦٠٠ ح ٦٧٩٠).

(٦) في المعجم الكبير (١٠/ ٣٢٨ ح ١٠٨١٠).

(٧) تقريب التهذيب (ص: ٣٦٣)، تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (ص: ٤١)، وعدّه ابن حجر في المرتبة الثالثة.

(٨) تقريب التهذيب (ص: ٣٥٠).

### ٢ الخلاصة:

بالنظر فيما تقدم يظهر - والله أعلم - أن مغلطاي قد أصاب في هذا التعقب، وذلك؛ لأن عمّار بن أبي عمّار لم ينفرد عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُما بهذه الرواية، بل تابعه على ذلك عدد من الرواة، والله - تعالى - أعلم بالصواب.



## ❁ [١١٨/٩]: تعقبه في حكم العننة في الحديث:

### ❁ النص المتعقب عليه:

قال الإمام الشَّهْلِي<sup>(١)</sup>: "وإذا كان الحديث معنعناً، كان محتملاً، ولم يلزم فيه ما يلزم في حدثنا، وفي سألت؛ لأن للراوي أن يقول: عن فلان، وإن لم يدركه، وهو كثير في الحديث".

### ❁ نص التعقب:

قال الإمام مغلطاي<sup>(٢)</sup>: (وقوله: "لا يلزم في العننة ما يلزم في حدثنا، ولا في سألت؛ لأن للراوي أن يقول: عن فلان، وإن لم يدركه"، فيه نظر، من حيث إن أبا عمرو الداني المقرئ<sup>(٣)</sup> ادَّعى الإجماع على أن لفظة: عن، متصلة، وأما أبو عمر بن عبد البر<sup>(٤)</sup>، فقارب أن يدعي فيها الإجماع).

### ❁ دراسة التعقب:

اعترض مغلطاي على ما ذكره الشَّهْلِي من أن العننة قد يروي بها الراوي عمَّن لم يدركه، فلا يلزم فيها ما يلزم في صيغ التحديث الصريحة، وذلك ببيانه ما يخالف هذا القول، من خلال إجماع أهل العلم في أن العننة تقتضي الاتصال، فنبه بذلك على أنه

(١) الروض الأثف (٦/٤١٩).

(٢) الزهر الباسم (٢/١٢٣١).

(٣) لم أقف على قوله في المطبوع من كتبه، ونقل قوله العلماء في كتبهم. ينظر: معرفة أنواع علوم الحديث (ص: ١٣٩)، السنن الأبين (ص: ٥١)، النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (٢/٢٢)، وأبو عمر الدَّانِي هو: عثمان بن سعيد بن عثمان الأندلسي، القرطبي، ويُعرَف قديماً: بابن الصيرفي، مصنف (التيسير)، و(جامع البيان)، وغير ذلك، مات سنة أربع وأربعين وأربعمائة. سير أعلام النبلاء (٧٧/١٨).

(٤) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١/١٢)، وليس الأمر كما قال مغلطاي، بل إنه قد صرح بالإجماع، فقال: "أجمعوا على قبول الإسناد المعنعن، لا خلاف بينهم".

يلزم منها ما يلزم في صيغ التحديث الصريحة.

ولمناقشة هذا الأمر، لا بد من الرجوع إلى أقوال أهل العلم في العنونة، وذلك على النحو التالي:

أولاً: في تعريف الإسناد المعنعن<sup>(١)</sup>:

هو الذي يقال فيه: فلان عن فلان، من غير تصريح بالتحديث، أو الأخبار، أو السماع.

ثانياً: في حكم العنونة:

ذهب الجمهور إلى أن العنونة لها حكم الاتصال، ولكن بشروط، وقد نقل الاجماع على ذلك جماعة من أهل العلم، وذلك على النحو التالي:

قال مسلم<sup>(٢)</sup>: "أن القول الشائع المتفق عليه بين أهل العلم بالأخبار والروايات قديماً وحديثاً، أن كل رجل ثقة روى عن مثله حديثاً، وجائز ممكن له لقاءه، والسماع منه؛ لكونهما جميعاً كانا في عصر واحد، وإن لم يأت في خبر قط أنهما اجتمعا، ولا تشافها بكلام، فالرواية ثابتة، والحجة بها لازمة، إلا أن يكون هناك دلالة بيّنة أن هذا الراوي لم يلقَ من روى عنه، أو لم يسمع منه شيئاً، فأما والأمر مبهم على الإمكان الذي فسرنا، فالرواية على السماع أبداً حتى تكون الدلالة التي بيّنا".

وقال الحاكم<sup>(٣)</sup>: "ذكر النوع الحادي عشر من علوم الحديث، هذا النوع من هذه العلوم هو معرفة الأحاديث المعنونة، وليس فيها تدليس، وهي متصلة بإجماع أئمة أهل النقل على توّرع رواتها، عن أنواع التدليس".

(١) ينظر: معرفة أنواع علوم الحديث (ص: ١٣٩)، التقريب والتيسير (ص: ٣٧)، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (٢٠٣/١).

(٢) مقدمة صحيح مسلم (٢٩/١).

(٣) معرفة علوم الحديث (ص: ٣٤).

وقال أبو عمرو الداني<sup>(١)</sup>: "وما كان من الأحاديث المعننة التي يقول فيها ناقلوها عن، عن، فهي أيضاً مسندة متصلة بإجماع أهل النقل إذا عُرِفَ أن الناقل أدرك المنقول عنه إدراكاً بيّناً، ولم يكن ممن عُرِفَ بالتدليس، وإن لم يذكر سماعاً".

وقال الخطيب البغدادي<sup>(٢)</sup>: "وأهل العلم بالحديث مجمعون على أن قول المحدث: حدثنا فلان عن فلان، صحيح معمول به، إذا كان شيخه الذي ذكره يُعَرَفُ أنه قد أدرك الذي حدث عنه، ولقيه، وسمع منه، ولم يكن هذا المحدث ممن يدلّس".

وقال ابن عبد البر<sup>(٣)</sup>: "اعلم - وفقك الله - أني تأملت أقاويل أئمة أهل الحديث، ونظرت في كتب من اشترط الصحيح في النقل منهم، ومن لم يشترطه، فوجدتهم أجمعوا على قبول الإسناد المعنعن، لا خلاف بينهم في ذلك إذا جمع شروط ثلاثة، وهي: عدالة المحدثين في أحوالهم، ولقاء بعضهم بعضاً مجالسةً ومشاهدةً، وأن يكونوا برآء من التدليس، والإسناد المعنعن فلان عن فلان عن فلان عن فلان"،

ثم قال<sup>(٤)</sup>: "لإجماعهم على أن الإسناد المتصل بالصحابي سواء قال فيه: قال رسول الله ﷺ، أو إن رسول الله ﷺ قال، أو عن رسول الله ﷺ أنه قال، أو سمعت رسول الله ﷺ، كل ذلك سواء عند العلماء، والله أعلم".

وقال ابن الصلاح<sup>(٥)</sup>: "الإسناد المعنعن، وهو الذي يقال فيه: فلان عن فلان، عده بعض الناس من قبيل المرسل والمنقطع، حتى يبين اتصاله بغيره، والصحيح والذي عليه

(١) نقل قوله العلماء في كتبهم. ينظر: معرفة أنواع علوم الحديث (ص: ١٣٩)، السنن الأبين (ص: ٥١)، النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (٢/ ٢٢).

(٢) الكفاية في علم الرواية (ص: ٢٩١).

(٣) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١/ ١٢).

(٤) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١/ ٢٦).

(٥) معرفة أنواع علوم الحديث (ص: ١٣٩).

العمل: أنه من قبيل الإسناد المتصل، وإلى هذا ذهب الجماهير من أئمة الحديث، وغيرهم، وأودعه المشترطون للصحيح في تصانيفهم فيه، وقبلوه، وكاد أبو عمر بن عبد البر الحافظ يدّعي إجماع أئمة الحديث على ذلك، وادّعى أبو عمرو الداني المقرئ، الحافظ، إجماع أهل النقل على ذلك، وهذا بشرط أن يكون الذين أضيفت العنينة إليهم، قد ثبتت ملاقات بعضهم بعضاً، مع براءتهم من وصمة التدليس، فحينئذ يُحمّل على ظاهر الاتصال، إلا أن يظهر فيه خلاف ذلك".

### ❦ الخلاصة:

بالنظر فيما تقدم يظهر - والله أعلم - أن مغلطاي قد أصاب في هذا التعقب، وذلك؛ لإجماع أهل العلم على أن العنينة لها حكم الاتصال، ولكنه لم ينبه إلى شروطها التي ذكرها أهل العلم، حتى يحكم لها بالاتصال؛ فالأولى أن يقال: إن العنينة لها حكم الاتصال إذا توفرت فيها الشروط التي ذكرها أهل العلم، وهي: عدالة المحدثين في أحوالهم، ولقاء بعضهم بعضاً مجالسةً ومشاهدةً، وأن يكونوا برآء من التدليس، والله - تعالى - أعلم بالصواب.

## الفصل التاسع

**تعقباته المتعلقة  
بمنهج المحدثين وطريقتهم  
( وفيه ستة تعقبات )**



## ✻ [١١٩/١]: تعقبه في الرجوع عند الحكم على الحديث إلى أهل الأصول، وترك ما عند أهل الحديث:

### ✻ النص المتعقب عليه:

قال الإمام السَّهْلِيّ<sup>(١)</sup>: "وذكر<sup>(٢)</sup> ما بلغ أهل الحبشة من إسلام أهل مكة، وكان باطلاً، وسببه أن النبي ﷺ قرأ سورة النجم، فألقى الشيطان في أُمْنِيَّتِهِ، أي: في تلاوته عند ذكر اللَّاتِ وَالْعُزَّى: "وإنهم لهم الغرائقة"<sup>(٣)</sup> العُلَى، وإن شفاعتهم لترتجى"، فطار ذلك بمكة، فسَرَّ المشركون، وقالوا: قد ذكر آلَهنّا بخير، فسجد رسول الله ﷺ في آخرها، وسجد المسلمون والمشركون،... وأهل الأصول<sup>(٤)</sup> يدفعون هذا الحديث بالحجة".

### ✻ نص التعقب:

قال الإمام مغلطاي<sup>(٥)</sup>: (وقوله: "وأهل الأصول يدفعون هذا الحديث بالحجة"، غير جيد؛ لأن أهل الأصول لا يُرْجَع إليهم في تصحيح ولا تضعيف، إنما المرجع لأهل الحديث الذين هم يصحّحون ويضعّفون، فلمّا نظرنا قولهم، وجدناهم دفعوه، وبينوا أن مرجعه إلى الكلبي<sup>(٦)</sup>، عن أبي صالح<sup>(٧)</sup>، عن ابن عباس، وهذه علل ثلاث، إذا كان

(١) الروض الأثقف (٣/٣١٣).

(٢) أي: ابن إسحاق. ينظر: سيرة ابن هشام (١/٣٦٤).

(٣) الغرائيق هاهنا: الأصنام، وهي في الأصل الذكور من طير الماء، واجدّها: غُرْنُوق، وغُرْنِيق، سُمِّي به؛ لبياضه، وكانوا يزعمون أن الأصنام تقربهم من الله، وتشفع لهم، فشُبّهت بالطيور التي تعلقو في السماء وترتفع. النهاية في غريب الحديث والأثر (٣/٣٦٤)، مادة: (غَرَنَق).

(٤) ينظر: أحكام القرآن لابن العربي (٣/٣٠٤).

(٥) الزهر الباسم (١/٦٨٧).

(٦) هو: مُحَمَّدُ بْنُ السَّائِبِ بْنِ بَشْرِ الْكَلْبِيِّ، أَبُو النَّضْرِ الكوفي، النسابة، المفسر، متهم بالكذب، ورُمي بالرفض، مات سنة ست وأربعين ومائة [ت.فق]. تقريب التهذيب (ص: ٤٧٩).

(٧) هو: بَادَأَمٌ - بالذال المعجمة، ويقال آخره نون - أبو صالح، مولى أم هانئ، ضعيف، مدلس، يرسل

في الحديث واحدة منها، لم يصح؛ الأولى: الكلبي، والثانية: أبو صالح، وشدة ضعفه في الحديث، والثالثة: انقطاع بين أبي صالح وابن عباس<sup>(١)</sup>.

### ٢ دراسة التعقب:

اعترض مغلطاي على ما ذكره السهيلي من أن أهل الأصول قد ردوا قصة الغرائق بالحجة، وذلك؛ لأن المرجع في قبول الأحاديث وردها، إلى أهل الحديث، لا إلى أهل الأصول، وبيانه أن في الحديث ثلاث علل إذا كان في الحديث واحدة منها، لم يصح الحديث، ثم فصل القول في هذه العلل.

ولبيان وجه الصواب في هذا التعقب، لا بد من تخريج حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ودراسة إسناده، والحكم عليه، والوقوف على أقوال أهل العلم في قصة الغرائق<sup>(٢)</sup>، وذلك على النحو التالي:

### أولاً: تخريج حديث ابن عباس في قصة الغرائق:

أخرجه ابن مردويه<sup>(٣)</sup> من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس، أن رسول الله ﷺ قرأ سورة النجم وهو بمكة، فأتى على هذه الآية ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّكَّ وَالْعُرَىٰ ۖ وَمَنُوءَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَىٰ﴾<sup>(٤)</sup>، فألقى الشيطان على لسانه: إِنَّهُنَّ الْغَرَانِيقُ الْعُلَىٰ، فأنزل الله ﷻ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ<sup>(٥)</sup>.

= [٤]. تقريب التهذيب (ص: ١٢٠).

(١) قال ابن حبان: "يحدث عن ابن عباس، ولم يسمع منه". المجروحين (١/ ١٨٥).

(٢) للاستزادة في معرفة الروايات في قصة الغرائق، والرود عليها، فقد أفرد الشيخ الألباني مصنفًا مستقلًا، سماه: "نصب المجانيق لنسف قصة الغرائق".

(٣) كما في فتح الباري لابن حجر (٨/ ٤٣٩)، الدر المنثور في التفسير بالمأثور (٦/ ٦٦).

(٤) سورة النجم، الآية: (١٩، ٢٠).

(٥) سورة الحج، جزء من الآية: (٥٢).

## ثانياً: دراسة الإسناد، والحكم عليه:

الإسناد ضعيف جداً؛ لأن فيه الكلبي متهم بالكذب، وأبو صالح ضعيف، مدلس يرسل، وهو منقطع، فلم يسمع أبو صالح من ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

## ثالثاً: أقوال أهل العلم في قصة الغرائق:

قال القاضي عياض<sup>(١)</sup>: "هذا حديث لم يخرج له أحد من أهل الصحة، ولا رواه ثقة بسند سليم متصل، وإنما أولع به وبمثله المفسرون، والمؤرخون، المولعون بكل غريب، الْمُتَلَقُّونَ من الصحف كل صحيح وسقيم".

وقال أبو العباس القرطبي<sup>(٢)</sup>: "وروى أصحاب الأخبار والمفسرون: أن سبب ذلك: ما جرى على لسان النبي ﷺ من ذكر الثناء على آلهة المشركين في سورة النجم، ولا يصحُّ هذا من طريق النقل، ولا العقل، وأشهر طريق النقل فيه عن الكلبي، وهو كذاب، وأما العقل، فلا يصدق بذلك؛ لأمر مستحيلة، قد عددها القاضي عياض في الشفاء".

قال الكرماني<sup>(٣)</sup>: "وقال القاضي عياض: وأما ما يرويه الإخباريون أن سببه ما جرى على لسان رسول الله ﷺ من الثناء على الأصنام بقوله: تلك الغرائق العلاء، فباطل لا يصح؛ لا نقلاً، ولا عقلاً؛ لأن مدح إله غير الله كفر، ولا يصح نسبة ذلك إلى رسول الله ﷺ، ولا أن يقوله الشيطان بلسانه، حاشاه منه، أقول: وهذا هو الحق والصواب".

وقال العيني<sup>(٤)</sup>: "وهذا الحديث الذي ذكر فيه ذكر ذلك، أكثر طرقه منقطعة معلولة".

(١) الشفا بتعريف حقوق المصطفى (٢/ ٢٨٩).

(٢) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٢/ ١٩٨).

(٣) الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري (٦/ ١٥٣).

(٤) عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٧/ ١٠٠).

وقال القُسطَلاني<sup>(١)</sup>: "وقد طعن فيها غير واحد من الأئمة، حتى قال ابن إسحاق وقد سُئل عنها: هي من وضع الزنادقة".

وبعد أن ذكر الألباني جميع الروايات في قصة الغرائق، وفَصَّل القول في الكلام على أسانيدِها، قال<sup>(٢)</sup>: "فثبت مما تقدم، بطلان هذه القصة سنداً ومتناً".

### ❧ الخلاصة:

بالنظر فيما تقدم يظهر - والله أعلم - أن مغلطاي قد أصاب في هذا التعقب، وذلك؛ لأن المرجع في الحكم على الحديث، إلى أهل الحديث، وليس لأهل الأصول، وبيانه أن رواية حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في قصة الغرائق، هم رواية متكلم فيهم عند نقاد الحديث، مما يستلزم معه رد حديثهم، والله - تعالى - أعلم بالصواب.

(١) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (٧/٢٤٣).

(٢) نصب المجانيق لنسف قصة الغرائق (ص: ٣٦).

## ❁ [١٢٠/٢]: تعقبه في المخالفة لدلول عبارة ( غير مقطوع بصحته ) عند المحدثين:

### ❁ النص المتعقب عليه:

قال الإمام السَّهَيْلي<sup>(١)</sup>: "وَمِنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَهَا مِنْ قَبْلِ نَفْسِهِ، وَعَنْى بِهَا الْمَلَائِكَةُ: إِنَّ شَفَاعَتَهُمْ لَتُرْتَجَى، وَمِنْهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَهُ حَاكِياً عَنِ الْكُفْرَةِ، وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ ذَلِكَ، فَقَالَهَا مُتَعَجِّبًا مِنْ كُفْرِهِمْ، وَالْحَدِيثُ عَلَى مَا خَيَّلْتُ، غَيْرُ مَقْطُوعٍ بِصِحَّتِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ".

### ❁ نص التعقب:

قال الإمام مُغَلْطَاي<sup>(٢)</sup>: (وقوله: "والحديث على ما خيلت، غير مقطوع بصحته"، يقتضي الصحة، لكن لا يبلغ مبلغ القطع، وهذه العبارة لا يقولها المحدث، ولئن قالها، فيكون مقتضاه الصحة، ولا صحة هنا).

### ❁ دراسة التعقب:

اعترض مُغَلْطَاي على ما ذكره السَّهَيْلي بعد حديث قصة الغرائق، وهو قوله بأن الحديث غير مقطوع بصحته؛ حيث إن هذا اللفظ إذا قاله المحدث، فهو يعني بذلك أن الحديث صحيح، ولا صحة في هذا الحديث.

ولمناقشة هذا الأمر، لا بد من تخريج الحديث، ومعرفة حكمه، ومعرفة مراد أهل العلم من قولهم بأن الحديث غير مقطوع بصحته، وذلك على النحو التالي:

(١) الروض الأنف (٣/٣١٣).

(٢) الزهر الباسم (١/٦٨٧).

أولاً: تخريج الحديث، ودراسة إسناده، والحكم عليه:

تقدم تخريج الحديث، ودراسته<sup>(١)</sup>، وإسناده ضعيف جداً؛ لأن فيه الكلبي، وهو متهم بالكذب، وأبو صالح ضعيف، مدلس يرسل، وهو منقطع، فلم يسمع أبو صالح من ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وقد أورد الألباني جميع روايات قصة الغرائيق، وفصل القول في الكلام على أسانيدھا، ثم قال<sup>(٢)</sup>: "ثبت مما تقدم، بطلان هذه القصة سنداً ومتناً".

ثانياً: أقوال أهل العلم في تعريف الصحيح:

قال ابن الصلاح<sup>(٣)</sup>: "أما الحديث الصحيح، فهو الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط، إلى انتهاء، ولا يكون شاذاً، ولا معللاً... ومتى قالوا: هذا حديث صحيح، فمعناه: أنه اتصل سنده مع سائر الأوصاف المذكورة، وليس من شرطه أن يكون مقطوعاً به في نفس الأمر".

وتبعه أيضاً كل من: النووي<sup>(٤)</sup>، وابن الملقن<sup>(٥)</sup>.

وقال السيوطي<sup>(٦)</sup>: "(وإذا قيل): هذا حديث (صحيح، فهذا معناه) أي: ما اتصل سنده مع الأوصاف المذكورة، فقبلناه عملاً بظاهر الإسناد، (لا أنه مقطوع به) في نفس الأمر؛ لجواز الخطأ والنسيان على الثقة".

(١) ينظر: التعقب رقم (١١٩).

(٢) نصب المجانيق لنسف قصة الغرائيق (ص: ٣٦).

(٣) معرفة أنواع علوم الحديث (ص: ٧٩).

(٤) التقريب والتيسير (ص: ٢٥).

(٥) المقنع في علوم الحديث (١/ ٤٢).

(٦) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (١/ ٧٥).

## C الخلاصة:

بالنظر فيما تقدم يظهر - والله أعلم - أن مغلطاي قد أصاب في هذا التعقب، وذلك؛ لأن المحدث عند حكمه على الحديث، ينبغي له أن يذكر الحكم بألفاظ واضحة، وصريحة، وأما القول في الحكم على حديث بلفظ "والحديث على ما خيلت غير مقطوع بصحته"، فالمراد بذلك أن الحديث صحيح؛ لتوفر الشروط الخمسة الواجب توفرها لصحة الحديث، لا على سبيل الجزم بالصحة؛ لاحتمال الخطأ والنسيان من الثقة، ولا صحة في حديث قصة الغرائق، والله - تعالى - أعلم بالصواب.

❁ [١٢١/٣]: تعقبه في ترك الحكم على الحديث من مصدره الذي أخرجه منه،

وذكره من عند غيره:

❁ النص المتعقب عليه:

قال الإمام السَّهْلِيُّ<sup>(١)</sup>: "وقد رُويَ في تَخَلُّفِهِ<sup>(٢)</sup> سبب آخر، وهو أنه كان ثقیل النوم، لا يستيقظ حتى یرتحل الناس، ويشهد لصحة هذا، حديث أبي داود<sup>(٣)</sup> أن امرأة صفوان اشتكت به إلى النبي ﷺ، وذكرت أشياء منها أنه لا یصلی الصبح، فقال صفوان<sup>(٤)</sup>: يا رسول الله، إني امرؤ ثقیل الرأس، لا أستيقظ حتى تطلع الشمس، فقال له النبي ﷺ: «فَإِذَا اسْتَيْقَظْتَ، فَصَلِّ»، وقد ضَعَّفَ البزار<sup>(٥)</sup> حديث أبي داود هذا في مسنده".

❁ نص التعقب:

قال الإمام مغلطاي<sup>(٦)</sup>: (وقوله: "وقد ضَعَّفَ البزار حديث أبي داود، وهذا في مسنده، يعني حديث صفوان بن المُعْطَل أن امرأة اشتكته إلى النبي ﷺ)، فيه نظر، من حيث إن أبا داود نفسه أعْلَه بَعْلَة حديثه؛ فلا حاجة إلى ذكر علة له من عند غيره؛ فإن أبا داود لَمَّا رواه عن عثمان بن أبي شيبة، ثنا جرير، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي سعيد، قال إثره: "رواه حماد بن سلمة، عن حميد، عن أبي المتوكل<sup>(٧)</sup> عن النبي ﷺ"،

(١) الروض الأُنْف (٦/٤٠٦).

(٢) أي: صفوان بن المُعْطَل. والتَّخَلُّفُ: التَّأَخُّر. النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/٦٧).

(٣) في سننه، كتاب الصوم، باب المرأة تصوم بغير إذن زوجها (٤/١١٩ ح ٢٤٥٩)، وقال: رواه حماد - يعني ابن سلمة - عن حميد، أو ثابت عن أبي المتوكل.

(٤) ترجمت له في التعقب رقم (٢٧).

(٥) لم أقف على قوله في المطبوع من المسند، وينظر: فتح الباري لابن حجر (٨/٤٦٢).

(٦) الزهر الباسم (٢/١٢٢٨).

(٧) هو: علي بن داود، أبو المتوكل النَّاجِي البصري، مشهور بكنيته، ثقة، من الثالثة، مات سنة ثمان ومائة، وقيل قبل ذلك [ع]. تقريب التهذيب (ص: ٤٠١).



وهذه العلة أولى من قول البزار، ورواه عن يوسف بن موسى، ثنا جرير، عن الأعمش، وثنا ابن مثنى، ثنا يحيى بن حماد، ثنا أبو عوانة، عن الأعمش، ثم قال<sup>(١)</sup>: "وهذا الحديث كلامه منكر، وكان صفوان من خيار الصحابة، وأنكر هذا الحديث؛ لأن الأعمش لم يقل: ثنا أبو صالح، فأحسب أنه أخذه من غير ثقة، وأمسك عن ذكر الرجل، فصار الحديث ظاهر سنده حسن، وكلامه منكر؛ لِمَا فيه، وليس له عندي أصل". انتهى، وقد روينا هذا الحديث، وفيه تصريح الأعمش لسماعه عن أبي صالح، [فإن ابن جَبَّان أخرجه في صحيحه<sup>(٢)</sup>، من حديث جابر عن الأعمش، عن أبي صالح]<sup>(٣)</sup>، وقال الحاكم<sup>(٤)</sup>: "صحيح على شرط الشيخين".

وأما إنكاره سماع الأعمش، فقال ابن سعد<sup>(٥)</sup>: ثنا يحيى بن حماد، ثنا أبو عوانة، عن الأعمش، ثنا أبو صالح عن أبي سعيد، فزال ما يوهمه البزار من تدليس سليمان، وبقي ما أعلاه به أبو داود، وإن كانت ليست بقادحة، ولهذا حملوا كلامه؛ فالعلماء حملوه على محاملٍ صحيحةٍ، ليس هذا موضع ذكرها، فينظر في مظانه).

### ❧ دراسة التعقب:

اعترض مغلطاي على منهج السَّهْلِي في الحكم على حديث أخرجه من عند أبي داود؛ حيث إنه ترك حكم أبي داود عليه، وذهب إلى حكم البزار على هذا الحديث، فكان الأولى أن يذكر كلام أبي داود على الحديث، ثم ينظر إلى حكم غيره. ولمناقشة هذا الأمر، لا بد من الرجوع لحديث أبي داود في سننه، ودراسة إسناده،

(١) أي: البزار، ولم أقف على قوله في المطبوع من المسند، وينظر: فتح الباري لابن حجر (٨/ ٤٦٢).

(٢) في كتاب الصلاة، باب مواقيت الصلاة (٤/ ٣٥٤ / ١٤٨٨).

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من مطبوع الزهر الباسم، وما أثبتته من المخطوط [٣٠٠/ ب].

(٤) المستدرک على الصحيحين (١/ ٦٠٢ ح ١٥٩٤)، وسكت عنه الذهبي.

(٥) الطبقات الكبرى (٥/ ١٥٧).

والحكم عليه، والوقوف على أقوال أهل العلم فيه، وذلك على النحو التالي:

أولاً: نص الحديث:

قال أبو داود: حَدَّثَنَا عَثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، قَالَ: جَاءَتْ امْرَأَةً إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَنَحْنُ عِنْدَهُ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ زَوْجِي صَفْوَانَ بْنُ الْمُعَطَّلِ يَضْرِبُنِي إِذَا صَلَّيْتُ، وَيُفْطِرُنِي إِذَا صُمْتُ، وَلَا يُصَلِّي صَلَاةَ الْفَجْرِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، قَالَ: وَصَفْوَانُ عِنْدَهُ، قَالَ: فَسَأَلَهُ عَمَّا قَالَتْ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَمَا قَوْلُهَا: يَضْرِبُنِي إِذَا صَلَّيْتُ، فَإِنَّهَا تَقْرَأُ بِسُورَتَيَّ، وَقَدْ نَهَيْتُهَا، قَالَ: فَقَالَ: "لَوْ كَانَتْ سُورَةٌ وَاحِدَةً لَكَفَّتِ النَّاسَ"، وَأَمَا قَوْلُهَا: يَفْطِرُنِي، فَإِنَّهَا تَنْطَلِقُ فَتَصُومُ وَأَنَا رَجُلٌ شَابٌّ، فَلَا أَصْبِرُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَئِذٍ: "لَا تَصُومُ امْرَأَةٌ إِلَّا بِإِذْنِ زَوْجِهَا"، وَأَمَا قَوْلُهَا: إِنَّنِي لَا أَصَلِّي حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، فَإِنَّا أَهْلُ بَيْتٍ قَدْ عُرِفَ لَنَا ذَاكَ، لَا نَكَادُ نَسْتَقِظُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، قَالَ: "فَإِذَا اسْتَقِظْتَ فَصَلِّ". قَالَ أَبُو دَاوُدَ: "رَوَاهُ حَمَادٌ - يَعْنِي ابْنَ سَلَمَةَ - عَنْ حُمَيْدٍ أَوْ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي الْمُتَوَكَّلِ" <sup>(١)</sup>.

فأبو داود قد أعلل هذا الحديث بالإرسال، وقد أخرج هذه الطريق المرسلة الحارث بن أبي أسامة <sup>(٢)</sup>، فقال: "حَدَّثَنَا رَوْحٌ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي الْمُتَوَكَّلِ، أَنَّ امْرَأَةً صَفْوَانَ بْنِ الْمُعَطَّلِ السُّلَمِيِّ اتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ صَفْوَانَ يَنْهَانِي أَنْ أَصُومَ، وَإِذَا أَرَدْتُ أَنْ أَصَلِّي يَنْهَانِي، وَيَنَامُ... الْحَدِيثُ"، وقال الهيثمي <sup>(٣)</sup>: "رواه أبو داود، عن أبي سعيد الخدري باختصار، وهذا مرسل هنا".

(١) وقد سقط من مطبوع سنن أبي داود لفظ: عن النبي ﷺ، وقد أثبتته المزي، فقال: " (ز) قال د: رواه حماد بن سلمة عن حميد أو ثابت عن أبي المتوكل عن النبي ﷺ". تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف (٣/ ٣٤٧ ح ٤٠١٢).

(٢) كما في بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث (١/ ٣٤٠ ح ٢٣٢).

(٣) بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث (١/ ٣٤٠).

## ثانياً: دراسة الإسناد، والحكم عليه:

الحديث رواه كلهم ثقات، وفيه الأعمش، وهو إن كان ثقةً إلا أنه يدلّس، وقد عنعن في هذا الإسناد، ولكن رواية ابن سعد فيها تصريح بالتحديث، فانتفت شبهة التدليس، والله أعلم.

## ثالثاً: أقوال أهل العلم في الحكم على الحديث:

• صحّح هذا الحديث جماعة من أهل العلم، وهم على النحو التالي:

أخرج ابن حبان<sup>(١)</sup> هذا الحديث في صحيحه.

وقال الحاكم بعد أن أخرج هذا الحديث في مستدركه<sup>(٢)</sup>: "صحيح على شرط الشيخين".

وقال ابن حجر<sup>(٣)</sup>: "إسناده صحيح".

وصحّحه الألباني<sup>(٤)</sup>.

• وأعلّله بعض أهل العلم، وذكروا فيه بعض العلل:

الأولى: الإرسال، أعلّله بذلك أبو داود، ورد عليه ابن حجر، فقال<sup>(٥)</sup>: "ولما أخرجه أبو داود قال بعده: رواه حماد بن سلمة، عن حميد، عن ثابت، عن أبي المتوكل، عن النبي ﷺ، وهذه متابعة جيدة تؤذن بأن للحديث أصلاً، وغفل من جعل هذه الطريقة الثانية علةً للطريق الأولى".

فابن حجر جعل الطريق الثانية، متابعةً للطريق الأولى، ولكن لا يُسلّم له هذا

(١) في كتاب الصلاة، باب مواقيت الصلاة (٤/ ٣٥٤ / ١٤٨٨).

(٢) المستدرک علی الصحیحین (١/ ٦٠٢ / ح ١٥٩٤)، وسكت عنه الذهبي.

(٣) الإصابة في تمييز الصحابة (٣/ ٣٥٧).

(٤) صحيح أبي داود (٧/ ٢٢١).

(٥) فتح الباري (٨/ ٤٦٢).

القول؛ لأن الطريق الثانية مخالفة للطريق الأولى، وليست متابعة، والله أعلم.

الثانية: تدليس الأعمش، ومخالفة ألفاظه لما ورد في الحديث الصحيح، أعلاه بذلك البزار، وقد رد عليه ابن القيم، فقال<sup>(١)</sup>: "وقال غير المنذري: ويدل على أن الحديث وهم لا أصل له: أن في حديث الإفك المتفق على صحته قالت عائشة: "وإن الرجل الذي قيل له ما قيل ليقول: سبحان الله! فوالذي نفسي بيده ما كشفت عن كنف أنثى قط، قال: ثم قتل بعد ذلك في سبيل الله شهيداً"، وفي هذا نظر؛ فلعله تزوج بعد ذلك، والله أعلم".

ورد كذلك ابن حجر، فقال<sup>(٢)</sup>: "وما أعلاه به ليس بقادح؛ لأن ابن سعد صرح في روايته بالتحديث بين الأعمش وأبي صالح، وأما رجاله، فرجال الصحيح".

ثم بين أن استنكار البزار لمتن الحديث؛ لمخالفته حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في قصة الإفك لما قالت: "فبلغ الأمر ذلك الرجل، فقال: سبحان الله، والله ما كشفت كنف أنثى قط"، فقال<sup>(٣)</sup>: "فالذي يظهر أن مراده بالنفي المذكور ما قبل هذه القصة، ولا مانع أن يتزوج بعد ذلك؛ فهذا الجمع لا اعتراض عليه، إلا بما جاء عن بن إسحاق أنه كان حُصُوراً، لكنه لم يثبت؛ فلا يعارض الحديث الصحيح".

### ❦ الخلاصة:

بناء على ما سبق يظهر - والله أعلم - أن مغلطاي قد أصاب في هذا التعقب، وذلك؛ لأن السَّهْلِيَّيَ ترك حكم أبي داود على الحديث الذي أخرجه، وذهب إلى قول غيره؛ فالأولى عند إيراد حديث من عند إمام، أن يذكر حكمه عليه أولاً، ثم ينظر إلى حكم غيره، والله - تعالى - أعلم بالصواب.

(١) تهذيب سنن أبي داود وإيضاح مشكلاته (٩ / ٢).

(٢) فتح الباري (٤٦٢ / ٨).

(٣) فتح الباري (٤٦٢ / ٨).

## ❁ [١٢٢/٤]: تعقبه في التناقض الاصطلاحي عند الحكم على الحديث:

### ❁ النص المتعقب عليه:

قال الإمام الشَّهْلِي (١): "قد ثبت بالطرق الصحاح، عن عامر الشعبي (٢)، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَكَلَّ بِهِ إِسْرَافِيلُ، فَكَانَ يَتَرَاءَى لَهُ ثَلَاثَ سِنِينَ، وَيَأْتِيهِ بِالْكَلِمَةِ مِنَ الْوَحْيِ، ثُمَّ وَكَلَّ بِهِ جِبْرِيلُ، فَجَاءَهُ بِالْقُرْآنِ وَالْوَحْيِ"

وقال أيضاً (٣): "ووجه آخر في الجمع بين القولين أيضاً، وهو أن الشعبي قال: وكل إسرافيل بنوة محمد ﷺ ثلاث سنين، ثم جاءه بالقرآن جبريل، وقد قدمنا هذا الحديث، ورواه أبو عمر في كتاب الاستيعاب (٤)، وإذا صح، فهو أيضاً وجه من الجمع بين الحديثين، والله أعلم".

### ❁ النص المتعقب:

قال الإمام مغلطاي (٥): (وقوله: "وقد ثبت بالطرق الصحاح، عن الشعبي: أن رسول الله ﷺ وَكَلَّ بِهِ إِسْرَافِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَكَانَ يَتَرَاءَى لَهُ ثَلَاثَ سِنِينَ، ثُمَّ وَكَلَّ بِهِ جِبْرِيلُ، ثُمَّ قَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: وَذَكَرَ حَدِيثَ الشَّعْبِيِّ، وَإِذَا صَحَّ هَذَا، فَهُوَ وَجْهٌ مِنَ الْجَمْعِ"، فكلّام ظاهره التناقض على الاصطلاح الحديثي؛ لأن الحديث إذا كان ثابتاً، لا يقال فيه: إذا صح، وإنما يقال هذه اللفظة لما لا تُعَرَفُ صحته من ضعفه؛ فيقدر أنه لو صح لكان محمولاً على كذا وكذا، على أن لنا حجةً في ثبوت ذلك، وإن كان ليس بأبي عذرة هذا القول.

(١) الروض الأنف (٢/ ٣٤٧).

(٢) هو: عامر بن شراحيل الشَّعْبِيُّ - بفتح المعجمة - أبو عمرو، ثقة مشهور، فقيه فاضل، من الثالثة، مات بعد المئة [ع]. تقريب التهذيب (ص: ٢٨٧).

(٣) الروض الأنف (٢/ ٣٨٢).

(٤) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (١/ ٣٦).

(٥) الزهر الباسم (١/ ٥٣١).

قال ابن سعد<sup>(١)</sup>: "قال محمد بن عمر: "ليس يعرف أهل العلم ببلدنا، أن إسرائيل قرّن بالنبي ﷺ، وإن علمائهم وأهل السير منهم يقولون: لم يُقرن به غير جبريل عليه السلام من حين أنزل عليه الوحي، إلى أن قبض عليه السلام".

### ❧ دراسة التعقب:

اعترض مغلطاي على ما ذكره السهيلي من التناقض الاصطلاحي في حكمه على حديث الشعبي؛ حيث إنه جزم في موضع بأن الحديث ثابت، وتردد في موضع آخر بقوله: إذا صح، ثم وضح مغلطاي أن الحديث لم يثبت بناءً على ما ذكره ابن سعد عن الواقدي. ولمناقشة هذا التعقب، لا بد من تخريج الحديث، والوقوف على أقوال أهل العلم فيه:

#### أولاً: تخريج الحديث:

أخرجه أحمد<sup>(٢)</sup>، فقال: حدثنا يحيى بن سعيد، عن إسماعيل، قال: قلت لعامر: أنزل على النبي ﷺ وهو ابن أربعين سنة، ثم نزل عليه عشرين، عشر بمكة، وعشر بالمدينة، فما شأن ثلاث، قال: أخبرت أن إسرافيل تراءى له ثلاث سنين. وأخرجه ابن سعد<sup>(٣)</sup>، وابن عبد البر<sup>(٤)</sup>، والبيهقي<sup>(٥)</sup>: من طرق عن داود بن أبي هند عن الشعبي.

#### ثانياً: حكم إسناده الإمام أحمد:

رواته ثقات؛ فالإسناد صحيح للشعبي، إلا أنه مرسل، والمرسل ضعيف.

(١) الطبقات الكبرى (١/ ١٦١).

(٢) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله (٢/ ٣٣٧).

(٣) الطبقات الكبرى (١/ ١٦١).

(٤) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (١/ ٣٦).

(٥) في دلائل النبوة، باب سن رسول الله ﷺ حين بعث نبياً (٢/ ١٣٢).

## ثالثاً: أقوال أهل العلم في مرسل الشعبي:

قال ابن سعد بعد أن ذكر حديث الشعبي: "فذكرت هذا الحديث لمحمد بن عمر، فقال: ليس يعرف أهل العلم ببلدنا أن إسرائيل قُرِنَ بالنبي ﷺ، وإن علماءهم وأهل السيرة منهم يقولون: لم يُقَرَّنْ به غير جبريل من حين أنزل عليه الوحي، إلى أن قُبِضَ ﷺ".

وقال ابن كثير<sup>(١)</sup> بعد أن ذكر رواية أحمد من طريق: داود بن أبي هند عن الشعبي: "فهذا إسناد صحيح إلى الشعبي، وهو يقتضي أن إسرائيل قُرِنَ معه بعد الأربعين ثلاث سنين، ثم جاءه جبريل".

وقال ابن حجر<sup>(٢)</sup>: "وأخذ السُّهَيْلي هذه الرواية، فجمع بها المختلف في مكثه ﷺ بمكة؛ فإنه قال: جاء في بعض الروايات المسندة أن مدة الفترة ستان ونصف، وفي رواية أخرى أن مدة الرؤيا ستة أشهر، فمن قال: مكث عشر سنين، حذف مدة الرؤيا والفترة، ومن قال: ثلاث عشرة، أضافهما، وهذا الذي اعتمده السُّهَيْلي من الاحتجاج بمرسل الشعبي، لا يثبت".

## ❦ الخلاصة:

بالنظر فيما تقدم يظهر - والله أعلم - أن مغلطاي قد أصاب في تعقبه على السُّهَيْلي، وذلك؛ لما صدر عنه من التناقض في حكمه على الحديث، ولأن الحديث لم يثبت، وذلك؛ لما يلي:

١. ما ذكره ابن سعد عن الواقدي، من أن المعروف عند أهل العلم والسير أن النبي

ﷺ لم يُقَرَّنْ إلا بجبريل عَلَيْهِ السَّلَام.

(١) البداية والنهاية (٤/ ١٠).

(٢) فتح الباري (١/ ٢٧).

٢. أن مرسل الشعبي يخالف ما جاءت به الأحاديث الصحيحة<sup>(١)</sup> من ذكر جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ وحده مع النبي ﷺ في بدء الوحي، دون ذكر لإسرافيل عَلَيْهِ السَّلَامُ.
٣. أن حديث الشعبي مرسل، والمرسل ضعيف، ولا يقوى على مخالفة الحديث الصحيح الثابت، والله -تعالى- أعلم بالصواب.



(١) ما أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: بدء الوحي، باب: كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ؟ (١/٧/٣)، ومسلم في صحيحه، كتاب: الإيمان، باب: بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ (١/١٣٩/ح ١٦٠) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.



## ✻ [١٢٣/٥]: تعقبه في الاصطلاح عند وصف الحديث المرسل بأنه مسند:

### ✻ النص المتعقب عليه:

قال الإمام السَّهْلِيُّ<sup>(١)</sup>: "وحدّث ابن الزبير الذي تقدّم ذكره<sup>(٢)</sup>، رَوَى الزبير بن أبي بكر ما يَشُدُّهُ وَيُتِمُّهُ معناه، قال في حديث أسنده<sup>(٣)</sup>: لَمَّا وَلَدَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ، نَظَرَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «هُوَ، هُوَ»، فَلَمَّا سَمِعَتْ بِذَلِكَ أَسْمَاءُ أُمُّهُ، أَمْسَكَتْ عَنْ إِرْضَاعِهِ، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَرْضِعِيهِ، وَلَوْ بِمَاءِ عَيْنَيْكَ، كَبُشْ بَيْنَ ذَنَابٍ، وَذَنَابٌ عَلَيْهَا ثِيَابٌ لَيَمْنَعَنَّ الْبَيْتَ، أَوْ لَيَقْتَتِلَنَّ دُونَهُ»".

### ✻ نص التعقب:

قال الإمام مُغَلَطَاي<sup>(٤)</sup>: (وقوله بِإِثْرِهِ: "وقد روى الزبير ما يَشُدُّهُ وَيُتِمُّهُ معناه، قال في حديث أسنده: لما وَلَدَ عبد الله بن الزبير، نظر إليه رسول الله ﷺ، وقال: "هو، هو"، فلما سمعت بذلك أسماء، أمسكت عن إرضاعه، فقال لها ﷺ: "أرضعيه، ولو بماء عينيك، كبش بين ذناب، وذناب عليها ثياب، ليمنعن البيت، أو ليقتتلن دونه"، وهذا ليس في

(١) الروض الأثف (٥/ ٤٦٠).

(٢) أي: الحديث الذي أخرجه الدارقطني في سننه، كتاب الحيض، باب بيان الموضع الذي يجوز فيه الصلاة وما يجوز فيه من الثياب (١/ ٤٢٥ / ح ٨٨٢)، ولفظه: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ، ثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُجَاهِدٍ، ثَنَا رَبَاحُ النَّوْبَخِيُّ أَبُو مُحَمَّدٍ مَوْلَى آلِ الزُّبَيْرِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَسْمَاءَ بِنْتَ أَبِي بَكْرٍ تَقُولُ لِلْحَجَّاجِ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ اخْتَجَمَ، فَدَفَعَ دَمَهُ إِلَى ابْنِي فَسَرَبَهُ، فَأَتَاهُ جَبْرَائِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ: «مَا صَنَعْتَ؟» قَالَ: كَرِهْتُ أَنْ أَصُوبَ دَمَكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَمَسَّكَ النَّارُ»، وَمَسَحَ عَلَى رَأْسِهِ، وَقَالَ: «وَيْلٌ لِلنَّاسِ مِنْكَ، وَوَيْلٌ لَكَ مِنَ النَّاسِ»، وفيه عَلِيُّ بْنُ مُجَاهِدٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ. ينظر: البدر المنير (١/ ٤٧٨)، التلخيص الحبير (١/ ١٦٩).

(٣) لم أقف على حديثه في المطبوع من كتبه، وأخرجه ابن عساكر في تاريخه من طريقه. تاريخ دمشق (٢٨/ ١٦٠).

(٤) الزهر الباسم (٢/ ١٠٦٣).

**اصطلاح أكثر المحدثين مسنداً؛** لأن المسند عندهم: ما اتصل سنده مرفوعاً إلى النبي ﷺ، وحديث الزبير -مع شدة ضعفه- مرسل، عن تابعي، وهو محمد بن كعب القرظي<sup>(١)</sup>.

ثم لو سلمنا ما ادّعاه، لم يكن فيه ما يشد إلا لفظة "ويل له من الناس"، والسهيلي إنما مراده شد حديث شرب الدم، الذي هو بصدده، وليس في حديث الزبير له ذكر، فينظر).

### ❧ دراسة التعقب:

اعترض مغلطاي على قول السهيلي في أن حديث الزبير بن أبي بكر هو حديث مسند، وذلك؛ لأن الحديث مرسل عن تابعي، والمسند عن أكثر المحدثين ما اتصل سنده مرفوعاً إلى النبي ﷺ.

ولمناقشة هذا الأمر، لا بد من الوقوف على إسناد حديث الزبير بن بكر، والوقوف على أقوال أهل العلم في تعريف المسند، وذلك على النحو التالي:

#### أولاً: حديث الزبير بن أبي بكر:

أخرجه ابن عساكر<sup>(٢)</sup>، فقال: أخبرنا أبو الحسين بن أبي يعلي، وأبو غالب، وأبو عبد الله، ابنا أبي علي، قالوا: أنا محمد بن أحمد، أنا محمد بن عبد الرحمن، أنا أحمد بن سليمان، أنا الزبير بن أبي بكر، قال: وحدثني محمد بن الحسن، عن إبراهيم بن محمد بن

(١) هو: محمد بن كعب بن سليم بن أسد، أبو حمزة، القرظي، المدني، ثقة عالم، من الثالثة، وُلِدَ سنة أربعين على الصحيح، ووهم من قال: وُلِدَ في عهد النبي ﷺ، مات محمد سنة عشرين ومائة، وقيل قبل ذلك [ع]. تقريب التهذيب (ص: ٥٠٤).

(٢) تاريخ دمشق (١٦٠/٢٨)، وقد رواه الزبير بن أبي بكر عن محمد بن الحسن، وهو: محمد بن الحسن بن زبالة -بفتح الزاي وتخفيف الموحدة- المخزومي، أبو الحسن المدني، كذبوه، مات قبل المائتين [د]. تقريب التهذيب (ص: ٤٧٤)، والإسناد حكم عليه مغلطاي بشدة الضعف، وهو كما قال؛ لحال محمد بن الحسن بن زبالة.

نافع بن ثابت، عن محمد بن كعب القرظي، أن رسول الله ﷺ دخل على أسماء بنت أبي بكر الصديق حين وُلِدَ عبد الله بن الزبير، فقال: «أهو هو»، فتركت أسماء رضاع عبد الله بن الزبير لما سمعت رسول الله ﷺ يقول: "هو، هو"، فقيل لرسول الله ﷺ: إن أسماء تركت رضاع عبد الله بن الزبير لما سمعتك تقول: أهو، هو، فقال: «أرضعيه ولو بماء عينيك، ليث<sup>(١)</sup> بين ذئاب، ذئاب عليها ثياب، ليمنعن الحرم، أو ليقتلن به».

فالزبير بن أبي بكر ذكره مرسلًا من حديث محمد بن كعب القرظي.

ثانيًا: تعريف المسند عند أهل العلم:

قال الحاكم<sup>(٢)</sup>: "والمسند من الحديث أن يرويه المحدث عن شيخ يظهر سماعه منه لسن يحتمله، وكذلك سماع شيخه من شيخه إلى أن يصل الإسناد إلى صحابي مشهور إلى رسول الله ﷺ".

وقال الخطيب البغدادي<sup>(٣)</sup>: "وصفهم للحديث بأنه مسند، يريدون أن إسناده متصل بين راويه وبين من أسند عنه، إلا أن أكثر استعمالهم هذه العبارة، هو فيما أسند عن النبي ﷺ خاصة، واتصال الإسناد فيه أن يكون كل واحد من رواته سمعه ممن فوقه، حتى ينتهي ذلك إلى آخره، وإن لم يبين فيه السماع، بل اقتصر على العنونة".

وقال ابن عبد البر<sup>(٤)</sup>: "وأما المسند، فهو ما رُفِعَ إلى النبي ﷺ خاصة؛ فالمتصل من المسند مثل مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ... والمنقطع من المسند مثل مالك عن يحيى بن سعيد عن عائشة عن النبي ﷺ، وعن عبد الرحمن بن قاسم عن عائشة عن

(١) وفي مختصر تاريخ دمشق "كبش" (٤/ ١٨٤)، ولعله هو الصواب؛ لموافقه ما نقله السهيلي ومغلطاي، والله أعلم.

(٢) معرفة علوم الحديث (ص: ١٧).

(٣) الكفاية في علم الرواية (ص: ٢١).

(٤) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١/ ٢١).

النبي ﷺ، فهذا وما كان مثله، مسند؛ لأنه أسند إلى النبي ﷺ، ورُفِعَ إليه، وهو مع ذلك منقطع؛ لأن يحيى بن سعيد وعبد الرحمن ابن القاسم، لم يسمعا من عائشة".

ثم قال<sup>(١)</sup>: "وقد ذهب قوم إلى أن المرفوع كل ما أضيف إلى النبي ﷺ؛ متصلاً كان أو مقطوعاً، وأن المسند لا يقع إلا على ما اتصل مرفوعاً إلى النبي ﷺ، ففرقوا بين المرفوع والمسند".

وأما ابن الصلاح<sup>(٢)</sup>، فبعد أن ذكر قول الخطيب، وقول ابن عبد البر، قال بعد ما حكاه ابن عبد البر عن قوم في تعريفهم للمسند: "وبهذا قطعَ الحاكمُ أبو عبد الله الحافظُ، ولم يذكر في كتابه غيره، فهذه أقوال ثلاثة مختلفة، والله أعلم".

وقال الذهبي<sup>(٣)</sup>: "المُسْنَدُ: هو ما اتصل سندهُ بذكر النبي ﷺ، وقيل: يدخل في المسند كل ما ذكر فيه النبي ﷺ، وإن كان في أثناء سنده انقطاع".

وقال ابن حجر<sup>(٤)</sup>: "والذي يظهر لي بالاستقراء من كلام أئمة الحديث، وتصرفهم، أن المسند عندهم ما أضافه من سمع النبي ﷺ إليه، بسند ظاهره الاتصال".  
وقال أيضاً<sup>(٥)</sup>: "والمُسْنَدُ: مَرْفُوعٌ صَحَابِيٌّ بِسَنَدٍ ظَاهِرُهُ الْإِتِّصَالُ".

### الخلاصة:

بالنظر فيما تقدم يظهر - والله أعلم - أن مُغلطاي قد أصاب في هذا التعقب، وذلك؛ لأن حديث الزبير ليس كما قال السُّهَيْلي عنه إنه مسند، بل هو حديث مرسل؛ لأن المسند عند أكثر أهل العلم: ما اتصل سنده مرفوعاً إلى النبي ﷺ، ولعلَّ السُّهَيْلي ممن اعتمد

(١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١/ ٢٥).

(٢) معرفة أنواع علوم الحديث (ص: ١١٤).

(٣) الموقظة في علم مصطلح الحديث (ص: ٤٢).

(٤) النكت على كتاب ابن الصلاح (١/ ٥٠٧).

(٥) نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (٤/ ٧٢٤).

قول إن المسند: هو كل ما ذكر فيه النبي ﷺ وإن كان في أثناء سنده انقطاع، والله -تعالى-  
أعلم بالصواب.



## ❁ [ ١٢٤/٦ ] : تعقبه في المخالفة لما عليه اصطلاح المحدثين عند إخراج الحديث

المعلق:

❁ النص المتعقب عليه:

قال الإمام السهيلي<sup>(١)</sup>: "استغربت استغراباً شديداً ما رواه الدارقطني في السنن<sup>(٢)</sup> من طريق أبي الأسود يتيمة عروة، ومن طريق مطر الوراق عن عكرمة عن ابن عباس، أن النبي ﷺ تزوج ميمونة وهو حلال".

❁ نص التعقب:

قال الإمام مغلطاي<sup>(٣)</sup>: (وقوله: "استغربت استغراباً شديداً ما رواه الدارقطني في السنن، من طريق أبي الأسود يتيمة عروة، ومن طريق مطر الوراق، عن عكرمة عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أن رسول الله ﷺ تزوجها وهو حلال)، فيه نظر، من حيث الاصطلاح؛ لأن الدارقطني لم يرو في الكتاب المذكور حديث أبي الأسود، إنما روى حديث مطر، ثم قال إثـره: ورواه أبو الأسود يتيمة عروة، عن عكرمة عن ابن عباس مثله، فهذا كما ترى، لم يذكر الدارقطني لأبي الأسود سنداً، ولا رواية، إنما ذكره تعليقاً، والتعليق لا يقال فيه: رواية، إنما يقال: ذكره، فينظر).

(١) الروض الأنف (١٤/٧).

(٢) كتاب النكاح، باب المهر (٤/٣٩١ ح ٣٦٦١)، وقال: "تفرد به محمد بن عثمان عن أبيه، عن سلام أبي المنذر، وهو غريب عن مطر".

وقال الهيثمي: "رواه الطبراني، وفيه عثمان بن مخلد الواسطي، ذكره ابن أبي حاتم، ولم يجرحه، وبقية رجاله ثقات، وفي بعضهم كلام لا يضر". مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٤/٢٦٨)، والحديث أصله في صحيح مسلم، كتاب النكاح، باب تحريم نكاح المحرم، وكراهة خطبته (٢/١٠٣٢ ح ١٤١١)، من حديث ميمونة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٣) الزهر الباسم (٢/١٢٩٦).

## C دراسة التعقب:

انتقد مغلطاي ما قاله السهيلي في عزو طريق أبي الأسود يقيم عروة من عند الدارقطني، بقوله: رواه أبو الأسود، وذلك؛ لأن روايته جاءت معلقةً، والاصطلاح على ذلك أن يقول: ذكره.

ولمناقشة هذا الأمر، لا بد من الرجوع إلى سنن الدارقطني، وذلك على النحو التالي:

قال الدارقطني: نا عَبْدُ الْبَاقِي بْنُ قَانِعٍ، نا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ عَبْدِ الْخَالِقِ، نا مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ مَخْلَدٍ، نا أَبِي، عَنْ سَلَامٍ أَبِي الْمُنْذِرِ، عَنْ مَطَرٍ الْوَرَّاقِ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ حَلَّالٌ»، كَذَا قَالَ تَفَرَّدَ بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَلَامٍ أَبِي الْمُنْذِرِ، وَهُوَ غَرِيبٌ عَنْ مَطَرٍ. وَعِنْدَ مَطَرٍ، عَنْ رِبْعَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ هَذَا الْقَوْلُ أَيْضًا، وَرَوَاهُ أَبُو الْأَسْوَدِ يَتِيمٌ عُرْوَةً، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، مِثْلَ رِوَايَةِ مَطَرٍ عَنْهُ.

والمُعلَّق كما نصَّ عليه أهل العلم؛ كابن الصلاح<sup>(١)</sup>، وابن جماعة<sup>(٢)</sup>، والزرکشي<sup>(٣)</sup>، وابن الملقن<sup>(٤)</sup>، وابن حجر<sup>(٥)</sup>، على أنه: ما حُذِفَ من مبدأ إسناده راوٍ أو أكثر.

وقال أبو إسحاق الأبناسي<sup>(٦)</sup>: "وكذا فعل غير واحد من الحُفَظاء يقولون: ذكره البخاري تعليقاً مجزوماً، أو تعليقاً غير مجزوم به".

(١) معرفة أنواع علوم الحديث (ص: ٩٢).

(٢) المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (ص: ٤٩).

(٣) النكت على مقدمة ابن الصلاح للزرکشي (١/ ٩٧).

(٤) التذكرة في علوم الحديث (ص: ١٦).

(٥) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص: ٩٨).

(٦) الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح (١/ ١٧١).

## C الخلاصة:

بناءً على ما سبق يظهر -والله أعلم- أن مغلطاي قد أصاب في هذا التعقب، وذلك؛ لأن الدارقطني قد روى الحديث من طريق مطر الوراق، ثم ذكر بعده طريق أبي الأسود تعليقاً؛ فالأولى عند عزو طريق أبي الأسود أن يقال: ذكره الدارقطني تعليقاً، والله -تعالى- أعلم بالصواب.





## الفصل العاشر

تعقباته المتعلقة

بالأوهام

(وفيه ستة وعشرون تعقباً)

## ✻ [١٢٥/١]: تعقبه في عدد أحاديث عقبه بن الحارث رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

### ✻ النص المتعقب عليه:

قال الإمام السُّهَيْلِيُّ<sup>(١)</sup>: "وَلِعُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ<sup>(٢)</sup> حَدِيثٌ وَاحِدٌ فِي الرِّضَاعِ، وَشَهَادَةُ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٌ فِيهِ، وَحَدِيثُهُ مَشْهُورٌ فِي الصَّحَاحِ، فِيهِ أَنَّهُ قَالَ: «تَزَوَّجْتُ بِنْتَ أَبِي إِهَابٍ<sup>(٣)</sup> بْنِ عَزِيزٍ، فَجَاءَتِ امْرَأَةٌ سَوْدَاءُ<sup>(٤)</sup>، فَقَالَتْ: إِنِّي قَدْ أَرْضَعْتُكُمْ»، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ<sup>(٥)</sup>."

### ✻ نص التعقب:

قال الإمام مغلطاي<sup>(٦)</sup>: (وقوله: "وَلِعُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ حَدِيثٌ وَاحِدٌ فِي الرِّضَاعِ، وَشَهَادَةُ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٌ فِيهِ"، فيه نظر، من حيث إن أبا العباس [بن تميم] ذكر في كتابه

(١) الروض الأثف (٦/١٦٨).

(٢) ترجمت له في التعقب رقم (٢٠).

(٣) هي: أم يحيى، واسمها غنيّة. فتح الباري (٥/٢٦٨)، ولم أفد على من ترجم لها.

(٤) قال ابن حجر: "لم أفد على اسمها". فتح الباري (٥/٢٦٨).

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العلم، باب الرحلة في المسألة النازلة، وتعليم أهله (١/٢٩/ح ٨٨)، ولفظه: عَنْ عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ، أَنَّهُ تَزَوَّجَ ابْنَةَ لِأَبِي إِهَابٍ بْنِ عَزِيزٍ، فَاتَتْهُ امْرَأَةٌ، فَقَالَتْ: إِنِّي قَدْ أَرْضَعْتُ عُقْبَةَ، وَالتِّي تَزَوَّجَ، فَقَالَ لَهَا عُقْبَةُ: مَا أَعْلَمُ أَنَّكَ أَرْضَعْتَنِي، وَلَا أَخْبَرْتَنِي، فَكَرِبَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْمَدِينَةِ، فَسَأَلَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَيْفَ وَقَدْ قِيلَ»، فَفَارَقَهَا عُقْبَةُ، وَنَكَحَتْ زَوْجًا غَيْرَهُ.

(٦) الزهر الباسم (٢/١١١٨).

(٧) ما بين المعقوفتين في المطبوع من الزهر الباسم هكذا [...]، وقال المحقق: "كلمة غير مقروءة، وصورته هكذا: تامييث، والله أعلم". وما أثبتته من المخطوط [٢٧٤/ب]، والمحقق نفسه في موضع سابق من الكتاب ذكره في المتن، وترجم له (١/٥٦٩)، ولعله سهو منه، والله أعلم.

وأبو العباس بن تميم، هو: أحمد بن محمد بن حسن بن علي بن تميم اللواتي، الفاسي، المغربي، نزيل القاهرة، المحدث الصالح، وكان شيخاً مباركاً، فاضلاً، عالماً، توفي سنة سبع وخمسين وستمائة. تاريخ الإسلام (١٤/٨٥٨).

الفرقدين في الكلام على الصحيحين<sup>(١)</sup>: "أنه روى عن النبي ﷺ خمسة وخمسين حديثاً". انتهى.

وهذا البخاري رحمه الله أخرج له في صحيحه حديثاً آخر<sup>(٢)</sup>، وهو «جِيءَ بِالنُّعَيْمَانِ شَارِبًا، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ كَانَ فِي الْبَيْتِ أَنْ يَضْرِبُوهُ»، قال: "وإني لمعهم في البيت". وحديث آخر، قال<sup>(٣)</sup>: "صليت وراء النبي ﷺ بالمدينة العصر، فسلم، ثم قام مسرعاً، فذكر التبر<sup>(٤)</sup> الذي عنده... إلخ"، وعند العسكري حديث آخر<sup>(٥)</sup>: "رأيت أبا بكر يحمل الحسن بن علي، والنبي ﷺ جالس... إلخ".

### ❧ دراسة التعقب:

اعترض مغلطاي على ما ذهب إليه السهيلي من أن عدد أحاديث عقبة بن الحارث رضي الله عنه حديث واحد في الرضاع، واحتج عليه بأمرين:

- (١) لم أقف عليه.
- (٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الحدود، باب من أمر بضرب الحد في البيت (٨/ ١٥٨/ ح ٦٧٧٤)، ولفظه: عَنْ عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ، قَالَ: «جِيءَ بِالنُّعَيْمَانِ، أَوْ ابْنِ النُّعَيْمَانِ، شَارِبًا، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ كَانَ فِي الْبَيْتِ أَنْ يَضْرِبُوهُ» قَالَ: فَكُنْتُ أَنَا فِيمَنْ ضَرَبَهُ، فَضَرَبْنَاهُ بِالنَّعَالِ، وَالْجَرِيدِ.
- (٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العمل في الصلاة، باب يفكر الرجل الشيء في الصلاة (٢/ ٦٧/ ح ١٢٢١)، ولفظه: عَنْ عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: صَلَّيْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْعَصْرَ، فَلَمَّا سَلَّمَ، قَامَ سَرِيعًا، دَخَلَ عَلَى بَعْضِ نِسَائِهِ، ثُمَّ خَرَجَ، وَرَأَى مَا فِي وُجُوهِ الْقَوْمِ مِنْ تَعْجَبِهِمْ لِسُرْعَتِهِ، فَقَالَ: «ذَكَرْتُ وَأَنَا فِي الصَّلَاةِ تَبْرًا عِنْدَنَا، فَكَرِهْتُ أَنْ يُمْسِيَ - أَوْ يَبْتَ عِنْدَنَا - فَأَمَرْتُ بِقِسْمَتِهِ».
- (٤) التبر: هو الذهب والفضة غير مصوغ، أو قبل أن يضرباً دنائير ودراهم، فإذا ضرباً، كانا عيناً. ينظر: تفسير غريب ما في الصحيحين (ص: ٤٥٢)، النهاية في غريب الحديث والأثر (١/ ١٧٩)، مادة: (تبر).
- (٥) لم أقف عليه عند العسكري، وقد أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب أصحاب النبي ﷺ، باب مناقب الحسن والحسين رضي الله عنهما، (٥/ ٢٦/ ح ٣٧٥٠)، ولفظه: عَنْ عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ، قَالَ: رَأَيْتُ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَحَمَلَ الْحَسَنَ وَهُوَ يَقُولُ: «بِأَبِي شَيْبَةَ بِالنَّبِيِّ، لَيْسَ شَيْبَةً بِعَلِيِّ»، وَعَلِيٌّ يَضْحَكُ. وليس فيه لفظ "والنبي ﷺ جالس"، ولا أعلم لم عدل عنه مغلطاي لما عند العسكري، والله أعلم.

أحدهما: ما نقله عن أبي العباس بن تَامَتِيَّت، من أنه روى خمسة وخمسين حديثاً.

والآخر: ذكر مرويات أخرى لعقبة بن الحارث رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ولمناقشة هذين الأمرين، لا بد من الرجوع إلى مرويات عقبة بن الحارث في كتب السنة، والوقوف على أقوال أهل العلم فيها، وذلك على النحو التالي:

أولاً: مرويات عقبة بن الحارث في كتب السنة:

بالرجوع إلى كتب السنة - في حدود بحثي -، ودون النظر إلى تعدد الطرق، تبين أن مروياته هي:

١. حديثه في شهادة المرأة في الرضاع.

٢. حديثه في إقامة الحد على شارب الخمر.

٣. حديثه في قيام النبي ﷺ مسرعاً إلى تَبْرِ كان عنده.

٤. حديثه في مناقب الحسن بن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وهي المرويات التي ذكرها مغلطاي عند اعتراضه على السَّهْلِي، وهي مرويات صحيحة أخرجها البخاري في صحيحه.

ثانياً: أقوال أهل العلم في عدد أحاديث عقبة بن الحارث رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

ذكر بَقِيَّ بن مَخْلَد<sup>(١)</sup>، وابن حزم<sup>(٢)</sup>، وابن الجوزي<sup>(٣)</sup>، أن عقبة بن الحارث من أصحاب السبعة.

أما البرقي فيما نقله عنه ابن الجوزي، قال<sup>(٤)</sup>: "جاء عنه أربعة أحاديث".

(١) بَقِيَّ بن مَخْلَد القرطبي، ومقدمة مسنده عدد ما لكل واحد من الصحابة من الحديث (ص ١٠١).

(٢) جوامع السيرة (ص: ٢٨٧) من رسالة ملحقة بآخر الكتاب باسم (أسماء الصحابة الرواة، وما لكل واحد من العدد).

(٣) تلقيح فهم أهل الأثر (ص: ٢٦٩).

(٤) تلقيح فهم أهل الأثر (ص: ٢٦٩).

أما قول أبي العباس الذي استدل به مغلطاي، بأن عقبة بن الحارث رضي الله عنه روى خمسة وخمسين حديثاً، فلعله انتقل نظر وقع من مغلطاي إلى عقبة بن عامر رضي الله عنه؛ لأن بقي بن مخلد<sup>(١)</sup>، وابن حزم<sup>(٢)</sup>، قد ذكرا أن عقبة بن عامر رضي الله عنه له خمسة وخمسون حديثاً، والله أعلم.

### الخلاصة:

بالنظر فيما تقدم يظهر - والله أعلم - أن مغلطاي قد أصاب في هذا التعقب، وذلك؛ لأن عقبة بن الحارث رضي الله عنه قد روى أكثر من حديث، وقد تبين من الدراسة أن له أربعة أحاديث، دون النظر إلى تعدد طرقها، والله - تعالى - أعلم بالصواب.



(١) بقي بن مخلد القرطبي ومقدمة مسنده عدد ما لكل واحد من الصحابة من الحديث (ص ٨٥).

(٢) جوامع السيرة (ص: ٢٧٩) من رسالة ملحقة بآخر الكتاب باسم (أسماء الصحابة الرواة، وما لكل واحد من العدد).

## ❁ [١٢٦/٢]: تعقبه في عدد أحاديث سعيد بن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

### ❁ النص المتعقب عليه:

قال الإمام السَّهْلِيُّ<sup>(١)</sup>: "وذكر<sup>(٢)</sup> إسلام سعيد بن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ... ولم يَرَوْ عن رسول الله ﷺ إلا حديثين، أحدهما: «مَنْ غَضَبَ شَبْرًا مِنْ أَرْضٍ، طَوَّقَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ»<sup>(٣)</sup>".

### ❁ نص التعقب:

قال الإمام مُغَلَطَاي<sup>(٤)</sup>: (وقول السَّهْلِيِّ: "ولم يَرَوْ سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل عن رسول الله ﷺ إلا حديثين، أحدهما: «مَنْ غَضَبَ شَبْرًا مِنْ الْأَرْضِ»"، فيه نظر، من حيث إن بَقِيَّ بْنَ مَخْلَدٍ ذكر<sup>(٥)</sup>: "أنه روى عن النبي ﷺ ثمانية وأربعين حديثاً".

من ذلك: أن الشيخين خَرَّجَا له حديث<sup>(٦)</sup>: «الْكَمَاءُ مِنَ الْمَنْ، وَمَاؤُهَا شِفَاءٌ لِلْعَيْنِ». وعند البخاري<sup>(٧)</sup>: «لَقَدْ رَأَيْتَنِي، وَإِنَّ عُمَرَ لَمُورِثِي عَلَى الْإِسْلَامِ، قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ»،

(١) الروض الأثف (٢٣/٣).

(٢) ينظر: سيرة ابن هشام (٢٥٣/١).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب بدء الخلق، باب ما جاء في سبع أرضين (٤/١٠٧/ح ٣١٩٨)، ومسلم في صحيحه، كتاب المساقاة، باب تحريم الظلم وغصب الأرض وغيرها (٣/١٢٣٠/ح ١٦١٠).

(٤) الزهر الباسم (١/٥٦٧).

(٥) بَقِيَّ بْنَ مَخْلَدٍ القرطبي ومقدمة مسنده عدد ما لكل واحد من الصحابة من الحديث (ص: ٨٥)، وبَقِيَّ بْنَ مَخْلَدٍ، هو: بَقِيَّ بْنُ مَخْلَدٍ بن يَزِيد، أبو عبد الرحمن الأَنْدَلُسِيُّ، من حفاظ المحدثين، وأئمة الدين، والزهاد الصالحين، صاحب (التَفْسِيرِ)، وَ(المُسْنَدِ)، مات سنة ثلاث وسبعين ومائتين. ينظر: بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس (ص: ٢٤٥)، سير أعلام النبلاء (١٣/٢٨٥).

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الطب، باب المن شفاء للعين (٦/١٨/ح ٤٤٧٨)، ومسلم في صحيحه، كتاب الأشربة، باب فضل الكمأة ومداواة العين بها (٣/١٦١٩/ح ٢٠٤٩).

(٧) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب مناقب الأنصار، باب إسلام سعيد بن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (٥/٤٧/ح ٤٧).

وحديث<sup>(١)</sup>: «مَا تَرَكْتُ بَعْدِي فِي النَّاسِ فِتْنَةً أَضُرَّ عَلَى الرَّجَالِ مِنَ النِّسَاءِ».

وعند أبي داود: حديث<sup>(٢)</sup>: «عَشْرٌ فِي الْجَنَّةِ»، وحديث<sup>(٣)</sup>: «مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ، فَهُوَ شَهِيدٌ»، وحديث<sup>(٤)</sup>: «مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً»، وحديث<sup>(٥)</sup>: «إِنَّ مِنْ أَرْبَى الرَّبَا، الْإِسْطِطَالَةَ فِي عَرْضِ الْمُسْلِمِ بِغَيْرِ حَقٍّ».... ولو تتبعنا هذا حق التتبع، لوجدنا أكثر من هذا، ولكن ذكرنا هذا؛ ليستدل به على بطلان قوله<sup>(٦)</sup>.

### ٢ دراسة التعقب:

اعترض مغلطاي على ما ذكره السهيلي من أن عدد أحاديث سعيد بن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حديثان فقط، وذلك ببيانه للأحاديث التي رواها عن النبي ﷺ في بعض كتب السنة، وبقول من ذكر أنه روى ثمانية وأربعين حديثاً.

ومما تقدم من تخريج الأحاديث التي استدل عليها مغلطاي، تبين أن له عند

= ح ٣٨٦٢.

(١) لم أقف عليه عند البخاري من حديث سعيد بن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الرقاق، باب أكثر أهل الجنة الفقراء وأكثر أهل النار النساء وبيان الفتنة بالنساء (٤/ ٢٠٩٨ / ح ٢٧٤١).

(٢) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب السنة، باب في الخلفاء (٧/ ٤٦ / ح ٤٦٤٩)، وصححه الألباني. الجامع الصغير وزيادته (ص: ٧٤٦).

(٣) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب السنة، باب في قتال اللصوص (٧/ ١٥١ / ح ٤٧٧٢)، وصححه الألباني. مشكاة المصابيح (٢/ ١٠٤٧).

(٤) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الخراج والفيء والإمارة، باب في إحياء الموات (٤/ ٦٨٠ / ح ٣٠٧٣)، وصححه الألباني. الجامع الصغير وزيادته (ص: ١٠٩٢).

(٥) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب في الغيبة (٧/ ٢٣٨ / ح ٤٨٧٦)، وصححه الألباني. الجامع الصغير وزيادته (ص: ٣٩٧).

(٦) لم أذكر جميع الأحاديث التي ذكرها مغلطاي؛ منعاً للإطالة؛ إذ إنه ذكر (٢٨) حديثاً، واكتفيت بما يدل على رده لكلام السهيلي.

البخاري ومسلم أربعة أحاديث.

اتفقا منها على اثنين، وانفرد كل واحد منهما بحديث، ولو اقتصر عليها مغلطاي في رده، لكان كافياً في رد كلام السهيلي.

ثانياً: أقوال أهل العلم في عدد أحاديثه:

ذكر بقي بن مخلد<sup>(١)</sup> أنه من أصحاب العشرات، وأن له ثمانية وأربعين حديثاً.

وقال أبو نعيم<sup>(٢)</sup>: "روى سبعة عشر حديثاً سوى الطرق".

وجعله ابن حزم من أصحاب العشرات، وقال<sup>(٣)</sup>: "سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل: ثمانية وأربعون حديثاً".

وقال ابن الجوزي<sup>(٤)</sup>: "أصحاب العشرات، سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل، ثمانية وأربعون، وقال البرقي: الذي جاء عنه من الحديث، نحو من عشرين حديثاً".

وقال النووي<sup>(٥)</sup>: "روى له عن رسول الله ﷺ ثمانية وأربعون حديثاً، اتفقا على حديثين، وانفرد البخاري بحديث".

وقال الذهبي<sup>(٦)</sup>: "السعيد بن زيد ثمانية وأربعون حديثاً، اتفقا له على حديثين، وانفرد البخاري بثالث".

(١) بقي بن مخلد القرطبي ومقدمة مسنده عدد ما لكل واحد من الصحابة من الحديث (ص: ٨٥).

(٢) معرفة الصحابة له (١/ ١٤٤).

(٣) جوامع السيرة (ص: ٢٧٩) من رسالة ملحقة بآخر الكتاب باسم (أسماء الصحابة الرواة، وما لكل واحد من العدد).

(٤) تلقيح فهوم أهل الأثر (ص: ٢٦٥).

(٥) تهذيب الأسماء واللغات (١/ ٢١٧).

(٦) سير أعلام النبلاء (١/ ١٤٣).



## C الخلاصة:

بالنظر فيما تقدم يظهر - والله أعلم - أن مغلطاي قد أصاب في هذا التعقب، وذلك؛ لأن الصحابي سعيد بن زيد رضي الله عنه له أكثر من حديثين، وأن له في الصحيحين أربعة أحاديث، من غير مروياته في كتب السنة الأخرى، ولو اقتصر عليها مغلطاي، لكان كافياً في رد كلام السهيلي، والله - تعالى - أعلم الصواب.

## ❁ [١٢٧/٣]: تعقبه في عدد أحاديث عمرو بن مرة الجهني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

### ❁ النص المتعقب عليه:

قال الإمام الشَّهْلِي (١): "وَعَمَرُو بَنُ مَرَّةَ هَذَا (٢) لَهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَدِيثَانِ؛ أَحَدُهُمَا (٣): فِي أَعْلَامِ النُّبُوَّةِ، وَالْآخَرُ (٤): «مَنْ وَلِيَ أَمْرَ النَّاسِ، فَسَدَّ بَابَهُ دُونَ ذَوِي الْحَاجَةِ، وَالْخَلَّةِ، وَالْمَسْكَنَةِ، سَدَّ اللَّهُ بَابَهُ دُونَ حَاجَتِهِ، وَخَلَّتِهِ، وَمَسْكَنَتِهِ، يَوْمَ الْقِيَامَةِ»".

### ❁ نص التعقب:

قال الإمام مُغلطاي (٥): (وقول الشَّهْلِي: "ولعمرو عن رسول الله ﷺ حديثان؛ أحدهما: في أعلام النبوة، والآخر: مَنْ وَلِيَ أَمْرَ النَّاسِ، فَسَدَّ بَابَهُ... إلخ"، فغير جيد؛ لأننا رويناه له في كتاب العسكري حديثاً فيه (٦):

(١) الروض الأثف (١/ ٢٦٠).

(٢) أي: عمرو بن مرة الجهني، وترجمت له في التعقب رقم (٢٣).

(٣) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٦/ ٣٤٤) مطولاً، أن عمرو بن مرة الجهني قال: "خرجنا حُجَّاجًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ فِي جَمَاعَةٍ مِنْ قَوْمِي، فَرَأَيْتُ فِي الْمَنَامِ وَأَنَا بِمَكَّةَ نُورًا سَاطِعًا مِنَ الْكَعْبَةِ..."، من طريق: داود عن أبيه الدلهات، عن أبيه، وهو إسماعيل، عن أبيه عبد الله، أن أباه مسرعاً حدثه أن أباه ياسر بن سويد حدثه قال: سمعت عمرو بن مرة الجهني. وذكر الذهبي أن حديث داود بن دلهات، عن آبائه، لا يصح". ميزان الاعتدال (٢/ ٧).

(٤) أخرجه الترمذي في سننه، أبواب الأحكام عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في إمام الرعية (٣/ ٦١١) ح (١٣٣٢)، ولفظه: قَالَ عَمَرُو بَنُ مَرَّةَ لِمُعَاوِيَةَ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ إِمَامٍ يُغْلِقُ بَابَهُ دُونَ ذَوِي الْحَاجَةِ، وَالْخَلَّةِ، وَالْمَسْكَنَةِ، إِلَّا أَغْلَقَ اللَّهُ أَبْوَابَ السَّمَاءِ دُونَ خَلَّتِهِ، وَحَاجَتِهِ، وَمَسْكَنَتِهِ»، فَجَعَلَ مُعَاوِيَةُ رَجُلًا عَلَى حَوَائِجِ النَّاسِ. وقال الترمذي: "حديث عمرو بن مرة حديث غريب، وقد روي هذا الحديث من غير هذا الوجه"، وقال الألباني: "صحيح". السلسلة الصحيحة (٢/ ٢٠٥).

(٥) الزهر الباسم (١/ ١١٦).

(٦) لم أقف عليه، والحديث أخرجه الحاكم في مستدركه (٤/ ٥٢٨) ح (٨٤٨٤) قال: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ

استئذان الحكم بن أبي العاص، على سيدنا رسول الله ﷺ.

وكلامه فيه شيء من حديث<sup>(١)</sup>: «من كذب علي متعمداً».

وحديث<sup>(٢)</sup>: «أنتم من اليد المطلقة» المقدم ذكره<sup>(٣)</sup>.

وروي عنه في تاريخ البخاري الكبير<sup>(٤)</sup>: جاء رجل، فقال: يا رسول الله، شهدت أن

=  
صَالِحُ بْنُ هَانِيٍّ، ثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ الْفَضْلِ، ثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، ثَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ الضُّبَيْعِيُّ، ثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحَكَمِ الْبُنَانِيُّ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْجَزَرِيِّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ الْجُهَنِيِّ، وَكَانَتْ لَهُ صُحْبَةٌ، أَنَّ الْحَكَمَ بْنَ أَبِي الْعَاصِ اسْتَأْذَنَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَعَرَفَ النَّبِيُّ ﷺ صَوْتَهُ وَكَلَامَهُ، فَقَالَ: «اِذْنُوا لَهُ، عَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ، وَعَلَى مَنْ يَخْرُجُ مِنْ صُلْبِهِ، إِلَّا الْمُؤْمِنُ مِنْهُمْ، وَقَلِيلٌ مَا هُمْ، يُشْرِفُونَ فِي الدُّنْيَا، وَيَضَعُونَ فِي الْآخِرَةِ، دَوُوْ مَكْرٍ وَخَدِيعَةٍ، يُعْطَوْنَ فِي الدُّنْيَا، وَمَا لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ»، هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ، وَتَعَقِبَهُ الذَّهَبِيُّ بِقَوْلِهِ: "لَا وَاللَّهِ، فَأَبُو الْحَسَنِ مِنَ الْمَجَاهِيلِ".

(١) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٤/ ٨٩/ ح ٣٦٨٦)، قال: حَدَّثَنَا طَاهِرُ بْنُ عَلِيٍّ الطَّبْرَانِيُّ، قَالَ: نَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْوَلِيدِ الطَّبْرَانِيُّ، قَالَ: نَا الْهَيْثَمُ بْنُ عَدِيٍّ، عَنْ الضَّحَّاكِ بْنِ زَمِيلٍ، عَنْ أَبِي أَسْمَاءَ السَّكْسَكِيِّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ الْجُهَنِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا، فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»، لَا يُرْوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ إِلَّا بِهَذَا الْإِسْنَادِ، تَفَرَّدَ بِهِ: الْهَيْثَمُ بْنُ عَدِيٍّ، وَقَالَ الْهَيْثَمِيُّ: "وفيه الهيثم بن عدي، قال البخاري وغيره: كذاب". مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (١٤٦/١).

(٢) أخرجه البزار كما في كشف الأستار (١/ ١١٩/ ح ٢٢١)، وقال: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، ثَنَا سَعِيدُ بْنُ شَرْحَبِيلَ، عَنْ ابْنِ لَهْيَعَةَ، عَنْ الرَّبِيعِ بْنِ سَبْرَةَ، هَكَذَا قَالَ: عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ الْجُهَنِيِّ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مِمَّنْ نَحْنُ؟، قَالَ: «مِنَ الْيَدِ الطَّلِيقَةِ، وَالْكَلِمَةِ الْهَيْئَةِ، الْيَمَنِ وَحَمِيرَ»، قَالَ الْبَزَارُ: "لَا نَعْلَمُهُ يُرْوَى إِلَّا بِهَذَا الْإِسْنَادِ"، وقال الهيثمي: "وفيه ابن لهيعة". مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (١٩٤/١).

(٣) الزهر الباسم (١/ ١١٥)، وقال فيه: رُوِيَ فِي كِتَابِ الصَّحَابَةِ لِلْعَسْكَرِيِّ، مِنْ حَدِيثِ الرَّبِيعِ بْنِ سَبْرَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مِمَّنْ نَحْنُ؟ قَالَ: "أنتم من اليد المطلقة، واللقمة الهنية، أنتم من حمير بن سبأ".

(٤) التاريخ الكبير للبخاري (٦/ ٣٠٨)، ولفظه: جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلٌ مِنْ قُضَاعَةَ، فَقَالَ لَهُ: شَهِدْتُ أَنَّ

⇐ =

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ... إلخ.

وفي معجم الطبراني، حديث<sup>(١)</sup>: «بعث رسول الله ﷺ جهينة ومزينة إلى أبي سفيان بن الحارث».

وحديث<sup>(٢)</sup>: «من أحب أن يتمثل له الرجال قياماً بين يديه».

وعند المَرْزُبَانِي حديث<sup>(٣)</sup>: رأى سيدنا رسول الله ﷺ قوماً من حمير، فقال لعمر:

= لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ، وَصَلَّيْتُ الصَّلَاةَ الْخَمْسَ، وَصُمْتُ الشَّهْرَ، وَقُمْتُ رَمَضَانَ، وَآتَيْتُ الزَّكَاةَ، قَالَ: فَقَالَ لَهُ: «مَنْ مَاتَ عَلَى هَذَا، كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ وَالشُّهَدَاءِ»، وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه (٣/٣٤٠ ح/٢٢١٢)، وابن جَبَّان في صحيحه (٨/٢٢٣ ح/٣٤٣٨)، جميعهم من طريق أبي اليمان الحكم بن نافع، عن شعيب بن أبي حمزة، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين، عن عيسى بن طلحة، عن عمرو بن مرة، وصححه الألباني. صحيح الترغيب والترهيب (١/٤٥٩).

(١) لم أقف عليه في المطبوع من معجم الطبراني، ولعله في الجزء الساقط منه، وأخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٦/٣٤٧) مطولاً، من طريق: عبد الله بن داود بن دلهات عن أبيه داود عن أبيه دلهات عن أبيه إسماعيل عن أبيه عبد الله، أن أباه مسرعاً حدثه أن أباه ياسراً حدثه عن عمرو بن مرة، وقد ذكر الذهبي أن حديث داود بن دلهات عن آبائه لا يصح. ميزان الاعتدال (٢/٧).

(٢) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٤/٢٨٢ ح/٤٢٠٨) من طريق: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دَاوُدَ بْنِ دَلْهَاتٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ أَبِيهِ دَلْهَاتٍ، عَنْ أَبِيهِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ أَبَاهُ مُسْرِعٌ بْنُ يَاسِرٍ حَدَّثَهُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ الْجُهَنِيِّ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَتَمَثَّلَ لَهُ الرِّجَالُ بَيْنَ يَدَيْهِ قِيَامًا، فَلْيَتَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»، قال الطبراني: «لَا يُرَوَّى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ الْجُهَنِيِّ إِلَّا بِهَذَا الْإِسْنَادِ»، وقال الهيثمي: «وفيه جماعة لم أعرفهم». مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٨/٤٠)، وقد ذكر الذهبي أن حديث داود بن دلهات عن آبائه لا يصح. ميزان الاعتدال (٢/٧).

(٣) لم أقف عليه في كتابه، وأخرجه أحمد في مسنده (٣٩/٥٢١ ح/٧٩) بمعناه، من طريق: ابْنِ لَهَيْعَةَ، حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سَبْرَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ الْجُهَنِيِّ، قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «مَنْ كَانَ هَاهُنَا مِنْ مَعَدٍّ، فَلْيَقُمْ»، قَالَ: فَأَخَذْتُ ثَوْبِي؛ لِأَقُومَ، فَقَالَ: «أَفْعُدْ»، ثُمَّ قَالَ: «مَنْ كَانَ هَاهُنَا مِنْ مَعَدٍّ، فَلْيَقُمْ»، قَالَ: فَأَخَذْتُ ثَوْبِي؛ لِأَقُومَ، فَقَالَ: «أَفْعُدْ»، فَقَالَ الثَّالِثَةُ، فَقُلْتُ: مِمَّنْ نَحْنُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «مِنْ حَمِيرٍ»، وقال البُوصَيْرِيُّ: «ومدار إسناد عمرو بن مرة على عبد الله بن لهيعة، وهو ضعيف».

⇐ =

(هؤلاء قومك).

وفي دلائل النبوة للبيهقي<sup>(١)</sup> حديث مطول، فيه سبب إسلامه.

ولو تتبعنا هذا حق التتبع، لوجدنا غير ما ذكرنا، ولكننا أردنا بيان ضعف قول الشَّهْلِي، وهو يصدق بحديث واحد زائد على ما ذكره).

### ٢ دراسة التعقب:

اعترض مُغلطاي على ما ذكره الشَّهْلِي من أن عمرو بن مرة الجهني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ليس له إلا حديثان، وذلك بذكره أحاديث أخرى له، تدل على أنه روى أكثر من ذلك.

ولمناقشة هذا الأمر، لا بد من الرجوع إلى مرويات عمرو بن مرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في كتب السنة، والوقوف على أقوال أهل العلم في عدد أحاديثه، وذلك على النحو التالي:

أولاً: مرويات عمرو بن مرة في كتب السنة:

وهي كما ذكرها مُغلطاي في تعقبه على الشَّهْلِي، وقد تقدم تخريجها، مما يُغني عن إعادتها هنا.

ثانياً: أقوال أهل العلم في عدد أحاديث عمرو بن مرة الجهني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

القول الأول: أن له حديثاً واحداً، ذكر ذلك بَقِي بن مَخْلَد<sup>(٢)</sup>، وتابعه ابن حزم<sup>(٣)</sup>

= إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة (١/ ٢٦٢).

(١) الذي وقفت عليه أنه بعد أن ذكر سبب إسلام مازن الطائي مطولاً، قال بعده: "ومنها حديث عمرو بن مرة الغطفاني فيما رأى من النور الساطع في الكعبة في نومه، ثم ما سمع من الصوت "أقبل حق، فسطع، ودمر باطل، فانقمع". دلائل النبوة (٢/ ٢٥٩)، والحديث الذي أرادهُ مُغلطاي في قصة إسلامه مطولاً، تقدم تخريجه عند قول الشَّهْلِي: "أحدهما في أعلام النبوة".

(٢) بَقِي بن مَخْلَد القرطبي ومقدمة مسنده (عدد ما لكل واحد من الصحابة من الحديث) (ص: ١٣٤).

(٣) جوامع السيرة (ص: ٣٠٠) من رسالة ملحقة بآخر الكتاب باسم (أسماء الصحابة الرواة، وما لكل واحد من العدد).

والذهبي<sup>(١)</sup> في ذلك.

القول الثاني: أن له حديثين، ذكر ذلك ابن عبد البر<sup>(٢)</sup>، وقد تابعه الإمام الشَّهَلِي في ذلك.

القول الثالث: أن له ثلاثة أحاديث، ذكر ذلك ابن الجوزي<sup>(٣)</sup>.

القول الرابع: أن له أكثر من ثلاثة، وهو ما أشار إليه مغلطاي في تعقبه على الشَّهَلِي، وتابعه ابن حجر على ذلك، فذكر أن له عدة أحاديث لمَّا ترجم له، فقال<sup>(٤)</sup>: "وله في جامع الترمذي حديث واحد في كتاب الأحكام، وهو عند أحمد أيضًا... وله في مسند أحمد حديثان آخران... وله عند الطَّبْرانيَّ عِدَّة أحاديث".

### ❧ الخلاصة:

بالنظر فيما تقدم يظهر - والله أعلم - أن مغلطاي قد أصاب في هذا التعقب، وذلك؛ لأن عمرو بن مرة الجهني رَوَى أكثر من حديثين، وقد تبين من الدراسة أن له تسعة أحاديث، دون النظر إلى تعدُّد طرقها، والله - تعالى - أعلم بالصواب.

(١) تجريد أسماء الصحابة ((١٧/٤)).

(٢) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٣/١٢٠٠).

(٣) تلقيح فهوم أهل الأثر (ص: ٢٧٢).

(٤) الإصابة في تمييز الصحابة (٤/٥٦٤).

## ✻ [١٢٨/٤]: تعقبه في عدد أحاديث عبيد الله بن عدي في موطأ مالك:

### ✻ النص المتعقب عليه:

قال الإمام الشَّهيلي<sup>(١)</sup>: "وَأَمَّا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَدِيٍّ<sup>(٢)</sup>، فَوُلِدَ فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَمَاتَ فِي خِلَافَةِ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ، وَلَهُ دَارٌ بِالْمَدِينَةِ عِنْدَ دَارِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَرَوِي عَنْ عَثْمَانَ بْنِ عَفَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَغَيْرِهِ، وَلَهُ حَدِيثٌ فِي الْمَوْطَأِ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ".

### ✻ نص التعقب:

قال الإمام مغلطاي<sup>(٣)</sup>: (وقوله: "وفيه عبيد الله بن عدي بن الخيار، له حديث في الموطأ في كتاب الصلاة"، فيه نظر، من حيث إن مالكا ذكره في موطئه في حديثين؛ الأول<sup>(٤)</sup>: في صلاة الكسوف.

والآخر<sup>(٥)</sup>: رواه ابن شهاب، عن عطاء بن يزيد الليثي، عنه، قال: بَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ بَيْنَ ظَهْرَانِي النَّاسِ، إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ، فَسَارَهُ، فَلَمْ يُدْرِ مَا سَارَهُ بِهِ، حَتَّى جَهَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَإِذَا هُوَ يَسْتَأْذِنُهُ فِي قَتْلِ رَجُلٍ مِنَ الْمُنَافِقِينَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ

(١) الروض الأتف (٥/ ٤٣١).

(٢) هو: عبيد الله بن عدي بن الخيار بن عدي بن نوفل القرشي، النوفلي، المدني، قُتِلَ أبوه بيدر، وكان هو في الفتح مميزاً، فعُدَّ في الصحابة لذلك، وعده العجلي وغيره في ثقات كبار التابعين، مات في آخر خلافة الوليد بن عبد الملك [خ م د س]. تقريب التهذيب (ص: ٣٧٣).

(٣) الزهر الباسم (٢/ ١٠٥١).

(٤) لم أقف عليه في المطبوع من الموطأ برواياته المختلفة؛ كرواية يحيى بن يحيى، ورواية أبي مصعب، ورواية محمد بن الحسن الشيباني، ورواية سويد الحداثي.

(٥) موطأ مالك، كتاب قصر الصلاة في السفر، باب جامع الصلاة (١/ ١٧١ ح ٨٤)، قال ابن عبد البر: "هكذا رواه سائر رواة الموطأ عن مالك، إلا روح بن عباد؛ فإنه رواه عن مالك متصلاً مسنداً". التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١٠/ ١٥٠).

جَهَرَ: «أَلَيْسَ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ؟»، فَقَالَ الرَّجُلُ: بَلَى، وَلَا شَهَادَةَ لَهُ، فَقَالَ: [«أَلَيْسَ يُصَلِّي؟» قَالَ: بَلَى، وَلَا صَلَاةَ لَهُ<sup>(١)</sup>، فقال ﷺ: «أُولَئِكَ الَّذِينَ نَهَانِي اللَّهُ عَنْهُمْ»).

### ❧ دراسة التعقب:

انتقد مغلطاي ما ذكره السهيلي من أن عبيد الله بن عدي له حديث في الموطأ، وذلك ببيانه أن له فيه حديثين.

ولمناقشة هذا الأمر، لا بد من الرجوع إلى موطأ مالك، وذلك على النحو التالي:

بالرجوع إلى الموطأ في أكثر من رواية، تبين ما يلي:

أولاً: لم أقف على حديث عبيد الله بن عدي في صلاة الكسوف.

وقد تكلم ابن عبد البر<sup>(٢)</sup> عن عدة روايات في صلاة الكسوف، ولم يذكر شيئاً عن رواية عبيد الله بن عدي.

وأخرج حديثه هذا أبو نعيم، فقال<sup>(٣)</sup>: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمُقْرِئُ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْحَضْرَمِيُّ، ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ الشَّافِعِيُّ، ثنا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ سَعِيدٍ بْنِ أَبِي حُسَيْنٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عِيَّاضٍ، عَنْ عَمِّهِ عُرْوَةَ بْنِ عِيَّاضٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَدِيِّ بْنِ الْخِيَارِ، قَالَ: كُسِفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ يُطِيلُ فِي قِيَامِهِمَا، وَرُكُوعِهِمَا، ثُمَّ انْحَرَفَ، وَقَدْ جَلَّتِ الشَّمْسُ، فَقَالَ: «إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ، وَلَا لِحَيَاتِهِ».

ثانياً: عبيد الله بن عدي ليس له إلا حديث واحد في كتاب الصلاة، وهو الذي ذكره مغلطاي بتمامه.

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من مطبوع الزهر الباسم، وما أثبتته من موطأ مالك.

(٢) ينظر: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٣/ ٣٠١-٣٢٨).

(٣) معرفة الصحابة (٤/ ١٨٧٥ ح ٤٧١٩).



## C الخلاصة:

بناءً على ما سبق يظهر -والله أعلم- أن مغلطاي قد جانب الصواب في هذا التعقب، وذلك؛ لأن عبيد الله بن عديّ ليس له في المطبوع من الموطأ إلا حديث واحد كما قال السهيلي، والله -تعالى- أعلم بالصواب.



## ✪ [١٢٩/٥]: تعقبه في حديث أَكْثَمَ بْنِ أَبِي الْجَوْنِ (اغْزُ مَعَ غَيْرِ قَوْمِكَ):

### 🔸 النص المتعقب عليه:

قال الإمام السُّهَيْلِيُّ<sup>(١)</sup>: "وَلَا أَكْثَمَ"<sup>(٢)</sup> عن رسول الله ﷺ حديثان؛ أحدهما: "خَيْرُ الرَّفَقَاءِ أَرْبَعَةٌ"، وقد تكلمنا على معناه في كتاب (التعريف والإعلام)<sup>(٣)</sup>، والآخر: «اغْزُ مَعَ غَيْرِ قَوْمِكَ، يَحْسُنْ خُلُقُكَ».

### 🔸 نص التعقب:

قال الإمام مغلطاي<sup>(٤)</sup>: (وقول السُّهَيْلِيِّ: "وَلَا أَكْثَمَ عن رسول الله ﷺ حديثان؛ أحدهما: خَيْرُ الرَّفَقَاءِ أَرْبَعَةٌ، والآخر: اغْزُ مَعَ غَيْرِ قَوْمِكَ"، فيه نظر في موضعين:

الأول: رُوينا في معجم البغوي<sup>(٥)</sup> بسند صحيح عن الزهري عن أنس، أن رسول الله ﷺ قال: «يَا أَكْثَمُ، اغْزُ مَعَ غَيْرِ قَوْمِكَ يَحْسُنْ خُلُقُكَ، وَتَكْرُمَ عَلَى رُفَقَائِكَ، يَا أَكْثَمُ، خَيْرُ الرَّفَقَاءِ أَرْبَعَةٌ، وَخَيْرُ الطَّلَائِعِ أَرْبَعُونَ، وَخَيْرُ السَّرَايَا أَرْبَعُمِائَةٍ، وَخَيْرُ الْجُيُوشِ أَرْبَعَةُ آلَافٍ، وَلَنْ يُؤَلِّيَ اثْنَا عَشَرَ أَلْفًا مِنْ قِلَّةٍ». فهذا كما ترى، الحديث ليس من رواية أَكْثَمَ، وإنما ليسا حديثين، إنما هما حديث واحد<sup>(٦)</sup>).

(١) الروض الأثف (١/ ٤٨٥).

(٢) هو: أَكْثَمُ بْنُ الْجَوْنِ، أو ابن أَبِي الْجَوْنِ، واسمه عَبْدُ الْعَزْزِيِّ بْنُ مُنْقِذِ بْنِ رَبِيعَةَ بْنِ أَصْرَمَ الْخَزَاعِيِّ، قيل: هو أبو معبد الخزاعي زوج أم معبد في قول، وهو عمُّ سليمان بن صُرْدَ الْخَزَاعِيِّ. ينظر: أسد الغابة (١/ ٢٧٠)، الإصابة في تمييز الصحابة (١/ ٢٥٨).

(٣) (ص: ٥٤).

(٤) الزهر الباسم (١/ ٢٦٢).

(٥) معجم الصحابة للبغوي (١/ ١٩٨)، من طريق عبد الملك بن محمد أبي الزرقاء، نا شيخ من عاملة يقال له أبو سلمة وأبو بشر عن الزهري عن أنس، قال أبو حاتم: "أبو سلمة العاملي متروك الحديث، كان يكذب، والحديث باطل". علل الحديث لابن أبي حاتم (٦/ ١٤٤).

(٦) لعل هذا هو الموضع الثاني؛ لأنه ذكر الأول، ولم ينص على الثاني كعادته.

## C دراسة التعقب:

بنى مغلطاي اعتراضه على السهيلي في هذا التعقب، على أمرين:  
أحدهما: أن الحديث ليس من رواية أكثم بن الجون رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بل هو من رواية أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

والآخر: أن ما ذكره السهيلي هو حديث واحد، وليس حديثين.  
ولبيان وجه الصواب في هذين الأمرين، لا بد من تخريج الحديث، وذلك على النحو التالي:

أولاً: الحديث من رواية أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

أخرجه ابن ماجه في سننه<sup>(١)</sup>، فقال: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّنْعَانِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ الْعَامِلِيُّ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِأَكْثَمَ بْنِ الْجَوْنِ الْخَزَاعِيِّ: "يَا أَكْثَمُ، اغْزُ مَعَ غَيْرِ قَوْمِكَ، يَحْسُنْ خُلُقُكَ، وَتَكْرُمُ عَلَى رُفَقَائِكَ، يَا أَكْثَمُ، خَيْرُ الرُّفَقَاءِ أَرْبَعَةٌ، وَخَيْرُ السَّرَايَا أَرْبَعُمِائَةٍ، وَخَيْرُ الْجُيُوشِ أَرْبَعَةُ آلَافٍ، وَلَنْ يُغْلَبَ اثْنَا عَشَرَ أَلْفًا مِنْ قَلَةٍ".

ثانياً: الحديث من رواية أكثم بن الجون رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

أخرجه البيهقي في سننه<sup>(٢)</sup>، فقال: أَخْبَرَنَا أَبُو نَصْرِ بْنِ قَتَادَةَ، وَأَبُو بَكْرِ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْفَارِسِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرِو بْنُ مَطَرٍ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ، عَنْ حُيَّيِّ بْنِ مِخْمَرٍ الْوَصَابِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ مِنْ أَهْلِ دِمَشْقَ عَنْ أَكْثَمَ بْنِ الْجَوْنِ الْخَزَاعِيِّ، ثُمَّ الْكَعْبِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "يَا أَكْثَمُ بْنُ الْجَوْنِ، اغْزُ مَعَ غَيْرِ قَوْمِكَ، يَحْسُنْ خُلُقُكَ، وَتَكْرُمُ عَلَى رُفَقَائِكَ، يَا أَكْثَمُ بْنُ الْجَوْنِ،

(١) كتاب الجهاد، باب السرايا (٢/ ٩٤٤/ ح ٢٨٢٧).

(٢) كتاب السير، باب ما يستحب من الجيوش والسرايا (١٨/ ٥١٢/ ح ١٨٥٢٥).

خَيْرُ الرَّفَقَاءِ أَرْبَعَةٌ، وَخَيْرُ الطَّلَاعِ أَرْبَعُونَ، وَخَيْرُ السَّرَايَا أَرْبَعُمِائَةٍ، وَخَيْرُ الْجُيُوشِ أَرْبَعَةُ آلَافٍ، وَلَنْ يُؤْتَى اثْنَا عَشَرَ أَلْفًا مِنْ قِلَّةٍ، يَا أَكْثَمَ بْنَ الْجَوْنِ، لَا تُرَافِقِ الْمَائَتَيْنِ".

ثالثاً: أقوال أهل العلم في الحديث:

الحديث من رواية أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

قال الدارقطني<sup>(١)</sup>: "يرويه عبد الملك بن محمد الدمشقي، عن أبي سلمة العاملي، وأبي بشر، عن الزهري، عن أنس، وأبو سلمة هذا هو الحكم بن عبد الله بن خُطَّاف الحمصي<sup>(٢)</sup>، وأبو بشر هو الوليد بن محمد الموقري<sup>(٣)</sup>، وكلاهما ضعيفان، ولا يصح هذا الخبر عن الزهري، عن أنس".

وقال ابن أبي حاتم<sup>(٤)</sup>: "وسألت أبي عن حديث رواه هشام بن عمار، عن عبد الملك بن محمد الصنعاني، قال: وحدثنا أبو سلمة العاملي، عن الزهري، عن أنس بن مالك، أن النبي ﷺ قال لأكثم بن الجون: يا أكثم، اغز مع غير قومك، يحسنُ خلقك، وتكرّم على رفقاءك، قال أبي: أبو سلمة العاملي متروك الحديث، كان يكذب، والحديث باطل".

والحديث من رواية أكثم بن الجون رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ذكر الألباني<sup>(٥)</sup> أنه فيه رواية لا يُعرفون، وأن لفظ الحديث مخالف لما صح من أنه يُسْتَحَبُّ للرجل أن يقاتل تحت راية قومه، مما يدل على بطلان الحديث.

(١) العلل الواردة في الأحاديث النبوية (١٢/ ٢٠٠).

(٢) أَبُو سَلَمَةَ الْعَامِلِيُّ الشَّامِيُّ، هُوَ الْحَكَمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خُطَّافٍ، وَقِيلَ: اسْمُهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعْدٍ، مَتْرُوكٌ، وَرَمَاهُ أَبُو حَاتِمٍ بِالْكَذْبِ [ق]. ينظر: الجرح والتعديل (٩/ ٣٨٣)، تقريب التهذيب (ص: ٦٤٥).

(٣) الْوَلِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمُوقَرِيُّ، أَبُو بَشَرٍ الْبَلْقَاوِيُّ، مَوْلَى بَنِي أُمَيَّةٍ، مَتْرُوكٌ، مَاتَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَثَمَانِينَ وَمِائَةً [ت ق]. تقريب التهذيب (ص: ٥٨٣).

(٤) علل الحديث له (٦/ ١٤٤).

(٥) السلسلة الضعيفة (١٣/ ٤٠٠).

### الخلاصة:

بالنظر فيما تقدم يظهر - والله أعلم - أن مغلطاي قد أصاب في تعقبه من جانب أن الحديث الذي ذكره السهيلي، هو حديث واحد، وليس حديثين كما قال السهيلي.

ولكنه جانب الصواب فيما يلي:

١. في نفيه أن يكون الحديث من رواية أكثم بن الجون رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وذلك؛ لورود الحديث من طريق آخر من رواية أكثم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

٢. في حكمه على رواية أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ التي أخرجها البغوي في معجمه، بأن إسناده صحيح، والحديث قال عنه أبو حاتم: "حديث باطل"، والله - تعالى - أعلم بالصواب.



## ❁ [١٣٠/٦]: تعقبه في عدم وجود اختلاف في الاسم، كالاختلاف في اسم أبي

هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

❁ النص المتعقب عليه:

قال الإمام ابن عبد البر<sup>(١)</sup>: "أبو هريرة الدَّوسِي، حافظ حديث رسول الله ﷺ، ولم يصحبه إلا أربعة أعوام، قد ذكرنا أطرافاً من أخباره في بابهِ من كتاب الصحابة<sup>(٢)</sup>، واختلفَ في اسمه اختلافاً كثيراً، لم يبلغه الاختلاف في اسم أحد قبله في الجاهلية والإسلام، نحو عشرين قوله في اسمه، واسم أبيه، ولكثرة الاضطراب فيه، لم يصح عندي في اسمه شيء يُعتمد عليه".

❁ نص التعقب:

قال الإمام مغلطاي<sup>(٣)</sup>: (ولما ذَكَرَ أبو عمر أبا هريرة، قال: "اختلفَ في اسمه، واسم أبيه، على نحو من عشرين قوله، ولم يُختلفَ على أحد مثله في جاهلية ولا إسلام"، رددنا عليه هذا القول بما اختلفَ في اسم أبي عمرو<sup>(٤)</sup>)، هذا في كتابنا إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال<sup>(٥)</sup>، وأن الاختلاف قد بلغ إلى أكثر من عشرين قوله).

(١) الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى (١/٣٤٦).

(٢) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٤/١٧٦٨).

(٣) الزهر الباسم (١/٤٤٨).

(٤) هو: أَبُو عَمْرٍو بْنُ الْعَلَاءِ بْنِ عَمَّارِ بْنِ الْعُرْيَانِ، الْمَازِنِيُّ، النُّحَوِيُّ، الْقَارِي، اسْمُهُ زَبَّانٌ، أَوْ الْعُرْيَانُ، أَوْ يَحْيَى، أَوْ جَزَاء، وَالْأَوَّلُ أَشْهَرُ، وَالثَّانِي أَصَحُّ عِنْدَ الصُّوْلِيِّ، ثِقَّة، مِنْ عُلَمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ، مِنْ الْخَامِسَةِ، مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَخَمْسِينَ وَمِائَةً، [خت قد فق]. تقريب التهذيب (ص: ٦٦٠).

(٥) لم أقف عليه في كتابه، وذكر السيوطي أحداً وعشرين قولاً. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة (٢/٢٣١).

## C دراسة التعقب:

اعترض مغلطاي على ما ذكره ابن عبد البر من أنه لم يُخْتَلَف في اسم أحد واسم أبيه على نحو عشرين قولاً كما اختلف في اسم أبي هريرة، واسم أبيه، وذلك بذكره أن أبا عمرو بن العلاء قد وصل فيه الاختلاف إلى أكثر من ذلك.

وبالرجوع إلى الكتب الخاصة بتراجم الصحابة، فقد ذكر كل من ترجم لأبي هريرة، أنه اختلف في اسمه، وذكروا فيه بعض ما قيل في هذا الاختلاف؛ كابن قانع<sup>(١)</sup>، وأبي نعيم<sup>(٢)</sup>، وابن عبد البر<sup>(٣)</sup>، وابن الأثير<sup>(٤)</sup>، وابن حجر<sup>(٥)</sup>.

أما أقوال أهل العلم في عدد هذه الأقوال، فهي على النحو التالي:

قال النووي<sup>(٦)</sup>: "وأما أبو هريرة، فهو أول من كُنِيَ بهذه الكنية، واختلف في اسمه واسم أبيه على نحو من ثلاثين قولاً، وأصحها عبد الرحمن بن صخر".

وحكى ابن حجر<sup>(٧)</sup> عن القطب الحلبي أنه قال: "اجتمع في اسمه واسم أبيه أربعة وأربعون قولاً مذكورة في الكنى للحاكم، وفي الاستيعاب، وفي تاريخ ابن عساكر".

وقال ابن حجر<sup>(٨)</sup>: "وجه تكثره أنه يجتمع في اسمه خاصة عشرة أقوال مثلاً، وفي اسم أبيه نحوها، ثم تركبت، ولكن لا يوجد جميع ذلك منقولاً؛ فمجموع ما قيل في اسمه

(١) معجم الصحابة له (٢/ ١٩٤).

(٢) معرفة الصحابة له (٤/ ١٨٨٥).

(٣) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٤/ ١٧٦٨).

(٤) أسد الغابة (٦/ ٣١٣).

(٥) الإصابة في تمييز الصحابة (٧/ ٣٥١).

(٦) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (١/ ٦٧).

(٧) الإصابة في تمييز الصحابة (٧/ ٣٥١).

(٨) الإصابة في تمييز الصحابة (٧/ ٣٥١).

وحده نحو من عشرين قولاً؛ عبد شمس، وعبد نهم، وعبد تيم، وعبد غنم، وعبد العزى، وعبد ياليل، وهذه لا جائز أن تبقى بعد أن أسلم كما أشار إليه ابن خزيمة، وقيل فيه أيضاً: عبید بغير إضافة، وعبید الله بالإضافة، وسُكِّن بالتصغير، وسَكَن بفتح العين، وعُمير بالتصغير، وعامر، وقيل: برير، وقيل: بر، وقيل: يزيد، وقيل: سعد، وقيل: سعيد، وقيل: عبد الله، وقيل: عبد الرحمن، وجميعها محتمل في الجاهلية والإسلام إلا الأخير؛ فإنه إسلامي جزماً.

والذي اجتمع في اسم أبيه خمسة عشر قولاً، فقليل: عائذ، وقيل: عامر، وقيل: عمرو، وقيل: عمير، وقيل: غنم، وقيل: دومة، وقيل: هاني، وقيل: مل، وقيل: عبد نهم، وقيل: عبد غنم، وقيل: عبد شمس، وقيل: عبد عمرو، وقيل: الحارث، وقيل: عسرة، وقيل: صخر، فهذا معنى قول من قال: اختلف في اسمه واسم أبيه على أكثر من ثلاثين قولاً.

وبالرجوع إلى ترجمة أبي عمرو بن العلاء، فقد ذكر بعض أهل العلم أنه مختلف في اسمه، منهم: ابن عبد البر<sup>(١)</sup>، والمزني<sup>(٢)</sup>، والذهبي<sup>(٣)</sup>، وابن حجر<sup>(٤)</sup>، ومجموع ما ذكره من أقوال، لم يتجاوز ثمانية أقوال.

أما من نصّ على أنها بلغت أحداً وعشرين قولاً، فقد ذكر ذلك السيوطي، وقال<sup>(٥)</sup>: "اختلف في اسمه على أحد وعشرين قولاً: اسمه كنيته، ربان، وهو الأصح، جبر، جنيّد، جزء، حماد، حميد، خير، ربان براء مَهْمَلَة، عتيبة، عثمان، عريان، عقبّة، عمّار، عيار،

(١) الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى (٢/ ٨٠٢).

(٢) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٣٤/ ١٢٠).

(٣) معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار (ص: ٥٨).

(٤) تهذيب التهذيب (١٢/ ١٧٨).

(٥) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة (٢/ ٢٣١).



عِيْنَة، فائد، قَبِيْصَة، مَحْبُوْب، محمد، يحيى، وسبب الاختلاف في اسمه، أنه كان لجلالته لا يُسأل عنه".

### الخلاصة:

بالنظر فيما تقدم يظهر -والله أعلم- أن مغلطاي قد جانب الصواب في هذا التعقب، وذلك؛ لما يلي:

١- أن ابن عبد البرّ قد نصّ على وجود الاختلاف في اسم أبي هريرة، واسم أبيه، بخلاف أبي عمرو بن العلاء؛ فإن الاختلاف قد ورد في اسمه فقط، دون اسم أبيه.

٢- أن الاختلاف في اسم أبي هريرة، واسم أبيه، كان في الجاهلية، وفي الإسلام، ولعلّ ابن عبد البرّ أراد بقوله: لم يحصل هذا الاضطراب لصحابي غيره، أما عمرو بن العلاء فهو من صغار التابعين.

٣- أنه قد ورد في اسم أبي هريرة أكثر من ثلاثين قولاً، كما صرح بذلك النووي، والحلي، أما الخلاف في اسم أبي عمرو بن العلاء، فلم يتجاوز أحدًا وعشرين قولاً، والله -تعالى- أعلم بالصواب.

## ✻ [١٣١/٧]: تعقبه في ذكر الأسماء في باب: سلمة، بكسر اللام:

### ✻ النص المتعقب عليه:

قال الإمام الشَّهْلِي<sup>(١)</sup>: "وأما سَلِمَةُ -بكسر اللام-، فَهُمْ مِنَ الْأَنْصَارِ، سُمِّيَ بِالسَّلِمَةِ وَاحِدَةَ السَّلَامِ، وَهِيَ الْحِجَارَةُ<sup>(٢)</sup>،... وَفِي الصَّحَابَةِ عَمْرُو بْنُ سَلِمَةَ أَبُو بُرَيْدَةَ الْجَرْمِيُّ<sup>(٣)</sup>، الَّذِي أُمُّ قَوْمِهِ وَهُوَ ابْنُ سِتِّ سَنِينَ، أَوْ سَبْعٍ، وَفِي الرِّوَاةِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلِمَةَ<sup>(٤)</sup>".

### ✻ نص التعقب:

قال الإمام مغلطاي<sup>(٥)</sup>: (وقوله: "في الصحابة: عمرو بن سلمة، وفي الرواة: عبد الله بن سلمة"، كأنه يقول: ليس غيرهما، وليس هو جيد؛ لأن في الصحابة من اسم أبيه سلمة، غير عمرو، وهو عبد الله بن سلمة بن مالك بن الحارث أبو الحارث<sup>(٦)</sup>، شهد بدرًا، واستشهد يوم أحد، ذكره البخاري<sup>(٧)</sup> وغيره.

وفي الرواة عمرو بن سلمة بن حرب الهمداني<sup>(٨)</sup>، روى عنه عامر الشعبي، وغيره،

(١) الروض الأثف (٤/ ١٠٥).

(٢) السلام: الْحِجَارَةُ الرَّقَاقُ، الْوَاحِدَةُ سَلِمَةُ. جمهرة اللغة (٢/ ٨٥٨)، مادة: (سلم).

(٣) هو: عمرو بن سلمة -بكسر اللام- ابن قيس الجرهمي، أبو بريد، وقيل: أبو يزيد، أدرك زمان النبي ﷺ، وَكَانَ يَوْمَ قَوْمِهِ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ؛ لِأَنَّهُ كَانَ أَقْرَاهُمْ لِلْقُرْآنِ، وَنَزَلَ الْبَصْرَةَ. ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٣/ ١١٧٩)، الإصابة في تمييز الصحابة (٤/ ٥٣١).

(٤) عبد الله بن سلمة -بكسر اللام- المُرَادِي، الكوفي، صدوق، تغير حفظه، من الثانية [٤]. تقريب التهذيب (ص: ٣٠٦).

(٥) الزهر الباسم (٢/ ٧٥٣).

(٦) ينظر: الإصابة في تمييز الصحابة (٤/ ١٠٤).

(٧) لم أقف عليه.

(٨) عمرو بن سلمة بن الحرب الهمداني، أو الكندي، الكوفي، ثقة، من الثالثة، مات قبل المائة سنة خمس وثمانين [بخ]. تقريب التهذيب (ص: ٤٢٢).

وعبد الله بن سَلَمَة أبو العالية الهمداني<sup>(١)</sup>، يروي عن أبي إسحاق، وهو غير الذي روى عنه عمرو بن مرة، يعني المذكور عند السَّهْلِي، ذكره أبو نصر بن مأكولا<sup>(٢)</sup>.

### ٢٠٢٤/١٧/٢٨ دراسة التعقب:

اعترض مُغلطاي على اقتصار السَّهْلِي في باب سَلَمَة بكسر اللام على ذكر واحد من الصحابة، وواحد من الرواة، بما يوهم عدم وجود غيرهما، وذلك ببيانه مَنْ ذُكر في هذا الباب من الصحابة والرواة.

ولمناقشة هذا الأمر، لا بد من الرجوع إلى كتب المؤتلف والمختلف، في باب سَلَمَة وسَلَمَة، وذلك على النحو التالي:

ذكر الدارقطني<sup>(٣)</sup> في سَلَمَة بكسر اللام اثنين من الصحابة، وثلاثة من الرواة. وعبد الغني الأزدي<sup>(٤)</sup> لَمَّا ذكر أن سَلَمَة -بالكسر- بطنٌ من الأنصار، قال: "ومنهم عمرو بن سَلَمَة الجرمي، وعبد الله بن سَلَمَة، الذي شهد مع عليّ الجمل، وصَفَّين". أما ابن مأكولا<sup>(٥)</sup>، فقد ذكر من الصحابة اثنين، ومن الرواة ثلاثة، فقال: "الآباء: عبد الله بن سَلَمَة بن مالك بن الحارث بن عدي بن الجد أبو الحارث، من بني العجلان حلفاء الأنصار، شهد بدرًا، وذكر ابن إسحاق أنه استشهد يوم أحد. وعمرو بن سَلَمَة بن لَإِيّ بن قدامة الجرْمِيّ، أَبُو بُرَيْد، كان في زمن رسول الله ﷺ يؤم قومه، ونزل البصرة، روى عنه أبو قلابة الجرْمِيّ، وأيوب السخيتاني، وعاصم

(١) عبد الله بن سَلَمَة الهمداني، شيخ لأبي إسحاق السبيعي، يكنى أبا العالية، مقبول، من الثالثة، وهم من خلطه بالذي قبله -يقصد بذلك المرادي- (تميز). تقريب التهذيب (ص: ٣٠٦).

(٢) الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب (٤/ ٣٣٤).

(٣) المؤتلف والمختلف له (٣/ ١١٩٥).

(٤) المؤتلف والمختلف له (١/ ٤٣٠).

(٥) الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب (٤/ ٣٣٤).

الأحول، ومِسْعَر بن حَبِيب.

وعمر بن سَلَمَة بن خَرَب الهمداني، الكوفي، سمع علي بن أبي طالب، وعبد الله بن مسعود، وسلمان ابن ربيعة، روى عنه: ابنه يحيى بن عمرو، والشعبي، قال ذلك البخاري، وقال يحيى بن معين: عمرو بن سَلَمَة أبو يحيى الهمداني، ليس هو ابن الخرب، هو آخر، يروي عن ابن مسعود، روى عنه ابنه يحيى.

وعبد الله بن سَلَمَة المُرَادِي، الكوفي، حَدَّث عن علي بن أبي طالب، وابن مسعود، وعمار بن ياسر، وصفوان بن عَسَّال، روى عنه عمرو بن مُرَّة.

وعبد الله بن سَلَمَة أبو العالية الهمداني، كوفي أيضاً، روى عنه أبو إسحاق السبيعي قوله، هو غير الذي روى عنه عمرو بن مرة، قال ذلك ابن نُمير محمد بن عبد الله، وكذلك قاله البخاري، ويحيى بن معين في آخر قوليه، وقال أحمد بن حنبل إنهما واحد".

### ❦ الخلاصة:

بالنظر فيما تقدم يظهر - والله أعلم - أن مغلطاي قد أصاب في هذا التعقب، وذلك؛ لأن سَلَمَة - بكسر اللام - في الآباء من الصحابة اثنان، ومن الرواة ثلاثة، ولعل ما ذكره السَّهْلِي كان على سبيل المثال، لا على سبيل الحصر والاستيعاب، والله - تعالى - أعلم بالصواب.

## ✻ [ ١٣٢/٨ ] : تعقبه في عدم وجود من اسمه سَلَامٌ بتخفيف اللام في المسلمين :

### ✻ النص المتعقب عليه :

قال الإمام الشَّهْلِي (١): "سَلَامٌ هُوَ بِتَخْفِيفِ اللَّامِ، ولا يوجد من اسمه سلام بالتخفيف في المسلمين؛ لأن السلام من أسماء الله، فيقال: عبد السَّلَام، ويقال: سَلَامٌ بالتشديد، وهو كثير، وإنما سَلَامٌ بالتخفيف في اليهود، وهو والد عبد الله بن سَلَام (٢)".

### ✻ نص التعقب :

قال الإمام مغلطاي (٣): (وقوله: "ولا يوجد من اسمه سَلَامٌ بالتخفيف في المسلمين"، غير جيد؛ لأن ابن مأكولا ذكر (٤): من اسمه سَلَام - بالتخفيف - جماعة، منهم: سَلَامٌ بن محمد بن ناهض المقدسي (٥)، وله ابن اسمه محمد (٦)، وأبو علي محمد بن عبد الوهاب بن سَلَام الجُبَّائِي، المعتزلي (٧)، ومحمد بن سَلَام بن الفرغ أبو عبد الله

(١) الروض الأنف (٤/ ٢٨٧).

(٢) هو: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامِ بْنِ الْحَارِثِ الْإِسْرَائِيلِي، ثُمَّ الْأَنْصَارِيُّ، يُكْنَى أَبَا يُوسُفَ، من ذرية يوسف النبي عَلَيْهِ السَّلَامُ، كَانَ اسْمُهُ حُصَيْنًا، فَسَمَّاهُ النَّبِيُّ ﷺ عَبْدَ اللَّهِ، أَسْلَمَ أَوَّلَ مَا قَدَّمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ، وَقِيلَ: تَأَخَّرَ إِسْلَامُهُ إِلَى سَنَةِ ثَمَانٍ، وَمَاتَ بِالْمَدِينَةِ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَأَرْبَعِينَ. ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٣/ ٩٢١)، الإصابة في تمييز الصحابة (٤/ ١٠٢).

(٣) الزهر الباسم (٢/ ٨٢٨).

(٤) الإكمال في رفع الارياب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب (٤/ ٤٠٢).

(٥) هو: سَلَامٌ - بالتخفيف - ابن محمد بن ناهض المقدسي، وقيل: اسمه سَلَامَةٌ، حَدَّثَ عَنْهُ الدَّارِقُطْنِي فِي "غرائب مالك" بواسطة، وضعفه. لسان الميزان (٤/ ١٠٢).

(٦) هو: مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ نَاهِضٍ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ التَّيَّاقِي، مِنْ أَهْلِ بَيْتِ الْمُقَدِّسِ، حَدَّثَ عَنْ أَبِيهِ. تلخيص المتشابه في الرسم (١/ ١٢٨).

(٧) هو: محمد بن عبد الوهاب بن سَلَام الجُبَّائِي، البصري، أبو علي، شيخ المعتزلة، كان رأساً في الفلسفة والكلام، وله مقالات مشهورة، وتصانيف، منها: «التفسير»، و«متشابه القرآن»، و«الرد على الأشعري»

البيكندي<sup>(١)</sup>.

### ٢٢ دراسة التعقب:

اعترض مغلطاي على ما ذهب إليه السهيلي من أنه لا يوجد من اسمه سلام - بتخفيف اللام - في المسلمين، وذلك؛ لأن ابن مأكولا قد ذكر في باب سلام - بتخفيف اللام - جماعة من المسلمين.

ولبيان وجه الصواب في هذا التعقب، لا بد من الرجوع إلى كتاب ابن مأكولا، وإلى الكتب التي تُعنى بالمؤتلف والمختلف من الأسماء، وذلك على النحو التالي:

بالرجوع إلى كتاب ابن مأكولا<sup>(٢)</sup>، نجد أنه ذكر جماعة ممن اسمه سلام بالتخفيف، وقد ذكرهم مغلطاي في تعقبه، إلا أنه لم يذكر أبا يوسف عبد الله بن سلام بن الحارث الإسرائيلي، له صحبة ورواية، وابنه يوسف له صحبة ورواية.

ثم جاء ابن نقطه<sup>(٣)</sup>، فذكر في باب سلام بالتخفيف: سلمة بن سلام أخا عبد الله بن سلام، وأبا الخير سعد بن جعفر بن سلام السيدي.

وزاد ابن حجر أيضًا، فقال<sup>(٤)</sup>: "ومن الرواة: يوسف بن عبد الله بن سلام، له رؤية، وأخوه محمد بن عبد الله بن سلام ذكر في الصحابة، وابنه حمزة ومحمد ابنا يوسف، روى عن أبيه، وحفيده محمد بن حمزة بن يوسف بن عبد الله بن سلام روى عنه الوليد بن مسلم وغيره، وعلي بن يوسف بن سلام بن أبي دلف البغدادي، شيخ للدمياطي،

= في الرواية"، تُوفي سنة ثلاث وثلاثمائة. ينظر: تاريخ الإسلام (٧/ ٧٠)، لسان الميزان (٧/ ٣٢٤)، طبقات المفسرين للداوودي (٢/ ١٩١).

(١) هو: محمد بن سلام بن الفرّج السلمي، مولا هم، البيكندي، أبو جعفر، مختلف في لام أبيه، والراجح التخفيف، ثقة ثبت، مات سنة سبع وعشرين ومائتين [خ]. تقريب التهذيب (ص: ٤٨٢).

(٢) الإكمال في رفع الارتباب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب (٤/ ٤٠٢).

(٣) إكمال الإكمال (٣/ ٢٥٨).

(٤) تبصير المنتبه بتحرير المشتبه (ص: ١٦٩).

وكان اسم سَلام عبد السلام، فُخِّفَ، وإبراهيم وعبد الله ولدا محمد بن سَلام البيكندي... وسَلام جد أبي نصر النّسفي السّلامي".

وبالرجوع إلى كتب علوم الحديث في باب المؤتلف والمختلف، فقد ذكر ابن الصلاح<sup>(١)</sup>: أن جميع ما يرد في باب سَلام وسَلام، فهو بتشديد اللام إلا خمسة، وهم: سَلام والد عبد الله بن سَلام الإسرائيلي الصّحابي، وسَلام والد مُحَمَّد بن سَلام البيكندي البُخاري، شَيْخ البُخاري، وسَلام بن مُحَمَّد بن ناهض المقدسي، وسَلام جد مُحَمَّد بن عبد الوهاب بن سَلام المتكلم الجبائي أبي عليّ المعتزلي، وسَلام بن أبي الحقيق.

وزاد العراقي<sup>(٢)</sup>: "سَلام ابنُ أختِ عبد الله بن سَلام، وسَعْدُ بنُ جَعْفَر بن سَلام السيدي، ومُحَمَّد يَعْقُوبُ بنُ إِسْحَاق بن مُحَمَّد بن سَلام النّسفي، ولم يُذكر سَلَمَةُ بن سَلام أخو عبد الله بن سَلام، لأنَّ أباهما ذُكِرَ".

### ٢ الخلاصة:

بالنظر فيما تقدم يظهر -والله أعلم- أن مغلطاي قد أصاب في هذا التعقب، وذلك؛ لوجود من اسمه سَلام -بتخفيف اللام- في المسلمين، والله -تعالى- أعلم بالصواب.

(١) معرفة أنواع علوم الحديث (ص: ٤٥١).

(٢) شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي (٢/ ٢١٨).

## ❁ [١٣٣/٩]: تعقبه في عدم وجود من اسمه سَوَاد بتشديد الواو إلا عمرو بن سَوَاد:

### ❁ النص المتعقب عليه:

قال الإمام الشَّهْلِي<sup>(١)</sup>: "وكل سَوَاد في العرب، كذلك بتخفيف الواو، وفتح السين، إلا عمرو بن سَوَاد أحد بني عامر بن لؤي<sup>(٢)</sup>، من شيوخ الحديث".

### ❁ نص التعقب:

قال الإمام مغلطاي<sup>(٣)</sup>: (وقوله: "وكل سَوَاد في العرب بتخفيف الواو، وفتح السين، إلا عمرو بن سَوَاد، أحد بني عامر بن لؤي، من شيوخ الحديث"، غير جيد؛ لأن ابن مأكولا ذكر في باب سَوَاد<sup>(٤)</sup>: أحمد بن محمد بن سَوَاد الزَّوْفِيُّ من أنفسهم<sup>(٥)</sup>، مصري، يكنى أبا بكر، وأحمد بن سَوَاد المُرَادِي<sup>(٦)</sup>، روى عنه يحيى بن عثمان بن صالح).

### ❁ دراسة التعقب:

انتقد مغلطاي ما ذكره الشَّهْلِي من أنه لا يوجد من يُسمى سَوَادًا بالتشديد إلا عمرو بن سَوَاد، وذلك ببيانه من يُسمى بسَوَاد.

(١) الروض الأنف (١١٧/٥).

(٢) هو: عمرو بن سَوَاد بن الأسود بن عمرو العامري، أبو محمد المصري، ثقة، مات سنة خمس وأربعين ومائتين [م د س ق]. ينظر: الكاشف (٧٨/٢)، تقريب التهذيب (ص: ٤٢٢).

(٣) الزهر الباسم (٩١٢/٢).

(٤) الإكمال في رفع الارياب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب (٣٩١/٤).

(٥) هو: أحمد بن محمد بن سَوَاد الزَّوْفِيُّ، يكنى أبا بكر، مصري، مات سنة أربع وتسعين ومائتين. تاريخ ابن يونس المصري (٢٠/١).

(٦) هو: أحمد بن سَوَاد المُرَادِي الزَّوْفِيُّ، حَدَّثَ عن ابن لهيعة، وروى عنه يحيى بن عثمان بن صالح. الإكمال في رفع الارياب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب (٣٩١/٤).



ولمناقشة هذا الأمر، لا بد من بالرجوع إلى كتب التراجم والطبقات، وذلك على النحو التالي:

أولاً: مَنْ لم يذكر في باب سَوَّاد بالتشديد إلا عمرو بن سَوَّاد؛ كالدارقطني، والخطيب البغدادي:

قال الدارقطني<sup>(١)</sup>: "وأما سَوَّاد بتشديد الواو، فهو عمرو بن سَوَّاد بن الأسود بن عمرو السَّرْحِيّ، من أهل مصر".

وقال الخطيب البغدادي<sup>(٢)</sup>: "عَمْرُو بْنُ سَوَّادٍ، وَعَمْرُو بْنُ سَوَّادٍ... وأما الثاني بتشديد الواو، فهو: عمرو بن سَوَّاد بن الأسود أبو محمد السَّرْحِيّ، من أهل مصر".

ثانياً: من ذكر في باب سَوَّاد بالتشديد غير عمرو بن سَوَّاد؛ كالأزدي، وابن مأكولا:

قال عبد الغني الأزدي<sup>(٣)</sup>: "وسَوَّادٌ، بالتشديد، هو: عمرو بن سَوَّاد بن الأسود بن عمرو القرشي، أبو محمد، مصريٌّ، وأحمد بن سَوَّاد المُرَادِيّ، روى عنه يحيى بن عثمان بن صالح".

وقال ابن مأكولا<sup>(٤)</sup>: "وأما سَوَّاد بتشديد الواو، فهو عمرو بن سَوَّاد بن الأسود بن عمرو السَّرْحِيّ،... وأحمد بن محمد بن سَوَّاد الزَّوْفِيّ، من أنفسهم، يكنى أبا بكر، مصري، تُوفِّي في شهر ربيع الآخر سنة أربع وتسعين ومائتين، حَدَّثَ قاله ابن يونس، وأحمد بن سَوَّاد المُرَادِيّ، ثم الزَّوْفِيّ، حَدَّثَ عن ابن لهيعة، روى عنه يحيى بن عثمان بن صالح".

(١) المؤتلف والمختلف له (٣/ ١٢٣٤).

(٢) تلخيص المتشابه في الرسم (١/ ٩٣).

(٣) المؤتلف والمختلف له (١/ ٤٣٣).

(٤) الإكمال في رفع الارياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب (٤/ ٣٩١).

### ٢ الخلاصة:

بناءً على ما تقدم يظهر - والله أعلم - أن مغلطاي قد أصاب في هذا التعقب، وذلك؛ لأن هناك من يسمى بسواد - بتشديد الواو - غير عمرو بن سواد، والله - تعالى - أعلم بالصواب.



## ❁ [١٣٤/١٠]: تعقبه في أن أكثر النسّابين على إسقاط اسم ثعلبة من نسب

عبد الله بن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

❁ النص المتعقب عليه:

قال الإمام الشَّهْلِي<sup>(١)</sup>: "ذكر<sup>(٢)</sup> حديث عبد الله بن زيد بن ثعلبة بن عَبْدِ رَبِّهِ<sup>(٣)</sup>، هكذا ذكره، وأكثر النَّسَابِ يقولون: زيد بن عَبْدِ رَبِّهِ، وثعلبة أخو زيد".

❁ نص التعقب:

قال الإمام مغلطاي<sup>(٤)</sup>: (وقوله: "أكثر النسّابين يقولون: زيد بن عَبْدِ رَبِّهِ"، غير جيد؛ لأن هذا لم يقله إلا رجل واحد، وهو عبد الله بن محمد الأنصاري<sup>(٥)</sup>، ذكر ذلك عنه ابن سعد<sup>(٦)</sup>، وابن عبد البر<sup>(٧)</sup>، والعسكري<sup>(٨)</sup>، وغيرهم، ولم أرَ مَنْ نصَّ على ما قاله من قدماء النسّابين غيره، فينظر).

(١) الروض الأنف (٤/٢٥٨).

(٢) أي: ابن إسحاق. ينظر: سيرة ابن هشام (١/٥٠٨).

(٣) هو: عبد الله بن زيد بن ثعلبة بن عَبْدِ رَبِّهِ الأنصاري، الخزرجي، يكنى أبا محمد، وشهد العقبة، وبدراً، والمشاهد كلها مع رسول الله ﷺ، وهو الذي أُرِيَ الأذان في النوم، مات سنة اثنتين وثلاثين. ينظر: أسد الغابة (٣/٢٤٨)، الإصابة في تمييز الصحابة (٤/٨٤).

(٤) الزهر الباسم (٢/٨١٩).

(٥) هو: عبد الله بن محمد بن عُمارة، أبو محمد الأنصاري، ويُعرف بابن القَدَّاح، من أهل المدينة، وسكن بغداد، وكان عالماً بالنسب، وله كتاب في نسب الأنصار خاصة، يرويه عنه مصعب بن عبد الله الزبيري. تاريخ بغداد (١١/٢٥٣).

(٦) الطبقات الكبرى (٣/٤٩٧).

(٧) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٣/٩١٢).

(٨) لم أقف عليه.

### ٢ دراسة التعقب:

اعترض مغلطاي على ما ذكره السهيلي من أن أكثر النسّابين قد أسقطوا اسم ثعلبة من نسب عبد الله ابن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وذلك ببيانه أنه لم يقل ذلك إلا عبد الله بن محمد الأنصاري.

ولمناقشة هذا الأمر، لا بد من الرجوع إلى كتب التراجم، والطبقات، والأنساب، وذلك على النحو التالي:

أن كل مَنْ ترجم للصحابي عبد الله بن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قد أثبت في نسبه ثعلبة، ومنهم على سبيل المثال لا الحصر:

ابن الكلبي<sup>(١)</sup>، وابن سعد<sup>(٢)</sup>، وخليفة بن خياط<sup>(٣)</sup>، والبلاذري<sup>(٤)</sup>، والبغوي<sup>(٥)</sup>، وابن قانع<sup>(٦)</sup>، وأبو نُعَيْم<sup>(٧)</sup>، وابن حزم<sup>(٨)</sup>، وابن عبد البر<sup>(٩)</sup>، وابن الأثير<sup>(١٠)</sup>، وابن حجر<sup>(١١)</sup>، ولكنه قال بعد أن ساق نسبه، وأثبت فيه اسم ثعلبة، قال: "كذا نسبه أبو عمر، فزاد في نسبه ثعلبة، والمعروف إسقاطه".

(١) نسب معد واليمن الكبير (١/٤٠٩).

(٢) الطبقات الكبرى (٣/٤٩٧).

(٣) الطبقات له (ص: ١٦٥).

(٤) أنساب الأشراف (١/٢٤٤).

(٥) معجم الصحابة له (٤/٥٧).

(٦) معجم الصحابة له (٢/١١١).

(٧) معرفة الصحابة له (٣/١٦٥٣).

(٨) جمهرة أنساب العرب (١/٣٦١).

(٩) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٣/٩١٢).

(١٠) أسد الغابة (٣/٢٤٨).

(١١) الإصابة في تمييز الصحابة (٤/٨٤).

ولم أقف - في حدود بحثي - على مَنْ أسقط من نسبه اسم ثعلبة إلا عبد الله بن محمد الأنصاري، فقال<sup>(١)</sup>: "ليس في آبائه ثعلبة، وإنما هو عبد الله بن زيد بن عبد ربّه بن زيد بن الحارث، وثعلبة بن عبد ربّه هو عم عبد الله، وأخو زيد، فأدخلوه في نسبه، وذلك خطأ".

وقد تعقبه ابن الأثير، فقال<sup>(٢)</sup>: "وقد نسبه كما ذكرناه ابن الكلبي، وابن منده، وأبو نعيم، وأثبتوا ثعلبة".

### ❧ الخلاصة:

بالنظر فيما تقدم يظهر - والله أعلم - أن مغلطاي قد أصاب في هذا التعقب، وذلك؛ لأن الأكثر على إثبات اسم ثعلبه في نسب الصحابي عبد الله بن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولم يُذكر عن أحدٍ من النسّابين - في حدود بحثي - إسقاطه اسم ثعلبة في نسبه، سوى ما ذكر عن عبد الله بن محمد الأنصاري، والله - تعالى - أعلم بالصواب.

(١) ينظر: الطبقات الكبرى (٣/ ٤٩٧)، الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٣/ ٩١٢).

(٢) أسد الغابة (٣/ ٢٤٨).

## ❖ [١٣٥/١١]: تعقبه في أن أبا اليسر من آخر الصحابة موتاً:

## ❖ النص المتعقب عليه:

قال الإمام ابن إسحاق<sup>(١)</sup>: "فكان أبو اليسر<sup>(٢)</sup> من آخر أصحاب رسول الله ﷺ هلاكاً".

## ❖ نص التعقب:

قال الإمام مغلطاي<sup>(٣)</sup>: (وذكر ابن إسحاق "أن أبا اليسر كان من آخر الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ هلاكاً". انتهى، وهذا ليس على ظاهره؛ لأن الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ تأخرت وفاتهم إلى المئة، وإلى بعدها، وهذا تُوفي سنة خمس وخمسين، فلا يتجه ما قاله، اللهم إلا إذا حُمِلَ على ما قاله ابن حبان<sup>(٤)</sup>: "كان آخر أهل بدر"، كان له وجه).

## ❖ دراسة التعقب:

اعترض مغلطاي على ما ذكره ابن إسحاق من أن الصحابي أبا اليسر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان من آخر الصحابة وفاةً، وذلك أنه تُوفي سنة خمس وخمسين، وهناك من مات بعده من الصحابة، فكيف يكون من آخرهم وفاةً، فكان لا بد من توجيه كلامه، فيُحْمَلُ قوله على أنه آخر من مات من الصحابة ممن شهدوا بدرًا.

ولمناقشة هذا الأمر، لا بد من الرجوع إلى كتب التراجم والطبقات؛ للوقوف على تاريخ وفاة أبي اليسر، وذلك على النحو التالي:

(١) ينظر: سيرة ابن هشام (٢/٣٣٦).

(٢) أبو اليسر -بفتحتين-: اسمه كعب بن عمرو الأنصاري، السلمي، مشهور باسمه، وكنيته، شهد العقبة وبدرًا، وله فيها آثارٌ كثيرةٌ، وهو الذي أسر العباس بن عبد المطلب يوم بدر، مات بالمدينة سنة خمس وخمسين. ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٤/١٧٧٦)، الإصابة في تمييز الصحابة (٧/٣٨٠).

(٣) الزهر الباسم (٢/١٢٧٨).

(٤) الثقات له (٣/٣٥٢).

اتفق أهل العلم ممن ترجم له على أن وفاته كانت سنة خمس وخمسين، بلا خلاف في ذلك، منهم:

ابن سعد<sup>(١)</sup>، وابن أبي حاتم<sup>(٢)</sup>، وابن جبان، وقال<sup>(٣)</sup>: "وَهُوَ آخِر مَنْ مَاتَ مِنْ أَهْلِ بَدْرٍ"، وأبو نُعَيْم<sup>(٤)</sup>، وقال: "آخر من مات بالمدينة ممن شهد بدرًا"، وابن عبد البر<sup>(٥)</sup>، وابن الأثير<sup>(٦)</sup>، وقال: "وهو آخر من مات بالمدينة ممن شهد بدرًا"، المِزِّي<sup>(٧)</sup>، وقال: "زاد بعضهم: وهو آخر من مات من أهل بدر"، والذهبي<sup>(٨)</sup>، وقال: "قال بعضهم: هو آخر من مات من أهل بدر"، وابن حجر<sup>(٩)</sup>، وقال: "قال ابن إسحاق: وكان آخر من مات من الصحابة، كأنه يعني أهل بدر".

### ٢ الخلاصة:

بالنظر فيما تقدم يظهر - والله أعلم - أن مغلطاي قد أصاب في هذا التعقب، وذلك؛ لأن الصحابي أبا اليسر كانت وفاته في سنة خمس وخمسين، فيحمل كلام ابن إسحاق على أنه آخر من مات من الصحابة ممن شهد بدرًا، والله - تعالى - أعلم بالصواب.

(١) الطبقات الكبرى (٣/ ٥٣٧).

(٢) الجرح والتعديل (٧/ ١٦٠).

(٣) الثقات له (٣/ ٣٥٢).

(٤) معرفة الصحابة له (٥/ ٢٣٦٨).

(٥) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٤/ ١٧٧٦).

(٦) أسد الغابة (٤/ ٤٥٧).

(٧) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٤/ ١٨٧).

(٨) تهذيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٧/ ٤٥٣).

(٩) الإصابة في تمييز الصحابة (٧/ ٣٨١).

## ❖ [١٣٦/١٢]: تعقبه فيمن غير النبي ﷺ اسمه :

## ❖ النص المتعقب عليه:

قال الإمام الشَّهَلِي (١): "وَأَمَّا جُوَيْرِيَّةُ (٢)، فَهِيَ بِنْتُ الْحَارِثِ بْنِ أَبِي ضَرَّارِ بْنِ حَبِيبِ بْنِ عَائِدِ بْنِ مَالِكِ ابْنِ جَذِيمَةَ، وَجَذِيمَةُ هُوَ الْمُصْطَلِقُ مِنْ خُزَاعَةَ، كَانَ اسْمُهَا بَرَّةً، فَسَمَّاها رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جُوَيْرِيَّةً، وَقَدْ رُوِيَ مِثْلُ هَذَا فِي مَيْمُونَةَ بِنْتُ الْحَارِثِ (٣)، وَكَذَلِكَ زَيْنَبُ بِنْتُ جَحْشٍ (٤) كَانَ اسْمُهَا بَرَّةً أَيْضًا، وَزَيْنَبُ بِنْتُ أَبِي سَلَمَةَ (٥) رَبِيبَتُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ اسْمُهَا بَرَّةً".

## ❖ نص التعقب:

قال الإمام مغلطاي (٦): (وقوله: "وغير ﷺ اسم ميمونة، وزينب ابنة أبي سلمة"، إن كان أراد أن هذا جملة ما غيره من الأسماء، فغير صحيح؛ لأن الصَّغَانِي (٧) وغيره ذكروا من

(١) الروض الأئف (٦/٤٠٢).

(٢) ترجمت لها في التعقب رقم (٣٨).

(٣) هي: مَيْمُونَةُ بِنْتُ الْحَارِثِ بْنِ حَزْنِ الْهَلَالِيَّةِ، زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، وَكَانَ اسْمُهَا بَرَّةً، فَسَمَّاها رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَيْمُونَةَ، وَتُوْفِيَتْ بِسَرَفٍ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي ابْتَنَى بِهَا فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَذَلِكَ إِحْدَى وَخَمْسِينَ، وَقِيلَ: سَنَةَ ثَلَاثَ وَسِتِينَ. ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٤/١٩١٤)، الإصابة في تمييز الصحابة (٨/٣٢٢).

(٤) ترجمت لها في التعقب رقم (٨٤).

(٥) ترجمت لها في التعقب رقم (١٠٩).

(٦) الزهر الباسم (٢/١٢٢٨).

(٧) ينظر: نَقْعَةُ الصَّدَيَّانِ فيمن في صحبتهم نظر وغير ذلك (ص: ١٣٧)، وعدد الذين غير الرسول ﷺ أسماءهم في كتابه خمسة وستون اسمًا، والصَّغَانِيُّ هو: الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر، العلامة، أبو الفضائل، القرشي، المحدث، الفقيه الحنفي، اللغوي، النحوي، الصَّغَانِيُّ، وَيُقَالُ: الصَّغَانِي، وَلَهُ مِنَ التَّصَانِيفِ (مَشَارِقُ الْأَنْوَارِ فِي الْحَدِيثِ)، وَ(مَجْمَعُ الْبُحْرَيْنِ فِي اللَّغَةِ)، وَ(نَقْعَةُ الصَّدَيَّانِ)، وَغَيْرِ  
⇐ =



غَيْرَ ﷺ اسمه، فبلغوا نحو المئة، وإن كان ذكر مثلاً لِمَا غَيْرَ، فصحيح، وما إخاله مُرادُه).

### ٢٠٢٤/١٧/٢٨ دراسة التعقب:

ذهب مُغلطاي إلى أن كلام الشَّهْلِيّ يحتمل أمرين:

الأول: أنه عند ذكره أسماء من غَيْرِ النبي ﷺ أسماءهن كان مراده أن هذا جملة ما غير النبي ﷺ، فتعقبه على ذلك، بأن هذا غير صحيح؛ لأن الصاغانى وغيره قد ذكروا أن عدد من غَيْرِ الرسول ﷺ أسماءهم قد بلغوا المئة.

الثاني: أن ما ذكره من أسماء، كان على سبيل المثال، لا على سبيل الاستيعاب؛ فلا تعقب عليه حينئذ، ولكنه استبعد هذا الأمر، مما يدل على أنه حمل مراده من كلامه على الأمر الأول.

ولبيان وجه الصواب في هذا التعقب، لا بد من النظر أولاً في كلام الشَّهْلِيّ، هل هو على سبيل الحصر والاستيعاب لجميع الأسماء التي غيَّرها ﷺ، ثم النظر في حجة مُغلطاي على أن هذا مراد الشَّهْلِيّ، مما جعله يستبعد الاحتمال الثاني، بقوله: "وما إخاله مراده". وعند النظر في كلام الشَّهْلِيّ، تبين ما يلي:

أولاً: أن ابتداء الكلام كان عن جويرية بنت الحارث، وأن النبي غيَّر اسمها إلى بَرَّة، فناسب هنا ذكر من كان اسمها بَرَّةً فغيَّره النبي ﷺ.

ثانياً: لا يوجد في كلامه ما يدل أنه أراد بذلك الاستيعاب، أو أن هذا جميع ما غيَّره النبي ﷺ؛ لأن مثله لا يخفى عليه مثل هذا الأمر.

فلو ترك مُغلطاي الأمر قائماً على احتمالين، ثم بين صحة كل احتمال، لكان صواباً منه، لكنه بعد أن ذكر الاحتمالين، أشار بقوله عند الاحتمال الثاني: "وما إخاله مراده"، مما جعل مراد الشَّهْلِيّ لا يحتمل إلا الأمر الأول، وهو احتمال لا دليل عليه.

= ذلك، وتوفي سنة خمسين وستمائة. ينظر: سير أعلام النبلاء (٢٣/ ٢٨٢)، فوات الوفيات (١/ ٣٥٨)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة (١/ ٥١٩).

### ٢ الخلاصة:

بناءً على ما تقدم يظهر - والله أعلم - أن مغلطاي قد جانب الصواب في هذا التعقب، وذلك؛ لأنه بنى تعقبه على احتمال لا دليل عليه؛ فكلام السهيلي لا يحتاج إلى تأويل؛ لأن ما ذكره كان على سبيل المثال، لا على سبيل الحصر والاستيعاب، بل إن فيه حسن استشهاد منه؛ لذكره أسماء من اشتركن في اسم برة قبل أن يغيره النبي ﷺ، والله - تعالى - أعلم بالصواب.



## ❁ [١٣٧/١٣]: تعقبه في تواتر الأخبار على أن الرسول ﷺ وُلِدَ مختوناً مسروراً:

### ❁ النص المتعقب عليه:

قال الحاكم<sup>(١)</sup>: "وقد تواترت<sup>(٢)</sup> الأخبار أن رسول الله ﷺ وُلِدَ مختوناً<sup>(٣)</sup> مسروراً<sup>(٤)</sup>".

### ❁ نص التعقب:

قال الإمام مغلطاي<sup>(٥)</sup>: (فأما حديث أبي هريرة «أن النبي ﷺ وُلِدَ مختوناً»، فذكره ابن عساكر من حديث إسماعيل بن مسلم<sup>(٦)</sup> عن الحسن عنه، ومن حديث موسى بن أبي موسى المقدسي<sup>(٧)</sup>، حدثنا خالد بن سلمة، عن نافع عن ابن عمر، قال: «وُلِدَ النبي ﷺ مسروراً مختوناً».

وحديث الحسن عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «من كرامتي أني وُلِدْتُ

(١) المستدرك على الصحيحين، كتاب تواريخ المتقدمين من الأنبياء والمرسلين (٢/٦٥٧) عَقِبَ الحديث (٤١٧٧)، ولم يذكر هذه الأحاديث المتواترة، وتعقبه الذهبي، فقال: "ما أعلم صحة ذلك، فكيف يكون متواتراً". ينظر: مختصر تلخيص الذهبي (٢/١٠٥٥).

(٢) المتواتر: هو خبر جماعة يفيد بنفسه العلم بصدقه؛ لاستحالة توافقه على الكذب كالمخبرين عن وجود مكة، وغزوة بدر. ينظر: المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي (ص: ٣١)، التذكرة في علوم الحديث (ص: ١٧).

(٣) الختان: هو موضع القطع من ذكر الغلام. النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/١٠)، مادة: (ختن).

(٤) مسروراً: أي مقطوع السرة، وهي ما يبقى بعد القطع مما تقطعه القابلة. النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/٣٥٩)، مادة: (سرر).

(٥) الزهر الباسم (١/٣٧٤).

(٦) تاريخ دمشق (٣/٤١٢).

(٧) تاريخ دمشق (٣/٤١٤).

مختوناً، ولم يرَ أحدٌ سَوَّعتي، فهو حديث في غاية الضعف، ذكره ابن عدي<sup>(١)</sup>، وغيره<sup>(٢)</sup>.  
وحديث العباس بن عبد المطلب، ذكره ابن سعد<sup>(٣)</sup>، وفيه الحكم بن أبان<sup>(٤)</sup>، وفيه كلام<sup>(٥)</sup>.

وقول الحاكم: "قد تواترت الأخبار بأن سيدنا رسول الله ﷺ وُلِدَ مختوناً مسروراً"، ينظر فيه أيضاً؛ لِمَا بَيَّنَّاهُ.

### ❧ دراسة التعقب:

اعترض مُغلطاي على ما ذكره الحاكم من أن الأحاديث قد تواترت على أن النبي ﷺ وُلِدَ مسروراً مختوناً، وذلك؛ لأن الأحاديث التي رُوِيَتْ في ذلك، هي أحاديث في غاية الضعف.

ولمناقشة هذا الأمر، لا بد من تخريج الأحاديث في هذا الباب، ودراسة أسانيدها،

(١) لم أقف على حديثه عند ابن عدي، والذي عنده من حديث ابن عباس، قال: حدثنا عبد الله، حدثنا جعفر، قال: قال لنا صفوان بن هبيرة، ومحمد بن بكر البرساني، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس قال: «وُلِدَ النبي ﷺ مسروراً مختوناً»، ثم قال: "وهذه الأحاديث التي ذكرتها عن جعفر بن عبد الواحد، كلها بواطيل، وبعضها سرقة من قوم، وله غير هذه الأحاديث من المناكير، وكان يُتَّهَم بوضع الحديث". الكامل في ضعفاء الرجال (٢/ ٣٩٩)، ترجمة: جعفر بن عبد الواحد الهاشمي.

(٢) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٦/ ١٨٨/ ح ٦١٤٨)، وقال: "لَمْ يَزَوْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ يُونُسَ إِلَّا هُشَيْمٌ، تَفَرَّدَ بِهِ سُفْيَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْفَزَارِيُّ"، وقال الهيثمي: "رواه الطبراني في الصغير والأوسط، وفيه سفیان بن الفراري، وهو مُتَّهَم به". مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٨/ ٢٢٤).

(٣) الطبقات الكبرى (١/ ٨٣).

(٤) الْحَكَمُ بْنُ أَبَانَ الْعَدَنِيُّ، أَبُو عَيْسَى، صدوق عابد، وله أوهام، مات سنة أربع وخمسين ومائة [٤]. تقريب التهذيب (ص: ١٧٤).

(٥) لعل المراد ليس الْحَكَمُ بْنُ أَبَانَ، بل يونس بن عطاء؛ لأن ابن حبان قال عنه: "يروي العجائب، لا يجوز الاحتجاج به". المجروحين (٣/ ١٤١).

والوقوف على قول أهل العلم فيها، وذلك على النحو التالي:

الحديث مروى من عدة طرق عن الصحابة:

الأول: من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط<sup>(١)</sup>، عن مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الْفَرَجِ الْأُبَلِيِّ الْمُؤَدَّبِ، قَالَ نَا سُفْيَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْفَزَارِيُّ الْمِصِّيصِيُّ<sup>(٢)</sup>. الْمِصِّيصِيُّ<sup>(٣)</sup>.

وابن عساكر<sup>(٣)</sup>، وأبو نُعَيْمٍ<sup>(٤)</sup>، من طرق: عن الحسن بن عرفة.

كلاهما (سُفْيَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْفَزَارِيُّ، والحسن بن عرفة)، عن هُشَيْمٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عن رسول الله ﷺ.

قال الطبراني<sup>(٥)</sup>: "لَمْ يَرَوْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ يُونُسَ إِلَّا هُشَيْمٌ، تَفَرَّدَ بِهِ سُفْيَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْفَزَارِيُّ".

وقال الخطيب البغدادي<sup>(٦)</sup>: "لم يروه فيما يقال عن يونس غير هشيم، وتفرد به سفيان بن محمد".

وقال ابن عساكر<sup>(٧)</sup>: "وهذا إسناد فيه بعض من يُجْهَل حاله، وقد سرقه

(١) المعجم الأوسط (٦/١٨٨/ح ٦١٤٨).

(٢) هو: سفيان بن محمد الْفَزَارِيُّ الْمِصِّيصِيُّ، قال أبو حاتم: "هو ضعيف الحديث، كتبت عنه، ولا أحدث عنه"، وقال ابن عدي: "يسرق الحديث، ويسوي الأسانيد". ينظر: الجرح والتعديل (٤/٢٣١)، الكامل في ضعفاء الرجال (٤/٤٨٢).

(٣) تاريخ دمشق (٣/٤١٢).

(٤) دلائل النبوة (ص: ١٥٤/ح ٩١).

(٥) المعجم الأوسط (٦/١٨٨/ح ٦١٤٨).

(٦) تاريخ بغداد (٢/١٧٩)، ترجمة: محمد بن أحمد بن الفرج.

(٧) تاريخ دمشق له (٣/٤١٤).

ابن الجارود، وهو كذاب، فرواه عن الحسن بن عرفة".

وقال ابن الجوزي لما أورد هذا الحديث في الموضوعات<sup>(١)</sup>: "تفرد به سفيان... وهو حديث لا يصح به".

وقال الذهبي<sup>(٢)</sup>: "روى عن الحسن بن عرفة حديثاً شبه موضوع".

وقال ابن القيم<sup>(٣)</sup>: "وروي في ذلك حديث لا يصح، ذكره أبو الفرج ابن الجوزي في "الموضوعات"، وليس فيه حديث ثابت، وليس هذا من خواصه؛ فإن كثيراً من الناس يولد مختوناً".

وقال الهيثمي<sup>(٤)</sup>: "رواه الطبراني في الصغير والأوسط، وفيه سفيان بن الفزاري، وهو متهم به".

وقال ابن حجر<sup>(٥)</sup>: "روى عن الحسن بن عرفة حديثاً شبه موضوع. انتهى، قال أبو نعيم: حدثنا عبد الله ابن محمد بن عثمان الواسطي، حدثنا نوح، حدثنا الحسن بن عرفة، حدثنا هشيم عن يونس بن عبيد عن الحسن، عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ قال: مَنْ كَرَامَتِي عَلَى رَبِّي، أَنِي وُلِدْتُ مَخْتُونًا، وَلَمْ يَر أَحَدٌ سَوْءَتِي، كُلُّهُمْ ثَقَاتٌ إِلَّا نَوْحًا، فَلَمْ أَرْ مَنْ وَثَّقَهُ، وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ الْحَافِظُ ضِيَاءُ الدِّينِ فِي الْمَخْتَارَةِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَمَقْتَضَاهُ عَلَى طَرِيقَتِهِ أَنَّهُ حَدِيثٌ حَسَنٌ".

الثاني: من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أخرجه ابن عساكر<sup>(٦)</sup>، من طريق:

(١) العلل المتناهية في الأحاديث الواهية (١/١٦٦).

(٢) ميزان الاعتدال (٤/٢٧٩)، ترجمة: نوح بن محمد الأيلي.

(٣) زاد المعاد في هدي خير العباد (١/٨٠).

(٤) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٨/٢٢٤).

(٥) لسان الميزان (٨/٢٩٨)، ترجمة: نوح بن محمد الأيلي.

(٦) تاريخ دمشق (٣/٤١٢).

إسماعيل بن المسلم، عن الحسن، عن أبي هريرة «أن النبي ﷺ وُلِدَ مختوناً».

وفيه: إسماعيل بن المسلم، قال الذهبي<sup>(١)</sup>: "ضعّفوه، وتركه النسائي".

وقال ابن حجر<sup>(٢)</sup>: "وكان فقيهاً ضعيف الحديث".

الثالث: من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أخرجه ابن عساكر<sup>(٣)</sup>، فقال:

أخبرنا أبو مسعود المعدل في كتابه، قال: أنبأنا أبو علي الحداد، أنبأنا أبو نعيم الحافظ، أنبأنا أبو الحسن أحمد بن محمد بن خالد الخطيب الملحمي، أنبأنا محمد بن محمد بن سليمان، أنبأنا عبد الرحمن بن أيوب الحمصي، أنبأنا موسى بن أبي موسى المقدسي، حدثني خالد بن سلمة، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «وُلِدْتُ مختوناً مسروراً».

والإسناد فيه: محمد بن محمد بن سليمان، قال ابن القيم<sup>(٤)</sup>: "ولكن محمد بن سليمان هذا هو الباغندي، وقد ضعّفوه، وقال الدارقطني: كان كثير التدليس يحدث بما لم يسمع، وربما سرق الحديث".

الرابع: من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أخرجه ابن عدي<sup>(٥)</sup>، فقال: "حدثنا عبد الله، حدثنا جعفر، قال: قال لنا صفوان بن هبيرة، ومحمد بن بكر البرساني، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس قال: «وُلِدَ النبي ﷺ مسروراً مختوناً»، قال الشيخ: "وهذه الأحاديث التي ذكرتها عن جعفر بن عبد الواحد، كلها بواطيل، وبعضها سرقة من قوم، وله غير هذه الأحاديث من المناكير، وكان يُتَّهَم بوضع الحديث".

(١) الكاشف (١/ ٢٥٠).

(٢) تقريب التهذيب (ص: ١١٠).

(٣) تاريخ دمشق (٣/ ٤١٤).

(٤) تحفة المودود بأحكام المولود (ص: ٢٠٢).

(٥) الكامل في ضعفاء الرجال (٢/ ٣٩٩)، ترجمة: جعفر بن عبد الواحد الهاشمي.

الخامس: من حديث العباس بن عبد المطلب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أخرجه ابن سعد<sup>(١)</sup>، وأبو نُعَيْم<sup>(٢)</sup>.

كلاهما (ابن سعد، وأبو نُعَيْم) من طريق: يُونُس بن عَطَاءٍ الْمَكِّيّ، أَخْبَرَنَا الْحَكَمُ بْنُ أَبَانَ الْعَدَنِيّ، أَخْبَرَنَا عِكْرَمَةُ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أَبِيهِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، قَالَ: «وُلِدَ النَّبِيُّ ﷺ مَخْتُونًا مَسْرُورًا»، قَالَ: وَأَعْجَبَ ذَلِكَ عَبْدَ الْمُطَّلِبِ، وَحَظِي عِنْدَهُ، وَقَالَ: لِيَكُونَنَّ لِابْنِي هَذَا شَأْنٌ، فَكَانَ لَهُ شَأْنٌ.

والإسناد فيه: يونس بن عطاء، قال عنه ابن حبان<sup>(٣)</sup>: "يروي العجائب، لا يجوز الاحتجاج به".

وقال ابن عبد البر<sup>(٤)</sup>: "وليس إسناد حديث العباس هذا بالقائم".

### الخلاصة:

بالنظر فيما تقدم يظهر - والله أعلم - أن مغلطاي قد أصاب في هذا التعقب، وذلك؛ لأن الأحاديث في ولادة النبي ﷺ مختوناً مسروراً، ليست أحاديث متواترة كما قال الحاكم، بل هي أحاديث ضعيفة، وبعضها شديد الضعف، والله - تعالى - أعلم بالصواب.

(١) الطبقات الكبرى (١/ ٨٣).

(٢) دلائل النبوة له (ص: ١٥٤ / ح ٩٢).

(٣) المجروحين (٣/ ١٤١).

(٤) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (١/ ٥١).



## ❁ [١٣٨/١٤]: تعقبه في أن حديث «وُلِدْتُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ» عام الفيل كَاللَّدَتَيْنِ «ليس على شرط مسلم:

❁ النص المتعقب عليه:

قال الحاكم <sup>(١)</sup>: "حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ، ثنا يُونُسُ بْنُ بُكَيْرٍ، عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ، قَالَ: حَدَّثَنِي الْمُطَّلِبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسِ بْنِ مَخْرَمَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ ابْنِ مَخْرَمَةَ، قَالَ: «وُلِدْتُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْفِيلِ كَاللَّدَتَيْنِ» <sup>(٢)</sup>، قَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَامَ عُكَازِ ابْنِ عَشْرِينَ سَنَةً»، هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ".

❁ نص التعقب:

قال الإمام مغلطاي <sup>(٣)</sup>: (وقول الحاكم فيه: "صحيح، على شرط مسلم"، غير جيد؛ لأن المطلب <sup>(٤)</sup> وجده <sup>(٥)</sup> ليسا في كتاب مسلم، إنما هما في كتاب الترمذي فقط <sup>(٦)</sup>، اللهم

(١) المستدرک علی الصحیحین، کتاب تواریخ المتقدمین من الأنبياء والمرسلین (٢/٦٥٩/ح ٤١٨٣)، وقال: "هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه"، وسكت عنه الذهبي.

(٢) اللدة: مثلك في السن، ولدة الرجل: الذي ولد معه أو قريباً من ميلاده. ينظر: العين (٨/٧١)، الدلائل في غريب الحديث (٢/٧٨٥)، مادة: (وَلَدَ).

(٣) الزهر الباسم (١/٣٧٨).

(٤) هو: المطلب بن عبد الله بن قيس بن مخزومة بن المطلب بن عبد مناف القرشي، المطلبي، ذكره ابن حبان في كتاب "الثقات"، وروى له الترمذي حديثاً واحداً. الثقات لابن حبان (٧/٥٠٦)، الكاشف (٢/٢٧١)، تقريب التهذيب (ص: ٥٣٤).

(٥) هو: قيس بن مخزومة بن المطلب بن عبد مناف بن قصي القرشي، المطلبي، أبو محمد، ويقال: أبو السائب المكي، ولد هو ورسول الله ﷺ في عام الفيل؛ فهو لدة، وله صحبة. ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٣/١٢٩٩)، الإصابة في تمييز الصحابة (٥/٣٧٩).

(٦) سنن الترمذي، أبواب المناقب عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في ميلاد النبي ﷺ (٦/١٨/ح ٣٦١٩)،

إلا أن يريد أنهم كرجال مسلم في الثقة، على ما ذكره في ديباجة كتابه<sup>(١)</sup>، فلا إيراد عليه، والله -تعالى- أعلم).

### ٢ دراسة التعقب:

اعترض مغلطاي على قول الحاكم عقب هذا الحديث بأنه على شرط مسلم، وذلك؛ لأن المطلب بن عبد الله، وجده قيس بن مخرمة، ليسا في كتاب مسلم.

ولمناقشة هذا الأمر، لا بد من الرجوع إلى ترجمتهما في الكتب الخاصة بالكتب الستة، وذلك على النحو التالي:

في ترجمة المطلب بن عبد الله: رمز له كل من: "المزّي"<sup>(٢)</sup>، والذهبي<sup>(٣)</sup>، وابن حجر<sup>(٤)</sup>، بالرمز [ت] إشارة إلى أنه من رجال الترمذي فقط.

وكذلك في ترجمة قيس بن مخرمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: رمز له كل من: "المزّي"<sup>(٥)</sup>، والذهبي<sup>(٦)</sup>، وابن حجر<sup>(٧)</sup>، بالرمز [ت] إشارة إلى أنه من رجال الترمذي فقط.

ولم يذكرهما ابن منجويه في كتابه (رجال صحيح مسلم)، ولم أقف لهما على رواية في صحيح مسلم.

= وقال: "هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ".

(١) المستدرک علی الصحیحین للحاکم (١/ ٤٢)، ونصه "وأنا أستعين الله على إخراج أحاديث رواها ثقات، قد احتج بمثلها الشيخان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أو أحدهما، وهذا شرط الصحيح عند كافة فقهاء أهل الإسلام أن الزيادة في الأسانيد والمتون من الثقات، مقبولة".

(٢) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٨/ ٨٥).

(٣) الكاشف (٢/ ٢٧١).

(٤) تقريب التهذيب (ص: ٥٣٤).

(٥) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٤/ ٧٨).

(٦) الكاشف (٢/ ١٤١).

(٧) تقريب التهذيب (ص: ٤٥٧).

## C الخلاصة:

بالنظر فيما تقدم يظهر -والله أعلم- أن مغلطاي قد أصاب في تعقبه على الحاكم، وذلك؛ لأن المطلب بن عبد الله، وجده قيس بن مخرمة رضي الله عنه ليسا من رجال مسلم، بل هما من رجال الترمذي فقط، والله -تعالى- أعلم بالصواب.

## ❁ [١٣٩/١٥]: تعقبه في أن حديث «لَيْسَ ذَلِكَ بِدَحِيَّةٍ، وَلَكِنَّهُ جَبْرِيلُ» ليس على شرط مسلم:

### ❁ النص المتعقب عليه:

قال الحاكم <sup>(١)</sup>: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ كَامِلٍ الْقَاضِي، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى بْنِ حَمَّادِ الْبَرْبَرِيِّ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْمُسَيَّبِيُّ، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَافِعٍ، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، عَنْ أَخِيهِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ... فقال: «هَلْ مَرَّ بِكُمْ مِنْ أَحَدٍ؟» قَالُوا: مَرَّ عَلَيْنَا دَحِيَّةُ الْكَلْبِيِّ <sup>(٢)</sup> عَلَى بَغْلَةٍ شَهْبَاءَ تَحْتَهُ قَطِيفَةٌ دِيْبَاجٍ، قَالَ: «لَيْسَ ذَلِكَ بِدَحِيَّةٍ، وَلَكِنَّهُ جَبْرِيلُ أُرْسِلَ إِلَى بَنِي قُرَيْظَةَ؛ لِيَزِلَّ لَهُمْ، وَيَقْدِفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ»... الحديث، «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ؛ فَإِنَّهُمَا قَدْ احْتَجَّا بِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ الْعُمَرِيِّ <sup>(٣)</sup> فِي الشَّوَاهِدِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ».

### ❁ نص التعقب:

قال الإمام مغلطاي <sup>(٤)</sup>: (وذكر ابن إسحاق <sup>(٥)</sup> معضلاً <sup>(٦)</sup>): أن رسول الله ﷺ قبل أن

(١) المستدرك على الصحيحين، كتاب المغازي والسرائي (٣/ ٣٧ / ٤٣٣٢).

(٢) هو: دَحِيَّةُ بْنُ خَلِيفَةَ بْنِ فَرْوَةَ بْنِ فَصَّالَةَ الْكَلْبِيِّ، كان من كبار الصحابة، وأول مشاهده الخندق، وقيل: أحد، ولم يشهد بدرًا، وكان يُضْرَبُ به المثل في حسن الصورة، وكان جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ ينزل على صورته، وبقي إلى خلافة معاوية. ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٢/ ٤٦١)، الإصابة في تمييز الصحابة (٢/ ٣٢١).

(٣) هو: عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب، أبو عبد الرحمن العمري، المدني، ضعيف، عابد، مات سنة إحدى وسبعين ومائة، وقيل بعدها [م ٤]. تقريب التهذيب (ص: ٣١٤).

(٤) الزهر الباسم (٢/ ١١٧٢).

(٥) ينظر: سيرة ابن هشام (٢/ ٢٣٤).

(٦) الْمُعْضَلُ هو: ما سقط من إسناده اثنان فأكثر على التوالي. ينظر: معرفة أنواع علوم الحديث (ص: ١٣٥)، التقريب والتيسير (ص: ٣٦)، شرح نخبة الفكر للقاري (ص: ٣٩٢).

يصل إلى بني قريظة قال: هل من بكم أحد؟ قالوا: مر بنا دحية على بغلة بيضاء، وهو عند الحاكم على شرط الشيخين، من حديث عبد الله بن عمر، عن أخيه عبيد الله بن عمر، عن القاسم بن محمد، عن عائشة. انتهى، ولو قال: على شرط مسلم وحده، لكان صواباً.

### ❧ دراسة التعقب:

اعترض مغلطاي على قول الحاكم عقب هذا الحديث إنه على شرط الشيخين، وذلك؛ لأن الصواب فيه أنه على شرط مسلم فقط.

ولبيان وجه الصواب في هذا التعقب، لا بد من النظر في قول الحاكم في كتابه؛ فإنه قال: "هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ؛ فَإِنَّهُمَا قَدْ احْتَجَّا بِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ الْعُمَرِيِّ فِي الشَّوَاهِدِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ".

فاستدل على أن عبد الله بن عمر العُمري ممن احتج به البخاري ومسلم في الشواهد، وبالنظر في ترجمته في الكتب الخاصة بالكتب الستة، نجد أن: المزي<sup>(١)</sup>، ومغلطاي<sup>(٢)</sup>، وابن حجر<sup>(٣)</sup>، قد رمزوا له بالرموز التالية: [م ٤]، أما الذهبي، فقد زاد بعد رمزم بقوله<sup>(٤)</sup>: "مقروناً"، وفي موضع آخر<sup>(٥)</sup>: "متابعة".

أي أن عبد الله بن عمر العُمري، روايته عند مسلم إما مقرونة أو متابعه، وعند أبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه.

أما البخاري، فلم يرو عنه شيئاً، ولم يذكره الكلاباذي في كتابه الخاص برجال

(١) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٥/٣٢٧).

(٢) إكمال تهذيب الكمال (٨/٧٥).

(٣) تهذيب التهذيب (٥/٣٢٦)، تقريب التهذيب (ص: ٣١٤).

(٤) الكاشف (١/٥٧٦)، تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٥/٢٣٣).

(٥) تاريخ الإسلام (٤/٦٦٣)، المغني في الضعفاء (١/٣٤٨).

البخاري، وقد حكى الترمذي نقلاً عن الإمام البخاري، قوله <sup>(١)</sup>: "عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ  
الْعُمَرِيُّ، ذَاهِبٌ لَا أُرْوَى عَنْهُ شَيْئًا".

### ❦ الخلاصة:

بالنظر فيما تقدم يظهر - والله أعلم - أن مغلطاي قد أصاب في تعقبه على الحاكم؛  
لأن عبد الله بن عمر العُمري، لا يُعَدُّ من رجال البخاري، بل هو من رجال مسلم؛  
فالصواب من القول أن الحديث على شرط مسلم، وليس على شرط الشيخين، والله -  
تعالى - أعلم بالصواب.



(١) العلل الكبير (ص: ٣٨٩).

## ❁ [١٤٠/١٦]: تعقبه في إخراج الحاكم حديث (لا يُصلِّي العصر إلا في بني قريظة)، وهو عند البخاري، وبنفس السند:

❁ النص المتعقب عليه:

لم أقف على الحديث الذي أخرجه الإمام مغلطاي عن الحاكم في المستدرک على الصحيحين.

❁ نص التعقب:

قال الإمام مغلطاي<sup>(١)</sup>: (وقول ابن إسحاق<sup>(٢)</sup>): "حدثني بهذا الحديث: "لا يُصلِّي العصر إلا في بني قريظة" أبو إسحاق، عن معبد بن كعب بن مالك"، كذا ذكره مرسلًا، وقد وصله الحاكم أبو عبد الله، فقال: ثنا أبو سعيد أحمد بن يعقوب الثقفي، ثنا إبراهيم بن الهاشم البغوي، ثنا عبد الله بن محمد بن أسماء، قال: ثنا جويرية، عن نافع، عن ابن عمر، وهو مما عددناه من أوهام الحاكم؛ لأن البخاري خرَّجه في صحيحه عن عبد الله بن محمد بن أسماء بسنده<sup>(٣)</sup>؛ فلا معنى لذكره إياه في مستدركه).

❁ دراسة التعقب:

اعترض مغلطاي على إخراج الحاكم في المستدرک لحديث "لا يُصلِّي العصر إلا في بني قريظة" من طريق عبد الله بن محمد بن أسماء، قال: ثنا جويرية، عن نافع، عن ابن عمر، وذلك؛ لأن البخاري رواه عن شيخه عبد الله بن محمد بن أسماء بهذا السند، وعدَّ ذلك من أوهام الحاكم في المستدرک.

ولمناقشة هذا الأمر، لا بد من الوقوف على الحديث في المستدرک، وذلك على

(١) الزهر الباسم (٢/ ١١٧٤).

(٢) ينظر: سيرة ابن هشام (٢/ ٢٣٥).

(٣) أبواب صلاة الخوف، باب صلاة الطالب والمطلوب راجبًا وإيماءً (٢/ ١٥ / ح ٩٤٦).

النحو التالي:

أولاً: بالرجوع إلى المطبوع من مستدرك الحاكم، لم أقف على هذا الحديث بهذا الإسناد الذي ذكره مغلطاي عن الحاكم.

ثانياً: أن ابن حجر في كتابه (إتحاف المهرة)<sup>(١)</sup> الذي يتضمن أطراف المستدرك، رمز لحديث "ألا لا يُصلِّينَ أَحَدُ الظُّهْرِ إِلَّا فِي بَنِي قُرَيْظَةَ... " من طريق: جُوَيْرِيَّة، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، بِالرَّمْزِ [عه حب]: فهو عند أبي عوانه في مستخرجه، وعند ابن حبان، ولم يذكره من عند الحاكم.

### ❦ الخلاصة:

بناءً على ما سبق يظهر -والله أعلم- أن مغلطاي قد جانب الصواب في هذا التعقب، وذلك؛ لأن الحديث بالإسناد الذي ذكره مغلطاي، لم أقف عليه في المطبوع من المستدرك، ولم يذكره ابن حجر في كتابه إتحاف المهرة أنه من حديث الحاكم في المستدرك، ولعلَّ النسخة التي اعتمدها مغلطاي، فيها هذا الحديث، والله -تعالى- أعلم بالصواب.



(١) إتحاف المهرة (٧٣/٩).



## ❁ [١٤١/١٧]: تعقبه في اتفاق أهل السير على وفاة أم رومان في حياة النبي ﷺ:

### ❁ النص المتعقب عليه:

قال الإمام الشَّهَلِي<sup>(١)</sup>: "وَمَسْرُوق<sup>(٢)</sup> وُلِدَ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِلا خلاف، فلم ير أم رومان<sup>(٣)</sup> قط، فقليل: إنه وهم في الحديث، وقيل: بل الحديث صحيح<sup>(٤)</sup>، وهو مقدَّم على ما ذكره أهل السيرة من موتها في حياة النبي ﷺ".

### ❁ نص التعقب:

قال الإمام مغلطاي<sup>(٥)</sup>: (وقوله: "فقليل: إنه وهم في الحديث، وقيل: بل هذا الحديث صحيح، وهو مقدَّم على ما ذكره أهل السيرة من موتها في حياة سيدنا رسول الله ﷺ"، فيه نظر، من حيث إن أهل السير لم يتفقوا على ذلك، كما يفهم من كلامه، هذا

(١) الروض الأنف (٦/٤١٩).

(٢) ترجمت له في التعقب رقم (٢٥).

(٣) ترجمت لها في التعقب رقم (٢٥).

(٤) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب أحاديث الأنبياء باب قول الله -تعالى-: ﴿لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ ءَايَاتٍ لِلِّسَّالِينَ﴾ [يوسف: ٧] (٤/١٥٠ ح ٣٣٨٨). ولفظه: عَنْ مَسْرُوقٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أُمَّ رُومَانَ، وَهِيَ أُمُّ عَائِشَةَ، عَمَّا قِيلَ فِيهَا مَا قِيلَ، قَالَتْ: "بَيْنَمَا أَنَا مَعَ عَائِشَةَ جَالِسَتَانِ، إِذْ وَلَجَتْ عَلَيْنَا امْرَأَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، وَهِيَ تَقُولُ: فَعَلَ اللَّهُ بِفُلَانٍ وَفَعَلَ، قَالَتْ: فَقُلْتُ: لِمَ؟ قَالَتْ: إِنَّهُ نَمَى ذَكَرَ الْحَدِيثِ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: أَيُّ حَدِيثٍ؟ فَأَخْبَرْتُهَا. قَالَتْ: فَسَمِعَهُ أَبُو بَكْرٍ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَتْ: نَعَمْ، فَخَرَّتْ مَغْشِيًّا عَلَيْهَا، فَمَا أَفَاقَتْ إِلَّا وَعَلَيْهَا حُمَى بِنَافِضٍ، فَجَاءَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: «مَا لِهَذِهِ؟» قُلْتُ: حُمَى أَخَذَتْهَا مِنْ أَجْلِ حَدِيثٍ تُحَدِّثُ بِهِ، فَقَعَدْتُ فَقَالَتْ: وَاللَّهِ لَئِنْ حَلَفْتُ لَا تُصَدِّقُونِي، وَلَئِنْ اعْتَدَرْتُ لَا تَعْدِرُونِي، فَمَثَلِي وَمَثَلُكُمْ كَمَثَلِ يَعْقُوبَ وَبَنِيهِ، فَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ، فَأَنْصَرَفَ النَّبِيُّ ﷺ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ مَا أَنْزَلَ، فَأَخْبَرَهَا، فَقَالَتْ: بِحَمْدِ اللَّهِ لَا بِحَمْدِ أَحَدٍ".

(٥) الزهر الباسم (٢/١٢٣٠).

الحربي قد ذكرنا كلامه<sup>(١)</sup>، وهذا أبو نعيم الحافظ - وهما من علماء السير - قال<sup>(٢)</sup>:  
 "بقيت أم رومان بعد سيدنا رسول الله ﷺ دهرًا طويلاً".

### ❦ دراسة التعقب:

اعترض مغلطاي على ما ذكره السهيلي من أن أهل السير قد ذكروا أن وفاة أم رومان رضي الله عنها كانت في حياة النبي ﷺ، بما يوهم اتفاقهم على ذلك، وبيانه لأقوال طائفة من أهل السير من أن وفاتها كانت بعد الرسول ﷺ.

ولمناقشة هذا الأمر، لا بد من الرجوع إلى كتب التراجم والطبقات؛ للوقوف على أقوال أهل العلم في وفاة أم رومان، وذلك على النحو التالي:

قال الواقدي<sup>(٣)</sup>: "وفيها - يعني في سنة ست من الهجرة - توفيت أم رومان الكنانية في ذي الحجة، ونزل في قبرها رسول الله ﷺ".

قال ابن سعد<sup>(٤)</sup>: "وتوفيت في عهد النبي ﷺ بالمدينة في ذي الحجة سنة ست من الهجرة".

وقال ابن جبان عند كلامه عن أحداث السنة السادسة من الهجرة<sup>(٥)</sup>: "توفيت أم رومان امرأة أبي بكر الصديق أم عبد الرحمن وعائشة في ذي الحجة".

(١) لم أقف عليه، ونقله عنه مغلطاي، ونصه: "إن أبا إسحاق الحربي الحافظ ذكر في كتابه التاريخ والعلل: سأل مسروق أم رومان، وسنه خمس عشرة سنة؛ لأنه توفي سنة ثلاث وستين، وله ثمان وسبعون سنة".  
 الزهر الباسم (٢/ ١٢٣٠).

(٢) لم أقف على قوله في كتابه، ونقله عنه ابن حجر. ينظر: الإصابة في تمييز الصحابة (٨/ ٣٩٢).

(٣) الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد (٢/ ٨٥٩).

(٤) الطبقات الكبرى (١٠/ ٢٦٢).

(٥) الثقات له (١/ ٣١٢).

وقال أبو نعيم الأصبهاني<sup>(١)</sup>: "قيل إنها ماتت في عهد رسول الله ﷺ، وهو وهم".

وقال في موضع آخر<sup>(٢)</sup>: "بقيت بعد النبي ﷺ دهرًا".

وقال ابن عبد البر<sup>(٣)</sup>: "تُوفيت في حياة رسول الله ﷺ، وذلك في سنة ست من الهجرة، فنزل رسول الله ﷺ قبرها، واستغفر لها... وكانت وفاتها فيما زعموا في ذي الحجة سنة أربع أو خمس عام الخندق".

وقال ابن الأثير<sup>(٤)</sup>: "وتُوفيت في حياة رسول الله ﷺ في ذي الحجة سنة ست من الهجرة".

وتعقب من قال غير ذلك، فقال<sup>(٥)</sup>: "من زعم أنها تُوفيت سنة أربع أو خمس، فقال: فقد وهم، فإنه صح أنها كانت في الإفك حية، وكان الإفك سنة ست في شعبان".

وقال ابن حجر<sup>(٦)</sup>: "زعم الواقدي ومن تبعه أنها ماتت في زمنه ﷺ، ونزل قبرها، والصحيح أنها عاشت بعده، ورواية مسروق عنها مصرّح فيها بالسماع منها في صحيح البخاري، وليست بخطأ كما زعم بعضهم".

ولما ذكر ابن حجر قول إبراهيم الحربي، قال<sup>(٧)</sup>: "ومقتضاه أن يكون سمع منها في خلافة عمر؛ لأن مولده سنة إحدى من الهجرة".

(١) معرفة الصحابة له (٦/٣٤٩٨).

(٢) ينظر: الإصابة في تمييز الصحابة (٨/٣٩٢).

(٣) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٤/١٩٣٦).

(٤) أسد الغابة (٧/٣٢٠).

(٥) أسد الغابة (٧/٣٢٠).

(٦) تقريب التهذيب (ص: ٧٥٦).

(٧) الإصابة في تمييز الصحابة (٨/٣٩٢).

وقال أيضاً<sup>(١)</sup>: "ووقفت على قصّة أخرى تدل على تأخر وفاة أم رومان عن سنة ست، بل عن سنة سبع، بل عن سنة ثمان؛ ففي مسند الإمام أحمد<sup>(٢)</sup>، من طريق أبي سلمة عن عائشة، قالت: لما نزلت آية التخيير، بدأ رسول الله ﷺ بعائشة، فقال: يا عائشة، «إني عارض عليك أمراً فلا تفتاتن فيه بشيء حتى تعرضيه على أبويك؛ أبي بكر، وأم رومان، قالت: يا رسول الله، وما هو؟ قال: قال الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ إِن كُنْتُنَّ تُرِدْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحاً جَمِيلاً﴾ (٢٨) وَإِن كُنْتُنَّ تُرِدْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالدَّارَ الْآخِرَةَ فَإِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْمُحْسِنَاتِ مِنْكُنَّ أَجْراً عَظِيماً﴾ (٢٩)»، قالت: قلت: فإنني أريد الله، ورسوله، والدار الآخرة، ولا أوامر في ذلك أبا بكر، ولا أم رومان، فضحك. وسنده جيد، وأصل القصّة في الصحيحين، من طريق أخرى عن أم سلمة، والتخيير كان في سنة تسع، والحديث مصرّح بأن أم رومان كانت موجودة حينئذ".

### الخلاصة:

بالنظر فيما تقدم يظهر -والله أعلم- أن مغلطاي قد أصاب في هذا التعقب، وذلك؛ لعدم اتفاق أهل السير على أن وفاة أم رومان رضي الله عنها كانت في عهد النبي ﷺ، والله -تعالى- أعلم بالصواب.

(١) الإصابة في تمييز الصحابة (٨/٣٩٣).

(٢) مسند أحمد (٤٢/٥٠٧ ح ٢٥٧٧٠)، وقال محققو المسند: "إسناده حسن؛ من أجل محمد بن عمرو، وهو ابن علقمة بن وقاص، وبقية رجاله ثقات، رجال الشيخين".

(٣) سورة الأحزاب، الآية: (٢٨-٢٩).

## ✽ [١٤٢/١٨]: تعقبه في نفي ورود حديث في صفة أجنحة جعفر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

### ✽ النص المتعقب عليه:

قال الإمام السَّهْلِي (١): "وَرَوَى عِكْرِمَةُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «دَخَلَتْ الْجَنَّةَ الْبَارِحَةَ، فَرَأَيْتُ جَعْفَرًا (٢) يَطِيرُ مَعَ الْمَلَائِكَةِ، وَجَنَاحَاهُ مُضَرَّجَانِ (٣) بِالدِّمِّ» (٤) ... ومما ينبغي الوقوف عليه في معنى الجناحين، أنهما ليسا كما يسبق إلى الوهم على مثل جناحي الطائر، وريشه؛ لأن الصورة الأدمية أشرف الصور، وأكملها، ... ولكنها عبارة عن صفة ملكيَّة، وقوة روحانية، أُعْطِيَهَا جَعْفَرٌ كَمَا أُعْطِيَتْهَا الْمَلَائِكَةُ، ... وقد قال أهل العلم في أجنحة الملائكة: ليست كما يتوهم من أجنحة الطير، ولكنها صفات ملكيَّة لا تفهم إلا بالمعانية، فدل على أنها صفات لا تنضبط كيفيتها للفكر، ولا ورد أيضاً في بيانها خبر، فيجب علينا الإيمان بها".

### ✽ نص التعقب:

قال الإمام مغلطاي (٥): (وقول السَّهْلِي: "إن الأجنحة ليست ريشاً، وعن بعضهم: أنها صفات ملكيَّة، وإنه لم يرد في حديث صفتها"، يخُدش فيه ما ذكره البيهقي في الدلائل (٦) من حديث عاصم بن عمر ابن قتادة: «أن جناحي جعفر من ياقوت».

(١) الروض الأنف (٢٧/٧).

(٢) هو: جعفر بن أبي طالب، وترجمت له في التعقب رقم (٩٩).

(٣) مُضَرَّجٌ بِالدِّمِّ: أي مُلَطَّخٌ بِهِ. النهاية في غريب الحديث والأثر (٣/ ٨١)، مادة: (ضَرَجَ).

(٤) أخرجه الحاكم في المستدرك على الصحيحين، كتاب معرفة الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ (٣/ ٢١٧ ح ٤٨٩٠)، بدون قوله: "مُضَرَّجَانِ بِالدِّمِّ"، وقال: "صحيح الإسناد، ولم يخرجاه"، وتعقبه الذهبي وقال: "سَلَمَةُ بن وَهْرَامٍ ضَعَّفَهُ أَبُو دَاوُدَ".

(٥) الزهر الباسم (٢/ ١٣٠٣).

(٦) دلائل النبوة له (٤/ ٣٦٩).

وفي شرف المصطفى ﷺ للنيسابوري، عن البراء بن عازب<sup>(١)</sup>، أن جبريل أتى النبي ﷺ، وقال: «إِنَّ اللَّهَ -تَعَالَى- جَعَلَ لَجَعْفَرٍ جَنَاحَيْنِ مُضَرَّجَيْنِ بِالدَّمِّ»، وعن عليٍّ مرفوعاً<sup>(٢)</sup>: «رَأَيْتُ مَلْبَدًا تَدْمِي قَادِمَتَاهُ، يَطِيرُ فِي الْجَنَّةِ».

وعند ابن مَنَدَه<sup>(٣)</sup>: من حديث الأعمش، عن عبد الله بن عبد الله عن ابن جبير، عن ابن عباس، عن ورقة بن نوفل قال: قلت: يا محمد، أخبرني عن هذا الذي يأتيك -يعني جبريل-، فقال: «يأتيني، جناحاه لؤلؤ، وباطن قدميه أخضر».

### ❧ دراسة التعقب:

اعترض مُغلطاي على ما ذكره السُّهَيْلي من أنه لم يرد خبر في وصف أجنحة جعفر الطَّيَّار رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وذلك ببيانه ما ورد من أحاديث في وصف الأجنحة. وعند الرجوع إلى الأحاديث التي استدل بها مُغلطاي في وصف الأجنحة، تبين أنه قد جاء في وصفها ما يلي:

أنها من ياقوت، ولؤلؤ، ومُضَرَّجَةٌ بِالدَّمِّ.

وقد رد ابن حجر أيضاً على قول السُّهَيْلي، فقال<sup>(٤)</sup>: "وهذا الذي جزم به في مقام المنع، والذي نقله عن العلماء، ليس صريحاً في الدلالة لما ادَّعاه، ولا مانع من الحمل

(١) لم أقف عليه في المطبوع من كتابه، وأخرجه الحاكم في المستدرك، كتاب المغازي والسرايا (٣/ ٤٢ / ح ٤٣٤٨) من حديث البراء بن عازب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقال: "هذا حديث له طرق عن البراء، ولم يخرجاه"، وتعقبه الذهبي وقال: "كلها ضعيفة عن البراء".

(٢) لم أقف عليه في المطبوع من كتابه، ولا عمَّن أخرجه.

(٣) أخرجه عنه بهذا الإسناد ابن الأثير في أسد الغابة (٥/ ٤١٦)، ترجمة: ورقة بن نوفل القرشي، والحديث أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٢٢/ ١٥٣ / ح ٤١١)، والمعجم الأوسط (٨/ ٣٨١ / ح ٨٩٤٠) وقال: "لَمْ يَرَوْهُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الْأَعْمَشِ إِلَّا رَوْحُ بْنُ مُسَافِرٍ"، وقال الهيثمي: "رواه الطبراني في الكبير والأوسط عن شيخه المقدم بن داود، وهو ضعيف". مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٨/ ٢٥٦).

(٤) فتح الباري (٧/ ٥١٦).

على الظاهر، إلا من جهة ما ذكره من المعهود، وهو من قياس الغائب على الشاهد، وهو ضعيف، وكون الصورة البشرية أشرف الصور، لا يمنع من حمل الخبر على ظاهره؛ لأن الصورة باقية، وقد روى البيهقي في الدلائل من مرسل عاصم بن عمر ابن قتادة، أن جناحي جعفر من ياقوت، وجاء في جناحي جبريل أنهما لؤلؤ، أخرج ابن منده في ترجمة ورقة".

### الخلاصة:

بالنظر فيما تقدم يظهر - والله أعلم - أن مغلطاي قد أصاب في هذا التعقب، وذلك؛ لورود أحاديث في وصف أجنحة جعفر الطيار رحمته الله، وهي وإن كانت أحاديث ضعيفة - كما تقدم عند تخريجها - إلا أنها ترد قول السهيلي من أنه لم يرد خبر في وصفها، والله - تعالى - أعلم بالصواب.

## ✻ [١٤٣/١٩]: تعقبه فيمن ذكر أن من خصائص مكة أنها لا تحل غنائمها:

## ✻ النص المتعقب عليه:

قال الإمام الشَّهْلِي<sup>(١)</sup>: "ما خص الله -تعالى- به مكة، فإنه جاء: لا تحل غنائمها<sup>(٢)</sup>، ولا تُلْتَقَط لُقَطَتُهَا<sup>(٣)</sup>".

## ✻ نص التعقب:

قال الإمام مغلطاي<sup>(٤)</sup>: (وقوله: "وذكر مكة -شرفها الله تعالى- جاء في الحديث أنه «لا تحل غنائمها، ولا تُلْتَقَط لُقَطَتُهَا»، فيه نظر، من حيث إن لفظة: الغنائم، لم أر من ذكرها، فينظر).

## ✻ دراسة التعقب:

اعترض مغلطاي على ما ذكره الشَّهْلِي من أنه قد جاء في حديث خصائص مكة أنها "لا تحل غنائمها"، وذلك؛ لأن هذه اللفظة لم يذكرها أحد.

ولمناقشة هذا الأمر، لا بد من تخريج حديث خصائص مكة، وذلك على النحو التالي: الحديث متفق عليه، أخرجه البخاري<sup>(٥)</sup>، ومسلم<sup>(٦)</sup>.

ولفظه عند البخاري: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «حَرَّمَ اللَّهُ مَكَّةَ،

(١) الروض الأنف (٧/ ١١٠).

(٢) الغنائم: مَا أَصِيبَ مِنْ أَمْوَالِ أَهْلِ الْحَرْبِ، وَأَوْجَفَ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ بِالْخَيْلِ وَالرُّكَابِ. النهاية في غريب الحديث والأثر (٣/ ٣٨٩)، مادة: (غَنِمَ).

(٣) اللَّقْطَةُ: وَهِيَ بَضْمُ اللَّامِ، وَفَتْحُ الْقَافِ: اسْمُ الْمَالِ الْمَلْقُوطِ: أَيِ الْمَوْجُودِ، وَالْإِلْتِقَاطُ: أَنْ يُعْثَرَ عَلَى الشَّيْءِ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ وَطَلَبٍ. النهاية في غريب الحديث والأثر (٤/ ٢٦٤)، مادة: (لَقَطَ).

(٤) الزهر الباسم (٢/ ١٣٢٤).

(٥) في صحيحه، كتاب جزاء الصيد باب: لا ينفرد صيد الحرم (٣/ ١٤ ح ١٨٣٣).

(٦) في صحيحه، كتاب الحج، باب تحريم مكة وصيدها وخلوها وشجرها ولقظتها (٢/ ٩٨٦ ح ١٣٥٣).



فَلَمْ تَحِلْ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَلَا لِأَحَدٍ بَعْدِي، أُحِلَّتْ لِي سَاعَةٌ مِنْ نَهَارٍ، لَا يُخْتَلَى خَلَاهَا، وَلَا يُعْصَدُ شَجَرُهَا، وَلَا يُنْفَرُ صَيْدُهَا، وَلَا تُنَلَقَطُ لُقَطَتُهَا إِلَّا لِمُعَرَّفٍ.

والحديث مخرَج أيضاً في أكثر كتب السنة بألفاظ متقاربة من لفظ البخاري.

ولم أقف على من أخرج لفظة الغنائم، إلا عند أبي عبيد القاسم بن سلام، فقال<sup>(١)</sup>:  
"وَحَدَّثْتُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَلَمَةَ الْحَرَّانِيِّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحِيمِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أُنَيْسَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ، نَحْوَ حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ، وَشَرِيكِ، اللَّذَيْنِ ذَكَرْنَاهُمَا، وَزَادَ فِيهِ: وَلَا تَحِلُّ غَنَائِمُهَا".

وقال أيضاً<sup>(٢)</sup>: "فإذا كانت مكة هذه سننها، أنها مُنَاخٌ لمن سبق إليها، وأنها لا تباع رباعها، ولا يطيب كِراءُ بيوتها، وأنها مسجد لجماعة المسلمين، فكيف تكون هذه غنيمة، فتقسم بين قوم يحوزونها دون الناس، أو تكون فيئاً، فتصير أرض خراج، وهي أرض العرب الأُمِّيِّين الذين كان الحكم عليهم الإسلام، أو القتل، فإذا أسلموا كانت أرضهم أرض عشر، ولا تكون خراجاً أبداً؟ ثم جاء الخبر عن رسول الله ﷺ وعلى آله الطاهرين، مفسراً حين قال: لا تحل غنائمها، في حديث عبيد بن عمير الذي ذكرناه".

### ❦ الخلاصة:

بالنظر فيما تقدم يظهر -والله أعلم- أن مغلطاي قد جانب الصواب في هذا التعقب، وذلك؛ لأن أبا عبيد القاسم بن سلام قد أخرج لفظة "لا تحل غنائمها" من حديث عبيد بن عمير، ولكن لعل مغلطاي أراد أنه لم يخرجها أحد من أصحاب الكتب المشهورة، والله -تعالى- أعلم بالصواب.

(١) في الأموال، كتاب فتوح الأرضين صلحاً وسننها وأحكامها، باب فتح الأرض تؤخذ عنوة (١/ ١٣٤)  
ح (١٧١)، وإسناد الحديث ضعيف؛ فيه أبو الزبير، صدوق يدلّس، وقد عنعن، والإسناد منقطع؛ لأنه مرسل عبيد بن عمير، والله أعلم.

(٢) الأموال (١/ ١٣٤).

## ❁ [١٤٤/٢٠]: تعقبه في تعيين مدار حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ( لا قَوْدَ إِلَّا

بحديدة):

❁ النص المتعقب عليه:

قال السُّهَيْلِيُّ<sup>(١)</sup>: "قال أهل العراق إن الْقَوْدَ<sup>(٢)</sup> لا يكون إلا بالسيف، واحتجوا بأثر يُروى عن ابن مسعود مرفوعاً، أن لا قَوْدَ إِلَّا بحديدة،... وحديث ابن مسعود يدور على الْمُعَلَّى بْنِ هِلَالٍ<sup>(٣)</sup>، وهو ضعيف، متروك الحديث".

❁ نص التعقب:

قال الإمام مُغَلَطَاي<sup>(٤)</sup>: (وقوله: "حديث ابن مسعود يدور عليه"<sup>(٥)</sup>)، فيه نظر؛ لأن ابن عَدِي رواه في كامله<sup>(٦)</sup>: من حديث عبد الكريم بن أبي الْمُخَارِقِ، عن إبراهيم، عن علقمة، عن ابن مسعود).

❁ دراسة التعقب:

اعترض مُغَلَطَاي على ما ذكره السُّهَيْلِيُّ من أن حديث ابن مسعود يدور على المعلى بن هلال، وذلك ببيانه أن الحديث لا يدور عليه، بذكر سند الحديث من عند ابن عَدِي.

ولمناقشة هذا الأمر، لا بد من تخريج حديث ابن مسعود؛ للوقوف على طريقه،

(١) الروض الأنف (٧/ ١١٤).

(٢) الْقَوْدُ: الْقِصَاصُ وَقَتْلُ الْقَاتِلِ بَدَلِ الْقَتِيلِ. النهاية في غريب الحديث والأثر (٤/ ١١٩)، مادة: (قَوْدَ).

(٣) الْمُعَلَّى بْنُ هِلَالٍ بن سُوَيْدٍ، أبو عبد الله الطَّحَّانُ الكوفي، اتفق النقاد على تكذيبه، [ق]. تقريب التهذيب (ص: ٥٤١).

(٤) الزهر الباسم (٢/ ١٣٢٧).

(٥) أي: الْمُعَلَّى بن هلال.

(٦) الكامل في الضعفاء (٥/ ٣٤٠)، ترجمة: عَبْدُ الْكَرِيمِ بن أَبِي الْمُخَارِقِ.

وذلك على النحو التالي:

تخريج حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: "لا قَوْدَ إِلَّا بالسيف":

أخرجه: ابن أبي عاصم<sup>(١)</sup>، والطبراني<sup>(٢)</sup>، وابن عدي<sup>(٣)</sup>، والدارقطني<sup>(٤)</sup>، من طرق: عن بَقِيَّة بن الوليد، عن أبي معاذ سليمان الأنصاري، ثني عبد الكريم بن أبي المَخَارِق، عن إبراهيم، عن علقمة، عن ابن مسعود مرفوعاً.

وأما الحديث الذي يدور على الْمُعَلَّى بن هلال، فهو حديث علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: "لا قَوْدَ إِلَّا بحديدة، ولا قَوْدَ في النفس وغيرها إِلَّا بحديدة".

أخرجه الدارقطني<sup>(٥)</sup>، من طريق الْمُعَلَّى بن هلال الكوفي، عن أبي إسحاق، عن عاصم بن ضُمرة، عن علي مرفوعاً.

### الخلاصة:

بالنظر فيما تقدم يظهر - والله أعلم - أن مُغلطاي قد أصاب في هذا التعقب، وذلك؛ لأن حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لا يدور على الْمُعَلَّى بن هلال كما قال الشَّهْلِي، بل على بَقِيَّة بن الوليد، والله - تعالى - أعلم بالصواب.

(١) في الديات، باب من قال: الْقَوْد بالسيف (ص: ٢٦).

(٢) في المعجم الكبير (١٠/٨٩ ح ١٠٤٤)، وقال الهيثمي: "وفيه أبو معاذ سليمان بن أرقم، وهو متروك". مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (٦/٢٩١).

(٣) في الكامل في الضعفاء (٥/٣٤٠)، ترجمة: عبد الكريم بن أبي المَخَارِق، وقال: "ولعبد الكريم بن أمية من الحديث غير ما ذكرت، والضعف بين علي كل ما يرويه".

(٤) في السنن، كتاب الحدود والديات وغيره (٤/٧٠ ح ٣١١٢)، وقال: "أبو معاذ هو سليمان بن أرقم، متروك".

(٥) في السنن، كتاب الحدود والديات وغيره (٤/٧٠ ح ٣١١٠)، وقال: "معلّى بن هلال متروك".

## ❁ [١٤٥/٢١]: تعقبه في حديث عيَّاذ بن عبد عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (في صفة خاتم النبوة) من عند ابن عبد البر:

❁ النص المتعقب عليه:

قال الإمام السَّهْلِي (١): "وفي حديث عيَّاذ بن عبد عمرو (٢) قَالَ: رَأَيْتُ خَاتَمَ النَّبُوَّةِ وَكَانَ كَرَكْبَةِ الْعَنْزِ، ذكره النَّمَرِي مسنداً في كتاب الاستيعاب".

❁ نص التعقب:

قال الإمام مُغَلَطَاي (٣): (وقوله: "في حديث عيَّاذ بن عبد عمرو، في خاتم النبوة، ذكره النَّمَرِي مسنداً في كتاب الاستيعاب"، غير جيد؛ لأن أبا عمرو والنَّمَرِي لم يسنده، وإنما قال (٤): "حديثه عند أبي عاصم النبيل (٥)، قال: ثنا بشر بن صحرار بن معارك بن بشر بن عيَّاذ بن عبد عمرو الأزدي، أنه سمع معارك بن بشر، أن عيَّاذاً قال"، فذكره، كذا ذكره ابن ما كولا (٦)، وغيرهم.

وأما أبو نُعَيْم (٧) وابن مَنَدَه (٨)، فسَمَّياه عَبَّاداً موحدة، فهذا كما ترى أبو عمرو لم

(١) الروض الأثف (٢/ ١٩٠).

(٢) هو: عيَّاذ -بفتح أوله، وتشديد ثانيه، وآخره معجمة- ابن عمرو، أو ابن عبد عمرو، الأزدي، أو السلمي، وقيل فيه: عَبَّادٌ، وعيَّادٌ، وحديثه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ في صفة خاتم النبوة. ينظر: أسد الغابة (٣/ ١٥٣)، الإصابة في تمييز الصحابة (٤/ ٦٢٣).

(٣) الزهر الباسم (١/ ٤٤٦).

(٤) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٣/ ١٢٤٨).

(٥) هو: الضحاك بن مخلد بن الضحاك بن مسلم الشيباني، أبو عاصم النبيل، البصري، ثقة ثبت، مات سنة اثنتي عشرة ومائتين [ع]. تقريب التهذيب (ص: ٢٨٠).

(٦) الإكمال في رفع الارتباب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب (٦/ ٦٢).

(٧) معرفة الصحابة له (٤/ ١٩٣٥).

(٨) لم أفق عليه في كتابه. ينظر: أسد الغابة (٣/ ١٥٣)، الإصابة في تمييز الصحابة (٤/ ٦٢٣).

يسنده إلى عياذ، إنما هو منقطع فيما بين أبي عاصم، وابن عبد البر؛ لأن أبا عمر وغيره، حكوا<sup>(١)</sup>: أن المسند لا يقع إلا على ما اتصل مرفوعاً، وبهذا قطع الحاكم<sup>(٢)</sup>.

وقال الخطيب في الكفاية<sup>(٣)</sup>: "هو عند أهل الحديث ما اتصل سنده من راويه إلى متناه".

### ❧ دراسة التعقب:

اعترض مغلطاي على ما ذكره السهيلي من أن حديث عياذ بن عبد عمرو في صفة خاتم النبوة، قد ذكره ابن عبد البر مسنداً في الاستيعاب، وذلك ببيانه موضع الانقطاع في الحديث، وبيانه معنى المسند عند أهل العلم.

ولمناقشة هذا الأمر، وبيان الصواب فيه، لا بد من الرجوع إلى كتاب الاستيعاب، وذلك على النحو التالي:

قال ابن عبد البر<sup>(٤)</sup>:

"عياذ بن عبد عمرو الأسدي، حديثه عن النبي ﷺ في صفة خاتم النبوة كأنه ركة عنز، حديثه عند أبي عاصم النبيل، قال: حَدَّثَنَا بشر بن صحرار بن معارك بن بشر بن عياذ بن عبد عمرو عن معارك بن بشر عن عياذ بن عمرو الأسدي، أَنَّهُ سَمِعَ معارك بن بشر بن عياذ، أن عياذ بن عبد عمرو حَدَّثَهُ أَنَّهُ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَحَدَّثَهُ، وَكَانَ تَبِعَهُ قَبْلَ فَتْحِ مَكَّةَ، وَدَعَا لَهُ، قَالَ: فرأيت خاتم النبوة، وحمله على ناقة، فلم تزل معه حَتَّى قُتِلَ عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقدم بها العراق، وفي غير هذه الرواية أن عياذاً هَذَا قَالَ: فرأيت خاتم النبوة كأنه ركة عنز".

(١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١/ ٢٥).

(٢) معرفة علوم الحديث (ص: ١٧).

(٣) الكفاية في علم الرواية (ص: ٢١).

(٤) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٣/ ١٢٤٨).

فأبو عمر النمري لم يسنده، بل قال: حديثه عند أبي عاصم النبيل؛ فهو منقطع ما بين النمري وأبي عاصم النبيل، ولو قال السهيلي: أسنده أبو نعيم، لكان صواباً منه؛ لأن أبا نعيم قال<sup>(١)</sup>:

حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ، ثنا عَبْدَانُ بْنُ أَحْمَدَ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو عَمْرِو بْنُ حَمْدَانَ، ثنا الْحَسَنُ بْنُ سُفْيَانَ، ثنا بِشْرُ بْنُ آدَمَ، ثنا الضَّحَّاكُ بْنُ مَخْلَدٍ، حَدَّثَنِي بِشْرُ بْنُ صَحَّارٍ الْأَعْرَجِيُّ، أَخْبَرَنِي الْمُعَارِكُ بْنُ بِشْرِ بْنِ عَبَّادٍ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَعْمَامِي، عَنْ عَبَّادِ بْنِ عَمْرٍو، وَكَانَ يَخْدُمُ النَّبِيَّ ﷺ، فَخَاطَبَهُ يَهُودِيٌّ، فَسَقَطَ رِدَاؤُهُ عَنْ مَنْكِبِهِ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَكْرَهُ أَنْ يُرَى الْخَاتَمُ، فَسَوَّيْتُهُ عَلَيْهِ، فَقَالَ: «مَنْ فَعَلَ هَذَا؟» قُلْتُ: أَنَا، قَالَ: «تَحَوَّلْ إِلَيَّ»، فَجَلَسْتُ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى رَأْسِي، فَأَمَرَهَا عَلَى وَجْهِي وَصَدْرِي، وَقَالَ: «إِذَا أَتَانَا سَبِيٌّ، فَأْتِنِي»، فَأَتَيْتُهُ، فَأَمَرَ لِي بِجَذَعَةٍ، وَكَانَ الْخَاتَمُ عَلَى طَرَفِ كَتِفِهِ الْأَيْسَرِ، كَأَنَّهَا رُكْبَةٌ عَنَزَ. لَفْظُهُمَا سَوَاءٌ.

### ❦ الخلاصة:

بناءً على ما تقدم يظهر -والله أعلم- أن مغلطاي قد أصاب في هذا التعقب، وذلك؛ لأن ابن عبد البر لم يسند حديث عيَّاذ بن عبد عمرو في كتابه الاستيعاب كما قاله السهيلي، والله -تعالى- أعلم بالصواب.

(١) معرفة الصحابة له (٤/ ١٩٣٥)، قال ابن حجر: "وفي حديث عباد بن عمرو عند الطبراني كأنه ركبته عنز على طرف كتفه الأيسر، ولكن سنده ضعيف". فتح الباري (٦/ ٥٦٣)، وقال أيضاً: "وفي سنده من لا يُعرف". الإصابة في تمييز الصحابة (٤/ ٦٢٣).

## ✻ [١٤٦/٢٢]: تعقبه في الذي حمى غرز النقيع:

### ✻ النص المتعقب عليه:

قال الإمام الشَّهْلِي<sup>(١)</sup>: "وفي غريب الحديث<sup>(٢)</sup>: «أنه عَلَيْهِ السَّلَامُ حَمَى<sup>(٣)</sup> غَرَزَ النَّقِيعِ»، قَالَ الْخَطَّابِيُّ<sup>(٤)</sup>: النَّقِيعُ<sup>(٥)</sup>: الْقَاعُ، وَالْغَرَزُ: شِبْهُ الثَّمَامِ".

### ✻ نص التعقب:

قال الإمام مُغَلَطَاي<sup>(٦)</sup>: (وقوله: "إنه ﷺ حَمَى غَرَزَ النَّقِيعِ"، فيه نظر، من حيث إن الذي فعل هذا عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لا سيدنا رسول الله ﷺ، ذكر ذلك البخاري في صحيحه، وغيره).

### ✻ دراسة التعقب:

انتقد مُغَلَطَاي ما ذهب إليه الشَّهْلِي من أنه ﷺ حَمَى غَرَزَ النَّقِيعِ، وذلك؛ لأن الذي فعل ذلك هو عمر ابن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وليس النبي ﷺ، واستدل على ذلك بما ذكره البخاري في صحيحه.

ولمناقشة هذا التعقب، لا بد من الرجوع إلى ما ذكره البخاري، وإلى تخريج

(١) الروض الأثف (٤/ ١١٢).

(٢) ينظر: غريب الحديث للخطابي (١/ ٦١٨)، الغريبين في القرآن والحديث (٤/ ١٣٦٨)، النهاية في غريب الحديث والأثر (٣/ ٣٥٨)، مادة: (غرز).

(٣) الحِمَى: مَوْضِعٌ فِيهِ كَلَأٌ يُحْمَى مِنَ النَّاسِ أَنْ يُرْعَى. تهذيب اللغة (٥/ ١٧٧)، مادة: (حمى).

(٤) غريب الحديث للخطابي (١/ ٦١٩)، وتمام كلامه: "الغرز نوع من الثمام دقيق لا ورق له، ينبت في القيعان، وعلى شطوط الأنهار".

(٥) والنقيع: بفتح أوله، وكسر ثانيه، بعده ياء، وعين مهملة: موضع تلقاء المدينة، بينها وبين مكة، وهو بالنسبة للمدينة يقع في الجنوب من أعلى وادي العقيق. ينظر: معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع (٤/ ١٣٢٣)، معجم الأمكنة الوارد ذكرها في صحيح البخاري (ص ٤٣٧).

(٦) الزهر الباسم (٢/ ٧٦٠).

الحديث، ومعرفة أقوال العلماء فيه، وذلك على النحو التالي:

أولاً: ما ذكره البخاري في صحيحه، بلاغاً عن الزهري، قال<sup>(١)</sup>:

حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ الصَّعْبَ بْنَ جَثَامَةَ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا حِمَى إِلَّا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ»، وَقَالَ: بَلَّغْنَا «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَمَى النَّقِيعَ»، وَأَنَّ عُمَرَ «حَمَى السَّرَفَ»<sup>(٢)</sup>، وَالرَّبَذَةَ<sup>(٣)</sup>.

قال ابن حجر<sup>(٤)</sup>: "زعم بعض الرواة والمصنفين أن القائل: وبلغنا، هو البخاري، ووهم الزاعم في ذلك، بل قائل ذلك هو الزهري، وقد صرح بذلك أبو داود في السنن في هذا الحديث<sup>(٥)</sup>، وقد روى ذلك بإسناد متصل<sup>(٦)</sup> لكنه ضعيف، فذكره ابن سعد

(١) كتاب المساقاة، باب: لا حمى إلا لله ولرسوله ﷺ (٣/ ١١٣ ح ٢٣٧٠) بلاغاً عن الزهري.

(٢) سرف: وادٍ متوسط الطول من أودية مكة، يأخذ مياهه ما حول الجِعْرَانَة -شمال شرقي مكة-، ثم يتجه غرباً، فيمرُّ على اثني عشر كيلاً، شمال مكة. المعالم الأثيرة في السنة والسيرة (ص: ١٣٩)، وذكر ابن حجر أن الصواب فيه: الشرف: بفتح المعجمة والراء بعدها فاء. فتح الباري (٥/ ٤٥)، والشرف: الموضوع العالي، قال الأصمعي: الشرف: كبد نجد، وفيها حمى ضرية. وفي الشرف: الربذة، وهي الحمى الأيمن، وقالوا: الشرف: الحمى الذي حماه عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وليس هو (سرف). المعالم الأثيرة في السنة والسيرة (ص: ١٤٩).

(٣) الربذة: بفتح أوله وثانيه، وذال معجمة مفتوحة أيضاً، من قرى المدينة، وتقع في الشرق إلى الجنوب من بلدة الحَنَاكِيَّة (مائة كيل عن المدينة في طريق الرياض)، وتبعد الربذة شمال مهد الذهب على مسافة (١٥٠) كيلاً. ينظر: معجم البلدان (٣/ ٢٤)، المعالم الأثيرة في السنة والسيرة (ص: ١٢٥).

(٤) تغليق التعليق (٣/ ٣١٦)، وينظر: فتح الباري (٥/ ٤٥).

(٥) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الخراج والإمارة والفيء، باب في الأرض يحميها الإمام أو الرجل (٣/ ١٨٠ ح ٣٠٨٣)، من طريق: ابن شهاب، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ الصَّعْبِ بْنِ جَثَامَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا حِمَى إِلَّا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ»، قَالَ ابْنُ شَهَابٍ: وَبَلَّغَنِي «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَمَى النَّقِيعَ».

(٦) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الخراج والإمارة والفيء، باب في الأرض يحميها الإمام أو الرجل



في الطبقات<sup>(١)</sup> في ترجمة عمر".

فما ذكره البخاري من قول الزهري، يوافق قول السهيلي، لا قول مغلطاي في اعتراضه عليه، ولكن لعل الإمام مغلطاي -والله أعلم- أراد أن الذي ثبت عنه فعل ذلك بحديث صحيح، هو عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ فقد أخرج البخاري أن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ استعمل مولى له على الحمى<sup>(٢)</sup>.

ثانياً: تخريج حديث: "أنه ﷺ حمى النقيع":

أخرجه أحمد<sup>(٣)</sup>، والبيهقي<sup>(٤)</sup>، كلاهما من طريق: عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب، عن نافع، عن ابن عمر.

وقال ابن حجر<sup>(٥)</sup>: "وفي إسناده العمري، وهو ضعيف".

وأخرجه ابن حبان<sup>(٦)</sup>، والطبراني<sup>(٧)</sup>، كلاهما من طريق: حدثنا عاصم بن عمر، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر.

وفي إسناده: عاصم بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب، وهو ضعيف<sup>(٨)</sup>.

= (٣/ ١٨٠ / ح ٣٠٨٤).

(١) الطبقات الكبرى (٣/ ٢٨٤).

(٢) كتاب الجهاد والسير، باب إذا أسلم قوم في دار الحرب، ولهم مال وأرضون فهي لهم (٤/ ٧١ / ح ٣٠٥٩).

(٣) مسند أحمد (١٠/ ٤٧٦ / ح ٦٤٣٨)، وقال محققو المسند: "إسناده ضعيف؛ لضعف عبد الله -وهو ابن عمر العمري-، وباقي رجاله ثقات، رجال الصحيح".

(٤) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب إحياء الموات، باب ما جاء في الحمى (٦/ ٢٤٢ / ح ١١٨٠٨).

(٥) فتح الباري (٥/ ٤٥).

(٦) أخرجه ابن حبان في صحيحه، كتاب السير، باب الحمى (١٠/ ٥٣٨ / ح ٤٦٨٣).

(٧) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٨/ ٥١ / ح ٧٩٣٧).

(٨) تقريب التهذيب (ص: ٢٨٦).

## C الخلاصة:

بالنظر فيما تقدم يظهر - والله أعلم - أن مغلطاي قد جانب الصواب في هذا التعقب، وذلك؛ لما جاء في الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم حمى النقيع، وقد ثبت أيضاً من فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه، والله - تعالى - أعلم بالصواب.



## ❁ [١٤٧/٢٣]: تعقبه في رواية نبيه بن وهب، وغيره، عن أبي عزيز بن عمير

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

### ❁ النص المتعقب عليه:

قال الإمام السُّهَيْلِيُّ<sup>(١)</sup>: "أسلم أبو عَزِيزٍ<sup>(٢)</sup>، وروى الحديث، وأسلم أخوه أبو الروم، وأبو يزيد، ولا خفاء بإسلام مُصْعَبٍ أخيه، وَغَلِطَ الزَّبَيْرُ بْنُ بَكَّارٍ، فقال: "قتل أبو عزيز يوم أحد كافرًا"، ولم يصح هذا عند أحد من أهل الأخبار، وقد روى عنه نُبَيْهٌ بن وَهْبٍ<sup>(٣)</sup> وغيره، ولعلَّ المقتول بأحد كافرًا أخ لهم غيره".

### ❁ نص التعقب:

قال الإمام مُغَلَطَاي<sup>(٤)</sup>: (وقوله: "روى عنه نُبَيْهٌ بن وَهْبٍ، وغيره"، غير جيد؛ لأن نُبَيْهًا لم يرو عنه؛ لا مشافهةً، ولا مرسلاً، إنما قال في سيرة ابن إسحاق<sup>(٥)</sup>، ومغازي الواقدي<sup>(٦)</sup>، وغيرهما: أخبرني من يذكر عن أبي عزيز أنه قال: "...فذكر حديث الأسارى، هذا كما ترى، نُبَيْهٌ لم يرو عنه، ولا عمن صرَّح بالرواية عنه، وأننى لنُبَيْهٍ الرواية عنه، ولم يذكر أحد من المؤرخين لنُبَيْهٍ روايةً عن الصحابة.

(١) الروض الأتف (١٦٨/٥).

(٢) هو: أبو عزيز بن عمير بن هاشم بن عبد مناف بن عبد الدار العبدي، اسمه زرارة، وهو أخو مصعب بن عمير، وله صحبة، وسماع من النبي ﷺ، واتفق أهل المغازي على أنه أُسِرَ يوم بدر مع من أسر من المشركين. الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٤/١٧١٤)، الإصابة في تمييز الصحابة (٧/٢٢٨).

(٣) هو: نُبَيْهٌ -بالتصغير- ابن وهب بن عثمان العبدي، المدني، ثقة، توفى سنة ست وعشرين ومائة [٤]. تقريب التهذيب (ص: ٥٥٩).

(٤) الزهر الباسم (٢/٩٤٣).

(٥) لم أقف عليه في المطبوع من سيرة ابن إسحاق، وفي سيرة ابن هشام لم يذكر هذا اللفظ: "فسمعت من يذكر عن أبي عزيز" (١/٦٤٥).

(٦) لم أقف عليه في المطبوع من مغازي الواقدي.

وقوله: (روى عنه نبيه، وغيره)، ينبغي أن يُثَبَّت فيه؛ فإنني لم أراه عند غيره، فينظر).

### ٢٠ دراسة التعقب:

بنى مغلطاي اعتراضه على السَّهْلِي في هذا التعقب، على أمرين:

أحدهما: عدم رواية نبيه بن وهب عن أبي عزيز بن عمير، ولا عمّن صرح بالرواية عنه، واستدل على ذلك بدليلين:

أولاً: قول ابن وهب في رواية عند ابن إسحاق في السير، والواقدي في المغازي: "أخبرني من يذكر عن أبي عزيز أنه قال".

ثانياً: أنه لم يذكر أحد من المؤرخين لنبيه رواية عن الصحابة.

والآخر: أن القول بأن أبا عزيز روى عنه نبيه بن وهب وغيره، لم يذكره أحد سوى السَّهْلِي، واستدل على ذلك بأنه لم يقف على هذا القول عند أحد من العلماء.

ولبيان وجه الصواب في هذا التعقب، لا بد من تخريج الرواية التي استدل بها مغلطاي، والرجوع إلى كتب التراجم والطبقات؛ للوقوف على ترجمة أبي عزيز بن عمير، ونبيه بن وهب، وذلك على النحو التالي:

### أولاً: تخريج الحديث:

الحديث باللفظ الذي استدل به الإمام مغلطاي بأن نبيه بن وهب لم يسمع من أبي عزيز، ولا عمّن صرح بالرواية عنه، أخرجه ابن الأثير، فقال<sup>(١)</sup>:

أخبرنا أبو جعفر، بإسناده عن يونس، عن ابن إسحاق، قال: حدثني نبيه بن وهب، أخو بني عبد الدار، قال: لما أقبل رسول الله ﷺ بأسارى بدر، فرّقهم على المسلمين، وقال: "استوصوا بالأسارى خيراً"، قال نبيه: فسمعت من يذكر عن أبي عزيز، قال: كنت في الأسارى يوم بدر، فسمعت رسول الله ﷺ يقول: "استوصوا بالأسارى خيراً"، فإن كان

(١) أسد الغابة (٦/٢٠٩).

ليقدم إليهم الطعام، فما يقع بيد أحدهم كسرة إلا رمى بها إليّ، ويأكلون التمر، يؤثروني، فكنت أستحيي، فأخذ الكسرة، فأرمي بها إليه، فيرمي بها إليّ.

وأورد ابن حجر إسناده ابن إسحاق، وعنده الوسطة التي بين نبيه وأبي عزيز مجهولة، فقال<sup>(١)</sup>: "قال ابن إسحاق: فحدثني نبيه بن وهب، قال: سمعت من يذكر عن أبي عزيز...".

وأخرجه ابن هشام<sup>(٢)</sup>، وأبو نعيم<sup>(٣)</sup>، بدون قول نبيه بن وهب: "فسمعت من يذكر عن أبي عزيز".

ثانياً: بالرجوع إلى ترجمة أبي عزيز بن عمير، تبين أن هناك من ذكر أن نبيه بن وهب قد روى عنه، ولكن لم يذكروا أحداً غيره؛ كابن عبد البر<sup>(٤)</sup>، وابن حجر حكايةً عن ابن منده<sup>(٥)</sup>.

فالشَّهيلي قد نقل كلام ابن عبد البر، وهذا نصه<sup>(٦)</sup>:

"حدث عنه نبيه بن وهب، يُعَدُّ في أهل المدينة، وزعم الزُّبير أنه قتل يوم أحد كافراً، وذلك غَلَط، والله أعلم، ولعلَّ المقتول بأحد كافراً أخ لهم، قُتِل كافراً يوم أحد".

لكن الإمام الشَّهيلي زاد على هذا القول، بأن هناك من روى عن أبي عزيز غير نبيه بن وهب، بقوله: "وغیره"، وهذا مما لم أقف عليه - في حدود بحثي - عند أحد من العلماء.

(١) الإصابة في تمييز الصحابة (٢٢٨/٧).

(٢) سيرة ابن هشام (١/٦٤٥).

(٣) معرفة الصحابة له (٥/٢٩٦٧).

(٤) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٤/١٧١٤).

(٥) الإصابة في تمييز الصحابة (٢٢٨/٧).

(٦) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٤/١٧١٤).

ثالثاً: بالرجوع إلى ترجمة نبيه بن وهب، لم يذكر أحد ممن ترجم له أنه روى عن أبي عزيز بن عمير، ولا أن له سماعاً من الصحابة، وما ذكره المزي<sup>(١)</sup>، وتبعه الذهبي<sup>(٢)</sup>، وابن حجر<sup>(٣)</sup>، من أنه روى عن أبي هريرة، فروايته عن الصحابة من باب المرسل؛ فقد قال ابن حجر بعد أن ذكر أقوال من وثقه<sup>(٤)</sup>: "في أتباع التابعين، وكان من روايته عنده عن أبي هريرة مرسله"، وقد قال أبو زرعة<sup>(٥)</sup>: "أن روايته عن عثمان رَوَّاهُ عَنْهُ مرسله".

### الخلاصة:

بناء على ما سبق يظهر - والله أعلم - أن مغلطاي قد أصاب في هذا التعقب، وذلك؛ لأن نبيه بن وهب روايته عن الصحابة مرسله، وليس له سماع عن أحد منهم، أما فيمن روى عن أبي عزيز بن عمير، فلم يذكر أحد من أهل العلم سوى نبيه بن وهب، والله - تعالى - أعلم بالصواب.

(١) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٩ / ٣١٩).

(٢) الكاشف (٢ / ٣١٧).

(٣) تهذيب التهذيب (١٠ / ٤١٨).

(٤) تهذيب التهذيب (١٠ / ٤١٨).

(٥) ينظر: المراسيل لابن أبي حاتم (ص: ٢٢٦)، جامع التحصيل (ص: ٢٩٠)، تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل (ص: ٣٢٦).

## 🔸 [١٤٨/٢٤]: تعقبه في عدد الروايات التي ذكرها أبو بكر ابن العربي في صلاة الخوف:

### 🔸 النص المتعقب عليه:

قال الإمام السُّهَيْلِيُّ<sup>(١)</sup>: "وذكر<sup>(٢)</sup> صلاة الخوف، وأوردها من طُرُق ثلاث، وهي مروية بصور مختلفة أكثر مما ذكر، سمعت شيخنا أبا بكر<sup>(٣)</sup> رَحِمَهُ اللهُ يَقُول: "فيها ست عشرة رواية، وقد خَرَجَ المصنّفون أصحّها".

### 🔸 نص التعقب:

قال الإمام مُغَلَطَاي<sup>(٤)</sup>: (وقول السُّهَيْلِيِّ - وذكر صلاة الخوف -: "سمعت شيخنا أبا بكر يقول: فيها ست عشرة رواية، وقد خَرَجَ المصنّفون أصحّها"، يخُدش فيه ما ذكره أبو بكر المذكور في كتاب المسالك<sup>(٥)</sup>: "رويت صلاة الخوف روايات كثيرة، أصحّها ست عشرة رواية مختلفة").

### 🔸 دراسة التعقب:

بنى مُغَلَطَاي تعقبه على السُّهَيْلِيِّ، على أن ما سمعه من شيخه أبي بكر، مخالف لما

(١) الروض الأتف (٢١٩/٦).

(٢) أي: ابن هشام. سيرة ابن هشام (٢٠٤/٢).

(٣) هو: محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله، ابْنُ الْعَرَبِيِّ الْأَنْدَلُسِيِّ، الْمَالِكِيُّ، الْإِمَامُ، الْحَافِظُ، الْقَاضِي، وَتَصَانِيفُهُ كَثِيرَةٌ، حَسَنَةٌ، مَفِيدَةٌ، مِنْهَا: «المسالك في شرح موطأ مالك»، وكتاب «القبس» على موطأ مالك، و«عارضة الأحوذِيّ على كتاب الترمذِيّ»، و«أحكام القرآن»، وَتُوفِّيَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَأَرْبَعِينَ وَخَمْسِمِائَةٍ. ينظر: بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس (ص: ٩٢)، سير أعلام النبلاء (١٩٧/٢٠)، طبقات المفسرين للداوودي (١٦٧/٢).

(٤) الزهر الباسم (١١٥٣/٢).

(٥) لم أقف عليه بهذا اللفظ في كتابه.

نصّ عليه شيخه في كتابه المسالك، وذلك؛ لأن مقتضى سماع السهيلي لشيخه، هو أن عدد الروايات في صلاة الخوف ست عشرة، وأن الصحيح منها قد أخرجه المصنفون في كتبهم، بينما الشيخ أبو بكر قد ذكر في كتابه ما نصه: "رويت صلاة الخوف روايات كثيرة، أصحها ست عشرة روايةً مختلفة"، فظهر الفرق في كلام الشيخ أبي بكر بين ما سمعه منه السهيلي، وبين ما ذكره هو في كتابه؛ إذ إنه في كتابه لم يقيّد عدد الروايات في صلاة الخوف، بل قال إنها كثيرة، وقيد الصحيح منها بست عشرة روايةً مختلفة.

وليبيان وجه الصواب في هذا التعقب، لا بد من الرجوع إلى كتاب المسالك لأبي بكر؛ للوقوف على قوله، وهو كما يلي:

قال أبو بكر<sup>(١)</sup>:

"رَوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ صَلَّى صَلَاةَ الْخَوْفِ أَرْبَعًا وَعَشْرِينَ مَرَّةً، الْمُتَشَابِهُ مِنْهَا سِتُّ عَشْرَةَ مَرَّةً، وَالصَّحِيحُ مِنْهَا مَا نَذَرُ الْآنَ مِنَ الْأَحَادِيثِ وَالصِّفَاتِ، أَمَّا الْأَحَادِيثُ فَسِتَّةٌ، وَأَمَّا الصِّفَاتُ فَثَمَانِيَةٌ، عَلَى هَيْئَاتٍ مُخْتَلِفَاتٍ".

فعند النظر في نص أبي بكر، ومقارنته بقول السهيلي، وبما قاله مغلطاي، يظهر ما يلي:

أولاً: الإمام السهيلي قال: سمعت من شيخنا، فلعل الأمر كان مشافهةً بينه وبين شيخه، ومقتضى كلامه لا يتعارض مع ما ذكره الشيخ في كتابه.

ثانياً: أن مغلطاي خالف نقله ما نص عليه أبو بكر في كتابه المسالك، وذلك؛ لأنه لم يقل إن صلاة الخوف قد رُوِيَتْ روايات كثيرة، ولم يقل أيضاً إن أصحها ست عشرة روايةً مختلفة.

(١) المسالك في شرح موطأ مالك (٣/٢٦٦).



## C الخلاصة:

بالنظر فيما تقدم يظهر - والله أعلم - أن مُغلطاي قد جانب الصواب في هذا التعقب، وذلك؛ لأن مقتضى سماع الإمام السَّهيلي من شيخه، لا يتعارض مع ما ذكره الشيخ في كتابه كما قال مُغلطاي، بل إن الذي تعارض هو نقل مُغلطاي لما نصَّ عليه الشيخ أبو بكر ابن العربي في كتابه المسالك، والله - تعالى - أعلم بالصواب.

## ❁ [١٤٩/٢٥]: تعقبه في أن حديث غالب بن أبجر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ منسوخ بحديث تحريم أكل لحوم الحمر الأهلية:

### ❁ النص المتعقب عليه:

قال الإمام الشَّهْلِي<sup>(١)</sup>: "ومن حجتهم أيضاً قوله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لرجل استفتاه في أكل الحمار يقال في اسمه: غالب بن أبجر المَزْنِي<sup>(٢)</sup>: «أَطْعِمْ أَهْلَكَ مِنْ سَمِينٍ مَالِكٍ»، وهو حديث ضعيف، لا يعارض بمثله حديث النهي<sup>(٣)</sup>، مع أنه محتمل لتأويلين؛ أحدهما: أن يكون الرجل ممن أصابته مسغبة شديدة، فأرخص له فيه، أو يكون ذلك منسوخاً بالتحريم".

### ❁ نص التعقب:

قال الإمام مغلطاي<sup>(٤)</sup>: (وأما قوله: "إن ذلك -يعني حديث غالب- منسوخ بالتحريم"، فغير جيد؛ لأن الحديث لفظه عند أبي داود<sup>(٥)</sup> وغيره: «أصابتنا السنة، ولم يكن في مالي ما أطعم أهلي إلا سمان حُمُرٍ، وإنك حرمت لحوم الحُمُر الأهلية... إلخ»، فهذا يدل على نسخ التحريم به، لا نسخه بالتحريم كما ذكر، وكأن الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ

(١) الروض الأنف (٦/٤٩٤).

(٢) ترجمت له في التعقب رقم (١٠٨).

(٣) يقصد حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في النهي عن لحوم الحمر الأهلية، وهو حديث متفق عليه، أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المغازي، باب غزوة خيبر (٥/١٣٦/٤٢١٩)، ومسلم في صحيحه، كتاب الصيد والذبائح وما يؤكل من الحيوان، باب في أكل لحوم الخيل (٣/١٥٤١/١٩٤١).

(٤) الزهر الباسم (٢/١٢٦٩).

(٥) سنن أبي داود، كتاب الأطعمة، باب في أكل لحوم الحمر الأهلية (٥/٦٢٥/ح ٣٨٠٩)، وقال البيهقي: "إسناده مُضْطَرَبٌ". معرفة السنن والآثار (١٤/١٠٣)، وقال المنذري: "اختلف في إسناده اختلافاً كثيراً". مختصر سنن أبي داود (٢/٥٨٤)، وقال ابن حجر: "إسناده ضعيف، والمتن شاذ مخالف للأحاديث الصحيحة؛ فالاعتماد عليها". فتح الباري (٩/٦٥٦).

لم يستوفِ نظره الحديث، وكذا قوله: "وهو يحتمل أن يكون غالب أصابته مسغبة<sup>(١)</sup> شديدة، فأرخص له فيه"؛ لأن الحديث نفسه فيه هذا؛ فلا حاجة إلى قوله: "يحتمل".

### • دراسة التعقب:

انتقد مغلطاي ما ذهب إليه السهيلي من تأويلات محتملة لحديث غالب بن أبجر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وذلك ببيانه أنها غير صحيحة؛ لأن ألفاظ الحديث ترد هذه الاحتمالات.

ولكن قبل البدء في مناقشة هذا التعقب، لا بد أن ننبه على أن مغلطاي قد اعترض أيضاً على قول السهيلي في حكمه على تضعيف هذا الحديث، وذلك بقوله في موضع آخر<sup>(٢)</sup>: "إنه إسناد صحيح".

ولبيان وجه الصواب في هذا التعقب، لا بد من الوقوف على نص الحديث، ومعرفة أقوال العلماء فيه، وذلك على النحو التالي:

### أولاً: نص الحديث:

قال أبو داود: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي زِيَادٍ، حَدَّثَنَا عُبيدُ اللَّهِ، عن إسرائيل، عن منصور، عن عُبيدِ أبي الحسن، عن عبد الرحمن عن غالب بن أبجر، قال: «أصابتنا سَنَةٌ، فلم يَكُنْ في مالي شيءٌ أُطْعِمُ أهلي إلا شيء من حُمُرٍ، وقد كان رسولُ اللَّهِ ﷺ حَرَّمَ لحومَ الحُمُرِ الأهلية، فأتيتُ النَّبِيَّ ﷺ، فقلت: يا رسولَ اللَّهِ، أصابتنا السَّنَةُ، ولم يَكُنْ في مالي ما أُطْعِمُ أهلي إلا سِمَانُ حُمُرٍ، وإنَّكَ حَرَّمْتَ لحومَ الحُمُرِ الأهلية، فقال: "أطْعِمُ أَهْلَكَ مِنْ سَمِينِ حُمُرِكَ؛ فإنما حَرَّمْتُهَا مِنْ أَجْلِ جَوَالِ القرية"، يعني الجلالة.

### ثانياً: الاحتمالات التي ذكرها السهيلي:

• الاحتمال الأول: يحتمل أن يكون غالب بن أبجر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قد أصابته مسغبة

(١) السَّعْبُ: الْجُوعُ، وَقِيلَ: لَا يَكُونُ السَّعْبُ إِلَّا مَعَ التَّعَبِ. ينظر: غريب الحديث لإبراهيم الحربي (٢/ ٤١٠)، النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ٣٧١)، مادة (سَعَبَ).

(٢) الزهر الباسم (٢/ ١٢٦٥)، وقد درست هذا الأمر في التعقب رقم (١٠٨).

شديدة، فأرخص له النبي ﷺ بأكل لحوم الحمر الأهلية.

وردَّ مغلطاي هذا القول؛ لأن لفظ الحديث يدل عليه؛ فلا حاجة لقوله: "يحتمل".

وعند الرجوع إلى لفظ الحديث، نجد أن غالب بن أبجر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: "أصابتنا سَنَةٌ، فلم يَكُنْ في مالي شيءٌ أُطعمُ أهلي إلا شيء من حُمُرٍ..".

ويجاب على مغلطاي بأنه لعل السَّهْلِي كان مراده أن الحديث لو صح، فإن حكم الإباحة يكون في حالة الاضطرار الشديدة، وقد سبق النووي إلى هذا القول، فقال<sup>(١)</sup>:  
"الحديث مضطرب، مختلف الإسناد، شديد الاختلاف، ولو صح، حُمِلَ على الأكل منها في حال الاضطرار، والله أعلم".

• الاحتمال الثاني: أن يكون حديث غالب بن أبجر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ منسوخاً بالتحريم.

رد مغلطاي هذا الاحتمال أيضاً؛ لأن لفظ الحديث يدل على أن التحريم سبق الإباحة؛ فالصواب من القول أن حديث التحريم نُسخَ بحديث الإباحة.

ويجاب على مغلطاي بأن طائفةً من أهل العلم ممن تكلموا في النسخ والمنسوخ، قد نصوا على أن حديث الإباحة منسوخ؛ كالحازمي<sup>(٢)</sup>، وابن خليل الجعبري<sup>(٣)</sup>.

وقد تكلم العلماء في حديث غالب بن أبجر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بأقوال تدل على أن مثله لا يَقْوَى على معارضة حديث النهي<sup>(٤)</sup>، فكيف يكون ناسخاً للتحريم، وذلك؛ لأن المتن شاذ مخالف لما في الأحاديث الصحيحة.

(١) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (١٣/ ٩٢).

(٢) الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار (ص: ١٥٩).

(٣) رسوخ الأخبار في منسوخ الأخبار (ص: ٣٩٩).

(٤) ينظر: التعقب رقم (١٠٨).

## C الخلاصة:

بالنظر فيما تقدم يظهر - والله أعلم - أن مغلطاي قد جانب الصواب في هذا التعقب، وذلك؛ لأن حديث غالب بن أبجر رضي الله عنه وإن كانت ألفاظه ترد الاحتمالات التي ذكرها السهيلي، إلا أن ما ذكره السهيلي كان موافقاً لما ذكره أهل العلم في هذا الحديث، والله - تعالى - أعلم بالصواب.

## ❁ [ ٢٦ / ١٥٠ ] : تعقبه في عدم مجيء رواية أخرى في صلاة النبي ﷺ على الشهداء، سوى ما روي عنه في صلاته على شهداء غزوة أحد :

### ❁ النص المتعقب عليه:

قال الإمام الشَّهَلِي (١): "وروى ابن إسحاق (٢) عَمَّنْ لَا يُتَّهَم، عَنْ مِقْسَمٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَى حَمْزَةَ، وَعَلَى شَهِدَاءِ يَوْمِ أُحُدٍ (٣)، وَلَا يُرَوَّى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ صَلَّى عَلَى شَهِيدٍ فِي شَيْءٍ مِنْ مَغَازِيهِ إِلَّا هَذِهِ الرَّوَايَةُ فِي غَزْوَةِ أُحُدٍ".

### ❁ نص التعقب:

قال الإمام مغلطاي (٤): (وقوله: "ولم يرو عن رسول الله ﷺ أنه صلى على شهيد في شيء من مغازيه إلا هذه الرواية في غزوة أحد"، فيه نظر؛ لِمَا رويناه في كتاب النسائي (٥) عَنْ شَدَّادِ بْنِ الْهَادِ، أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَعْرَابِ جَاءَ النَّبِيَّ ﷺ، فَأَمَّنَ بِهِ، وَاتَّبَعَهُ، ثُمَّ قَالَ: أَهَاجِرُ مَعَكَ، فَأَوْصَى بِهِ النَّبِيُّ ﷺ بَعْضَ أَصْحَابِهِ، فَلَمَّا كَانَتْ غَزْوَةُ، غَنِمَ النَّبِيُّ ﷺ سَبِيًّا، «فَقَسَمَ، وَقَسَمَ لَهُ»، فَأَعْطَى أَصْحَابَهُ مَا قَسَمَ لَهُ، وَكَانَ يَرَعَى ظَهْرَهُمْ، فَلَمَّا جَاءَ، دَفَعُوهُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: مَا هَذَا؟ قَالُوا: قِسْمٌ قَسَمَهُ لَكَ النَّبِيُّ ﷺ، فَأَخَذَهُ، فَجَاءَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: مَا هَذَا؟ فَقَالَ: «قَسَمْتُهُ لَكَ»، قَالَ: مَا عَلَى هَذَا اتَّبَعْتُكَ، وَلَكِنْ اتَّبَعْتُكَ عَلَى أَنْ أُرْمَى هَاهُنَا، وَأَشَارَ إِلَى

(١) الروض الأنف (٢٦/٦).

(٢) ينظر: سيرة ابن هشام (٩٧/٢).

(٣) وأخرجه ابن ماجه في سننه، أبواب الجنائز، باب ما جاء في الصلاة على الشهداء ودفنهم (٢/٤٧٦/ح ١٥١٣)، من طريق: يَزِيدُ بْنُ أَبِي زِيَادٍ، عَنْ مِقْسَمٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «أَتَى بِهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ، فَجَعَلَ يُصَلِّي عَلَى عَشْرَةٍ، وَعَشْرَةٍ، وَحَمْزَةُ هُوَ كَمَا هُوَ، يُرْفَعُونَ وَهُوَ كَمَا هُوَ مَوْضُوعٌ»، وقال شعيب الأرنؤوط: "إسناده ضعيف؛ لضعف يزيد بن أبي زياد، وهو الهاشمي، مولاهم، الكوفي".

(٤) الزهر الباسم (٢/١٠٧٠).

(٥) أخرجه النسائي في سننه، كتاب الجنائز، الصلاة على الشهداء (٤/٦٠/ح ١٩٥٣)، وقال الألباني: "إسناده صحيح، رجاله كلهم على شرط مسلم، ما عدا شَدَّادَ بْنَ الْهَادِ، لم يخرج له شيئاً، ولا ضير؛ فإنه صحابي معروف". أحكام الجنائز (١/٦١).

حَلَقِهِ بِسَهْمٍ، فَأَمُوتَ، فَأَدْخَلَ الْجَنَّةَ، قَالَ: «إِنْ تَصَدَّقَ اللَّهُ يَصْدُقْكَ»، فَلَبِثُوا قَلِيلًا، ثُمَّ نَهَضُوا فِي قِتَالِ الْعَدُوِّ، فَأَتَى بِهِ النَّبِيُّ ﷺ يُحْمَلُ قَدْ أَصَابَهُ سَهْمٌ حَيْثُ أَشَارَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَهُوَ هُوَ؟»، فَقَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: «صَدَقَ اللَّهُ، فَصَدَقَهُ»، ثُمَّ كَفَّنَهُ النَّبِيُّ ﷺ فِي جُبَّةِ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ قَدَّمَهُ، فَصَلَّى عَلَيْهِ، فَكَانَ مِمَّا ظَهَرَ مِنْ صَلَاتِهِ عَلَيْهِ «اللَّهُمَّ هَذَا عَبْدُكَ خَرَجَ مُهَاجِرًا فِي سَبِيلِكَ، فَقُتِلَ شَهِيدًا، أَنَا شَهِيدٌ عَلَيْهِ»، قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ<sup>(١)</sup>: "الصواب مرسل".

### ❧ دراسة التعقب:

اعترض مُغلطاي على ما ذهب إليه السُّهيلي من أنه لم يُروَ عن النبي ﷺ أن صلى على شهيد سوى ما ذكر في صلاته على شهداء أحد، وذلك ببيانه رواية أخرى أخرجها النسائي من حديث شَدَّادِ بْنِ الْهَادِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وبالوقوف على الرواية التي أخرجها النسائي، وقد ذكرها مُغلطاي بتمامها، مما يغني عن إعادتها، تبين أن النبي ﷺ قد صلى على أعرابي استشهد في إحدى غزواته، وقد وقع تسميتها عند عبد الرزاق<sup>(٢)</sup>، والطبراني<sup>(٣)</sup>، بأنها غزوة خيبر، أو حُنين.

### ❧ الخلاصة:

بناءً على ما سبق يظهر -والله أعلم- أن مُغلطاي قد أصاب في هذا التعقب، وذلك؛ لما ورد عن النبي ﷺ أنه صلى على شهيد في إحدى غزواته، وليس الأمر كما ذكر السُّهيلي من حصر ذلك في صلاته ﷺ على شهداء أحد فقط، والله -تعالى- أعلم بالصواب.

(١) لم أقف على هذا القول، والذي عنده قال: "ما نعلم أحدًا تابع ابن المبارك على هذا، والصواب ابن أبي عمَّار، عن ابن شَدَّادِ بْنِ الْهَادِ، وابن المبارك أحد الأئمة، ولعلَّ الخطأ من غيره، والله أعلم". السنن الكبرى للنسائي (٢/٤٣٣).

(٢) في مصنفه، كتاب الجنائز، باب الصلاة على الشهيد وغسله (٥/٢٧٦/ح ٩٥٩٧) من حديث شَدَّادِ بْنِ الْهَادِ.

(٣) في معجمه الكبير (٧/٢٧١/ح ٧١٠٨)، من حديث شَدَّادِ بْنِ الْهَادِ.

# الخاتمة



## الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله؛ فله الحمد على البداية، وله الحمد على النهاية، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم. أما بعد...

فقد يسر الله بعونه، وكرمه، وفضله عليّ، إتمام دراسة التعقبات الحديثية للإمام علاء الدين مغلطاي في كتابه (الزهر الباسم في سير أبي القاسم عليه السلام)، وبتوفيقه سبحانه توصلت إلى جملة من النتائج والتوصيات، وهي على النحو التالي:

### ❖ أولاً: النتائج:

١- تميز الإمام مغلطاي بمكانة علمية عالية، وعقلية ناقدة، أبانت عن سعة علمه، وكثرة اطلاعه، وتفننه في علوم جمّة؛ فهو عالم بالحديث وعلومه، وعالم بالسيرة، والرجال، والأنساب، واللغة، وغيرها.

٢- يُعدُّ كتاب (الزهر الباسم في سير أبي القاسم عليه السلام) دراسة نقدية لمصادر السيرة النبوية، فلا يستغني عنه قارئ السيرة النبوية للبحث والتمحيص.

٣- تميزت تعقبات الإمام مغلطاي بحسن العرض والترتيب؛ فغالبا ما يبدأ باسم العالم المتعقب عليه، ثم يذكر محل التعقب من قوله، ثم يُردِّفه بلفظ التعقب، ثم يذكر أدلة اعتراضه.

٤- تميزت التعقبات الحديثية للإمام مغلطاي بالكثرة والتنوع، وذلك؛ لغزارة علمه، وتبحُّره في سائر العلوم، فبلغت (١٥٠) تعقبا.

٥- تنوعت التعقبات الحديثية للإمام مغلطاي، واشتملت على عشرة أنواع، وكان عدد تعقباته في كل نوع على النحو التالي:

- في صحة نسبة الأقوال إلى أصحابها: (٦) تعقبات.
- وفي علم الرجال: (٣٢) تعقبًا.
- وفي الجرح والتعديل: (٨) تعقبات.
- وفي التخريج وعزو الأحاديث: (٢٨) تعقبًا.
- وفي اختلاف الروايات واتفاقها: (٣) تعقبات.
- وفي متن الحديث: (١٢) تعقبًا.
- وفي العلل والحكم على الأحاديث: (٢٠) تعقبًا.
- وفي علوم الحديث: (٩) تعقبات.
- وفي منهج المحدثين وطريقتهم: (٦) تعقبات.
- وفي الأوهام: (٢٦) تعقبًا.

٦- غالب تعقبات الإمام مغلطاي كانت على الإمام السهيلي؛ لأن الغرض الذي من أجله ألف (الزهر الباسم)، هو نقد ما جاء في الروض الأنف، فبلغت تعقباته على الإمام السهيلي: (١٢٩) تعقبًا.

٧- تعقب الإمام مغلطاي عددًا من العلماء غير الإمام السهيلي، وبلغ عددهم (١٢) عالمًا، وهم على النحو التالي: ابن إسحاق في (٥) مواضع، والحاكم في (٥) مواضع، وابن عبد البر في (٢) موضعين، وأما الواقدي، وابن هشام، وابن سعد، والبخاري، والترمذي، والدارقطني، وأبو نعيم، والشريف المؤسوي، وابن الطلاع، ففي موضع واحد لكل منهم.

٨- تعددت الألفاظ التي استعملها الإمام مغلطاي في التعقب، وبلغت (٣٧) لفظًا، وجاءت جميعها بأسلوب واضح وصريح، بعيدًا عن العبارات القاسية، ولم يشذ إلا في لفظين، فقال: (وهذا وهل شديد، وهذا ذهول شديد).

٩- أكثر ألفاظ التعقب استعملاً عند الإمام مُغلطاي، على النحو التالي: فيه نظر: في (٥٩) موضعاً، غير جيد: في (٢٣) موضعاً، يחדش فيه: في (١٨) موضعاً.

١٠- قصد الإمام مُغلطاي من تعقباته، إظهار الحق؛ فلم يكن تعقبه لتعصب مذهبي، أو رأي شخصي، إنما هو النظر والدليل، مع احترامه للرأي المخالف، وعدم الطعن أو التجريح.

١١- تضمنت التعقبات الحديثية نقولات كثيرةً من كتب ما زالت في عداد المفقود؛ ككتاب الإكليل للحاكم، ومعرفة الصحابة للعسكري.

١٢- اعتمد الإمام مُغلطاي في أدلة اعتراضه، على أمهات المصادر في السنة، والشروح الحديثية، والعلل والسؤالات، والغريب، واللغة، والسيرة، والتاريخ، والأنساب، والتراجم والطبقات، وقد يصرح أحياناً بذكر أسماء هذه المصادر، وقد يكتفي بذكر أسماء مؤلفيها، وهو الغالب.

١٣- أبانت التعقبات عن الأمانة العلمية التي تحلّى بها الإمام مُغلطاي؛ فقد كان يعزو كل قول لصاحبه.

١٤- تبين من خلال دراسة التعقبات، أن الإمام مُغلطاي قد أصاب في (٩٠) تعقّباً، وجانب الصواب في (٥٥) تعقّباً، ولم يمكن الجزم بالصواب أو الخطأ في (٥) تعقبات، والله أعلم.

١٥- تبين من خلال دراسة التعقبات، أن من أسباب مجانية الإمام مُغلطاي للصواب: الاختصار المخل بالمعنى عند النقل من المصدر، واختلاف النسخ، والسهو والعجلة في النقد، والله أعلم.

## ❖ ثانياً: التوصيات:

١- العناية بمراجعة وتدقيق النسخة المطبوعة من كتاب (الزهر الباسم في سير أبي القاسم ﷺ)، والتي بتحقيق: أحسن أحمد عبد الشكور، وخاصة في المواضع التي أشار إلى أن كلماتها غير مقروءة، أو فيها سقط، وذلك من خلال الرجوع إلى جميع النسخ المخطوطة للكتاب.

٢- دعوة الباحثين للعناية بالتعقبات الحديثية للإمام مغلطاي في كتابه (التلويح إلى شرح الجامع الصحيح).

٣- توجيه اهتمام طلاب الدراسات العليا في تخصص اللغة العربية، إلى كتب الإمام مغلطاي؛ لعنايته الواضحة بالجانب اللغوي؛ فلقد اشتمل كتابه (الزهر الباسم في سير أبي القاسم ﷺ) على الكثير من الاستدراكات في هذا الجانب.

وفي ختام هذه الدراسة، أسأل الله العلي العظيم أن أكون قد وفقت فيها،  
وأن يكون عملي فيها خالصاً لوجهه الكريم، وهذا جهد مُقِلٌّ، وعمل بشري؛  
فما كان فيه من صواب، فبفضل من الله وحده، وما كان فيه من خطأ،  
فمن تقصيري، وحسبي أنني اجتهدت، والله أسأله القبول،  
والحمد لله رب العالمين،  
وصلّى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

# الفهارس

- ❖ ١- فهرس الآيات القرآنية الكريمة.
- ❖ ٢- فهرس الأحاديث النبوية والآثار.
- ❖ ٣- فهرس الأبيات الشعرية.
- ❖ ٤- فهرس المصطلحات العلمية والكلمات الغريبة.
- ❖ ٥- فهرس الأعلام المترجم لهم.
- ❖ ٦- فهرس الأماكن والبلدان.
- ❖ ٧- فهرس المصادر والمراجع.
- ❖ ٨- فهرس الموضوعات.

## فهرس الآيات القرآنية الكريمة

| الآية                                                                                                  | السورة ورقم الآية | رقم السورة | الصفحة   |
|--------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------------|------------|----------|
| ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾                                                         | البقرة: ١٤٤       | ٢          | ٣٣٢      |
| ﴿قُلْ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ﴾                                                                     | البقرة: ١٤٤       | ٢          | ٣٣٣      |
| ﴿وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾                                                 | البقرة: ١٤٤       | ٢          | ٣٣٣      |
| ﴿أَحَلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾                                       | البقرة: ١٨٧       | ٢          | ٥٤٥، ٥٤٣ |
| ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ﴾      | البقرة: ١٨٧       | ٢          | ٥٤٥      |
| ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ فَأَنْتَهَى﴾                                                                | البقرة: ٢٧٥       | ٢          | ٤٧٨      |
| ﴿وَإِنْ تُبْتِغْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ﴾                                                       | البقرة: ٢٧٩       | ٢          | ٤٧٨      |
| ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ﴾<br>(٩٦)   | آل عمران: ٩٦      | ٣          | ٣٢١      |
| ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾                                                            | هود: ٤٣           | ١١         | ٩٢       |
| ﴿لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ﴾                                                                             | الرعد: ٤١         | ١٣         | ٥٩       |
| ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾ | الإسراء: ١        | ١٧         | ٣٦٧      |
| ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾<br>(١٤)                                                                | طه: ١٤            | ٢٠         | ٢٩٧      |
| ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ﴾                                                                      | الحج: ٥٢          | ٢٢         | ٥٧٤      |

| الصفحة | رقم<br>السورة | السورة ورقم الآية | الآية                                                                                                                                                                                                                                                                                                                            |
|--------|---------------|-------------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٦٥٦    | ٣٣            | الأحزاب: ٢٨-٢٩    | ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِأَزْوَاجِكَ إِن كُنْتُمْ تُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا<br>وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا ﴿٢٨﴾ وَإِن<br>كُنْتُمْ تُرِيدُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالِدَارَ الْآخِرَةَ فَإِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ<br>لِلْمُحْسِنَاتِ مِنكُنَّ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿٢٩﴾﴾ |
| ٥٧٤    | ٥٣            | النجم: ١٩-٢٠      | ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ ﴿١٩﴾ وَمَنْوَةَ الثَّالِثَةَ الْآخَرَىٰ ﴿٢٠﴾﴾                                                                                                                                                                                                                                              |
| ٤١٧    | ٩٤            | الشرح: ١          | ﴿أَلَمْ تَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴿١﴾﴾                                                                                                                                                                                                                                                                                              |



## فهرس الأحاديث النبوية والآثار

| م  | طرف الحديث أو الأثر                                        | الصفحة        |
|----|------------------------------------------------------------|---------------|
| ١  | أبلغني زيداً - تعني زيد بن أرقم - أن قد أبطل جهاده ....    | ٤٧٦           |
| ٢  | أتيت بالبراق، وهو دابة أبيض طويل فوق الحمار ....           | ٢٦٨، ٣٦٨      |
| ٣  | احتجم ﷺ، فدفع دمه إلى ابني، فشربه ....                     | ٣٠٣           |
| ٤  | إذا كان الرجل صائماً، فحضر الإفطار ....                    | ٥٤٤           |
| ٥  | أذن النبي ﷺ بالجمعة قبل أن يهاجر، ولم يستطع ....           | ٣٣٨           |
| ٦  | أرايت ذا القرنين، أنبيأ كان أم ملكاً؟ ....                 | ٣٠٥           |
| ٧  | أرضعيه ولو بماء عينيك، ليث بين ذئاب ....                   | ٥٩١           |
| ٨  | أريته في المنام وعليه ثياب بياض، ولو كان من أهل النار .... | ٤٩٦           |
| ٩  | استوصوا بالأسارى خيراً ....                                | ٦٧٢           |
| ١٠ | أسرعكن لحوقاً بي، أطولكن يداً                              | ٤٠٣، ٤٠٢، ٣٩٨ |
| ١١ | أصلى رسول الله ﷺ في بيت المقدس؟ ....                       | ٣٦٧           |
| ١٢ | أطعم أهلَكَ من سمين مالك                                   | ٦٧٨، ٥١٨      |
| ١٣ | اغز مع غير قومك، يحسن خلقك                                 | ٦١٤           |
| ١٤ | اغسلوا قتلاكم                                              | ٤٠٧، ٤٠٤      |
| ١٥ | أكلنا فرساً لنا على عهد رسول الله ﷺ                        | ٣٢٦           |
| ١٦ | أما بعد، أنكحت أبا العاص بن الربيع، فحدثني ....            | ٥٠٧           |
| ١٧ | أمر النبي ﷺ أبا لبابة على المدينة بدر                      | ٥٦١           |
| ١٨ | أمر رسول الله ﷺ من كان في البيت أن يضربوه                  | ٥٩٩           |



| م  | طرف الحديث أو الأثر                                                                          | الصفحة   |
|----|----------------------------------------------------------------------------------------------|----------|
| ١٩ | أَمْنِي جَبْرِيلُ عِنْدَ الْبَيْتِ مَرَّتَيْنِ ....                                          | ٤٢٥      |
| ٢٠ | إِنْ أَحْسَنْتَ أُمَّتِي، فَبَقَاؤُهَا يَوْمٌ مِنْ أَيَّامِ الْآخِرَةِ ....                  | ٢٣٠، ٢٢٩ |
| ٢١ | إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ، وَلَا لِحَيَاتِهِ             | ٦١٢      |
| ٢٢ | إِنَّ اللَّهَ - تَعَالَى - جَعَلَ لِجَعْفَرٍ جَنَاحَيْنِ مُضَرَّجَيْنِ بِالْدَّمِ            | ٦٥٨      |
| ٢٣ | إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ احْتَجَمَ، فَدَفَعَ دَمَهُ إِلَى ابْنِي ....                              | ٣٠٣      |
| ٢٤ | أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقْرَمَهُمَا عَلَى النِّكَاحِ الْأَوَّلِ                                 | ٤٥٣      |
| ٢٥ | أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ أَبَا جَهْمٍ بَنَ حُذَيْفَةَ مُصَدِّقًا ....                       | ٢٨٨      |
| ٢٦ | أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ حَالًا                                       | ٥٩٤      |
| ٢٧ | أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحْرَمٌ                                     | ٥١٢      |
| ٢٨ | أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَمَى النَّفِيعَ                                                          | ٦٦٨      |
| ٢٩ | أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَدَّ زَيْنَبَ عَلَى أَبِي الْعَاصِ عَلَى النِّكَاحِ الْأَوَّلِ ....      | ٤٤٧      |
| ٣٠ | أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَدَّهَا عَلَيْهِ بِنِكَاحٍ جَدِيدٍ                                       | ٤٤٧      |
| ٣١ | أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ: أَنْتَ وَضَاءُ بِمَا أَفْضَلَتِ الْحُمْرُ؟ ....                   | ٦٩       |
| ٣٢ | أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَى حَمْزَةَ، وَعَلَى شَهْدَاءِ يَوْمِ أَحَدٍ ....               | ٥٣٩      |
| ٣٣ | أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ سُورَةَ النِّجْمِ، فَأَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أَمْنِيَّتِهِ        | ٥٧٣      |
| ٣٤ | أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَزَلَ عَلَيْهِ، فَنَزَلَ النَّبِيُّ ﷺ فِي السُّفْلِ ....                 | ٣٦٠      |
| ٣٥ | أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ لَحُومِ الْحَمْرِ الْأَهْلِيَّةِ                               | ٥٢٤      |
| ٣٦ | أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى يَوْمَ خَيْبَرَ عَنْ لَحُومِ الْخَيْلِ ....                         | ٤٩٢      |
| ٣٧ | أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وُلِدَ مَخْتُونًا                                                         | ٦٤٣      |
| ٣٨ | إِنَّ الْوَلَاةَ يُجَاءُ بِهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيَقْفُونَ عَلَى جِسْرِ جَهَنَّمَ .... | ٣٧٧      |
| ٣٩ | أَنَّ امْرَأَةً صَفْوَانَ اشْتَكَتْ بِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ....                             | ٥٨٠      |

| م  | طرف الحديث أو الأثر                                                                   | الصفحة |
|----|---------------------------------------------------------------------------------------|--------|
| ٤٠ | إن جبرئيل بحث لي من الأرض، فنبع الماء ....                                            | ٢٩٢    |
| ٤١ | إِنَّ حُدَيْفَةَ بْنَ الْيَمَانِ كَانَ أَحَدَ بَنِي عَبْسٍ ....                       | ٣٦٤    |
| ٤٢ | أَنَّ رَجُلًا لَقِيَ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: مَرْحَبًا بِسَيِّدِنَا ....               | ٤٨٥    |
| ٤٣ | أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَعْرَابِ جَاءَ النَّبِيَّ ﷺ، فَأَمَّنَ بِهِ ....               | ٦٨٢    |
| ٤٤ | أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَذِنَ فِي سَفَرٍ، وَصَلَّى بِأَصْحَابِهِ ....                | ٣٤٢    |
| ٤٥ | أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أُمِرَ أَنْ يُبَشِّرَ حَدِيجَةَ بِنْتِ مَنْ قَصَبَ ....       | ٥٠٠    |
| ٤٦ | أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَزَوَّجَ مَيْمُونَةَ وَهُوَ مُحَرَّمٌ                        | ٥٠٩    |
| ٤٧ | أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَزَوَّجَهَا، وَهُوَ حَلَالٌ                                  | ٧٩     |
| ٤٨ | أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ بِمَا أَفْضَلَتِ السَّبَاعُ                         | ٣٣٠    |
| ٤٩ | أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ قَفَلَ مِنْ غَزْوَةِ خَيْبَرَ ....                      | ٢٩٧    |
| ٥٠ | أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَامَ الْفَتْحِ وَعَلَى رَأْسِهِ الْمَغْفَرُ ....      | ٤١٠    |
| ٥١ | أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَدَّ ابْنَتَهُ زَيْنَبَ عَلَى أَبِي الْعَاصِ ....            | ٤٥٢    |
| ٥٢ | إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَدَّهَا عَلَيْهِ بِنِكَاحٍ جَدِيدٍ                           | ٤٤٨    |
| ٥٣ | أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي أَوَّلِ مَا أُوحِيَ إِلَيْهِ ....                         | ٢٩١    |
| ٥٤ | أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَرَأَ سُورَةَ النَّجْمِ وَهُوَ بِمَكَّةَ ....                | ٥٧٤    |
| ٥٥ | إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَوْ كَانَ صَلَّى هُنَاكَ لَوَجِبَ عَلَى أُمِّهِ ....         | ٣٦٨    |
| ٥٦ | أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَظَرَ نَحْوَ بَيْتِ الْمَقْدَسِ ....                         | ٣٣٢    |
| ٥٧ | أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَكَّلَ بِهِ إِسْرَافِيلَ، فَكَانَ يَتَرَاءَى لَهُ ....       | ٥٨٥    |
| ٥٨ | أَنَّ سَيِّدَ مُزَيْنَةَ أَبْجَرَ أَوْ ابْنَ أَبْجَرَ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ             | ٥١٩    |
| ٥٩ | إِنَّ عَبْدًا لَهُ أَتَى، وَإِنَّهُ نَذَرَ أَنْ يَقْطَعَ يَدَهُ ....                  | ٤٣٥    |
| ٦٠ | أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ كَانَ يَتَوَسَّدُ الْقُبُورَ، وَيَضْطَجِعُ عَلَيْهَا | ٣٩٦    |

| م  | طرف الحديث أو الأثر                                                                       | الصفحة   |
|----|-------------------------------------------------------------------------------------------|----------|
| ٦١ | إِن فَاطِمَةَ بَضْعَةٌ مِنِّي                                                             | ٢٨٤      |
| ٦٢ | إِنَّ فَاطِمَةَ مُضْغَةٌ مِنِّي                                                           | ٢٨٣، ٢٨٣ |
| ٦٣ | إِنَّ مِنْ أَرْبَى الرَّبَا، الاسْطِطَالَةَ فِي عَرْضِ الْمُسْلِمِ بِغَيْرِ حَقِّ         | ٦٠٣      |
| ٦٤ | أَنْتُمْ مِنَ الْيَدِ الْمَطْلُوقَةِ                                                      | ٦٠٧      |
| ٦٥ | انْتَهَيْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى مَضِيقٍ، السَّمَاءُ مِنْ فَوْقِنَا ....              | ٣٤٤      |
| ٦٦ | أَنْتَوَضاً مِمَّا أَفْضَلْتَ الْحَمْرَ؟ ....                                             | ٣٢٩      |
| ٦٧ | انْزِلْ بِنَا يَا ابْنَ الْأَكْوَعِ، فَاحْدُ لَنَا مِنْ هَنَاتِكَ                         | ٣١٣      |
| ٦٨ | أَنْزَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ ابْنُ أَرْبَعِينَ سَنَةً ....                        | ٥٨٦      |
| ٦٩ | انْطَلَقْتُ فِي وَفْدِ بَنِي عَامِرٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ....                         | ٤٨٤، ٤٨٤ |
| ٧٠ | انْظُرُوا زُنَابَكُمْ، أَلَا أَطَأَ عَلَيْهَا                                             | ٥٢٥      |
| ٧١ | أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَمَى غَرَزَ النَّقِيعِ                                       | ٦٦٧      |
| ٧٢ | أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ نَهَى عَنْ أَكْلِ لُحُومِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ ....       | ٤٨٧      |
| ٧٣ | أَنَّهُ ﷺ كَانَ لَا يَأْكُلُ الدَّجَاجَ الْمُخَلَّاةَ، حَتَّى تُقْصَرَ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ | ٣١٧      |
| ٧٤ | أَنَّهُ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَحَدَّثَهُ، وَكَانَ تَبَعَهُ قَبْلَ فَتْحِ مَكَّةَ ....       | ٦٦٥      |
| ٧٥ | إِنَّهُ مِنْ خَيْرِ تَمَرِكُمْ، وَإِنَّهُ دَوَاءٌ، وَلَيْسَ بِدَاءٍ                       | ٥٥٥      |
| ٧٦ | أَنَّهُمْ كَانُوا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَانْتَهَوْا إِلَى مَضِيقٍ ....           | ٣٤٤      |
| ٧٧ | إِنِّي خَاطَبْتُ الْعَشِيَّةَ عَلَى النَّاسِ، وَمُخْبِرُهُمْ بِرِضَاكُمْ ....             | ٢٨٩      |
| ٧٨ | إِنِّي عَارِضٌ عَلَيْكَ أَمْرًا فَلَا تَفْتَاتِنِ فِيهِ بِشَيْءٍ ....                     | ٦٥٦      |
| ٧٩ | أَيُّنَا أَسْرَعُ بِكَ لِحُوقًا؟ قَالَ: «أَطْوَلُكُمْ يَدًا» ....                         | ٤٠٢، ٣٩٩ |
| ٨٠ | بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَهينَةَ وَمَزِينَةَ إِلَى أَبِي سَفْيَانَ بْنِ الْحَارِثِ       | ٦٠٨      |
| ٨١ | بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي حُدْرَدٍ عَيْنًا إِلَى هَوَازِنَ ....  | ١٠٣      |

| م   | طرف الحديث أو الأثر                                                         | الصفحة   |
|-----|-----------------------------------------------------------------------------|----------|
| ٨٢  | البيت المعمور بيت في السماء السابعة ....                                    | ٣٢١      |
| ٨٣  | بِئْسَ وَاللَّهِ مَا اشْتَرَيْتِ، وَبِئْسَ وَاللَّهِ مَا اشْتَرَى ....      | ٤٧٨      |
| ٨٤  | بَيْنَمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ بَيْنَ ظَهْرَانِي النَّاسِ ....         | ٦١١      |
| ٨٥  | بينما رسول الله ﷺ يقسم غنائم خيبر، إذ قام رجل أسود ....                     | ٣١٥      |
| ٨٦  | تَبَا لِمَنْ يَعْبُدُكَ مِنْ دُونِ اللَّهِ، وَمَا شَمَسَ إِلَّا لِذَلِكَ    | ٣٣٥      |
| ٨٧  | تَحَوَّلُوا عَنْ مَكَانِكُمْ الَّذِي أَصَابَتْكُمْ فِيهِ الْغَفْلَةُ ....   | ٢٩٧      |
| ٨٨  | تَزَوَّجْتُ بِنْتَ أَبِي إِهَابِ بْنِ عَزِيزٍ ....                          | ٥٩٨      |
| ٨٩  | تَسْلِبِي ثَلَاثًا، ثُمَّ اصْنَعِي مَا شِئْتِ                               | ٥٥٠، ٥٤٨ |
| ٩٠  | تَوَفَّى النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ ابْنُ خَمْسٍ وَسِتِّينَ ....                   | ٥٦٤      |
| ٩١  | حُبِسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ عَائِشَةَ سَنَةً، فَبَيْنَا هُوَ نَائِمٌ .... | ٣٠٩، ٣٠٨ |
| ٩٢  | حَتَّى آتَيْتُ بَيْتَ الْمَقْدِسِ، فَرَبَطْتُهُ بِالْحَلَقَةِ ....          | ٢٦٨      |
| ٩٣  | حَدَّثَنِي، فَصَدَّقَنِي، وَوَعَدَنِي، فَوَفَّى لِي                         | ٥٠٧      |
| ٩٤  | حَرَّمَ اللَّهُ مَكَّةَ، فَلَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي ....               | ٦٦٠      |
| ٩٥  | حِينَ تَبَهَّرَ الْبُتَيْرَاءُ الْأَرْضَ                                    | ٣٢٠      |
| ٩٦  | خُذْ خَمْسِينَ شَاةً وَدَعُهُ ....                                          | ٢٨٧      |
| ٩٧  | خَرَجَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَخَرَجَا مَعَهُ إِلَى بَدْرٍ ....         | ٥٦٢      |
| ٩٨  | خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى خَيْبَرَ، فَسِرْنَا لَيْلًا ....          | ٣١٣      |
| ٩٩  | خَيْرُ الرَّفَقَاءِ أَرْبَعَةٌ                                              | ٦١٤      |
| ١٠٠ | دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ الْبَيْتَ، ثُمَّ خَرَجَ وَبِلَالٌ خَلْفَهُ ....         | ٤٦٠      |
| ١٠١ | دخل سيدنا رسول الله ﷺ البيت، ثم خرج وبلال خلفه ....                         | ٤٥٩      |
| ١٠٢ | دَخَلْتُ الْجَنَّةَ الْبَارِحَةَ، فَرَأَيْتُ جَعْفَرًا ....                 | ٦٥٧      |

| م   | طرف الحديث أو الأثر                                                                                  | الصفحة   |
|-----|------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------|
| ١٠٣ | دُفِنَ مع أبي رجل، فكان في نفسي من ذلك حاجةً ....                                                    | ٤٤٠      |
| ١٠٤ | الدُّنيا سبعة آلاف سنة                                                                               | ٥١٧      |
| ١٠٥ | الدنيا سبعة أيام، كل يوم ألف سنة ....                                                                | ٥١٤      |
| ١٠٦ | ذَبَحْنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَرَسًا وَنَحْنُ بِالْمَدِينَةِ، فَأَكَلْنَاهُ              | ٣٢٥      |
| ١٠٧ | رَأَى سَيِّدَنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَوْمًا مِنْ حَمِيرٍ ....                                         | ٦٠٨      |
| ١٠٨ | رَأَيْتُ خَاتَمَ النُّبُوَّةِ وَكَانَ كَرُكْبَةِ الْعِزِّ،                                           | ٦٦٤      |
| ١٠٩ | رَأَيْتُ وَرَقَةً بَنَ نَوْفَلٍ فِي الْمَنَامِ، وَعَلَيْهِ ثِيَابٌ بَيضٌ                             | ٤٩٤، ٣٠٠ |
| ١١٠ | رَأَيْتُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ عَلَى مَنْبَرٍ لَهُ سَبْعُ دَرَجَاتٍ                                  | ١٢٨      |
| ١١١ | رَأَيْتُهُ عَلَى فَرَسٍ لَهُ شِقْرَاءُ وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ حَمْرَاءُ ....                           | ٨٩       |
| ١١٢ | رَأَيْتُهُ فِي الْمَنَامِ عَلَيْهِ ثِيَابٌ بَيضٌ ....                                                | ٢٩٩      |
| ١١٣ | رَدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ابْنَتَهُ زَيْنَبَ عَلَى أَبِي الْعَاصِ بِالنِّكَاحِ ....                    | ٤٤٩      |
| ١١٤ | رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حِينَ ابْتَنَى بِأُمِّ سَلَمَةَ ....                                       | ٥٢٥      |
| ١١٥ | سَأَلْتُ أُمَّ رُومَانَ -وهي أم عائشة- عما قيل فيها                                                  | ١٧٢      |
| ١١٦ | سُحِرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَنَةً يُحَيَّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَفْعَلُ الْفِعْلَ، وَهُوَ لَا يَفْعَلُهُ | ٣٠٨      |
| ١١٧ | السُّفْلُ أَرْفَقُ بِنَا، وَمَنْ يَغْشَانَا؟ ....                                                    | ٣٥٩، ٧٦  |
| ١١٨ | سَلَوْنِي قَبْلَ أَنْ لَا تَسْأَلُونِي، وَلَنْ تَسْأَلُوا بَعْدِي مِثْلِي ....                       | ٣٠٧      |
| ١١٩ | سَيِّدُ إِدَامِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ اللَّحْمُ                                                    | ٣٩٠      |
| ١٢٠ | السيد الله                                                                                           | ٤٨٢      |
| ١٢١ | سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَيَتَوْضَأُ بِمَا أَفْضَلَتِ الْحَمْرُ؟ ....                               | ٣٢٩      |
| ١٢٢ | سُئِلَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عَنْ وَقْتِ صَلَاةِ الضُّحَى ....                                  | ٣١٩      |
| ١٢٣ | الشُّهَدَاءُ بِنَهْرٍ -أَوْ عَلَى نَهْرٍ- يُقَالُ لَهُ: بَارِقٌ عِنْدَ بَابِ الْجَنَّةِ ....         | ٢٦٩      |

| م   | طرف الحديث أو الأثر                                       | الصفحة        |
|-----|-----------------------------------------------------------|---------------|
| ١٢٤ | الشهداء على بارق - نهر بباب الجنة - في قبة خضراء ....     | ٢٧٠           |
| ١٢٥ | صدق والذي نفسي بيده، لا تقوم الساعة حتى يكلم السباع ....  | ٥٣٥           |
| ١٢٦ | صل قائماً إلا أن تخاف الغرق                               | ٤٧٥، ٤٧٣، ٤٧١ |
| ١٢٧ | صليت وراء النبي ﷺ بالمدينة العصر، فسلم ....               | ٥٩٩           |
| ١٢٨ | ضحينا على عهد رسول الله ﷺ بفرس                            | ٣٢٤           |
| ١٢٩ | عشر في الجنة                                              | ٦٠٣           |
| ١٣٠ | غزوت مع النبي ﷺ خيبر، فبعثني النبي ﷺ ....                 | ٤٨٨           |
| ١٣١ | فاطمة بضعة مني، يقبضني ما يقبضها، ويسطني ما يسطها         | ٢٨٥           |
| ١٣٢ | فانظر اليوم الذي يجهر فيه اليهود بالزبور لسبتهم ....      | ٣٣٨           |
| ١٣٣ | فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام          | ٣٩٠، ٣٩٠، ٧٧  |
| ١٣٤ | فقسم غنائم بدر عن فواق                                    | ٩٧، ٧٤        |
| ١٣٥ | فقسمها رسول الله ﷺ عن بواء، يقول: عن سواء                 | ٩٦            |
| ١٣٦ | فلما وضعت يدي عليه، تشامس، واستصعب علي ....               | ٣٣٦           |
| ١٣٧ | قتل رسول الله ﷺ يوم بدر ثلاثة صبرا ....                   | ٤١١           |
| ١٣٨ | كان النبي ﷺ يجمع بين الرجلين من قتل أحدهما ....           | ٤٠٥           |
| ١٣٩ | كان خرج مع النبي ﷺ إلى بدر، فردّه، وأمره على المدينة .... | ٥٦٢           |
| ١٤٠ | كان ذو القرنين رجلاً صالحاً، ناصح الله فنصحه ....         | ٣٠٥           |
| ١٤١ | كان ذو القرنين عبداً صالحاً، نصح الله عز وجل ....         | ٣٠٧           |
| ١٤٢ | كان رجلاً صالحاً، ناصح الله، فنصحه ....                   | ٣٠٦           |
| ١٤٣ | كان رسول الله ﷺ إذا أمر أميراً على جيش ....               | ٤٣٤           |
| ١٤٤ | كان رسول الله ﷺ أفلح الشيتين ....                         | ٣١١، ٣١٠      |

| م   | طرف الحديث أو الأثر                                                                      | الصفحة   |
|-----|------------------------------------------------------------------------------------------|----------|
| ١٤٥ | كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَرَى فِي الظُّلْمَةِ كَمَا يَرَى فِي الضُّوءِ                   | ٥٢٨      |
| ١٤٦ | كَانَ عَلِيٌّ، وَأَبُو لُبَابَةَ، زَمِيلِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ                             | ٥٦١      |
| ١٤٧ | الْكَمَاءُ مِنَ الْمَنِّ، وَمَاؤُهَا شِفَاءٌ لِلْعَيْنِ                                  | ٦٠٢، ٧٩  |
| ١٤٨ | كُنَّا نَتَحَدَّثُ أَنَّهُ لَا يَزَالُ يُرَى عَلَى قَبْرِ النَجَاشِيِّ نَوْرٌ            | ٤١٣      |
| ١٤٩ | لَا تَجْلِسُوا عَلَى الْقُبُورِ، وَلَا تُصَلُّوا إِلَيْهَا                               | ٣٩٦      |
| ١٥٠ | لَا تَحِلْ غَنَائِمُهَا، وَلَا تُلْتَقَطْ لُقُطَتُهَا                                    | ٦٦٠      |
| ١٥١ | لَا تَسْبُوا وَرَقَةً؛ فَإِنِّي رَأَيْتُ لَهُ جَنَّةً أَوْ جَنَّتَيْنِ                   | ٣٠٠، ٣٠٠ |
| ١٥٢ | لَا سَهْوَ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ                                                         | ٤٤٣      |
| ١٥٣ | لَا قَوَدَ إِلَّا بِحَدِيدَةٍ، وَلَا قَوَدَ فِي النَّفْسِ وَغَيْرِهَا إِلَّا بِحَدِيدَةٍ | ٦٦٣      |
| ١٥٤ | لَا يُقْتَلُ قُرَشِيٌّ صَبْرًا بَعْدَ هَذَا                                              | ٤٠٩، ٤١١ |
| ١٥٥ | لَا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ، وَلَا يُنْكَحُ، وَلَا يَخْطُبُ                                 | ٢٧٤      |
| ١٥٦ | لَا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ، وَلَا يُنْكَحُ، وَلَا يَخْطُبُ، وَلَا يَخْطُبُ عَلَى....       | ٢٧٤      |
| ١٥٧ | لَأَنْ يَجْلِسَ أَحَدُكُمْ عَلَى جَمْرَةٍ، فَتَحْرُقَ ثِيَابَهُ....                      | ٣٩٧، ٣٩٤ |
| ١٥٨ | لَعَلَّكَ مَسِسْتَ الصَّفْرَاءَ                                                          | ٣٣٥      |
| ١٥٩ | لَقَدْ رَأَيْتُنِي فِي الْحَجْرِ وَقُرَيْشُ تَسْأَلُنِي عَنْ مَسْرَايَ....               | ٣٦٨      |
| ١٦٠ | لَقَدْ رَأَيْتُنِي، وَإِنَّ عُمَرَ لَمَوْثِقِي عَلَى الْإِسْلَامِ، قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ | ٦٠٢      |
| ١٦١ | لَمْ يَكُنْ نَبِيًّا، وَلَا مَلِكًا، وَلَكِنَّهُ كَانَ عَابِدًا....                      | ٣٠٦      |
| ١٦٢ | لَمَّا أَرَادَ مُعَاوِيَةُ أَنْ يُجْرِيَ الْكُظَامَةَ....                                | ٤٤١      |
| ١٦٣ | لَمَّا خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى أَحَدٍ، رَفَعَ حُسَيْلُ بْنُ جَابِرٍ....           | ٣٦٢      |
| ١٦٤ | لَمَّا صَعِدَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى السَّمَاءِ، فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى....    | ٤٥٥      |
| ١٦٥ | لَمَّا نَزَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِي، نَزَلَ فِي السُّفْلِ....              | ٣٥٩      |

| م   | طرف الحديث أو الأثر                                                                      | الصفحة   |
|-----|------------------------------------------------------------------------------------------|----------|
| ١٦٦ | لَمَّا وُلِدَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ، نَظَرَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ....     | ٥٨٩      |
| ١٦٧ | اللَّهُمَّ اَلْقَ طَلْحَةَ يَضْحَكُ إِلَيْكَ، وَتَضْحَكُ إِلَيْهِ                        | ٣٥٦      |
| ١٦٨ | اللَّهُمَّ ثَبِّتْهُ، وَاجْعَلْهُ هَادِيًا مَهْدِيًا                                     | ٣٢٧      |
| ١٦٩ | لَيْسَ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ سَهْوٌ                                                      | ٤٤٦، ٤٤٥ |
| ١٧٠ | مَا أَرَانِي إِلَّا مَقْتُولًا فِي أَوَّلِ مَنْ يُقْتَلُ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ.... | ٤٤٠      |
| ١٧١ | مَا تَوَطَّنَ رَجُلٌ مُسْلِمٌ الْمَسَاجِدَ لِلصَّلَاةِ وَالذِّكْرِ....                   | ٢٦       |
| ١٧٢ | مَا غَرَّتْ عَلَيَّ أَحَدٍ مَا غَرَّتْ عَلَيَّ خَدِيجَةَ....                             | ٥٠٠      |
| ١٧٣ | مَتَى وَجِبْتَ لَكَ النُّبُوَّةَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟....                                | ٢٨٠      |
| ١٧٤ | مُخَيَّرْتُ خَيْرَ يَهُودٍ                                                               | ٣٤٦      |
| ١٧٥ | مَرَّ عَلَيْنَا دَحِيَّةُ الْكَلْبِيِّ عَلَيَّ بَغْلَةً شَهْبَاءَ....                    | ٦٤٨      |
| ١٧٦ | مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً                                                            | ٦٠٣      |
| ١٧٧ | مَنْ رَجُلٌ يَنْظُرُ مَا فَعَلَ سَعْدُ بْنُ الرَّيِّعِ؟ فَقَالَ رَجُلٌ: أَنَا            | ٨٧، ٨٦   |
| ١٧٨ | مَنْ غَضِبَ شَيْئًا مِنْ أَرْضٍ، طَوَّقَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ     | ٦٠٢      |
| ١٧٩ | مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ، فَهُوَ شَهِيدٌ                                                | ٦٠٣      |
| ١٨٠ | مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا                                                         | ٦٠٧      |
| ١٨١ | مِنْ كِرَامَتِي أَنِي وُلِدْتُ مَخْتُونًا، وَلَمْ يَرِ أَحَدٌ سَوْعِي                    | ٦٣٩      |
| ١٨٢ | مِنْ كِرَامَتِي عَلَيَّ رَبِّي، أَنِي وُلِدْتُ مَخْتُونًا، وَلَمْ يَرِ أَحَدٌ سَوْعِي    | ٦٤٢      |
| ١٨٣ | مَنْ وَلِيَ أَمْرَ النَّاسِ، فَسَدَّ بَابَهُ دُونَ ذَوِي الْحَاجَةِ....                  | ٦٠٦      |
| ١٨٤ | مَنْ يَأْتِينِي بِخَبَرِ سَعْدِ بْنِ رَيْعٍ؟....                                         | ٨٨       |
| ١٨٥ | مَوْتُ غُرْبَةٍ شَهَادَةٌ                                                                | ٤١٥      |
| ١٨٦ | نَحَرْنَا فَرَسًا عَلَيَّ عَهْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَكَلْنَاهُ                        | ٣٢٤      |



| م   | طرف الحديث أو الأثر                                                                              | الصفحة   |
|-----|--------------------------------------------------------------------------------------------------|----------|
| ١٨٧ | وَدِدْتُ أَنَّ اللَّهَ حَوْلَنِي عَنْ قِبَلَةِ الْيَهُودِ ....                                   | ٣٣٢      |
| ١٨٨ | وَقَدْ عَصَمَ بَشَنَّتِهِ الْغُبَارُ                                                             | ٩٠       |
| ١٨٩ | وَكَانَ يَخْدُمُ النَّبِيَّ ﷺ، فَخَاطَبَهُ يَهُودِيٌّ ....                                       | ٦٦٦      |
| ١٩٠ | وُلِدَ النَّبِيُّ ﷺ مَسْرُورًا مَخْتُونًا                                                        | ٦٤٣، ٦٣٩ |
| ١٩١ | وُلِدْتُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْفِيلِ كَاللَّذَيْنِ ....                             | ٦٤٥      |
| ١٩٢ | وُلِدْتُ مَخْتُونًا مَسْرُورًا                                                                   | ٦٤٣      |
| ١٩٣ | وَيْلٌ لَكَ مِنَ النَّاسِ، وَوَيْلٌ لِلنَّاسِ مِنْكَ                                             | ٣٠٢      |
| ١٩٤ | يَا أَكْثَمُ، اغْزُ مَعَ غَيْرِ قَوْمِكَ يَحْسُنْ خُلُقُكَ ....                                  | ٦١٤      |
| ١٩٥ | يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَصَابَتْنَا السَّنَةُ وَلَمْ يَكُنْ فِي مَالِي مَا أُطْعِمُ أَهْلِي ....   | ٦٧٩، ٥٢١ |
| ١٩٦ | يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ زَوْجِي صَفْوَانُ بْنُ الْمُعْطَلِ يَضْرِبُنِي ....                    | ٥٨٢      |
| ١٩٧ | يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتَتَوَضَّأُ بِمَا أَفْضَلَتِ الْحُمْرُ، قَالَ: نَعَمْ ....                | ٣٣٠      |
| ١٩٨ | يَا سَعْدُ بْنُ الرَّبِيعِ، مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ، فَلَمْ يَجِبْهُ أَحَدٌ ....                  | ٨٦       |
| ١٩٩ | يَأْتِينِي، جَنَاحَاهُ لَوْلُؤٌ، وَبَاطِنُ قَدَمَيْهِ أَخْضَرُ                                   | ٦٥٨      |
| ٢٠٠ | يُخْرِجُ فِي الْكَاهِنِينَ رَجُلٌ يَدْرُسُ الْقُرْآنَ دَرْسًا ....                               | ٩٩       |
| ٢٠١ | يُخْرِجُ مِنَ الْكَاهِنِينَ رَجُلٌ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ قِرَاءَةً لَا يَقْرَأُ أَحَدٌ قِرَاءَتَهُ | ١٠٠      |
| ٢٠٢ | يُضْحَكُ اللَّهُ إِلَى رَجُلَيْنِ يَقْتُلُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ ....                             | ٢٦       |

## فهرس الأبيات الشعرية

| م | البيت                                                     | الصفحة |
|---|-----------------------------------------------------------|--------|
| ١ | إلى ابن مكلم الذئب ابن أوسٍ .. رحلت على عذافرة أمون       | ٥٣٣    |
| ٢ | كذاك فافعل ما حييت إليهم ... وأقدم إذا ما أعين الناس تبرق | ٩٤     |
| ٣ | وأضحى عن مواسمهم قتيلاً ... بلبته سرائح كالعصيم           | ٩٠     |
| ٤ | يصلي على من مات منا عريفنا .. ويقرأ حتى يعصب الريق بالفم  | ٩١     |
| ٥ | يعصب فاه الريق أي عصب .. عصب الجباب بشفاه الوط            | ٩٢     |
| ٦ | يقلن وقد تلاحت المطايا .. كذاك الصوت: إن عليك عينا        | ٩٤     |

## فهرس المصطلحات العلمية والكلمات الغريبة

| م  | الكلمة      | الصفحة |
|----|-------------|--------|
| ١  | الإحداد     | ٥٤٨    |
| ٢  | ازْدَرَدَهُ | ٣٠٢    |
| ٣  | إساف ونائلة | ٣٣٦    |
| ٤  | الأشاعرة    | ٢٥     |
| ٥  | أَفْلَجَ    | ٣١١    |
| ٦  | أفذاع       | ٥٢٦    |
| ٧  | الأنفال     | ٢٨٧    |
| ٨  | الأهلية     | ٥٢١    |
| ٩  | البُتْرَاءُ | ٣١٩    |
| ١٠ | البُراق     | ٢٦٧    |
| ١١ | الْبَرْنِي  | ٥٥٥    |
| ١٢ | البريد      | ٣٨١    |
| ١٣ | بَقِيعُ     | ٤٢١    |
| ١٤ | التَّبَرُّ  | ٥٩٩    |
| ١٥ | تَبْهَرُ    | ٣١٩    |
| ١٦ | تَخْرُصُ    | ٣٨٦    |
| ١٧ | تَسْلِي     | ٥٤٨    |

| م  | الكلمة     | الصفحة |
|----|------------|--------|
| ١٨ | التصوف     | ٢٧     |
| ١٩ | الْجَزَعَة | ٤٥٩    |
| ٢٠ | الجلوس     | ٣٩٤    |
| ٢١ | جَوَال     | ٥٢٢    |
| ٢٢ | الحُبُّ    | ٣٥٩    |
| ٢٣ | الحجم      | ١٣٥    |
| ٢٤ | خَزَوْر    | ٣٠٢    |
| ٢٥ | الْحُمْر   | ٣٢٩    |
| ٢٦ | الْحَمَى   | ٦٦٧    |
| ٢٧ | الخبخة     | ١٦٩    |
| ٢٨ | الختان     | ٦٣٩    |
| ٢٩ | الزميل     | ٥٦٠    |
| ٣٠ | السَّبَاعُ | ٣٢٩    |
| ٣١ | السَّلام   | ٦٢٢    |
| ٣٢ | السَّنةُ   | ٥٢١    |
| ٣٣ | السَّيِّدُ | ٤٨٢    |
| ٣٤ | شَقْرَاءَ  | ٨٩     |
| ٣٥ | شَمَسَ     | ٣٣٥    |
| ٣٦ | الشهيد     | ٤٠٤    |
| ٣٧ | صَبْرًا    | ٤٠٩    |
| ٣٨ | صخب        | ٥٠٠    |

| م  | الكلمة        | الصفحة |
|----|---------------|--------|
| ٣٩ | الصِّفْرَاءُ  | ٣٣٥    |
| ٤٠ | طول اليد      | ٦٤٨    |
| ٤١ | العذافرة      | ٥٣٣    |
| ٤٢ | عَرَّسَ       | ٢٩٧    |
| ٤٣ | العقب         | ٢٤٤    |
| ٤٤ | العقيقة       | ٤٣٨    |
| ٤٥ | العين         | ١٠٣    |
| ٤٦ | العينة        | ٤٧٦    |
| ٤٧ | الغَرَانِقَةُ | ٥٧٣    |
| ٤٨ | غنائمهـا      | ٦٦٠    |
| ٤٩ | الفَضْلة      | ٣٢٩    |
| ٥٠ | الْفَطْسُ     | ٣٧٧    |
| ٥١ | فُواق         | ٩٦     |
| ٥٢ | قاذورة        | ٣١٨    |
| ٥٣ | قصب           | ٥٠٠    |
| ٥٤ | القَطِيفَة    | ٣٥٩    |
| ٥٥ | القعود        | ٣٩٤    |
| ٥٦ | القَوَد       | ٦٦٢    |
| ٥٧ | الكاهن        | ٩٩     |
| ٥٨ | الْكَرْي      | ٢٩٧    |
| ٥٩ | الْكُظَامَة   | ٤٤١    |

| م  | الكلمة             | الصفحة |
|----|--------------------|--------|
| ٦٠ | الكَلَأُ           | ٢٩٧    |
| ٦١ | اللَّدَتَيْنِ      | ٦٤٥    |
| ٦٢ | اللَّقْطَةُ        | ٦٦٠    |
| ٦٣ | مَأْوِيَّة         | ٩٣     |
| ٦٤ | المتواتر           | ٦٣٩    |
| ٦٥ | المُثَلَّة         | ٤٣٣    |
| ٦٦ | المُخَلَّاة        | ٣١٧    |
| ٦٧ | المذاهب            | ٣٩٤    |
| ٦٨ | مَرَأَق            | ٤١٨    |
| ٦٩ | مرسل               | ٥٠٠    |
| ٧٠ | المزايلة           | ٣٦٥    |
| ٧١ | مَسْرُبَتِه        | ٤١٨    |
| ٧٢ | مسروراً            | ٦٣٩    |
| ٧٣ | مسغبة              | ٦٧٩    |
| ٧٤ | المشربة            | ٣٦٠    |
| ٧٥ | مُضَرَّجَانِ بالدم | ٦٥٧    |
| ٧٦ | المعضل             | ٣٦٥    |
| ٧٧ | مَقْفَلَه          | ٢٩٥    |
| ٧٨ | الملاجَه           | ٢٣     |
| ٧٩ | المنقلة            | ٢٨٧    |
| ٨٠ | النُّجْعَة         | ٢٦٧    |

| م  | الكلمة              | الصفحة |
|----|---------------------|--------|
| ٨١ | النسخ               | ٥٤٨    |
| ٨٢ | النُّشَاب           | ٢٤     |
| ٨٣ | نَصَب               | ٥٠٠    |
| ٨٤ | نضح                 | ٢٩١    |
| ٨٥ | هزم النبيت          | ٣٨٢    |
| ٨٦ | همز                 | ٢٤٤    |
| ٨٧ | هَنَاتِك            | ٣١٢    |
| ٨٨ | وَدَاه              | ٣٦٢    |
| ٨٩ | يَسْتَجْرِيَنَّكُمْ | ٤٨٤    |
| ٩٠ | يَغْشَانَا          | ٣٥٩    |



## فهرس الأعلام المترجم لهم

| م  | اسم العلم                                | الصفحة |
|----|------------------------------------------|--------|
| ١  | أبان بن صالح بن عمير القرشي              | ٢١٨    |
| ٢  | أبان بن يزيد العطار البصري               | ٢٩٥    |
| ٣  | إبراهيم بن المختار أبو إسماعيل الرّازي   | ٢٢٥    |
| ٤  | إبراهيم بن المنذر بن عبدالله الحزامي     | ١٩١    |
| ٥  | إبراهيم بن عبدالله بن مسلم بن ماعز الكشي | ٢٧٧    |
| ٦  | إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق الجوزجاني      | ٢٦٢    |
| ٧  | إبراهيم بن يونس بن محمد البغدادي         | ٤٨٣    |
| ٨  | ابن زمل الجهني                           | ١٢٨    |
| ٩  | أبو الدرداء                              | ١١٣    |
| ١٠ | أبو العاص بن الربيع بن عبدالعزيز القرشي  | ٤٤٧    |
| ١١ | أبو أمانة بن ثعلبة الأنصاري              | ٣٥٦    |
| ١٢ | أبو جهم بن حذيفة بن غانم العدوي          | ٢٨٧    |
| ١٣ | أبو حذر الأسلمي المدني                   | ١٠٣    |
| ١٤ | أبو حذيفة بن عتبة بن ربيعة القرشي        | ١٠٨    |
| ١٥ | أبو ذر الغفاري                           | ١١٧    |
| ١٦ | أبو رافع القبطي                          | ١٢٣    |
| ١٧ | أبو سروة                                 | ١٥٦    |



| م  | اسم العلم                                    | الصفحة |
|----|----------------------------------------------|--------|
| ١٨ | أبو طيبة الحجام                              | ١٣٥    |
| ١٩ | أبو عزيز بن عمير بن هاشم العبدي              | ٦٧١    |
| ٢٠ | أبو عمرو بن العلاء بن عمار المازني           | ٦١٨    |
| ٢١ | أبو كلاب بن أبي صُصعة عمرو الأنصاري          | ٨٤     |
| ٢٢ | أبو كُليب الجُهني                            | ٨٤     |
| ٢٣ | أبو لُبابة بن عبدالمندر الأنصاري             | ٢٨٣    |
| ٢٤ | أبو محمد المدني                              | ١٩٥    |
| ٢٥ | أبو مَعْبَد                                  | ١٤٢    |
| ٢٦ | أبو هند الحجام البياضي                       | ١٤٦    |
| ٢٧ | أبو وَاقد اللّيثي                            | ١٤٩    |
| ٢٨ | أُبَيُّ بن كَعْب بن قيس بن عبيد الأنصاري     | ٨٨     |
| ٢٩ | أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الإسماعيلي        | ٥٤٤    |
| ٣٠ | أحمد بن أبي خيثمة زهير بن حرب بن شداد        | ١١٧    |
| ٣١ | أحمد بن الفرّج أبو عتبة الحجازي              | ٤٤٣    |
| ٣٢ | أحمد بن سعيد بن الحكم الجمحي (ابن أبي مريم)  | ٢٦٢    |
| ٣٣ | أحمد بن سَوّاد المُراديّ الزوفي              | ٦٢٨    |
| ٣٤ | أحمد بن صالح أبو جعفر بن الطبري              | ٤٦٤    |
| ٣٥ | أحمد بن عبد الرحمن أبو بكر الشيرازي          | ١١٣    |
| ٣٦ | أحمد بن عبدالله أبو بكر بن البرقي            | ١٣٣    |
| ٣٧ | أحمد بن عبدالله بن إسحاق أبو نُعيم الأصبهاني | ١٠٨    |
| ٣٨ | أحمد بن عبدالله بن صالح العجلي               | ٢٦٢    |

| م  | اسم العلم                                    | الصفحة |
|----|----------------------------------------------|--------|
| ٣٩ | أحمد بن عمرو بن أبي عاصم الضحاك              | ٤٩٤    |
| ٤٠ | أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار            | ٢٧٧    |
| ٤١ | أحمد بن عمير ابن جَوْصَاء الحافظ             | ٤٤٤    |
| ٤٢ | أحمد بن فارس بن زكريا أبو الحسين الرازي      | ٣٧٣    |
| ٤٣ | أحمد بن محمد بن الحسين الكلاباذي             | ١٧٥    |
| ٤٤ | أحمد بن محمد بن سواد الزَوْفِي               | ٦٢٨    |
| ٤٥ | أحمد بن محمد بن عبد الرحمن الهروي            | ٩٩     |
| ٤٦ | أحمد بن محمد بن علي بن تَامَتِيَّت اللواتي   | ٥٩٨    |
| ٤٧ | أحمد بن محمد بن غالب الباهلي                 | ٣٣٩    |
| ٤٨ | أحمد بن منيع بن عبد الرحمن البغوي            | ٣٤٣    |
| ٤٩ | أحمد بن موسى ابن مردويه الأصبهاني            | ٣٠٥    |
| ٥٠ | أحمد بن هارون بن روح البرديجي                | ١٣٣    |
| ٥١ | إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي         | ٥١٨    |
| ٥٢ | أسماء بنت عُمَيْس بن معد الخثعمية            | ٥٤٨    |
| ٥٣ | إسماعيل بن أبي حكيم القرشي                   | ١٥٩    |
| ٥٤ | أصحمة النَّجَاشِي                            | ٤١٣    |
| ٥٥ | أَكْثَم بن الجون بن أصرم الخزاعي             | ٦١٤    |
| ٥٦ | أم الحكم بنت أبي سفيان صخر بن حرب القرشية    | ٢١٣    |
| ٥٧ | أم الْحَكَم بنت الزبير بن عبد المطلب القرشية | ٢١٣    |
| ٥٨ | أم الدَّرْدَاء الصغرى الأوصابية              | ٢٠٦    |
| ٥٩ | أم رُوْمَان بنت عامر بن عويمر بن عبد شمس     | ١٧٢    |

| م  | اسم العلم                                 | الصفحة   |
|----|-------------------------------------------|----------|
| ٦٠ | أم سلمة                                   | ١٣٢      |
| ٦١ | أم مُحِبَّة                               | ٤٧٦      |
| ٦٢ | أم نصر المحاربة                           | ٢٢٥      |
| ٦٣ | أم هانئ بنت أبي طالب بن عبدالمطلب بن هاشم | ٢٠٩      |
| ٦٤ | أهبان بن الأكوع بن عياذ الخزاعي           | ٥٣٢      |
| ٦٥ | أهبان بن أوس الأسلمي                      | ٥٣٣      |
| ٦٦ | أُهْبَانُ بْنُ صَيْفِيٍّ الغفاري          | ٥٣٢      |
| ٦٧ | أيوب بن سويد أبو مسعود الرملي             | ٢٣٤      |
| ٦٨ | بازام أبو صالح                            | ٥٧٣      |
| ٦٩ | البراء بن معرور الأنصاري السلمي           | ٣٤٩      |
| ٧٠ | بُرَيْدَةُ بْنُ الحصيص بن عبدالله الأسلمي | ٣٤٩      |
| ٧١ | بشر بن المفضل بن لاحق الرقاشي             | ٤٨٢      |
| ٧٢ | بَقِيٍّ بن مَخْلَد بن يزيد الأندلسي       | ٦٠٢، ٦٠٠ |
| ٧٣ | بَقِيَّةُ بن الوليد بن صائد الكلاعي       | ٤٤٤      |
| ٧٤ | بَهْزُ بن حكيم بن معاوية القشيري          | ٤٣٣      |
| ٧٥ | جرير بن عبد الحميد بن قرط الضبي           | ٢٣٤      |
| ٧٦ | جرير بن عبدالله بن جابر بن مالك البجلي    | ٣٢٧      |
| ٧٧ | جعفر بن أبي طالب أبو عبدالله الهاشمي      | ٤٧١      |
| ٧٨ | جعفر بن عبدالواحد الهاشمي                 | ٢٢٩      |
| ٧٩ | جعفر بن هارون الرشيد العباسي              | ٢٢٩      |
| ٨٠ | جميلة بنت عبدالله بن أبي ابن سلول         | ٥٤٩      |

| م   | اسم العلم                                       | الصفحة |
|-----|-------------------------------------------------|--------|
| ٨١  | جويرية بنت أبي جهل                              | ٥٠٦    |
| ٨٢  | جُوَيْرِيَّة بنت الحارث بن أبي ضرار الخزاعية    | ٢٢١    |
| ٨٣  | الحارث بن حسان البكري                           | ٢٧٦    |
| ٨٤  | الحارث بن ربيعي أبو قتادة الأنصاري              | ٣٤٩    |
| ٨٥  | الحارث بن محمد بن أبو أسامة                     | ٢٥٢    |
| ٨٦  | حَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ ابن ثور بن هبيرة النخعي | ٤٤٨    |
| ٨٧  | حُذَيْفَةُ بن اليمان بن جابر العبسي             | ٣٦٢    |
| ٨٨  | الْحَسَنُ بن أبي الحسن البصري                   | ٤٣٣    |
| ٨٩  | الحسن بن عبدالله بن سعيد أبو أحمد العسكري       | ١٠٤    |
| ٩٠  | الْحَسَنُ بْنُ عُمَارَةَ أبو محمد الكوفي        | ٢٣٣    |
| ٩١  | حسين بن عبد الله بن ضميرة الحميري               | ٥٢٦    |
| ٩٢  | حسين بن علوان أبو علي الكوفي                    | ٤٧١    |
| ٩٣  | الحسين بن محمد أحمد الغساني الجياني             | ١١٤    |
| ٩٤  | الحسين بن محمد بن مودود أبو عروبة الحراني       | ٣٣٩    |
| ٩٥  | الْحُصَيْنُ بْنُ وَحُوحٍ الأنصاري               | ٣٥٦    |
| ٩٦  | الحكم بن أبان أبو عيسى العدني                   | ٦٤٠    |
| ٩٧  | الحكم بن عبد الله بن خطاف الحمصي                | ٦١٦    |
| ٩٨  | حكيم بن حكيم بن عباد الأنصاري                   | ٤٢٥    |
| ٩٩  | حميد بن مسعدة بن المبارك السامي                 | ٤٨٣    |
| ١٠٠ | حميد بن هلال أبو نصر العدوي                     | ٣٥٣    |
| ١٠١ | حنظلة بن أبي عامر بن صيفي الأنصاري              | ٥٤٩    |

| م   | اسم العلم                                              | الصفحة |
|-----|--------------------------------------------------------|--------|
| ١٠٢ | خارجة بن زيد بن ثابت الأنصاري                          | ٣٥٢    |
| ١٠٣ | خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ بن المغيرة بن عبدالله المخزومي | ٤٨٧    |
| ١٠٤ | خالد بن مالك بن قيس بن البرصاء الكناني                 | ٢٨٧    |
| ١٠٥ | خليفة بن خياط بن خليفة العصفري                         | ١٩١    |
| ١٠٦ | خيرة بنت أبي حدرد الأسلمي (أم الدرداء)                 | ٢٠٣    |
| ١٠٧ | دَاوُدُ بْنُ الْمُحَبَّرِ ابن قحذم الثقفي              | ٢٣٨    |
| ١٠٨ | دحية بن خليفة بن فروة بن فضالة الكلبي                  | ٦٤٨    |
| ١٠٩ | ربيعة بن الحارث بن عبدالمطلب بن هاشم                   | ٢١٣    |
| ١١٠ | رِشْدِينُ بْنُ سَعْدِ بن مفلح المهري                   | ٢٤١    |
| ١١١ | رؤبة بن العجاج التميمي الراجز                          | ٣٧٢    |
| ١١٢ | الزبير بن أبي بكر بكار بن عبدالله بن مصعب              | ١٩١    |
| ١١٣ | زيد بن أرقم بن زيد بن قيس الأنصاري                     | ٤٧٦    |
| ١١٤ | زيد بن ثابت بن الضحاك الأنصاري                         | ٣٤٩    |
| ١١٥ | زيد بن حارثة بن شراحيل الكلبي                          | ٢٤٤    |
| ١١٦ | زينب بنت أبي سلمة بن عبدالأسد المخزومية                | ٥٢٥    |
| ١١٧ | زَيْنَبُ بِنْتُ جَحْشٍ بن رثاب الأسدية                 | ٦٣٦    |
| ١١٨ | زينب بنت رسول الله ﷺ                                   | ٤٤٧    |
| ١١٩ | سعد بن الربيع بن عمرو الأنصاري                         | ٨٦     |
| ١٢٠ | سعد بن مالك بن سنان أبو سعيد الخدري                    | ٣٥٢    |
| ١٢١ | سعد بن معاذ بن النعمان الأنصاري                        | ٣٨٥    |
| ١٢٢ | سعيد بن أوس بن ثابت أبو زيد الأنصاري                   | ٩٠     |

| م   | اسم العلم                              | الصفحة |
|-----|----------------------------------------|--------|
| ١٢٣ | سعيد بن رحمة بن نُعيم المصيبي          | ٤٣٩    |
| ١٢٤ | سعيد بن يزيد بن مسلمة الأزدي           | ٤٨٢    |
| ١٢٥ | سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري          | ٢٣٤    |
| ١٢٦ | سفيان بن عيينة بن أبي عمران الهلالي    | ٢٦١    |
| ١٢٧ | سفيان بن محمد الفزاري المصيصي          | ٦٤١    |
| ١٢٨ | سَلَامُ بن محمد بن ناهض المقدسي        | ٦٢٥    |
| ١٢٩ | سلمان بن ربيعة بن يزيد الباهلي         | ١٨٤    |
| ١٣٠ | سلمة بن الفضل الأبرش                   | ٢٢٦    |
| ١٣١ | سلمة بن عمرو بن الأكوع الأسلمي         | ٣١٢    |
| ١٣٢ | سليمان بن أحمد بن أيوب الشامي الطبراني | ١٢٨    |
| ١٣٣ | سليمان بن موسى الأموي الدمشقي          | ٣٣٩    |
| ١٣٤ | سَمْرَةَ بن جندب بن هلال الفزاري       | ٤٣٣    |
| ١٣٥ | سَهْلُ بن حُنيف بن واهب الأنصاري       | ٣٥٠    |
| ١٣٦ | سويد بن غفلة أبو أمية الجعفي           | ٢٨٤    |
| ١٣٧ | شُرَيْح بن عُبَيْد بن شريح الحضرمي     | ٤٥٥    |
| ١٣٨ | شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي         | ٢٣٣    |
| ١٣٩ | صرمة بن أبي أنس بن عدي بن النجار       | ٥٤٣    |
| ١٤٠ | صفوان بن المُعَطَّل بن ربيعة السلمى    | ١٨٠    |
| ١٤١ | صفية بنت شيبة الحاجب بن عثمان القرشية  | ٢١٦    |
| ١٤٢ | الضحاك بن زمل بن عبد الرحمن السكسكي    | ١٢٩    |
| ١٤٣ | الضحاك بن مخلد بن مسلم أبو عاصم النبيل | ٦٦٤    |

| م   | اسم العلم                                   | الصفحة |
|-----|---------------------------------------------|--------|
| ١٤٤ | عاتكة بنت خالد بن خليف أم مَعْبَد الخزاعية  | ١٤٢    |
| ١٤٥ | العالية بنت أَيْفَع                         | ٤٧٧    |
| ١٤٦ | عامر بن ربيعة بن كعب العنزي                 | ٣٤٩    |
| ١٤٧ | عامر بن سنان الأسلمي الأنصاري               | ٣١٣    |
| ١٤٨ | عامر بن شراحيل الشعبي                       | ٥٨٥    |
| ١٤٩ | عبادة بن الصامت بن قيس الأنصاري             | ٣٥٠    |
| ١٥٠ | عبد الحِجَر بن عبد المدان                   | ١٥٣    |
| ١٥١ | عبد الحميد بن السري أبو السير الغنوي        | ٤٤٤    |
| ١٥٢ | عبد الدائم بن مرزوق بن جبير القيرواني       | ١٦٥    |
| ١٥٣ | عبد الرحمن ابن أبي الزناد القرشي            | ٤٢٦    |
| ١٥٤ | عبد الرحمن بن ربيعة الباهلي                 | ١٨٤    |
| ١٥٥ | عبد الرحمن بن عبيد الله بن أحمد السَّهْلِي  | ٤٢     |
| ١٥٦ | عبد الرحمن بن علي أبو الفرج بن الجوزي       | ١٢٣    |
| ١٥٧ | عبد الرحمن بن عياش بن أبي ربيعة المخزومي    | ٤٢٥    |
| ١٥٨ | عبد الرحمن بن معاوية بن الحويرث الأنصاري    | ٥٦٦    |
| ١٥٩ | عبد الرحمن بن معقل بن مقرن المزني           | ٥١٩    |
| ١٦٠ | عبد الرحمن بن يوسف بن سعيد ابن خراش         | ٢٤٥    |
| ١٦١ | عبد العزى غالب بن عبد الله ابن خَطَل        | ٤٠٩    |
| ١٦٢ | عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم ابن جماعة     | ٣٩     |
| ١٦٣ | عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله المنذري | ٣٨٢    |
| ١٦٤ | عبد الله بن أبي حَذَرْد أبو محمد الأسلمي    | ١٠٣    |

| م   | اسم العلم                                       | الصفحة |
|-----|-------------------------------------------------|--------|
| ١٦٥ | عبد الله بن أبي قتادة الأنصاري                  | ٣٥٣    |
| ١٦٦ | عبد الله بن الحكم بن أبي زياد القطواني          | ٥١٨    |
| ١٦٧ | عبد الله بن الزبير بن العوام القرشي             | ٢٨٤    |
| ١٦٨ | عبد الله بن الشيخير ابن عوف العامري             | ٤٨٣    |
| ١٦٩ | عبد الله بن المبارك بن واضح المروزي             | ٢٦١    |
| ١٧٠ | عبد الله بن جعفر بن أبي طالب الهاشمي            | ٥٠٠    |
| ١٧١ | عبد الله بن حرام الأنصاري الخزرجي               | ٤٣٩    |
| ١٧٢ | عبد الله بن زيد بن ثعلبة بن عبد ربه الأنصاري    | ٦٣١    |
| ١٧٣ | عبد الله بن سلام بن الحارث الإسرائيلي           | ٦٢٥    |
| ١٧٤ | عبد الله بن سلمة أبو العالية الهمداني           | ٦٢٣    |
| ١٧٥ | عبد الله بن سلمة المرادي                        | ٦٢٢    |
| ١٧٦ | عبد الله بن عامر بن ربيعة العنزي                | ٣٥٤    |
| ١٧٧ | عبد الله بن عبدالعزيز بن محمد البكري            | ٣٨١    |
| ١٧٨ | عبد الله بن عدي بن عبد الله الجرجاني            | ٢٢٦    |
| ١٧٩ | عبد الله بن علي ابن الجارود النيسابوري          | ٢٤٦    |
| ١٨٠ | عبد الله بن عمر بن حفص العمري                   | ٦٤٨    |
| ١٨١ | عبد الله بن عون بن أرطبان البصري                | ٤٣٤    |
| ١٨٢ | عبد الله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي               | ٢٤٤    |
| ١٨٣ | عبد الله بن محمد بن إبراهيم ابن أبي شيبة الكوفي | ٢٦٩    |
| ١٨٤ | عبد الله بن محمد بن المرزبان البغوي             | ١٠٩    |
| ١٨٥ | عبد الله بن محمد بن عمارة الأنصاري              | ٦٣١    |



| م   | اسم العلم                                               | الصفحة |
|-----|---------------------------------------------------------|--------|
| ١٨٦ | عبد الله بن مسلم ابن قُتَيْبَةَ الدينوري                | ٨٩     |
| ١٨٧ | عبد الله بن معاذ بن نشيط الصنعاني                       | ٤٦٧    |
| ١٨٨ | عبد الملك بن أبي عثمان محمد بن إبراهيم النيسابوري       | ٣٣٥    |
| ١٨٩ | عبد الملك بن قريب بن علي الأصمعي                        | ٩١     |
| ١٩٠ | عبد الملك بن هشام بن أيوب الذهلي                        | ٤٢     |
| ١٩١ | عبيد الله بن الحسن بن الحصين العنبري                    | ٤٠٦    |
| ١٩٢ | عبيد الله بن عبد الكريم أبو زرعة الرازي                 | ٢٦١    |
| ١٩٣ | عُبَيْدُ اللَّهِ بنُ عَدِيٍّ بن الخيار ابن عَدِي القرشي | ٦١١    |
| ١٩٤ | عُبَيْدُ اللَّهِ بن موسى بن أبي المختار العبسي          | ٥١٨    |
| ١٩٥ | عبيد بن الحسن المزني الثعلبي                            | ٥١٩    |
| ١٩٦ | عتبة بن عبد الله بن مسعود أبو عُمَيْسٍ الهذلي           | ٥٢٠    |
| ١٩٧ | عثمان ابن عبد الرحمن بن سعد بن أبي وقاص الزهري          | ٢٩٩    |
| ١٩٨ | عثمان بن طلحة بن أبي طلحة القرشي                        | ١٨٧    |
| ١٩٩ | عثمان بن عبد الرحمن بن أبي وقاص الوَقَّاصِي             | ٤٩٧    |
| ٢٠٠ | عثمان بن عبد الرحمن بن مسلم الطرائفي                    | ٤٩٤    |
| ٢٠١ | عُقْبَةُ بن أبي مُعَيْط بن أبي عمرو القرشي              | ٤٠٩    |
| ٢٠٢ | عقبة بن الحارث بن عامر بن نوفل القرشي                   | ١٥٦    |
| ٢٠٣ | عقبة بن عامر بن عبس الجهني                              | ٣٥٣    |
| ٢٠٤ | علي بن أحمد بن سعيد ابن حزم القرطبي                     | ٤٧٧    |
| ٢٠٥ | علي بن إسماعيل أبو الحسن المرسى (ابن سيده)              | ٣٧٣    |
| ٢٠٦ | علي بن الحسن ابن الحسين الدمشقي (ابن عساكر)             | ١٣٣    |

| م   | اسم العلم                                      | الصفحة |
|-----|------------------------------------------------|--------|
| ٢٠٧ | علي بن الحسين بن الجنيد الرازي                 | ٢٦٢    |
| ٢٠٨ | علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي       | ٢٨٣    |
| ٢٠٩ | علي بن الحسين بن موسى أبو القاسم الموسوي       | ٥٠٦    |
| ٢١٠ | علي بن زيد بن عبدالله بن جدعان التيمي          | ٢٨٣    |
| ٢١١ | علي بن عاصم بن صهيب الواسطي                    | ٢٥٦    |
| ٢١٢ | علي بن عبدالله بن جعفر أبو الحسن المدني        | ١٠٤    |
| ٢١٣ | علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطني           | ١٥٣    |
| ٢١٤ | علي بن مجاهد بن مسلم الكابلي                   | ٢٢٦    |
| ٢١٥ | علي بن محمد بن عبدالكريم الشيباني (ابن الأثير) | ١٢٩    |
| ٢١٦ | علي بن هبة الله بن جعفر بن مأكولا              | ١٥٣    |
| ٢١٧ | عمّار بن أبي عمّار                             | ٥٦٤    |
| ٢١٨ | عمر بن أحمد بن عثمان أبو حفص البغدادي          | ٢٢٦    |
| ٢١٩ | عمر بن ميمون بن بحر بن سعد الرّمّاح            | ٣٤٢    |
| ٢٢٠ | عمران بن حصين بن عبيد الخزاعي                  | ٣٥٤    |
| ٢٢١ | عمرو بن سلمة ابن قيس الجرمي                    | ٦٢٢    |
| ٢٢٢ | عمرو بن سلّمة بن حرب الهمداني                  | ٦٢٢    |
| ٢٢٣ | عمرو بن سواد بن الأسود العامري                 | ٦٢٨    |
| ٢٢٤ | عمرو بن شُعَيْب بن محمد بن عمرو بن العاص       | ٤٤٧    |
| ٢٢٥ | عمرو بن عبدالله بن عبيد أبو إسحاق السّبيعي     | ٤٧٧    |
| ٢٢٦ | عمرو بن عُبيد بن باب البصري                    | ٢٥٦    |
| ٢٢٧ | عمرو بن علي بن بحر بن كنيز الفلاس              | ١١٣    |

| م   | اسم العلم                                                        | الصفحة |
|-----|------------------------------------------------------------------|--------|
| ٢٢٨ | عمرو بن عوف بن زيد أبو عبدالله المزني                            | ٣٥٤    |
| ٢٢٩ | عمرو بن قيس بن زائدة ابن أم مكتوم                                | ٥٦١    |
| ٢٣٠ | عمرو بن مرة بن عبس بن مالك الجهني                                | ١٦٥    |
| ٢٣١ | عِيَّاذُ بْنُ عَبْدِ عَمْرٍو الْأَزْدِي السَّلْمِي               | ٦٦٤    |
| ٢٣٢ | عياض بن موسى أبو الفضل اليحصبي                                   | ٤١٧    |
| ٢٣٣ | عيسى بن يونس بن أبان الفاخوري                                    | ٢٣٣    |
| ٢٣٤ | غالب بن أبجر المزني                                              | ٥١٨    |
| ٢٣٥ | غِيْلَانُ بْنُ جَرِيرِ الْمُعُولِي الْأَزْدِي                    | ٤٨٣    |
| ٢٣٦ | قاسم بن ثابت بن حزم بن عبدالرحمن العرفي                          | ٨٩     |
| ٢٣٧ | القاسم بن سلام بن عبدالله أبو عُبَيْد                            | ٩٦     |
| ٢٣٨ | القاسم بن عبدالله بن عمر العمري                                  | ٥٢٦    |
| ٢٣٩ | قيس بن مخزومة بن عبدمناف بن قصي القرشي                           | ٦٤٥    |
| ٢٤٠ | قَيْلَةُ بِنْتُ مَخْرَمَةَ التَّمِيمِيَّةِ الْغَنَوِيَّةِ        | ٢٧٦    |
| ٢٤١ | كعب بن عمرو الأنصاري (أبو اليسر)                                 | ٦٣٤    |
| ٢٤٢ | مَالِكُ بْنُ سِنَانِ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ ثَعْلَبَةَ الْأَنْصَارِي | ٣٠٢    |
| ٢٤٣ | محمد بن جرير بن يزيد أبو جعفر الطبري                             | ١٠٤    |
| ٢٤٤ | محمد بن أحمد بن الأزهر الأزهرى                                   | ٣٨٣    |
| ٢٤٥ | محمد بن إدريس بن المنذر أبو حاتم الرازي                          | ٢٢٦    |
| ٢٤٦ | محمد بن إسحاق ابن خزيمة بن صالح                                  | ٢٤٥    |
| ٢٤٧ | محمد بن إسحاق أبو بكر المطلبي                                    | ٤٢     |
| ٢٤٨ | محمد بن إسحاق بن يحيى بن مَنَدَّه العبدى                         | ١٢٨    |

| م   | اسم العلم                                 | الصفحة |
|-----|-------------------------------------------|--------|
| ٢٤٩ | محمد بن إسماعيل بن خلفون أبو بكر الأونبي  | ٤٩٥    |
| ٢٥٠ | محمد بن الحسن بن دُرَيْد الأزدي البصري    | ٣٧٨    |
| ٢٥١ | محمد بن الحسن بن زبالة المخزومي           | ٥٢٥    |
| ٢٥٢ | محمد بن الحسين بن أحمد بن بريدة الأزدي    | ٢٥٢    |
| ٢٥٣ | محمد بن السائب بن بشر الكلبي              | ٥٧٣    |
| ٢٥٤ | محمد بن المثنى بن عبيد أبو موسى العنزي    | ١٩٥    |
| ٢٥٥ | محمد بن المثنى بن عبيد العنزي             | ٤٨٣    |
| ٢٥٦ | محمد بن المعلّى بن عبدالله الأسدي         | ٢٠٩    |
| ٢٥٧ | محمد بن حَبَّان بن أحمد أبو حاتم البستي   | ١٠٣    |
| ٢٥٨ | محمد بن سعد بن منيع البغدادي              | ٨٧     |
| ٢٥٩ | محمد بن سلام بن الفرّج البيكندي           | ٦٢٦    |
| ٢٦٠ | محمد بن سلام بن ناهض الترياقى             | ٦٢٥    |
| ٢٦١ | محمد بن سليم أبو هلال الرّاسبي            | ٢٥٧    |
| ٢٦٢ | محمد بن سَنَجَر الجرجاني                  | ٣٢١    |
| ٢٦٣ | محمد بن طاهر بن علي بن أحمد               | ٢٤٥    |
| ٢٦٤ | محمد بن طَلْحَة بن مصرف اليامي            | ٥٥٠    |
| ٢٦٥ | محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى الأنصاري    | ٤٥٩    |
| ٢٦٦ | محمد بن عبدالله بن العربي الأندلسي        | ٦٧٥    |
| ٢٦٧ | محمد بن عبدالله بن حمدويه الضبي الحاكم    | ٨٧     |
| ٢٦٨ | محمد بن عبد الوهاب الجُبَّائي، المعتزلي   | ٦٢٥    |
| ٢٦٩ | محمد بن عبيدالله بن أبي سليمان العُزْزَمي | ٤٤٨    |

| م   | اسم العلم                                   | الصفحة |
|-----|---------------------------------------------|--------|
| ٢٧٠ | محمد بن عمر بن أحمد أبو موسى المدني         | ١٢٩    |
| ٢٧١ | محمد بن عمر بن واقد الواقدي                 | ٨٦     |
| ٢٧٢ | محمد بن عمرو بن بكر الرازي (أبو غسان زنيح)  | ٢٢٧    |
| ٢٧٣ | محمد بن عوف بن سفيان الطائي                 | ٤٤٣    |
| ٢٧٤ | محمد بن فرج أبو عبدالله ابن الطَّلَّاع      | ٣١٥    |
| ٢٧٥ | محمد بن كعب بن سليم أبو حمزة القرظي         | ٩٩     |
| ٢٧٦ | محمد بن محمد بن إسحاق الكرابيسي الحاكم      | ١٣٢    |
| ٢٧٧ | محمد بن محمد بن ظَفَر أبو عبدالله الصقلي    | ٣٧٢    |
| ٢٧٨ | محمد بن مسلمة بن خالد الأنصاري              | ٨٦     |
| ٢٧٩ | محمد بن موسى بن عثمان الحازمي               | ٤٨٨    |
| ٢٨٠ | محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني              | ٣٤٣    |
| ٢٨١ | محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي (المبرد)  | ٣١٥    |
| ٢٨٢ | مُحَيِّصَة بن مسعود بن كعب بن عامر الأنصاري | ١٦٢    |
| ٢٨٣ | مُخَيَّرِيق النضري الإسرائيلي               | ٣٤٦    |
| ٢٨٤ | مرثد بن أبي مرثد الغنوي                     | ٥٦١    |
| ٢٨٥ | مزيدة بن جابر العبدي العَصْرِيُّ            | ٥٥٥    |
| ٢٨٦ | مَسْرُوق بن الأجدع بن مالك الهمداني         | ١٧٢    |
| ٢٨٧ | مسعود بن جويرية بن داود الموصلي             | ٣١٨    |
| ٢٨٨ | مسلمة بن قاسم بن إبراهيم القرطبي            | ٢٢٥    |
| ٢٨٩ | المسور بن مخرمة بن نوفل الزهري              | ٢٨٤    |
| ٢٩٠ | مُصْعَب بن الزُّبَيْر بن العوام بن خويلد    | ١٩١    |

| م   | اسم العلم                                   | الصفحة |
|-----|---------------------------------------------|--------|
| ٢٩١ | مُصْعَب بن عُمَيْر بن هاشم العبدي           | ٣٣٨    |
| ٢٩٢ | مُطَرِّف بن عبدالله بن الشخير العامري       | ٤٨٢    |
| ٢٩٣ | المطلب بن عبدالله بن قيس القرشي             | ٦٤٥    |
| ٢٩٤ | مُعَاوِيَة بن أبي سفيان بن أمية القرشي      | ١٨٠    |
| ٢٩٥ | المُعَلَّى بن هلال بن سويد الطحان الكوفي    | ٦٦٢    |
| ٢٩٦ | المغيرة بن عبد الرحمن بن الحارث المخزومي    | ٣٣٩    |
| ٢٩٧ | مِقْسَم بن بجرة                             | ١٩٥    |
| ٢٩٨ | المنذر بن مسلم بن قطعة العبدي               | ٤٨٢    |
| ٢٩٩ | منصور بن المعتمر بن عبدالله السلمي          | ٥١٩    |
| ٣٠٠ | مهدي بن ميمون الأزدي المعولي                | ٤٨٣    |
| ٣٠١ | موسى بن عقبة بن أبي عياش                    | ١٦٢    |
| ٣٠٢ | مَيْسَرَة الفَجْرِ                          | ٢٨٠    |
| ٣٠٣ | مَيْمُونَة بِنْتُ الْحَارِث بن حزن الهلالية | ٦٣٦    |
| ٣٠٤ | نُبَيْه بن وَهْب بن عثمان العبدي            | ٦٧١    |
| ٣٠٥ | نَضْرَة بن أَكْثَم بن أبي الجون الخزاعي     | ١٤٢    |
| ٣٠٦ | نوح بن أبي مريم أبو عصمة المروزي            | ٢٦٣    |
| ٣٠٧ | هبة الله بن الحسن بن منصور اللالكائي        | ٢٥٦    |
| ٣٠٨ | هشام بن عبد الملك أبو الوليد الطيالسي       | ٢٦١    |
| ٣٠٩ | هشام بن محمد بن السائب أبو المنذر الكلبي    | ١١٣    |
| ٣١٠ | ورقة بن نوفل بن أسد بن عبد العزيز القرشي    | ٢٩٩    |
| ٣١١ | وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي              | ٢٦١    |

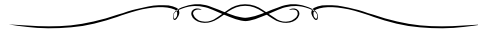
| م   | اسم العلم                              | الصفحة |
|-----|----------------------------------------|--------|
| ٣١٢ | الوليد بن محمد أبو بشر الموقري         | ٦١٦    |
| ٣١٣ | ياقوت بن عبدالله شهاب الدين الرومي     | ٤٢١    |
| ٣١٤ | يحيى بن سعيد بن فروخ التميمي           | ٢٥٧    |
| ٣١٥ | يحيى بن معين بن عون الغطفاني           | ١٢٣    |
| ٣١٦ | يزيد بن ثابت بن الضحاك                 | ٣٥٢    |
| ٣١٧ | يزيد بن ركانة بن عبد يزيد القرشي       | ٣٥٣    |
| ٣١٨ | يزيد بن عياض بن جعدبة الليثي           | ٢٩٠    |
| ٣١٩ | يزيد بن هارون بن زاذان السلمي          | ٢٣٣    |
| ٣٢٠ | يعلى بن مرة بن وهب بن جابر الثقفي      | ٣٤٢    |
| ٣٢١ | يوسف بن عبدالله بن عاصم أبو عمر النمري | ٨٤     |
| ٣٢٢ | يوسف بن مهران البصري                   | ٥٦٥    |
| ٣٢٣ | يونس بن بكير بن واصل الشيباني          | ٤٠٩    |
| ٣٢٤ | يونس بن محمد بن مسلم البغدادي          | ٤٨٣    |

## فهرس الأماكن والبلدان

| م  | اسم المكان أو البلد | الصفحة |
|----|---------------------|--------|
| ١  | أَجْنَادَيْن        | ١٨٧    |
| ٢  | أرمينية             | ١٨١    |
| ٣  | باب الأبواب         | ١٨٤    |
| ٤  | بقيع الخَبَجَة      | ٤٢١    |
| ٥  | الجزيرة             | ١٨٠    |
| ٦  | حرة بني بياضة       | ٣٨٢    |
| ٧  | دمشق                | ١٧٥    |
| ٨  | ذي الخَلَصَة        | ٣٢٧    |
| ٩  | الرَّبْدَة          | ٦٦٨    |
| ١٠ | الرَّوْحَاء         | ٥٦١    |
| ١١ | الريدانية           | ٣٩     |
| ١٢ | السَّرَف            | ٦٦٨    |
| ١٣ | شَمْشَاط            | ١٨٠    |
| ١٤ | صِفِّين             | ١٩٨    |
| ١٥ | القَلْبِيس          | ٣٩٤    |
| ١٦ | المدرسة الظاهرية    | ٣٠     |



| م  | اسم المكان أو البلد | الصفحة |
|----|---------------------|--------|
| ١٧ | مؤتة                | ٨٤     |
| ١٨ | النَّيِّع           | ٦٦٧    |
| ١٩ | نَّقِيع الخضعات     | ٣٨١    |



## فهرس المصادر والمراجع

### \* القرآن الكريم (جل منزله وعلا).

(١) **الإبانة في اللغة العربية**، المؤلف: سلمة بن مُسلم العُوتبي الصُّحاري، المحقق: عبد الكريم خليفة - د. نصرت عبد الرحمن - د. صلاح جرار - د. محمد حسن عواد - د. جاسر أبو صفية، الناشر: وزارة التراث القومي والثقافة - مسقط - سلطنة عمان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

(٢) **إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة**، المؤلف: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم بن قايماز بن عثمان البُوصيري الكِناني الشافعي (ت ٨٤٠هـ)، تقديم: فضيلة الشيخ الدكتور أحمد معبد عبد الكريم، المحقق: دار المشكاة للبحث العلمي بإشراف أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار النشر: دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

(٣) **الأجوبة المرضية فيما سئل السخاوي عنه من الأحاديث النبوية**، المؤلف: شمس محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، المحقق: د. محمد إسحاق محمد إبراهيم، الناشر: دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، النشر: ١٤١٨هـ.

(٤) **الآحاد والمثاني**، المؤلف: أبو بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني (ت ٢٨٧هـ)، المحقق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة، الناشر: دار الراية - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ-١٩٩١م.

(٥) **الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان**، المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (ت ٣٥٤هـ)، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (ت ٧٣٩هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

(٦) أحكام الجنائز، المؤلف: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (ت ١٤٢٠ هـ)، الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة: الرابعة، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

(٧) أحكام القرآن، المؤلف: القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشيلي المالكي (ت ٥٤٣ هـ)، راجع أصوله وخرج أحاديثه وعلّق عليه: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

(٨) الأحكام الوسطى من حديث النبي ﷺ، المؤلف: عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله بن الحسين بن سعيد إبراهيم الأزدي، الأندلسي الأشيلي، المعروف بابن الخراط (ت ٥٨١ هـ)، تحقيق: حمدي السلفي، صبحي السامرائي، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، عام النشر: ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.

(٩) أحوال الرجال، المؤلف: إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي الجوزجاني، أبو إسحاق (ت ٢٥٩ هـ)، المحقق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، دار النشر: حديث أكاديمي - فيصل آباد، باكستان.

(١٠) أخبار المكيين من كتاب التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة، المؤلف: أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة (ت ٢٧٩ هـ)، المحقق: إسماعيل حسن حسين، الناشر: دار الوطن - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٩٩٧ م.

(١١) أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن العباس المكي الفاكهي (ت ٢٧٢ هـ)، المحقق: د. عبد الملك عبد الله دهيش، الناشر: دار خضر - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٤ هـ.

(١٢) الآداب الشرعية والمنح المرعية، المؤلف: محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج، أبو عبد الله، شمس الدين المقدسي الراميني ثم الصالحي الحنبلي (ت ٧٦٣ هـ)، الناشر: عالم الكتب.

(١٣) **الأدب المفرد**، المؤلف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (ت ٢٥٦هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

(١٤) **الإرشاد في معرفة علماء الحديث**، المؤلف: أبو يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني (ت ٤٤٦هـ)، المحقق: د. محمد سعيد عمر إدريس، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.

(١٥) **الإرشاد في معرفة علماء الحديث**، المؤلف: أبو يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني (ت ٤٤٦هـ)، المحقق: د. محمد سعيد عمر إدريس، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.

(١٦) **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**، المؤلف: محمد ناصر الدين الألباني (ت ١٤٢٠هـ)، إشراف: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الثانية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

(١٧) **الأسامي والكنى للإمام أحمد بن حنبل رواية ابنه صالح**، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت ٢٤١هـ)، المحقق: عبد الله بن يوسف الجديع، الناشر: مكتبة دار الأقصى - الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.

(١٨) **الأسامي والكنى**، المؤلف: أبو أحمد الحاكم (ت ٣٧٨هـ)، القسم المطبوع: يبدأ (بأبي إسحاق) وينتهي (بأبي خنساء)، المحقق: يوسف بن محمد الدخيل، الناشر: دار الغرباء الأثرية بالمدينة، الطبعة: الأولى، ١٩٩٤م.

(١٩) **الاستذكار**، المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

(٢٠) الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى «وهو مشتمل على ثلاثة كتب في الكنى»، المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي (٣٦٨ - ٤٦٣ هـ)، دراسة وتحقيق وتخريج: عبد الله مرحول السوالمه، أصل الكتاب: رسالة دكتوراه في الشريعة الإسلامية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، الناشر: دار ابن تيمية للنشر والتوزيع والإعلام، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

(٢١) الاستيعاب في معرفة الأصحاب، المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت ٤٦٣ هـ)، المحقق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار الجيل، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.

(٢٢) أسد الغابة في معرفة الصحابة، المؤلف: أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (ت ٦٣٠ هـ)، المحقق: علي محمد معوض - عادل أحمد عبد الموجود، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.

(٢٣) أسماء من يعرف بكنيته، المؤلف: أبو الفتح محمد بن الحسين بن أحمد بن عبد الله بن بريدة الموصلي الأزدي (ت ٣٧٤ هـ)، المحقق: أبو عبد الرحمن اقبال، الناشر: الدار السلفية - الهند، الطبعة: الأولى، ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م.

(٢٤) الإشارة إلى سيرة المصطفى وتاريخ من بعده من الخلفاء، المؤلف: مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحنفي، أبو عبد الله، علاء الدين (ت ٧٦٢ هـ)، المحقق: محمد نظام الدين الفتّيح، الناشر: دار القلم - دمشق، الدار الشامية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.

(٢٥) الاشتقاق، المؤلف: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت ٣٢١ هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الجيل، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.

(٢٦) الإصابة في تمييز الصحابة، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٥هـ.

(٢٧) الأصل المعروف بالمبسوط، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني (ت ١٨٩هـ)، المحقق: أبو الوفا الأفغاني، الناشر: إدارة القرآن والعلوم الإسلامية - كراتشي.

(٢٨) الأَصْنَام، المؤلف: أبو المنذر هشام بن محمد أبي النصر ابن السائب ابن بشر الكلبى (ت ٢٠٤هـ)، المحقق: أحمد زكي باشا، الناشر: دار الكتب المصرية - القاهرة، الطبعة: الرابعة، ٢٠٠٠م.

(٢٩) الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار، المؤلف: أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان الحازمي الهمداني، زين الدين (ت ٥٨٤هـ)، الناشر: دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد، الدكن، الطبعة: الثانية، ١٣٥٩هـ.

(٣٠) أعلام الحديث (شرح صحيح البخاري)، المؤلف: أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي (ت ٣٨٨هـ)، المحقق: د. محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود، الناشر: جامعة أم القرى (مركز البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي)، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م.

(٣١) الإعلام بسنته عَلَيْهِ السَّلَام - شرح سنن ابن ماجه، المؤلف: مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحنفي، أبو عبد الله، علاء الدين (ت ٧٦٢هـ)، المحقق: كامل عويضة، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

(٣٢) أعيان العصر وأعوان النصر، المؤلف: صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت ٧٦٤هـ)، المحقق: الدكتور علي أبو زيد، الدكتور نبيل أبو عشمة، الدكتور محمد موعد، الدكتور محمود سالم محمد، قدم له: مازن عبد القادر المبارك، الناشر: دار الفكر المعاصر، بيروت - لبنان، دار الفكر، دمشق - سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

(٣٣) الإغراب: الجزء الرابع من حديث شعبة بن الحجاج وسفيان بن سعيد الثوري مما أغرب بعضهم على بعض، المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت ٣٠٣هـ)، المحقق: أبو عبد الرحمن محمد الثاني بن عمر بن موسى، الناشر: دار المآثر - المدينة النبوية، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

(٣٤) أقضية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، المؤلف: محمد بن الفرغ القرطبي المالكي، أبو عبد الله، ابن الطلاع، ويقال الطلاعي (ت ٤٩٧هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، عام النشر: ١٤٢٦هـ.

(٣٥) إكمال الإكمال (تكملة لكتاب الإكمال لابن ماكولا)، المؤلف: محمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع، أبو بكر، معين الدين، ابن نقطة الحنبلي البغدادي (ت ٦٢٩هـ)، المحقق: د. عبد القيوم عبد ريب النبي، الناشر: جامعة أم القرى - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ.

(٣٦) إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المؤلف: مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحنفي، أبو عبد الله، علاء الدين (ت ٧٦٢هـ)، المحقق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد - أبو محمد أسامة بن إبراهيم، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

(٣٧) الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد من الرجال سوى من ذكر في تهذيب الكمال، المؤلف: شمس الدين أبو المحاسن محمد بن علي بن الحسن بن حمزة الحسيني الدمشقي الشافعي (ت ٧٦٥هـ)، حققه ووثقه: د عبد المعطي أمين قلعجي.

(٣٨) الإكمال في رفع الارتياح عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، المؤلف: سعد الملك، أبو نصر علي بن هبة الله بن جعفر بن ماكولا (ت ٤٧٥هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

(٣٩) ألقاب الصحابة والتابعين في المسندين الصحيحين، المؤلف: أبو علي الحسين بن محمد الغساني وكان يكره أن يقال له الجياني (ت ٤٩٨ هـ)، المحقق: د محمد زينهم محمد عزب ومحمود نصار، الناشر: دار الفضيلة - القاهرة - مصر.

(٤٠) الأم، المؤلف: الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (ت ٢٠٤ هـ)، الناشر: دار المعرفة - بيروت، الطبعة: بدون طبعة، سنة النشر: ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.

(٤١) الإملاء المختصر في شرح غريب السير، المؤلف: مصعب بن محمد (أبي بكر) بن مسعود الخشني الجياني الأندلسي، أبو ذر، ويعرف كأبيه، بابن أبي الركب (ت ٦٠٤ هـ)، استخرجه وصححه: بولس برونله، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

(٤٢) الأموال لابن زنجويه، المؤلف: أبو أحمد حميد بن مخلد بن قتيبة بن عبد الله الخرساني المعروف بابن زنجويه (ت ٢٥١ هـ)، تحقيق الدكتور: شاكِر ذيب فياض الأستاذ المساعد - بجامعة الملك سعود، الناشر: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

(٤٣) الأموال، أبو عبيد القاسم بن سلام (ت: ٢٢٤ هـ)، تحقيق خليل محمد هراس، الناشر: دار الفكر، سنة النشر ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م، مكان النشر بيروت.

(٤٤) الإنابة إلى معرفة المختلف فيهم من الصحابة، المؤلف: علاء الدين بن قليط مغلطاي (ت ٧٦٢ هـ)، اعتنى به: قسم التحقيق بدار الحرمين (السيد عزت المرسي، إبراهيم إسماعيل القاضي، مجدي عبد الخالق الشافعي) - إشراف / محمد عوض المنقوش، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية.

(٤٥) إنباه الرواة على أنباه النحاة، المؤلف: جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (ت ٦٤٦ هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٢ م.



- (٤٦) الأنساب، المؤلف: عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، أبو سعد (ت ٥٦٢هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٢م.
- (٤٧) الأوائل، المؤلف: أبو عروبة الحسين بن محمد بن أبي معشر مودود السلمي الجزري الحراني (ت ٣١٨هـ)، المحقق: مشعل بن باني الجبرين المطيري، الناشر: دار ابن حزم - لبنان / بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- (٤٨) الأوائل، المؤلف: أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (ت نحو ٣٩٥هـ)، الناشر: دار البشير، طنطا، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ.
- (٤٩) الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، المؤلف: أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (ت ٣١٩هـ)، تحقيق: أبو حماد صغير أحمد بن محمد حنيف، الناشر: دار طيبة - الرياض - السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- (٥٠) بداية المجتهد ونهاية المقتصد، المؤلف: أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد (ت ٥٩٥هـ)، الناشر: دار الحديث - القاهرة، الطبعة: بدون طبعة، تاريخ النشر: ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- (٥١) البداية والنهاية، المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، سنة النشر: ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- (٥٢) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، المؤلف: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت ١٢٥٠هـ)، الناشر: دار المعرفة - بيروت.
- (٥٣) البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، المؤلف: ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت ٨٠٤هـ)، المحقق: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، الناشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع - الرياض - السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

(٥٤) بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث بن أبي أسامة (ت ٢٨٢هـ)، المؤلف: نور الدين الهيثمي (ت ٨٠٧هـ)، المحقق: د. حسين أحمد صالح الباكري، الناشر: مركز خدمة السنة والسيرة النبوية - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

(٥٥) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: المكتبة العصرية - لبنان / صيدا.

(٥٦) بقي بن مخلد القرطبي (ت ٢٧٦هـ) ومقدمة مسنده عدد ما لكل واحد من الصحابة من الحديث، دراسة وتحقيق: د/ أكرم ضياء العمري، الطبعة الأولى - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

(٥٧) بلوغ المرام من أدلة الأحكام، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق وتخريج وتعليق: سمير بن أمين الزهري، الناشر: دار الفلق - الرياض، الطبعة: السابعة، ١٤٢٤هـ.

(٥٨) تاج العروس من جواهر القاموس، المؤلف: محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى، الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية.

(٥٩) تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، المؤلف: أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (ت ٢٣٣هـ)، المحقق: د. أحمد محمد نور سيف، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

(٦٠) تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي)، المؤلف: أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (ت ٢٣٣هـ)، المحقق: د. أحمد محمد نور سيف، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق.

(٦١) تاريخ أبي زرعة الدمشقي، المؤلف: عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله بن صفوان النصري المشهور بأبي زرعة الدمشقي الملقب بشيخ الشباب (ت ٢٨١هـ)، رواية: أبي الميمون بن راشد، دراسة وتحقيق: شكر الله نعمة الله القوجاني (أصل الكتاب رسالة ماجستير بكلية الآداب - بغداد)، الناشر: مجمع اللغة العربية - دمشق، الطبعة: الأولى، ١٩٨٠م.

(٦٢) تاريخ أسماء الثقات، المؤلف: أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداد البغدادي المعروف بابن شاهين (ت ٣٨٥هـ)، المحقق: صبحي السامرائي، الناشر: الدار السلفية - الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

(٦٣) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، المؤلف: أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداد البغدادي المعروف بابن شاهين (ت ٣٨٥هـ)، المحقق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقر، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

(٦٤) تاريخ أصبهان = أخبار أصبهان، المؤلف: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، المحقق: سيد كسروي حسن، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

(٦٥) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣م.

(٦٦) التاريخ الأوسط، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، (ت ٢٥٦هـ)، المحقق: تيسير بن سعد، الناشر: دار الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

(٦٧) تاريخ الطبري = تاريخ الرسل والملوك، وصلة تاريخ الطبري، المؤلف: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، أبو جعفر الطبري (ت ٣١٠هـ)، (صلة تاريخ الطبري لعريب بن سعد القرطبي، ت ٣٦٩هـ)، الناشر: دار التراث - بيروت، الطبعة: الثانية - ١٣٨٧هـ.

- (٦٨) التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة - السفر الثالث، المؤلف: أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة (ت ٢٧٩هـ)، المحقق: صلاح بن فتحي هلال، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
- (٦٩) التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة - السفر الثاني، المؤلف: أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة (ت ٢٧٩هـ)، المحقق: صلاح بن فتحي هلال، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
- (٧٠) التاريخ الكبير، المؤلف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (ت ٢٥٦هـ)، الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان، ووضع حواشيها: الشيخ محمود محمد خليل.
- (٧١) تاريخ بغداد، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.
- (٧٢) تاريخ جرجان، المؤلف: أبو القاسم حمزة بن يوسف بن إبراهيم السهمي القرشي الجرجاني (ت ٤٢٧هـ)، المحقق: تحت مراقبة محمد عبد المعيد خان، الناشر: عالم الكتب - بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- (٧٣) تاريخ دمشق، المؤلف: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت ٥٧١هـ)، المحقق: عمرو بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عام النشر: ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.
- (٧٤) تاريخ علماء الأندلس، المؤلف: عبد الله بن محمد بن يوسف بن نصر الأزدي، أبو الوليد، المعروف بابن الفرضي (ت ٤٠٣هـ)، عنى بنشره؛ وصححه؛ ووقف على طبعه: السيد عزت العطار الحسيني، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

(٧٥) تاريخ مولد العلماء ووفياتهم، المؤلف: أبو سليمان محمد بن عبد الله بن أحمد بن ربيعة بن سليمان بن خالد بن عبد الرحمن بن زبر الربيعي (ت ٣٧٩هـ)، المحقق: د. عبد الله أحمد سليمان الحمد، الناشر: دار العاصمة - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ.

(٧٦) التاريخ وأسماء المحدثين وكناهم، المؤلف: محمد بن أحمد بن محمد، أبو عبد الله المقدمي (ت ٣٠١هـ)، المحقق: محمد بن إبراهيم اللحيان، الناشر: دار الكتاب والسنة، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

(٧٧) تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، مراجعة: علي محمد البجاوي، الناشر: المكتبة العلمية، بيروت - لبنان.

(٧٨) تجريد أسماء الصحابة، المؤلف: للحافظ شمس الدين، أبو عبد الله محمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(٧٩) تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي، المؤلف: أبو العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري (ت ١٣٥٣هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٨٠) تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، المؤلف: جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزني (ت ٧٤٢هـ)، المحقق: عبد الصمد شرف الدين، طبعة: المكتب الإسلامي، والدار القيّمة، الطبعة: الثانية: ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

(٨١) تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، المؤلف: أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي الرازياني ثم المصري، أبو زرعة ولي الدين، ابن العراقي (ت ٨٢٦هـ)، المحقق: عبد الله نواره، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، سنة النشر: ١٩٩٩م.

(٨٢) تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج (على ترتيب المنهاج للنووي)، المؤلف: ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت ٨٠٤هـ)، المحقق: عبد الله بن سعاف اللحيان، الناشر: دار حراء - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ.

(٨٣) تحفة المودود بأحكام المولود، المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، المحقق: عبد القادر الأرناؤوط، الناشر: مكتبة دار البيان - دمشق، الطبعة: الأولى، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.

(٨٤) التحقيق في أحاديث الخلاف، المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، المحقق: مسعد عبد الحميد محمد السعدني، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ.

(٨٥) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، المؤلف: الإمام الحافظ جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، ومعه حاشية العلامة أحمد بن أحمد ابن العجمي، تحقيق: محمد عوامه، الناشر: دار المنهاج للنشر والتوزيع - جدة، الطبعة الأولى ١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م.

(٨٦) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، الناشر: دار طيبة.

(٨٧) تذكرة الحفاظ، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

(٨٨) التذكرة في علوم الحديث، المؤلف: ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت ٨٠٤هـ)، قدم لها وضبط نصها وعلق عليها: علي حسن عبد الحميد، الناشر: دار عمّار، عمّان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

(٨٩) تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المؤلف: شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الشهير بـ «الذهبي» (٦٧٣ - ٧٤٨هـ)، تحقيق: غنيم عباس غنيم - مجدي السيد أمين، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

(٩٠) التَّراجُمُ السَّاقِطَةُ مِنْ كِتَابِ إِكْمَالِ تَهْذِيبِ الْكَمَالِ لِمُغْلَطَايَ (المَطْبُوع)، مِنْ: تَرْجَمَةِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، إِلَى: تَرْجَمَةِ الْحَكَمِ بْنِ سَنان، المؤلّف: مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحكري الحنفي، أبو عبد الله، علاء الدين (ت ٧٦٢هـ)، تحقيق ودراسة: طُلَّابٌ وَطَالِبَاتٌ مَرَحَلَةُ الْمَاجِسْتِير (لعام ١٤٢٤ - ١٤٢٥) شُعْبَةُ التَّفْسِيرِ وَالْحَدِيثِ - جامعة الملك سعود، إشراف: د. عَلِي بن عبد الله الصياح، تقديم: د. محمد بن عبد الله الوهيبي، الناشر: دار المحدث للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ.

(٩١) التَّارِغِيبُ وَالتَّهْزِيبُ مِنَ الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ، المؤلّف: عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله، أبو محمد، زكي الدين المنذري (ت ٦٥٦هـ)، المحقق: إبراهيم شمس الدين، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ.

(٩٢) تَسْمِيَةُ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، المؤلّف: للحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت: ٢٧٩)، المحقق: الشيخ عماد الدين أحمد حيدر، الناشر: دار الجنان، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

(٩٣) تَسْمِيَةُ الشُّيُوخِ، المؤلّف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي، دار النشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت / لبنان - ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، الطبعة: الأولى، تحقيق: قاسم علي سعد.

(٩٤) تَسْمِيَةُ شُيُوخِ أَبِي دَاوُدَ، المؤلّف: أبو علي الحسين بن محمد الجبائي الغساني الأندلسي (ت ٤٩٨هـ)، المحقق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، الناشر: دار الكتب العلمية [طبع مع كتاب التعريف بشيوخ حدث عنهم البخاري]، الطبعة: الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

(٩٥) تَسْمِيَةُ فَقَهَاءِ الْأَمْصَارِ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمِنْ بَعْدِهِمْ، المؤلّف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت ٣٠٣هـ)، المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي - حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٦٩هـ.

- (٩٦) **تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة**، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، المحقق: د. إكرام الله إمداد الحق، الناشر: دار البشائر - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٩٩٦ م.
- (٩٧) **تعريف اهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس**، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، المحقق: د. عاصم بن عبدالله القريوتي، الناشر: مكتبة المنار - عمان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣ م.
- (٩٨) **تعريف بالأعلام الواردة في البداية والنهاية لابن كثير**، موقع الإسلام - [الكتاب مرقم آليا].
- (٩٩) **التعريفات**، المؤلف: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣ م.
- (١٠٠) **التعليقات والنوادر**، المؤلف: أبو علي الهجري، هارون بن زكريا (ت نحو ٣٠٠هـ)، [الكتاب مرقم آليا].
- (١٠١) **تغليق التعليق على صحيح البخاري**، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، المحقق: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي، الناشر: المكتب الإسلامي، دار عمار - بيروت، عمان - الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ.
- (١٠٢) **تفسير القرآن العظيم**، إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي أبو الفداء (ت: ٧٧٤هـ)، الناشر دار الفكر، سنة النشر ١٤٠١هـ، مكان النشر بيروت.
- (١٠٣) **تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم**، المؤلف: محمد بن فتوح بن عبد الله بن فتوح بن حميد الأزدي الميورقي الحميدي أبو عبد الله بن أبي نصر (ت ٤٨٨هـ)، المحقق: الدكتورة: زبيدة محمد سعيد عبدالعزيز، الناشر: مكتبة السنة - القاهرة - مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥ م.



(١٠٤) **تفسير مجاهد**، المؤلف: أبو الحجاج مجاهد بن جبر التابعي المكي القرشي المخزومي (ت ١٠٤هـ)، المحقق: الدكتور محمد عبد السلام أبو النيل، الناشر: دار الفكر الإسلامي الحديثة، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.

(١٠٥) **تقريب التهذيب**، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، المحقق: محمد عوامة، الناشر: دار الرشيد - سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

(١٠٦) **التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث**، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، تقديم وتحقيق وتعليق: محمد عثمان الخشت، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

(١٠٧) **تقويم اللسان**، المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، المحقق: د. عبد العزيز مطر (أستاذ علم اللغة بجامعة عين شمس وقطر)، الطبعة: الثانية، ٢٠٠٦م، الناشر: دار المعارف.

(١٠٨) **تقييد المهمل وتمييز المشكل**، المؤلف: أبو علي الحسين بن محمد الغساني الجبلي (ت ٤٩٨هـ)، المحقق: علي بن محمد العمران، ومحمد عزيز شمس، الناشر: دار عالم الفوائد، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

(١٠٩) **التكميل في الجرح والتعديل ومعرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل**، المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)، دراسة وتحقيق: د. شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، الناشر: مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، اليمن، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.

(١١٠) **التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير**، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٨٩م.

(١١١) تلخيص المتشابه في الرسم، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت ٦٣ هـ)، تحقيق: سُكينة الشهابي، الناشر: طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، الطبعة: الأولى، ١٩٨٥ م.

(١١٢) التلخيص في معرفة أسماء الأشياء، المؤلف: أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (ت نحو ٣٩٥ هـ)، عني بتحقيقه: الدكتور عزة حسن، الناشر: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، الطبعة: الثانية، ١٩٩٦ م.

(١١٣) تلقيح فهوم أهل الأثر في عيون التاريخ والسير، المؤلف: جمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي (٥٠٨ هـ - ٥٩٧ هـ)، الناشر: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٧ م.

(١١٤) التلويح إلى شرح الجامع الصحيح، المؤلف: علاء الدين مغلطاي البكجري الحنفي (ت ٧٦٢ هـ)، تحقيق: د. عبد الجواد حمام، ود. عبد الغني عدا، وآخرون، الناشر: عطاءات العلم ضمن موسوعة صحيح البخاري، المملكة العربية السعودية.

(١١٥) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت ٤٦٣ هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب، عام النشر: ١٣٨٧ هـ.

(١١٦) تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، المحقق: مصطفى أبو الغيط عبد الحي عجيب، الناشر: دار الوطن - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

(١١٧) تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، المؤلف: شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي (ت ٧٤٤ هـ)، تحقيق: سامي بن محمد بن جاد الله وعبد العزيز بن ناصر الخباني، دار النشر: أضواء السلف - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

(١١٨) تهذيب الأسماء واللغات، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

(١١٩) تهذيب التهذيب، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة: الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ.

(١٢٠) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المؤلف: يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (ت ٧٤٢هـ)، المحقق: د. بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

(١٢١) تهذيب اللغة، المؤلف: محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، أبو منصور (ت ٣٧٠هـ)، المحقق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.

(١٢٢) تهذيب سنن أبي داود وإيضاح مشكلاته، المؤلف: ابن قيم الجوزية، (الكتاب مرقم آلياً).

(١٢٣) التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل، المؤلف: أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري (ت ٣١١هـ)، المحقق: عبد العزيز بن إبراهيم الشهبان، الناشر: مكتبة الرشد - السعودية - الرياض، الطبعة: الخامسة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

(١٢٤) توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، المؤلف: محمد بن عبد الله (أبي بكر) بن محمد ابن أحمد بن مجاهد القيسي الدمشقي الشافعي، شمس الدين، الشهير بابن ناصر الدين (ت ٨٤٢هـ)، المحقق: محمد نعيم العرقسوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣م.

(١٢٥) **التوضيح لشرح الجامع الصحيح**، المؤلف: ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت ٨٠٤هـ)، المحقق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الناشر: دار النوادر، دمشق - سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

(١٢٦) **التوقيف على مهمات التعاريف**، المؤلف: زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (ت ١٠٣١هـ)، الناشر: عالم الكتب ٣٨ عبد الخالق ثروت - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

(١٢٧) **الثقات**، المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البستي (ت ٣٥٤هـ)، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، الطبعة: الأولى، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

(١٢٨) **الجامع (منشور كملحق بمصنف عبد الرزاق)**، المؤلف: معمر بن أبي عمرو راشد الأزدي مولاهم، أبو عروة البصري، نزيل اليمن (ت ١٥٣هـ)، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: المجلس العلمي بباكستان، وتوزيع المكتب الإسلامي بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ.

(١٢٩) **جامع البيان في تأويل القرآن**، المؤلف: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، أبو جعفر الطبري (ت ٣١٠هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

(١٣٠) **جامع التحصيل في أحكام المراسيل**، المؤلف: صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكليدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (ت ٧٦١هـ)، المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: عالم الكتب - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.

- (١٣١) **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه = صحيح البخاري**، المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ.
- (١٣٢) **الجرح والتعديل**، المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ)، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن - الهند، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- (١٣٣) **الجمع بين الصحيحين**، المؤلف: أبو محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الإشبيلي (ت ٥٨٢هـ)، اعتنى به: حمد بن محمد الغماس، تقديم: الشيخ بكر بن عبدالله أبو زيد، الناشر: دار المحقق للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
- (١٣٤) **جمل من أنساب الأشراف**، المؤلف: أحمد بن يحيى بن جابر بن داود البلاذري (ت ٢٧٩هـ)، تحقيق: سهيل زكار ورياض الزركلي، الناشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
- (١٣٥) **جمهرة اللغة**، المؤلف: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت ٣٢١هـ)، المحقق: رمزي منير بعلبكي، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٨٧م.
- (١٣٦) **جمهرة أنساب العرب**، المؤلف: أبو المنذر هشام بن محمد أبي النضر ابن السائب ابن بشر الكلبي (ت ٢٠٤هـ)، [الكتاب مرقم آليا غير موافق للمطبوع].
- (١٣٧) **جمهرة أنساب العرب**، المؤلف: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (ت ٤٥٦هـ)، تحقيق: لجنة من العلماء، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- (١٣٨) **جمهرة نسب قریش وأخبارها**، المؤلف: الزبير بن بكار بن عبد الله القرشي الأسدي المكي (ت ٢٥٦هـ)، المحقق: محمود محمد شاكر، الناشر: مطبعة المدني، عام النشر: ١٣٨١هـ.

- (١٣٩) **الجهاد لابن المبارك**، المؤلف: أبو عبد الرحمن عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي، التركي ثم المروزي (ت ١٨١ هـ)، حققه وقدم له وعلق عليه: د. نزيه حماد، الناشر: الدار التونسية - تونس، تاريخ النشر: ١٩٧٢ م.
- (١٤٠) **جوامع السيرة النبوية**، المؤلف: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (ت ٤٥٦ هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.
- (١٤١) **الجوهر النقي على سنن البيهقي**، المؤلف: علاء الدين علي بن عثمان بن إبراهيم بن مصطفى المارديني، أبو الحسن، الشهير بابن التركماني (ت ٧٥٠ هـ)، الناشر: دار الفكر.
- (١٤٢) **الحاوي الكبير. الماوردي**، المؤلف: أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (ت ٤٥٠ هـ)، دار النشر / دار الفكر - بيروت.
- (١٤٣) **حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة**، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه - مصر، الطبعة: الأولى ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م.
- (١٤٤) **خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام**، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦ هـ)، المحقق: حققه وخرج أحاديثه: حسين إسماعيل الجمل، الناشر: مؤسسة الرسالة - لبنان - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
- (١٤٥) **الدر المنثور في التفسير بالماثور**، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ)، الناشر: دار الفكر - بيروت.
- (١٤٦) **الدر المنظوم من كلام المصطفى المعصوم ﷺ**، المؤلف: علاء الدين مغلطاي البكجري الحنفي (ت ٧٦٢ هـ)، الناشر: بدون، إشراف ومراجعة: محمد عوامة، تقديم وتعليق: حسن عبيجي.

(١٤٧) الدراية في تخريج أحاديث الهداية، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، المحقق: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

(١٤٨) الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، المحقق: مراقبة / محمد عبد المعيد ضان، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية - صيدر اباد / الهند، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

(١٤٩) الدرر في اختصار المغازي والسير، المؤلف: النمري، الحافظ يوسف بن البر، المحقق: الدكتور شوقي ضيف، الناشر: دار المعارف - القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ.

(١٥٠) دلائل النبوة لأبي نعيم الأصبهاني، المؤلف: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، حققه: الدكتور محمد رواس قلعه جي، عبد البر عباس، الناشر: دار النفائس، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

(١٥١) دلائل النبوة، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، المحقق: د. عبد المعطي قلعجي، الناشر: دار الكتب العلمية، دار الريان للتراث - الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

(١٥٢) الدلائل في غريب الحديث، المؤلف: قاسم بن ثابت بن حزم العوفي السرقسطي، أبو محمد (ت ٣٠٢هـ)، تحقيق: د. محمد بن عبد الله القناص، الناشر: مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

(١٥٣) ديوان الاعشى الكبير، المؤلف: ميمون بن قيس بن جندل، شرح وتعليق: د. محمد حسين، المطبعة النموذجية، الناشر: مكتبة الآداب بالجماميز، المطبعة النموذجية.

(١٥٤) ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، المحقق: حماد بن محمد الأنصاري، الناشر: مكتبة النهضة الحديثة - مكة، الطبعة: الثانية، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

(١٥٥) ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، المحقق: د. نعمان محمد أمين طه، الناشر: دار المعارف، القاهرة - مصر، الطبعة: الثالثة.

(١٥٦) ذخيرة الحفاظ (من الكامل لابن عدي)، المؤلف: أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني (ت ٥٠٧هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن الفريوائي، الناشر: دار السلف - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

(١٥٧) ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم، المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، المحقق: بوران الضناوي / كمال يوسف الحوت، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.

(١٥٨) ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه، المؤلف: أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداذ البغدادي المعروف بابن شاهين (ت ٣٨٥هـ)، المحقق: حماد بن محمد الأنصاري، الناشر: مكتبة أضواء السلف - الرياض - السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

(١٥٩) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (مطبوع ضمن كتاب «أربع رسائل في علوم الحديث»)، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: دار البشائر - بيروت، الطبعة: الرابعة، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.



(١٦٠) ذيل التقييد في رواية السنن والأسانيد، المؤلف: محمد بن أحمد بن علي، تقي الدين، أبو الطيب المكي الحسني الفاسي (ت ٨٣٢هـ)، المحقق: كمال يوسف الحوت، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

(١٦١) الذيل على العبر في خبر من عبر، المؤلف: ولي الدين أبي زرة أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين بن العراقي (ت: ٨٢٦هـ)، تحقيق: صالح مهدي عباس، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

(١٦٢) ذيل لب الباب في تحرير الأنساب، المؤلف: أحمد بن أحمد بن محمد بن أحمد ابن إبراهيم العجمي الشافعي الوفاي المصري الأزهري، شهاب الدين (ت ١٠٨٦هـ)، دراسة وتحقيق: د. شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، الناشر: مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، اليمن، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.

(١٦٣) رجال صحيح مسلم، المؤلف: أحمد بن علي بن محمد بن إبراهيم، أبو بكر ابن منجويه (ت ٤٢٨هـ)، المحقق: عبد الله الليثي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ.

(١٦٤) رد المحتار على الدر المختار، المؤلف: ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي (ت ١٢٥٢هـ)، الناشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

(١٦٥) الرد على ابن القطان في كتابه بيان الوهم والإيهام، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: أبو عبد الأعلى خالد بن محمد بن عثمان المصري، دار النشر: الفاروق الحديثة - القاهرة / مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

(١٦٦) الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أبي الفيض جعفر بن إدريس الحسني الإدريسي الشهير بـ الكتاني (ت ١٣٤٥ هـ)، المحقق: محمد المنتصر بن محمد الزمزمي، الناشر: دار البشائر الإسلامية، الطبعة: السادسة ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

(١٦٧) رسوخ الأخبار في منسوخ الأخبار، المؤلف: برهان الدين أبو إسحاق إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل الجعبري (ت ٧٣٢ هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور حسن محمد مقبولي الأهدل، إشراف: الدكتور محمد أحمد ميرة، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م.

(١٦٨) الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، المحقق: محمد إبراهيم الموصلي، الناشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.

(١٦٩) الروض الأنف والمشرع الروي، المؤلف: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت ٥٨١ هـ)، تحقيق: الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم البناء، أشرف على إخراجهم وقدم له: الأستاذ الدكتور محمد عبد الرحيم سلطان العلماء، الناشر: جائزة دبي الولية للقرآن الكريم - الإمارات العربية المتحدة، الطبعة: الأولى، ١٤٤٢ هـ - ٢٠٢١ م.

(١٧٠) زاد المعاد في هدي خير العباد، المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١ هـ)، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت - مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، الطبعة: السابعة والعشرون، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.

(١٧١) الزاهر في معاني كلمات الناس، المؤلف: محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري (ت ٣٢٨ هـ)، المحقق: د. حاتم صالح الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.

(١٧٢) **الزهر الباسم في سير أبي القاسم ﷺ**، المؤلف: مغلطاي بن قليج البكجري (ت ٧٦٢هـ)، تحقيق: أحسن أحمد عبد الشكور، الناشر: دار السلام - القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٤٣٧هـ.

(١٧٣) **سبل الهدى والرشاد**، في سيرة خير العباد، وذكر فضائله وأعلام نبوته وأفعاله وأحواله في المبدأ والمعاد، المؤلف: محمد بن يوسف الصالحي الشامي (ت ٩٤٢هـ)، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

(١٧٤) **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة**، المؤلف: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (ت ١٤٢٠هـ)، دار النشر: دار المعارف، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

(١٧٥) **السلسلة الصحيحة**، المؤلف: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض.

(١٧٦) **السلسلة الضعيفة**، المؤلف: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض.

(١٧٧) **سنن ابن ماجه**، المؤلف: ابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد (ت ٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي.

(١٧٨) **سنن أبي داود**، المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني (ت ٢٧٥هـ)، المحقق: شعيب الأرناؤوط - محمد كامل قره بللي، الناشر: دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

(١٧٩) **السنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن**، المؤلف: محمد بن عمر بن محمد، أبو عبد الله، محب الدين ابن رشيد الفهري السبتي (ت ٧٢١هـ)، المحقق: صلاح بن سالم المصراقي، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ.

(١٨٠) سنن الترمذي، المؤلف: محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (ت ٢٧٩هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (ج ١، ٢)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (ج ٣)، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (ج ٤، ٥)، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر، الطبعة: الثانية، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.

(١٨١) سنن الدارقطني، المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الارنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

(١٨٢) السنن الكبرى، المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت ٣٠٣هـ)، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

(١٨٣) السنن الكبرى، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسروجردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، المحقق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

(١٨٤) سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، المؤلف: أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (ت ٢٣٣هـ)، المحقق: أحمد محمد نور سيف، دار النشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

(١٨٥) سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت ٢٤١هـ)، المحقق: د. زياد محمد منصور، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ.

(١٨٦) **سؤالات أبي عبيد الآجري للإمام أبي داود السجستاني**، المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥هـ)، المحقق: أبو عمر محمد بن علي الأزهري، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

(١٨٧) **سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني**، المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، المحقق: د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

(١٨٨) **سؤالات حمزة بن يوسف السهمي**، المؤلف: أبو القاسم حمزة بن يوسف بن إبراهيم السهمي القرشي الجرجاني (ت ٤٢٧هـ)، المحقق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

(١٨٩) **سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني**، المؤلف: علي بن عبد الله بن جعفر السعدي بالولاء المديني، البصري، أبو الحسن (ت ٢٣٤هـ)، المحقق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ.

(١٩٠) **سير أعلام النبلاء**، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

(١٩١) **سيرة ابن إسحاق (كتاب السير والمغازي)**، المؤلف: محمد بن إسحاق بن يسار المطلبي بالولاء، المدني (المتوفى: ١٥١هـ)، المحقق: سهيل زكار، الناشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة: الأولى ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م.

(١٩٢) **السيرة النبوية (من البداية والنهاية لابن كثير)**، المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)، تحقيق: مصطفى عبد الواحد، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع بيروت - لبنان، عام النشر: ١٣٩٥هـ - ١٩٧٦م.

(١٩٣) السيرة النبوية لابن هشام، المؤلف: عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري، أبو محمد، جمال الدين (ت ٢١٣هـ)، تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة: الثانية، ١٣٧٥هـ-١٩٥٥م.

(١٩٤) الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح رَحِمَهُ اللهُ، المؤلف: إبراهيم بن موسى بن أيوب، برهان الدين أبو إسحاق الأبناسي، ثم القاهري، الشافعي (ت ٨٠٢هـ)، المحقق: صلاح فتحي هلال، الناشر: مكتبة الرشد، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

(١٩٥) شذرات الذهب في أخبار من ذهب، المؤلف: عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العكري الحنبلي، أبو الفلاح (ت ١٠٨٩هـ)، حققه: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، الناشر: دار ابن كثير، دمشق - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

(١٩٦) شرح (التبصرة والتذكرة = ألفية العراقي)، المؤلف: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (ت ٨٠٦هـ)، المحقق: عبد اللطيف الهميم - ماهر ياسين فحل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

(١٩٧) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، المؤلف: أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي اللالكائي (ت ٤١٨هـ)، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، الناشر: دار طيبة - السعودية، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.

(١٩٨) شرح الترمذي «النفح الشذي شرح جامع الترمذي»، المؤلف: محمد بن محمد بن محمد بن أحمد، ابن سيد الناس، اليعمري الربيعي، أبو الفتح، فتح الدين (ت ٧٣٤هـ)، تحقيق: أبو جابر الأنصاري، عبد العزيز أبو رحلة، صالح اللحام، الناشر: دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

(١٩٩) شرح الزرقاني على المواهب اللدنية بالمنح المحمدية، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن عبد الباقي بن يوسف بن أحمد بن شهاب الدين بن محمد الزرقاني المالكي (ت ١٢٢هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

(٢٠٠) شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، المؤلف: محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني المصري الأزهري، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

(٢٠١) شرح السنة، المؤلف: محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (ت ٥١٦هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - محمد زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي - دمشق، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

(٢٠٢) شرح الطيبي على مشكاة المصابيح المسمى بـ (الكاشف عن حقائق السنن)، المؤلف: شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (٧٤٣هـ)، المحقق: د. عبد الحميد هنداوي، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز (مكة المكرمة - الرياض)، عدد الأجزاء: ١٣ (١٢) ومجلد للفهارس (في ترقيم مسلسل واحد)، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

(٢٠٣) شرح سنن أبي داود، المؤلف: أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفى بدر الدين العيني (ت ٨٥٥هـ)، المحقق: أبو المنذر خالد بن إبراهيم المصري، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

(٢٠٤) شرح سنن أبي داود، المؤلف: شهاب الدين أبو العباس أحمد بن حسين بن علي بن رسلان المقدسي الرملي الشافعي (ت ٨٤٤هـ)، تحقيق: عدد من الباحثين بدار الفلاح بإشراف خالد الرباط، الناشر: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الفيوم - جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م.

(٢٠٥) شرح صحيح البخاري لابن بطلال، المؤلف: ابن بطلال أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك (ت ٤٤٩هـ)، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار النشر: مكتبة الرشد - السعودية، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

(٢٠٦) شرح صحيح مسلم للقاضي عياض المسمى إكمال المعلم بفوائد مسلم، المؤلف: عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن اليحصبي السبتي، أبو الفضل (ت ٥٤٤هـ)، المحقق: الدكتور يحيى إسماعيل، الناشر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

(٢٠٧) شرح علل الترمذي لابن رجب، المؤلف: الإمام العالم الحافظ النقاد زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد البغدادي المعروف بـ (ابن رجب الحنبلي)، المحقق: د. نور الدين عتر، مع مقدمة تحقيق د. همام عبد الرحيم سعيد.

(٢٠٨) شرح مختصر الطحاوي، المؤلف: أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي (ت ٣٧٠هـ)، المحقق: د. عصمت الله عنايت الله محمد - أ. د. سائد بكداش - د محمد عبيد الله خان - د زينب محمد حسن فلاتة، أعد الكتاب للطباعة وراجعته وصححه: أ. د. سائد بكداش، الناشر: دار البشائر الإسلامية - ودار السراج، الطبعة: الأولى ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

(٢٠٩) شرح مُسْنَد الشَّافِعِيِّ، المؤلف: عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم، أبو القاسم الرافي القزويني (ت ٦٢٣هـ)، المحقق: أبو بكر وائل محمد بكر زهران، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية إدارة الشؤون الإسلامية، قطر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

(٢١٠) شرح مشكل الآثار، المؤلف: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (ت ٣٢١هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ - ١٤٩٤م.

(٢١١) شرح معاني الآثار، المؤلف: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (ت ٣٢١هـ)، حققه وقدم له: (محمد زهري النجار - محمد سيد جاد الحق) من علماء الأزهر الشريف، راجعه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: د يوسف عبد الرحمن المرعشلي - الباحث بمركز خدمة السنة بالمدينة النبوية، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

(٢١٢) شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، المؤلف: علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (ت ١٠١٤هـ)، المحقق: قدم له: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، حققه وعلق عليه: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، الناشر: دار الأرقم - لبنان / بيروت، الطبعة: بدون، بدون.



- (٢١٣) **شرف المصطفى ﷺ**، المؤلف: أبو سعد عبد الملك بن أبي عثمان بن محمد بن إبراهيم الخركوشي النيسابوري (٤٠٦هـ)، المحقق: السيد أبو عاصم نبيل بن هاشم الغمري آل باعلوي، الناشر: دار البشائر الإسلامية، الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- (٢١٤) **شعب الإيمان**، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، أشرف على تحقيقه وتخريره أحاديثه: مختار أحمد الندوي، صاحب الدار السلفية ببومباي - الهند، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
- (٢١٥) **الشفاء بتعريف حقوق المصطفى**، المؤلف: عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن اليحصبي السبتي، أبو الفضل (ت ٥٤٤هـ)، الناشر: دار الفيحاء - عمان، الطبعة: الثانية - ١٤٠٧هـ.
- (٢١٦) **الشمائل المحمدية والخصائل المصطفوية**، المؤلف: محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (ت ٢٧٩هـ)، المحقق: سيد بن عباس الجليمي، الناشر: المكتبة التجارية، مصطفى أحمد الباز - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- (٢١٧) **الصحيح تاج اللغة وصحاح العربية**، المؤلف: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- (٢١٨) **صحيح أبي داود**، المؤلف: محمد ناصر الدين الألباني (ت ١٤٢٠هـ)، الناشر: مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، الكويت، عدد الأجزاء: ٧ أجزاء، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- (٢١٩) **صفة الصفوة**، المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، الناشر: دار المعرفة - بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، تحقيق: محمود فاخوري - د. محمد روااس قلعه جي.

(٢٢٠) **الضعفاء والمتروكون**، المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، المحقق: د. عبد الرحيم محمد القشقري، أستاذ مساعد بكلية الحديث بالجامعة الإسلامية، الناشر: مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: جزء (١): ١٤٠٣هـ.

(٢٢١) **الضعفاء الكبير**، المؤلف: أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي (ت ٣٢٢هـ)، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: دار المكتبة العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

(٢٢٢) **الضعفاء وأجوبة أبي زرعة الرازي على سؤالات البرذعي**، المؤلف: عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد الرازي أبو زرعة [١٩٤ - ٢٦٤]، المحقق: د. سعدي الهاشمي، الناشر: الجامعه الاسلاميه - المدينه المنوره، الطبعة: الأولى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

(٢٢٣) **الضعفاء والمتروكون**، المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت ٣٠٣هـ)، المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي - حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ.

(٢٢٤) **الضعفاء والمتروكون**، المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، المحقق: عبد الله القاضي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ.

(٢٢٥) **الضعفاء**، المؤلف: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، المحقق: فاروق حمادة، الناشر: دار الثقافة - الدار البيضاء - الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.

(٢٢٦) **الضعفاء**، المؤلف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (ت ٢٥٦هـ)، المحقق: أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين، الناشر: مكتبة ابن عباس، الطبعة: الأولى ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

(٢٢٧) **ضعيف أبي داود - الأم**، المؤلف: محمد ناصر الدين الألباني (ت ١٤٢٠هـ)، دار النشر: مؤسسة غراس للنشر والتوزيع - الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ.

(٢٢٨) **ضَعِيفُ التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ**، المؤلف: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

(٢٢٩) **ضَعِيفُ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ وَزِيَادَتِهِ**، المؤلف: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (ت ١٤٢٠هـ)، أشرف على طبعه: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي.

(٢٣٠) **ضَعِيفُ سَنَنِ التَّرْمِذِيِّ**، المؤلف: محمد ناصر الدين الألباني (ت ١٤٢٠هـ)، أشرف على طباعته والتعليق عليه: زهير الشاويش، بتكليف: من مكتب التربية العربي لدول الخليج - الرياض، توزيع: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

(٢٣١) **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**، المؤلف: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، الناشر: منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت.

(٢٣٢) **طبقات الأسماء المفردة من الصحابة والتابعين وأصحاب الحديث**، المؤلف: أبو بكر أحمد بن هارون بن روح البرديجي (ت ٣٠١هـ)، حققته وقدمت له: سكيئة الشهابي، الناشر: طلاس للدراسات والترجمة والنشر، الطبعة: الأولى، ١٩٨٧م.

(٢٣٣) **طبقات الحفاظ**، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ.

(٢٣٤) **طبقات الشافعية الكبرى**، المؤلف: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت ٧٧١هـ)، المحقق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ.

(٢٣٥) **طبقات الشافعيين**، المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)، تحقيق: د أحمد عمر هاشم، د محمد زينهم محمد عزب، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية، تاريخ النشر: ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

(٢٣٦) الطبقات الكبرى، المؤلف: محمد بن سعد بن منيع الزهري (ت: ٢٣٠هـ)، المحقق: علي محمد عمر، الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة - الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

(٢٣٧) طبقات المفسرين للداوودي، المؤلف: محمد بن علي بن أحمد، شمس الدين الداوودي المالكي (ت ٩٤٥هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢٣٨) طبقات خليفة بن خياط، المؤلف: أبو عمرو خليفة بن خياط بن خليفة الشيباني العصفري البصري (ت ٢٤٠هـ)، رواية: أبي عمران موسى بن زكريا بن يحيى التستري (ت ق ٣هـ)، محمد بن أحمد بن محمد الأزدي (ت ق ٣هـ)، المحقق: د. سهيل زكار، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، سنة النشر: ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

(٢٣٩) طبقات علماء الحديث، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي الدمشقي الصالحي (ت ٧٤٤هـ)، تحقيق: أكرم البوشي، إبراهيم الزبيق، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

(٢٤٠) عارضة الأحوذني، المؤلف: القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشيلي المالكي (ت ٥٤٣هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت.

(٢٤١) العبر في خبر من غبر، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، المحقق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

(٢٤٢) العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، المؤلف: تقي الدين محمد بن أحمد الحسن الفاسي المكي (ت ٨٣٢هـ)، المحقق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٨م.

(٢٤٣) العقيدة الواسطية، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت ٧٢٨هـ)، الناشر: مكتبة المعارف، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: بدون طبعة أو عام نشر.

(٢٤٤) **علل الترمذي الكبير**، المؤلف: محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (ت ٢٧٩هـ)، رتبه على كتب الجامع: أبو طالب القاضي، المحقق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود خليل الصعيدي، الناشر: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.

(٢٤٥) **العلل المتناهية في الأحاديث الواهية**، المؤلف: عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، تحقيق: خليل الميس، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.

(٢٤٦) **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، المجلدات من الأول، إلى الحادي عشر، تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، الناشر: دار طيبة - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

(٢٤٧) **العلل لابن أبي حاتم**، المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد ود/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي، الناشر: مطابع الحميضي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

(٢٤٨) **العلل ومعرفة الرجال**، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت ٢٤١هـ)، المحقق: وصي الله بن محمد عباس، الناشر: دار الخاني، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

(٢٤٩) **العلل**، المؤلف: علي بن عبد الله بن جعفر السعدي بالولاء المدني، البصري، أبو الحسن (ت ٢٣٤هـ)، المحقق: محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٨٠م.

(٢٥٠) **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، المؤلف: أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفى بدر الدين العيني (ت ٨٥٥هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.

(٢٥١) العين، المؤلف: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت ١٧٠ هـ)، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال.

(٢٥٢) غاية النهاية في طبقات القراء، المؤلف: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت ٨٣٣ هـ)، الناشر: مكتبة ابن تيمية، الطبعة: عني بنشره لأول مرة عام ١٣٥١ هـ ج. برجستراسر.

(٢٥٣) غريب الحديث، المؤلف: إبراهيم بن إسحاق الحربي أبو إسحاق (١٩٨-٢٨٥)، المحقق: د. سليمان إبراهيم محمد العايد، الناشر: جامعة أم القرى - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ.

(٢٥٤) غريب الحديث، المؤلف: أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (ت ٣٨٨ هـ)، المحقق: عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، خرج أحاديثه: عبد القيوم عبد رب النبي، الناشر: دار الفكر - دمشق، عام النشر: ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

(٢٥٥) غريب الحديث، المؤلف: أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي، المحقق: الدكتور حسين محمد محمد شرف، أستاذ م بكلية دار العلوم، مراجعة: الأستاذ عبد السلام هارون، الأمين العام لمجمع اللغة العربية، الناشر: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.

(٢٥٦) غريب الحديث، المؤلف: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦ هـ)، المحقق: د. عبد الله الجبوري، الناشر: مطبعة العاني - بغداد - الطبعة: الأولى، ١٣٩٧ هـ.

(٢٥٧) غريب الحديث، المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧ هـ)، المحقق: الدكتور عبد المعطي أمين القلعجي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

(٢٥٨) **الغريبين في القرآن والحديث**، المؤلف: أبو عبيد أحمد بن محمد الهروي (ت ٤٠١هـ)، تحقيق ودراسة: أحمد فريد المزيدي، قدم له وراجعته: أ. د. فتحي حجازي، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

(٢٥٩) **غوامض الأسماء المبهمة الواقعة في متون الأحاديث المسندة**، المؤلف: أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن مسعود بن بشكوال الخزر جي الأنصاري الأندلسي (ت ٥٧٨هـ)، المحقق: د. عز الدين علي السيد، محمد كمال الدين عز الدين، الناشر: عالم الكتب - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ.

(٢٦٠) **الفائق في غريب الحديث والأثر**، المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ)، المحقق: علي محمد البجاوي - محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار المعرفة - لبنان، الطبعة: الثانية.

(٢٦١) **فتاوى الإمام النووي المسمّاة: "بالمسائل المنشورة"**، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، ترتيب: تلميذه الشيخ علاء الدين بن العطار، تحقيق وتعليق: محمد الحجّار، الناشر: دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة: السادسة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

(٢٦٢) **فتح الباب في الكنى والألقاب**، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منّده العبدي (ت ٣٩٥هـ)، المحقق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، الناشر: مكتبة الكوثر - السعودية - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

(٢٦٣) **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩هـ، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز.

(٢٦٤) فتح الباري شرح صحيح البخاري، المؤلف: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (ت ٧٩٥هـ)، تحقيق: محمود بن شعبان بن عبد المقصود، وآخرون، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة النبوية، الحقوق: مكتب تحقيق دار الحرمين - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

(٢٦٥) فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، المؤلف: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، المحقق: علي حسين علي، الناشر: مكتبة السنة - مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

(٢٦٦) فتح الودود في شرح سنن أبي داود، المؤلف: أبو الحسن السندي، المحقق: محمد زكي الخولي، الناشر: (مكتبة لينة - دمنهور - جمهورية مصر العربية)، (مكتبة أضواء المنار - المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية)، الطبعة: الأولى، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

(٢٦٧) الفروق اللغوية، المؤلف: أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (ت نحو ٣٩٥هـ)، حققه وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم، الناشر: دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة - مصر.

(٢٦٨) فضائل فاطمة الزهراء، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن عبد الله المعروف بابن البيع الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ)، المحقق: علي رضا بن عبد الله بن علي رضا، الناشر: دار الفرقان - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ.

(٢٦٩) فوات الوفيات، المؤلف: محمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن بن شاكر بن هارون بن شاكر الملقب بصلاح الدين (ت ٧٦٤هـ)، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر - بيروت، الطبعة: الأولى الجزء: ١ - ١٩٧٣ الجزء: ٢، ٣، ٤ - ١٩٧٤م.

(٢٧٠) الفوائد، المؤلف: أبو القاسم تمام بن محمد بن عبد الله بن جعفر بن عبد الله بن الجنيد البجلي الرازي ثم الدمشقي (ت ٤١٤هـ)، المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ.



(٢٧١) **القاموس المحيط**، المؤلف: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

(٢٧٢) **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، المحقق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن، جدة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

(٢٧٣) **الكامل في اللغة والأدب**، المؤلف: محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس (ت ٢٨٥هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار الفكر العربي - القاهرة، الطبعة: الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

(٢٧٤) **الكامل في ضعفاء الرجال**، المؤلف: عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد أبو أحمد الجرجاني (المتوفى: ٣٦٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود - علي محمد معوض، الناشر: الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

(٢٧٥) **الكتاب**، المؤلف: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيويه (ت ١٨٠هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

(٢٧٦) **كشف الأستار عن زوائد البزار**، المؤلف: نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (ت ٨٠٧هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

(٢٧٧) **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، المؤلف: مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (ت ١٠٦٧هـ)، الناشر: مكتبة المشنى - بغداد (وصورتها عدة دور لبنانية، بنفس ترقيم صفحاتها، مثل: دار إحياء التراث العربي، ودار العلوم الحديثة، ودار الكتب العلمية)، تاريخ النشر: ١٩٤١م.

(٢٧٨) كشف المشكل من حديث الصحيحين، المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، المحقق: علي حسين البواب، الناشر: دار الوطن - الرياض.

(٢٧٩) الكشف والبيان عن تفسير القرآن، المؤلف: أبو إسحاق أحمد بن إبراهيم الثعلبي (ت ٤٢٧هـ)، أشرف على إخراج: د. صلاح باعثمان، د. حسن الغزالي، أ. د. زيد مهارش، أ. د. أمين باشه، تحقيق: عدد من الباحثين (٢١) مثبت أسماؤهم بالمقدمة (ص ١٥)، أصل الكتاب: رسائل جامعية (غالبها ماجستير) لعدد من الباحثين، الناشر: دار التفسير، جدة - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م.

(٢٨٠) كنز الدرر وجامع الغرر، المؤلف: أبو بكر بن عبد الله بن أيوب الدواداري، المحققون وعام النشر: ج ٨ / أولرخ هارمان، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م، الناشر: عيسى البابي الحلبي.

(٢٨١) الكنى والأسماء، المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، المحقق: عبد الرحيم محمد أحمد القشيري، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

(٢٨٢) الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، المؤلف: محمد بن يوسف بن علي بن سعيد، شمس الدين الكرمانى (ت ٧٨٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، طبعة أولى: ١٣٥٦هـ - ١٩٣٧م، طبعة ثانية: ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

(٢٨٣) لب اللباب في تحرير الأنساب، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، الناشر: دار صادر - بيروت.

(٢٨٤) لحظ الألفاظ بذيّل طبقات الحفاظ، المؤلف: محمد بن محمد بن محمد، أبو الفضل تقي الدين ابن فهد الهاشمي العلوي الأصفوني ثم المكي الشافعي (ت ٨٧١هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

(٢٨٥) **لسان العرب**، المؤلف: محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت ٧١١هـ)، الناشر: دار صادر - بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤هـ.

(٢٨٦) **لسان المحدثين**، (مُعْجَم يُعْنَى بِشَرْحِ مَصْطَلَحَاتِ الْمُحَدِّثِينَ الْقَدِيمَةِ وَالْحَدِيثَةِ وَرَمُوزِهِمْ وَإِشَارَاتِهِمْ وَشَرْحِ جُمْلَةٍ مِنْ مَشْكَلِ عِبَارَاتِهِمْ وَغَرِيبِ تَرَكَيبِهِمْ وَنَادِرِ أَسَالِيهِمْ)، المؤلف: محمد خلف سلامة، مصدر الكتاب: ملفات وورد نشرها المؤلف في ملتقى أهل الحديث.

(٢٨٧) **لسان الميزان**، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: دار البشائر الإسلامية، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٢م.

(٢٨٨) **المبسوط**، المؤلف: محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (ت ٤٨٣هـ)، الناشر: دار المعرفة - بيروت، الطبعة: بدون طبعة، تاريخ النشر: ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

(٢٨٩) **متن بداية المبتدي في فقه الإمام أبي حنيفة**، المؤلف: علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني المرغيناني، أبو الحسن برهان الدين (ت ٥٩٣هـ)، الناشر: مكتبة ومطبعة محمد علي صبح - القاهرة.

(٢٩٠) **المجتبى من السنن = السنن الصغرى للنسائي**، المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت ٣٠٣هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

(٢٩١) **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**، المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البستي (ت ٣٥٤هـ)، المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي - حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ.

(٢٩٢) **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، المؤلف: أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (ت ٨٠٧هـ)، المحقق: حسام الدين القدسي، الناشر: مكتبة القدسي، القاهرة، عام النشر: ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

(٢٩٣) **مجمل اللغة لابن فارس**، المؤلف: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ)، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، دار النشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

(٢٩٤) **مجموع الفتاوى**، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن تیمية الحراني (ت ٧٢٨هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، عام النشر: ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

(٢٩٥) **المجموع المغيث في غريب القرآن والحديث**، المؤلف: محمد بن عمر بن أحمد بن عمر بن محمد الأصبهاني المدني، أبو موسى (ت ٥٨١هـ)، المحقق: عبد الكريم العزباوي، الناشر: • جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - مكة المكرمة. • دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع، جدة - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، • ج ١ (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م)، • ج ٢، ٣ (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).

(٢٩٦) **المجموع**، المؤلف: العلامة الإمام / محي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف الدين النووي (ت ٦٧٦هـ)، الناشر دار الفكر - بيروت، سنة النشر ١٩٩٧م.

(٢٩٧) **المحكم والمحيط الأعظم**، المؤلف: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت: ٤٥٨هـ)، المحقق: عبد الحميد هنداي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

(٢٩٨) **المحلى بالآثار**، المؤلف: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (ت ٤٥٦هـ)، الناشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ.

(٢٩٩) **المحيط في اللغة**، المؤلف: إسماعيل بن عباد بن العباس، أبو القاسم الطالقاني، المشهور بالصاحب بن عباد (ت ٣٨٥هـ)، (مرقم آليا).

(٣٠٠) مختار الصحاح، المؤلف: زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (ت ٦٦٦هـ)، المحقق: يوسف الشيخ محمد، الناشر: المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت - صيدا، الطبعة: الخامسة، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

(٣٠١) مختصر اختلاف العلماء، المؤلف: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (ت ٣٢١هـ)، المحقق: د. عبد الله نذير أحمد، الناشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٧هـ.

(٣٠٢) مختصر استدراك الحافظ الذهبي على مستدرک أبي عبد الله الحاكم، المؤلف: ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت ٨٠٤هـ)، تحقيق ودراسة: ج ١، ٢: عبد الله بن حمد اللخيدان، ج ٣ - ٧: سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد، الناشر: دار العاصمة، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ.

(٣٠٣) مختصر الأحكام = مستخرج الطوسي على جامع الترمذي، المؤلف: أبو علي الحسن بن علي بن نصر الطوسي، الملقب: بكر دوش (ت ٣١٢هـ)، المحقق: أنيس بن أحمد بن طاهر الأندونوسي، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة المنورة - السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ.

(٣٠٤) مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر، المؤلف: محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الانصاري الرويفعي الإفريقي (ت ٧١١هـ)، المحقق: روحية النحاس، رياض عبد الحميد مراد، محمد مطيع، دار النشر: دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، دمشق - سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٤م.

(٣٠٥) مختصر سنن أبي داود، المؤلف: الحافظ عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ت ٦٥٦هـ)، المحقق: محمد صبحي بن حسن حلاق (أبو مصعب)، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

- (٣٠٦) المختلطين، المؤلف: أبو سعيد العلاني، المحقق: د. رفعت فوزي عبد المطلب + علي عبد الباسط مزيد، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الأولى، ١٩٩٦ م.
- (٣٠٧) المدونة، المؤلف: مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (ت ١٧٩ هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.
- (٣٠٨) مرآة الزمان في تواريخ الأعيان، المؤلف: شمس الدين أبو المظفر يوسف بن قزؤغلي بن عبد الله المعروف بـ «سبط ابن الجوزي» (٥٨١ - ٦٥٤ هـ)، تحقيق وتعليق: محمد بركات، وآخرون، الناشر: دار الرسالة العالمية، دمشق - سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م.
- (٣٠٩) المراسيل، المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (ت ٣٢٧ هـ)، المحقق: شكر الله نعمة الله قوجاني، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٣٩٧ م.
- (٣١٠) مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، المؤلف: عبد المؤمن بن عبد الحق، ابن شمائل القطيعي البغدادي، الحنبلي، صفّي الدين (ت ٧٣٩ هـ)، الناشر: دار الجيل، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ.
- (٣١١) المرسل الخفي وعلاقته بالتدليس دراسة نظرية، وتطبيق على مرويات الحسن البصري،، تأليف: الشريف حاتم بن عارف العوني، الناشر: دار الهجرة - الرياض، الطبعة: الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
- (٣١٢) المسالك في شرح موطأ مالك، المؤلف: القاضي أبو بكر محمد بن عبد الله بن العربي المعافري، شهرته: ابن العربي، المحقق: محمد بن الحسين السليمانى + عائشة بنت الحسين السليمانى، الناشر: دار الغرب الإسلامي بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
- (٣١٣) مسائل الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل، (ت ٢٤١ هـ)، رواية: ابنه أبي الفضل صالح بن أحمد بن حنبل (ت ٢٦٥ هـ)، تحقيق: أبي عمر محمد بن علي الأزهري، الناشر: دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر بالقاهرة، الطبعة: الأولى سنة ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م.

(٣١٤) مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه، المؤلف: إسحاق بن منصور بن بهرام، أبو يعقوب المروزي، المعروف بالكوسج (ت ٢٥١هـ)، الناشر: عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٢م.

(٣١٥) المستخرج من كتب الناس للتذكرة والمستطرف من أحوال الرجال للمعرفة، المؤلف: عبد الرحمن بن محمد بن إسحاق، ابن مندة العبدى الأصبهاني، أبو القاسم (ت ٤٧٠هـ)، المحقق: أ. د. عامر حسن صبري التميمي، الناشر: وزارة العدل والشئون الإسلامية البحرين، إدارة الشئون الدينية.

(٣١٦) المستدرك على الصحيحين، المؤلف: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (ت ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

(٣١٧) المستفاد من مبهمات المتن والإسناد، المؤلف: أبو زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي (ت ٨٢٦هـ)، المحقق: الدكتور عبد الرحمن عبد الحميد البر، الناشر: دار الوفاء - دار الأندلس الخضراء، الطبعة: الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

(٣١٨) مسند ابن أبي شيبه، المؤلف: أبو بكر بن أبي شيبه، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (ت ٢٣٥هـ)، المحقق: عادل بن يوسف العزازي وأحمد بن فريد المزيدي، الناشر: دار الوطن - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٩٩٧م.

(٣١٩) مسند ابن الجعد، المؤلف: علي بن الجعد بن عبيد الجوهري البغدادي (ت ٢٣٠هـ)، تحقيق: عامر أحمد حيدر، الناشر: مؤسسة نادر - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

(٣٢٠) مسند أبي داود الطيالسي، المؤلف: أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصري (ت ٢٠٤هـ)، المحقق: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي، الناشر: دار هجر - مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

(٣٢١) مسند إسحاق بن راهويه، المؤلف: أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم الحنظلي المروزي المعروف بابن راهويه (ت ٢٣٨هـ)، المحقق: د. عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، الناشر: مكتبة الإيمان - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.

(٣٢٢) مسند الإمام أحمد بن حنبل، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت ٢٤١هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

(٣٢٣) مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، المؤلف: أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (ت ٢٩٢هـ)، المحقق: محفوظ الرحمن زين الله، (حقق الأجزاء من ١ إلى ٩)، وعادل بن سعد (حقق الأجزاء من ١٠ إلى ١٧)، وصبري عبد الخالق الشافعي (حقق الجزء ١٨)، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، (بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م).

(٣٢٤) مسند الحميدي، المؤلف: عبد الله بن الزبير أبو بكر الحميدي، الناشر: دار الكتب العلمية، مكتبة المتنبي - بيروت، القاهرة، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي.

(٣٢٥) مسند الدارمي المعروف بـ (سنن الدارمي)، المؤلف: أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام بن عبد الصمد الدارمي، التميمي السمرقندي (ت ٢٥٥هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، الناشر: دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ - ٢٠٠٠م.

(٣٢٦) المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.



(٣٢٧) **المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم**، المؤلف: أبو نُعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، المحقق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

(٣٢٨) **مشكل الحديث وبياننه**، المؤلف: محمد بن الحسن بن فورك الأنصاري الأصبهاني، أبو بكر (ت ٤٠٦هـ)، المحقق: موسى محمد علي، الناشر: عالم الكتب - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٨٥م.

(٣٢٩) **مشيخة أبي بكر المراغي**، المؤلف: أبو بكر بن الحسين بن عمر، القرشي العبشمي الأموي العثماني، زين الدين، وكنيته أبو محمد ويقال اسمه (عبد الله) والمشهور (أبو بكر) المصري الشافعي المراغي (ت ٨١٦هـ)، تخريج: جمال الدين أبي البركات محمد بن موسى بن علي المراكشي المكي ٧٨٩-٨٢٣هـ، المحقق: محمد صالح بن عبد العزيز المراد، الناشر: جامعة أم القرى، الطبعة: الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

(٣٣٠) **مصابيح الجامع**، المؤلف: محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد، المخزومي القرشي، بدر الدين المعروف بالدماميني، وبابن الدماميني (ت ٨٢٧هـ)، اعتنى به تحقيقاً وضبطاً وتخريجاً: نور الدين طالب، الناشر: دار النوادر، سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

(٣٣١) **مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه**، المؤلف: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم بن قايماز بن عثمان البوصيري الكناني الشافعي (ت ٨٤٠هـ)، المحقق: محمد المنتقى الكشناوي، الناشر: دار العربية - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ.

(٣٣٢) **المصنف في الأحاديث والآثار**، المؤلف: أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (ت ٢٣٥هـ)، المحقق: كمال يوسف الحوت، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.

(٣٣٣) **المصنف، المؤلف:** أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني (ت ٢١١هـ)، **المحقق:** حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: المجلس العلمي - الهند، يطلب من: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ.

(٣٣٤) **مطالع الأنوار على صحاح الآثار، المؤلف:** إبراهيم بن يوسف بن أدهم الوهراني الحمزي، أبو إسحاق ابن قرقول (ت ٥٦٩هـ)، **تحقيق:** دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - دولة قطر، الطبعة: الأولى، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.

(٣٣٥) **المعارف، المؤلف:** أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ)، **تحقيق:** ثروت عكاشة، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٩٩٢م.

(٣٣٦) **المعالم الأثيرة في السنة والسير، المؤلف:** محمد بن محمد حسن شُرَّاب، الناشر: دار القلم، الدار الشامية - دمشق - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ.

(٣٣٧) **معالم السنن، وهو شرح سنن أبي داود، المؤلف:** أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (ت ٣٨٨هـ)، الناشر: المطبعة العلمية - حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٥١هـ - ١٩٣٢م.

(٣٣٨) **معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، المؤلف:** شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت ٦٢٦هـ)، **المحقق:** إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت - الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

(٣٣٩) **المعجم الأوسط، المؤلف:** سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، **المحقق:** طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، الناشر: دار الحرمين - القاهرة.

(٣٤٠) **معجم البلدان، المؤلف:** شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت ٦٢٦هـ)، الناشر: دار صادر، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٩٥م.

(٣٤١) **معجم الصحابة**، المؤلف: أبو الحسين عبد الباقي بن قانع بن مرزوق بن واثق الأموي بالولاء البغدادي (ت ٣٥١هـ)، المحقق: صلاح بن سالم المصراقي، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ.

(٣٤٢) **معجم الصحابة**، المؤلف: أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز بن المَرْزُبان بن سابور بن شاهنشاه البغوي (ت ٣١٧هـ)، المحقق: محمد الأمين بن محمد الجكني، الناشر: مكتبة دار البيان - الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

(٣٤٣) **المعجم الكبير**، المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار النشر: مكتبة ابن تيمية - القاهرة، الطبعة: الثانية.

(٣٤٤) **معجم اللغة العربية المعاصرة**، المؤلف: د أحمد مختار عبد الحميد عمر (ت ١٤٢٤هـ) بمساعدة فريق عمل، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

(٣٤٥) **معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية**، المؤلف: عاتق بن غيث بن زوير بن زاير بن حمود بن عطية بن صالح البلادي الحربي (ت ١٤٣١هـ)، الناشر: دار مكة للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

(٣٤٦) **معجم ديوان الأدب**، المؤلف: أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي، (ت ٣٥٠هـ)، تحقيق: دكتور أحمد مختار عمر، مراجعة: دكتور إبراهيم أنيس، طبعة: مؤسسة دار الشعب للطباعة والنشر، القاهرة، عام النشر: ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

(٣٤٧) **معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع**، المؤلف: أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي (ت ٤٨٧هـ)، الناشر: عالم الكتب، بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٣هـ.

(٣٤٨) **معجم مقاييس اللغة**، المؤلف: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر - عام النشر: ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

(٣٤٩) **معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم**، المؤلف: أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي (ت ٢٦١هـ)، المحقق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، الناشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة - السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

(٣٥٠) **معرفة الرجال عن يحيى بن معين وفيه عن علي بن المديني وأبي بكر بن أبي شيبه ومحمد بن عبد الله بن نمير وغيرهم** / رواية أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز، المؤلف: أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادى (ت ٢٣٣هـ)، المحقق: الجزء الأول: محمد كامل القصار، الناشر: مجمع اللغة العربية - دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

(٣٥١) **معرفة السنن والآثار**، المؤلف: أحمد بن الحسين البيهقي، شهرته: البيهقي، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار النشر: جامعة الدراسات الإسلامية + دار الوعي + دار قتيبة، البلد: كراتشي بباكستان + حلب + دمشق، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.

(٣٥٢) **معرفة الصحابة**، المؤلف: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، الناشر: دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

(٣٥٣) **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار**، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

(٣٥٤) **معرفة أنواع علوم الحديث**، المؤلف: عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ)، المحقق: عبد اللطيف الهميم - ماهر ياسين الفحل، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

(٣٥٥) المعرفة والتاريخ، المؤلف: يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي الفسوي، أبو يوسف (ت ٢٧٧هـ)، المحقق: أكرم ضياء العمري، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

(٣٥٦) المُعَلِّمُ بِفَوَائِدِ مُسْلِمٍ، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر التميمي المازري المالكي (ت ٥٣٦هـ)، المحقق: فضيلة الشيخ محمد الشاذلي النيفر، الناشر: الدار التونسية للنشر، المؤسسة الوطنية للكتاب بالجزائر، المؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدراسات بيت الحكمة، الطبعة: الثانية، ١٩٨٨م، والجزء الثالث صدر بتاريخ ١٩٩١م.

(٣٥٧) المعين في طبقات المحدثين، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، المحقق: د. همام عبد الرحيم سعيد، الناشر: دار الفرقان - عمان - الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ.

(٣٥٨) المغازي للوادي، المؤلف: مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ وَاقِدِ الْأَسْلَمِيِّ الْوَاقِدِي (ت ٢٠٧هـ)، تحقيق: مارسدن جونز، الناشر: دار الأعلمي - بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

(٣٥٩) المغرب في ترتيب المعرب، المؤلف: ناصر بن عبد السيد أبي المكارم ابن علي، أبو الفتح، برهان الدين الخوارزمي الْمُطَرِّزِيُّ (ت ٦١٠هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي، الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ.

(٣٦٠) المغني في الضعفاء، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، المحقق: الدكتور نور الدين عتر.

(٣٦١) المفاتيح في شرح المصابيح، المؤلف: الحسين بن محمود بن الحسن، مظهر الدين الزَّيْدَانِيُّ الْكُوفِيُّ الصَّرِيرُ الشَّيرَازِيُّ الْحَنْفِيُّ المشهورُ بِالْمُظْهَرِيِّ (ت ٧٢٧هـ)، تحقيق ودراسة: لجنة مختصة من المحققين بإشراف: نور الدين طالب، الناشر: دار النوادر، وهو من إصدارات إدارة الثقافة الإسلامية - وزارة الأوقاف الكويتية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.

(٣٦٢) المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، المؤلف: أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي (٥٧٨-٦٥٦هـ)، حققه وعلق عليه وقدم له: محيي الدين ديب ميستو - أحمد محمد السيد - يوسف علي بديوي - محمود إبراهيم بزال، الناشر: (دار ابن كثير، دمشق - بيروت)، (دار الكلم الطيب، دمشق - بيروت)، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

(٣٦٣) المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، المؤلف: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، المحقق: محمد عثمان الخشت، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

(٣٦٤) المقتنى في سرد الكنى، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، المحقق: محمد صالح عبد العزيز المراد، الناشر: المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ.

(٣٦٥) مَنْ تَكَلَّمَ فِيهِ الدَّارِقُطْنِي فِي كِتَابِ السَّنَنِ مِنَ الضَّعَفَاءِ وَالْمُتْرُوكِينَ وَالْمَجْهُولِينَ (فيه أكثر من مائتي ترجمة، يست في سنن الدارقطني المطبوع)، المؤلف: محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن التقي سليمان بن حمزة المقدسي ثم الصالحي ناصر الدين المعروف بابن زريق (ت ٨٠٣هـ)، المحقق: أبو عبد الله حسين بن عكاشة، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

(٣٦٦) من تكلم فيه وهو موثوق أو صالح الحديث، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، المحقق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، الناشر: -، الطبعة: الأولى ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

(٣٦٧) من كلام أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت ٢٤١هـ)، المحقق: صبحي البدري السامرائي، الناشر: مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.

(٣٦٨) منال الطالب في شرح طوال الغرائب، المؤلف: مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد بن الأثير (ت: ٦٠٦هـ)، تحقيق: محمود محمد الطناحي، الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة.

(٣٦٩) المنتخب من ذيل المذيل، المؤلف: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (ت: ٣١٠هـ)، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت - لبنان.

(٣٧٠) المنتخب من كتاب أزواج النبي ﷺ، المؤلف: الزبير بن بكار بن عبد الله القرشي الأسدي المكي (ت: ٢٥٦هـ)، المحقق: سكينه الشهابي، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ.

(٣٧١) منتخب من كتاب معرفة الألقاب، المؤلف: الإمام أبي بكر أحمد بن عبد الرحمن بن أحمد الشيرازي، انتخبه: أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي الحافظ (ت: ٥٠٧هـ)، تحقيق: أشرف محمد نجيب، عبد الرحمن جمال سالم، حسام الدين محمد حسن، الناشر: الفاروق الحديثة - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.

(٣٧٢) المنتخب من مسند عبد بن حميد، المؤلف: أبو محمد عبد الحميد بن حميد بن نصر الكشي ويقال له: الكشي بالفتح والإعجام (ت: ٢٤٩هـ)، المحقق: صبحي البدر السامرائي، محمود محمد خليل الصعيدي، الناشر: مكتبة السنة - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

(٣٧٣) المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت: ٥٩٧هـ)، المحقق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

(٣٧٤) المنتقى شرح الموطأ، المؤلف: أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي (ت: ٤٧٤هـ)، الناشر: مطبعة السعادة - بجوار محافظة مصر، الطبعة: الأولى، ١٣٣٢هـ.

(٣٧٥) **الْمُنْجَدُ فِي اللُّغَةِ** (أقدم معجم شامل للمشترك اللفظي)، المؤلف: علي بن الحسن الهنائي الأزدي، أبو الحسن الملقب بـ «كراع النمل» (ت بعد ٣٠٩ هـ)، تحقيق: دكتور أحمد مختار عمر، دكتور ضاحي عبد الباقي، الناشر: عالم الكتب، القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٩٨٨ م.

(٣٧٦) **المنفردات والوحدان**، المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت ٢٦١ هـ)، المحقق: د. عبدالغفار سليمان البنداري، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

(٣٧٧) **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦ هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢ هـ.

(٣٧٨) **المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي**، المؤلف: أبو عبد الله، محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكنائي الحموي الشافعي، بدر الدين (ت ٧٣٣ هـ)، المحقق: د. محيي الدين عبدالرحمن رمضان، الناشر: دار الفكر - دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ هـ.

(٣٧٩) **المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار**، المؤلف: أحمد بن علي بن عبد القادر، أبو العباس الحسيني العبيدي، تقي الدين المقرئزي (ت ٨٤٥ هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ.

(٣٨٠) **المواهب اللدنية بالمنح المحمدية**، المؤلف: أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري، أبو العباس، شهاب الدين (ت ٩٢٣ هـ)، الناشر: المكتبة التوفيقية، القاهرة - مصر.

(٣٨١) **المؤتلف والمختلف في أسماء نقلة الحديث وأسماء آبائهم وأجدادهم**، المؤلف: عبد الغني بن سعيد الأزدي (ت ٤٠٩ هـ)، المحقق: مشني محمد حميد الشمري - قيس عبد إسماعيل التميمي، أشرف عليه وراجعته: الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي.



(٣٨٢) المؤلف والمختلف لابن القيسراني = الأنساب المتفقة في الخط المتماثلة في النقط، المؤلف: أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني (ت ٥٠٧هـ)، المحقق: كمال يوسف الحوت، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ.

(٣٨٣) المؤلف والمختلف، المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

(٣٨٤) الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، المؤلف: الندوة العالمية للشباب الإسلامي، إشراف وتخطيط ومراجعة: د. مانع بن حماد الجهني، الناشر: دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الرابعة، ١٤٢٠هـ.

(٣٨٥) الموضوعات، المؤلف: جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، ضبط وتقديم وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ج ١، ٢: ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م، ج ٣: ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.

(٣٨٦) موطأ الإمام مالك، المؤلف: مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (ت ١٧٩هـ)، صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، عام النشر: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.

(٣٨٧) الموقظة في علم مصطلح الحديث، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة: الثانية، ١٤١٢هـ.

(٣٨٨) ميزان الاعتدال في نقد الرجال، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م.

(٣٨٩) الميسر في شرح مصابيح السنة، المؤلف: فضل الله بن حسن بن حسين بن يوسف أبو عبد الله، شهاب الدين التُّوربِشْتِي (ت ٦٦١هـ)، المحقق: د. عبد الحميد هندراوي، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة: الثانية، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

(٣٩٠) نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار، المؤلف: ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: دار ابن كثير، الطبعة: الثانية ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

(٣٩١) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، المؤلف: يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين (ت ٨٧٤هـ)، الناشر: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر.

(٣٩٢) نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار في شرح معاني الآثار، المؤلف: أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني (ت ٨٥٥هـ)، المحقق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - قطر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

(٣٩٣) نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (مطبوع ملحقاً بكتاب سبل السلام)، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، المحقق: عصام الصباطي - عماد السيد، الناشر: دار الحديث - القاهرة، الطبعة: الخامسة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

(٣٩٤) نزهة الألباب في الألقاب، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، المحقق: عبد العزيز محمد بن صالح السديري، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

(٣٩٥) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، المحقق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، الطبعة: الأولى، الناشر: مطبعة سفير بالرياض عام ١٤٢٢هـ.

(٣٩٦) نسب قريش، المؤلف: مصعب بن عبد الله بن مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير، أبو عبد الله الزبيري (ت ٢٣٦هـ)، المحقق: ليفي بروفنسال، أستاذ اللغة والحضارة بالسوربون، ومدير معهد الدروس الإسلامية بجامعة باريس - سابقاً، الناشر: دار المعارف، القاهرة، الطبعة: الثالثة.

(٣٩٧) نسب معد واليمن الكبير، المؤلف: أبو المنذر هشام بن محمد بن السائب الكلبى (ت ٢٠٤هـ)، المحقق: الدكتور ناجي حسن، الناشر: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

(٣٩٨) نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الأملعي في تخريج الزيلعي، المؤلف: جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي (ت ٧٦٢هـ)، قدم للكتاب: محمد يوسف البتوري، صححه ووضع الحاشية: عبد العزيز الديوبندي الفنجانى، إلى كتاب الحج، ثم أكملها محمد يوسف الكاملفوري، المحقق: محمد عوامه، الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر - بيروت - لبنان/ دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة - السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

(٣٩٩) نصب المجانيق لنسف قصة الغرانيق، المؤلف: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (ت ١٤٢٠هـ)، الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة: الثالثة: ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

(٤٠٠) نقعة الصديان فيمن في صحبتهم نظر من الصحابة، للإمام الحسن بن محمد بن الحسن الصاغانى (ت: ٦٥٠هـ)، تحقيق: سيد كسروي حسن، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤٤٠هـ - ١٩٩٠م.

(٤٠١) النكت على كتاب ابن الصلاح، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

(٤٠٢) النكت على مقدمة ابن الصلاح، المؤلف: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (ت ٧٩٤هـ)، المحقق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، الناشر: أضواء السلف - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

(٤٠٣) نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب، المؤلف: أبو العباس أحمد بن علي القلقشندي (ت ٨٢١هـ)، المحقق: إبراهيم الإياري، الناشر: دار الكتاب اللبناني، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

(٤٠٤) النهاية في غريب الحديث والأثر، المؤلف: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ)، الناشر: المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي.

(٤٠٥) الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد، المؤلف: أحمد بن محمد بن الحسين بن الحسن، أبو نصر البخاري الكلاباذي (ت ٣٩٨هـ)، المحقق: عبد الله الليثي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ.

(٤٠٦) هدي الساري (مقدمة فتح الباري)، المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، الناشر: دار المعرفة - بيروت، سنة النشر: ١٣٧٩هـ.

(٤٠٧) الوافي بالوفيات، المؤلف: صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (ت ٧٦٤هـ)، المحقق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، الناشر: دار إحياء التراث - بيروت، عام النشر: ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

(٤٠٨) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، المؤلف: أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (ت ٦٨١هـ)، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر - بيروت، الطبعة: الأولى ١٩٠٠م.

(٤٠٩) الوفيات، المؤلف: تقي الدين محمد بن هجرس بن رافع السلامي (ت ٧٧٤هـ)، المحقق: صالح مهدي عباس، د. بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٢هـ.

### ✽ الرسائل العلمية :

(٤١٠) تعقبات الكشميري في كتابه فيض القدير على الحافظ ابن حجر في كتابه فتح الباري، إعداد: ناصر بن سيف بن ناصر العزري، المشرف: د/ سلطان العكايلة، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، ٢٠٠٨ م.

(٤١١) الحافظ مغلطاي وجهوده في علم الحديث، إعداد الطالب: أحمد حاج عبد الرحمن محمد، إشراف: د/ محمد أحمد يوسف القاسم، رسالة دكتوراه في قسم الكتاب والسنة، جامعة أم القرى، ١٤١٩ هـ.

(٤١٢) كتاب الزهر الباسم في سير أبي القاسم ﷺ، تأليف الحافظ علاء الدين مغلطاي بن قليج الحنفي (٦٩٠-٧٦٢ هـ) عشرة أجزاء من السفر الأول (١-١٤٢)، تحقيق ودراسة الطالب: خميس بن صالح بن محمد الغامدي، إشراف: د/ محمد بن صامل السلمي، ود/ سعدي الهاشمي (مشرفاً حديثاً)، رسالة دكتوراه في التاريخ الإسلامي، جامعة أم القرى، ١٤٢١ هـ-٢٠٠٠ م.

### ✽ المخطوطات :

(٤١٣) مخطوطة (الزهر الباسم في سير أبي القاسم ﷺ) النسخة (٤)، المؤلف: مغلطاي بن قليج (ت ٧٦٢ هـ)، شبكة الألوكة، مكتبة الأستاذ الدكتور: محمد بن تركي التركي. أصل هذه النسخة في مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

<https://www.alukah.net/Images/Alukah30/QRcodes/137481.png>

### ✽ المواقع الإلكترونية :

(٤١٤) موقع الألوكة: <https://www.alukah.net>

### ✽ البرامج الحاسوبية الوسيطة :

(٤١٥) برنامج جامع خادَم الحرمين الشريفين للسنة النبوية.

(٤١٦) المكتبة الشاملة.

## فهرس الموضوعات

| الصفحة | الموضوع                                                                                             |
|--------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٣      | شكر وتقدير                                                                                          |
| ٥      | ملخص البحث                                                                                          |
| ٧      | المقدمة                                                                                             |
| ٩      | أهمية الموضوع وأسباب اختياره                                                                        |
| ١٠     | مشكلة البحث                                                                                         |
| ١٠     | أهداف البحث                                                                                         |
| ١١     | حدود البحث                                                                                          |
| ١٢     | الدراسات السابقة                                                                                    |
| ١٣     | خطة البحث                                                                                           |
| ١٦     | المنهج المتبع في البحث                                                                              |
| ٢٠     | الباب الأول: التعريف بالإمام مغلطاي، وكتابته ( الزهر الباسم في سير أبي القاسم )، ومنهجه في التعقبات |
| ٢١     | الفصل الأول: التعريف بالإمام مغلطاي، وكتابته ( الزهر الباسم في سير أبي القاسم )                     |
| ٢٢     | المبحث الأول: التعريف بالإمام مغلطاي                                                                |
| ٢٣     | المطلب الأول: اسمه، ونسبه، ومولده، ونشأته                                                           |
| ٢٥     | المطلب الثاني: مذهبه الفقهي، والعقدي                                                                |
| ٢٨     | المطلب الثالث: طلبه للعلم، ومكانته العلمية                                                          |

| الصفحة | الموضوع                                                                                                                         |
|--------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٣٢     | المطلب الرابع: أشهر شيوخه وتلاميذه                                                                                              |
| ٣٦     | المطلب الخامس: آثاره العلمية ومؤلفاته                                                                                           |
| ٣٩     | المطلب السادس: وفاته                                                                                                            |
| ٤٠     | المبحث الثاني: التعريف بكتاب (الزهر الباسم في سير أبي القاسم <small>عليه السلام</small> )                                       |
| ٤١     | المطلب الأول: اسم الكتاب، موضوعه، مصادره                                                                                        |
| ٥٢     | المطلب الثاني: نسبة الكتاب إليه                                                                                                 |
| ٥٤     | المطلب الثالث: منهج الإمام مغلطاي في الكتاب                                                                                     |
| ٥٦     | المطلب الرابع: قيمة الكتاب العلمية                                                                                              |
| ٥٨     | <b>الفصل الثاني: التعريف بالتعقبات، وأنواعها، وقيمتها، ومنهج الإمام مغلطاي فيها</b>                                             |
| ٥٩     | المبحث الأول: تعريف التعقب لغةً، واصطلاحاً                                                                                      |
| ٦١     | المبحث الثاني: الفرق بين التعقبات والاستدراكات                                                                                  |
| ٦٣     | المبحث الثالث: صيغ التعقب وأساليبه عند الإمام مغلطاي                                                                            |
| ٦٦     | المبحث الرابع: منهج الإمام مغلطاي في التعقبات الحديثية                                                                          |
| ٧٤     | المبحث الخامس: أنواع التعقبات عند الإمام مغلطاي                                                                                 |
| ٨٠     | المبحث السادس: القيمة العلمية لتعقبات الإمام مغلطاي                                                                             |
| ٨٢     | <b>الباب الثاني: دراسة التعقبات الحديثية للإمام مغلطاي في كتابه (الزهر الباسم في سير أبي القاسم <small>عليه السلام</small>)</b> |
| ٨٣     | <b>الفصل الأول: تعقباته المتعلقة بصحة نسبة الأقوال لأصحابها (وفيه ستة تعقبات)</b>                                               |
| ٨٤     | ١/١: تعقبه في صحة نسبة القول إلى ابن عبد البر                                                                                   |

| الصفحة | الموضوع                                                                        |
|--------|--------------------------------------------------------------------------------|
| ٨٦     | ⦿ [٢ / ٢]: تعقبه في صحة نسبة القول إلى الواقدي                                 |
| ٨٩     | ⦿ [٣ / ٣]: تعقبه في صحة نسبة القول إلى ابن قتيبة، والقاسم بن ثابت              |
| ٩٣     | ⦿ [٤ / ٤]: تعقبه في صحة نسبة القول إلى قاسم بن ثابت                            |
| ٩٦     | ⦿ [٥ / ٥]: تعقبه في صحة نسبة القول إلى أبي عبيد القاسم بن سلام                 |
| ٩٩     | ⦿ [٦ / ٦]: تعقبه في صحة نسبة القول إلى الهروي                                  |
| ١٠٢    | <b>الفصل الثاني: تعقباته المتعلقة بعلم الرجال (وفيه اثنان وثلاثون تعقّباً)</b> |
| ١٠٣    | ⦿ [٧ / ١]: تعقبه في اسم أبي حذرد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ                         |
| ١٠٨    | ⦿ [٨ / ٢]: تعقبه في اسم أبي حذيفة بن عتبة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ                |
| ١١٣    | ⦿ [٩ / ٣]: تعقبه في اسم أبي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ                      |
| ١١٧    | ⦿ [١٠ / ٤]: تعقبه في اسم أبي ذر الغفاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ                  |
| ١٢٣    | ⦿ [١١ / ٥]: تعقبه في اسم أبي رافع رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ                        |
| ١٢٨    | ⦿ [١٢ / ٦]: تعقبه في اسم ابن زمّل الجهني رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ                 |
| ١٣٢    | ⦿ [١٣ / ٧]: تعقبه في اسم سفينة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ                           |
| ١٣٥    | ⦿ [١٤ / ٨]: تعقبه في اسم أبي طيبة الحجاج رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ                 |
| ١٣٩    | ⦿ [١٥ / ٩]: تعقبه في اسم أبي عبيدة بن الجراح رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ             |
| ١٤٢    | ⦿ [١٦ / ١٠]: تعقبه في اسم أبي معبد زوج أم معبد                                 |
| ١٤٦    | ⦿ [١٧ / ١١]: تعقبه في اسم أبي هند الحجاج رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ                 |
| ١٤٩    | ⦿ [١٨ / ١٢]: تعقبه في اسم أبي واقد الليثي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ                |
| ١٥٣    | ⦿ [١٩ / ١٣]: تعقبه في ضبط اسم عبد الحَجَر بن عبد المَدان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ |
| ١٥٦    | ⦿ [٢٠ / ١٤]: تعقبه في كنية عقبة بن الحارث رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ                |



| الصفحة | الموضوع                                                                                 |
|--------|-----------------------------------------------------------------------------------------|
| ١٥٩    | ⦿ [٢١ / ١٥]: تعقبه في نسب ولاء إسماعيل بن أبي حكيم                                      |
| ١٦٢    | ⦿ [٢٢ / ١٦]: تعقبه في نسب ولاء أبي طيبة الحجام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ                    |
| ١٦٥    | ⦿ [٢٣ / ١٧]: تعقبه في نسب عمرو بن مُرَّة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ                          |
| ١٦٩    | ⦿ [٢٤ / ١٨]: تعقبه في طبقة أنس بن رافع، أبي الحيسر.                                     |
| ١٧٢    | ⦿ [٢٥ / ١٩]: تعقبه في زمن ولادة مسروق                                                   |
| ١٧٥    | ⦿ [٢٦ / ٢٠]: تعقبه في سنة وفاة أبي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ                        |
| ١٨٠    | ⦿ [٢٧ / ٢١]: تعقبه في سنة وفاة صفوان بن المعطل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ                    |
| ١٨٤    | ⦿ [٢٨ / ٢٢]: تعقبه في زمن وفاة عبدالرحمن بن ربيعة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ                 |
| ١٨٧    | ⦿ [٢٩ / ٢٣]: تعقبه في سنة وفاة عُثْمَانَ بْنِ طَلْحَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ            |
| ١٩١    | ⦿ [٣٠ / ٢٤]: تعقبه في سنة وفاة مصعب بن الزبير                                           |
| ١٩٥    | ⦿ [٣١ / ٢٥]: تعقبه في سنة وفاة مقسم بن بجرة                                             |
| ١٩٨    | ⦿ [٣٢ / ٢٦]: تعقبه في سنة وفاة أبي الهيثم بن التيهان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ              |
| ٢٠٣    | ⦿ [٣٣ / ٢٧]: تعقبه في اسم أم الدرداء الكبرى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا                      |
| ٢٠٦    | ⦿ [٣٤ / ٢٨]: تعقبه في اسم أم الدرداء الصغرى                                             |
| ٢٠٩    | ⦿ [٣٥ / ٢٩]: تعقبه في اسم أم هانئ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا                                |
| ٢١٣    | ⦿ [٣٦ / ٣٠]: تعقبه في كنية أم الحكم بنت الزبير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا                   |
| ٢١٦    | ⦿ [٣٧ / ٣١]: تعقبه في طبقة صفية بنت شيبة                                                |
| ٢٢١    | ⦿ [٣٨ / ٣٢]: تعقبه في سنة وفاة جويرية بنت الحارث رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا                 |
| ٢٢٤    | <b>الفصل الثالث: تعقباته المتعلقة بالجرح والتعديل (وفيه ثمانية تعقبات)</b>              |
| ٢٢٥    | ⦿ [٣٩ / ١]: تعقبه في المنزلة النقدية للراوي: إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمُخْتَارِ الرَّازِيِّ |

| الصفحة | الموضوع                                                                                              |
|--------|------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٢٢٩    | ٢٠ [٤٠ / ٢]: تعقبه في عدم بيان المنزلة النقدية للراوي: جَعْفَرُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْقَاضِي     |
| ٢٣٣    | ٢١ [٤١ / ٣]: تعقبه في المنزلة النقدية للراوي: الْحَسَنُ بْنُ عُمَارَةَ                               |
| ٢٣٨    | ٢٢ [٤٢ / ٤]: تعقبه في المنزلة النقدية للراوي: دَاوُدُ بْنُ الْمُحَبَّرِ                              |
| ٢٤٤    | ٢٣ [٤٣ / ٥]: تعقبه في المنزلة النقدية للراوي: عبد الله بن لهيعة                                      |
| ٢٥٢    | ٢٤ [٤٤ / ٦]: تعقبه في عدم بيان المنزلة النقدية للراوي: الحارث بن أبي أسامة                           |
| ٢٥٦    | ٢٥ [٤٥ / ٧]: تعقبه في المنزلة النقدية للراوي: عَمْرُو بْنُ عَبِيدٍ                                   |
| ٢٦١    | ٢٦ [٤٦ / ٨]: تعقبه في المنزلة النقدية للراوي: الْمُعَلَّى بْنُ هِلَالٍ                               |
| ٢٦٦    | <b>الفصل الرابع: تعقباته المتعلقة بالعزو وتخريج الأحاديث (وفيه ثمانية وعشرون تعقباً)</b>             |
| ٢٦٧    | ٢٧ [٤٧ / ١]: تعقبه في إبعاد النُّجعة في عزو حديث (ربط البراق بالحلقة)                                |
| ٢٦٩    | ٢٨ [٤٨ / ٢]: تعقبه في إبعاد النُّجعة في عزو حديث (الشهداء على بارق)                                  |
| ٢٧٣    | ٢٩ [٤٩ / ٣]: تعقبه في إبعاد النُّجعة في عزو حديث (لا ينكح المحرم)                                    |
| ٢٧٦    | ٣٠ [٥٠ / ٤]: تعقبه في إبعاد النُّجعة في عزو حديث قَيْلَةَ بِنْتُ مَخْرَمَةَ                          |
| ٢٨٠    | ٣١ [٥١ / ٥]: تعقبه في إبعاد النُّجعة في عزو حديث (متى وجبت النبوة)                                   |
| ٢٨٣    | ٣٢ [٥٢ / ٦]: تعقبه في إيراد حديث (فاطمة مضغة مني) من طريق ضعيف، مع وجوده من طرق مقبولة               |
| ٢٨٧    | ٣٣ [٥٣ / ٧]: تعقبه في إيراد حديث (دية المنقلة) من طريق ضعيف، مع وجوده من طرق مقبولة                  |
| ٢٩١    | ٣٤ [٥٤ / ٨]: تعقبه في إيراد حديث (جبريل وتعليمه الوضوء للنبي ﷺ) من طريق ضعيف، مع وجوده من طرق مقبولة |

| الصفحة | الموضوع                                                                                                      |
|--------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٢٩٥    | ٥٥ / ٩]: تعقبه في إيراد حديث (نوم النبي ﷺ عن الصلاة) من طريق ضعيف، مع وجوده من طرق مقبولة                    |
| ٢٩٩    | ٥٦ / ١٠]: تعقبه في إيراد حديث (رؤية النبي ﷺ لورقة بن نوفل في منامه) من طريق ضعيف، مع وجوده من طرق مقبولة     |
| ٣٠٢    | ٥٧ / ١١]: تعقبه في أن حديث ابن الزبير (عندما شرب دم محاجم الرسول ﷺ)، ليس بنفس اللفظ في المصدر الذي أخرجه منه |
| ٣٠٥    | ٥٨ / ١٢]: تعقبه في أن حديث (ذو القرنين) ليس بنفس اللفظ في المصدر المخرج منه                                  |
| ٣٠٨    | ٥٩ / ١٣]: تعقبه في أن حديث (سحر الرسول ﷺ) ليس بنفس اللفظ في المصدر الذي أخرجه منه                            |
| ٣١٠    | ٦٠ / ١٤]: تعقبه في أن حديث (النور الذي يرى من الرسول ﷺ إذا تكلم) ليس بنفس اللفظ في المصدر الذي أخرجه منه     |
| ٣١٢    | ٦١ / ١٥]: تعقبه في أن حديث (أسمعنا من هَنَاتِكَ) ليس بنفس اللفظ في المصدر الذي أخرجه منه                     |
| ٣١٥    | ٦٢ / ١٦]: تعقبه في أن حديث (تقسيم غنائم خيبر) ليس بنفس اللفظ في المصدر الذي أخرجه منه                        |
| ٣١٧    | ٦٣ / ١٧]: تعقبه في أن حديث (كان ﷺ لا يأكل الدجاج المُخَلَّاة) ليس بنفس اللفظ في المصدر الذي أخرجه منه        |
| ٣١٩    | ٦٤ / ١٨]: تعقبه في أن حديث (وقت صلاة الضحى) ليس بنفس اللفظ في المصدر الذي أخرجه منه                          |
| ٣٢١    | ٦٥ / ١٩]: تعقبه في أن حديث (البيت المعمور) ليس بنفس اللفظ في المصدر الذي أخرجه منه                           |
| ٣٢٤    | ٦٦ / ٢٠]: تعقبه في أن لفظ (ضحينا بفرس) لم يخرج أحد من المصنفين                                               |

| الصفحة | الموضوع                                                                                                                  |
|--------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٣٢٧    | ﴿٦٧ / ٢١﴾: تعقبه في اختلاف لفظ البخاري عن مسلم                                                                           |
| ٣٢٩    | ﴿٦٨ / ٢٢﴾: تعقبه في تقدير لفظ في حديث أخرجه الدارقطني، مع وجوده عنده في حديث آخر                                         |
| ٣٣٢    | ﴿٦٩ / ٢٣﴾: تعقبه في عزو بعض ألفاظ حديث أخرجه من عند أبي داود إلى غيره، مع وجودها عنده                                    |
| ٣٣٥    | ﴿٧٠ / ٢٤﴾: تعقبه في العزو لحديث "لَعَلَّكَ يَا مُحَمَّدُ مَسِسْتَ الصَّفْرَاءَ الْيَوْمَ"، وهو حديث محكوم عليه بالوضع    |
| ٣٣٨    | ﴿٧١ / ٢٥﴾: تعقبه في العزو إلى حديث (أَذِنَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْجُمُعَةِ قَبْلَ أَنْ يُهَاجَرَ)، وهو حديث محكوم عليه بالوضع |
| ٣٤٢    | ﴿٧٢ / ٢٦﴾: تعقبه في أن الحديث الذي أخرجه ليس من حديث الصحابي الذي ذكره                                                   |
| ٣٤٦    | ﴿٧٣ / ٢٧﴾: تعقبه في عزو كلام النبي ﷺ إلى غيره                                                                            |
| ٣٤٩    | ﴿٧٤ / ٢٨﴾: تعقبه في عدم استقصاء شواهد حديث صلاة النبي ﷺ على القبر                                                        |
| ٣٥٨    | <b>الفصل الخامس: تعقباته المتعلقة باختلاف الروايات واتفاقها (وفيه ثلاثة تعقبات)</b>                                      |
| ٣٥٩    | ﴿٧٥ / ١﴾: تعقبه في مكان نزوله ﷺ في بيت أبي أيوب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ                                                    |
| ٣٦٢    | ﴿٧٦ / ٢﴾: تعقبه في دية اليمَان، أبي حُذَيْفَةَ بْنِ اليمَانِ                                                             |
| ٣٦٥    | ﴿٧٧ / ٣﴾: تعقبه في صلاة النبي ﷺ ببيت المقدس                                                                              |
| ٣٧١    | <b>الفصل السادس: تعقباته المتعلقة بمتن الحديث (وفيه اثنا عشر تعقبات)</b>                                                 |
| ٣٧٢    | ﴿٧٨ / ١﴾: تعقبه في معنى النَّامُوسِ                                                                                      |
| ٣٧٧    | ﴿٧٩ / ٢﴾: تعقبه في معنى السِّلْتِ.                                                                                       |

| الصفحة | الموضوع                                                                                                                                                    |
|--------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٣٨١    | ⦿ [٨٠ / ٣]: تعقبه في معنى 'هزم النبيت                                                                                                                      |
| ٣٨٥    | ⦿ [٨١ / ٤]: تعقبه في معنى 'اهتزاز العرش                                                                                                                    |
| ٣٩٠    | ⦿ [٨٢ / ٥]: تعقبه في معنى 'الثريد                                                                                                                          |
| ٣٩٤    | ⦿ [٨٣ / ٦]: تعقبه في معنى 'العود على المقابر المنهي عنه                                                                                                    |
| ٣٩٨    | ⦿ [٨٤ / ٧]: تعقبه في أول زوجات النبي ﷺ لحوقاً به                                                                                                           |
| ٤٠٤    | ⦿ [٨٥ / ٨]: تعقبه في حكم غسل الشهيد                                                                                                                        |
| ٤٠٩    | ⦿ [٨٦ / ٩]: تعقبه في سبب ورود حديث (لَا يُقْتَلُ قُرْشِيٌّ صَبْرًا)                                                                                        |
| ٤١٣    | ⦿ [٨٧ / ١٠]: تعقبه في مناسبة الحديث للترجمة                                                                                                                |
| ٤١٧    | ⦿ [٨٨ / ١١]: تعقبه في خاتم النبوة                                                                                                                          |
| ٤٢١    | ⦿ [٨٩ / ١٢]: تعقبه في ضبط كلمة (الْخَبَجَة) في الحديث                                                                                                      |
| ٤٢٤    | <b>الفصل السابع: تعقباته المتعلقة بالعلل والحكم على الحديث (وفيه عشرون تعقّباً)</b>                                                                        |
| ٤٢٥    | ⦿ [٩٠ / ١]: تعقبه في تصحيح حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في مواقيت الصلاة                                                                            |
| ٤٣٣    | ⦿ [٩١ / ٢]: تعقبه في تصحيح حديث سَمُرَةَ بن جُنْدُب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في النهي عن المِثْلَةِ                                                           |
| ٤٣٩    | ⦿ [٩٢ / ٣]: تعقبه في تصحيح الأحاديث التي ورد فيها أن عبد الله بن عمرو بن حَرَام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وغيره من شهداء أحد، قد وُجِدُوا بعد مدة ولم يتغيروا |
| ٤٤٣    | ⦿ [٩٣ / ٤]: تعقبه في تصحيح حديث (لَا سَهْوَ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ)                                                                                         |
| ٤٤٧    | ⦿ [٩٤ / ٥]: تعقبه في الحكم على حديث عمرو بن شُعَيْب، عن أبيه، عن جده، (أن النبي ﷺ ردها عليه بنكاح جديد)                                                    |
| ٤٥٥    | ⦿ [٩٥ / ٦]: تعقبه في الحكم على رواية ابن سَنَجَرٍ من حديث شُرَيْحِ بن عُبَيْدٍ                                                                             |

| الصفحة | الموضوع                                                                                                               |
|--------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٤٥٨    | ١٦ [٩٦ / ٧]: تعقبه في تحسين حديث عبدالله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في دخوله ﷺ إلى الكعبة مرتين                  |
| ٤٦٣    | ١٧ [٩٧ / ٨]: تعقبه في تحسين حديث الزبير بن بكار الذي ذكرت فيه دية المُنْقَلَة                                         |
| ٤٦٧    | ١٨ [٩٨ / ٩]: تعقبه في تحسين حديث الزبير بن أبي بكر في رؤيا النبي ﷺ لورقة بن نوفل                                      |
| ٤٧١    | ١٩ [٩٩ / ١٠]: تعقبه في تضعيف حديث جعفر بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في كيفية الصلاة على السفينة                  |
| ٤٧٦    | ٢٠ [١٠٠ / ١١]: تعقبه في تضعيف حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لأم مُحَبَّة: (أبلغني زيداً أن قد أَبْطَلَ جِهَادَهُ) |
| ٤٨٢    | ٢١ [١٠١ / ١٢]: تعقبه في تضعيف حديث (السَّيِّدُ اللَّهِ)                                                               |
| ٤٨٧    | ٢٢ [١٠٢ / ١٣]: تعقبه في تضعيف حديث خالد بن الوليد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في النهي عن أكل لحوم الخيل                    |
| ٤٩٤    | ٢٣ [١٠٣ / ١٤]: تعقبه في تضعيف حديث الترمذي في رؤيا النبي ﷺ لورقة بن نوفل                                              |
| ٥٠٠    | ٢٤ [١٠٤ / ١٥]: تعقبه في الحكم على حديث عبدالله بن جعفر بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بالإرسال                     |
| ٥٠٦    | ٢٥ [١٠٥ / ١٦]: تعقبه في الحكم على حديث خطبة علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لابنة أبي جهل                       |
| ٥٠٩    | ٢٦ [١٠٦ / ١٧]: تعقبه في تضعيف حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أن النبي ﷺ تزوج ميمونة وهو مُحْرَم)               |
| ٥١٤    | ٢٧ [١٠٧ / ١٨]: تعقبه في تضعيف حديث رؤيا ابن زَمْلٍ الْجُهَنِيِّ                                                       |

| الصفحة | الموضوع                                                                                                      |
|--------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٥١٨    | ١٠٨/١٩]: تعقبه في تضعيف حديث غالب بن أبجر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في إباحة أكل لحوم الحمر الأهلية              |
| ٥٢٥    | ١٠٩/٢٠]: تعقبه في الحكم على حديث (انظروا زُنَابَكُم)                                                         |
| ٥٣١    | <b>الفصل الثامن: تعقباته المتعلقة بعلوم الحديث (وفيه تسعة تعقبات)</b>                                        |
| ٥٣٢    | ١١٠/١]: تعقبه في معرفة الرجل المبهم الذي كَلَّمَ الذئب                                                       |
| ٥٣٩    | ١١١/٢]: تعقبه في اسم الراوي المبهم الذي روى عنه ابن إسحاق حديث الصلاة على شهداء أحد                          |
| ٥٤٣    | ١١٢/٣]: تعقبه في المقلوب من اسم الصحابي صِرْمَة بن قيس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ                                 |
| ٥٤٨    | ١١٣/٤]: تعقبه في معرفة الناسخ والمنسوخ في عِدَّة المتوفى عنها زوجها                                          |
| ٥٥٥    | ١١٤/٥]: تعقبه في تفرد مَزِيدَة الْعَصْرِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بحديث التمر البرني                           |
| ٥٥٨    | ١١٥/٦]: تعقبه في تفرد عثمان بن عبد الرحمن برواية حديث رؤيا النبي ﷺ لورقة بن نوفل في المنام                   |
| ٥٦٠    | ١١٦/٧]: تعقبه في تفرد ابن إسحاق بذكر استخلاف النبي ﷺ لأبي لبابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في المدينة في غزوة بدر |
| ٥٦٤    | ١١٧/٨]: تعقبه في تفرد عَمَّار بن أبي عَمَّار بالرواية عن ابن عباس في (أن النبي ﷺ توفي وهو ابن خمس وستين)     |
| ٥٦٨    | ١١٨/٩]: تعقبه في حكم العنينة في الحديث                                                                       |
| ٥٧٢    | <b>الفصل التاسع: تعقباته المتعلقة بمنهج المحدثين وطريقتهم (وفيه ستة تعقبات)</b>                              |
| ٥٧٣    | ١١٩/١]: تعقبه في الرجوع عند الحكم على الحديث إلى أهل الأصول، وترك ما عند أهل الحديث                          |

| الصفحة | الموضوع                                                                                              |
|--------|------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٥٧٧    | ﴿٢/١٢٠﴾: تعقبه في المخالفة لمدلول عبارة (غير مقطوع بصحته) عند المحدثين                               |
| ٥٨٠    | ﴿٣/١٢١﴾: تعقبه في ترك الحكم على الحديث من مصدره الذي أخرجه منه، وذكره من عند غيره                    |
| ٥٨٥    | ﴿٤/١٢٢﴾: تعقبه في التناقض الاصطلاحي عند الحكم على الحديث                                             |
| ٥٨٩    | ﴿٥/١٢٣﴾: تعقبه في الاصطلاح عند وصف الحديث المرسل بأنه مسند                                           |
| ٥٩٤    | ﴿٦/١٢٤﴾: تعقبه في المخالفة لما عليه اصطلاح المحدثين عند إخراج الحديث المعلق                          |
| ٥٩٧    | <b>الفصل العاشر: تعقباته المتعلقة بالأوهام (وفيه ستة وعشرون تعقّباً)</b>                             |
| ٥٩٨    | ﴿١/١٢٥﴾: تعقبه في عدد أحاديث عُقبة بن الحارث رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ                                   |
| ٦٠٢    | ﴿٢/١٢٦﴾: تعقبه في عدد أحاديث سعيد بن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ                                       |
| ٦٠٦    | ﴿٣/١٢٧﴾: تعقبه في عدد أحاديث عَمْرٍو بن مِرَّة الجهمي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ                          |
| ٦١١    | ﴿٤/١٢٨﴾: تعقبه في عدد أحاديث عُبيد الله بن عَدِيٍّ في موطأ مالك                                      |
| ٦١٤    | ﴿٥/١٢٩﴾: تعقبه في حديث أَكْثَمَ بنِ أَبِي الْجَوْنِ (اغْزُ مَعَ غَيْرِ قَوْمِكَ)                     |
| ٦١٨    | ﴿٦/١٣٠﴾: تعقبه في عدم وجود اختلاف في الاسم، كالاختلاف في اسم أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ         |
| ٦٢٢    | ﴿٧/١٣١﴾: تعقبه في ذكر الأسماء في باب: سَلِمَة، بكسر اللام                                            |
| ٦٢٥    | ﴿٨/١٣٢﴾: تعقبه في عدم وجود من اسمه سَلَامٌ بتخفيف اللام في المسلمين                                  |
| ٦٢٨    | ﴿٩/١٣٣﴾: تعقبه في عدم وجود من اسمه سَوَادٌ بتشديد الواو إلا عمرو بن سَوَاد                           |
| ٦٣١    | ﴿١٠/١٣٤﴾: تعقبه في أن أكثر النسّابين على إسقاط اسم ثعلبة من نسب عبدالله بن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ |



| الصفحة | الموضوع                                                                                                             |
|--------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٦٣٤    | ١١/ ١٣٥]: تعقبه في أن أبا اليسر من آخر الصحابة موتاً                                                                |
| ٦٣٦    | ١٢/ ١٣٦]: تعقبه فيمن غير النبي ﷺ اسمه                                                                               |
| ٦٣٩    | ١٣/ ١٣٧]: تعقبه في تواتر الأخبار على أن الرسول ﷺ وُلِدَ مختوناً مسروراً                                             |
| ٦٤٥    | ١٤/ ١٣٨]: تعقبه في أن حديث «وُلِدْتُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْفِيلِ كَاللِّدَّتَيْنِ» ليس على شرط مسلم    |
| ٦٤٨    | ١٥/ ١٣٩]: تعقبه في أن حديث «لَيْسَ ذَلِكَ بِدُخْيَةٍ، وَلَكِنَّهُ جَبْرِيلُ» ليس على شرط مسلم                       |
| ٦٥١    | ١٦/ ١٤٠]: تعقبه في إخراج الحاكم حديث (لا يصلين العصر إلا في بني قريظة)، وهو عند البخاري، وبنفس السند                |
| ٦٥٣    | ١٧/ ١٤١]: تعقبه في اتفاق أهل السير على وفاة أم رومان في حياة النبي ﷺ                                                |
| ٦٥٧    | ١٨/ ١٤٢]: تعقبه في نفي ورود حديث في صفة أجنحة جعفر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ                                            |
| ٦٦٠    | ١٩/ ١٤٣]: تعقبه فيمن ذكر أن من خصائص مكة أنها لا تحل غنائمها                                                        |
| ٦٦٢    | ٢٠/ ١٤٤]: تعقبه في تعيين مدار حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (لا قَوْدَ إِلَّا بِحَدِيدَةٍ)                   |
| ٦٦٤    | ٢١/ ١٤٥]: تعقبه في حديث عِيَّاذُ بْنُ عَبْدِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (في صفة خاتم النبوة) من عند ابن عبد البر |
| ٦٦٧    | ٢٢/ ١٤٦]: تعقبه في الذي حمى غَرَزَ النَّقِيعِ                                                                       |
| ٦٧١    | ٢٣/ ١٤٧]: تعقبه في رواية نُبَيْهُ بْنُ وَهْبٍ، وغيره، عن أبي عَزِيزِ بْنِ عُمَيْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ            |
| ٦٧٥    | ٢٤/ ١٤٨]: تعقبه في عدد الروايات التي ذكرها أبو بكر ابن العربي في صلاة الخوف                                         |

| الصفحة | الموضوع                                                                                                                                  |
|--------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٦٧٨    | ١٤٩/٢٥]: تعقبه في أن حديث غالب بن أبجر رَوَاهُ عَنْهُ مَنْسُوخٌ بِحَدِيثِ<br>تحريم أكل لحوم الحمر الأهلية                                |
| ٦٨٢    | ١٥٠/٢٦]: تعقبه في عدم مجيء رواية أخرى في صلاة النبي ﷺ على<br>الشهداء، سوى ما رُوِيَ عَنْهُ فِي صَلَاتِهِ عَلَى شُهَدَاءِ غَزْوَةِ أَحَدٍ |
| ٦٨٤    | <b>الخاتمة</b>                                                                                                                           |
| ٦٨٥    | أولاً: النتائج                                                                                                                           |
| ٦٨٨    | ثانياً: التوصيات                                                                                                                         |
| ٦٨٩    | <b>الفهارس</b>                                                                                                                           |
| ٦٩٠    | فهرس الآيات القرآنية الكريمة                                                                                                             |
| ٦٩٢    | فهرس الأحاديث النبوية والآثار                                                                                                            |
| ٧٠٢    | فهرس الآيات الشعرية                                                                                                                      |
| ٧٠٣    | فهرس المصطلحات العلمية والكلمات الغريبة                                                                                                  |
| ٧٠٨    | فهرس الأعلام المترجم لهم                                                                                                                 |
| ٧٢٤    | فهرس الأماكن والبلدان                                                                                                                    |
| ٧٢٦    | فهرس المصادر والمراجع                                                                                                                    |
| ٧٨٦    | فهرس الموضوعات                                                                                                                           |

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ